

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العنوان: العودة إلى الإسلام
المؤلف: المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى
الناشر: مكتب المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى
ISBN: 978-9936-1-0263-7
مكان النشر: الطالقان - أفغانستان
الطبعة الأخيرة: الثامنة
تاريخ الطبعة الأخيرة: يوم الأضحى سنة ١٤٤٧ هـ
تاريخ الطبعة الأولى: يوم الأضحى سنة ١٤٣٩ هـ
تاريخ الطبعة الأولى باللغة الأصلية: يوم الأضحى سنة ١٤٣٥ هـ
السعر: وقف

تنبيه!

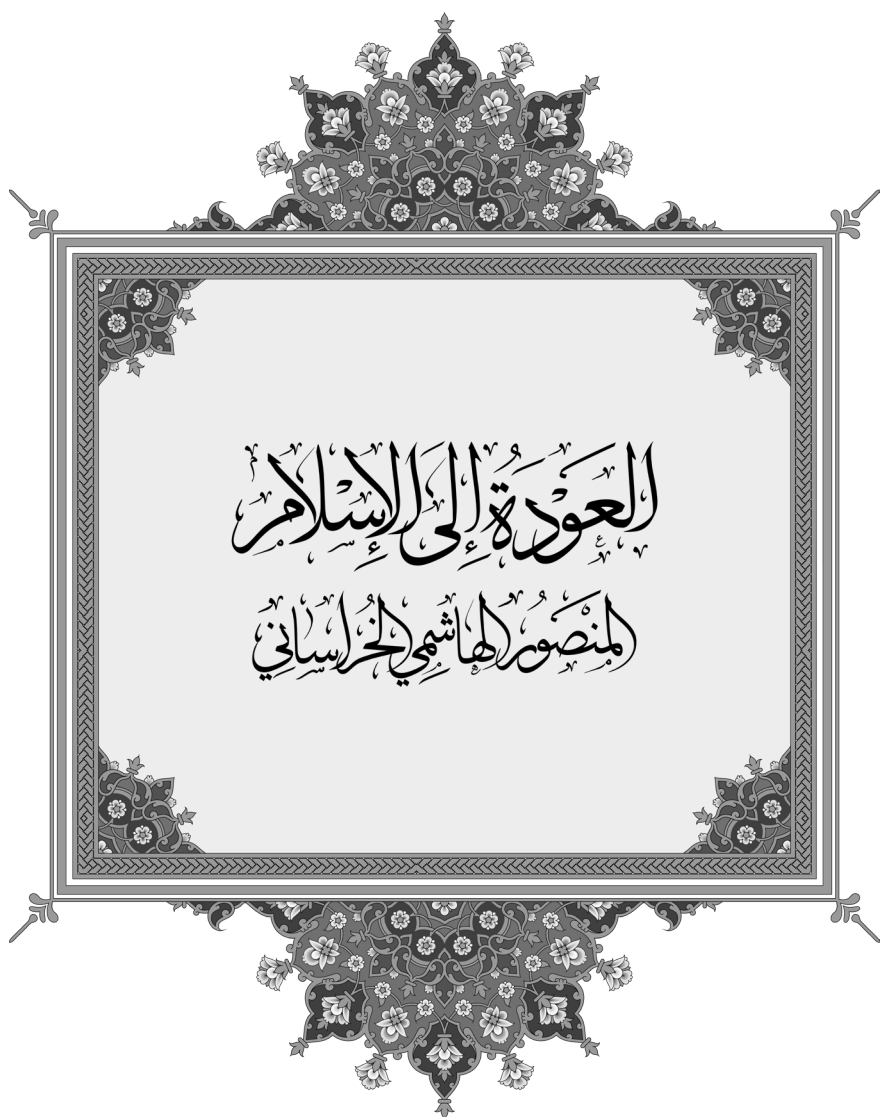
هذا الكتاب قبس من دروس السيّد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى، ألّقاها في سلسلة من مجالسه، فقام بتقريرها عدّة من تلاميذه، ثمّ عرضوها عليه، فأضاف إليها أشياء بقلمه الشريف، ثمّ قام بطبعها مكتبه، بعد تبويبها والتعليق عليها. فطُبِعَ أوّل مرّة بالفارسيّة يوم الأضحى سنة ١٤٣٥ هـ في أفغانستان، ثمّ نُقِلَ إلى لغات أخرى وطُبِعَ بها في سنوات مختلفة اعتباراً لأهمّيّتها وقيمتها الكبيرة، وطُبِعَ بالعربيّة يوم الأضحى سنة ١٤٣٩ هـ في العراق، ثمّ أُعيد طبعه سبع مرّات، وهذه هي الطبعة الثامنة، وقد أُصدرت بعد تصحيح الترجمة وتحسينها، وإضافة تعليقات نافعة جدّاً، بعون الله وتوفيقه.

توصية

نوصيك بقراءة هذا الكتاب من الأوّل إلى الآخر كاملة؛ لانتّصال محتوياته وترتّب بعضها على بعض، مع ضرورة فهمها بشكل صحيح نظراً لخطورة موضوعها.

تحذير!

هذا الكتاب قد صدر على نفقة عدّة من المؤمنين الخيرين وفقاً على المسلمين. فلا يجوز بيعه شرعاً، وإنّما يجوز طبعه ونشره مجّاناً، بشرط الحفاظ الكامل لمحتواه والحقوق المعنويّة للمؤلف.



الْعَوْدَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ
لِمَنْصُورِهَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ

الإذن المخطوط للناسر

سماحة السيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى
سلام عليكم ورحمة الله

مع الاحترام، بما أن هذا الكتاب يحتوي على مضامين خطيرة وحساسة
استخرجت من دروسكم ومخطوطاتكم، نرجو منكم النظر في نسخته المطبوعة
للتثبت من مطابقته لأرائكم، ومنحنا إذنًا مكتوبًا لنشره، إن رأيتم ذلك مناسبًا.

مع جزيل الشكر
مدير المكتب
الدكتور ذاكر معروف

عليكم السلام ورحمة الله
قرأته وأذنت بنشره مجانباً.
وما التوفيق إلّا بالله
المنصور الهاشمي الخراساني



كلمة الناشر

﴿أَقُمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾^١

الكتاب الكريم المسمّى بـ«العودة إلى الإسلام» هو أثر ممتاز قيّم ثوريّ في مجال الدراسات الإسلامية، يدعو إلى إقامة الإسلام الكامل والخالص في جميع أنحاء العالم، بنقد عقلانيّ للقراءة الحالية للإسلام، وإعادة تعريف لمبادئه ومصادره، مع باثولوجيا تاريخيّة لعقائد المسلمين وأعمالهم، استنادًا إلى يقينيّات الإسلام ومسلّماته، بمنأى عن الافتراضات المسبّقة والمناهج الظنيّة. المؤلّف الحكيم لهذا الكتاب السيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه الله تعالى، بعبقريّته الرّبانيّة الخاصّة التي لا تخفى على أهل الدّقة والفراسة، يقدّم أهمّ المباحث العلميّة والتخصّصيّة حول الإسلام، بعبارات واضحة ومفهومة لعامة المسلمين، ويحرّر أعماق معارف الإسلام وأدقّها بأبسط الأساليب وأجلاها، معرّضًا عن الاصطلاحات المتداولة وممتنعًا عن اللعب بالألفاظ والثرثرة الشائعة، ويظهر في هيئة مسلم حنيف بتجرّد كامل عن جميع الفرق والمذاهب المختلفة وتحرّر شجاع من الإطارات والتّيّارات السّيّاسيّة، ويوصل معه إخوانه المرافقين وأخواته المرافقات من كلّ فرقة ومذهب وبلد من أرض معرفة الدّين إلى سمائها؛ لأنّه يضع جميع القبليّات الإسلاميّة جانبًا ويبدأ من المبادئ الأولى، ثمّ في رحلته العلميّة والمعرفيّة الطويلة بجذاء العقل، في ضوء كتاب الله الذي يسعى نوره بين يديه كسراج منير، يصل إلى أسمى العلوم والمعارف الإسلاميّة،

وفي خلال ذلك لا يكتفي أبداً ببيان الكليات والمفاهيم المجردة، ولكن ببصيرة ومعرفة كاملة بأهل زمانه، يكتشف ويعرّف مصاديقها العينية والواقعية في العالم الإسلامي، ولا يخالجه خوف من كشف الستار عن أخطاء المسلمين وزلاتهم بطريقة ناصحة وإصلاحية.

لا شك أنه قد كتب بأفكاره السامية والعميقة كتاباً يستطيع إيقاظ المسلمين في العالم وإعادتهم إلى الإسلام الخالص وتحريرهم من ذلتهم ومسكنتهم الحالية؛ كتاباً يشقّ جسم الأمة الإسلامية المريض والمؤلّم بسكين نقده الشّحيد ويعلن جذر إخفاقاتها واضطراباتنا بلهجة حاسمة وشجاعة لا مثيل لها؛ كتاباً يكشف عن الواقع المؤسف للعالم الإسلامي كما هو موجود ويتحدّث عن الحقيقة المفقودة للإسلام كما يجب أن يكون؛ كتاباً لا ينتمي إلى أيّ مذهب أو بلد، بل ينتمي إلى الإسلام الأصيل وجميع أتباعه في جميع أنحاء العالم، ويأخذ معه كلّ مسلم حرّ ومستنير من كلّ مذهب وبلد، وينادي للصّحوة الإسلامية والعودة إلى تعاليم الإسلام الأصلية والمنسية كنداء من السّماء يتردّد صدهاء في مشارق الأرض ومغاربها.

بناء على هذا، فإنّنا ندعو كلّ من يدرك قيمة هذه المدرسة والأيدولوجية الإسلامية لمساعدتنا على ترجمتها وطبعها ونشرها بين المسلمين في العالم؛ لأنّ هذا العمل، مع وجود المعارضات والمضايقات المختلفة، عمل صعب ومرهق للغاية، وليس في وسع هذا المكتب المستقلّ الشعبيّ أساساً مع طاقته القليلة وبضاعته المزجاة.

للاّتصال بنا والوصول إلى شروح الكتاب وترجماته والأسئلة والأجوبة والشبهات والردود المتعلّقة به، قم بزيارة الموقع: www.alkhorasani.com.

والله المستعان

مكتب المنصور الهاشمي الخراساني

عيد الأضحى ١٤٣٩ للهجرة

فهرس الموضوعات

١٧	 المدخل
	 الفصل الأول
١٩	 العودة إلى الإسلام؛ المقدمات
٢١	 المقدمة الأولى؛ معيار المعرفة
٢١	 ١. ضرورة معيار المعرفة
٢١	 ٢. وحدة معيار المعرفة
٢٣	 المنكرون لوحدة الحق ومعيار معرفته
٢٣	 [السوفسطائيون]
٢٣	 [الإنسانيون]
٢٤	 [المصوبون]
٢٥	 [التعدديون]
٢٦	 ٣. بداهة معيار المعرفة
٢٦	 العقل؛ معيار المعرفة
٢٨	 وحدة العقل
٢٩	 [مراتب العقل وإدراكاته]
٣١	 بداهة العقل

- المنكرون لحجّة العقل ٣٢
- [العلماء التّصارى] ٣٢
- [أهل الحديث المسلمون] ٣٣
- [السّلفيّون المسلمون] ٣٥
- [شبهات المنكرين لحجّة العقل] ٤٣
- الفرق بين العقل والفلسفة ٤٥
- مبدأ الحسن والقبح ٤٦
- المقدّمة الثانية؛ موانع المعرفة ٤٧
١. الجهل ٤٨
- [ضرورة العلم بالمفاهيم ومصاديقها] ٤٨
- [وجوب طلب العلم] ٤٩
- [الجهل؛ أصل مشاكل المسلمين] ٥٠
- [الجهل بالإسلام] ٥٠
- [أسباب الجهل بالإسلام] ٥٠
- [عواقب الجهل بالإسلام] ٥٣
- [الجهل بأهل الإسلام] ٥٣
- [الجهل بأعداء الإسلام] ٥٦
٢. التقليد ٥٨
- [الأوّل؛ تقليد السّلف] ٥٨
- [عدم ضرورة اتّباع السّلف] ٦٠
- [عدم إمكان اتّباع السّلف] ٦٦
- [الثاني؛ تقليد العلماء] ٦٧

- ٦٩.....[عدم إمكان تقليد العلماء استنادًا إلى تقليدهم]
- ٧٠.....[عدم إمكان اجتهاد العلماء استنادًا إلى تقليدهم]
- ٧١.....[عدم إمكان الولاية المطلقة للفقهاء]
- ٧٣.....[الثالث؛ تقليد الأكثرية]
- ٧٣.....[عدم صحة قول أكثر الناس وفعلهم]
- ٧٥.....[عدم اعتبار الشهرة]
- ٧٦.....[عدم اعتبار الإجماع]
- ٧٧.....[عدم اعتبار الجمهوريّة]
- ٧٨.....[الرابع؛ تقليد الظالمين]
- ٧٩.....[عدم وجوب طاعة الحكّام الظالمين]
- ٨٢.....[عواقب طاعة الحكّام الظالمين]
- ٨٣.....[جواز الخروج على الحكّام الظالمين]
- ٨٦.....[الخامس؛ تقليد الكافرين]
- ٨٦.....[منشأ قوّة الكافرين وعواقبها]
- ٨٧.....[عدم وجاهة اتّباع المسلمين للكافرين]
- ٨٨.....[ضرورة اتّباع الكافرين للمسلمين]
- ٨٩.....[تاريخ اتّباع المسلمين للكافرين]
- ٩١.....[الطريقة المناسبة لمواجهة الكافرين]
- ٩٣.....٣. الأهواء التّفسانيّة
- ٩٤.....[ضرورة ترك التّصوّرات المسبّقة]
- ٩٦.....[ضرورة التسليم أمام رضا الله وسخطه]
- ٩٧.....[عواقب اتّباع الأهواء التّفسانيّة]

٩٩	٤ . التزعة الدنيوية
١٠٠	[منشأ التزعة الدنيوية]
١٠٠	[عواقب التزعة الدنيوية]
١٠٤	٥ . التعصب
١٠٥	[منشأ التعصب وعواقبه]
١٠٧	٦ . التكبر
١٠٨	[منشأ التكبر]
١٠٩	[عواقب التكبر]
١٠٩	[تكبر أهل العلم]
١١٣	[تكبر أهل السلطة والثروة]
١١٤	٧ . التزعة الخرافية
١١٥	[التزعة الخرافية في المسلمين الصوفيين]
١٢٠	[دور المسلمين الصوفيين في نشر النفور من العقل]
١٢٤	[التزعة الخرافية في المسلمين الشيعة]
١٢٧	[التزعة الخرافية في المسلمين السلفيين]
١٢٧	[ملخص موانع المعرفة]

الفصل الثاني

١٢٩	العودة إلى الإسلام؛ الضرورة والإمكان
١٣١	ضرورة العودة إلى الإسلام
١٣٢	ضرورة إقامة الإسلام
١٣٢	١ . إقامة عين الإسلام
١٣٥	٢ . إقامة كل الإسلام

العودة إلى الإسلام

- ١٣٧..... [إمكان إقامة كل الإسلام]
١٤٠..... [اشتراط إقامة بعض أجزاء الإسلام بإقامة كلّه]
١٤٢..... واقع عدم إقامة الإسلام

الفصل الثالث

- ١٤٥..... العودة إلى الإسلام؛ الموانع
١٤٨..... أسباب عدم إقامة الإسلام
١. اختلاف المسلمين ١٤٩
٢. حاكميّة غير الله ١٧٦
٣. الاختلاط بالأُمم والثقافات غير الإسلاميّة ١٨٧
٤. رواج النزعة الحديثيّة ١٩٥
٥. ظهور المذاهب وتنافس بعضها مع بعض ٢١١
٦. الانحطاط الأخلاقي ٢٣٢
٧. منع أعداء الإسلام ٢٣٨

الفصل الرابع

- ٢٤٧..... العودة إلى الإسلام؛ معرفة الإسلام
٢٤٩..... الأوّل؛ مفهوم الإسلام
٢٥٢..... الثاني؛ مصداق الإسلام
٢٥٢..... [ضرورة الأنبياء]
٢٥٣..... [معرفة الأنبياء]
٢٥٥..... [معرفة التّبيّ الخاتم]
٢٥٦..... [المسلمون هم أتباع التّبيّ الخاتم]
٢٥٧..... [الطبيعة الاعتقاديّة للإسلام]

٢٥٨	[الطبيعة العملية للإيمان]
٢٦٠	[معرفة الفاسق]
٢٦١	[معرفة المرتد]
٢٦١	[معرفة المنافق]
٢٦٣	[معرفة المشرك]
٢٦٨	الثالث؛ مصادر الإسلام
٢٦٨	كتاب الله
٢٦٨	[عدم تحريف القرآن]
٢٦٩	[حجية ظواهر القرآن وعموماته]
٢٧٠	[عدم اختصاص فهم القرآن بطائفة من الناس]
٢٧٢	[عدم إمكان تعارض القرآن مع العقل]
٢٧٦	[عدم اختصاص حجية القرآن بالنبي]
٢٧٧	[عدم جواز نسخ القرآن بسنة النبي]
٢٧٨	[عدم جواز تخصيص القرآن بسنة النبي]
٢٨٠	[عدم جواز تعميم القرآن بسنة النبي]
٢٨١	[ضرورة عرض الروايات على القرآن]
٢٨٢	نبي الله
٢٨٣	[شؤون نبي الله]
٢٨٧	[ضرورة رجوع الناس إلى نبي الله]
٢٨٨	[ضرورة قبول الناس من نبي الله]
٢٨٨	[ضرورة عصمة نبي الله]
٢٨٩	[إمكان سهو نبي الله]

- ٢٩٢ [حجّة سنّة نبيّ الله إلى الأبد]
- ٢٩٣ [عدم إمكان الوصول إلى سنّة نبيّ الله من بعده]
- ٢٩٤ [وجوب جعل خليفة للنبيّ على الله]
- ٣٠٠ [جعل أهل بيت النبيّ خليفة له]
- ٣٠٦ [المراد بأهل بيت النبيّ بعضهم، وليس كلّهم]
- ٣٠٨ [عليّ وفاطمة والحسن والحسين هم المراد بأهل بيت النبيّ]
- ٣١٦ [جعل اثني عشر رجلاً من أهل بيت النبيّ خلفاء له]
- ٣٢٠ [ضرورة احترام أصحاب النبيّ]
- ٣٢٣ [المهديّ آخر خلفاء النبيّ]
- ٣٢٩ [عدم ظهور المهديّ في الأرض وضرورة ظهوره]
- ٣٣٢ [علّة عدم ظهور المهديّ في الأرض]
- ٣٣٥ [وجوب إظهار المهديّ على الناس]
- ٣٤٠ [كيفية إظهار الناس المهديّ]
- ٣٤٥ [عواقب عدم ظهور المهديّ للناس]
- ٣٤٧ [الطريقة التي يعرف بها الناس المهديّ]
- ٣٥٠ الرابع؛ مباني الإسلام
- ٣٥١ [توحيد الله]
- ٣٥١ [توحيد الله في التكوين]
- ٣٥٥ [توحيد الله في التشريع]
- ٣٥٧ [توحيد الله في التحكيم]
- ٣٦٣ [طاعة الله]
- ٣٦٣ [طاعة الله في إخباره]

العودة إلى الإسلام

٣٦٣.....	[التبوة]
٣٦٣.....	[الملائكة]
٣٦٤.....	[الآخرة]
٣٦٦.....	[طاعة الله في إنشائه]
٣٦٦.....	[الصلاة]
٣٧١.....	[الزكاة]
٣٧٦.....	[الصيام]
٣٧٧.....	[الحج]
٣٨٠.....	[الجهاد]
٣٨٨.....	[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]
٣٩٠.....	[الخاتمة]
٣٩٥.....	فهرس المصادر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المدخل

أحمد الله كما يجب أن يُحمد، وأصلي على عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما ينبغي أن يصلي عليه، وأما بعد فإنَّ المقصود بهذا الكتاب هو تمهيد نظريّ لعودة المسلمين العمليّة إلى الإسلام، بمعنى إقامتهم له بعد إضاعتهم إيّاه؛ على فرض أنّهم قد تركوا إقامة الإسلام حقّ إقامته؛ نظرًا لأنّ نتائج تلك الإقامة غير مشهودة بينهم، بل المشهودة بينهم نتائج تركها، وعليه فلا ريب في ضرورة عودتهم إلى الإسلام، ومن الواضح أنّ هذه العودة ممكنة من خلال معرفة الإسلام ومقارنته بالقراءة التي كانت لديهم له حتّى الآن؛ كما أنّه لا يمكن معرفة الإسلام بدون معيار ومع وجود موانع تعترض طريقها، ولذلك فإنّ الوقوف على معيار معرفته وموانعها لتحصيله وإزالتها أمر ضروريّ، ومن ثمّ فإنّ القول في العودة إلى الإسلام يقتضي القول في أربعة مواضيع:

الأوّل مقدّمات المعرفة، المشتمة على معيارها وموانعها، لأجل معرفة الإسلام والعودة إليه؛

الثاني ضرورة العودة إلى الإسلام وإمكانها، بمعنى الضرورة والإمكان لإقامة المسلمين الإسلام بشكل كامل وخالص بعد إضاعتهم إيّاه؛

العودة إلى الإسلام

الثالث موانع العودة إلى الإسلام، بمعنى الأسباب والدوافع لترك إقامته من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى الآن؛

الرابع معرفة الإسلام، بمعنى معرفة عقائده وأحكامه على أساس اليقينيات وبمنأى عن الوهميات والظنّيات؛

في حين أنّه يجب الاستعانة بالله والتوكّل عليه؛ كما قال: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ﴾^١، وقال: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾^٢؛ لأنّ ما يكون من خير فمن عنده، ولا يحصل إلّا بإذنه، والحمد لله ربّ العالمين.

١ . الأعراف / ١٢٨

٢ . يونس / ٨٤



الفصل الأول

العودة إلى الإسلام؛
المقدمات

المقدمة الأولى؛ معيار المعرفة

القول في معيار المعرفة بوجه عام، ومعيار معرفة الإسلام بوجه خاص، يقتضي تقديم مقدمات:

١. ضرورة معيار المعرفة

لمعرفة أي شيء في العالم لا بدّ من معيار، ومعرفة الإسلام غير مستثناة من هذه القاعدة. المقصود من المعرفة تمييز شيء من شيء آخر، كتمييز الحسن من السيء، أو الحقّ من الباطل، أو الصحيح من الخطأ، وهذا ممكن إذا كان هناك معيار للتمييز. من الواضح أنّه لا يمكن الحكم من دون معيار، وعلى تقدير إمكانه فسيحكم كلّ شخص على نحو مختلف، وهذا سيجعل الحكم مستحيلًا في النهاية؛ لأنّه لن يمكن بدون معيار أن يُميّز بين صحيح الأحكام وغير صحيحها. فلعلّ الاختلاف الذي يوجد بين المسلمين وقد أدّى إلى ضعفهم وقوّة أعدائهم، قد نشأ من فقدانهم لمعيار المعرفة أو عدم التزامهم به، وهذا يجعل الحاجة إلى معيار المعرفة والالتزام به أكثر وضوحًا.

٢. وحدة معيار المعرفة

اختلاف المسلمين ناشئ من اختلاف معارفهم بالإسلام؛ بمعنى أنّ آحاد المسلمين وجماعاتهم المختلفة، لديها معارف مختلفة بالإسلام، ولا تحتل معارف الآخرين به.

من الواضح أنه لا يمكن التخلص من هذا الاختلاف بدون الحصول على معرفة واحدة، وللحصول على معرفة واحدة لا بد من معيار واحد. المعايير المتعددة توجب معارف متعددة، والمعارف المتعددة تسبب الاختلاف، والاختلاف غير حسن للمسلمين^١؛ كما قال الله: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾^٢، وهذا أيضاً شاهد على أن حبل الله واحد؛ لأنه لو كان متعددًا لم يكن الاعتصام به يؤدي إلى الاتحاد، بل كان بذاته سببًا للفرقة!

علاوة على ذلك، يجب الانتباه إلى أن الحق له ماهية واحدة لا تتجزأ؛ لأنه ليس في حقيقته إلا الوجود الذي له ذات بسيطة لا تتبع، وهذا مستلزم لوحدة معرفته، وبالتبع وحدة معيار معرفته. بعبارة أخرى، إن الحق هو تكوين الله أو تشريعه الذي قد نشأ من وحدته الذاتية، ولذلك ليس فيه اختلاف، ولا يمكن أن يوجد مختلفًا؛ كما قال الله فيما يتعلق بتكوينه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾^٣، وقال فيما يتعلق بتشريعه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٤.

١. هذا رد منه حفظه الله تعالى على ما يروون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «اختلف أمتي رحمة»، وهو حديث ضعيف رغم شهرته، ولو صح لكان معناه غير الذي ذهبوا إليه؛ كما روي عن عبد المؤمن الأنصاري، قال: «قُلْتُ لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ: إِنَّ قَوْمًا يَزُوُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ، فَقَالَ: صَدَقُوا، فَقُلْتُ: إِنْ كَانَ اِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً فَاجْتِمَاعُهُمْ عَذَابٌ! قَالَ: لَيْسَ حَيْثُ ذَهَبَتْ وَذَهَبُوا، إِنَّمَا أَرَادَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة / ١٢٢)، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَيَخْتَلِفُوا إِلَيْهِ فَيَتَعَلَّمُوا، ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَيُعَلِّمُوهُمْ، إِنَّمَا أَرَادَ اِخْتِلَافَهُمْ مِنَ الْبُلْدَانِ، لَا اِخْتِلَافًا فِي دِينِ اللَّهِ، إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ، إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ»، رواه محمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «علل الشرائع» (ج ١، ص ٨٥).

٢. آل عمران / ١٠٣

٣. الملك / ٣

٤. النساء / ٨٢

بناء على هذا، فإنَّ الحقَّ، سواء كان تكوين الله أو تشريعه، له وجود واحد لا يتعدَّد، وكلُّ ما سواه فهو باطل؛ كما قال الله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^١.

الحاصل أنَّ الحقَّ واحد؛ لأنَّ له مصدرًا واحدًا، والواحد يتطلَّب معرفة واحدة، والمعرفة الواحدة تحتاج إلى معيار واحد.

المنكرون لوحدة الحقِّ ومعيار معرفته

وحدة الحقِّ ومعرفته والمعياريّ اللازم لمعرفته هي من القضايا الضرورية التي لا معنى للشكِّ فيها. مع ذلك، قد كان منذ زمن بعيد أناس يشكِّكون فيها، بل وينكرونها.

[السوفسطائيون]

على سبيل المثال، يقال أنَّه كان في اليونان القديمة فريق لا يرون للحقَّ وجودًا واحدًا، ويحسبونه تابعًا لرأي الإنسان. في زعم هؤلاء الذين سُمِّوا «السوفسطائيين»، أنَّ الحقَّ ما يعتقده الإنسان حقًّا ويستطيع إثباته ولو بقوة الجدل. هذا يعني أنَّ الحقَّ ليس له وجود ثابت ومستقلَّ عن الإنسان، وهو يتغيَّر حسب معرفة الإنسان به. بعبارة أخرى، ليست معرفة الإنسان تابعة للحقِّ، بل الحقَّ تابع لمعرفة الإنسان، وإذا لم يعرف الإنسان حقًّا فلا حقَّ في الواقع!

[الإنسانيون]

لعلَّ هذه «السفسطة» نوع من الإنسانيَّة التي لا تزال تحكم عالم الكفر حتَّى اليوم؛ لأنَّ عالم الكفر اليوم، تحت تأثير أمثال مكيا فيلي (ت ١٥٢٧م) من الفلاسفة الملحدِّين الذين كانوا ورثة السوفسطائيين، قد جعلوا القيم الأخلاقية خاضعة لأهوائهم، وقَدَّموا للمفاهيم الأساسية تعاريف جديدة تغاير تعاريفها الفطرية والتاريخية.

كمثال على ذلك، قد وجد العدل والحرية في قاموسهم معاني جديدة تقوم أكثر من أي شيء آخر على النسبية في رؤيتهم للعالم. الحق في زعمهم، تمامًا كما في زعم السوفسطائيين، هو تابع لرأيهم، وكل شيء يتوافق مع مصالحهم فهو حسن، وكل شيء لا يتوافق مع مصالحهم فهو سيء! من الواضح أنّ هذه الإنسانية حركة ضدّ الإلهية، وأنّ الذين أسسوها لم يكونوا مؤمنين بالله؛ إذ في الرؤية الإلهية للعالم، يكون الله مصدر الحق، والإنسان تابعًا للحق، بينما في الرؤية الإلحادية للعالم، يكون الإنسان مصدر الحق، ولا دور لله فيه. بعبارة أخرى، فإنّ الاعتقاد بوحداية الحق هو اعتقاد توحيديّ نشأ من الاعتقاد بوحداية الله باعتباره مصدر الحق، في حين أنّ الاعتقاد بتعدد الحق هو اعتقاد شركي نشأ من إنكار وحداية الله والاعتقاد بمصادر متعدّدة للحق.

[المصوّبون]

من أجل ذلك، لا يُستغرب وجود هذا التيار بين الكافرين، ولكن يُستغرب وجوده بين المسلمين؛ إذ فريق من المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجريين، تحت تأثير بعض العوامل السياسية خلال الحكم الأموي، وبدافع تصويب اختلافات الصحابة، ورثوا هذه العقيدة الإلحادية، واعتقدوا أنّ الحق تابع لرأي المجتهد، ويتعدّد بتعدّد رأيه! في زعم هؤلاء الذين سُمّوا «المصوّبة»، أنّ كلّ ما يراه المجتهد حقًّا فهو عند الله حق، وأنّ كلّ ما يراه المجتهد غير حقّ فهو عند الله غير حق! بناء على هذا، فإنّ المجتهد ليس تابعًا لرأي الله، بل الله تابع لرأي المجتهد، ويجعل الحق مطابقًا لرأيه! ربما يتصوّر المرء أنّ هذه نظرية شاذة ومهجورة قد أدلى بها عدد تافه من جهّال المسلمين، ولكنّ الواقع أنّها منسوبة إلى أكثر الأشاعرة وكثير من المعتزلة،

وقد ذُكر في عدادهم رجال مثل أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ومالك (ت ١٧٩هـ) والشافعي (ت ٢٠٤هـ) وابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وإن كانت غير ثابتة ومختلفًا فيها عنهم^١.

[التعدديون]

على أي حال، فإنّ هذا الاتجاه الخاطي، ككثير من الاتجاهات الخاطئة التي كانت شائعة بين المتقدمين، انتقل إلى الأجيال اللاحقة، ويمكن مشاهدته اليوم بين عدد من المسلمين. إضافة إلى ذلك، فقد ظهر في هذه الأيام فريق آخر يقال لهم «التعدديون» يعتقدون صراحة بكثرة الحق ومعرفته، ويستصوبون تفاسير مختلفة لنص واحد. لا شك أنّ هذا التيار ليس تيارًا إسلاميًا، وقد ظهر تحت تأثير التيارات الإلحادية؛ لأنّه عندما خالط عالم الإسلام عالم الكفر، واستبدل التعامل معه بمواجهته، وقع فريق من المسلمين الذين كانوا أقلّ معرفة بالإسلام وأقلّ التزامًا به في موقع الانفعال عن قصد أو غير قصد، وأخذوا لون الكافرين ورائحتهم وطعمهم منبهرين بالمظاهر الدنيوية الفتانة في عالم الكفر. مع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا الاتجاه منحة عالم الكفر بالكامل؛ لأنّه من الممكن تتبّع جذوره بين المسلمين أنفسهم في القرون الإسلامية الأولى، وتشابهم لا يعني بالضرورة أنّهم مرتبطون؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾^٢، وقال: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ كَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^٣.

١. على سبيل المثال، انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، ج ٢، ص ٣٧٠؛ العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٥، ص ١٥٤٩؛ التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، ص ٤٩٨؛ التلخيص في أصول الفقه للجويني، ج ٣، ص ٣٣٩؛ المستصفى للغزالي، ص ٣٥٢؛ المحصول للرازي، ج ٦، ص ٣٤؛ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، ج ٤، ص ١٨٤؛ شرح المعالم في أصول الفقه لابن التلمساني، ج ٢، ص ٤٤٣؛ البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ج ٨، ص ٢٩٢.

٢. التوبة / ٣٠

٣. البقرة / ١١٨

العودة إلى الإسلام

على أيّ حال، من المؤكّد أنّ الحقّ شيء واحد متشخّص، ولا يقبل التعدّد والتبعّض، ومن ثمّ يقتضي معرفة واحدة ويتطلّب معياراً واحداً.

٣. بداهة معيار المعرفة

المقصود بمعيار المعرفة شيء معروف بذاته يسبّب معرفة غيره؛ بمعنى أنّه من أجل معرفته لا حاجة إلى أيّ شيء آخر، وبه يُعرف سائر الأشياء؛ مثل النور الذي يُرى بذاته ويسبّب رؤية غيره. هذا يعني أنّ معيار المعرفة لا يحتاج إلى أن يُعرف؛ لأنّه لو كان محتاجاً إلى أن يُعرف، لكانت معرفته أيضاً محتاجة إلى معيار، وهذا يعني التسلسل^١، وهو مستحيل. إنّ معارف الإنسان لا بدّ أن تنتهي إلى معرفة بديهية هي مبدأ المعارف كلّها وليست ناشئة من معرفة أخرى؛ لأنّ ما هو نفسه بحاجة إلى أن يُعرف، لا يمكن أن يكون معيار المعرفة؛ نظراً لأنّه بنفسه يحتاج إلى معيار للمعرفة. بناء على هذا، ينبغي للذين يتخذون مثل هذا الشيء معياراً لمعرفتهم أن لا يكونوا واثقين بمعرفتهم؛ لأنّ معرفتهم واهية ولا أساس لها؛ كمن أسّس بنيانه على الرمال ويمكن أن يسوخ فيها كلّ آ، أو ﴿مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾^٢.

العقل؛ معيار المعرفة

الإنسان حيوان^٣ ممتاز، ووجه امتيازهِ قوّة مكنونة في نفسه تجعله قادراً على معرفة نفعه وضرّه أكثر من أيّ حيوان مكتشف آخر، ليزيد في بقائه بالحصول على نفعه، ويتوقّى من زواله بالابتعاد عن ضرّه. هذه القوّة المكنونة هي «العقل».

١ . أي توقّف الشيء على علّة، وتوقّف تلك العلّة على علّة أخرى، وهكذا إلى غير نهاية.

٢ . التوبة / ١٠٩

٣ . الحيوان مشتقّ من الحيّ، وهو كلّ ذي روح من المخلوقات.

لا شكَّ أنَّ جسد الإنسان غير كافٍ لامتيازهِ عن الكائنات الأخرى؛ لأنَّه بالنسبة إلى جسد كثير منها أشدَّ ضعفًا وعرضة للإصابة، وليست له مزية بارزة وجديرة بالملاحظة. روحه، بمعنى قوَّة غير معروفة تجعله يتحرَّك وينمو جسديًا، هي أيضًا مثل أرواح الحيوانات الأخرى، ولا يمكن أن تكون كافية لتفوقه على الحيوانات الأخرى التي تتحرَّك وتنمو جسديًا مثله. الشيء الوحيد الذي يوجد في الإنسان ولا يوجد في الكائنات الأخرى، هو العقل الذي يقدر على فهم المفاهيم الكلية وتطبيقها على المصاديق الجزئية، وبمجهـد يسمَّى «التفكُّر» يهتدي ممَّا يعرفه إلى ما لا يعرفه. ربَّما كانت هذه القوَّة موجودة في سائر الحيوانات أيضًا، لكنَّها أكبر في الإنسان بلا شكَّ، ولهذا قد سلَّطته على سائر الحيوانات. لو كان هناك حيوان آخر يعقل أكثر ممَّا يعقل الإنسان، لكان قد تسلَّط على الإنسان واستخدمه لنفسه بلا شكَّ، مع أنَّ ذلك لم يقع، وسلطة الإنسان على الحيوانات الأخرى مشهودة. هذا التفوق للإنسان هو منحة عقله فقط، ولا توجد له مزية أخرى. لذلك، فإنَّ الإنسان الذي يفقد العقل أو لا يستخدمه بما فيه الكفاية، ليس له تفوق على الحيوانات الأخرى، بل هو أدنى منها؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾^١.

نظرًا لهذه الحقيقة، فإنَّ الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون معيار معرفة الإنسان هو «العقل»؛ لأنَّ العقل هو الآلة الوحيدة للمعرفة في الإنسان، ولا توجد في نفسه قوَّة مدركة غيره. بعبارة أخرى، ليس للعقل بديل في مستواه يمكنه أن يغني عنه، وهذا أمر محسوس ووجداني. علاوة على ذلك، فإنَّ المعرفة في الإنسان تحصل عمليًّا بواسطة العقل، وليس لرضاه ولا كراهيته تأثير على هذا الواقع؛ لأنَّ هذا الواقع هو الطبيعة الذاتية للإنسان وفطرة الرّبِّ الحكيم، ولذلك ليس من الممكن للإنسان تبديله. بناء على هذا، فإنَّ العقل هو أصل مبادئ المعرفة وأولها، وكلَّ معرفة لا تصير إلى العقل مباشرة أو غير مباشرة فلا حقيقة لها.

المبادئ الأخرى، إن وُجدت، فهي تصير إلى العقل؛ لأنها لا تُعرف إلا بالعقل، ولا فاعليّة لها إلا للعقلاء؛ كما أنّ الشرع، مع أنّه مفيد جدًّا، يُعرف بواسطة العقل ولم يخاطب إلا العقلاء؛ كما قال: «فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^١، وقال: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ»^٢، وقال: «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ»^٣.

وحدة العقل

العقل جوهر فريد مشترك بين بني آدم، يمثل مبدأ اختيارهم الفرديّ ومسؤوليّتهم الاجتماعية وحلقة التواصل بينهم، وبما أنّ له مصدرًا واحدًا فله إدراكات واحدة وليس بين أفرادهِ اختلاف. مصدر العقل ربّ العالمين الذي هو عقل محض^٤ ورئيس للعقلاء ولا تنافي بين أفعاله. لذلك ترى العقلاء في جميع أنحاء العالم، بالرغم من اختلاف عناصرهم وألسنتهم وثقافتهم، يتفقون على التّظريّات التي تستند إلى العقل، ولا يختلف فيها اثنان منهم. على سبيل المثال، إنّهم جميعًا متفقون على أنّ ما يُدرَك بالحاسة موجود، وأنّ الكلّ أكبر من الجزء، وأنّ اجتماع النقيضين محال، وأنّ الحادث محتاج إلى محدث، وأنّ الخبر المتواتر صحيح، وأنّ الظلم قبيح، وأنّ العدل حسن، وما شابه ذلك. هذا يعني أنّ العقل وجود واحد، ومن هذه الناحية يصلح لأن يكون معيار المعرفة، حتّى يمكن من خلال الالتزام به أن يتحوّل اختلاف العقلاء إلى اتّفاقهم.

١. المائدة / ١٠٠

٢. آل عمران / ١٩٠

٣. الرّعد / ١٩

٤. أي غاية في العلم والحكمة، لا يشوب علمه جهل، ولا حكمته سفه.

[مراتب العقل وإدراكاته]

نعم، إنّه ذو مراتب وأقدار مختلفة^١، لكنّ اختلاف مراتبه وأقداره لا يضرّ بوحده على أنّه أساس المعرفة؛ مثل النور الذي له قوّة وضعف، لكنّه في جميع مراتبه وأقداره أساس للرؤية. إضافة إلى ذلك، فإنّ العقل بمعنى قوّة الفكر والعلم، ولو أنّه في بعض النّاس أكثر منه في بعض، هو موجود في جميع النّاس بما فيه الكفاية، وهذا كافٍ لوحده على أنّه معيار المعرفة؛ لأنّ الله العادل قد وهب لكلّ إنسان مكلف حطّاً كافياً من العقل، وزيادته في بعض فضل قد آتاهم، دون أن تكون ظلماً للآخرين؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^٢.

١ . لقد أنكر جماعة اختلاف مراتب العقل وأقداره، منهم الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في «التقريب والإرشاد» (ج ١، ص ١٩٧)، والظاهر أنّهم لم يفهموا معناه، فزعموا أنّه مناقض لوحدة العقل، وما هو كذلك؛ كما قال أبو يعلى (ت ٤٥٨هـ) في «العدة في أصول الفقه» (ج ١، ص ٩٤): «ذكر أصحابنا أنّه يصحّ أن يكون عقل أكمل من عقل وأرجح؛ فقال أبو محمّد البرهاريّ في «شرح السّنة»: «العقل مولود، أعطي كلّ إنسان من العقل ما أراه الله تعالى، يتفاوتون في العقول مثل الذرة في السموات، ويطلب كلّ إنسان على قدر ما أعطاه الله تعالى من العقل»، وذكره أبو الحسن النيميّ في كتاب «العقل»، خلافاً للمتكلّمين من المعتزلة والأشعرية في قولهم: «لا يصحّ أن يكون عقل أكمل من عقل وأرجح»، والدلالة على صحّة ذلك ما روى أبو الحسن في كتاب «العقل» بإسناده عن طاووس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حين قضى بين المهاجرين والأنصار: «تَبَارَكَ الَّذِي قَسَمَ الْعَقْلَ بَيْنَ عِبَادِهِ وَاسْتَأْثَرَ، إِنَّ الرَّجُلَيْنِ تَسْتَوِي أَعْمَالُهُمَا وَبِرُّهُمَا وَصَلَاتُهُمَا وَصَوْمُهُمَا، وَيَفْتَرِقَانِ فِي الْعَقْلِ، حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُمَا كَالذَّرَّةِ فِي جَنْبِ أُحُدٍ»، فذكر الخبر إلى أن قال: قال النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي خَلَقْتُ الْعَقْلَ أَصْنَافًا شَتَّى كَعَدَدِ الرَّمْلِ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ حَبَّةً وَاحِدَةً، وَبَعْضُهُمُ الْخَبِيثِينَ، وَالثَّلَاثَ، وَالْأَرْبَعَ، وَبَعْضُهُمْ مَنْ أُعْطِيَ فَرْقًا، وَبَعْضُهُمْ أُعْطِيَ وَسْقًا، وَبَعْضُهُمْ وَسْقَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ التَّضْعِيفِ»، وروى عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ أُمَرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ»، وروى يزيد بن أبي زياد عن ابن عباس قال: «الْعَقْلُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، تَشْتَعِلُ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَوَاحِدٌ فِي سَائِرِ النَّاسِ»، وهذه الأخبار كلّها تدلّ على التفاؤل في العقول، ولأنّه إجماع النّاس؛ فإنّه مستفيض فيهم القول بأنّ أحد العاقلين أكمل عقلاً وأوفر وأرجح من الآخر؛ قال بعضهم: «يُزَيَّنُ الْفَتَى فِي النَّاسِ كَثْرَةُ عَقْلِهِ... وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَهْلِهِ بِحَسِيبٍ».

بالإضافة إلى أنّ عقول الناس يكمل بعضها بعضاً في عملية طبيعية ومتبادلة؛ لأنّهم يتفاعلون فيما بينهم، ومن خلال تبادل الآراء يُنشئون عقلاً جماعياً يتدارك نقص العقل الفردي؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾^١ ٢.

بالطبع ليست إدراكات العقل بسيطة، بل تختلف مراتبها في كلّ إنسان حسب مقدار العلم وموانعه فيه، وهي شاملة للوهم بمعنى الاحتمال المغلوب، والشك بمعنى الاحتمال المتساوي، والظنّ بمعنى الاحتمال الغالب، واليقين بمعنى عدم احتمال الخلاف. مع ذلك كلّ، بالرغم من أنّها جميعاً منبعثة من العقل، إلّا أنّ ما يُعتبر معيار المعرفة هو اليقين فقط؛ لأنّ كلّاً من الوهم والشكّ والظنّ يتعارض مع احتمال خلافه قليلاً أو كثيراً، ومن ثمّ يحتاج بنفسه إلى معيار للمعرفة حتّى تُعرف به صحّة أحد الاحتمالين فيه، وذلك المعيار هو اليقين الذي ليس فيه احتمال خلاف، ومن ثمّ فإنّ حجّيته ذاتية وبديهية.

١. الرّخرف / ٣٢

٢. هذه حكمة جليّة، وقد فصلها في حكمة أخرى أخبرنا بها بعض أصحابه، قال: «سَأَلْتُ الْمُنْصُورَ الْهَاشِمِيَّ الْخُرَاسَانِيَّ عَنِ الْعَقْلِ أَهْوُ مُؤْهَبٌ مِنَ اللَّهِ أَوْ لِلنَّاسِ فِيهِ صُنْعٌ؟ قَالَ: بَلْ هُوَ مُؤْهَبٌ مِنَ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهِ صُنْعٌ، قُلْتُ: فَلِمَ أَذَمَّ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ؟! قَالَ: أَيْنَ ذَهَبْتَ يَا فُلَانُ؟! إِنَّ اللَّهَ قَدْ وَهَبَ لَهُمْ عَقْلاً وَأَمَرَهُمْ بِاسْتِعْمَالِهِ، فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ، فَذَمَّهُمْ عَلَى تَرْكِ الاسْتِعْمَالِ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف / ١٧٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمّد / ٢٤]؟! قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أُرَدِّدَ عَقْلاً! قَالَ: يَا فُلَانُ، إِنَّكَ لَمْ تَسْتَعْمِلْ عَقْلَكَ كُلَّهُ حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى زِيَادَةٍ، لَا وَاللَّهِ بَلْ لَمْ تَسْتَعْمِلْ مِنْهُ جُزْءًا مِنَ السَّبْعِينَ، فَلَعَلَّكَ إِنْ تَسْتَعْمِلُهُ لَنْ تَحْتَاجَ إِلَى زِيَادَةٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَسَمَ الْعَقْلَ عَلَى قَدَرٍ حَاجَةٍ بِهِ، وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا مُقَدُّورًا، فَاسْتَعْمِلْ عَقْلَكَ يُغْنِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ اخْتَجْتَ بَعْدَهُ إِلَى شَيْءٍ فَاسْتَعِنْ بِعَقْلِ أَخِيكَ، فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَ الْعُقُولَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، لَيْسَتَيْنِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَبُكُونُ بَعْضُهَا تَبَعًا لِبَعْضٍ، وَجَعَلَ عَقْلَ خَلِيفَتِهِ فِي الْأَرْضِ أَكْمَلَ الْعُقُولَ لِيَكُونَ مَصِيرَهَا وَمَأْوَاهَا، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَعْمَلَ عَقْلَهُ حَقًّا اسْتَعْمَلَهُ وَاتَّبَعَ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ حَقًّا اتَّبَاعَهُ، لَكَانَ كَمَنْ عَقْلُهُ كَامِلٌ لَا نُقْصَانَ فِيهِ وَلَا غَاةَ».

من هنا يُعلم أنّ أساس معرفة الإنسان هو اليقين فقط، وكلّ معرفة لا تؤوّل إلى اليقين فلا اعتبار لها؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^١، وهذا في حين أنّ الظنّ هو أقوى إدراكات الإنسان بعد اليقين، وسائر إدراكاته هي أضعف منه بمراتب، ومن ثمّ ليست حجّة من باب أولى.

بداهة العقل

العقل هو المصدر الرئيسي للمعرفة والمعيّار الأوّل للعلم، وحجّيته بديهية بالتأكيد؛ لأنّه لا يمكن تصوّرها إلّا بتصديقها، ولا ينفكّ تصديقها عن تصوّرها. بل يمكن القول أنّ الحجّية نفسها قضية عقلية، وليس لها معنى سوى الكشفية عن الواقع لدى العقل، ولذلك فإنّ إثبات حجّية العقل هو كإثبات حجّية الحجّية! بعبارة أخرى، إنّ حجّية كلّ شيء يُستدلّ به لإثبات حجّية العقل، ليست أكثر وضوحاً من حجّية العقل، وإثباتها يتوقّف على ثبوت حجّية العقل؛ كما أنّ الشرع لكي يتمكنّ من إثبات حجّية العقل، لا بدّ أن تُثبت حجّيته أولاً؛ لأنّ حجّيته ليست أكثر وضوحاً من حجّية العقل، في حين أنّه لا توجد لإثبات حجّيته أداة غير العقل، وإثبات حجّيته بنفسه أيضاً لا معنى له. نعم، العقل يثبت حجّية الشرع، فهو يتضمّنه عندما يُعتبر معيار المعرفة، ومن ثمّ ليس من الضروريّ ذكر الشرع معه بصفة معيار المعرفة، وإنّما هو ذكر الخاصّ مع العامّ أو اللازم مع الملزوم لأجل التأكيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^٢، وقال: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^٣.

١ . يونس / ٣٦

٢ . الفرقان / ٤٤

٣ . الملك / ١٠

وقال: «أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا^١ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ^٢»؛ بالنظر إلى أَنَّ السَّمْعَ يتمثل في الأخذ بالشرع، وهو متلازم مع استعمال العقل؛ لأنه لا يمكن بغير استعمال العقل المسمّى في كتاب الله تعالى بـ«القلب».

من هنا يمكن القول أَنَّ الذين يشكّكون في حجّة العقل أو ينكرونها، لا يفعلون في الواقع شيئاً سوى إثباتها؛ إذ ليس من الممكن التشكيك في حجّة العقل وإنكارها بدون حجّة العقل، ونفيها مستلزم لإثباتها!

المنكرون لحجّة العقل

كون العقل حجة ومعيّاراً للمعرفة هو من المسائل الصّوريّة التي لا معنى للشكّ فيها. مع ذلك، قد كان منذ زمن بعيد أناس يشكّكون فيه، بل وينكرونه.

[العلماء النصارى]

على سبيل المثال، العلماء النصارى الذين تولّوا قيادة الكنيسة، هم من الذين لا يعتقدون بحجّة العقل ولا يعتبرونه معيار المعرفة. إنّ هؤلاء قد ودّعوا حجّة العقل منذ القرن الرابع الميلاديّ الذي اعتقدوا فيه أَنَّ المسيح هو الله وفي نفس الوقت ابنه^٢؛ لأنّ الاعتقاد بالوهيّة المسيح رغم بنوّته لله، هو تناقض واضح لا يقبله العقل بوجه من الوجوه، والذين كان لديهم مثل هذا الاعتقاد ما كانوا يستطيعون أن يقيموا للعقل وزناً.

١. الحجّ / ٤٦

٢. يشير إلى اجتماعهم في «مجمع نيقية» سنة ٣٢٥ بعد الميلاد، ووضعهم قانون العقيدة النصرانيّة الحاكم بأنّ المسيح هو الله وفي نفس الوقت ابنه، ونصّه هذا: «نؤمن بإله واحد، الله الأب، ونؤمن برّب واحد يسوع المسيح، ابن الله الوحيد، المولود من الأب قبل كلّ الدهور، نور من نور، إله حقّ من إله حقّ، مولود غير مخلوق، مساو للأب في الجوهر، الذي به كان كلّ شيء»!

لقد أصّر هؤلاء منذ فترة طويلة على مبدأ أنّ الله الواحد هو ثلاثة أقانيم: الأب والابن وروح القدس^١، وهذا يشبه تمامًا القول بأنّ الواحد يساوي الثلاث! لا شك أنّ مثل هذا الاعتقاد هو من أمحل المحالات، ولا يستطيع العقل فهم وحدانيّة الله مع ألوهيّة الأب والابن وروح القدس. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاعتقاد بنشأة الله من نفسه، وتحوّله إلى الإنسان، وأزليّة المسيح رغم تولّده من مريم، وكونه فاديًا بنفسه لمغفرة ذنوب الآخرين، وما شابه ذلك، قد حوّل التصرّانية إلى دين متناقض وغير عقلائي. لهذا السبب، قد اعتقد أرباب الكنيسة أنّه ليس من الضروريّ معقوليّة العقيدة؛ لأنّ الإيمان قضيّة قلبيّة، ولا حاجة إلى توافقه مع العقل. في الواقع إنّ معيار المعرفة في رأيهم ليس العقل، بل التّصوص الدّينيّة، وبما أنّ التّصوص الدّينيّة تتضمّن هذه التناقضات فالاعتقاد بها ضروريّ^٢.

[أهل الحديث المسلمون]

من العجيب رواج هذا النهج المتناقض وغير العقلائيّ في المجتمعات الغربيّة التي لها نزعة مادّيّة وتجربيّة، ولكنّ الأعجب من ذلك رواج نهج مشابه له بين المسلمين الذين يلومون التّصارى على هذا النهج! بالتحديد، ظهر فريق من المسلمين في القرنين الثاني والثالث للهجرة، في مقابل فرق كالمعتزلة وأصحاب الرأي، أنكروا حجّية العقل كما فعل النصارى، واعتقدوا أنّ العقل لا يصلح لأن يكون معيارًا للمعرفة. في زعم هؤلاء الذين سُمّوا «أهل الحديث»، أنّ معيار المعرفة هو التّصوص الدّينيّة، وكلّ اعتقاد أو عمل له رواية واحدة تصدّقه فهو صحيح، وإن كان مخالفًا للعقل.

١ . انظر: قاموس الكتاب المقدّس لمجمع الكنائس الشّرقية، ص ٢٣٢.

٢ . انظر: نفس المصدر، ص ٢٣٣.

كان ذلك في حين أنه، من ناحية، قد بلغتهم روايات صحيحة عديدة في حجية العقل وضرورة استعماله^١، لقيت منهم تجاهلاً وإعراضاً متعمدين^٢، ومن ناحية أخرى، في أعقاب استيلاء الأمويين والتنافس السياسية والمذهبية للأجيال الثلاثة الأولى، قد انتشرت بينهم روايات موضوعية ومتناقضة كثيرة خيل لهم حسب معاييرهم المختلفة أنها صحيحة.

١. كما روي: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ اسْتَنْطَقَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَعَرَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَلَا أَكْمَلْتُكَ إِلَّا فِيمَنْ أُحِبُّ، أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ أَمَرُ وَإِيَّاكَ أَنْهَى، وَإِيَّاكَ أَعَاقِبُ وَإِيَّاكَ أَثِيبُ»، وروي: «إِنَّ أَوَّلَ الْأُمُورِ وَمَبْدَأُهَا وَقُوَّتُهَا وَعَمَارَتُهَا الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِهِ الْعَقْلُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ زِينَةً لَخَلْقِهِ وَثَوْرًا لَهُمْ، فَبِالْعَقْلِ عَرَفَ الْعِبَادُ خَالِقَهُمْ وَأَنْهَهُمْ مَخْلُوقُونَ وَأَنَّهُ الْمُدَبِّرُ لَهُمْ وَأَنْهَهُمُ الْمُدَبَّرُونَ وَأَنَّهُ الْبَاقِي وَهُمْ الْفَانُونَ، وَاسْتَدَلُّوا بِعُقُولِهِمْ عَلَى مَا رَأَوْا مِنْ خَلْقِهِ مِنْ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَشَمْسِهِ وَقَمَرِهِ وَلَيْلِهِ وَنَهَارِهِ وَبِأَنَّ لَهُ وَلَهُمْ خَالِقًا وَمُدَبِّرًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ، وَعَرَفُوا بِهِ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي الْجَهْلِ وَأَنَّ النُّورَ فِي الْعِلْمِ، فَهَذَا مَا دَلَّهُمْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ»، وروي: «إِنَّمَا يُدْرِكُ الْخَيْرُ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ»، وروي: «مَا عُبِدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ الْعَقْلِ»، وروي: «دِعَامَةُ الْإِنْسَانِ الْعَقْلُ»، وروي: «الْعَقْلُ دَلِيلُ الْمُؤْمِنِ»، وروي: «إِنَّ الثَّوَابَ عَلَى قَدْرِ الْعَقْلِ»، وروي: «لَيْسَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ إِلَّا قَلِيلُ الْعَقْلِ»، وروي: «لَا يُعْبَأُ بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ لَا عَقْلَ لَهُ»، وروي: «مَا قَسَمَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ»، بل روي بصراحة: «إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةَ ظَاهِرَةٍ وَحُجَّةَ بَاطِنَةٍ، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَيْمَةُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ»، وروي: «حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيِّ، وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللَّهِ الْعَقْلُ»، وروي: «مَبِيزُ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ بِعَقْلِكَ، فَإِنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْكَ»، وروي غير ذلك مما يبلغ حد التواتر ويصدقه كتاب الله تعالى، وقد جمع ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) جملة منه في كتاب «العقل وفضله»، وهو مطبوع، وذكر ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) في «فهرسته» (ص ٣٦٢) كتابين آخرين: أحدهما كتاب «العقل وفضله» لأبي الوليد إسماعيل بن محمد الخراساني، والآخر كتاب «ما روي في العقل» لأبي قتيبة سلم بن الفضل البغدادي (ت ٣٥٠هـ).

٢. كما اعترف بذلك ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في كتاب «الرد على المنطقيين» (ص ٢٧٥) حيث قال: «إِنَّ حَدِيثَ الْعَقْلِ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، كَأَبِي خَاتِمِ بْنِ حَبَّانٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الْعَقِيلِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارْقُطَنِيِّ، وَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، بَلْ هُوَ مُوضُوعٌ عِنْدَهُمْ»، وقال ابن قتيمة الجوزية (ت ٧٥١هـ) في كتاب «المنار المنيف» (ص ٦٦): «أَحَادِيثُ الْعَقْلِ كُلُّهَا كَذِبٌ!»

هذه الروايات الموضوعة والمتناقضة التي كان كثير منها متعارضًا مع العقل، ساقطهم إلى الاعتقاد بأنه لا تلازم بين العقل والشرع، بل الشرع قد يخالف العقل! كان الشرع في رأي هؤلاء بديلًا للعقل؛ بمعنى أنه لا حاجة إلى العقل مع وجود الشرع. لذلك، اعتبروا استعمال العقل في فهم الشرع بدعة، واتهموا العقلانيين بمخالفة النصوص الدينية. وفقًا لاعتقاد هؤلاء، كان العقل غير فعال، سواء في معرفة صحة الروايات أو في معرفة معناها، وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون رواية غير معقولة صحيحة، أو يكون لرواية صحيحة معنى غير معقول؛ كما أن الروايات الدالة على أن الله له جهة وحركة وجوارح، مع أنها كانت غير معقولة بوضوح، اعتُبرت صحيحة، وهكذا قربت عقائد المسلمين من عقائد المشركين! من الواضح أن هذا النهج كان مضاهيًا تمامًا للنهج الذي انتهجه العلماء التصاري بالقرب منهم خارج العالم الإسلامي، كي يفسحوا المجال لرواج العقائد الشريكية من خلال الجمود على ظواهر النصوص الدينية وإنكار حجّة العقل.

[السلفيون المسلمون]

للأسف، هذا النهج، مع أن العديد من العلماء المسلمين في القرون الإسلامية الأولى لم يكونوا موافقين له^١،

١ . كما قال أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠هـ): «مِمَّا يُرَدُّ بِهِ أَحْبَارُ الْأَحَادِ مِنَ الْعِلَلِ أَنَّ يُتَنَافَى مَوْجِبَاتِ أَحْكَامِ الْعُقُولِ، لِأَنَّ الْعُقُولَ حُجَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَغَيْرُ جَائِزِ انْقِلَابٍ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ وَأَوْجَبَتْهُ، وَكُلُّ خَبَرٍ يُضَادُّهُ حُجَّةٌ لِلْعَقْلِ فَهُوَ فَاسِدٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَحُجَّةُ الْعَقْلِ ثَابِتَةٌ صَحِيحَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُحْتَمِلًا لَوُجْهِ لَا يُخَالِفُ بِهِ أَحْكَامَ الْعُقُولِ، فَيَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى ذَلِكَ الْوُجْهِ» (الفصول في الأصول للجصاص، ج ٣، ص ١٢١)،



استمرّ في حياته وانتقل إلى الأجيال الإسلامية اللاحقة، تحت دعم الحكم العباسي منذ وقت المتوكل (ت ٢٤٧هـ)، وكذلك دعاية فريق من الحنابلة المعتبرين أنفسهم أتباع السلف، حتى انتهى اليوم إلى فرقة يقال لها «السلفية».

وقال عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) في بيان الأصول التي اجتمعت عليها أهل السنة: «أما أخبار الآحاد، فمتى صحّ إسنادها، وكانت مثنوئها غير مستحيلة في العقل، كانت موجبة للعمل بها دون العلم» (الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، ص ٣١٢)، وقال الماوردي (ت ٤٥٠هـ) في أخبار الآحاد: «إذا ثبت قبولها وجب العمل بما تضمنتها ما لم يمنع منه العقل» (الحاوي الكبير للماوردي، ج ١٦، ص ٨٧)، وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «إذا روى الثقة المأمون خبراً من أصل الإسناد رداً بأمور، أخذها أن يخالف موجبات العقول، فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا» (الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٣٥٤)، وقال: «لا يقبل خبر الواحد في منافية حكم العقل» (الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٤٣٢)، وقال أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ): «كل ما دلّ العقل فيه على أحد الجانبين فليس للتعارض فيه مجال؛ إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكادبها، فإن ورد دليل سمعي على خلاف العقل، فإما أن لا يكون متواتراً، فيعلم أنه غير صحيح، وإما أن يكون متواتراً، فيكون مؤولاً، ولا يكون متعارضاً، وأما نص متواتر لا يحتمل الخطأ والتأويل، وهو على خلاف دليل العقل فذلك محال؛ لأن دليل العقل لا يقبل النسخ والبطلان» (المستصفى للغزالي، ص ٢٥٢)، وقال أبو الخطاب الكلوداني (ت ٥١٠هـ) فيما يرد به الخبر: «من ذلك أن يخالف مقتضى العقل، فمتى ورد الخبر بذلك ولم يمكن تأويله إلا بتعسف بعيد لم يجز أن نحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، لأنه لو جاز التأويل مع التعسف بطل التناقض من الكلام، إلا أن نقول أن النبي صلى الله عليه وسلم حكاه عن قوم على وجه الرد والإنكار عليهم، وذكر فيه زيادة خفيت على الراوي يخرج بها الخبر عن الإحالة، وإنما لم يقبل من الأخبار ما يحيله العقل» (التمهيد في أصول الفقه للكلوداني، ج ٣، ص ١٤٧)، وقال أبو الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٣هـ): «دليل العقل يخضع أدلة الكتاب والأخبار» (الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل، ج ٣، ص ٣٩٣)، وقال السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) في شرائط خبر الواحد: «منها أن يكون موافقاً للدليل العقلي، حتى إذا كان مخالفاً لا يقبل، كالأخبار التي وردت في التشبيه ونحو ذلك، لأن العقل حجة من حجج الله تعالى، وإنه حكيم عالم، فلا يجوز أن تتناقض حججه، والدليل السمعي يحتمل المجاز والإضمار والكناية ونحوها، فيجب تخريج الأخبار على موافقة العقل» (ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي، ج ١، ص ٤٣٣).

هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم ورثة «أهل الحديث»، قد ورثوا مناهضة العقل من أئمة مثل ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)^١ وشذذوها من خلال توجيه رجال مثل ابن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)^٢ في ناحيتين: فمن ناحية، لم يكتفوا بعدم اعتبار العقل حجة في معرفة الروايات العملية المتعلقة بالأحكام الشرعية، بل عطلوه أيضًا في معرفة الروايات النظرية المتعلقة بالعقائد الدينية،

١ . ربما يمتنع المتعصبون لابن تيمية من هذا القول وينكرونه وهو الحق، ويشهد عليه آراؤه في صفات الله تعالى وآثاره التي ألفها في الرد على المتعقلين، مثل كتاب مسمى بـ «نقض المنطق»، واسمه كافٍ للدلالة على ما فيه، وكتاب آخر سماه «درء تعارض العقل والنقل»، ورفض فيه كثيرًا من القوانين العقلية الواضحة؛ كما رفض فيه القول بأنه إذا تعارض النقل والعقل وجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول، وإما أن يفوض، وهذا ما سماه «القانون الكلي للتوفيق عند المبتدعة» (ج ١، ص ٣)، ورفض فيه القول بأن العقل هو أصل النقل (ج ١، ص ٨٧)، وأن النقل صحيح ما لم يعارض العقل (ج ١، ص ١٧٧)، وادعى فيه أن دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع، لأن العقل ضعيف عاجز (ج ١، ص ١٨٧)، وأن العقل لا يكون دليلًا مستقلًا في تفاصيل الأمور الإلهية واليوم الآخر (ج ١، ص ١٨٧)، وأن الأمور السمعية التي يقال إن العقل عارضها معلومة من الدين بالضرورة (ج ١، ص ١٩٥)، وأن ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقلات فاسد متناقض (ج ١، ص ٢٨٠)؛ كما قال في بعض كتبه الأخرى أن جميع ما يُحتج به على خلاف نصوص الأنبياء من العقلات فإنه باطل (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية، ج ٥، ص ١٢٩)، وأن الواجب هو الإقرار بالصفات الثابتة بالنقل دون العقل، وأن ما عُلم ثبوته بمجرد العقل لا يعاقب منكره (مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج ٣، ص ٣٢٨)، وأن الذين بنوا أصول دينهم على ما سمّوه معقولاً وردوا القرآن إليه هم من أعظم المجادلين في آيات الله بغير سلطان أتاهم (الاستقامة لابن تيمية، ج ١، ص ٢٣)، وغير ذلك مما يكشف عن شدة عداوته للعقل والعقل والمعقول.

٢ . يعني محمد بن عبد الوهاب النجدي، وهو الذي رفع راية السلفية وقاتل المسلمين عليها بدعم من الجائرين حتى مكّنها من رقابهم، وقد كان له أكبر تأثير على السلفيين بعد ابن تيمية، حتى أصبحوا يُنسبون إليه فيدعون «الوهابيين»؛ لا يعلمه وكتبه مثل ابن تيمية، فإن الرجل لم يكن له علم كبير ولا كتاب كثير، ولكن بسيف آل سعود وأموالهم، وقد تظهر عداوته للعقل من خلال ورقاته ومسوداته المعدودة؛ كما قال إن أتباع النقل هم أهل العقل، لا غيرهم (تفسير آيات من القرآن الكريم لابن عبد الوهاب، ص ٣٢٥)، وبالغ في ذم المتكلمين ونسبتهم إلى الضلالة والكفر، لتكلمهم في أصول الدين وصفات الله تعالى بالعقل دون النقل (انظر: الرسائل الشخصية لابن عبد الوهاب، ص ٢٦٣).

واعتقدوا أنَّ العقائد الدينيَّة لا تحتاج إلى أدلَّة عقلية، ويجوز أن تكون مستندة إلى الروايات الظنيَّة^١؛ لأنَّهم يزعمون أنَّ الروايات الظنيَّة، إذا اعتُبرت صحيحة بحسب معاييرهم المبتدعة، تفيد اليقين^٢!

١ . وقد ردَّ قولهم هذا كثير من العلماء؛ كما قال ابن فورك (ت ٤٠٦هـ): «إِنَّمَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا طَرِيقُهُ طَرِيقُ الْعَمَلِ عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْقَطْعِ عَلَى الْبَاطِنِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْقَطْعُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَتَجْوِيزُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ (الْوَارِدَةِ فِيهَا) مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَا يَصِحُّ» (مشكل الحديث وبيانه لابن فورك، ص ٣٦٧)، وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ الْمَأْخُوذِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ الْعِلْمَ بِهَا وَالْقَطْعُ عَلَيْهِ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ قَوْلٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْعِلْمِ بِمَضْمُونِهِ» (الكفاية في علم الزواية للخطيب البغدادي، ص ٤٣٢)، وقال أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ): «اعْلَمْ، وَفَقَكَ اللَّهُ، أَنَّ كُلَّ مَا يُطْلَبُ الْعِلْمُ فِيهِ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ أَحْبَارُ الْأَحَادِ، فَإِنَّهَا لَا تَقْتَضِي (الْعِلْمَ)، فَخَرَجَ مِنْ هَذِهِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي الْعُقُلِيَّاتِ، وَأَصُولِ الْعُقَايِدِ، وَكُلِّ مَا يُتَلَمَّسُ فِيهِ الْعِلْمُ» (التلخيص في أصول الفقه للجويني، ج ٢، ص ٤٣٠)، وقال السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) في شرائط خبر الواحد: «مِنْهَا أَنْ يَرَدَ الْخَبَرُ فِي بَابِ الْعَمَلِ، فَأَمَّا إِذَا وَرَدَ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً، لِأَنَّهُ يُوجِبُ الظَّنَّ، لَا عِلْمًا قَطْعِيًّا، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا يَنْتَبِي عَلَى الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ» (ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي، ج ١، ص ٤٣٤)، وقال العلّاء الأسمندي (ت ٥٥٢هـ): «لَا يَجُوزُ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى صِفَةٍ كَذَا"، فَتَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، لِأَنَّا لَمْ نَكُنْ عَالِمِينَ بِدَلِيلِهِ، فَلَوْ اعْتَقَدْنَا كَوْنَهُ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ لَا نَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِعْتِقَادُ جَهْلًا وَقَبِيحًا، وَالْإِقْدَامُ عَلَى الْإِعْتِقَادِ قَبِيحٌ وَلَا نَأْمَنُ كَوْنَهُ جَهْلًا» (بذل النظر في الأصول للعلّاء الأسمندي، ص ٤٠٦).

٢ . هذا ما ينسبونه إلى جمهور أهل الحديث وأهل الظاهر؛ كما يقول أحمد بن عبد الوهاب الشنقيطي في «خبر الواحد وحجّيته» (ص ١٤٦): «ذَهَبَ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ يُفِيدُ الْقَطْعَ إِذَا صَحَّ، وَاخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْحَدِيثِ»، ثُمَّ يَقُولُ (ص ١٥٢): «لَدَيْهِمْ عَلَى ذَلِكَ "أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُفِيدِ الْعِلْمَ لَمَّا جَارَ اتِّبَاعُهُ، لِتَهْيِئِهِ تَعَالَى عَنِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ"! كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ! ثُمَّ إِنَّ مَا يَنْسِبُونَهُ إِلَى أَحْمَدَ لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ أَقْعَلُ مِنْ ذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ (ت ٤٥٨هـ): "قَدْ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْحَدِيثِ جَمْعَ أَبِي بَكْرٍ الْأَثَرَمِ:

مع أنّ هذا مخالف لرأي أكثر أهل العلم، وكان رجال مثل الشافعي (ت ٢٠٤هـ) وجمهور أهل الفقه والنظر مؤكّدين أنّه لا يفيد اليقين إلّا ما كان مجيئه من عند الله قطعياً بلا خلاف^١، بل أكّد رجال مثل النووي (ت ٦٧٦هـ) بحق أنّ مثل هذا الاعتقاد ليس سوى مكابرة للحسّ^٢.

→ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِيهِ حُكْمٌ أَوْ فَرْضٌ، عَمِلْتُ بِالْحُكْمِ وَالْفَرْضِ وَدُنْتُ اللَّهَ تَعَالَى بِهِ، وَلَا أَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَحَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِهِ» (العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٣، ص ٨٩٨)، وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، لَا الصَّرُورِيَّ، وَلَا الْمُكْتَسَبَ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ صَاحِبِنَا» (الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء بن عقيل، ج ٤، ص ٤٠٣)، بل وليس ذلك بثابت عن جمهور أهل الحديث، وقد روي عنهم خلاف ذلك؛ كما قال المرداوي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ): «(قَالَ) أَحْمَدُ وَالْأَكْثَرُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ يُفِيدُ الظَّنَّ فَقَطْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، وَالْأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَيْضًا غَيْرُهُمْ، لِاخْتِمَالِ السَّهْوِ وَالْغَلَطِ وَتَوَخُّوهُمَا، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ، وَأَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ، وَلَا يَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ» (التحبير شرح التحرير للمرداوي، ج ٤، ص ١٨٠٨)، وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): «إِنِّي رَأَيْتُ كَلَامَ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ الْمُخَاسِبِيِّ فِي كِتَابِ فَهْمِ السُّنَنِ، نَقَلَ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَهْلِ الرَّأْيِ وَالْفَقْهِ، أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ أَقْلُهُمْ: يُفِيدُ الْعِلْمَ» (البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ج ٦، ص ١٣٥).

١. هذا ما نصّ عليه ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في «التمهيد» (ج ١، ص ٧) حيث قال بعد بيان أنّ خبر الواحد لا يوجب العلم: «هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالنَّظَرِ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا شَهِدَ بِهِ عَلَى اللَّهِ، وَقُطِعَ الْعُدُّ بِمَجِيئِهِ قَطْعًا، وَلَا خِلَافَ فِيهِ»، وقال السمعاني (ت ٤٨٩هـ) في «قواطع الأدلة» (ج ١، ص ٣٣٣): «ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّهُ -يَعْنِي خَبَرَ الْوَاحِدِ- لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ».

٢. قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (ج ١، ص ١٣٢): «أَمَّا مَنْ قَالَ (خَبَرُ الْوَاحِدِ) يُوجِبُ الْعِلْمَ فَهُوَ مُكَابِرٌ لِلْحَسِّ، وَكَيْفَ يَحْصُلُ الْعِلْمُ؟! وَاحْتِمَالُ الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ وَالْكَذِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مُتَضَرِّقٌ إِلَيْهِ»، وفي معناه قال أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ): «ذَهَبَتِ الْحَشَوِيَّةُ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَكَتَبَتِ الْحَدِيثَ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهَذَا خِزْيٌ لَا يَخْفَى مُدْرِكُهُ عَلَى ذِي لُبٍّ. فَتَقُولُ لَهُؤُلَاءِ أَتُجَوِّزُونَ أَنْ يَزِلَّ الْعَدْلُ الَّذِي وَصَفْتُمُوهُ وَيُخْطِئُ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، كَانَ ذَلِكَ بَهْتًا وَهْتًا وَخَرْقًا لِحِجَابِ الْهَيْبَةِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَزِيدِ الْبَيَانِ فِيهِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ إِمْكَانُ الْخَطَا فَالْقَطْعُ بِالصَّدْقِ مَعَ ذَلِكَ مُحَالٌ. ثُمَّ هَذَا فِي الْعَدْلِ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ لَا نَقْطَعُ بَعْدَالِهِ وَاحِدٍ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ خِلَافَ مَا يُظْهِرُ» (البرهان في أصول الفقه للجويني، ج ١، ص ٢٣١).

من ناحية أخرى، إنهم لم يكتفوا بعدم اشتراط موافقة الروايات للعقل، بل لم يشترطوا أيضاً موافقتها للقرآن، النصّ الدينيّ الأكبر أصالةً والموافق للعقل، كي لا يبقى أيّ تعلق بالعقل والعقل والمعقول، وينفسح المجال لانتشار عقائدهم الخرافية والشركية. لقد أكد هؤلاء بتهوّر غريب أنّ الروايات الظنيّة لا تنسخ حكم العقل فحسب، بل تنسخ القرآن أيضاً، في حين أنّ القرآن كتاب يقينيّ، وليس من المعقول نسخه بالروايات الظنيّة؛ بالإضافة إلى أنّ ذلك مخالف لرأي جمهور السلف ومخالف حتّى لرأي الأئمة الذين يزعم هؤلاء أنّهم أتباعهم! كما كان مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) لا يرى نسخ القرآن بالسنة جائزاً^١، وكان الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ) له نفس الرأي في هذا الصدد^٢، وكان أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) يقول أنّ السنة تفسّر القرآن وتبيّنه ولا تقضي عليه، وكان يرى القول بقضائها عليه «جساراً»^٣؛ كما كان رأي أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) في ذلك واضحاً أيضاً؛ لأنّه بوجه عامّ، ما كان يقيم وزناً كبيراً لمثل هذه الروايات، وكان يفضلّ العقل عليها حتّى في مجال الأحكام^٤.

١ . انظر: الاستذكار لابن عبد البر، ج ٧، ص ٢٦٤؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١١٩٥؛ المنحول للغزاليّ، ص ٣٨٧؛ المقدمات الممهّدة لابن رشد الجدّ، ج ٣، ص ١١٨؛ وانظر أيضاً: أحكام القرآن لبكر بن العلاء، ص ١٣٥٦، فإنّه من المالكية.

٢ . انظر: اختلاف الحديث للشافعيّ، ج ٨، ص ٥٩٥؛ الرسالة للشافعيّ، ص ١٠٦؛ أحكام القرآن للشافعيّ (جمع البيهقيّ)، ج ١، ص ٣٣.

٣ . كما روى الفضل بن زياد أنّ أحمد سئل عن قولهم: «السنة قاضية على الكتاب»، فقال: «ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكنّي أقول: إنّ السنة تُفسّر الكتاب وتبيّنه» (جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١١٩٤؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغداديّ، ص ١٤)، وروى أبو داود أنّه سئل عن ذلك، فقال: «أجبت أنّ أقوله، ولكنّ السنة تُفسّر القرآن، ولا ينسخ القرآن إلّا القرآن» (مسائل أحمد [رواية أبي داود السجستانيّ]، ص ٣٦٨).

٤ . أراد بمثل هذه الروايات الروايات الظنيّة وهي أخبار الآحاد، وذلك لأنّ المحكيّ عن أصحاب أبي حنيفة تجويز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، مع أنّ ذلك أيضاً لم يثبت عن صاحبهم ولا يلائم منهجه، وقد نقل غير واحد إجماع العلماء على عدم جواز نسخ القرآن بأخبار الآحاد؛

بناء على هذا، فإنّ النهج الذي تنتهجه هذه الفرقة هو أقرب إلى نهج أئمة التصارى منه إلى نهج أئمة المسلمين، وفي الممارسة العملية قد أنتج في المجتمع الإسلامي نفس النتائج التي أنتجها في المجتمع التصرائّي؛ لأنّ الاعتقاد مثلاً بأنّ الله ليس مثل مخلوقاته، وفي نفس الوقت له جهة وحركة وجوارح حقيقية، هو متناقض بنفس قدر الاعتقاد بأنّ الله واحد على الرغم من ألوهية الأب والابن وروح القدس! مع ذلك، فإنّ السلفيّين يروّجون أمثال هذه العقائد الشّركيّة مستندين إلى رواياتهم الظنيّة، كما يفعل التصارى نفس ذلك مستندين إلى رواياتهم الظنيّة! بل بلغ السلفيّون في مناهضة العقل مبلغاً ينكرون فيه المحسوسات مستندين إلى الروايات الظنيّة؛ كما أنّهم ينكرون كروية الأرض ودورانها حول الشمس، وما زالوا يعتقدون أنّ الشمس تدور حول الأرض! لقد حاورت في ذلك بعض علمائهم وأوضحت له أنّ كروية الأرض ودورانها حول الشمس من المتواترات، بل من المحسوسات التي يُعتبر التشكيك فيها سفسطة،

منهم الجصاص (ت ٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج ١، ص ١٩٦)، والجوينيّ (ت ٤٧٨هـ) في «البرهان» (ج ٢، ص ٢٥٥)، والسّمعانيّ (ت ٤٨٩هـ) في «قواطع الأدّلة» (ج ١، ص ٤٥٠)، والغزاليّ (ت ٥٠٥هـ) في «المستصفى» (ص ٢٤٨)، والرازيّ (ت ٦٠٦هـ) في «المحصول» (ج ٣، ص ٣٤٩)، ولا شك أنّ نقلهم هذا صحيح؛ لأنّ الشّرذمة القليلين الذين يجوزون نسخ القرآن بأخبار الأحاد ليسوا من العلماء، بل «هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ» (البقرة/ ١٣).

١. على سبيل المثال، يقول اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء في السعودية: «يجب على مدرّس الجغرافيا إذا عرض على الطلاب نظرية الجغرافيين حول ثبوت الشمس ودوران الأرض عليها أن يبيّن أنّ هذه النّظرية تتعارض مع الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة، وأنّ الواجب الأخذ بما دلّ عليه القرآن والسّنّة، ورفض ما خالف ذلك» (فتاوى اللجنة الدائمة، ج ٢٦، ص ٤١٤)، ويقول شيخهم ومفتيهم ابن باز (ت ١٤٢٠هـ) في الرّد على من قال بدوران الأرض وثبوت الشمس: «إنّ الأرض ثابتة وساكنة، هذا هو الذي عليه أهل السّنّة والجماعة. أمّا ما يقوله الناس اليوم وينسبونه إلى الرّياضيّين أو الفلكيّين من دوران الأرض، فهذا قول لا أصل له، ولا دليل عليه، وإنّما هي خرافة وظنون، ليس لها دليل من الواقع ولا من الحسّ، ولا دليل من نقل، وإن زعموا وجود ذلك، فالأرض ثابتة ومستقرّة في الهواء، والشمس والقمر والكواكب دوائر من حولها في جوّها وفي فلكها» (دروس لعبد العزيز بن باز، ج ٢، ص ١٨)!

لكّته أخبرني أنّه لن يصدّق بذلك ولو رآه بأمّ عينيه؛ لأنّه مخالف للروايات بزعمه! هذا النهج الذي يضاهي نهج الكنيسة في القرون الوسطى، يعكس مدى مناهضة هذه الفرقة للعقل، مع أنّ مناهضة العقل تستلزم مناهضة الله؛ لأنّ العقل هو خلق الله والوسيلة الوحيدة التي جعلها في الإنسان للمعرفة، ولذلك فإنّ مناهضته تعني مناهضة إرادة الله وفعله^١. إنّ الذين يعتبرون العقل مزاحماً للشرع غافلون عن هذه الحقيقة العظيمة أنّ العقل والشرع قد نبعا من منبع واحد وكلاهما خلق إله واحد. هل في خلق الإله الواحد اختلاف، وبعض مخلوقاته يتعارض مع بعض؟! من الواضح أنّ الأمر ليس كذلك؛ لأنّ أفعال الله تقوم على الحكمة، ولا يتعارض بعضها مع بعض؛ كما قال سبحانه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ﴾^٢. بعبارة أخرى، إنّ الذي جعل الشرع هو نفس الذي خلق العقل، ولذلك من المستحيل التناقض بينهما. إنّ الذين يعتبرون العقل والشرع متضادين قد انحرفوا إلى الزندقة بغير علم، وحسبوا أنّ خالق العقل غير خالق الشرع^٣. الاعتقاد بتضادّ العقل والشرع هو اعتقاد شركيّ ظهر في مقابل الاعتقاد التوحيدي؛ لأنّ وجود الازدواجيّة في الكون وتعارض التكوين والتشريع لا يمكن قبوله إلّا على أساس الإلحاد. لا شك أنّ الشرع يتفق مع العقل ويصدّقه بصراحة، بل يدعو إليه وينذر تاركه؛ كما يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^٤، ويقول: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^٥، ويقول: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^٦.

١. كما يروى عن ابن سريج (ت ٣٠٦هـ) أنّه قال: «مَنْ أَنْكَرَ الْعَقْلَ أَنْكَرَ صَانِعَهُ» (البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، ج ٥، ص ١٣٠)، ويروى مثله عن ابن القاص (ت ٣٣٥هـ) (انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٣٧).

٢. الملك / ٣

٣. الزندقة اسم لمعتقّد الثنويّة، وهي فرقة ترى أنّ العالم يُحكم بواسطة قوتين متضادتين هما الخير والشرّ، وخالق الشرّ غير خالق الخير.

٤. يوسف / ٢

٥. البقرة / ٢٤٢

٦. الرعد / ٤

ويقول: «إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ»^١، ويقول: «صُمُّ بُكْمٌ عُنِيَ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ»^٢، ويقول: «وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ»^٣. هذه الآيات تدلّ بوضوح على أنّ الذين ينكرون حجّة العقل ويمتنعون عن استخدامه هم شرّ الدوابّ عند الله وأهل الرّجس والسّفاهة، بل إنّ صراحة هذه الآيات في حجّة العقل ووجوب استخدامه هي بحيث قد يكون منكرها منكراً لضروريّ الإسلام وخارجاً منه. لقد سمعت من هؤلاء مراراً أنّهم يرفضون العقليّات ويعتبرون أيّ عقلانيّة في فهم الشريعة بدعة، ومن الواضح أنّه إذا قامت البيّنة على أحدهم أنّه معتقد بهذه العقيدة، جرت عليه أحكام المرتدّ أو المنافق؛ لأنّ حجّة العقل ووجوب استخدامه في الشريعة من ضروريّات الإسلام التي لا يُعذر الجاهل بها.

[شبهات المنكرين لحجّة العقل]

يبدو أنّ ما حمل هؤلاء على إنكار حجّة العقل أكثر من أيّ شيء آخر هو عدم معقوليّة معتقداتهم؛ لأنّ الاعتقاد بحجّة العقل يستدعي التنازل عن هذه المعتقدات، وهذا ما هم غير مستعدين لفعله. لقد رأيتهم؛ كثير منهم يفضّلون الموت على أن يتنازلوا عن معتقدات أسلافهم؛ كالمشركين الذين يقولون حسبما أخبر الله تعالى عنهم: «إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ»^٤، ولا يصغون إلى قول الله تعالى: «أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ»^٥. بناء على هذا، فإنّهم في الحقيقة لا يعبدون الله، ولكن يعبدون أسلافهم، وليس هذا أمراً غريباً؛ لأنّ عبادة الأسلاف من أقدم أشكال الشّرك في العالم!

١. الأنفال / ٢٢

٢. البقرة / ١٧١

٣. يونس / ١٠٠

٤. الزّخرف / ٢٢

٥. الزّخرف / ٢٤

العودة إلى الإسلام

بالطبع أولئك الذين لا يعتبرون العقل حجة ينظرون إلى محدودية إدراكاته، ويحسبون أنه لا يمكن أن يكون معياراً للمعرفة مع هذه المحدودية^١، في حين أنّ محدودية إدراكات العقل لا تعني أنها غير صحيحة ولا تمنع حجّيته، وإنّما تعني أنها أقلّ بالنسبة إلى الإدراكات الإلهية، وهذا شيء تقتضيه مخلوقيّة العقل والمحدودية الذاتية للمخلوق. بناء على هذا، فإنّ العقل لا يعرف كلّ شيء، ولكن كلّ شيء يعرفه يُعتبر صحيحاً، وهذا كافٍ لحجّيته؛ كما أنّ العين لا ترى كلّ شيء، ولكن كلّ شيء تراه يُعتبر صحيحاً، والأذن لا تسمع كلّ شيء، ولكن كلّ شيء تسمعه يُعتبر صحيحاً، وهذا كافٍ لحجّيتهما. المعرفة الكاملة لله وحده، ولا يمكن لأحد غيره أن يكون له معرفة كاملة، ولذلك فإنّ الشّرع المنزل من عنده كامل، لكنّ كمال الشّرع لا يستلزم تعارضه مع العقل؛ لأنّ في الأمور التي للعقل فيها قول، لا يقول الشّرع ما يخالف قول العقل، وفي الأمور التي يسكت عنها العقل، ليس ما يقول الشّرع مخالفاً لقول العقل؛ لأنّ العقل لا يقول فيها شيئاً حتّى يكون قول الشّرع مخالفاً له؛ كالصفات التفصيليّة للجنة والنار، فإنّ لها طابعاً غيبياً، ولذا يسكت عنها العقل، لكنّ الشّرع له فيها قول، ومن ثمّ لا يُعتبر قوله مخالفاً لقول العقل، وكذلك كمّيّة الأعمال العباديّة وكيفيّتها، فإنّ لها طابعاً اعتبارياً، ولذا يسكت عنها العقل، لكنّ الشّرع له فيها قول، ومن ثمّ لا يُعتبر قوله مخالفاً لقول العقل؛ لا سيّما بالتّظر إلى أنّ العقل يدرك حجّية الشّرع، ومن ثمّ يسلم باعتباره العملية وأخباره القطعيّة عن الوقائع الممكنة.

على أيّ حال، من المستحيل أن يستطيع الذين ينكرون حجّية العقل أن يثبتوا دعواهم؛ لأنّه لا يمكن إثبات أيّ دعوى بدون حجّية العقل؛ كما أنّهم يستدلّون بالعقل من حيث لا يشعرون؛ لأنّ الاستدلال مثلاً بأنّ العقل محدود ولا يجوز الاستدلال بالمحدود هو استدلال عقليّ، ولذلك إن كان الاستدلال بالعقل غير جائز فهذا الاستدلال غير جائز أيضاً، وإن كان الاستدلال بالعقل جائزاً فهذا الاستدلال غير صحيح!

١ . على سبيل المثال، انظر: نقض أصول العقلانيّين للخراسي، ص ٤٣.

الحاصل أنَّ الدَّعَاية ضدَّ العقل هي من عمل الشيطان ليفسح المجال لتفشِّي الجهل في العالم، وكلَّ إنسان يقوم بالدَّعَاية ضدَّ العقل هو من حزب الشيطان وجنوده الذين يخدمونه، وهو في حرب مع الله، عن قصد أو غير قصد.

الفرق بين العقل والفلسفة

النكته التي يجب توضيحها هنا هي أنَّ بعض النَّاس يزعمون أنَّ المراد بالعقل هو الفلسفة، ولهذا السَّبب يعارضونه، مع أنَّ هذه الفكرة غير صحيحة؛ لأنَّ العقل قوَّة أعطاها الله لإحاطة صحيحة بالمفاهيم ومصاديقها، وهو مشترك بين جميع البشر وليس حكراً على الفلاسفة، في حين أنَّ الفلسفة علم خاصَّ كسائر العلوم الإنسانيَّة، نشأ في اليونان القديمة وتغلغل في المسلمين خلال العصر العبَّاسيَّ ووجد لنفسه أنصاراً وأعداءً. من الواضح أنَّ العقل كان موجوداً قبل ظهور الفلسفة، والفلسفة مجرَّد علم مستحدث يقوم على العقل؛ كما أنَّ العلوم الأخرى مثل الحساب والهندسة والطبَّ تقوم على العقل، وكلَّ يستخدم العقل في جهة ما. لذلك فإنَّ كلَّ فيلسوف عاقل، ولكن ليس كلَّ عاقل فيلسوفاً، وما يُعتبر معيار المعرفة هو العقل دون الفلسفة. بعبارة أخرى، فإنَّ المراد بالعقل، حيث يُعتبر معيار المعرفة، هو العقل التَّوعِي للعقلاء، وليس العقل الشَّخصيَّ للفلاسفة، ومن الواضح أنَّ التفكّر العقلائيَّ يختلف عن التفكّر الفلسفيَّ. لذلك، يجب أن لا تؤدِّي معارضة الفلسفة إلى معارضة العقل؛ لأنَّ العقل لا يساوي الفلسفة، والالتزام به لا يستلزم الالتزام بالفلسفة. رغم أنَّ العقل، في الأمور التي لها أهميَّة خاصَّة، يمارس تدقيقاً خاصاً يشبه التدقيق الفلسفيَّ، إلَّا أنَّه لا ينبغي أن يُعتبر ذلك إقبالاً على الفلسفة بالمعنى المصطلح عليه؛ لأنَّ منشأه مجرَّد بناء العقلاء على التدقيق الأكثر في القضايا الأكثر أهميَّة؛

كما قال الله تعالى لإثبات وحدانيته: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»؛ بتقريب أن تعدد الآلهة يقتضي التعارض، والتعارض يقتضي الفساد، والحال أن السماوات والأرض لم تفسدا، فلا جرم ليس فيهما آلهة إلا الله. من الواضح أن هذا تدقيق عقلي، ومع ذلك لا يمكن اعتباره فلسفة؛ إذ من المسلم به أن الله ليس فيلسوفاً، ولا يُعتبر كتابه كتاباً فلسفياً. بناء على هذا، فإنّ التدقيقات العقلية في القضايا المهمة كالعقائد، هي ممكنة وجائزة، حتى مع عدم حب الفلسفة. كما أنني أيضاً لا أحب الفلسفة؛ لأنها وإن كانت بعض نتائجها صحيحة، إلا أن أسلوبها يختلف عن أسلوب العقلاء، وهي أكثر ذهنية وتجريدية مما ينفعهم. لذلك، فإنّي أرى الفلسفة أمراً غير عقلائي؛ لأنّ الفلسفة، حسب تعريفي، هي التفكير في أمور لا يفكر فيها العقلاء عادة، كأصالة الوجود والماهية وأحكام الجوهر والأعراض، وإلا فإنّ التفكير في أمور يفكر فيها العقلاء عادة، وإن كان بتدقيق عقلي، ليس فلسفة، بل هو مجرد التعقل. بناء على هذا، فإنّ ما يميّز الفلسفة من التعقل أكثر من أسلوبها موضوعها.

مبدأ الحسن والقبح

يتّضح ممّا قلناه أنّ التنازع الذي مضى عليه ألف عام بين الأشاعرة والعدلية في مبدأ الحسن والقبح لم يكن له وجه، بل كان تنازعا لفظياً؛ فقد كان الأشاعرة يعتقدون أن مبدأ الحسن والقبح هو أمر الله ونهيه، وليس هناك حسن أو قبح قبل أمر الله ونهيه؛ بمعنى أن كل شيء استحسّنه الله فهو حسن، وكل شيء استقبحه الله فهو قبيح، وهذا هو المبدأ الذي يسمّونه «الحسن والقبح الشرعيين»، وكان العدلية يعتقدون أن مبدأ الحسن والقبح ليس أمر الله ونهيه، بل مبدأ أمر الله ونهيه هو الحسن والقبح، ومبدأ الحسن والقبح هو العقل دون الشرع؛ بمعنى أن الله قد أمر بما هو حسن ونهى عمّا هو قبيح، والحسن والقبح من العناوين الحقيقية التي لم تنشأ من اعتبار الشرع، وهذا هو المبدأ الذي يسمّونه «الحسن والقبح العقليين»،

في حين أنّ العقل والشرع، حسبما قلناه، ينبعان من منبع واحد ويرجعان إلى مرجع واحد، وهو الله الذي لا تفاوت في أفعاله التكوينية والتشريعية. لذلك، فإنّ مبدأ الحسن والقبح هو أمر الله ونهيه، إلّا أنّ أمر الله ونهيه يظهر في صورتين: إحداهما الأمر والتّهيّ التشريعيّ الذي يتجلّى في الشرع، والأخرى الأمر والتّهيّ التكوينيّ الذي يتجلّى في العقل، وبما أنّه من المستحيل أن يجتمع أمر الله ونهيه في موضوع واحد، فإنّ تعارض الشرع والعقل مستحيل. الحاصل أنّ مبدأ الحسن والقبح هو الله سبحانه وتعالى.

المقدمة الثانية؛ موانع المعرفة

إنّ التّطرّ فيما يمكن معرفته، إذا وقع في ضوء العقل، يقتضي معرفته؛ كالنّظر إلى ما يمكن رؤيته، وإذا وقع في ضوء النور يقتضي رؤيته. مع ذلك، كثيرًا ما يقع أنّ إنسانًا ينظر في شيء ليعرف حسنه أو قبحه، لكنّه لا يصل إلى مقصوده، وقد يصل إلى ضدّ مقصوده، بمعنى أنّه يعرف الحسن قبيحًا والقبيح حسنًا؛ كالذي قال الله تعالى فيه: «أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا»^١. سبب هذا الفشل والخطأ الكبيرين وجود عوامل في نفس الأدمي تمنعه من نيل المعرفة على رغم التّطرّ، مثل حجب دون عينيه تمنعه من رؤية الأشياء؛ كما قال الله تعالى في الكافرين: «الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا»^٢، وقال أيضًا: «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ»^٣. هذه العوامل المشوّهة والخطيرة تسمّى «موانع المعرفة». بناء على هذا، فإنّ العقل، وإن كان مقتضيًا للمعرفة، إلّا أنّه يصل إليها عندما لا يكون مانع في طريقه، ولا يقدر عليها عندما يكون في طريقه مانع. لهذا السّبب، فإنّ الوقوف على موانع المعرفة وإزالتها يُعتبران مقدّمة المعرفة، ومن ثمّ فهما ضروريّان.

١. فاطر / ٨

٢. الكهف / ١٠١

٣. يس / ٩

العودة إلى الإسلام

أهمّ موانع المعرفة ما يلي:^١

١. الجهل

الجهل بمعنى عدم العلم، هو أهمّ موانع المعرفة، بل أصلها؛ لأنّ نسبته إلى المعرفة كنسبة الشيء إلى ضده، ولا يوجد مانع إلا وقد نشأ منه^٢؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَظُنُّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٣.

[ضرورة العلم بالمفاهيم ومصاديقها]

من الواضح أنّ العقل لكي يعرف المجهول يحتاج إلى معلومات، حتّى يحصل على معرفته من خلال تركيبها؛ كما أنّه لمعرفة حقانيّة الشيء، يحتاج إلى معرفة الحق من جانب ومعرفة الشيء من جانب آخر، حتّى يصل من خلال مقارنتهما إلى معرفة أنّه حقّ أم لا. من هنا يُعلم أنّ العلم بمفهوم الشيء غير كافٍ لمعرفته، والعلم بمصداقه ضروريّ أيضًا، في حين أنّ العلم بمصداقه أكثر صعوبةً من العلم بمفهومه؛ لأنّ مصداقه خارج عن نفس الأدبي، ومعرفة ما هو خارج عن نفس الأدبي أكثر صعوبةً من معرفة ما هو في نفسه؛ كما أنّ معرفة الحق والباطل من حيث المفهوم ليست صعبة، وتتحصلّ بجهد الذهن، ولكنّ معرفتهما من حيث المصداق صعبة، ولا تتحصّل إلاّ بجهد الجوارح، ولذلك ترى النّاس يختلفون في مصداق شيء لا يختلفون في مفهومه.

١. يرى حفظة الله تعالى أنّ موانع المعرفة سبعة؛ لأنّها أبواب جهنّم، وقد قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ (الحجر / ٤٤).

٢. إنّما عبّر عن الجهل بمانع المعرفة لأنّ الجهل بالشيء إذا كان مركّبًا فهو مانع للعلم بالشيء نفسه؛ نظرًا لأنّ صاحبه لا يسعى للعلم به، فيبقى جاهلاً، وإذا كان بسيطًا فهو مانع للعلم بلوازم الشيء؛ نظرًا لأنّ الجهل بالمقدّمة يمنع العلم بذي المقدّمة، فصحّ وصف الجهل بمانع المعرفة في كلتا الحالتين.

٣. الزّوم / ٥٩

بناء على هذا، فإنَّ فقدان المعلومات اللازمة لمعرفة الشيء، سواء من حيث المفهوم أو من حيث المصداق، هو مانع لمعرفة، وتحصيل المعلومات اللازمة لمعرفة، سواء من حيث المفهوم أو من حيث المصداق، أمر ضروري.

[وجوب طلب العلم]

هذا ما يستتبي في الإسلام «طلب العلم» ويُعتبر فريضة على كل مسلم^١؛ بحيث أنَّ الله تعالى قال^٢: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^٣. مع ذلك، من الغريب أنَّ كثيرًا من المسلمين يشككون في وجوبه، بل أكثرهم لا يرونه واجبًا؛ إذ يزعمون أنَّ طلب العلم واجب على طائفة منهم، وبقيام تلك الطائفة يسقط عن الآخرين، ويكفي الآخرين أن يقلّدوهم. في حين أنَّ طلب العلم واجب لضرورة العلم، وتقليد الآخرين لا يفيد العلم، سواء كانوا أمواتًا أم أحياء، ولذلك لا يُعتبر المقلّد عالمًا، وهذا ما ليس فيه خلاف، وعليه فإنَّ أكثر المسلمين جاهلون؛ لأنَّ معارفهم تقليديّة، بل أكثر الذين قاموا منهم بطلب العلم أيضًا لا يُعتبرون علماء؛ لأنَّهم طلبوا العلم من خلال تقليد المتقدّمين، والعلم لا يحصل من خلال التقليد؛ لأنَّ العلم يقيني والتقليد ظنيّ، واليقيني لا يحصل بالظنيّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^٤. لذلك، فإنَّ المسلمين الذين يقلّدونهم، إمّا يقلّدون الذين هم أنفسهم مقلّدون لآخرين، وما هذا إلا بناء ظنّ على ظنّ آخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿ظَلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾^٥.

١. كما جاء في الحديث: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، وهو حديث مشهور متواتر. انظر لمعرفة شهرته: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٩٢، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٣، ولمعرفة تواتره: نظم المتنائر من الحديث المتواتر للكتاني، ص ٣٥.

٢. يعني حتّى لنبيّه صلى الله عليه وآله وسلّم.

٣. طه / ١١٤

٤. النجم / ٢٨

٥. النور / ٤٠

العودة إلى الإسلام

[الجهل؛ أصل مشاكل المسلمين]

لا شك أنّ مشاكل المسلمين تعود قبل كلّ شيء إلى الجهل الذي قد أحاط بهم؛ لأنّهم في حصار الجهل من ثلاث جهات:

[الجهل بالإسلام]

فمن جهة، إنّهم لا يعرفون الإسلام ولا يسعون لمعرفته، بل سعيهم مبذول للحياة الدّنيا، ومعرفتهم مبنية على التقليد؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^١. حتّى الذين يسعون منهم للإسلام ولا ينوون شيئاً سوى خدمته، غالباً ما لا يعرفونه بالعقل، وإنّما يحركهم العواطف؛ بحيث أنّ أكثرهم كالأغنام التي تنساق إلى حيث تُساق! في حين أنّ جهلهم ناقض لغرضهم، وغفلتهم تؤدّي إلى ضدّ مقصودهم؛ لأنّ حبّ الإسلام قبل معرفته غير نافع، والعمل له قبل العلم به أمر خطير؛ بالنظر إلى أنّ المحبّ الجاهل يريد أن ينفعه فيضّره، والعامل الغافل يريد أن يخدمه فيخونه. لذلك، فإنّ معرفة الإسلام مقدّمة على حبه، والعلم به ضروريّ قبل العمل له، ولكن يبدو أنّ أكثر المسلمين يحبّون الإسلام وهم لا يعرفونه، ويعملون له ولا علم لهم به؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^٢.

[أسباب الجهل بالإسلام]

إنّ جهلهم هذا بالإسلام هو ميراث أسلافهم، وقد تسبّب عن أسباب شتى؛ منها أنّهم لا يولون اهتماماً كافياً لمعرفة الإسلام وهم في غفلة من وجوبها على آحادهم، ومنها أنّهم لا يرون العقل معيار المعرفة ولا يعطون أهميّة لتوافق تصوّراتهم عن الإسلام معه، بل قد ينفرون منه وتعجبهم مخالفته،

١. النساء / ١٥٧

٢. البقرة / ٧٨

ومنها أنهم لمعرفة عقائد الإسلام، مع أنها لا بد أن تكون يقينية، يستندون إلى الروايات الظنية، بل يتبعون مذاهب المتكلمين الذين لا أصل لاتباعهم في الإسلام، ومنها أنهم لمعرفة أحكام الإسلام لا يراجعون مصادره الرئيسية، ولكن يقلّدون مذاهب الفقهاء الذين لا دليل لتقليدهم، بل الدليل لعدم تقليدهم، ومنها أنهم لمعرفة عقائد الإسلام وأحكامه يهتمون بالروايات أكثر ممّا يهتمون بالقرآن، بل لا يبالون بمخالفة اعتقاد أو عمل للقرآن إذا كانت له رواية، بحيث أنّ بعض اعتقاداتهم وأعمالهم متناقضة مع القرآن، كاعتقادهم برؤية الله تعالى بالعين، مع أنّه مخالف لصريح القرآن^١، وحكمهم بوقوع الطلاق الثلاث في مجلس واحد، مع أنّه مخالف لظاهر القرآن^٢، ومنها أنهم يعتبرون بعض كتب الرواية صحيحة، بل يقيسونها بالقرآن^٣ ويحسبونها أهمّ أساس لمعرفة الإسلام، مع أنّها كسائر الكتب، بل لعلّها أضعف من بعض الكتب الأخرى، وفيها روايات ضعيفة وموضوعة،

١. أراد بصريح القرآن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (الأنعام / ١٠٣)، وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ (الأعراف / ١٤٣) بصيغة التأنييد.

٢. أراد بظاهر القرآن قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ (الطلاق / ١)، فإنّه ظاهر في أنّ لكلّ تطليقة عدّة لا بدّ من إحصائها.

٣. أراد قولهم في صحيح البخاريّ ومسلم أنّهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله، وهو منكر من القول؛ لأنّه لا يقاس بكتاب الله كتاب بشر، ومن قاس به كتاب بشر فقد حطّ من قدره، والطامة الكبرى أنّ قولهم هذا ليس إساءة تعبیر منهم فقط، بل هو إخبار عن نهج منحرف قد نهجوه عملياً، وذلك أنّهم قد أنزلوا الكتابين منزلة كتاب الله؛ كما يقولون أنّ كلّ ما فيهما صحيح مقطوع بصحته من دون أن يُنظر فيه، وهذه صفة كتاب الله الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت / ٤٢)؛ فتراهم لا يصبرون على أيّ انتقاد لهما، كأنّهما كتابان من عند الله نزل بعد القرآن، ومن كفر بحرف منهما فقد كفر بالله ورسوله، وترى كثيراً منهم يهتمون بختمهما كما يهتمون بختم القرآن، ولهم عند ختمهما بدع واحتفالات، وهذا يدلّ بوضوح على أنّهم قد أنزلوهما منزلة كتاب الله، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (يونس / ١٨).

العودة إلى الإسلام

مثل الكتاب المسمّى بـ«صحيح البخاري» الذي لا يخفى ضعف كثير من رواياته حتى على قاعدة أهل الحديث، بحيث أنّ إنكار ذلك ليس سوى إنكار محسوس^١، ومنها أنهم يتجاهلون بعض الروايات الصحيحة ويضعفون بعضها؛ لأنّها لا توافق مذهبهم وإن كانت موافقة للقرآن والعقل، كالروايات الواردة في وجوب التمسك بأهل البيت، مع أنهم يصحّحون بعض الروايات الضعيفة، بل يقبلون بعض الروايات الموضوعة؛ لأنّها توافق آراءهم وإن كانت مخالفة للقرآن والعقل، كالروايات الواردة في وجوب طاعة الحكّام الجائرين، ومنها أنهم يحتزّون من التّظر في تاريخ الإسلام وينهون عن ذلك^٢، بل يكتمون بعض حقائقه أو يجرّفونها عمداً^٣، مخافة أن يضلّوا بالاطّلاع عليه، مع أنهم لا يهتدون إلّا بالاطّلاع عليه،

١ . لمعرفة ذلك، راجع: «التنبيهات الهامة على ما في صحيح البخاري ومسلم من الطامة» لمكتب السيّد المنصور حفظه الله تعالى.

٢ . كما روى أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ) في كتاب «السنة» (ج ٣، ص ٥٠١)، عن إبراهيم بن صالح، قال: «كُنْتُ رَفِيقَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، فَجَعَلْنَا نَسْمَعُ، فَلَمَّا جَاءَتْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا بَعْضُ مَا فِيهَا، قَامَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَاعْتَزَلَ نَاحِيَةً، وَقَالَ: مَا أَصْنَعُ بِهِذِهِ؟! فَلَمَّا انْقَطَعَتْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ، جَاءَ فَجَعَلَ يَسْمَعُ»، وعن يحيى بن معين، قال: «كَانُوا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَحْمَدُ، وَخَلْفٌ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَلَمَّا مَرَّتْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ، وَضَعَ أَحْمَدُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ طَوِيلًا، حَتَّى مَرَّ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُمَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى مَضَتْ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا»!

٣ . كما روى أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ) في كتاب «السنة» (ج ٣، ص ٥٠١)، أنّ رجلاً سأل أحمد بن حنبل عن الحديث فيه على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء، أيرويه كما سمعه؟ قال: «مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَرَوِيَ الرَّجُلُ حَدِيثًا فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ، وَإِنِّي لَأُضْرِبُ عَلَى غَيْرِ حَدِيثٍ مِمَّا فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ»، وروى عن علي بن إسماعيل البندنجي، قال: «جَمَعْنَا أَحَادِيثَ فِيمَا كَانَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَتَيْنَا بِهَا سُؤدَ بْنَ سَعِيدٍ، فَأَبَى أَنْ يَقْرَأَهَا عَلَيْنَا، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَا تُحَدِّثْ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ، فَكَانَ إِذَا مَرَّ مِنْهَا بِشَيْءٍ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ»، وروى عن العباس بن محمد الدوري، قال: «سَمِعْتُ مُحَاضِرَ، وَرَأَيْتُ فِي كُتُبِهِ أَحَادِيثَ مَضْرُوبَ عَلَيْهَا، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَضْرُوبُ عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: هَذِهِ الْعُقَارِبُ، نَهَانِي ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنْ أُحَدِّثَ بِهَا»!

ومنها أنهم لا يراجعون غير كتبهم ولا ينظرون في كتب مخالفينهم من المسلمين، بل يحترزون من الاستماع لأقوالهم ويتقون الاطلاع على أدلتهم، مخافة أن يضلّوا بذلك أو يقفوا على ضلالة أنفسهم، وهذا بسبب الشك الذي هم فيه منغمرون؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾^١.

[عواقب الجهل بالإسلام]

لقد كانت عاقبة هذا النهج أن انقلبت عقائد الإسلام وانتكست أحكامه؛ اعتُبر الشك الحليّ توحيداً، والبدعة المحققة سنة، والحلال البين حراماً، والحرام البين حلالاً، ومن هو كافر حقاً مسلماً، ومن هو مسلم حقاً كافراً! قد تنقّب الباطل بنقاب الحق، واستتر الحق تحت ستار الباطل! تظهر كل يوم في مكان فرقة، ويولد كل ليلة في زاوية مذهب! قد جلس الظن مجلس العلم، وقام التخمين مقام اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^٢، في حين أنّ الظنّ يختلف باختلاف الأسباب، والتخمين يتعدّد بتعداد الأدميّن، وهذا لا يخلق شيئاً غير التنازع؛ كما لم يخلق شيئاً غيره، والمسلمون متورطون فيه أينما كانوا.

[الجهل بأهل الإسلام]

من جهة أخرى، إنهم لا يتعارفون فيما بينهم، وليس لبعضهم علم بآراء بعض، ولذلك لا يحبّ بعضهم بعضاً، ويتهم بعضهم بعضاً بأمور سيئة، في حين أنهم ليسوا على بينة ممّا ينسبونه في الغالب، وإنّما يتبعون سوء الظنّ؛ لأنهم قد قطعوا التواصل بينهم، وافترقوا مذهبياً وسياسياً وعنصرياً؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^٣؛

١. الدخان / ٩

٢. الأنعام / ١١٦

٣. الروم / ٣٢

كما أنَّ المسلمين السُّنَّةَ يبغضون المسلمين الشيعة، وأنَّ المسلمين في بلد يعتبرون مسلمي سائر البلاد أجنب، وأنَّ المسلمين العرب يترفعون عن المسلمين العجم، وهذا بسبب جهلهم بالقواسم المشتركة بينهم نتيجةً للانقسامات المذهبية والسياسية والعنصرية التي لا أساس لها في الإسلام. من الواضح أنَّهم لو كانوا على تواصل كافٍ، لأدركوا القواسم المشتركة بينهم، وحلَّوا خلافاتهم على أساس تلك القواسم. على سبيل المثال، لو كان المسلمون السُّنَّة يتواصلون مع المسلمين الشيعة بما فيه الكفاية، لعلموا أنَّهم مؤمنون بأصول الإسلام وملزمون بمبانيه، ولا يحسبون القرآن محرِّقاً، ولا يقذفون أزواج النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولا يسبون أصحابه، إلَّا قليلاً من عوامهم، ولذلك لا دليل لمعاداتهم جميعاً. إنِّي لأحزن جدًّا عندما أرى أنَّ العديد من المسلمين السُّنَّة في السعودية والعراق وسوريا وباكستان وأفغانستان وبلاد أخرى يعتبرون محاربة المسلمين الشيعة جهاداً ويفضّلونها على محاربة الكفار الحربيين، مع أنَّ عقائد المسلمين الشيعة وأعمالهم، وإن كان فيها بعض الاختلاف عن عقائد المسلمين السُّنَّة وأعمالهم، هي في إطار الإسلام، ولذلك لا وجه لمحاربتهم، بل مولاتهم واجبة^١.

١. من الطرائف في هذا الباب ما حكاه سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» (ج ١٨، ص ٤٧٦)، قال: «مِنَ الْعَجَائِبِ فِي سَنَةِ ٤٤٢ أَنَّهُ اصْطَلَحَ السُّنَّةُ وَالشَّيْعَةُ، وَصَارَتْ كَلِمَتُهُمْ وَاحِدَةً، وَسَبَبُهُ أَنَّ السُّلْطَانَ وَلَّى شَرْطَ بَغْدَادَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَبَا مُحَمَّدَ بْنَ النَّسَوِيِّ الَّذِي كَانَ يَقْتُلُ النَّاسَ فِي دَارِهِ، وَكَانَ فَاتِكًا، فَلَمَّا وَلَّاهُ السُّلْطَانُ أَدْنَى فِي بَابِ الْبَصْرَةِ [مَحَلَّ السُّنَّةِ] بِحَيٍّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ، وَقُرِئَ فِي الْكَرْخِ [مَحَلَّ الشَّيْعَةِ] فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ، وَتَرَحَّمُوا عَلَيْهِمْ، وَمَضَى أَهْلُ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ إِلَى مَقَابِرِ قُرَيْشٍ، وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ [قَبْرِ] مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وَقُرِئَ بِبَابِ الْبَصْرَةِ فَضَائِلُ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَخَرَجَ أَهْلُ بَابِ الْبَصْرَةِ وَالْكَرْخِ وَتَلَكَ الْمَحَالَّ إِلَى زِبَارَةِ الْمَشْهَدَيْنِ الْحَاوِرِ وَالْكُوفَةِ، وَهَذَا مِنَ الْعَجَائِبِ، فَإِنَّ الْفِتْنَةَ كَانَتْ قَائِمَةً، وَالْدِّمَاءُ تُسْفَكُ، وَالْأَمْوَالُ تُنْهَبُ، وَكَانَ الْمُلُوكُ وَالْخُلَفَاءُ يَعْرِضُونَ عَنْ رَدِّهِمْ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ ابْنِ النَّسَوِيِّ، وَعِنْدَ الْحَقَائِظِ تَذَهَبُ الْأَحْقَادُ»، وذكره الذهبي في «العبر» (ج ٢، ص ٢٨١) أيضاً، وقال: أَنَّ السُّنَّةَ وَالشَّيْعَةَ «تَحَابُّوا وَتَوَادَّدُوا، وَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يُعْهَدْ مِنْ دَهْرٍ! فدلَّ ذلك على أنَّه ممكن إذا راعوا مصلحة مشتركة!

إني قد شافهت العديد من المسلمين السُّنَّة؛ إنَّهم لا يعرفون عن المسلمين الشَّيعة شيئاً إلا ما قد سمعوه من المسلمين السُّنَّة؛ لأنَّهم لا يتحاورون مع المسلمين الشَّيعة، ولا يقرؤون كتبهم المعتمدة، ويكذبونهم وهم لا يعلمون آراءهم وأدلتهم؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّابٌ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾^١، في حين أنَّ المسلمين الشَّيعة يراجعون الكتب المعتمدة للمسلمين السُّنَّة، ويدرسون آراءهم وأدلتهم، ولو أنَّ ذلك لا يداني دراسة آراء وأدلة أنفسهم.

الواقع أنَّ كثيراً من المسلمين لم يطلعوا على كثير من آراء إخوانهم وأدلتهم، ومن الواضح أنَّه لا يمكن في هذه الحال أن تكون لهم معرفة بها، مع أنَّ عدم معرفة بعض المسلمين بآراء بعضهم وأدلتهم، يؤدي إلى سوء الظنِّ وسوء القول وسوء الفعل فيما بينهم وسيطرة أعداء الإسلام عليهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ اكتفاء المرء بمعرفة آرائه وأدلته وامتناعه عن معرفة آراء الآخرين وأدلتهم، يجرمه من إدراك نقاط ضعفه وقوَّة الآخرين، ويمنعه من معرفة «القول الأحسن» واتِّباعه، في حين أنَّ الله تعالى قال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٢.

١. يونس / ٣٩

٢. الزَّمر / ١٧-١٨

٣. كما روي عن أيوب السَّخْتِيَّانِي (ت ١٣١هـ)، وهو من كبار أهل العلم، أنَّه كان في مجلس فيه أعرابيٌّ، فقال للأعرابيِّ: «لَعَلَّكَ قَدَرِيٌّ!» قال: «وَمَا الْقَدَرِيُّ؟» فأخبره بمحاسن قولهم، فقال: «أَنَا ذَاكَ!» ثمَّ أخبره بما يعيب النَّاس من قولهم، فقال: «لَسْتُ بِذَاكَ!» ثمَّ أخبره بمحاسن أهل الحديث، فقال: «أَنَا ذَاكَ!» ثمَّ أخبره بما يعيب النَّاس من قولهم، فقال: «لَسْتُ بِذَاكَ!» فقال أيوب: «هَكَذَا يَفْعَلُ الْعَاقِلُ، يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْسَنَهُ» (الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار، ص ٦٧؛ العقد الفريد لابن عبد ربِّه، ج ٤، ص ٧٠).

[الجهل بأعداء الإسلام]

من جهة أخرى، إنهم لا يعرفون أعداء الإسلام وليسوا على علم بعداوتهم له؛ فقد ظهرت في العالم تيارات إلحادية جديدة، وانتظمت ضد الله جهود شيطانية سرية. قد خرج عبدة الشيطان من غرفهم المظلمة، وبرز السحرة من مخابئهم، ليقبضوا بمعاونة الأقوياء المفسدين والأثرياء الملحدين حاكمية الكفر على العالم، والمسلمون في هذه الأثناء، دون إدراك لما يحدث، منشغلون بقضايا ثانوية وغير مهمة، ويتنازعون عليها؛ كما أنهم يختصمون في وضع الكفّين تحت السرّة أو فوقها في الصلاة، وجلّ همهم منع زوّار القبور من الاقتراب منها؛ كما أنّ طلبتهم للعلم أيضاً لا يهتمون بشيء غير معرفة مذاهبهم، ولا يلقبون بالآ للتعرف على عالم الكفر وما يجري فيه؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾^١. هكذا اتّحد الكافرون وهم ملل شتى لمحاربة الإسلام، في حين أنّ المسلمين قد تفرّقوا وهم ملّة واحدة، وما كانت نتيجة ذلك غير سيطرة الكافرين على المسلمين.

في هذه الأثناء، كثير من المسلمين يسارعون فيهم ويتخذونهم أولياء، أملين في خيرهم أو خائفين من شرهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَبْلُغَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾^٢، وقال: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾^٣. لا شك أنّ هؤلاء لو كانوا يعرفونهم، ويطلعون على عداوتهم لهم، لما جعلوا أنفسهم معتمدين عليهم؛ لأنّ طبع الإنسان يزجره عن الاقتراب من الضرر، وغريزته تدفعه إلى الابتعاد عن الخطر،

١. النجم / ٣٠

٢. المائدة / ٨٠

٣. المائدة / ٥٢

لكنّهم قد نبذوا العقل ودخلوا في زمرة السفهاء؛ فلا يميّزون نفعهم من ضرّهم ولا صديقهم من عدوّهم، في حين أنّ الكافرين قد تعرّفوا عليهم بالضبط من أجل السيطرة عليهم، وأدركوا نقاط قوّتهم وضعفهم ليقلّلوا من قوّتهم ويزيدوا في ضعفهم.

إنّ هؤلاء لجّهال حقّاً، ولكنّ الأجهل منهم المسلمون الذين يوالون الكافرين ويعادون المسلمين، مع أنّ موالاة الكافرين لا تستلزم معاداة المسلمين، وبعض أولياء الكافرين لا يعادون المسلمين؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾^١. لذلك، من الغريب أنّ بعض المسلمين يوالون الكافرين ويعادون إخوانهم، متوهّمين أنّ الكافرين يريدون خيرهم وإخوانهم يريدون شرّهم؛ كـبعض المسلمين في أفغانستان، الذين يعتبرون عشرات من الدّول الكافرة والمعتدية أولياءهم، لكنّهم يحسبون دولتين مسلمتين ومجاورتين عدوّاً لهم^٢!

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فريقاً من أعداء الإسلام هم المنافقون الذين يُعدّون من المسلمين، مع أنّهم كافرون بما أنزل الله على رسوله، ويتعاونون مع الكافرين على تدمير الإسلام وتسليط الكفر على العالم، وهذا في حين أنّ المسلمين لا يعرفونهم وليسوا على بينة من كفرهم؛ كما أخبر الله تعالى عن كفرهم فقال: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا أُخَذُوا مِنْ أَوْلِيَاءِهِمْ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾^٣. إنّهم في الحقيقة طائفة من الكافرين يُعتبرون حكّاماً مسلمين ويُدعمون من قبل الكافرين لحكم المسلمين من أجل تأمين مصالح الكافرين بين المسلمين. لا شك أنّ في مقدّمة هؤلاء الحكّام السّعوديّين الذين قد وضعوا أيديهم علانية في أيدي أعداء الإسلام، ويحاولون تدمير الإسلام على الصّعيدين السّياسي والثقافي.

١ . النّساء / ٩١

٢ . يريد بهما إيران وباكستان؛ فإنّهم يبغضونهما كثيراً، ويتّهمونهما بكلّ سوء.

٣ . المائدة / ٨١

العودة إلى الإسلام

فمن جهة، على الصّعيد السّياسي، يتعاونون مع الكافرين الحربيين ويدعمون الفرق المفسدة والمحاربة في البلاد الإسلاميّة، ومن جهة أخرى، على الصّعيد الثقافيّ، يفرّقون بين المسلمين ويروّجون العقائد الشّركيّة باسم التوحيد، في حين أنّ كثيرًا من المسلمين يحسبونهم خدام الحرمين ومروّجي العقيدة الصّحيحة!

بالجملة، إنّ الجهل بالإسلام يوجب انحراف المسلمين، والجهل بالمسلمين يوجب اختلافهم، والجهل بالكافرين يوجب انهزامهم، وهذه هي الطامة التي قد حلّت بهم والفتنة التي قد عمّتهم، والطريق الوحيد للتخلّص منها هو طلب العلم ونشره في الجهات الثلاثة.

٢. التقليد

مانع آخر للمعرفة هو «التقليد» كما تبين، وهو اتباع قول الغير أو فعله من دون دليل، وقد شاع في خمسة أنواع:

[الأول؛ تقليد السلف]

أحد أنواع التقليد الشائعة هو اتباع قول السلف وفعلهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾^١. ذلك بأنّ كثيرًا من الناس يعتقدون أنّ ما قاله أو فعله سلفهم هو أصحّ بالضرورة ممّا يقولونه أو يفعلونه، مع أنّ هذا الاعتقاد مجرّد وهم، ولا أساس له في العقل؛ إذ لا شك أنّ كون ما يقوله الإنسان أو يفعله أصحّ أو غير أصحّ لا يتبع وقت ولادته، بل يتبع كونه أكثر أو أقلّ توافقًا مع العقل، وهو لا يتلازم مع تقدّم ولادة الإنسان أو تأخرها؛

١. الزّخرف/ ٢٣

كما أنه لا ريب في عدم صحّة كثير من أقوال السلف وأفعالهم، بل حَكَمَ الله تعالى بأنّ أكثرهم ضلّوا وهلكوا؛ كما قال: «وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ»^١، وقال: «أَلَمْ نُهِلِكِ الْأَوَّلِينَ»^٢. هذا يعني أنّ اتباع السلف اعتباراً لتقدّمهم الزمني، معارض لأصول الإسلام، بل لضروريّاته؛ بناء على أنّ ضروريّ الإسلام كلّ ما يُعلم من صريح قول الله تعالى في كتابه، ولا شك أنّ عدم ضرورة اتباع السلف هو من هذا القبيل؛ لأنّ الله تعالى قال في كتابه صراحةً: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ»^٣، وقال: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ»^٤، وقال: «وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^٥. بهذا يتضح أنّ الاعتقاد بضرورة اتباع السلف لا أصل له في الإسلام، وهو من اعتقادات المشركين، وإنّما يُعتبر مانع المعرفة لأنّ أهله يحسبون الحقّ باطلاً إذا كان مخالفاً لأقوال السلف أو أفعالهم؛ إذ يزعمون أنّه لو كان حقّاً لم يخف عن السلف، وكلّ ما خفي عن السلف فهو بدعة؛ كما أخبر الله تعالى عن قولهم فقال: «مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ»^٦.

١ . الصّافات / ٧١

٢ . المرسلات / ١٦

٣ . البقرة / ١٧٠

٤ . المائدة / ١٠٤

٥ . لقمان / ٢١

٦ . الأعراف / ٢٨

٧ . ص / ٧

[عدم ضرورة اتباع السلف]

هذا يلقي الضوء على عدم صحة نهج السلفيين الذين يعتقدون بضرورة اتباع السلف؛ لأنّ اتباع السلف، إن كان باعتبار أنّهم اتبعوا العقل، فإنّ العقل موجود للخلف أيضاً، ومع وجوده لا معنى لاتباع السلف، وإن كان باعتبار أنّهم اتبعوا الشرع، فإنّ الشرع موجود للخلف أيضاً، ومع وجوده فإنّ أتباعه أولى من اتباع السلف، بل إنّ اتباع السلف باعتبار أنّهم اتبعوا العقل والشرع، عمل متناقض؛ لأنّ اتباع السلف في حالة اتباعهم العقل والشرع، مستلزم لاتباع العقل والشرع، لا السلف؛ بالنظر إلى أنّ السلف -حسب الفرض- اتبعوا العقل والشرع ولم يتبعوا السلف، ولذلك فإنّ اتباع السلف يقتضي عدم اتباع السلف!

نعم، لو كان السلف بمقتضى كونهم أقرب إلى مبدأ الشرع أعلم بالشرع قطعاً، لكان اتباعهم رجاء الاقتراب من اتباع الشرع لا يخلو من وجه، ولكن ذلك غير مقطوع به؛ لأنّ كونهم أقرب إلى مبدأ الشرع لا يستلزم كونهم أعلم بالشرع، ولعلّه يستلزم خلاف ذلك من بعض الجهات؛ لأنّ معرفة شيء ظهر حديثاً هي أصعب عادةً من معرفة شيء سبق ظهوره؛ فقد كانت الفرصة لمعرفة، والوقت المقضي في التعرّف عليه، والتجربة المكتسبة بشأنه، وعدد المطلعين عليه، أقلّ بطبيعة الحال، وكلّ ذلك يقتضي معرفة أقلّ به؛ كما أنّ كثيراً من الأشياء الحديثة لا تُعرف في بداية حدوثها، وإنّما تتيسّر وتتسع معرفتها بمرور الوقت، ولذلك لم يزل علم المتأخرين بالأمور التي لا تختصّ بوقت معيّن أكثر من علم المتقدمين، وهذا واقع محسوس ومجرب؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ علم المتأخرين هو مزيج من علمهم وعلم المتقدمين، وهذا يقتضي قدرة علميّة أكبر لهم؛ لأنّهم يطلعون على تجارب المتقدمين ويضيفونها إلى تجاربهم، فينشئون مزيداً من التجارب للأجيال القادمة.

يبدو أنّ هذه هي القاعدة في معرفة الأشياء التي ليس لها حدّ زمنيّ، ومعرفة الشّرع ليست مستثناة من هذه القاعدة؛ لأنّ الشّرع ليس حدثًا تاريخيًا مختصًا بالماضي، بل هو حقيقة جارية في كلّ زمان؛ غير أنّه، بطبيعة الحال، قد كان علم أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم بقوله وفعله بمقتضى مصاحبتهم له أكثر من علم الذين لم يصاحبوه؛ مع ملاحظة أنّ هذا العلم كان مختصًا بجانب صدور قوله وفعله، ولم يكن بالضرورة شاملاً لجوانبه الأخرى مثل معانيه ووجوهه وآثاره؛ مع الأخذ في الاعتبار أنّ رواية الحديث لم تكن ملازمة لدرايته، وكان كلّ أعراي يأتى مدينة النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم قادرًا عليها. لذلك، يمكن استقراء أنّ معرفة المتأخّرين بلطائف القرآن ودقائق الحديث ودلائل العقيدة وظرائف الفقه وطرائف الأخلاق، هي أكثر بوضوح من معرفة المتقدّمين بها، وأنّ الدّراسات والبحوث التي تجري عليها الآن لم تكن ممكنة من قبل، ونتيجتها آلاف من الكتب المبسّطة التي أنشئت الآن في مختلف أبواب الشّرع، ولم تكن موجودة من قبل، وهذا دليل واضح على التطوّر العلميّ للمسلمين، بحيث أنّ إنكاره مجرد مكابرة في شيء محسوس.

نعم، إنّ العلم قد انتقل إلى الخلف بواسطة السّلف، وعلم الخلف يستند أساسًا إلى علم السّلف، ولكنّ هذا أيضًا لا يستلزم أن يكون السّلف أعلم من الخلف؛ لأنّه ليس من الممكن فقط أن يصبح المتعلّم أعلم من المعلّم، بل هو من الشائع والمجرب؛ كما روي: «رُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ وَلَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^١؛ نظرًا لأنّ المتعلّم يمكنه أن يضمّ علم معلّم إلى علم معلّم آخر، فيحصل على علم أكثر من علم كلّ واحد منهما^٢.

١. هذا حديث مشهور متواتر، وقد جمع ابن حكيم المدينيّ (ت ٣٣٣هـ) طرقه في جزء له فيه قول النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتي فَأَدَّاهَا»، فراجع.

٢. كما روي أنّ رجلًا جاء إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟» فقال: «مَنْ يَجْمَعُ عِلْمَ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ» (مسند الدارميّ، ج ١، ص ٣٣٢؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ١٣٢؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٦٧).

العودة إلى الإسلام

ولذلك ليس من الممتنع أن يصبح الخلف أعلم من السلف؛ كما قال الله تعالى: «تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»^١. أما رواية أهل الحديث الدالة على أفضلية المسلمين الأولين على المسلمين الآخرين بمضمون «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^٢، فلا تثبت ضرورة اتباع المسلمين الآخرين للمسلمين الأولين؛ لأنها بصرف النظر عن تعذر الأخذ بإطلاقها نظرًا لوجود أئمة التفاف في قرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووجود أئمة الظلم في القرنين من بعده، هي من ناحية خبر واحد، فلا تفيد اليقين، ومن ناحية أخرى تتعارض مع رواية أهل الحديث الدالة على أنه ليس من المعلوم أفضلية المسلمين الأولين على المسلمين الآخرين بمضمون «مِثْلُ أُمَّتِي مِثْلُ الْمَطَرِ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهَا خَيْرٌ أَوْ آخِرُهَا»^٣، فتساقط^٤.

١. يوسف/ ٧٦

٢. مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٤٠٤؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٧٦، ج ٧، ص ١٩٩؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٧١، ج ٥، ص ٢، ج ٨، ص ٩١؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٨٤؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٠ و ٥٤٨، ج ٥، ص ٦٩٥؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٤٤٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٠٩

٣. مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٣٨، ج ٣، ص ٥١١؛ مسند أحمد، ج ١٩، ص ٣٣٤ و ٤٤٥، ج ٣١، ص ١٧٤؛ مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، ص ٤٤؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٥٢؛ مسند البزار، ج ٤، ص ٢٤٤؛ مسند أبي يعلى، ج ٦، ص ١٩٠ و ٣٨٠؛ معجم ابن الأعرابي، ج ٢، ص ٥٧٢؛ صحيح ابن حبان، ج ٥، ص ٥٣؛ المحذث الفاصل للرامهرمزي، ص ٣٤٦؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ٧٨ و ٢٣١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٢٣١؛ أحاديث الشاموخي عن شيوخه، ص ٣٠؛ مسند الشهاب لابن سلامة، ج ٢، ص ٢٧٦ و ٢٧٧؛ الزهد الكبير للبيهقي، ص ١٧٣

٤. لمعرفة تنبّه أهل الحديث للتعارض بين هاتين الروايتين، انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ١٨٠؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبني، ج ١، ص ١٢٦؛ التمهيد لابن عبد البر، ج ٢٠، ص ٢٥٠-٢٥٤؛ فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ٦.

ثم لو ثبت أنَّ علم المسلمين الأوّلين بالشرع كان أكثر، فإنّما يمكن للخلف اتّباعه إذا كان عندهم قطع بانتقاله الصّحيح والكامل إليهم، مع أنّهم إذا أنصفوا لم يجدوا القطع بذلك، بل حسن الظنّ به فقط، وهو لا يكفي لمثل هذا العمل الخطير؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^١؛ لأنّه بالنظر إلى وجود الاختلافات الفكرية والسياسية العميقة والواسعة بين المسلمين الأوّلين واستيلاء الحكّام الجبّارة عليهم بعد النّبّي صلّى الله عليه وآله وسلّم، كانت هناك دوافع كثيرة لكتمانهم العلم الصّحيح والكامل، بل ربّما كان إظهاره من قبلهم مستلزمًا للعسر والخرج والتخلّي عن المال والتّفس والعرض في كثير من الأحيان؛ بصرف النّظر عن حقيقة أنّ بعضهم على الأقلّ، خاصّة في الجيلين الثاني والثالث، كانوا يتّبعون أهواءهم ومطامع الدّنيا، فيكتمون علمهم متعمّدين؛ كما وردت عنهم روايات باطلة كثيرة عليهم الحمل في بعضها^٢. لذلك، حتّى لو كان من المسلم به أنّ الأجيال الإسلامية الأولى كانوا أعلم بالشرع، فليس من المسلم به أنّهم أظهروا العلم الصّحيح والكامل للخلف، وهذا كافٍ لاحتراز الخلف من اتّباعهم^٣.

١. يونس/ ٣٦

٢. يعني أنّهم هم المتهّمون بوضعها أو تحريفها، دون الرواة عنهم في القرون اللاحقة.

٣. الشاهد على ذلك ما روي عن أبي سعيد الخدريّ بسند صحيح أنّه قال: قال لنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ مَهَابَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِحَقِّ يَعْلَمُهُ»، فيكي أبو سعيد وقال: «قَدْ وَاللَّهِ رَأَيْنَا أَشْيَاءَ فَهَيْئًا»، وفي رواية أخرى قال: «فَمَا زَالَ بَنَاءُ الْبَلَاءِ حَتَّى قَصَرْنَا» (انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج ٣، ص ٦٠٩؛ مسند أحمد، ج ١٨، ص ٣٧٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٨٣)، وروي بسند صحيح أيضًا أنّه حدّث مروان بن الحكم بحديث، فأساءه، وكان أميرًا على المدينة، فقال: «كَذَبْتُ»، وعنده زيد بن ثابت، ورافع بن خديج، فقال أبو سعيد: «أَمَّا إِنْ هَذَيْنِ لَوْ شَاءَ الْحَدَّثُكَ، وَلَكِنَّ هَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنِ الصَّدَقَةِ، وَهَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنْ عِرَافَةِ قَوْمِهِ»، فرفع عليه الدّرة، فلمّا رأى ذلك قال: «صَدَقَ» (انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ٤٩٤؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٠٧؛ مسند أحمد، ج ١٧، ص ٢٥٨).

نعم، قد يكون كتمان العلم وتخليطه بالكذب والمبالغة أكثر شيوعاً بين الخلف ممّا كان عليه بين السلف؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾^١، ولكن من الواضح أنّ هذا أيضاً غير كافٍ لاتباع الخلف السلف؛ لأنّ كون قول أحد أو فعله أصحّ بالقياس إلى الآخر، غير موجب لاتباع قوله أو فعله، إلّا إذا كان صحيحاً في نفسه بغض النظر عن قول الآخر أو فعله؛ إذ يمكن اعتبار قول أو فعل خاطئ أصحّ من قول أو فعل خاطئ آخر، مع أنّه لا يجوز اتباعه، لأنّه غير صحيح في حدّ ذاته؛ كمثّل كذاب يقول كذباً أصغر أو أقلّ بالقياس إلى ما يقوله كذاب آخر، لكن ليس على الكذاب الآخر أن يتّبعه لهذا السبب؛ لأنّ الواجب هو اتباع الصادقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^٢، كما لا يوجد أحد من الناس إلّا وهو أحسن قولاً أو فعلاً من آخر منهم، مع أنّه ليس من الواجب على كلّ منهم أن يتّبع الآخر لهذا السبب كما هو واضح.

وروي عن أبي هريرة بسند صحيح أيضاً أنّه قال: «حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَغَائِنٍ، أَنَا أَخُذُهُمَا فَبَيَّضْتُ فِي النَّاسِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَيَّضْتُه قُطِعَ هَذَا الْبُلْغُومُ» (صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٥؛ مسند البزار، ج ١٥، ص ١٦٥)، وروي بسند صحيح أيضاً أنّ رجلاً دخل على أبيّ بن كعب ليسأله عن الدّين، فتجهم له، فرفع الرجل يديه وقال: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُوهُمْ إِلَيْكَ، إِنَّا نَتَفَقَّ نَفَقَاتِنَا، وَنُنْصِبُ أَبْدَانَنَا، وَنُرْجُلُ مَطَايِنَنَا، ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، فَإِذَا لَقِينَاهُمْ، تَجَّهَّمُوا لَنَا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ أَبِي اعْتَذَرَ إِلَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعَاهِذُكَ لَيْنِ أَبْقَيْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ، لِأَتَكَلِّمَنَّ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أَخَافُ فِيهِ لَوْمَةً لَانِي»، فمات يوم الخميس (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ٤٦٥؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٢٤٦)، والشواهد على ذلك كثيرة.

١. مريم/ ٥٩

٢. التوبة/ ١١٩

نعم، لا شك أنّ المسلمين الأولين الذين رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأطاعوه كانت لهم فضيلة؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾^١ والمهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنّات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم^٢، لكن الإنصاف أنّ إثبات الفضيلة لهم، لا يستلزم نفي الفضيلة عن الخلف، بل لا يثبت أفضليّتهم على الخلف؛ لأنّه من الممكن أن يكون المسلمون اللاحقون الذين أطاعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يروه أفضل منهم؛ بالنظر إلى أنّ طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من دون رؤيته أكثر صعوبة^٣. مع ذلك كلّ، فإنّ أفضليّة المسلمين الأولين على المسلمين اللاحقين، حتّى لو كانت ثابتة، فإنّما تعني أنّ أجرهم في الآخرة أكبر، وهذا وحده لا يثبت ضرورة اتباع المسلمين اللاحقين لهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآ آخِرَةَ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾^٤.

١. التوبة / ١٠٠

٢. كما روي أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «وَدِدْتُ أَنِّي لَقِيتُ إِخْوَانِي»، فقال أصحابه: «أَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قال: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَلَكِنْ إِخْوَانِي الَّذِينَ آمَنُوا بِي وَلَمْ يَرُونِي»، ثم قال: «أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِيمَانًا؟» قالوا: «الْمَلَائِكَةُ»، قال: «وَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُوا وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟»، قالوا: «فَالنَّبِيُّونَ»، قال: «النَّبِيُّونَ يُوحَى إِلَيْهِمْ، فَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ؟»، قالوا: «فَالصَّحَابَةُ»، قال: «الصَّحَابَةُ يَكُونُونَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ، فَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ؟ وَلَكِنْ أَعْجَبُ النَّاسِ إِيمَانًا قَوْمٌ يَجِئُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ، فَيَجِدُونَ كِتَابًا مِنَ الْوَحْيِ، فَيُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيَتَّبِعُونَهُ، فَهُمْ أَعْجَبُ الْخَلْقِ إِيمَانًا»، وفي رواية أخرى: «أَوَّلِكَ أَعْظَمُ الْخَلْقِ مَنَزَلَةً، وَأَعْظَمُ الْخَلْقِ إِيمَانًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (انظر: سيرة ابن إسحاق، ص ٢٨٢؛ مسند أحمد، ج ٢٠، ص ٣٨؛ مسند البزار، ج ١، ص ٤١٣)، وفي رواية أخرى عن بعض أصحابه: «نَعَدْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسَلَمْنَا مَعَكَ، وَجَاهَدْنَا مَعَكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ، يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرُونِي» (مسند أحمد، ج ٢٨، ص ١٨٤؛ مسند الدارمي، ج ٣، ص ١٨٠٣).

٣. الإسراء / ٢١

[عدم إمكان اتباع السلف]

من هذا يتّضح أنّ اتباع الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين، ليس له أساس في الإسلام ولا يمكن تبريره بأيّ تفسير، وهذا بغضّ النظر عن امتناعه في الواقع؛ لأنّ الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين، كانوا أفراداً وجماعات مختلفة ذات أقوال وأفعال متعارضة، بحيث كانوا يخطئون بعضهم بعضاً في أقوالهم وأفعالهم ويتقاتلون عليها. من الواضح أنّه لا يمكن اتباعهم في هذه الحالة؛ لأنّ اتباع بعضهم في أقوالهم وأفعالهم يعني عدم اتباع بعضهم الآخر، وهذا عمل متناقض لا معنى له؛ بغضّ النظر عن أنّ اتباعهم الانتقائيّ هذا، لا يجوز بغير مرجح عقليّ وشرعيّ، ويؤدّي إلى الخلاف بين الخلف، وإذا كان بمرجح عقليّ وشرعيّ فلا يُعتبر اتباعهم، بل هو في الواقع اتباع العقل والشرع. لذلك، يبدو أنّ السلفيّين في الآونة الأخيرة قد أدركوا عدم صحّة نهجهم، وأخذوا في الابتعاد عنه وإعادة بناء مبادئ السلفيّة؛ لأنّهم لم يعودوا يؤكّدون كما في السابق على ضرورة اتباع الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، بل يؤكّدون على ضرورة الرجوع إلى القرآن والسنة بغضّ النظر عن أقوال وأفعال الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، مع أنّهم لن يقدرُوا على ذلك في الحقيقة؛ لأنّ اتباع الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولو بشكل انتقائيّ، لم يعد عملاً اختياريّاً لهم، بل هو عمل يصدر عنهم طوعاً أو كرهاً؛ لأنّ معظم ما يتّخذونه معيار معرفتهم بالإسلام تحت عنوان السنة، هو روايات ظنيّة بلغت من طريق الصحابة والتابعين وأتباع التابعين والذين من بعدهم، وتأثّرت بانقساماتهم السياسيّة والمذهبيّة وأحداث القرون الأولى، ومن ثمّ ليس لها الأصالة والنقاوة اللازمتين. لذلك، يبدو أنّه قد فات الأوان للرجوع إلى القرآن والسنة، وليس للسلفيّين في البنية الحاليّة حيلة غير اتباع السلف، إلّا أن يكسروا البنية الحاليّة المبنية على الظنّيّات، ويضعوا مكانها بنية أخرى مبنية على اليقينيّات، وهذا هو طريق العودة إلى الإسلام؛ لأنّ الإسلام مبنيّ على اليقين، وكلّ شيء لا يؤدّي إلى اليقين فليس من الإسلام في شيء، وهذا كقاعدة عامّة لا يمكن تخصيصها.

[الثاني؛ تقليد العلماء]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتباع قول العلماء وفعلهم؛ لأن أكثر المسلمين يُنزلون قول العلماء وفعلهم منزلة الشرع ولا يفرّقون بينهما، مع أنّ الشرع ليس ما يقوله العلماء ويفعلونه، بل هو ما يقوله الله تعالى ويفعله، وليس بينهما تلازم، ولا يتطابقان بالضرورة؛ كما أنّ عدم تطابق كثير من أقوال العلماء وأفعالهم مع الشرع أمر معلوم، بحيث قال الله تعالى فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ^١﴾. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات بينهم في أقوالهم وأفعالهم عميقة وكثيرة، في حين أنّ الحقّ هو قول وفعل واحد، وليست له قابليّة التعدّد والتكثّر. لذلك، فإنّ اتباعهم، من جهة، متناقض لا معنى له، ومن جهة أخرى، يؤدّي إلى الاختلاف بين المسلمين؛ كما قد أدّى إلى ذلك؛ لأنّ الاختلاف بين المسلمين في عقائدهم وأعمالهم، يعود أكثر من أيّ شيء آخر إلى اتباعهم لعلماء مختلفين؛ بالنظر إلى أنّهم في عقائدهم يتّبعون علماء مثل الأشعريّ (ت ٣٢٤هـ) وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وفي أعمالهم يتّبعون علماء مثل أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ومالك (ت ١٧٩هـ) والشافعيّ (ت ٢٠٤هـ) وابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، في حين أنّ اتباع هؤلاء العلماء مبنيّ على ظنّ اتباعهم بتطابق أقوالهم وأفعالهم مع الشرع، وهو غير كافٍ لاتباعهم قطعاً؛ لأنّه لا بدّ من العلم بتطابق الشيء مع الشرع للاعتقاد أو العمل به، والظنّ لا يصلح لأن يكون أساساً لاعتقاد المسلم أو عمله؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ^٢ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا^٣﴾.

١ . التوبة / ٣٤

٢ . النجم / ٢٨

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المسلمين لمعرفة أقوال وأفعال الذين يقلّدونهم لا يرجعون إليهم أنفسهم؛ لأنّهم غالباً ما يقلّدون الذين قد ماتوا وانقطع السبيل إليهم، ومعرفة آثارهم أيضاً تتطلب معرفة بعض المقدمات مثل اللغة العربيّة والمصطلحات الفقهيّة والكلاميّة، وهم لا يملكونها، ولذلك يرجعون إلى رجال دونهم يخبرون عن أقوالهم وأفعالهم، في حين أنّ خبر هؤلاء، كأَيّ خبر واحد آخر، غير معلوم صحّته، ويُحتمل تأثره بجهلهم أو أهوائهم، وهذا يعني تحصيل ظنّ بطريقة ظنيّة، وهو ظلمات بعضها فوق بعض. من الواضح أنّ الديانة التي تعتمد على الظنّ إلى هذا الحدّ هي مترعزة وغير معتبرة جدّاً، ولا يمكن أن تكون حقيقة الإسلام، وإنّما تُعتبر من موانع المعرفة لأنّ أهلها إذا وجدوا الحقّ مخالفاً لفتوى علمائهم اعتبروه باطلاً، مع أنّ مخالفته لفتوى علمائهم لا تعني بطلانه، ولكن تعني بطلان فتوى علمائهم؛ إذ من المسلّم به أنّ الحقّ لا يُعرف بالرجال، بل الرجال يُعرفون بالحقّ وإن كانوا أهل الشرف والمجد، والحقّ أحقّ منهم بالتشريف والتمجيد^١.

علاوة على ذلك، فإنّ العديد من العلماء المسلمين في العصر الحاضر لا يبدون عادلين؛ لأنّ فريقاً منهم يعينون الحكّام الظالمين ويسعون في الأرض فساداً وتفريقاً بين المسلمين، وفريقاً منهم يطلبون الرئاسة ويعتبرون أنفسهم أولياء أمور المسلمين وأرباب دينهم ودنياهم، وفريقاً منهم يختبئون في الجبال والأودية ويقطعون السبيل ويقومون بالانتحار^٢، في حين أنّ كلّاً منهم يجرّ خلفه حفنة من السفهاء ويجعلهم ضحايا جشعه.

١. كما روي أنّ الحارث بن حوط اللبثي قام إلى عليّ بن أبي طالب، وهو على المنبر، فقال: «أتراني أظنّ أنّ طلحة والرّبيع كانا على ضلالة؟!» قال: «يا حارث، إنّك امرؤ ملبّوس عليك، إنّ دين الله لا يُعرف بالرجال، بل بآية الحقّ، فأعرف الحقّ تعرّف أهله» (البيان والتبيين للجاحظ، ج ٣، ص ١٤٤؛ الأمالي للمفيد، ص ٥)، وفي رواية أخرى أنّه قال: «إنّ الحقّ والباطل لا يُعرفان بالناس، ولكن اعرف الحقّ تعرّف أهله، واعرف الباطل تعرّف من أتاه» (تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٢١٠).

٢. أراد حفظه الله تعالى طالبان أفغانستان وباكستان؛ فإنّهم من المنسوبين إلى العلم، وقد كانوا يفعلون هذه الأفاعيل.

كما كان كثير منهم في القرون الأولى يبايعون الحُكَّام الظالمين، ويضلُّون المسلمين برواياتهم الكاذبة وفتاواهم الباطلة، ويحرضونهم على إعانة الظلم والآثام الكبيرة، حتَّى مهَّدوا بهذه الطريقة لانحراف المسلمين عن جادة الإسلام وامتلاء الأرض ظلماً، وأصبحوا قدوة للعلماء المتأخِّرين الذين يسير كثير منهم على منوالهم، بغضِّ النَّظر عن أنَّ أكثرهم ليسوا علماء في الحقيقة؛ إذ من ناحية أنَّ العالم في الإسلام هو من يخشى الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^١، وعليه فإنَّ عباده الذين لا يخشونه ليسوا علماء، ومن ناحية أخرى أنَّ أكثرهم يقلِّدون العلماء السَّابقين ويفتون في إطار مذاهبهم، والمقلِّد لا يُعتبر عالماً، وهذا ما ليس فيه خلاف.

[عدم إمكان تقليد العلماء استناداً إلى تقليدهم]

مع ذلك كلِّه، فإنَّ كثيراً من المسلمين، خاصَّة في بلاد مثل إيران والعراق ولبنان، يعتقدون أنَّه من الواجب على كلِّ مسلم أن يختار منهم مرجعاً للتقليد، ويحسبون العمل من دون ذلك باطلاً وغير مقبول، في حين أنَّ حجة أكثرهم على هذا الاعتقاد هي فتوى علمائهم به^٢، وهذا يعني تقليدهم استناداً إلى التقليد، وهو دور باطل لا معنى له^٣؛ لأنَّ التقليد مخالف للأصل الطبيعي، فليس بغنيٍّ عن الدليل، ودليله لا يمكن أن يكون قائماً على نفسه، ولذلك لا بدَّ من الاجتهاد في التقليد، في حين أنَّهم مقلِّدون في تقليدهم؛ لأنَّهم لا يعرفون لذلك دليلاً من الشَّرع أو العقل، إلَّا وهماً عرض لبعضهم، وهو أنَّ تقليد العلماء من باب رجوع العقلاء إلى الخير، في حين أنَّه وهم بعيد عن الواقع؛

١. فاطر / ٢٨

٢. الشاهد على ذلك أنَّ مراجع تقليدهم يكتبون في صدر كتبهم المسمَّاة بـ«الرسالة العملية» فتوى صورتها: «العمل بما في هذه الرسالة العملية مجزية إن شاء الله»!

٣. الدَّور الباطل توقَّف الشيء على نفسه.

العودة إلى الإسلام

لأنّ الخبير عند العقلاء يختلف باختلاف الموضوع الذي يرجعون فيه إليه، والخبير في الدين عندهم هو من يفيد الرجوع إليه اليقين، كرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس من يفيد الرجوع إليه مجرد الظنّ، كالمجتهد؛ بالنظر إلى أنّ اليقين في الأمور الدنيوية، بخلاف الأمور العرفية والدنيوية، له موضوعية وضرورة، في حين أنّ الرجوع إلى غير الله وغير الذي ينطق عنه، لا يفيد اليقين طبعاً، ومن ثمّ ليس عقلاً. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ بناء العقلاء في الأمور المتعلقة بالله مستند إلى أمره، ولو أنّه ليس كذلك في الأمور المتعلقة بأنفسهم، ومن ثمّ فإنّ بناءهم في الأمور المتعلقة بأنفسهم كالبناء والطبّ، لا يتخذ أساساً لبنائهم في الأمور المتعلقة بالله كالديانة، ومن الواضح أنّ أمر الله في الأمور المتعلقة به اليقين، وهو لا يحصل من خلال تقليد المجتهدين. الحاصل أنّ رجوع العقلاء إلى البناء والطبيب، لا يستلزم رجوعهم إلى المجتهد في الدين، وقياس أحدهما على الآخر قياس مع الفارق.

[عدم إمكان اجتهاد العلماء استناداً إلى تقليدهم]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم يلومون مسلماً توقّف عن تقليد علمائهم وراجع مصادر الإسلام الأكثر أصالة على أنّه ياذن أيّ مجتهد ترك التقليد وأقبل على الاجتهاد في الإسلام؛ لأنّهم يزعمون أنّ المجتهد إنّما يجوز له الاجتهاد إذا أفتى مجتهد آخر بجواز اجتهاده، في حين أنّ هذا أيضاً تسلسل باطل وسفسطة واضحة؛ لأنّ تقليد هذا الشخص يتوقّف على تقليد من أفتى بجواز تقليده، في حين أنّ تقليد ذلك الشخص أيضاً يتوقّف على تقليد من أفتى بجواز تقليده، وعلى هذا المنوال الذي لا يدخل تحت الحصر ولا يكون عملياً.

[عدم إمكان الولاية المطلقة للفقهاء]

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ فريقاً منهم في بلاد كإيران، يغفلون في علمائهم، ويعتقدون أنَّهم منصوبون من عند الله، وأولو ولاية كولاية الرّسول، ويطيعونهم كطاعة الله والرّسول؛ مضاهئين لليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^١؛ علماً بأنَّهم لم يصلّوا لعلمائهم ولم يصوموا، ولكنَّهم أطاعوهم من دون الله، وكان هذا شرّاً خفياً عليهم. في حين أنَّ العلماء المسلمين، مهما كانوا صالحين، ليسوا بمعصومين من الخطأ في القول والفعل، وهذا ما هم معترفون به، ولذلك ليس من الممكن أن يكونوا منصوبين من عند الله وأولي ولاية كولاية الرّسول؛ لأنَّ الله والرّسول معصوم من الخطأ في القول والفعل، ومن الواضح أنَّ طاعة المعصوم قد تتعارض مع طاعة غير المعصوم؛ بالنظر إلى أنَّ مخالفة قول غير المعصوم وفعله لقول المعصوم وفعله محتملة، بل محتومة في الجملة، ولذلك فإنَّ الأمر باتّباع قول المعصوم وفعله يستلزم التّهي عن اتّباع قول غير المعصوم وفعله، وليس من الممكن أمر الله بهما جميعاً، ومن ثمَّ فإنَّ نسبة هذا الأمر إليه، ولو بالاستناد إلى روايات آحاد ظنيّة^٢، تُعتبر افتراءً عليه، وهو إثم عظيم؛ كما قال سبحانه: ﴿انْظُرْ كَيْفَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَكَيْفَ بِهِ إِنَّمَا مُبِينًا﴾^٣.

الإنصاف أنَّ الطاعة المطلقة لمن قد يأمر بما يخالف أمر الله والرّسول عمداً أو خطأً غير معقولة ولا يمكن أن تكون واجبة، وهذه من القضايا الواضحة والضّروريّة في الإسلام؛ بحيث لا يبعد أن يكون المعتقد بوجوبها سفيهاً محجوراً بمنزلة الصّغير؛

١. التّوبة / ٣١

٢. مثل رواية عن جعفر بن محمّد الصادق يسمونها مقبولة عمر بن حنظلة، وهي بصرف النّظر عن ضعف إسناده لا تدلّ على ما يدّعون، بل تدلّ على ضده، لو كانوا يفتقون!

٣. النّساء / ٥٠

لا سيّما بالنظر إلى أنّ الطاعة المطلقة لغير المعصوم وتفويض صلاحيّات المعصوم إليه، عادة ما يؤدّي إلى فتن مختلفة ومفاسد كبيرة كالاستبداد السّياسي، وهذا كافٍ للاحتراز منه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^١. من الواضح أنّ تقوى مثل هذا الشخص أيضًا، ما لم تصل إلى مستوى العصمة، لن تضمن عدم إساءته لاستخدام سلطته المطلقة من القيد والرقابة؛ لأنّه كثيرًا ما رأينا وسمعنا أنّ بعض الأتقياء، لما نالوا السّطة، أخذوا في تعدّي حدود الله وارتكاب الظّلم، ولذلك فإنّ تسليط من ليس بمعصوم دون تقييد ومراقبة، يُعتبر إلقاء بالأيدي إلى التهلكة، وهو ظلم للنفس وليس جائزًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^٣. بناءً على هذا، فإنّ الله لم يفرض على النّاس طاعة مثل هذا الشخص، ولكنّ النّاس فرضوها على أنفسهم؛ لأنّ الله لا يظلمهم شيئًا، ولكنهم يظلمون أنفسهم، وما ذلك بظلم فقط، بل هو مثال واضح على الحماقة، وهو بعيد عن عامّة العقلاء، فكيف برّبهم؟!

من هنا يُعلم أنّ تقليد العلماء لا يُجزي بأيّ وجه، والاجتهاد واجب على جميع المسلمين؛ طبعًا إذا كان المراد بالاجتهاد المعرفة اليقينيّة بعقائد الإسلام وأحكامه؛ لأنّه إذا كان المراد به المعرفة الظنّيّة بها، ولو بالاعتماد على أخبار آحاد ومزاعم كالأجماع، فهو لا يختلف كثيرًا عن التقليد، فلا يُجزي مثله؛ لأنّ علّة عدم إجزاء التقليد، هي عدم إجزاء الاعتماد على الأمور غير اليقينيّة في العقائد والأحكام الشرعيّة، وهذه العلّة مشتركة بين التقليد والاجتهاد المعتمد على الأمور غير اليقينيّة،

١ . الأنفال / ٧٣

٢ . البقرة / ١٩٥

٣ . يونس / ٤٤

ولذلك فإن الاجتهاد المعتمد على الأمور غير اليقينية لا يُجزي وإن كان خيراً من التقليد، بل كلّ ما لا بدّ منه للمعرفة اليقينية بالعقائد والأحكام الشرعية، فهو الواجب على جميع المسلمين.

[الثالث؛ تقليد الأكثرية]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتباع ما يقوله ويفعله أكثر الناس؛ لأنّ كثيراً من المسلمين يحسبون ما يقوله ويفعله أكثر الناس أصحّ ممّا يقوله ويفعله أقلّهم ويتّخذونه مثلاً يقتدون به، في حين أنّ صحّة الأقوال والأفعال لا تعتمد على عدد أتباعها، بل تعتمد على تطابقها مع العقل المعتر مبيار المعرفة.

[عدم صحّة قول أكثر الناس وفعلهم]

بناء على هذا، من الممكن أن يكون ما يقوله ويفعله أكثر الناس غير صحيح، بل الواقع أنّ الغالب عليه عدم الصحّة؛ إذ من المشهود أنّ أكثر الناس لا يستخدمون العقل؛ كما قال الله تعالى: «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ»^١، وأكثرهم متخبّطون في الجهل؛ كما قال الله تعالى: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ»^٢، وليس لهم نصيب كافٍ من العلم؛ كما قال الله تعالى: «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^٣، وأكثرهم متبعون للظن؛ كما قال الله تعالى: «وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا»^٤، وأكثرهم لا يحبّون الحقّ؛ كما قال الله تعالى: «وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ»^٥، ولذلك لا يقدر أكثرهم على معرفة الحقّ؛ كما قال الله تعالى: «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ»^٦.

١ . العنكبوت / ٦٣

٢ . الأنعام / ١١١

٣ . النحل / ٧٥

٤ . يونس / ٣٦

٥ . المؤمنون / ٧٠

٦ . الأنبياء / ٢٤

وأكثرهم لا يؤمنون به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^١، وقال: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^٢، ولو جهد الجاهدون لجعلهم مؤمنين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^٣، إلا أن يخلطوا إيمانهم بشرك؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾^٤، ومن ثم فإن أكثرهم فاسقون؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾^٥، وليسوا بشاكرين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾^٦، وقال: ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾^٧، بل أكثرهم كالأنعام، بل هم أضل؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^٨. في حين أن أقلهم يعرفون الحق ويتبعونه؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^٩، وقال: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^{١٠}، وقال: ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^{١١}، وقال: ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^{١٢}، وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾^{١٣}، وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^{١٤}.

١. هود/ ١٧

٢. يس/ ٧

٣. يوسف/ ١٠٣

٤. يوسف/ ١٠٦

٥. التوبة/ ٨

٦. النمل/ ٧٣

٧. الأعراف/ ١٧

٨. الفرقان/ ٤٤

٩. البقرة/ ٨٨

١٠. النساء/ ١٥٥

١١. البقرة/ ٢٤٦

١٢. هود/ ٤٠

١٣. الواقعة/ ١٤

١٤. سبأ/ ١٣

من هنا يُعلم أنّ اتّباع أكثر الناس لا وجه له، وهو يُعتبر مانع المعرفة بالتّظر إلى أنّ الحقّ إذا كان مخالفاً لقولهم أو فعلهم اعتُبر باطلاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ لِيُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^١.

[عدم اعتبار الشّهرة]

من هذا يتّضح أنّ شهرة قول لا تعني أنّه صادق، وانتشار فعل لا يثبت أنّه صائب؛ كما أنّ عدم شهرة قول وعدم انتشار فعل لا يدلّ على أنّه خاطئ؛ بالتّظر إلى أنّ عدم صحّة قول أكثر الناس وفعلهم أمر ممكن، بل شائع. مع ذلك، قد اتخذ كثير من المسلمين ما يقوله ويفعله أكثرهم نموذجاً لهم، وتأثّروا به عن علم أو غير علم، بل كثير منهم قد تلقّوا عقائدهم وأعمالهم من الأكثرية في مجتمعاتهم، ولا حجة لهم عليها غير تقليد الأكثرية؛ بحيث أنّ كلّ من وُلد منهم بين الحنفيّة وأصبح حنفيّاً، وكلّ من وُلد منهم بين المالكيّة أصبح مالكيّاً، وكلّ من وُلد منهم بين الشافعيّة أصبح شافعيّاً، وكلّ من وُلد منهم بين الحنبلية أصبح حنبلية، وكلّ من وُلد منهم بين الشيعة أصبح شيعيّاً، وهكذا اتّبع كلّ واحد منهم المذهب السائد في بيئته، في حين أنّ ترك اتّباعه، وإن كان لا يتّباع ما هو أحسن منه، يكون صعباً بسبب تعلق البال به، والاعتياد عليه، والخوف من ضغوط سياسيّة واجتماعيّة تتولّد عن الانتماء إلى الأقلّيّة. كذلك تؤثر الأقوال والأفعال السائدة في المجتمع على أفرادهم كعامل قسريّ وغير محسوس، وتشكّل أفعالهم وأفعالهم، بحيث يحسبونهم لأنفسهم، مع أنّها في الحقيقة ليست لأنفسهم، ولكنها للمجتمع، وقد كان لهم أقلّ دور في إنشائها.

العودة إلى الإسلام

[عدم اعتبار الإجماع]

من هذا يتّضح أنّ الجماعة بمعنى أكثرية المسلمين السّاحقة، لا يمكن أن تكون معياراً للحقّ، ولا وجه للتقيّد بها، وليس أهلها أهل الحقّ بالضرورة، ولذلك قيل أنّ الجماعة أهل الحقّ وإن قلّوا^١؛ كما أنّ الإجماع، إذا كان معناه الشّهرة وعدم معرفة المخالف، لا أصل له في الإسلام، وليس مثبتاً للحقّ؛ لأنّ عدم معرفة المخالف لا يعني عدم المخالف، والشّهرة لا تدلّ على الحقّانيّة. نعم، إنّ اتفاق المسلمين القطعيّ في الرأي هو كاشف عن الحقّانيّة، اعتباراً لاستحالة اجتماعهم على الباطل، ولكن من الواضح أنّ الاستقراء التّامّ لذلك غير ممكن والاستقراء النّاقص لذلك غير مفيد لليقين. بناء على هذا، فإنّ تعليل اعتباره بأنّه يتضمّن قول النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أو قول خلفائه الراشدين، بناء على القول بحجّية قولهم، لا طائل تحته؛ لأنّ القطع بذلك متفرّع من القطع بأصل وجوده، مع أنّ أصل وجوده مبنيّ على الاستقراء النّاقص وهو ظنيّ، ومن ثمّ ليس له اعتبار في الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾^٢.

١. روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «جَمَاعَةُ أُمَّتِي أَهْلُ الْحَقِّ، وَإِنْ قَلُّوا» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢٠؛ الأُمالي لابن بابويه، ص ٤١٣)، وقال: «جَمَاعَةُ أُمَّتِي مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ، وَإِنْ كَانُوا عَشْرَةً» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢٠؛ معاني الأخبار لابن بابويه، ص ١٥٤)، وقال: «الْمُؤْمِنُ وَخَدَهُ جَمَاعَةٌ» (دعائم الإسلام لابن حَيّون، ج ١، ص ١٥٤؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٣، ص ٢٦٥)، وقال: «الْقَلِيلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَثِيرٌ» (كتاب جعفر بن محمّد الحضرمي، ص ٦٢؛ المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢٠)، وروي عن عليّ أنّه قال: «الْجَمَاعَةُ أَهْلُ الْحَقِّ وَإِنْ كَانُوا قَلِيلًا، وَالْفِرْقَةُ أَهْلُ الْبَاطِلِ وَإِنْ كَانُوا كَثِيرًا» (معاني الأخبار لابن بابويه، ص ١٥٥)، وروي عن عبد الله بن مسعود أنّه قال: «الْجَمَاعَةُ أَهْلُ الْحَقِّ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ» (الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٤٠٤)، وفي رواية أخرى: «إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الَّتِي تُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ، إِنَّمَا الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللَّهِ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ» (شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة للالكائي، ج ١، ص ١٢٢؛ المدخل إلى علم السنن للبيهقي، ج ١، ص ٤١٩).

٢. يونس / ٣٦

٣. هذا ما اعترف به كثير من أهل العلم؛ كما روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِيمَا يَدْعَى فِيهِ الْإِجْمَاعُ: هَذَا الْكَذِبُ، مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا وَلَمْ يَبْلُغْهُ».

[عدم اعتبار الجمهورية]

كما أنّ الجمهورية بمعنى الحكم على أساس رأي أكثرية الناس غير معقولة؛ لأنّ الحكم من الأفعال العقلانيّة، ومن ثمّ يقوم على العقل، ولا غرض منه سوى جلب المصالح ودرء المفساد العامّة، في حين أنّ رأي أكثرية الناس ليس عقلاً ولا قائماً على العقل بالضرورة، ولا يُعتبر معياراً لمعرفة المصالح والمفساد، ولذلك فإنّ الحكم وفقه يؤدّي إلى فوات الغرض غالباً؛ خاصّة في المجتمعات التي عقل أكثرية الناس فيها أقلّ نمواً وموانع المعرفة فيها شائعة؛ لأنّ الحكم فيها وفقاً لرأي أكثرية الناس يؤدّي إلى جلب المفساد ودرء المصالح العامّة كنتيجة محتومة. نعم، إنّ الحكم وفقاً لرأي أكثرية الناس في المجتمعات التي قد نما عقل أكثرية الناس فيها بقدر كافٍ وهم أقلّ ابتلاءً بموانع المعرفة، يؤدّي إلى تحقّق الغرض أكثر من فواته، ولذلك ليس من البعيد جواز الحكم الشوريّ في مثل هذه المجتمعات؛ كما اعتبر الله الشورى طريقة الصالحين وقال: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۖ وَالَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ۖ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۖ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ۖ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۚ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^١،

وفي رواية أخرى قال: «مَنِ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَقَدْ كَذَّبَ، وَمَا يُدْرِيهِ لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا»، ونقل عنه ابن الحارث أنّه قال: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِجْمَاعَ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا»، ونقل عنه المروذي أنّه قال: «كَيْفَ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: أَجْمَعُوا؟! إِذَا سَمِعْتَهُمْ يَقُولُونَ: أَجْمَعُوا فَاتَّهِمُهُمْ، لَوْ قَالَ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفاً جَازاً»، ونقل أبو طالب عنه أنّه قال: «هَذَا كَذِبٌ، مَا أَعْلَمَهُ أَنَّ النَّاسَ مُجْمِعُونَ؟! وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ اخْتِلَافاً، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِ إِجْمَاعُ النَّاسِ» (انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٤، ص ١٠٥٩ و ١٠٦٠)، وكذلك قال الشافعي: «مَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ فَلَيْسَ إِجْمَاعاً» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج ٤، ص ١٨٨).

العودة إلى الإسلام

لكنّ الإنصاف أنّ إدارة شؤون المجتمع على أساس المشورة لا تعني بالضرورة الحكم على أساس رأي أكثرية الناس، بل يجوز أن تكون بمعنى الحكم على أساس الرأي الأكثر معقوليةً، الذي يُستكشف من خلال تضارب آراء الناس في المشورة، وهذا ما يقتضيه كون العقل معيار المعرفة^١؛ بالنظر إلى أنّ أساس جميع أفعال العقلاء هو العقل، وحكمهم على أساس رأي أكثرية الناس، إذا كان رأي أكثرية الناس قائماً على العقل، يُعتبر حكماً على أساس العقل، لا على أساس رأي أكثرية الناس، وإذا لم يكن رأيهم قائماً على العقل، فإنّ الحكم على أساسه ليس من أفعال العقلاء.

من هنا يُعلم أنّ الجمهوريّة بمعنى الحكم وفق رأي أكثرية الناس بغضّ النظر عما إذا كان رأيهم معقولاً أم لا، ليس لها مكان في الإسلام وليست مقبولة بأيّ وجه، مع أنّ مشاورّة الناس في الحكم لاستكشاف الرأي الأكثر معقوليةً من بين الآراء الموجودة، ليس بها بأس وهي نافعة، وهذا بغضّ النظر عن أساس الحكم في الإسلام؛ فإنّه لا ينسجم مع أساس الجمهوريّة بالمعنى المذكور.

الحاصل أنّ تقليد أكثرية الناس لا أصل له في العقل، وتبعاً لذلك في الإسلام، والواجب على المسلمين هو اتباع الحقّ وإن كان مخالفاً لقول وفعل أكثرهم.

[الرابع؛ تقليد الظالمين]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتباع قول الظالمين وفعلهم؛ لأنّ كثيراً من المسلمين يتبعون حكمهم الظالمين، في حين أنّ حكمهم الظالمين، من ناحية، لا يحلّ لهم الحكم اعتباراً لأساس الشرعيّة في الإسلام، ومن ناحية أخرى، لا يحكمون وفقاً للعقل والشرع بمقتضى كونهم ظالمين،

١ . كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر / ١٨)، فوصف العقلاء بأنهم ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾، بصرف النظر عن كثرة قائله أو قلّتهم، واستماع القول يتمثل في المشورة.

ولذلك فإنّ اتّباعهم لا يجب عقلاً وشرعاً، بل يحرم دون أدنى شك؛ لأنّ الذين لا حقّ لهم في أن يحكموا لا حقّ لهم أيضاً في أن يتّبعوا، واتّباعهم بما أنّهم يخالفون العقل والشرع مخالف لا تتّباع العقل والشرع، وهذه من القضايا الواضحة والضرورية؛ كما قال الله تعالى بصراحة: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾^١، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾^٢، وقال: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾^٣، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^٤، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٥، وقال: ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفُورًا﴾^٦، بل اعتبر طاعتهم عذراً أقبح من ذنب لأصحاب النار وسبباً لحسرتهم وندامتهم في الآخرة فقال: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ۗ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمُ لَعْنًا كَبِيرًا﴾^٧.

[عدم وجوب طاعة الحكّام الظالمين]

مع ذلك، من الغريب أنّ كثيراً من المسلمين منذ القرن الإسلاميّ الأوّل، بعد تسلّط الأمويين وتحت تأثير دعاياتهم، اعتبروا طاعة حكامهم الظالمين واجبة وعقيدة لأهل السنّة والجماعة، وبالاتماد على فهم خاطئ لبعض أخبار الأحاد المعارضة لصريح القرآن أصرّوا على أنّ نزع السّلطة منهم غير جائز، وإن كانت مخالفتهم للعقل والشرع واضحة،

١. هود/ ١١٣

٢. المائدة/ ٧٧

٣. الكهف/ ٢٨

٤. الأعراف/ ١٤٢

٥. يونس/ ٨٩

٦. الإنسان/ ٢٤

٧. الأحزاب/ ٦٧-٦٨

مع أن هذا يستلزم وجوب مخالفة العقل والشرع، وهو محال؛ بالنظر إلى أن حاكمية الظالمين غير ممكنة بدون طاعتهم، في حين أنهم، بمقتضى كونهم ظالمين، يحكمون بما يضادّ العقل والشرع، ومن ثمّ يكون وجوب طاعتهم ضدّ وجوب طاعة العقل والشرع، ولا يمكن اجتماعهما. بل من الواضح أن طاعة الحاكم الظالم هي ضدّ طاعة الحاكم العادل، أعني الله سبحانه، بمقتضى تضادّ الظلم والعدل، ولذلك فإنّ إثبات حاكمية الظالم يستلزم نفي حاكمية العادل، وهو الله سبحانه، فتكون نسبة تشريعه إلى الله سبحانه نسبة تشريع القبيح إليه، وهي افتراء عليه؛ كما قال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آيَةً وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^١، وهذه حال أهل الحديث الذين يقولون أن طاعة الحاكم الظالم -مع أنها فاحشة- عقيدة سلفهم والله أمرهم بها، مع أن الله تعالى كذب مثل هذا القول بصراحة واعتبره افتراء عليه، بحيث أن الاعتقاد به بعد هذا التصريح قد يكون قلب الإسلام والخروج منه.

بالإضافة إلى ذلك، من المسلّم به أن غرض الله تعالى من التشريع هو تحقيق العدل بين الناس؛ كما قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^٢، في حين أن حاكمية الظالمين تمنع تحقيق العدل بين الناس بلا شك، ولذلك فإنّ تشريع طاعتهم وإبقاء حاكميتهم ينقض غرض الله تعالى من التشريع، وهذا يُعتبر تناقضاً في تشريعه، وهو محال؛ كما قال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٣.

١ . الأعراف / ٢٨

٢ . الحديد / ٢٥

٣ . النساء / ٨٢

علاوة على ذلك، من الواضح أنّ حاكميّة الظالمين، حتّى لو لم تكن مستلزمة لمخالفة أتباعهم للعقل والشرع، فإنّها مستلزمة على الأقلّ لمخالفة أنفسهم للعقل والشرع، ولذلك فإنّ إبقاء حاكميّتهم، وإن كان بغير طاعتهم فيما يخالفون فيه العقل والشرع، يعني إبقاء مخالفتهم للعقل والشرع، وهو إعانة عليها، ومن ثمّ يُعتبر مخالفة للعقل والشرع؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^١. لذلك، من الإنصاف القول بأنّ حرمة طاعة الحكّام الظالمين وإبقاء حاكميّتهم، هي من بديهيّات الإسلام التي يكفي تصوّرها لتصديقها، بحيث أنّ الاعتقاد بوجوبها يساوي الاعتقاد بوجوب الحرام؛ كما كان أكثر المسلمين علماً وصلاًحاً ونصيحة في عصرهم، يعرفون هذا الحكم ولا يرون وجوب طاعة الحكّام الظالمين وإبقاء حاكميّتهم؛ مثل الحسين بن عليّ بن أبي طالب الذي كان سيّد شباب أهل الجنتّة حسب الخبر المتواتر عن النّبّي صليّ الله عليه وآله وسلّم^٢، ومع ذلك بذل مهجته ومهجة أهل بيته في الخروج على الحاكم الظالم، ليقتردي به المسلمون في ذلك^٣، ولو أنّ أكثر المسلمين، الذين كانوا أتباعاً للأموّيين، لم يقتدوا به في ذلك قطّ.

١. المائدة/ ٢

٢. فقد ورد من حديث أبي سعيد الخدريّ، وحذيفة بن اليمان، وعمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله، وأسامة بن زيد، والبراء بن عازب، وقرّة بن إياس، ومالك بن الحويرث، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وأنس، وبريدة، وعليّ، والحسن، والحسين، سبعة عشر نفساً، ونُقل عن السيوطيّ أيضاً أنّه متواتر (انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، ص ١٩٦).

٣. الشاهد على هذا ما يروى أنّه خطب النّاس في طريقه إلى كربلاء، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ رَأَى سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَحِلًّا لِحَرَمِ اللَّهِ، نَاكِثًا لِعَهْدِ اللَّهِ، مُخَالِفًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، يَعْمَلُ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَمْ يَغْيَرْ عَلَيْهِ بِفِعْلٍ وَلَا قَوْلٍ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ مُدْخَلَهُ» (تاريخ الطبريّ، ج ٥، ص ٤٠٣؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٣، ص ١٥٩).

[عواقب طاعة الحكّام الظالمين]

على أيّ حال، من المشهود أنّ الاعتقاد بوجوب طاعة الحكّام الظالمين وإبقائهم، كان من أكثر الاعتقادات الشائعة بين المسلمين شؤماً، وقد أدّى إلى وهن الإسلام وسقوط الحضارة الإسلاميّة وتفشّي موانع المعرفة بين المسلمين؛ لأنّ الحكّام الظالمين، على مرّ القرون المتمادية، باستغلال هذا الاعتقاد الواهي الذي رُوج من قبل حفنة من السّفهاء التابعين لهم، بدّلوا عقائد الإسلام وأحكامه واحداً تلو الآخر لمصالحهم، وأضفوا الصّبغة الرّسميّة على قراءة له كانت ملائمة لرغباتهم، وفي غضون ذلك، لم يزل أهل الحديث في خدمتهم، كعملاء مرتزقة؛ لأنّهم من خلال التصديق والترويج للروايات الموضوعة التي تحرّض في تناقض صارخ مع القرآن على وجوب طاعة الحكّام الظالمين وإبقائهم، قد مهّدوا الطريق عملياً لتعرّز حكمهم وفشل حركات المسلمين الإصلاحية، ومنعوا المستضعفين المظلومين من القيام لتحقيق حقوقهم. لا جرم أنّه، نتيجةً لجهود هؤلاء الخونة، طمع أجراء الظالمين في حكم المسلمين، وتهيأت لهم فرصة ذلك أيضاً، بحيث أنّ رجلاً مثل يزيد بن معاوية (ت ٦٤هـ)، مع أنّه كان سفيهاً متجاهراً بالفسق، تسلّط على المسلمين، فحرّق بيت الله وقتل أهل بيت النّبّي، وأنّ رجلاً مثل الحجاج بن يوسف (ت ٩٥هـ)، مع أنّه كان سقاً جباراً، تسلّط على المسلمين، ف ضرب أعناق الصّالحين بغير ذنب، وأنّ رجلاً مثل الوليد بن يزيد بن عبد الملك (ت ١٢٦هـ)، مع أنّه كان فذاً في الخبائث والفجور ومتهمّاً حتّى بترك الصّلاة، تسلّط على المسلمين، فأظهر الرّندقة، وآخرين مثلهم، مع عدم وجود خلاف في أنّهم ظالمون، أصبح كلّ واحد منهم حاكماً للمسلمين ورائة عن الآخر، وحولوا خلافة النّبّي صلى الله عليه وآله وسلّم إلى ملوكيّة كسرى وقیصر، بينما كان أهل الحديث في كلّ هذه الفترة يعتبرون طاعتهم واجبة وينهون عن الخروج عليهم، ليحولوا بزعمهم دون الفتنة، مع أنّهم في الفتنة كانوا؛ كالذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي ۚ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ۝﴾^١.

في المقابل، فإنّ الحكّام الظالمين، تقديرًا لجهودهم التاريخية التي ضمنت بقاء حكمهم حتّى الآن، ما زالوا يؤيّدونهم ويقلّدونهم مناصب حكوميّة مهمّة ويزوّدونهم بالتسهيلات اللازمة لترويج أفكارهم المنحرفة والمناقضة للإسلام، كي يضلّوا المسلمين برواياتهم الكاذبة ويحوّلهم إلى عبيد في خدمتهم!

[جواز الخروج على الحكّام الظالمين]

الآن أيضًا، قد قام بعض بقاياهم الذين يعتبرون أنفسهم أهل السّنة والجماعة بتسليط الحكّام الظالمين على البلاد الإسلاميّة، ومحسبون طاعتهم وحمائتهم من واجباتهم الإسلاميّة، حتّى أصبح كلّ من البلاد الإسلاميّة يحكمه جيّار مستبدّ، فينفق أموال المسلمين وأنفسهم وأعراضهم على مطامعه، في حين أنّه لا يجترئ أحد منهم على معارضته ولا يرى لنفسه حقًّا في مكافحته؛ بحيث أنّ أكثر الحكومات استبدادًا وفسادًا هي في البلاد الإسلاميّة، والظلم الذي يوجد بين المسلمين لا يوجد بين الكافرين! هذا في حين أنّه لو ظهر مسلم كجوهرة نادرة في رأسه خطة المواجهة لمثل هذا الحاكم والعزم على دفع ظلمه، يقوم قبل أيّ شيء آخر بتكفيره، ليصبح مواجهته جائزة للمسلمين ودفع ظلمه مباحًا لهم؛ لأنّه يزعم اعتبارًا لخبر واحد وغير يقينيّ أنّ الخروج على الحاكم الظالم حرام ويُعتبر مفارقة لجماعة المسلمين، إلّا أن يُرى منه كفر بواح^١ مع أنّ ظلمه، مهما كان شديدًا، لا يستلزم كفره، ولا يُرى منه، حسب القاعدة، كفر بواح ما دام يجري على لسانه الشّهادتان؛ لأنّ الكفر البواح هو إنكار الله تعالى أو رسوله أو يوم القيامة أو ضروريّات مثل الصّلاة والصّوم، وليس كفر المقرّ بهذه الأشياء بواحًا وإن أمكن استنباطه. لذلك، لا وجه للخروج على الحاكم المسلم بذريعة أنّه كافر كفرًا بواحًا، بل ما يبيح الخروج عليه هو ظلمه للمسلمين؛

١. انظر: عبارة «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا»، في صحيح البخاريّ (ج ٩، ص ٤٧)، وصحيح مسلم (ج ٦، ص ١٧)؛ مع أنّها لم تكن في بعض طرق الحديث ومصادره، كما يظهر ذلك من قول سفيان: «زَادَ بَعْضُ النَّاسِ: مَا لَمْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا» (مسند أحمد، ج ٣٧، ص ٣٥٣).

كما اعتبر الله مجرّد الظلم للمسلمين كافياً لإباحة قيامهم بالمعارضة والمكافحة فقال: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾^١، وهذا يعني أنّ الله يحبّ الجهر بالسوء من القول ضدّ الظالم وإن لم يكن كافراً، وقال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾^٢، وهذا يعني أنّ الله أذن بقتال الظالم ووعد النصر عليه وإن لم يكن كافراً، وقال: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^٣، إنّما السبيل على الذين يظلمون النَّاسَ وَيَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^٤، وهذا يعني أنّ الذين ينتصرون على الظالم ليسوا آثمين وإن لم يكن كافراً؛ لأنّ الله قد جعل لهم سبيلاً عليه. نعم، لا يجوز نزع الحكم من ظالم لتسليمه إلى ظالم آخر؛ لأنّ ذلك ليس معارضة الظالم ومكافحته، بل هو إبقاؤه في صورة أخرى؛ كما أنّ عامّة المعارضات والمكافحات القليلة التي قام بها المسلمون حتّى الآن، كانت لتبديل ظالم بظالم آخر، ولذلك لم تؤدّ إلى زوال الظلم وتحقيق العدل.

من هنا يُعلم أنّ المدّعين للسنة والجماعة، على الرّغم من ادّعائهم الباهظ، قد قلبوا الإسلام رأساً على عقب، وتواطؤوا على نقض عراه ومنع تحقّق مقاصده، وفي هذه الحال، ليس للمسلمين سبيل للعودة إلى الإسلام سوى تحريم طاعة الحكّام الظالمين وتركها، بل الخروج عليهم بالرّغم من جميع عواقبه ليستبدلوا بهم حاكماً عادلاً^٥.

١. النساء / ١٤٨

٢. الحجّ / ٣٩

٣. الشّورى / ٤١-٤٢

٤. أمّا تحريم طاعة الحكّام الظالمين، فقد يشهد عليه ما روي عن عبادة بن صامت «أنّه أقبل حاجاً من الشام، فقدم المدينة، فأتى عثمان بن عفّان، فقال: يا عثمان، ألا أخبرك شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: بلى، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: سيكون عليكم أمراء بعدى، يأمرؤنكم بما تعرفون، ويعملون بما تنكرون، فليس لأولئك عليكم طاعة» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٦؛ التاريخ الكبير للبخاري، ج ٢، ص ٢٧٥؛ المسند للشاشي، ج ٣، ص ٢٢٣)، وعن عبد الله بن مسعود، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: سيأتي أموركم بعدى رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة،

وَيُؤْخِرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِعِهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ كَيْفَ تَفْعَلُ؟! لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ، قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» (مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٤٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٥٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ١٧٣)، وعن معاذ بن جبل، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أَلَا إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ، وَإِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ، قَالُوا: فَكَيْفَ نَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حُمِلُوا عَلَى الْخَشَبِ، وَنُشِرُوا بِالْمَنَاشِيرِ، مَوْتُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَتِهِ» (المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٠، ص ٩٠؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ١٦٦)، وأما وجوب الخروج على الحكام الظالمين، فقد يشهد عليه ما روي عن أبي سلالة الأسلمي، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَيْمَةٌ يَمْلِكُونَ أَرْزَاقَكُمْ، وَيُحَدِّثُونَكُمْ فَيَكْذِبُونَكُمْ، وَيَعْمَلُونَ فَيَسْبِئُونَ، لَا يَزُودُ مِنْكُمْ حَتَّى تُحْسِنُوا قَبِيحَهُمْ، وَتَصَدَّقُوا كَذِبَهُمْ، فَأَعْطَوْهُمْ الْحَقَّ مَا رَضُوا بِهِ، فَإِذَا تَجَوَّزُوهُ فَقَاتِلُوهُمْ، فَمَنْ قَاتَلَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ شَهِيدٌ» (التاريخ الكبير للبخاري، ج ١١، ص ١٢٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٢، ص ٣٦٢؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٩١٨)، وعن ابن عباس، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَيَكُونُ أُمَرَاءُ يُعْرِفُونَ وَيُنْكِرُونَ، فَمَنْ نَابَذَهُمْ نَجَا، وَمَنْ اعْتَرَلَ لَهُمْ سَلِمَ -وفي رواية: أَوْ كَادَ- وَمَنْ خَالَطَهُمْ هَلَكَ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٣٠؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١١، ص ٣٩)، والمناظرة إعلان الحرب، والاعتزال لمن لا يستطيع المناظرة، وعن عبد الله بن مسعود، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَيَكُونُ أُمَرَاءُ مِنْ بَعْدِي يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يَأْمُرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا إِيمَانَ بَعْدَهُ» (صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٠؛ مسند البزار، ج ٥، ص ٢٨١؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١، ص ٢٨٥؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٩٥)، وعن الحسين بن علي، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: مَنْ رَأَى سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَجَلًّا لِحَرَمِ اللَّهِ، نَاكِثًا لِعَهْدِ اللَّهِ، مُخَالِفًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، يَعْمَلُ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَمْ يَغْيَرْ عَلَيْهِ بِفِعْلٍ وَلَا قَوْلٍ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَدْخُلَهُ مَدْخَلُهُ» (تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٤٠٣)، وعن عمر بن الخطاب أنه قال للناس: «أَخْبِرُونِي عَمَّا أَسْأَلُكُمْ عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَلَيْكُمْ، فَجَارَ عَلَيْكُمْ، وَمَنَعَكُمْ حُقُوقَكُمْ، وَأَسَاءَ صُحْبَتَكُمْ، مَا تَتَّعَمُونَ بِهِ؟» قالوا: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا نَصْنَعُ بِهِ؟! إِنْ رَأَيْنَا خَيْرًا حَمَدْنَا اللَّهَ وَقَبَّلْنَا، وَإِنْ رَأَيْنَا جَوْرًا وَظُلْمًا صَبَرْنَا حَتَّى يُفَرِّجَ اللَّهُ مِنْهُ»، قال: «أَمَّا هُوَ إِلَّا مَا أَسْمَعُ؟» قالوا: «لَا وَاللَّهِ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا قُلْنَا لَكَ»، فضرب بيده على جبهته، ثم قال: «لَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَا تَكُونُونَ شُهَدَاءَ فِي الْأَرْضِ حَتَّى تَأْخُذُوهُمْ كَأُخْذِهِمْ إِيَّاكُمْ، وَتَضْرِبُوهُمْ فِي الْحَقِّ كَضْرِبِهِمْ إِيَّاكُمْ، وَالْأَفْلَا» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٣، ص ٨١٦)، وعن علي أنه قال في الخوارج: «إِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا تَقَاتِلُوهُمْ، فَإِنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَقَالًا»، أي حجة (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٥٩؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج ٢، ص ٦٠٣؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٦، ص ١٤٥).

العودة إلى الإسلام

[الخامس؛ تقليد الكافرين]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتباع قول الكافرين وفعلهم؛ لأنّ كثيرًا من المسلمين، بسبب ضعفهم وقوّة الكافرين في القرون الأخيرة، قد وقفوا موقف الانفعال واتبعواهم، إمّا بأن تشبّهوا بهم عن قصد وعلم لينالوا القوّة التي نالوها، وإمّا بأن تأثّروا بدعاياتهم وإيحاءاتهم ولوّثوا عقائدهم وأعمالهم بعقائدهم وأعمالهم عن غير قصد وعلم.

[منشأ قوّة الكافرين وعواقبها]

مع أنّه لا شكّ أنّ قوّة الكافرين في القرون الأخيرة، من ناحية، أمكنت من خلال استغلال الضّعفاء ونهب بلادهم، ومن ناحية أخرى، تشكّلت على أساس المادّيّة وعزل الدّين عن الدّنيا، ولذلك بالرّغم من أنّها عزّزتهم مادّيًّا، إلّا أنّها أضعفتهم روحيًّا؛ بحيث أنّ أكثرهم فقدوا سلامتهم الفرديّة والعائليّة والاجتماعيّة، وهدموا أسس الأخلاق والبنى التحتيّة للثقافة، ولم يتركوا مجالًا للتطوّر الإنسانيّ من الناحية الفكرية والأدبيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم بقدر ما أصبحوا متكبرين ومعجبين بأنفسهم بسبب قوتهم الاستثنائية وأحادية البعد، فقد أصبحوا ممقوتين على نحو متزايد عند شعوب العالم المظلومة والمستضعفة، وبثّوا بذور العداوة والبغضاء في المناطق المحرومة، خاصّة إفريقيا والشرق الأوسط. من الواضح أنّ هذا الوضع، وإن كان في العاجل يجلب منافع محدودة لبعض الأفراد، إلّا أنّه في الآجل يسبّب خسائر غير محدودة للمجتمع العالميّ، بما في ذلك هؤلاء الأفراد أنفسهم؛ بحيث أنّه، في تقدير عامّ، لا يمكن اعتباره نافعًا لأيّ فرد؛ كما يمكن ملاحظة أنّ قوتهم المادّيّة لم تقلّل من مشاكلهم في الجملة، بل زادت في مختلف المجالات، وجلبت عليهم مخاطر جديدة وأكبر؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾!

[عدم وجاهة اتباع المسلمين للكافرين]

بناء على هذا، فإن الافتتان بقوتهم من الناحية المادية، ليس وجيهاً ولا عقلانياً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^١، وقال: ﴿لَا يَغْرَنَّكَ تَكَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ۚ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ جَهَنَّمَ ۚ وَيُبْسِ السَّيْءُ﴾^٢، بل اتباعهم بغية الوصول إلى قوتهم، له تأثير معاكس ويؤدي إلى تراجع المسلمين بدلاً من تقدمهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْذِلْكُمُ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾^٣؛ لأن اتباعهم يُفضي إلى أن يُعتبر الحق باطلاً إذا كان مخالفاً لمعتقداتهم والقاعدة السائدة في العالم الذي يحكمونه، وأن يكرهه المسلمون وينكروه بسبب إحياءاتهم ودعاياتهم السلبية، حتى تحل مبادؤهم وقوانينهم محل مبادئ الإسلام وقوانينه تدريجياً، ويتوقف المسلمون عن السعي وراء مراماتهم ويسعوا إلى تحقيق مرامات هؤلاء، ويلبسوا الكفر لباس الإسلام من أجل إرضائهم ومنع غضبهم. لذلك، فإن الحدّ المعتبر الوحيد في الإسلام هو الحدّ الفاصل بين المسلمين والكافرين، الفريقين المتضادين في الإيمان بالله، المبدأ الأهم للحياة؛ كما قال الله فيهما: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾^٤، ومن الواضح أنّ هذا الحدّ ليس وهمياً بخلاف الحدود الأخرى، بل هو بالتّظر إلى تأثيره الجوهريّ والعامّ على جميع جوانب الحياة واقعيّ، ولذلك يجب أن يكون مميّزاً ومعترفاً به دائماً، وأن لا يفقد لونه بما يلقى عليه من ظلّ أمور اعتبارية وغير حقيقية؛ بحيث أنّه ليس في الإسلام بعد ضرورة موالاته الله شيء أوضح من ضرورة معاداة الكافرين؛

١. طه / ١٣١

٢. آل عمران / ١٩٦-١٩٧

٣. آل عمران / ١٤٩

٤. الحج / ١٩

كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ^١، ولذلك من الواضح أَنَّ اتِّباع الكافرين لا مكان له في الإسلام، ولا يجوز في أي سياق وتحت أي ذريعة؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ^٢، وقال: ﴿فَلَا تُطِيعِ الْمُكْذِبِينَ^٣.

[ضرورة اتِّباع الكافرين للمسلمين]

بل الواقع أَنَّ الكافرين هم الذين يجب أن يتَّبِعُوا المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ^٤؛ إذ من المشهود أَنَّ أكثر الكافرين، خاصّة في البلاد الغربيّة لبُعدها عن مراكز الحضارة، هم من الناحية الثقافيّة في حالة قريبة من الوحشيّة، ولم يحصلوا على نمو كافٍ من الناحية الإنسانيّة، ولذلك فإنَّهم محتاجون إلى التعلّم والتأدّب على أيدي المسلمين. كما أنَّهم من قبل، على هامش الحروب الصليبيّة التسعة، بعد أن ندموا على محاولتهم الحمقاء لحرق مكتبات المسلمين، تلقّوا منهم علومهم التجريبيّة والرياضيّة، وحملوها إلى بلادهم المظلمة والخرية، وجعلوها أساساً لتنمية أوروبا الصنّاعيّة، لكنَّهم لم يكونوا أذكياء بما يكفي لأن يتلقّوا من المسلمين علومهم الإنسانيّة أيضاً، ولذلك لم تتقدّم ثقافتهم بالتناسب مع اقتصادهم، وبقيت على نفس المستوى المنخفض والابتدائيّ؛ بحيث أَنَّ الثقافة التي تسود عالم الكفر اليوم، خاصّة في أوروبا وأمريكا الشماليّة، هي خير مثال على بربريّة جديدة تكوّنت على أساس الغرائز الحيوانيّة الجاحمة وفي الصّراع مع القواعد الفطريّة والإنسانيّة، ويمكن مقارنتها بالثقافة البريّة لبعض القبائل البدائيّة.

١ . الممتحنة / ٤

٢ . الفرقان / ٥٢

٣ . القلم / ٨

٤ . الحجر / ٢

الركيزة الأساسية لهذه الثقافة، إن أمكن تسميتها بالثقافة، هي التلذذية والإباحية التي تكوّنت من اندماج الأرستقراطية الرومية والإنسانية اليونانية، وهي في تناقض صارخ مع الروحانية الشرقية والعقلانية الإسلامية. لذلك، من الغريب والمؤسف جدًا أن بعض المسلمين، بخيبة أمل من ثقافتهم السماوية التي لديها كل الوسائل اللازمة لتطوّرهم، قد أقبلوا على اتباع حفنة من الأوباش، الذين يعتبرون على سبيل المثال ترك العقّة حقًا وترك الغيرة تكليفًا، ولا فخر لهم سوى الشرب والرّقص والعري، وبينما يتجاهلون حقوق الجياح والمشردين، يدافعون عن حقوق المومسات والمثليين؛ مع أنّه بحسب القاعدة ينبغي لأمثال هؤلاء الهمجيين أن يخضعوا للتعليم والتربية من قبل المسلمين، حتّى يتخلّصوا من حالة الحيوانية ويتلقوا آداب الحياة الإنسانية!

[تاريخ أتباع المسلمين للكافرين]

بالطبع لم يكن اتباع قول الكافرين وفعلهم منحصراً في مجموعة من المسلمين الجاهلين الذين هانت عليهم أنفسهم، بل إنّ مجموعة من المسلمين البارزين وأهل العلم أيضاً، خاصة في القرون الإسلامية الأولى، تحت تأثير إقبال الخليفتين الثاني والثالث وبعض الحكّام الأمويين على أهل الكتاب^١،

١ . أمّا إقبال بعض الحكّام الأمويين على أهل الكتاب فلا خفاء به، وأمّا إقبال عمر وعثمان عليهم فهو ما تشهد عليه أخبار كثيرة تدلّ على أنهما كانا يرجعان إليهم ويسألانهم ويعتمدان على قولهم؛ كما روي أنّ عمر كان يجلس إلى كعب الأخبار ويطلب منه التعليم (انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٣٦٥، ٣٦٨ و ٣٧١)، وقال له: «أُشَدُّكَ اللَّهُ يَا كَعْبُ، أَنْتَجِدُنِي خَلِيفَةً أَمْ مَلِكًا؟» فقال له كعب: «أَشْهَدُ أَنَّكَ خَلِيفَةٌ، وَلَسْتُ بِمَلِكٍ»، فقال له عمر: «وَكَيْفَ ذَاكَ؟» قال: «أَجِدُكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، قال عمر: «تَجِدُنِي بِاسْمِي؟» قال كعب: «لَا، وَلَكِنْ بِنَعْتِكَ» (الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ١٠١ و ١٠٢)، وفي رواية أخرى: «أَنَّ عُمَرَ أُرْسِلَ إِلَى كَعْبٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا كَعْبُ، كَيْفَ تَجِدُ نَعْتِي؟» قَالَ: خَلِيفَةٌ قَرْنٌ مِنْ حَدِيدٍ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، ثُمَّ خَلِيفَةٌ تَقْتُلُهُ أُمَّتُهُ ظَالِمِينَ لَهُ، ثُمَّ يَقَعُ الْبَلَاءُ بَعْدُ» (الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ١، ص ١٢٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٨٤)،

أقبلوا على الأخذ من كتب اليهود واتباع أساطيرهم وتعاليمهم، وتحت تأثير دعايات بعض أهل الحديث، زعموا أن هذا العمل مشروع ونافع لمعرفة عقائد الإسلام وأحكامه، وبهذه الطريقة أفسحوا المجال لتأثيرهم وتأثير المسلمين القريبين منهم على عقائد المسلمين وأعمالهم، ولوثوا السياسة والثقافة الإسلامية بالسياسة والثقافة اليهودية، مع أن الرجوع إلى أهل الكتاب لمعرفة الإسلام واتباعهم في العقائد والأعمال الإسلامية، هو عمل غير عقلاني وخطير، وبتنا في مع ضروريات الإسلام دون أدنى شك؛ كما قال الله تعالى بصراحة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾^١،

وفي رواية أخرى: «أَنَّ عُمَرَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مَلِكَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَهَكَذَا تَجِدُونَهُ فِي كِتَابِكُمْ؟! أَلَسْتُمْ تَجِدُونَ النَّبِيَّ، ثُمَّ الْخَلِيفَةَ، ثُمَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ الْمُلُوكَ بَعْدُ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلَى بَلَى» (الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٠٣؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٩)، وفي رواية أخرى: «أَنَّهُ سَأَلَ أَسْقَفًا مِنَ الْأَسَاقِفَةِ مَنْ بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: رَجُلٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، يُؤْتَرُ أَقْرَبَاءَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: رَجِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ، رَجِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ» (الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٢٦)، وروي: «بَيْنَا أَبُو ذَرٍّ عِنْدَ بَابِ عُثْمَانَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، إِذْ مَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا يُجْلِسُكَ هَهُنَا؟ قَالَ: يَا بَنِي هَؤُلَاءِ أَنْ يَأْذِنُوا لِي، فَدَخَلَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا لِأَبِي ذَرٍّ عَلَى الْبَابِ لَا يُؤْذَنُ لَهُ؟ قَالَ: فَأَمَرَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ نَاحِيَةَ الْقَوْمِ، وَمِيرَاثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يُقَسِّمُ، فَقَالَ عُثْمَانُ لِكَعْبِ الْأَخْبَارِ - وَهُوَ يَسْتَفْتِيهِ -: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، أَرَأَيْتَ الْمَالَ إِذَا أَدَّى زَكَاتَهُ، هَلْ يُخْشَى عَلَى صَاحِبِهِ مِنْهُ تَبَعَةً؟ قَالَ: لَا، فَقَامَ أَبُو ذَرٍّ وَمَعَهُ عَصَا لَهُ، حَتَّى صَرَبَ بِهَا بَيْنَ أَذْنَيْ كَعْبٍ، ثُمَّ قَالَ: "يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ، أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ فِي مَالِهِ إِلَّا الزَّكَاةُ؟! وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر / ٩]"، فَقَالَ عُثْمَانُ لِلْقُرَشِيِّ: إِنَّمَا نَكْرَهُ أَنْ نَأْذَنَ لِأَبِي ذَرٍّ مِنْ أَجْلِ مَا تَرَى» (الأموال لابن زنجويه، ج ٢، ص ٧٨٨)، وروي: «قَالَ عُثْمَانُ يَوْمًا: أَيْجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَالِ، فَإِذَا أُبْسِرَ قَضَى؟ فَقَالَ كَعْبٌ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: "يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ، أَتَعْلَمُنَا دِينَنَا؟!" - وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ: مَتَى كَانَتْ الْقُنْيَا إِلَيْكَ يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ؟! - فَقَالَ عُثْمَانُ: مَا أَكْثَرَ أَذَاكَ لِي وَأَوْلَعَكَ بِأَصْحَابِي، الْحَقُّ بِمَكْتَبِكَ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٥٤٢؛ الأوائل للعسكري، ص ١٩٢)، فنفاه إلى الشام، ثم إلى الربطة! فكان كعب الأخبار في زمانه مقرَّبًا يُسْتَلُّ ويفتي، وأبو ذر مطرودًا لا يؤذن له!

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^١، وقال: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^٢؛ لا سيما بالنظر إلى أن اليهود والنصارى، على الرغم من أنهم كانوا مشتركين مع المسلمين في بعض مبادئهم، فقد فقدوا التزامهم بمبادئهم عملياً منذ قرون واستبدلوا عقائد وأعمال الملحدين بعقائد وأعمال أنبيائهم. بل من المشهود أن اليهودية الجديدة، تحت تأثير بعض الأحداث التاريخية ونظام السلطة في القرن الأخير، قد فقدت طبيعتها الدينية إلى حد كبير، وأصبحت شبه سياسية في طبيعتها؛ كما أنه لا يوجد أي فرق ملموس بين التصرانية الجديدة وديانات المشركين، سواء في مجال العقائد أو في مجال الأعمال، ولم يبق فيها شيء من عقائد الديانات الإلهية وأعمالها.

[الطريقة المناسبة لمواجهة الكافرين]

مع ذلك، ينبغي إدراك أن اتباع المسلمين للكافرين كان في الغالب واقعاً على غير إرادة ولا بصيرة منهم، وفي إطار تأثر قهري بدعاياتهم وإجماعاتهم؛ لأن في النظام العالمي الجديد الذي أصبح كشبكة مترابطة ومتداخلة، كل مجموعة تملك المزيد من القوة والثروة، فإنها تفرض ثقافتها على المجموعات الأخرى بشكل طبيعي، وتدفعها إلى اتباعها طوعاً أو كرهاً، وبما أن الكافرين الغربيين قد تمتعوا بأكبر قدر من القوة والثروة في القرنين الأخيرين، فقد تحولت ثقافتهم إلى الثقافة السائدة في العالم، ومن ثم ألقت بظلالها على ثقافة المسلمين. من الواضح أن هذه السيطرة لم تكن بسبب تفوق ثقافة الكافرين على ثقافة المسلمين، بل كانت بسبب تفوقهم السياسي والاقتصادي، وسوف تزول بزواله.

١ . المائدة / ٥١

٢ . البقرة / ١٢٠

لذلك، فإن التفوق السياسي والاقتصادي للمسلمين، كهدف يمكن تحقيقه، لصيانة ثقافتهم الإسلامية ومن ثم فرضها على العالم، هو ضرورة قطعية لا بديل لها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^١، ولكن الواقع أن اكتساب هذا التفوق في الوقت الحاضر قد واجه العديد من الصعوبات، بحيث يُتصور أحياناً أنه محال؛ لأن معظم بنيته التحتية لم تُنشأ بين المسلمين، وإنشائها يتطلب الإرادة والجهد والوفاق والوقت الكافي، في حين أن المسلمين، بسبب الانهزامية والكسل والاختلافات السياسية والمذهبية وغياب زعيم واحد وصالح، يفقدون الإرادة والجهد والوفاق اللازم ولا يملكون الوقت الكافي لذلك، ومن ثم قد يكون من الضروري إيجاد حل أكثر عملية وقصير المدى، بجانب السعي إلى حل مثالي وطويل المدى، لمقاومة هجمة الكافرين الثقافية، وذلك الحل هو الدعوة؛ لأن الدعوة هي أكثر شيء فاعلية وأقله كلفة يمكن القيام به لتقليل قوتهم السياسية والاقتصادية ونفوذهم بين المسلمين. رغم أن هذا ما هم يفعلونه أيضاً ضد المسلمين باستخدام أدوات فعالة، إلا أنه ينبغي أن يكون مفهوماً أن محتوى الدعوة كان دائماً أكثر فعالية من أدواتها واستطاع أن يتدارك ضعفها بقوته؛ كما أن الأنبياء غلبوا أقوياء زمانهم بالاستفادة من هذه المزية، وإلا لما كان بإمكانهم أن يغلبوهم بالاعتماد على القوة والثروة؛ كما ضرب الله مثلاً فرعون مقابل موسى عليه السلام، فقال: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ۝ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾^٢، في حين أن موسى عليه السلام غلبه مع جميع هذه الأوصاف!

١. الأنفال / ٦٠

٢. الرّحرف / ٥١-٥٣

كما أنّ غلبة المسلمين إمبراطوريات الغرب والشرق في العقود الإسلامية المبكرة، لم تكن بسبب أدواتهم الدّعائية أو العسكرية المتقدمة، بل كانت بسبب جاذبية رسالتهم التي استطاعت أن تُسقط روعة إمبراطوريات العالم من أعين الناس وتمهد لتقدمهم السياسي والعسكري رغم إمكانياتهم المحدودة.

الحاصل أنّ معرفة الحقّ إنّما تكون ممكنة لمن كفّ عن التقليد بجميع أنواعه، بما في ذلك تقليد السلف والعلماء والظالمين والكافرين وأكثر الناس، واتّخذ العقل معياراً لمعرفته، ولم يكن قانعاً بالظنّ الحاصل من قول الآخرين وفعلهم فيما يتعلق بعقائده وأعماله.

٣. الأهواء التفسانية

مانع آخر للمعرفة هو «الأهواء التفسانية»؛ لأنّ نفس الآدمي، بمقتضى غرائزها، لديها ميول ونفور لا تتوافق مع الواقع بالضرورة، وتؤثّر في معرفتها به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^١. هذه الميول والنفور التي تنبع من عواطف الآدمي ولا تتوافق مع عقله، تخلق في ذهنه تباؤلات وتشاؤمات تمنع عقله من الواقعية؛ لأنّ عقله في سياق حبّه وبغضه، لا يقدر على معرفة الحسن والقبيح، ويدفع إلى اعتبار محبوبه حسناً ومبغوضه قبيحاً؛ كما قالوا: «حُبُّ الشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ»^٢؛ بمعنى أنّ حبّ الشيء قبل معرفته، يؤثّر في معرفته ويؤدّي إلى أن لا يُعرف قبحه؛ كما أنّ بغض الشيء قبل معرفته، يؤثّر في معرفته ويؤدّي إلى أن لا يُعرف حسنه.

١. البقرة/ ٢١٦.

٢. قال أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ) في «الأمثال» (ص ٢٢٤): «هَذَا الْمَثَلُ يُرْوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ»، وقد روي في بعض المصادر مرفوعاً، إلّا أنّ الوقف أشبه عندهم (انظر: الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي، ص ١٠٦).

لذلك، فإنَّ حبَّ الشيء أو بغضه ليس معقولاً قبل أن يُعرف، وإنَّما يكون معقولاً بعد معرفته؛ لأنَّ حبَّ الشيء هو باعتبار أنَّه حسن، وبغض الشيء هو باعتبار أنَّه قبيح، والحسن والقبح حقيقتان خارجتان عن نفس الآدي، ولا يتبعان مشاعره الداخليَّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ مشاعره الداخليَّة ليست فقط لا تتلازم مع الواقع، بل تتعدَّد بتعداد الآدميين، وهذا لا يُنتج إلَّا التضادَّ الذي يفضي إلى الفساد؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾^١. لذلك، يجب أن تكون رغبات الآدي خاضعة لمعرفته، ولا تكون معرفته خاضعة لرغباته؛ لأنَّه إذا كانت معرفته خاضعة لرغباته، فعسى أن لا يرغب حقًّا فيعتبره باطلاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾^٢، وقال: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^٣، وقد تشتدَّ كراهية الآدي للحقِّ إلى أن يفضلَّ الموت على قبوله؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^٤.

[ضرورة ترك التصوُّرات المسبَّقة]

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ رضا الآدي وسخطه يخلقان في ذهنه توقَّعات من الحقِّ تصعَّب عليه معرفته؛ لأنَّ هذه التوقَّعات الذهنيَّة، التي تسمَّى «التصوُّرات المسبَّقة»، تجعل الآدي يتصوَّر الحقَّ -قبل أن يعرفه- على صورة يرضاها، ويحسبه باطلاً إذا وجده على غير تلك الصُّورة. من الأمثلة على هذه التصوُّرات المسبَّقة تصوُّر المشركين، إذ توقَّعوا أن يكون النَّبي لا يأكل الطعام ولا يمشي في الأسواق ويكون معه ملك،

١ . المؤمنون / ٧١

٢ . البقرة / ٨٧

٣ . الزخرف / ٧٨

٤ . الأنفال / ٣٢

فلما ظهر لهم النبي على خلاف توقعهم كذبوه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا^١، أو توقعوا أن يكلمهم الله نفسه أو تأتيهم آية موافقة لأهوائهم، فلما لم يتحقق توقعهم هذا كفروا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ^٢، أو توقعوا أن يؤتى كل امرئ منهم ما أوتي النبي، فلما لم يؤتوه كفروا به؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشَرَّةً^٣، وقال: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ^٤، مع أن توقعاتهم هذه لم تكن قائمة على العقل، وإنما نشأت من رغباتهم. مثال آخر على هذه التصورات المسبقة تصور اليهود، إذ توقعوا أن يكون النبي الخاتم من ذرية إسحاق، فلما وجدوه من ذرية إسماعيل أنكروه؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَكَاثِبُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ^٥، أو توقعوا أن يأتيهم كل نبي بقربان تأكله النار، فلما لم يأت به النبي كذبوه؛ كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ^٦، مع أن توقعاتهم هذه لم تكن قائمة على العقل، وإنما نشأت من أمانيتهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^٧.

١ . الفرقان / ٧

٢ . البقرة / ١١٨

٣ . المذثر / ٥٢

٤ . الأنعام / ١٢٤

٥ . البقرة / ٨٩

٦ . آل عمران / ١٨٣

٧ . البقرة / ١١١

هكذا تحدّد التصوّرات المسبّقة الناشئة من الأهواء التّفنّسيّة شروطًا لمعرفة الحقّ ليست معرفة الحقّ مشروطة بها في الواقع. بالإضافة إلى أنّها من خلال إثارة الأحكام المسبّقة، تسلب فرصة معرفة الحقّ، ولا تدع للعقل مجالًا لتمحيصه؛ كمثل قاض يرفض دعوى المدّعي قبل أن يسمع أدلّته؛ لأنّه لا يحبّ أن يكون هو صادقًا، أو لا يمكن وفقًا لافتراضاته المسبّقة أن يكون هو صادقًا، أو يقبل دعواه قبل أن يسمع أدلّته؛ لأنّه يحبّ أن يكون هو صادقًا، أو لا يمكن وفقًا لافتراضاته المسبّقة أن يكون هو كاذبًا. كما أنّ كثيرًا من المسلمين يحبّون رجالًا، فيعتقدون أنّ كلّ ما يقولونه أو يفعلونه صحيح، ويبغضون رجالًا، فيعتقدون أنّ كلّ ما يقولونه أو يفعلونه غير صحيح، مع أنّ الله تعالى قال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^١. من الواضح أنّ هذا الحكم المسبّق هو من أكبر موانع معرفة الحقّ وأهم أسباب إنكاره؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾^٢.

[ضرورة التسليم أمام رضا الله وسخطه]

لا شكّ أنّ إسلام المرء يقتضي أن يكون تاركًا لرضاه وسخطه ومستسلمًا لرضا الله وسخطه؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾^٣، وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^٤؛ لأنّ المعقول من الرضا والسخط يدور مع حسن الأشياء وقبحها، وحسن الأشياء وقبحها تابعان لله كما اتّضح، ومن يقدّم رضاه وسخطه على رضا الله وسخطه فليس بمؤمن؛ كما قال تعالى:

١. المائدة / ٨

٢. الأعراف / ١٠١

٣. الحجّ / ٣٤

٤. التّكوير / ٢٩

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^١، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾^٢، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾^٣.

[عواقب اتباع الأهواء التفسانية]

بناء على هذا، فإن ترك الأحكام والتصورات والافتراضات المسبقة الناشئة من الأوهام والعواطف والأذواق يُعتبر شرطاً أساسياً للمعرفة وأمرًا ضروريًا لتحقيقها، في حين أن أذهان المسلمين اليوم، بعد مئات السنين من اتباع الظنون والتأثر بدعايات الظالمين، مليئة بالأحكام والتصورات والافتراضات المسبقة التي لا أصل لها في الإسلام، وقد تكونت وراجت بمرور الزمن، حتى قبلت كالمسلّمات، وصار الشك فيها أمرًا مستنكرًا. لا ريب في أن هذه فتنة كبيرة قد صعبت عليهم المعرفة للغاية؛ لأن أحكامهم وتصوراتهم وافتراضاتهم المسبقة، تعمل كمبادئ معرفتهم، وتؤثر في جميع استدلالاتهم واستنباطاتهم في مختلف المجالات، فتفسدها. بالإضافة إلى أنها تشكّل روحهم وشخصيتهم وثقافتهم، وتُبْعِدُها عن الإسلام؛ كما أنها قد بُعِدَت عن العقلانية والأخلاق والواقعية الإسلامية، وامتلأت بالسّفاهة والعنف والخرافات الجاهلية، وهذه مصيبة لا يمكن إنكارها. لقد ملكت الأهواء التفسانية زمامهم وحركتهم في الأرض، وما الإسلام إلا غطاء على نزواتهم؛ كما أن كثيرًا منهم يسمّون الشّرك بالله التوحيد، والتغلّب على المسلمين الخلافة، وقتل الأطفال الجهاد، وسرقة الأموال الغنيمة، والانتحار الاستشهاد، ليخدعوا بذلك المسلمين، ويُرِضُوا النّفس الأمّارة باسم ابتغاء مرضات الله؛ كما قال الله تعالى:

١. النساء / ٦٥

٢. محمّد / ٩

٣. محمّد / ٢٨

العودة إلى الإسلام

﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾^١، وقال: ﴿وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^٢. لقد بلغني أنّ فاسقات منهم، بفتوى منسوبة لبعض المفتين من آل سعود، ذهبن إلى سوريا والعراق وعرضن أنفسهنّ على المفسدين في الأرض، فسمّوا ذلك جهاد التكاح تسيباً لوهن الإسلام وتسخيئاً للحرب بين المسلمين، مع أنّ المقصود من الجهاد هو إقامة أحكام الإسلام وليس تضييعها، والذين يضيّعون أوضح أحكامه في الفروج والدماء ليسوا مجاهدين، ولكنّهم محاربون ومفسدون في الأرض! كما بأبعد قليلاً منهم، يُقتل المسلمون المظلومون في فلسطين، ويُشرّدون بأيدي الكافرين الجبارين، وليس هناك من يدافع عنهم، ويُسلخ المسلمون المستضعفون في إفريقيا الوسطى، ويُحرقون بأيدي الكافرين الوحشيين، وليس هناك من يحميهم^٣؛ لأنّ القطاع الصّغيرة من فلسطين والسّهول الحارّة من إفريقيا الوسطى، ليست جذابة لهؤلاء المجاهدين في سبيل الهوى!

لا شكّ أنّ الحروب القائمة بين المسلمين اليوم في سوريا والعراق وأفغانستان وباكستان، ليست مبنية على الإسلام، بل هي مبنية على الأهواء، ولذلك كلّ من يُقتل فيها يستحقّ الجحيم خلافاً لتصوره؛ كما لا يخفى أنّ الذين يحرضون المسلمين على هذه الحروب هم مفسدون في الأرض، ودفع شرّهم واجب على كلّ مسلم متمكّن من ذلك.

الحاصل أنّ المعرفة لن تيسّر إلّا لمن أفرغ نفسه من الحبّ والبغض اللذين لا أساس لهما، ونجّى تصوّراته وأحكامه المسبّقة، وأسّس رضاه وسخطه على رضا الله وسخطه.

١ . البقرة / ٩

٢ . التوبة / ١٠٧

٣ . أراد -حفظه الله تعالى- ما يجري على أيدي الجماعة المسيحيّة المسماة بأنّتي بالاكا من الجرائم والفظائع ضدّ المسلمين في إفريقيا الوسطى منذ سنة ٢٠١٢.

٤. النزعة الدنيوية

مانع آخر للمعرفة هو «الدنيوية»، والمراد بها إعطاء الأولوية لما يحتاج إليه الآدمي بمقتضى غرائزه في الحياة الدنيا دون الآخرة، وفقدانه لا يضر الآخرة بالضرورة؛ كالأشياء التي سماها الله تعالى في كتابه فقال: «رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْثِ» ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^١. من الواضح أنَّ حياة الإنسان، وفقاً لما هو معلوم من العقل والشرع، لا تنحصر في الحياة الدنيا، بل الحياة الدنيا مقدمة الحياة الآخرة، بل الحياة الآخرة بالنسبة إلى الحياة الدنيا كالحقيقي بالنسبة إلى الزائف؛ كما قال الله تعالى: «وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»^٢، وقال: «يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ»^٣. بالطبع إنَّ حبَّ الأشياء الضرورية للحياة الدنيا هو طبيعي وليس بقبيح، لكنَّ حبَّها أكثر من الأشياء الضرورية للحياة الآخرة ليس بطبيعي وهو قبيح؛ لأنَّ العقل يفضل الحياة الأبدية على الحياة المؤقتة، ويقدم عظيم الثواب والعقاب على صغيرهما. بناء على هذا، فإنَّ السيء ليس حبَّ الحياة الدنيا، بل إعطاؤها الأولوية على الحياة الآخرة، وهو الدنيوية التي تُعتبر من موانع المعرفة؛ كما قال الله تعالى: «بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى»^٤، وقال: «كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ»^٥، وقال: «إِنَّ هَؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا»^٦، وقال: «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ»^٧.

١. آل عمران / ١٤

٢. العنكبوت / ٦٤

٣. غافر / ٣٩

٤. الأعلى / ١٦-١٧

٥. القيامة / ٢٠-٢١

٦. الإنسان / ٢٧

٧. التوبة / ٣٨

العودة إلى الإسلام

[منشأ النزعة الدنيوية]

من الواضح أنّ منشأ هذه الدنيوية هو عدم الإيمان بالآخرة؛ لأنّ الإنسان لا يقدر أن يضحي بما يستيقنه لما لا يستيقنه. لذلك، ترى أشدّ الدنيوية في الذين ينكرون الآخرة، ويعتقدون أنّ الإنسان ينعدم بالموت. بناء على هذا، يمكن القول أنّ التقدّم المادّي للكافرين بعد الثورة الأوروبية، كان نتيجة لإعراضهم عن الروحانية وفسادهم للحياة الآخرة أكثر من كونه نتيجة لعلمهم وجهدهم الأكبر؛ لأنّهم بعد أن سئموا من مناهضة الكنيسة للعقل طوال ألف عام، عزموا على الانفصال عن الدين، وصمّموا وبنوا نظامًا خاليًا من الإيمان بالغيب، لم يزل قائمًا بثبات وتنام. إنّ دور هذا النظام المادّي الجديد، الذي قد ألقى بظلاله على العالم كافّة، في نشر الدنيوية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، واضح وبارز للغاية؛ لأنّ هذا النظام الإلحادي، على مدى القرنين الأخيرين، باستخدام أدوات دعائية جديدة وإنشاء دورة غير طبيعية من العرض والطلب، حوّل الدنيوية إلى الثقافة الرسميّة والعامة في العالم؛ بحيث لم تسلم من شمولها حتّى البلاد الإسلاميّة، وأكثر المسلمين فقدوا اهتمامهم بالآخرة تحت سيطرتها؛ إذ من المَشْهُود أنّ الأولويّة الفرديّة والاجتماعيّة لأكثر المسلمين اليوم، هي تحصيل سبل العيش والرّفاهيّة المادّيّة، في حين أنّ الأولويّة الفرديّة والاجتماعيّة في الإسلام هي تحصيل الآخرة والغايات الإسلاميّة، التي إذا ما حُصّلت تحصّلت معها سبل العيش والرّفاهيّة المادّيّة أيضًا على نحو مناسب وعادل.

[عواقب النزعة الدنيوية]

إنّها حقيقة هامّة أنّ نتيجة الدنيوية، خلافًا للتصوّر السائد، ليست تحسّن الحال في الدّنيا؛ لأنّ الدنيوية هي الإعراض عن الآخرة، والإعراض عن الآخرة هو إعراض عن العدالة والقيم الأخلاقيّة، وهذا ليس فقط لا يؤدّي إلى تحسّن الحال في الدّنيا، بل في معادلة عكسيّة يؤدّي إلى زيادة الفجوة الطبقيّة، وتبعًا لذلك إلى الحرب، في حين أنّ الحرب وحدها قادرة على أن تقضي على جميع الإنجازات الدنيويّة.

لذلك، من المشهود أنّ الدنيويّة الجديدة لم تستطع حلّ مشاكل الدّنيا؛ لأنّها وإن سهّلت الحياة الدّنيا لأقليّة من النّاس، فقد حولتها إلى نكبة لا تطاق لأكثريّتهم؛ كما أنّه، وفقاً للإحصاءات الرّسميّة، قد انحصر نصف ثروة الدّنيا تحت قبضة واحد في المائة من سكّانها، ويموت فيها كلّ دقيقة عشرة أطفال من الجوع، وهذا ما أخبر الله تعالى عنه إذ قال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾^١.

لا شكّ أنّ الدّنيويّة لها نتائج كارثيّة، ولكنّ نتيجتها الأهمّ هي تقلّص قدرة الدّنيويّين على معرفة الحقّ؛ لأنّها، من ناحية، تجعلهم ينكبّون على الشؤون الدّنيويّة، فينشغلون عن طلب العلم، ومن ناحية أخرى، تجعلهم يخافون أن يفقدوا ما يملكونه في الحياة الدّنيا إذا عرفوا الحقّ واتّبعوه، وهذان يمنعانهم من معرفة الحقّ واتّباعه؛ لأنّ الدّنيويّين، عندما يتعارض شيء ضروريّ للحياة الدّنيا مع شيء ضروريّ للحياة الآخرة بمقتضى التعارض بين الدّنيا والآخرة، يقدّمون تحصيله على تحصيل الآخر، وهذا يؤثّر في معرفتهم بالحقّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^٢. بعبارة أخرى، إنّ إعطاء الأولويّة للحياة الدّنيا، عندما تتطلّب معرفة الحقّ خسارة شيء في الحياة الدّنيا، يمنع الإنسان من معرفة الحقّ ويحمله على إنكاره؛ لأنّ الحقّ، بمقتضى كماله ونقص الإنسان، غالباً ما يجيء على خلاف رغبات الإنسان، بحيث يعرض قبوله ممتلكاته الدّنيويّة للخطر، وهذا عامل مثبّط عن قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^٣.

١. طه / ١٢٤

٢. النحل / ١٠٧

٣. التوبة / ٢٤

وعلى سبيل المثال أخبر عن بعض منكري نبيّه فقال: ﴿وَقَالُوا إِن تَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا﴾^١. من هنا يُعلم أنّه كلما ازداد التعلّق بالدنيا ازدادت صعوبة معرفة الحقّ، وكلّما قلّ قلّت، وهذا واقع محسوس ومجرب؛ فقد جرت العادة على أنّه إذا ظهر الحقّ، أهّمت أهل الثروة ثروتهم، وأهل القوّة قوّتهم، وأهل الشهرة شهرتهم، وأهل العصبية عصابتهم، وأهل الولاء مواليتهم، فصدّ كلّ واحد منهم عن معرفة الحقّ لتعلّقه بشيء؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾^٢. لذلك، غالباً ما يكون الفقراء والضعفاء والمغمورون والمنفردون والأحرار يعرفون الحقّ ويتّبعونه؛ إذ ليست لهم ثروة ولا قوّة ولا شهرة ولا عصابة ولا موالٍ يهتمّ شأنها، وبهذا المعنى يُعدّون الطبقات السفلى من المجتمع؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ أَتَّبِعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِآدِي الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾^٣، وقال: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾^٤، وقال: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾^٥، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^٦. لذلك ليس من الغريب أنّه عندما ظهر الإسلام بمكّة، اعتنقه فقراؤها وجحدّه أثرياءها، ووالاه ضعفاؤها وعاداه أقوياءها، ورغب فيه مجاهيلها ورغب عنه مشاهيرها، وسايه غرباؤها وواجهه ذوو عشائرها، واتّبعه أحرارها وخالفه أتباع كبرائها؛

١. القصص / ٥٧

٢. سبأ / ٣٤

٣. هود / ٢٧

٤. الشعراء / ١١١

٥. يونس / ٨٣

٦. الأنعام / ٥٣

كما أنه سرعان ما انتقلت هذه الحالة إلى المسلمين، وأثرت على فهمهم للإسلام؛ لأنهم، بعد تسلط الأمويين، تبثوا قراءة للإسلام توفر مصالح أصحاب السلطة، واعتبروا القراءة الأخرى التي توفر مصالح المستضعفين بدعة. إن قراءتهم للإسلام، التي سرعان ما عُرفت بعقيدة أهل السنة والجماعة، كانت قائمة أكثر من أي شيء آخر على النفور من العقل، والاعتماد على الرواية، والميل إلى الجبرية، والإعراض عن أهل البيت، والخضوع للظلم، مما كان يحظى بدعم شامل من الطبقة الحاكمة، ويعرض حقوق الطبقات المحرومة للخطر. كانت نتيجة هذا النهج في القرون الإسلامية الأولى، انحرافاً كبيراً في مسار المسلمين، استمر حتى يومنا هذا، وأبعدهم عن الإسلام؛ بحيث أن أكثرهم اليوم، خاصة في البلدان العربية، أصبحوا مستهلكين كباراً جلبوا للمنتجين الكافرين ثروات هائلة؛ ثروات هائلة توضع مباشرة أو عن طريق الضرائب في خدمة الأقوياء الكافرين، حتى يتمكنوا بدعمها من محاربة الإسلام وتسليط الكفر على العالم.

لا شك في أن أهم مصادر دخل الكافرين لمحاربة المسلمين اليوم، هم المسلمون أنفسهم؛ لأن أهم الأسواق لبيع منتجات الكافرين هي البلدان الإسلامية، وإن امتنع المسلمون عن شراء منتجات الكافرين، توقفت عجلة اقتصادهم سريعاً. لكن الحقيقة أن المسلمين لن يمتنعوا عن شراء منتجات الكافرين؛ لأن قوة دعاية الكافرين لبيع منتجاتهم من جهة، وضعف دعاية المسلمين للاهتمام بالآخرة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم الاستقلال الاقتصادي في البلدان الإسلامية، لم يترك مجالاً لذلك. نتيجة لهذا، قد تغلغلت الدنيوية في عروق المسلمين وأوصالهم كسم ناعم، وجرت عقولهم إلى المذبح، وفي هذه الحالة، لا يستطيع رجال مثلي يطمحون للعودة إلى الإسلام أن يفعلوا شيئاً؛ لأن جمهور المسلمين، في خضم دنيويتهم، لا يعبؤون برجال مثلي، في حين أنه بطبيعة الحال لا يمكن العودة إلى الإسلام من دون موافقة جمهور المسلمين^١.

١. ذلك لأن كثيراً من أحكام الإسلام اجتماعية يمكن تطبيقها بموافقة جمهور المسلمين، بالإضافة إلى أن تطبيقها يحتاج إلى حكومة إسلامية، وهي لا تتحقق من دون موافقتهم، كما هو واضح.

الحاصل أنه لن يفوز بمعرفة الحقّ واتباعه إلا الذين أوهنوا تعلّقهم بالدنيا وعزّزوا تعلّقهم بالآخرة، على خلاف توجّه المجتمع.

٥. التعصّب

مانع آخر للمعرفة هو «التعصّب»، والمراد به نوع من التعلّق القويّ أو المذهبيّ أو السياسيّ لا يقوم على أساس عقلائيّ ويمنع الإنصاف في معرفة الواقع، وذلك بأنّ المتعصّب يحبّ قومه أو مذهبه أو حزبه، بغضّ النظر عمّا إذا كان حسناً أو سيّئاً، بحيث لا يستطيع أن يعرف كونه حسناً أو سيّئاً على أساس العقل. في مثل هذه الحالة، إذا كان قوم أو مذهب أو حزب أفضل من قومه أو مذهبه أو حزبه بحكم العقل، فإنّه غير مستعدّ للإذعان بفضله، بل يصرّ متعسّفاً على تفضيل قومه أو مذهبه أو حزبه، ويتجاهل الواقع؛ كمثّل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجُبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾^١. هذه هي الحميّة الجاهليّة التي إذا استحذت على العقل منعتهم من الاعتراف بالحقّ وحملته على الدّفاع عن الباطل؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ﴾^٢؛ مثل العرب قبل الإسلام، إذ كانوا يتّخذون قبيلتهم معياراً للحقّ وينصرونها وإن كانت ظالمة، وبعد الإسلام أيضاً، بنفس الرّوح، تابعوا تنافسات سياسيّة مشؤومة مع بني هاشم، أدّت إلى نشوب الاختلاف بعد وفاة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والأحداث الدّاميّة في القرون الإسلاميّة الأولى، وما زالت اليوم قائمة في صورة مختلفة.

١. النّساء / ٥١

٢. الفتح / ٢٦

[منشأ التعصّب وعواقبه]

من المحسوس والمجرب أنّ التعصّب لشيء يحمل الإنسان على دعم أعمى له ومواجهة خصومه بالجدال والكذب والظلم، في حين أنّ الجدل والكذب والظلم، وإن كان قد يُسكت خصومه، لا يُقنع العقل ولا قيمة له في ميزانه؛ كما قال الله في أهله: «يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ»^١، وقال: «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»^٢.

يبدو أنّ التعصّب مركّب من الجهل والأهواء التفسانية؛ لأنّ المتعصّب، من ناحية، هو جاهل بقومه أو مذهبه أو حزبه، بمعنى أنّه لا يعرف عيوبه، ومن ناحية أخرى، هو متعلّق به، بحيث أنّه لا يريد أن يعرف عيوبه، بل بجزميّة لا أساس لها، يرى من غير المحتمل وجود عيوب فيه. لذلك، عندما يوقّف على عيوبه يمتعض ويُبدي ردّة فعل عاطفيّة. لا شك أنّ هذه الحالة تصدّ عن معرفة الحقّ، ومع ذلك فإنّها شائعة ومشهودة بين المسلمين؛ لأنّ كثيرًا منهم، لجهلهم بضعف معتقداتهم وتعلّقهم بها، ليسوا مستعدين لإعادة النّظر فيها على أساس العقل، ومحسبون أيّ إعادة نظر فيها ولو على أساسه عدائيّةً وبسوء نيّة، ولهذا السّبب لا يصبرون عليها ويرفضونها مسبقًا، والأسوأ من ذلك أنّهم يحسبون هذا الخداع للذات والهروب من الواقع دفاعًا عن معتقداتهم، في حين أنّه مجرد تعبير عن عواطفهم، والتعبير عن عواطفهم لا يُثبت معتقداتهم، وإثباتها يكون بالعقل؛ لأنّ حقانيّة المعتقد تُستخلص من ماهيّته، ولا تتأثر بمشاعر المعتقد، وإلا لكان كلّ من هو أقوى ذراعًا وأعلى صوتًا أحقّ معتقدًا، في حين أنّ المشهود والمسلّم به خلاف ذلك.

١ . الأنفال / ٦

٢ . الأنعام / ١٤٤

العودة إلى الإسلام

من هنا يُعلم أنّ الذين يحاولون الدفاع عن معتقداتهم بالصّياح واللّكم، لا يدافعون عن معتقداتهم في الواقع؛ لأنّ الصّياح واللّكم لا يجعلان المعتقدات المعلوم بطلانها على أساس العقل حقّاً، بل قد يجعلان بطلانها أكثر وضوحاً؛ بالنّظر إلى أنّ الصّياح واللّكم غالباً ما يظهران عندما لا تبقى حجة ليسترا فقدانها، في حين أنّهما يجعلانه أكثر ظهوراً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا ۖ قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَبَشَرٌ مِّثْلُ الْمَصِيرِ﴾^١، في حين أنّ العاقل، بمقتضى عقله، يتحرّى الواقع، ولا يمتنع من إدراكه وإن خالف تصوّره، بل يبتهج ويشكر من كشف له عن مخالفته لتصوّره؛ لأنّه أحسن إليه، وأبلغه مقصده. لذلك، من المؤسف أنّ كثيراً من المسلمين يتعصّبون لقومهم ومذهبهم وحزبهم، ولا صبر لهم على انتقاده، بحيث أنّه لا مجال لذكر عيوبه، ويُعتبر إطرأه ضرورياً؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ تُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٢، والذين قال فيهم: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِّي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^٣.

لقد حاورت كثيراً منهم؛ إنهم لا يرجون خيراً في غير ما عرفوه، ولا يظنون وجود حق وراء ما بلغوه، مع أنّ معظم ما عرفوه مبني على الظنّ، وأنّ كثيراً ممّا بلغوه غير مقطوع به، وهذا يعني أنّ بطلانه محتمل، ومن ثمّ ليس من المعقول أن يكونوا جازمين فيه.

١. الحجّ / ٧٢

٢. آل عمران / ١٨٨

٣. البقرة / ١٨

هذا الوضع أكثر ظهوراً في بعض البلدان الإسلامية التي تكوّنت من أقوام أو مذاهب مختلفة وكانت أقلّ تطوراً؛ كما هي الحال في أفغانستان، حيث ترسّخ التعصّب القومي والمذهبي في ظلّ تنوع الأقوام والمذاهب إلى حدّ لا يوجد فيه مجال للصّلاح، ومن الصّعب تشكيل حكومة واحدة أو حفظها، وهذا ما جعل المسلمين في ذلك البلد منكوبين.

الحاصل أنّه لا يقدر على معرفة الحقّ إلّا من لا يتعصّب لقومه ومذهبه وحزبه، ولا يتعامل مع معتقداته الظنيّة كما يتعامل مع معتقداته القطعيّة، ولديه القدرة على إعادة النظر فيها، ومن ثمّ نبذها إن كانت غير حقّ.

٦. التكبر

مانع آخر للمعرفة هو «التكبر» بمعنى استكبار الذات، وهو يتجلّى في الاستغناء عن معرفة الحقّ، ويؤدّي إلى الاستنكاف عن قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى ۖ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغَى ۚ﴾^١؛ لأنّ من يرى نفسه أكبر ممّا هي، لا يدرك حاجته إلى المعرفة، فلا يسعى لقضاءها، ويحسب قضاءها على يد غيره أيضاً محلاً بكبره، فيأنف من قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^٢، وقال: ﴿سَاصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعِجْيِ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾^٣، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ۖ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ۖ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^٤.

١. العلق / ٦-٧

٢. غافر / ٣٥

٣. الأعراف / ١٤٦

٤. غافر / ٥٦

[منشأ التكبر]

ما يُنشئ هذه الحالة في الإنسان هو فضيلة واقعية أو موهومة فيه قد اغتر بها؛ كما اغتر البعض بعصرهم؛ مثل إبليس الذي كان أول متكبر، وقال الله تعالى فيه: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾^١، واغتر البعض بملكهم؛ مثل فرعون الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^٢، واغتر البعض بثروتهم؛ مثل قارون الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾^٣، واغتر البعض بقوتهم العسكرية؛ مثل حكام سبأ الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾^٤، واغتر البعض بقوتهم البدنية؛ مثل عاد الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿فَأَمَّا عَادُ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾^٥، واغتر البعض بكثرتهم؛ مثل الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ﴾^٦، واغتر البعض بعلمهم؛ مثل الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^٧.

١. ص / ٧٦

٢. الزخرف / ٥١

٣. القصص / ٧٦

٤. النمل / ٣٣

٥. فصلت / ١٥

٦. القمر / ٤٤

٧. غافر / ٨٣

[عواقب التكبر]

كل هؤلاء بسبب تكبرهم يُمنعون من معرفة الحق؛ لأنهم بسبب ما عندهم من قوة يتجاهلون ما ليس عندهم من قوى، وبسبب افتتانهم بشيء حازوه يتغافلون عن أشياء لم يحوزوها؛ ولأفمن الواضح أنه لا أحد كامل إلا الله، وكل من عنده قوة فإن عنده ضعفًا أيضًا، وإن كان خاليًا من ضعف فهو مبتلى بضعف آخر، والعاقل من يعرف نقاط ضعفه وقوته. مع ذلك، قد أصبح كثير من المسلمين متكبرين لما حازوا في الحياة الدنيا، وهم أشد اغترارًا بثروتهم وسلطتهم وعلمهم؛ فإني رأيت أصنافهم المختلفة، ولم أجد فيهم أشد تكبرًا من أهل الثروة والسلطة والعلم.

[تكبر أهل العلم]

بل إن علماءهم أشد تكبرًا من أهل الثروة والسلطة منهم؛ إذ ينالهم من المسلمين احترام وتملق أكبر، وهذا ما لبس عليهم أمر أنفسهم، وأوقعهم في الوهم بأنهم أفضل من الآخرين، مع أن أساس الأفضلية في الإسلام ليس العلم، بل التقوى؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^١، ومن الواضح أن العديد من العلماء ليسوا متقين؛ فإن بعضهم يحسدون بعضًا، وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^٢، وإن بعضهم يريدون علوًا في الأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^٣، وإن بعضهم يكتمون الحق ويشترون به ثمنًا قليلًا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٤،

١ . الحجرات / ١٣

٢ . النساء / ٥٤

٣ . القصص / ٨٣

٤ . البقرة / ١٧٤

وإنّ بعضهم لا يnehون المسلمين عن العقائد الخاطئة والأعمال المحرّمة؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَلِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^١، وإنّ بعضهم يأكلون أموال النّاس بالباطل ويصدّون عن سبيل الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٢. لذلك، لا شك أنّ بعض عوام المسلمين أتقى من بعض علمائهم، فهم أكرم منهم. بل إنّي لم أجد صنفًا من المسلمين يحبّون التملّق والمدح بقدر ما يحبّهما علماؤهم، في حين أنّ الله تعالى قال: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٣؛ بحيث أنّ العديد منهم يجلسون أعلى من الآخرين، وينظرون إليهم من طرف العين، ويقدمون إليهم أيديهم ليقبلوها، ولا يمنعونهم من الإطراء والمبالغة في شأنهم، ويقوم أعوانهم بتنحية المسلمين وطردهم من بين أيديهم! كما أنّي ذهبت بنفسي إلى أحدهم لأتكلّم معه، فطلبت منه أن يعينني على ما قمت به من إعادة المسلمين إلى الإسلام، لكنّه عبس وسكت من فرط التكبر، وقال نديمه الذي كان موكلًا بالإجابة عنه في مثل هذه الحالات إنّ حضرته قد كرّس حياته لإعادة المسلمين إلى الإسلام، فجئته أنت تواء لتأخذ مكانه؟! قلت: إن كان حضرته قد كرّس حياته لذلك، فينبغي أن يسره قياسي بذلك، لا أن يسوءه؛ لأنّ قياسي بذلك يعينه على تحصيل غرضه، ومن الواضح أنّي لم أجئ لأخذ مكانه، وإنّما جئت للتعاون معه على إعادة المسلمين إلى الإسلام، ولا شك أنّ على كلّ مسلم واجبًا في هذا الصّد. قال: إنّ قبلة الأنام ونائب الإمام لا يحتاج إلى تعاونك، وهذا هو واجب العلماء الأعلام والمراجع العظام، وليس واجب أمثالك ممّن لا يُذكر في خاصّ ولا عام!

١. المائة / ٦٣

٢. التوبة / ٣٤

٣. آل عمران / ١٨٨

قلت: إنَّ حضرته قبله أيَّ أنام ونائب أيَّ إمام فلا يحتاج إلى تعاون المسلمين؟! ومن عيَّن هؤلاء العلماء الأعلام والمراجع العظام فَعُلم أيَّ لست منهم؟! فنهض حضرته ممتعضًا ليذهب، بمعنى أنَّه لم يعد راغبًا في الاستماع إلى أقوالي، ونهضت معه. فقدم إليَّ يده بمقتضى العادة لأقبلها وأخفف العناء، لكنِّي خفضت يده واكتفيت بالمصافحة وخرجت من عنده، وهو غاضب عليَّ أن لماذا لم أقبل يده! هذه حالة يمكن مشاهدتها في كثير من العلماء المسلمين، وفيهم حالات أسوأ من هذه ليس هنا مكان ذكرها. من الواضح أنَّه مع وجود مثل هذه الروح فيهم، لا ترجى منهم معرفة الحق، وأتباعهم أيضًا يدخلون الظلمات على آثارهم. كما أنَّه عندما كتب السيّد جمال الدين (ت ١٣١٤هـ) رسائل إلى بعض العلماء المسلمين ودعاهم إلى اليقظة أمام الكفار والوقوف في وجه الاستعمار، لم يجبه كثير منهم؛ لأنَّهم كانوا يحسبون أنفسهم أعلم منه بما يجب وما لا يجب، ويعتقدون أنَّ شأنهم أجل من أن يحدّد لهم المهمّة رجل مغمور وغير معروف! ^٢ حتّى الميرزا حسن الشيرازي (ت ١٣١٢هـ) الذي أجاب دعوته في البداية وأصدر فتوى بتحريم التبغ، سرعان ما ندم على عمله؛ لأنَّه ظنَّ أنَّ الرّجل قد خدعه! ^٣ هذا في حين أنَّ أهل العلم، بسبب تأثيرهم الأكبر على المجتمع، هم أحوج إلى معرفة الحق، وإن لم يعرفوه تكبّدوا وكبّدوا خسائر أكبر،

١. من رأيه حفظه الله تعالى أنَّه لا ينبغي تقبيل اليد؛ لأنَّه ذلٌّ للمقبّل، وكبر ممّن تقبّل يده، ولا ينبغيان؛ كما روي عن ابن عباس أنَّه قال: «كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ يُسَمَّى جُفَيْنَةَ، فَسَلَّمَ، ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: أَفِيكُمْ رَسُولُ اللَّهِ؟ قُلْنَا لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ مُسْرِعًا، فَقَبَّلَ يَدَهُ، فَتَفَضَّهَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا حَقِّقَةٌ مِنْ حَقِّقَاتِ الْأَعَاجِمِ، كَانُوا يَسْتَطِيلُونَ عَلَى النَّاسِ بِتَجْبُرِهِمْ، فَإِذَا جَلَسُوا فِي مَجَالِسِهِمْ فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ مَنْ هُوَ دُونَهُمْ، تَمَلَّقَهُمْ بِهَذَا يَسْتَجْلِبُ رَأْفَتَهُمْ، وَإِنَّ تَحِيَّةَ الْإِسْلَامِ الْمَصَافَحَةُ»، رواه ابن هشام (ت ٢١٣هـ) في «التيجان» (ص ١٧٣).

٢. لقراءة رسائله إليهم، راجع: تاريخ الشيخ محمّد عبده لرشيد رضا، ج ١، ص ٥٦ وما بعدها.

٣. لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، راجع: نقش سيّد جمال الدين در بيداري مشرق زمين [بالفارسيّة] للطباطبائي، ص ٦٢ و ٦٣.

ومن الواضح أنّ عدم معرفتهم به غير مستحيل؛ لأنّه من الممكن أن يكون المرء بارعاً في أحد أبعاد الدين، وأقلّ دراية في بُعد آخر، وليس من الغريب أن يُخفي الله شيئاً عن عالم مشهور، ويظهره لعالم آخر غير مشهور؛ كما استغرب فريق من الكافرين نزول القرآن على محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع وجود رجال أكبر منه في زعمهم؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾^١، وقال ردّاً عليهم: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا وَرَحِمَتْ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^٢. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الله لا يستحي أن يجعل خلقاً مغموراً سبباً لهداية عباده؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^٣. بل ثبت بالتجربة أنّ أكثر أولياء الله رجال مغمورون^٤،

١. الزخرف / ٣١

٢. الزخرف / ٣٢

٣. البقرة / ٢٦

٤. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ الْأَتْقِيَاءَ الْأَخْفِيَاءَ، الَّذِينَ إِنْ شَهِدُوا لَمْ يُعْرَفُوا، وَإِنْ غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا، قُلُوبُهُمْ مَصَابِيحُ الْهُدَى، يُنَجِّيهُمُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ غَبْرَاءٍ مُظْلِمَةٍ» (الزهد للمعافى بن عمران الموصلي، ص ٢١٥)، وقال: «إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَادِ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ، أَطَاعَ رَبَّهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَتَهُ فِي السِّرِّ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ، لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، فَعَجَلَتْ مَيِّتُهُ، وَقَلَّ تَرَاتُّهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص ١٣؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٧٥)، وروي عن عليّ أنّه قال: «طُوبَى لِكُلِّ عَبْدٍ نَوْمَةٍ، يَعْرِفُ النَّاسَ وَلَا يَعْرِفُونَهُ، يَعْرِفُهُ اللَّهُ مِنْهُ بِرِضْوَانٍ، أُولَئِكَ مَصَابِيحُ الْهُدَى، تُجَلَّى عَنْهُمْ كُلُّ فِتْنَةٍ غَبْرَاءٍ مُظْلِمَةٍ، وَيَفْتَحُ اللَّهُ لَهُمْ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ، أُولَئِكَ لَيْسُوا بِالْمَذَابِيحِ الْبُذُرِ، وَلَا الْجَفَاءِ الْمُرَائِينَ» (الزهد للمعافى بن عمران الموصلي، ص ٢١٦؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ١٠٠؛ التواضع والखمول لابن أبي الدنيا، ص ٣٤)، وقال: «إِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ وَلِيَّةً فِي عِبَادِهِ، فَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ وَلِيَّةً وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ» (الخصال لابن بابويه، ص ٢٠٩).

ولذلك ليس من الحكمة والاحتياط رفض دعوة رجل لأنه مغمور. بل يأبى الله إلا أن يمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ويجعلهم أئمةً ويجعلهم الوارثين؛ كما قال: «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ»^١. لذلك، ينبغي لأهل العلم أن يكفّوا عن غرورهم الجاهل، ولا يحسبوا أنهم «بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»، ويتذكروا قول الله الذي قال: «تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»^٢؛ كما ينبغي لأتباعهم أن لا يقولوا: ليس من الممكن أن يخفى الحق عنهم، ويظهر لشخص آخر؛ لأنّ هذا قول كذب لا أساس له ولا يتوافق مع العقل والشرع، بل هو مخالف للحسّ والتجربة.

[تكبر أهل السّلطة والثروة]

هذه القاعدة تنطبق على أصحاب السّلطة والثروة أيضًا؛ لأنّ معرفة الحق لا ملازمة لها مع السّلطة والثروة، بل من المشهود أنّ أكثر السّلطة والثروة في أيدي الذين هم أقلّ نصيبًا من معرفة الحق، ولذلك ليس من الحكمة امتناعهم عن معرفة الحق اعتبارًا لسلطتهم وثروتهم، بل ينبغي أن يولوا اهتمامًا أكبر لمعرفة الحق اعتبارًا لسلطتهم وثروتهم، كي لا يلحقوا بأنفسهم وبالمجتمع ضررًا أكبر بسبب عدم معرفتهم بالحق في حال امتلاكهم السّلطة والثروة، ولا يصبحوا أسباب خسارة المسلمين من دون قصد وعلم. هذا يعني أنّ على أصحاب السّلطة والثروة من المسلمين أن يجدّوا في معرفة الحق أكثر من غيرهم، ولا يستنكفوا عن قبوله خوفًا من انتقاص سلطتهم وثروتهم؛ لأنّ المقصود من سلطتهم وثروتهم تحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة، وإذا لم تفعلوا ذلك فلا قيمة لهما ولا فائدة، ومن الواضح أنّ سعادة الدنيا والآخرة منوطة بمعرفة الحق وقبوله.

١ . القصص / ٥

٢ . يوسف / ٧٦

العودة إلى الإسلام

كما أنَّ مصدر السُّلطة والثروة في العالم هو الله، ومن اتَّصل بالله فقد اتَّصل بمصدر السُّلطة والثروة في العالم، ومن فارقه فقد فارق مصدر السُّلطة والثروة في العالم، وهذا خلاف ما يُتصوَّر غالبًا؛ كما قال الله تعالى: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا»^١، وقال: «أَيَّبَتُّعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا»^٢، وقال: «وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ»^٣، وقال: «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ»^٤، وقال: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ»^٥، وقال: «وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ»^٦.

الحاصل أنَّه لن يفوز بمعرفة الحقِّ والالتزام به إلا الذين يرون أنفسهم محتاجين إليه، ويكفُّون عن التكبر أمامه بسبب ما يملكون من الدنيا؛ لأنَّه، بخلاف ما قد يبدو، كلما ازداد نصيبهم من الدنيا ازدادت حاجتهم إلى معرفة الحقِّ والالتزام به، وبالطبع كلما كانوا أحوَج إليه كان عليهم أن يكونوا أشدَّ تواضعًا وطلبًا له.

٧. التَّزعة الخرافيَّة

مانع آخر للمعرفة هو «التَّزعة الخرافيَّة». المراد بالخرافة معتقَد مخالف للعادة ليس له أصل في العقل والشرع، ومن الواضح أنَّ التفكير المبني عليها يمنع المرء من معرفة الحقِّ؛ لأنَّ الخرافة، مع أنَّها أوهن المعتقدات، قد تكون أكثر رواجًا ورسوخًا من المعتقدات العقلية والشرعية، وتلوثها وتضعفها.

١. فاطر / ١٠

٢. النساء / ١٣٩

٣. المنافقون / ٧

٤. الحجر / ٢١

٥. النحل / ٩٦

٦. محمد / ٣٨

هذا في حين أنّ أكثر المسلمين، لقلة ما عندهم من العلم، هم مبتلون بمثل هذه المعتقدات؛ إذ جميع المذاهب الإسلامية قد اختلطت بالخرافات بشكل أو بآخر، وابتعدت عن العقلانية والواقعية الإسلامية بالركون إلى الأوهام والأمانى في المعتقدات الدينية.

[النزعة الخرافية في المسلمين الصوفيين]

كما أنّ أكثر أهل التصوّف من المسلمين ليس لكثير من معتقداتهم الدينية أساس غير الذوق، ولهذا السبب، لا يرون للعقل دوراً كبيراً في المعرفة، ولا يعتبرونه حجة كلسفيتين، ويقولون في مذمته شعراً كثيراً؛ كما يقولون على سبيل المثال: «پاي استدلالیان چوبین بود/ پاي چوبین سخت بی تمکین بود»^١، أي إنّ أرجل أهل الاستدلال خشبية، والأرجل الخشبية لا قرار لها، ومرادهم بالاستدلال الاستدلال العقلي! مع أنّه من المسلّم به أنّ الله تعالى قد استدلّ في كتابه، وأخبر عن استدالات أنبيائه، وأمر نبيه بالاستدلال، ودعا الكافرين أن يأتوا باستدلالم إن كان لديهم استدلال، وأساس الاستدلال في جميع هذه الحالات هو العقل. لذلك، ليس من المعلوم أنّه كيف تكون أرجل الآخرين إن كانت أرجل أهل الاستدلال خشبية؛ لأنّ العقل هو أقوى أساس للمعرفة، والأسس الأخرى أضعف منه، والكشف الذي يُعتبر عند أهل التصوّف أساس معرفة الحقّ، إذا كان بمعنى مشاهدة الحقّ من وراء الطبيعة، لا يتعارض مع العقل، بل هو أحد أدوات العقل التي تخدمه كحاسة البصر، وجهود أهل التصوّف في تصويره متعارضاً مع العقل تشبه جهود أهل الحديث في تصوير الشرع متعارضاً مع العقل، وهو مجرّد وهم لا حقيقة له؛ إلّا أن يكون المراد بالكشف الذوق البشريّ الناقص والمتغيّر، الذي بسبب نقصه وتغيّره في ذاته يمكن أن يتعارض مع العقل، ولهذا السبب، لا يمكن أن يكون معيار المعرفة؛

١ . المثنوي المعنوي لجلال الدين الرومي، الدفتر الأول، الجزء ١٠٥

لا سيّما بالنظر إلى أنّ أذواق النَّاس، إذا لم يكن لها أساس في العقل، ستكون متعدّدة بعددهم، واتباعها، فضلاً عن كونه لا أساس له، سيؤدّي إلى اختلافهم، وهو أمر محذور. بل يمكن القول أنّ الذوق بهذا المعنى، هو عين الأهواء التّفسانيّة التي لا تُحصى، وتُعَدّ من موانع المعرفة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^١. من هنا يُعلم أنّ مراد الصّوفيّين بالكشف القلبيّ، حيث يعتبرونه متعارضاً مع العقل، هو الذوق البشريّ؛ كما يطلقون عليه «العشق» أحياناً، ويعتبرونه في صراع مع العقل بكلّ تأكيد، ويقولون في مدحه وذمّ العقل كلّ ما يستطيعون؛ كما يقولون مثلاً: «دور بادا عاقلان از عاشقان/ دور بادا بوي گلخن از صبا/ گر درآيد عاقلي گوراه نيست/ ور درآيد عاشقي صد مرحبا»^٢، أي بُعد العقلاء من العشاق، وبُعْدت رائحة القمامة من النسيم العليل! إذا دخل عليك عاقل فقل لا سبيل لك، وإذا دخل عليك عاشق فقل مرحباً مائة مرّة! أو يقولون: «من كان له عشق فالمجلس مثواه/ من كان له عقل فإياه وإيانا»^٣، أو يقولون: «در صرصر عشق عقل پشه‌ست/ آنجا چه مجال عقل‌ها بود»^٤، أي إنّ العقل في صرصر العشق بعوضة! أيّ مجال فيه للعقول؟! أو يقولون: «عشق را اندیشه نبود زانکه اندیشه عصاست/ عقل را باشد عصا يعني که من اعماستم»^٥، أي لا تفكّر للعشق؛ لأنّ التفكير مثل العصا، والعقل يتخذ العصا يعني أنّي أعمى! أو يقولون: «بر قاعده‌ي مجنون سرفتنه‌ي غوغا شو/ كاي‌ن عشق همي گويد كز عقل تبرا كن»^٦، أي كن رأس فتنة الغوغاء على سنّة المجنون؛ لأنّ هذا العشق يقول لك: تبرأ من العقل!

١ . القصص / ٥٠

٢ . ديوان الشمس لجلال الدّين الرّوميّ، الغزل ١٧٢

٣ . نفس المصدر، الغزل ٢٦٧

٤ . نفس المصدر، الغزل ٧٢٤

٥ . نفس المصدر، الغزل ١٥٩٩

٦ . نفس المصدر، غزل ١٨٧٦

أو يقولون: «عقل گوید گوهرم گوهر شکستن شرط نیست/ عشق گوید سنگ ما بستان وبر گوهر بزن»^۱، أي يقول العقل: أنا جوهرة، وليس من الصواب كسر جوهرة، ولكنّ العشق يقول: خذ حجرنا وارم به الجوهرة! أو يقولون: «عشق را با عقل اگر جمع آورند/ سالها با هم نكوبد هاوندش»^۲، أي لو حاولوا الجمع بين العشق والعقل، لم يجمعهما الدقّ في الهاون لسنوات! أو يقولون: «هزيمت همان روز شد شاه عقل/ كه در شهر تن خيمه زد مير عشق»^۳، أي انهزم سلطان العقل في نفس اليوم الذي خيم أمير العشق في مدينة الجسد! أو يقولون: «عقل اگر در بارگاه عشق مي لافد چه باك/ بر در سلطان سر چندين گدا خواهد شكست»^۴، أي إن افتخر العقل في بلاط العشق لم يكن مهمًّا، إذ تُكسر على باب السلطان رؤوس عدد من السائلين! أو يقولون: «قياس کردم و تدبير عقل در ره عشق/ چو شبنمي است كه بر بحري كشد رقمي»^۵، أي قست فوجدت تدبير العقل في طريق العشق كندی يرقم على البحر! أو يقولون: «ما را ز منع عقل مترسان ومي بيار/ كان شحنة در ولايت ما هيچ كاره نيست»^۶، أي لا تخوفنا من منع العقل وجئنا بالشراب؛ لأنّ ذلك المحتسب لا منصب له في ولايتنا! أو يقولون: «عقل از سر ناداني با عشق نياميزد/ با شير زيان آهوكي پنجه در اندازد»^۷، أي إنّ العقل بجهله لا يخالط العشق، متى يقوم الغزال بمصارعة الأسد المفترس؟! أو يقولون: «هر كه را عقل در اين راه مريّ باشد/ لاجرم در حرم عشق نباشد بارش»^۸،

۱. نفس المصدر، الغزل ۱۹۵۹

۲. ديوان الأشعار للأوحديّ، الغزل ۴۳۵

۳. نفس المصدر، الغزل ۴۴۷

۴. ديوان الأشعار لبديل الدهلويّ، الغزل ۵۱۷

۵. ديوان الأشعار للحافظ الشيرازيّ، الغزل ۴۷۱

۶. نفس المصدر، الغزل ۷۲

۷. ديوان الأشعار لخواجه الكرمانيّ، الغزل ۲۹۹

۸. نفس المصدر، الغزل ۵۴۶

العودة إلى الإسلام

أي من كان العقل دليلاً في هذا السبيل، فلا جرم أنه ممنوع من دخول حرم العشق! أو يقولون: «عقل را ره نبود بر در خلوتگه عشق/ عام را بار نباشد به سراپردهي خاص»^۱، أي لا سبيل للعقل إلى خدر العشق، كما أنّ العائِي لا إذن له في دخول خيمة الخاص! أو يقولون: «بر اهل عشق فضيلت به عقل نتوان جست/ كه عقل وفضل در اين ره عقيله است وفضول»^۲، أي لا يمكن التفوّق على أهل العشق بالعقل؛ لأنّ العقل والفضل في هذا السبيل معتقل وفضول! أو يقولون: «سرّ عشق از عقل پرسیدن خطاست/ روح قدسي را چه داند اهرمن»^۳، أي من الخطأ أن تسأل العقل عن سرّ العشق، ماذا يعرف الشيطان عن روح القدس؟! أو يقولون: «شوق را بر صبر قوّت غالبست/ عقل را با عشق دعوي باطل است»^۴، أي إنّ قوّة الشوق غالبّة للصبر، ودعوى العقل باطلة مع العشق! أو يقولون: «دانند جهانيان كه در عشق/ اندیشهي عقل معتبر نيست»^۵، أي يعلم أهل العالم أنّ تدبير العقل غير معتبر في العشق! أو يقولون: «ماجرای عقل پرسيدم ز عشق/ گفتم معزولست وفرمانيش نيست»^۶، أي سألت العشق عن قضیّة العقل، فقال إنّهُ مخلوع وليس إليه أمر! أو يقولون: «اي عقل نگفتم كه تو در عشق نكنجي/ در دولت خاقان نتوان كرد خلافت»^۷، أي يا عقل! ألم أقل أنّهُ لا مكان لك في العشق؛ لأنّهُ لا يمكن الخلافة في دولة الخاقان؟! أو يقولون: «چو شور عشق درآمد قرار عقل نماند/ درون مملكتي چون دو پادشا گنجد»^۸،

۱. نفس المصدر، الغزل ۵۷۱

۲. نفس المصدر، الغزل ۶۰۹

۳. نفس المصدر، الغزل ۷۵۱

۴. الغزليات للسعدي الشيرازي، الغزل ۷۲

۵. نفس المصدر، الغزل ۱۱۶

۶. نفس المصدر، الغزل ۱۱۸

۷. نفس المصدر، الغزل ۱۳۶

۸. نفس المصدر، الغزل ۱۵۹

أي إذا جاء شغف العشق لم يبق قرار للعقل، كيف يجتمع مَلِكَن في مملكة واحدة؟! أو يقولون: «عقل را گر هزار حجت هست/ عشق دعوي كند به بطلانش»^١، أي لو كان للعقل ألف حجة، لحكم العشق بطلانها! أو يقولون: «عشق آمد وعقل همچو بادي/ رفت از بر من هزار فرسنگ»^٢، أي جاء العشق وذهب العقل من عندي ألف فرسخ كالريح! أو يقولون: «حديث عقل در ايام پادشاهي عشق/ چنان شدست كه فرمان عامل معزول»^٣، أي قد أصبح حديث العقل في أيام مُلْك العشق كأمر عامل معزول! أو يقولون: «زان گه كه عشق دست تطاول دراز كرد/ معلوم شد كه عقل ندارد كفايتي»^٤، أي منذ بسط العشق يد التطاول، تبين أنّ العقل ليس له كفاءة! أو يقولون: «رها كن عقل را با حق همي باش/ كه تاب خور ندارد چشم خفاش»^٥، أي دع العقل وكن مع الحق؛ لأنّ عين الخفاش لا طاقة لها بالشمس! أو يقولون: «عشق را با عقل نسبت كي توان/ شاه فرمان ده كجا دربان كجا»^٦، أي متى يمكن مقارنة العشق بالعقل؟! أين الملك الأمر وأين البواب؟! أو يقولون: «عقل را در عشق ويران كن كه در درگاه دوست/ عاشقان را بار هست وعاقلان را بار نيست»^٧، أي اهدم العقل في العشق؛ لأنّ عند الحبيب يؤذن بدخول العاشقين ولا يؤذن بدخول العاقلين، وما شابه هذه من المزخرفات التي ذكرها ممل وغير ضروري. من الواضح أنّه ليس وراء هذه الألفاظ الجميلة معنى محصّل؛ لأنّ العشق، إذا كان بمعنى حبّ الحق، فإنّه لا ينافي العقل، بل يقوم على العقل؛ لأنّه لا يُعرف حقّ بغير العقل حتّى يكون حبّه ممكنًا، والحبّ الذي لا يقوم على المعرفة مجرّد هوى.

١. نفس المصدر، الغزل ٣٣١

٢. نفس المصدر، الغزل ٣٤٤

٣. نفس المصدر، الغزل ٣٥١

٤. نفس المصدر، الغزل ٥٣١

٥. گلشن راز للشبستري، الجزء ٧ الجواب

٦. ديوان الأشعار للفيض الكاشاني، الغزليات، الغزل ٥

٧. نفس المصدر، الغزل ١٦٧

العودة إلى الإسلام

[دور المسلمين الصوفيّين في نشر النور من العقل]

من هنا يمكن القول أنّ أهل التّصوّف من المسلمين، إلى جانب أهل الحديث من المسلمين، قد لعبوا دورًا بارزًا في نشر النور من العقل بين المسلمين؛ مع فارق أنّ أهل الحديث من المسلمين كانوا مروجين للتدينّ الخبري، وأنّ أهل التّصوّف من المسلمين كانوا مروجين للتدينّ الشعريّ! في حين أنّ الشعر أقلّ اعتبارًا بكثير من الخبر الظنّي، بل هو في الغالب مجرد مغالطة وملاعبة بالألفاظ تُسكت العقل بسبب إيقاعها من دون أن تقنعه؛ إذ من الواضح أنّه ليس كلّ كلام موزون صحيحًا، ولا يمكن معرفة الحقّ بمثل هذه المزخرفات؛ كما سمّى الله مثل هذه الأقوال المزينة الخاطئة «زخرف القول»، وعدّها ممّا يلققه الشياطين لخداع بعضهم بعضًا في عداوة الأنبياء، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾^١، بل أطلق على مثل هذه الألعاب اللغوية المغوية «الحوادث» واعتبرها سببًا للضلال عن سبيل الله بغير علم واتّخاذها هزواً، فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^٢.

مع ذلك كلّه، فقد تأثر الكثير من المسلمين بالشعراء كما تأثروا بالأنبياء، بل يستندون إلى أشعارهم أحيانًا كما يستندون إلى آيات القرآن، ودور أشعارهم في تشكيل الثقافة الحالية للمسلمين لا يمكن إنكاره، مع أنّ الله قد حذّر من اتباع الشعراء بصراحة، فقال: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ۚ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۚ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾^٣؛ كما أنّه لم يعلم نبيّه الشعر، وعدّه ممّا لا يليق به، فقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾^٤،

١. الأنعام/ ١١٢

٢. لقمان/ ٦

٣. الشعراء/ ٢٢٤-٢٢٦

٤. يس/ ٦٩

بل اعتبر الاعتقاد بأنه شاعر إهانة له ونسبة له إلى ما ينافي شأن نبوته، فقال: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾^١. لذلك، ليس من المبالغة القول بأن الشعراء، مثل السحرة، مزاحمون للأنبياء، وقد قاموا بمعارضتهم بعلم أو بغير علم؛ لأنهم من خلال كلماتهم العذبة والمتناغمة، قد تولّوا تعليم الناس قصداً أو دون قصد، في حين أنّ تعليم الناس ليس من شأنهم، لكنّه من شأن الأنبياء، ولا حقّ للشعراء أن يلبسوا تعاليمهم بأوهامهم. كمثال على ذلك، أليس هذا معارضة للأنبياء أن يقول شاعر بارع كساحر ماهر: «هش دار كه گر وسوسه ي عقل كني گوش/ آدم صفت از روضه رضوان به در آي»^٢، أي احذر أنّك إن تستمع إلى وسوسة العقل تخرج من روضة الرضوان كما خرج آدم؟! في حين أنّ الأنبياء اعتبروا العقل معياراً للمعرفة ووسيلة للوصول إلى روضة الرضوان، ودعوا إلى اتباعه بصراحة، ومن الواضح أنّ آدم عليه السلام لم يعص الله تعالى اتباعاً للعقل، بل فعل ذلك اتباعاً لهواه، وادّعاء الشاعر في شأنه مجرّد بهتان، ومع ذلك فهو جميل وفتان، بحيث أنّه قلّما ينتبه لعدم صحّته أحد ويسلم من نفوذه إلى ضميره! هذا يعني أنّ الشعراء يضخّون في أذهان المسلمين تعاليم خاطئة تحت غطاء تعابير موزونة مستحسنة، وبقوة مبالغتهم وإملاهم يحملونهم على قبول أوهام واهية سخيصة كنكات حكيمة لطيفة، مع أنّ جوهر كلامهم، إذا حوّل إلى النثر وجرد من الزخارف المتلوّنة، إنّما يشبه هذياناً لا معنى له! لذلك، فإنّ المسلمين الذين لا يرضون بترك العقل، وفي الوقت نفسه يحبّون الشعر ويتعصّبون للشعراء، يحاولون تأويل أشعارهم، وينسجون لأسخف منظوماتهم مفاهيم معقولة مقبولة! كما يحملون أقوالهم في القُبلة والمعانقة والمواقعة على التقرب إلى الحق، ويؤوّلون أقوالهم في الرقص والسُّكر والغناء إلى عبادة الله تعالى، مع أنّ بعض تأويلاتهم باردة للغاية، وبعض تبريراتهم حمل على ما لا يُحتمل!

١. الحاقّة/ ٤١

٢. ديوان الأشعار للحافظ الشيرازي، الغزل ٤٩٤

العودة إلى الإسلام

نعم، من الإنصاف القول أنه كان في جملة هؤلاء الشعراء المهذرين شعراء معدودون قالوا الشعر على أساس العقل، وطابقوه على تعاليم الأنبياء، ومن الواضح أن عتابي لا يتوجه إليهم؛ لأنّ كلام الإنسان، إذا كان له مفهوم صحيح ومنطوق جميل، فهو كامل، والكامل حسن وجدير بالحب؛ كما أنّ الله تعالى استثنى أصحابه من الشعراء المهذرين، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا^١ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ^٢﴾. شتان ما بين هؤلاء الهدائيين وهؤلاء المتحفظين في القول الذين لم يلوثوا ألسنتهم بهجو العقل، وبنوا أذواقهم عليه، وقالوا الشعر متبعين للأنبياء؛ كما قالوا: «عقل هي گویدم: موکل کرد/ بر تن وبر جانت کردگار مرا/ نیست ز بهر تو با سپاه هوا/ کار مگر حرب و کارزار مرا/ سر ز کمند خرد چگونه کشم؟/ فضل، خرد داد بر حمار مرا/ دیو همی بست بر قطار سرم/ عقل برون کرد از آن قطار مرا/ غار جهان گرچه تنگ و تار شده است/ عقل بسنده است یار غار مرا/ دل ز خرد گشت پر ز نور مرا/ سر ز خرد گشت بی خمار مرا/ پیش روم عقل بود تا به جهان/ کرد به حکمت چنین مشار مرا/ بر سر من تاج دین نهاد خرد/ دین هنری کرد و بردبار مرا/ از خطر آتش و عذاب ابد/ دین و خرد کرد در حصار مرا^٣»، أي يقول لي العقل: قد وکلني الله بنفسك وجسدك، ولست أفعل شيئاً غير محاربة الهوى لأجلك. فكيف أطلق نفسي من عقال العقل؟! والعقل فضّلني على الحمار. ربط الشيطان رأسي بالقطار، فأخرجني العقل من ذلك القطار. غار العالم وإن أصبح ضيقاً مظلماً، كفى بالعقل صاحب غار. بالعقل امتلاً قلبي نوراً، بالعقل تخلّص رأسي من الدّوار. كان العقل قائدي حتّى أشهرني بالحكمة في هذه الدّار. العقل توجّني بالدين، والدين أكرمني بالفنّ والوقار، ووقاني الدين والعقل من خطر التّار!

١. الشعراء/ ٢٢٧

٢. ديوان الأشعار لناصر خسرو، القصائد، ٥

أو قالوا: «چون وچرا نتیجه‌ی عقل است بی‌گمان/ چون وچرا ز جانوران جز تو را کراست؟/ جز عقل چیست آنکه بدو نیک و بد ز خلق/ آن مستحق لعنت وین در خور ثناست/ قدر و بهای مرد نه از جسم و فربه‌ی است/ بل مردم از نکو سخن و عقل پر بهاست/ بر جانور بجمله سخن گوی جانور/ زان است پادشا که برو عقل پادشاست/ چون تو خدای خر شدی از قوّت خرد/ پس عقل بهره‌ای ز خدای است قول راست/ ملک و بقا است کام تو وین هر دو کام را/ اندر دو عالم ای بخرد عقل کیمیاست/ گر تو به دست عقل اسیری خنک تو را/ وای تو گر خردت به دست تو مبتلاست/ تخم و فاست عقل، به تو مبتلا شده‌است/ گر مر تو را ز تخم وفا برگ و بر جفاست/ عدل است و راستی همه آثار عقل پاک/ عقل است آفتاب دل و عدل ازو ضیاست»^۱، «أي لا شك أنّ السؤال هو نتيجة العقل، أي حيوان غيرك يسأل؟ هل ثم شيء غير العقل يستحقّ به المحسن الأجر والمسيء اللعنة؟! قيمة الإنسان ليست بجسده وسمنه، لكنّها بعقله وكلامه الطيّب. الحيوان الناطق يملك الحيوان كلّهُ لأنّ العقل يملكه. بما أنّك أصبحت ربّ الحمار بقوّة العقل، فالعقل حباء من الله حقّاً. بغيتك السّلطة والبقاء، والعقل مُنشئهما في الدارين يا حكيم! هنيئاً لك إن كنت أسيراً في يدي العقل، وويل لك إن كان عقلك أسيراً في يديك! العقل بذر الوفاء، وقد أُصيب بك إن كنت لا تحصد منه غير الجفاء. آثار العقل السّليم كلّها عدل وصدق، العقل شمس القلب ومنه ضياء العدل! أو قالوا: «پرس راه ز علم، این نه جای گمراهیست/ بخواه چاره ز عقل، این نه روز ناچاریست/ به چشم عقل ببین پرتو حقیقت را/ مگوی نور تجلّی فسون و طراریست/ بحر ز دکه‌ی عقل آنچه روح می‌طلبد/ هزار سود نهان اندرین خریداریست»^۲، «أي سل العلم عن الطريق، فليس هذا موضع ضلالة، والتمس المخرج من العقل، فليس هذا يوماً لا حيلة فيه.

۱. نفس المصدر، القصيدة ۴۰

۲. دیوان الأشعار لبروین الاعتصامي، القصائد، القصيدة ۱۲

العودة إلى الإسلام

انظر إلى ضوء الحقيقة بعين العقل، ولا تقل أن نور التجليّ دجل وخدعة. اشتر من دكان العقل ما تطلب الروح، هناك ألف فائدة خفية في هذا الشراء! أو قالوا: «سربي چراغ عقل گرفتار تیرگی است/ تن بي وجود روح پراکنده چون هباست»^١، أي إن الرأس بدون سراج العقل محصور في الظلمة، كما أن الجسم بدون الروح منشور كالهباء! أو قالوا: «رهنمای راه معنی جز چراغ عقل نیست/ کوش پروین تا به تاریکی نباشی رهسپار»^٢، أي ليس دليل طريق المعنى إلا سراج العقل، فاجهدي يا بروين أن لا تسلكي في الظلمات، وما شابه هذه من التنبيهات التي تُبهِج القلب وتُقنع العقل.

[النزعة الخرافية في المسلمين الشيعة]

الحاصل أن أكثر الصوفيّين، خاصّة باستخدام سلاح الشعر، جنبًا إلى جنب مع السلفيّين، قد شتوا حربًا ضدّ العقلانيّة، ومهدوا الطريق للنزعة الخرافية والتدينّ الخياليّ بين المسلمين، وقدموا صورة غير واقعيّة للإسلام هي مضلّة للغاية؛ بحيث أن تأثيرهم على العديد من الجماعات الإسلاميّة ظاهر كجرح في جسدها، ويمكن تتبّع آثارهم في العديد من مذاهب المسلمين؛ كما أن كثيرًا من المسلمين الشيعة، تحت تأثير حكم الصوفيّين في القرن العاشر الهجريّ^٣، ومن خلال الابتعاد عن العقلانيّة والواقعيّة الإسلاميّة، اتخذوا العواطف أساسًا لتدينّهم، وقدموا صورًا خياليّة لأئمة المسلمين كانت بعيدة عن الحقيقة. إن هؤلاء الذين نشؤوا منذ البداية على الاستقلال عن الطبقة الحاكمة، ولهذا السبب بقوا أكثر خلوصًا من الفرق التابعة للطبقة الحاكمة، ما زالوا معروفين بالعقلانيّة الإسلاميّة على نهج أئمتهم العقلانيّين، حتّى سيطرت عليهم طائفة من الصوفيّين ذات نزعة شيعيّة، فأدخلت معتقداتها الصوفيّة في معتقداتهم العقلانيّة، وبهذه الطريقة لوّثت التشيع بالتصوّف.

١. نفس المصدر، القصيدة ٩

٢. نفس المصدر، القصيدة ٢١

٣. يريد -حفظه الله تعالى- حكم الصوفيّين؛ فإنهم جعلوا التشيع المذهب الرسميّ في إيران، وقد كانوا على طريقة صوفيّة أسسها صفيّ الدّين الأردبيليّ (ت ٧٣٥هـ).

على أنها كانت قبلها أيضًا فِرَقَ أخرى ذات نزعة إلى التشيع، تنطق بالخرافات وتغلو في الأئمة المسلمين خاصةً، بالتنكّب عن العقلانيّة والواقعيّة الإسلاميّة، لكنها كانت تلقى إعراضًا ومخالفة من علماء الشيعة دائمًا، وما كانت تُعتبر ممثلة لهذا المذهب قطّ، حتّى استولت فرقة منها ذات خلفيّة صوفيّة على السّلطة، فأضفت الطابع الرسميّ على معتقداتها الخرافيّة، وخلال ملك دام أكثر من قرنين، وهو زمن أطول من ملك الأمويّين بما خلفه من آثار مروّعة، جعلت علماء الشيعة يسايرونها إلى حدّ كبير، وبذلت الطريقة التي كانوا ينظرون بها إلى أئمة أهل البيت. بالطبع إنّ الاعتقاد بخلافة أئمة أهل البيت، له تاريخ كتاريخ الإسلام ولم ينشأ من ملك الصّوفيّين، لكنّ الطريقة التي ينظر بها الشيعة إليهم، وهي طريقة مليئة بالخرافات والآواقيّة، قد تأثّرت بملك الصّوفيّين دون أدنى شكّ؛ لأنّ الصّوفيّين هم الذين كانوا ولم يزالوا يرفعون أقطابهم فوق مرتبة البشريّة، وينسبون إليهم أحوالًا خارقة يحار العقل في تصوّرها! لا شكّ أنّ الشيعة، تحت تأثير أوهام هؤلاء، قد تصوّروا أئمتهم أنصاف آلهة حول رؤوسهم هالة من نور، ويحيون الموتى، ويشفون المرضى، ويقضون الحوائج، ويعلمون ما في القلوب، ولذلك من الطبيعيّ أنّهم يرونهم في البعد عنهم بحيث لا يفكّرون في متابعتهم ولا يلتفتون إلى نصرتهم، ويكتفون كالصّبيان والعجائز بذكر مصائبهم والبكاء عليهم، وإنّ يجدوا أحدهم كما هو لا يعرفوه؛ لأنّهم يزعمون أنّ أئمة أهل البيت يختلفون عن غيرهم في المظهر، بالإضافة إلى أنّهم ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ و﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مثل الله!

مع الأسف، إنّ أكثر علمائهم أيضًا موافقون لعامّتهم في هذا الصّدّد؛ لأنّ التصرّوات الغالية عن أئمة أهل البيت، على الأقلّ من بعد علماء واقعيّين مثل محمّد بن الحسن بن الوليد القميّ (ت ٣٤٣هـ)، وعلماء عقلائيّين مثل محمّد بن محمّد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) وتلاميذه المخلصين مثل الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) وأبي جعفر الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، قد تغلّغت تدريجيًّا في أذهانهم، وتحوّلت بعد استيلاء الصّوفيّين الصّوفيّين إلى معتقداتهم الرّسميّة والمتداولة؛

بحيث أنّ أكثر الشيعة اليوم ليس لديهم فهم للتشيع سوى إبداء العواطف تجاه أئمة أهل البيت، ولا يهتمون بشيء في الدين سوى إنشاد الشعر والمبالغة في مدحهم، ومنهم من يفعل في ماتمهم ما يوهن الإسلام ويُجزل المسلمين^١. في حين أنّ أئمة أهل البيت، حسبما ثبت من التاريخ، كانوا رجالاً علماء أتقياء، لا يختلفون عن غيرهم في المظهر، ولا يدعون المعجزة وعلم الغيب^٢، ويتبرّزون من الغلاة فيهم، كما يبغضون أعداءهم والمنكرين لفضلهم^٣.

على أيّ حال، فقد ترسّخت الخيالية بين الشيعة اليوم، إلى حدّ أنه إذا دعاهم مسلم إلى الواقعية في شأن أئمة الإسلام، اتهموه بالتّصب، بل قد تأصلت التّزعة الخرافية فيهم، إلى حدّ أنه إذا دعاهم مصلح إلى إصلاح عقيدة أو عمل، طالّبوه بالمعجزة بدلاً من الأدلة العقلية والشرعية، وتوقعوا منه الكرامة بدلاً من القول الأحسن، وذلك أيضاً على نحو يقدر عليه كلّ عراف جوال أو ساحر مبتدئ! كما أنّي كتبت إلى بعضهم، فدعوتهم إلى مرافقتي في العودة إلى الإسلام، وذكرت لهم ما يدلّ على ضرورة هذا العمل المبارك من العقل والشرع، لكنهم كتبوا في الردّ عليّ أنهم لا يرافقوني أبداً حتّى أخبر عن أفكارهم أو أفعالهم الخفية، فلم أدْرِ هل أضحك لردّهم هذا أم أبكي؛

١ . يعني ما يقومون به من جرح أجسادهم وضربها، وحمل الهياكل الثقيلة المزخرفة، وما شابه ذلك من البدع والخرافات.

٢ . كما روى سدير الصيرفي، قال: «كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَبَيْحَى الْبَزَّازُ وَدَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقْفِيُّ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُغْصَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ قَالَ: يَا عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَّتِي فَلَأَنَّهُ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بَيْتٍ الدَّارِ هِيَ»، رواه الصّفار (ت ٢٩٠هـ) في «بصائر الدرجات» (ص ٢٥٠).

٣ . الشاهد على ذلك ما تواتر عن عليّ أنّه قال: «يَهْلِكُ فِي رُجُلَانِ: مُحِبٌّ مُفَرِّطٌ، وَمُبْغِضٌ مُفَرِّطٌ» (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣١٨؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٧٤؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٦٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١٢١؛ الأمالي لابن بابويه، ص ٧٠٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٥٦).

لأنني لم أدع نبوة، ولم أدعهم إلى دين جديد، ولذلك لا ينشأ توقع المعجزة مني إلا في ذهن متبلبل مليء بالخرافات؛ بصرف النظر عن أنّ الإخبار بالأفكار والأفعال الخفية قد يتأتى لأهل الفراسة والكهانة أيضًا، ولذلك لا يدلّ بذاته على حقانيّة أحد! كما أنّ بعض الدّجالين، من خلال استغلال هذا التوقع الذي لا أساس له واستخدام الحيل والمخاريق، قد جمعوا كثيرًا منهم حولهم، وحملوهم على اتّباعهم في أمور غير معقولة، وبدّدوا أموالهم وأنفسهم وأعراضهم على دعاويهم الباطلة.

[النزعة الخرافية في المسلمين السلفيين]

على أيّ حال، هذا مرض مهلك استحوز على قلوب أهل التشيع، وجعل معرفة الحقّ صعبة عليهم للغاية، ومن الواضح أنّ أصله هو النزعة الخرافية، لكنّ هذه الاتجاهات العاميّة غير منحصرة فيهم، وقد لوثت فِرَقًا أخرى من المسلمين بشكل أو بآخر؛ إلى حدّ أنّ السلفيين أيضًا، مع كلّ ما لديهم من التجمّد والصرامة، فيهم خرافات عديدة، وبعض الفتاوى التي تصدر عن مفتيهم أحيانًا تشبه الهذيان؛ فقد دخلت في رواياتهم خرافات كثيرة، وكان إعراضهم عن العقلانيّة أصل كلّ بلاء؛ بصرف النظر عن أنّ بعض فتاواهم تصدر بأمر الظالمين ولأجل توهين الإسلام، ولا أساس لها حتّى في رواياتهم؛ بالنظر إلى أنّ بعضهم منافقون ومرتزة الظالمين، ويتعمّدون الكذب على الله ورسوله.

[ملخص موانع المعرفة]

الحاصل أنّ النزعة الخرافية من أكبر موانع معرفة الحقّ والعودة إلى الإسلام، وقد كان لها إلى جانب الموانع السابقة دور مهمّ للغاية في ظهور مشاكل المسلمين وتفاقمها. مع أنّ موانع المعرفة غير منحصرة في هذه السبعة، وهناك موانع أخرى يمكن ذكرها، ولكن يبدو أنّها أكثر ثانويّة بالنسبة إلى هذه السبعة، ويمكن تصنيفها تحتها بسهولة؛ كما أنّ الانحطاط الأخلاقيّ مثلاً هو من أكبر العوامل التي تمنع المسلمين من المعرفة والعودة إلى الإسلام، لكنّه ينشأ بشكل واضح من الجهل والدنيويّة والأهواء التّفسانيّة.

العودة إلى الإسلام

على أيّ حال، ليس هناك شكّ في أنّ المسلمين لا بدّ لهم من مجابهة هذه الموانع لمعرفة «القول الأحسن» والعودة إلى الدّين الخالص، ومن الضروريّ لهم أن يبدؤوا حركة ثقافيّة واسعة النطاق لمكافحة الجهل والتقليد والأهواء التّفسانيّة والذنبويّة والتعصّب والتكبرّ والنزعة الخرافيّة بكلّ مظاهرها، ويركّزوا جميع برامجهم السّياسيّة والاقتصاديّة والدّعويّة عليها، متعاونين بينهم، حتّى تنتهيّ الظروف لإصلاح الأُمّة وتحقيق الغاية العليا للإسلام. نعم، إنّ القيام بذلك اجتماعيًّا يتطلّب مساعدة الحكّام المسلمين، في حين أنّ أكثرهم في الوقت الحاضر خونة، ولا يقدّمون مثل هذه المساعدة، ولذلك من الأكثر عمليّة أن تبدأ هذه الحركة الإصلاحيّة بشكل فرديّ، وذلك بأن يزيل كلّ مسلم هذه الموانع عن نفسه منفردًا أو مع أهله وأصدقائه، حتّى تصبح هدايته إلى الحقّ في الظروف الحاليّة ممكنة؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظِيكُمْ بِوَاحِدَةٍ ۖ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ ثَمَرٍ مُّثْقَلٍ ۚ وَفَرَادَى ثَمَرٍ مُّثْقَلٍ ۚ﴾^١، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^٢؛ نظرًا لأنّ الهداية من الله تضيء لجميع البشر كالشمس، ولكن لا ينتفع بها إلّا الذين لهم أعين مبصرة مفتوحة قد أميطت عن حياها الحجب.

١. سبأ/ ٤٦

٢. التّحريم/ ٦



الفصل الثاني

العودة إلى الإسلام؛
الضرورة والإمكان

ضرورة العودة إلى الإسلام

إنّما تتّضح ضرورة العودة إلى الإسلام عندما تتّضح ضرورة إقامة الإسلام من ناحية، وعدم إقامة المسلمين إياه في الوقت الحاضر من ناحية أخرى؛ لأنّه إذا لم تتّضح هاتان المقدمتان، فلا معنى للحديث عن العودة إلى الإسلام؛ بالنظر إلى أنّ العودة إلى الإسلام تُعتبر ضروريّة عندما يُعتبر الإسلام، بمعنى عقائد وأحكام معيّنة، منشأ سعادة المسلمين في الدنيا والآخرة وخلصهم من مشاكلهم الماديّة والمعنويّة، لا منشأ الانحطاط الثقافيّ والانفعال السيّاسيّ والتخلّف الاقتصاديّ للمسلمين كما يزعم الكفّار؛ لأنّ في هذه الحالة، يكون التخلّص منه، ولو مع حفظ احترامه في الظاهر، كما تطلبه بعض الدّول المسلمة، متعيّنًا، ويكون نداء العودة إليه غير مرغوب فيه ومعارضًا من قبل النافرين من الإسلام؛ كما أنّها تكون ذات معنى إذا سلّمنا بأنّ الإسلام، بوصفه سبب سعادة المسلمين وخلصهم من مشاكلهم الماديّة والمعنويّة، لم يُقم بينهم بعد؛ لأنّه لو كان قد أُقيم بينهم، لكان قد تحقّق لهم السّعادة والخلّاص المنشودان كثمرته الذاتيّة والحتميّة، مع أنّهما لم يتحقّقا لهم بلا شكّ، ومشاكلهم مشهودة في مختلف المجالات؛ بحيث أنّ محاولة تبرئتهم من هذا الاتّهام والدّفاع عن عقائدهم وأعمالهم، هي مجرّد تجاهل ومكابرة في شيء محسوس؛ إذ من المحسوس أنّ هناك مشاكل واسعة وعميقة بين المسلمين، وبالطبع وجودها إمّا بسبب عدم كفاءة الإسلام لحلّها، وإمّا بسبب عدم إقامة الإسلام!

العودة إلى الإسلام

أما الذين لا يؤمنون بالإسلام فيزعمون أنه لا يملك الكفاءة اللازمة لحلّ مشاكل المسلمين؛ بمعنى أنّ المسلمين قد أقاموه، ولكنّه غير قادر على حلّ مشاكلهم، بل هو نفسه سبب ظهور مشاكلهم أو تفاقمها، ولذلك لا بدّ من التخلّي عنه والتحوّل إلى مبادئ أخرى، ومن ثمّ يدعون بصراحة إلى فصل الدّين عن الدّنيا، ويعتبرون النزعة الإسلاميّة في المجتمع عقبة أمام تطوّره وتقدّمه، ويسعون لاستبدال العقائد والأحكام البشريّة بعقائده وأحكامه، وأما الذين يؤمنون بالإسلام فيعلمون أنّه دين كامل ومُسعد، ولديه القدرة على حلّ مشاكل المسلمين المادّيّة والمعنويّة، وإن لم يحلّ هذه المشاكل حتّى الآن، فقد كان ذلك بسبب أنّه لم يُقم حتّى الآن عينه كما هي، أو كلّ بجميع أجزائه. لذلك، لا بدّ لهم من أن يجعلوا إقامة عين الإسلام وكلّه هدفهم، ويبذلوا لذلك جهدهم، وهذا هو معنى العودة إلى الإسلام.

ضرورة إقامة الإسلام

لا شكّ أنّ الحقّ مع الذين يؤمنون بالإسلام ويرون إقامته ضروريّة للحصول على السّعادة والخلاص من المشاكل؛ كما أمر الله تعالى بذلك فقال: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^١، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾^٢، ولكنّ إقامة الإسلام إنّما تكون كافية ومحصّلة للغرض إذا تمّت على وجهين كما تبين:

١. إقامة عين الإسلام

إنّما تؤدّي إقامة الإسلام إلى تحقّق السّعادة والخلاص من المشاكل إذا أُقيمت عينه خالصة؛ بالنظر إلى أنّه ليس من الإسلام كلّ ما يُنسب إليه من اعتقاد أو حكم؛

١. الشورى/ ١٣

٢. المائدة/ ٦٦

لأنّ الإسلام حقيقة عينية مستقلة تنشأ من إرادة الله تعالى، وإرادة الله تعالى تنشأ من كماله، فلا ملازمة بينها وبين إرادة الآخرين الناقصين، ولذلك لا يمكن أن تكون إرادة الآخرين منشأ اعتقاد أو حكم كما تكون إرادته، وكلّ اعتقاد أو حكم لم ينشأ من إرادته فليس كاملاً، ولهذا السبب لا يمكن أن يضمن سعادة الإنسان وخلاصه. بناء على هذا، من المهمّ جدّاً أن تقام في العالم عين الإسلام، بعيدة عن العقائد والأحكام الناشئة من إرادة الآخرين؛ لأنّ إقامة العقائد والأحكام الناشئة من إرادة الآخرين، حتّى لو كانت بحسن نية وإلى جانب عقائد الإسلام وأحكامه، ليست إقامة الإسلام، ومن ثمّ ليس لها ثمارها ونتائجها الحسنة، بل لها تبعات وعواقب سيّئة يقتضيها النقص البشريّ، ويمكن بسبب انتسابها إلى الإسلام أن تلصق به وتوهم أنّه غير فعّال. هذا هو السبب في أنّ الله قال مؤكّداً: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾^١؛ بمعنى أنّ الدّين غير الخالص ليس لله ولا يُنسب إليه، وإن كان بعضه قد صدر منه؛ لأنّ ما صدر من الله في الواقع هو مجموعة نقيّة، والمجموعة المشوبة التي حصلت من تلوث إرادة الله بإرادة غيره لم تصدر منه، ولذلك فإنّ وجود بعض العناصر الأصليّة فيها غير كافٍ لإسنادها إلى الله؛ لأنّ الله طاهر، ويزه عن كلّ شيء غير طاهر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تلك العناصر الأصليّة تعتمد على عناصر أخرى، وتشكّل معها مجموعة واحدة، وبسبب هذا الاندماج والارتباط الوثيق، لا تحقّق النتائج التي يريدّها الله، كما لو كانت في الواقع العمليّ عناصر غير أصليّة، ولذلك قد اعتبر الله غاية الإسلام أن يكون الدّين كلّ له، لا أجزاء منه فقط، وقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾^٢.

١. الزّمر / ٣

٢. الأنفال / ٣٩

من هنا يُعلم أنّ الإسلام، إذا كان مختلطًا بعقائد وأحكام غير أصليّة، لا علاقة له بالله عمومًا، والعمل به غير مجزٍ؛ لأنّ ما تكوّن من تمازج العناصر الإسلاميّة والعناصر غير الإسلاميّة ليس الإسلام في الحقيقة، بل هو مخترع جديد يسمّى الإسلام تسامحًا، ومن ثمّ ليست إقامته إقامة الإسلام، وإن اعتبرت عند العرف إقامة الإسلام. لذلك، لم يأذن الله حتّى لنبيّه المعصوم أن يخلط العقائد أو الأحكام الناشئة من إرادة الله باعتقاد أو حكم ناشئ من إرادته البشريّة، وتوعّد بأنّه لو حدث أدنى تدخّل منه بوصفه بشرًا، لأحبط تبليغه كلّ وعاقبه أشدّ العقاب؛ كما قال: ﴿وَإِنْ كَاذِبُوا لَيَفْتُنُوكَ عَنْ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لَتَفْتَرِي عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَخْذُوكَ خَلِيلًا ۖ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ۖ إِذَا لَا أَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا^١﴾، وقال أيضًا: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ۖ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۖ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۖ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ^٢﴾. ليس من البعيد أن تكون معاملة الله لغير نبيّه أشدّ إذا فعلوا ذلك! كما أكّد مرارًا على ضرورة «إخلاص الدّين» بمعنى إقامته بشكل خالص، بل قيّد عبادته بذلك وقال: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ^٣﴾، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ^٤﴾. هذا يدلّ بوضوح على أنّ عبادة الله بدين لم يُخلص له وقد خلط بالعقائد والأحكام الناشئة من غيره، ليست ممّا تعلّق به أمره ولا تُجزّي، ومن هنا يُعلم بطلان أو عدم قبول الأعمال العباديّة المبنية على الظنّ أو المختلطة بالبدعة؛ لأنّ الظنّيات ليست من الإسلام، وبدعة واحدة في العبادة تفسد كلّها.

١. الإسراء/ ٧٣-٧٥

٢. الحاقة/ ٤٤-٤٧

٣. غافر/ ١٤

٤. غافر/ ٦٥

٥. البينة/ ٥

٢. إقامة كل الإسلام

بالإضافة إلى إقامة عين الإسلام خالصة وبعيدة عن العقائد والأحكام غير الحقيقية، من الضروري إقامة كلّه كاملة وبعيدة عن التبعض والانتقاء؛ لأنّ الإسلام مجموعة مترابطة ومتشابكة كنظام دقيق وسلسلة متصلة الحلقات، شرع كل جزء منها اعتباراً لأجزائها الأخرى، بحيث أنّه لولا الأجزاء الأخرى لما كان قابلاً للتشريع، ولربّما كان تشريعه ناقصاً للغرض؛ مثل حبّات المسبحة، التي صنعت كلّ واحدة منها على أنّها جزء من الكلّ، وليس لها قيمة بمفردها، ولا تنفع إلّا في ضمن الكلّ، ولذلك يبتني وجود أجزائها على وجود كلّها، وبزوال كلّها تزول أجزاؤها أيضاً. هكذا شرّعت أجزاء الإسلام بالنظر إلى كلّها، وهي غير نافعة إلّا في حالة إقامة كلّها، بل قد تكون إقامة بعضها بمفردها من دون إقامة كلّها ضارّة؛ كأدوية وصفها الطبيب بالنظر إلى مجموعها معاً، ومن الخطير تناول بعضها بشكل منفصل عن بعضها الآخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾^١. هذا يعني أنّ القرآن، على الرغم من أنّه يقتضي الشفاء والرحمة بشكل طبيعي، إلّا أنّه يضرّ الظالمين الذين لا يقيمونه كلّياً أو جزئياً، ولذلك حذّر الله نبيّه من ترك بعض أحكام الإسلام لرغبة الظالمين وقال: ﴿وَاحْذَرُهُمْ أَنَّ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾^٢؛ كما أنّه بعد إنزاله حكماً من أحكام الإسلام في آخر عمر نبيّه، أمره بتبليغ ذلك، وتوعّده في ظاهر الأمر بأنّه إن لم يبلغ ذلك فما بلغ رسالته كلّها، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۖ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ۗ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^٣.

١. الإسراء / ٨٢

٢. المائدة / ٤٩

٣. المائدة / ٦٧

فلما بلغ نبيّه ذلك الحكم في آخر عمره قال: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا»^١؛ بمعنى أنّه قبل ذلك اليوم وتبليغ ذلك الحكم الذي كان آخر حكم في الإسلام، لم يكن الدّين كاملاً للمسلمين، ولم تكن النعمة تامة عليهم، ولم يكن الله قد رضي لهم الإسلام ديناً؛ لأنّه كامل، ومن ثمّ يرضى الدّين الكامل، ولا يرضى للمسلمين الإسلام الناقص الذي بعض أجزائه مفقودة؛ لأنّ مثل هذا الإسلام، بسبب نقصه لا يستطيع أن يكمل أتباعه، بل بسبب عدم التماسك والتناسق بين أجزائه يسبّب التعارض والفساد، ولذلك فإنّ الالتزام بالإسلام الناقص لا يقلّ خطورة عن عدم الالتزام بالإسلام، إن لم يكن أكثر خطورة منه؛ كما أنّ المسلمين يعانون مشاكل أكبر من غيرهم في مجالات عديدة، وهذا يرجع إلى التزامهم بالإسلام الناقص. طبعاً هذا لا يعني ضرورة نبذ الإسلام، بل على العكس يعني ضرورة إقامته بشكل كامل؛ لأنّ الله بمقتضى كماله قد أكمله وأخبر عن كماله، وإن كان قد ظهر فيه نقص تسبّب في عدم تكامل المسلمين، فإنّ ذلك لم يكن من عند الله، ولكن كان من عند أنفسهم؛ لأنّهم قد أخذوا أجزاء من الإسلام وتركوا أجزاء منه ولم يقيموا كلّهُ بالكامل، في حين أنّ الله قد حدّر من ذلك بصراحة وقال: «أَفْتَوْمُونِ» بَبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۖ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ»^٢. من الواضح أنّ خزي المسلمين في الحياة الدّنيا هو نتيجة هذا العمل الانتقائي بالإسلام، ولذلك فإنّ ردّهم إلى أشدّ العذاب في الآخرة أمر محتوم حسبما وعد الله. كما توعّد الله بصراحة من اتخذ نهجاً تمييزياً في مجال الدّين، وبين أنّه من غير الجائز العمل ببعض أجزاء القرآن دون بعضها الأخرى، فقال: «كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ۚ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ۚ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۚ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ»^٣.

١. المائدة / ٣

٢. البقرة / ٨٥

٣. الحجر / ٩٠-٩٣

بل برًّا نبيّه من الذين فرّقوا دينهم ولم يقيموا كلّه كواحد بسيط، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا
يَفْعَلُونَ﴾^١.

الحاصل أنّ الإسلام يؤدّي إلى تحقّق السّعادة والخلاص من المشاكل إذا أقيم كلّ
حكم واحد؛ نظرًا لأنّ الإسلام في الحقيقة حكم واحد، والأجزاء الموجودة فيه
تشبه أجزاء موجودة في جهاز تشكّل على تعدّدها جهازًا واحدًا، وعدم عمل كلّ جزء
منها يؤثر في عمل سائر الأجزاء ويمنع الجهاز كلّه من العمل.

[إمكان إقامة كلّ الإسلام]

قد يتوهّم أنّ العمل بكلّ الإسلام غير ممكن، فلا بدّ من العمل ببعضه، وإذا
كان العمل ببعضه غير مجزٍ انعدمت الحيلة، وذلك غير ممكن، لكن من الواضح
أنّ هذا وهم لا أساس له؛ إذ من المسلّم به أنّ الله، بمقتضى حكمته ورحمته، لم يجعل
في الإسلام شيئًا لا يمكن العمل به، بل كان جعل كلّ شيء في الإسلام لأجل العمل
به، ومن الواضح أنّ جعل شيء في الإسلام لا يمكن العمل به لغو، واللغو لا يصدر
من الله. بالإضافة إلى ذلك، لا شك أنّ الله قد أمر بكلّ الإسلام، لا بجزء منه فقط،
ومن الواضح أنّ أمره بالمحال محال؛ لأنّه يناقض حكمته. علاوة على ذلك، لا يوجد
في الإسلام شيء يدعى أنّ الاعتقاد أو العمل به مستحيل في ذاته. مع ذلك، فإنّ
الوجه الوحيد الذي يمكن ذكره لاستحالة العمل بكلّ الإسلام، هو استحالة العلم
بكلّه؛ بالتّظر إلى أنّ العلم بكلّ الإسلام ضروريّ للعمل بكلّه، في حين أنّه ممكن
لمن شرعه فقط، ولذلك فإنّ علم المسلمين بكلّه وبالتّبع عملهم بكلّه غير ممكن.

العودة إلى الإسلام

لكن الحق أن هذا الوجه أيضًا مردود؛ إذ من المسلم به أن الله قد أوجب على المسلمين العمل بكلّ الإسلام، فيلزم من توقّف ذلك على العلم بكلّ الإسلام وجوب تعليم كلّ الإسلام على الله، لا رفع وجوب العمل بكلّ الإسلام؛ بمعنى أنّه نظرًا لضرورة العمل بكلّ الإسلام وتوقّف ذلك على العلم بكّله واختصاص هذا العلم بالله ذاتًا، لا بدّ أن يجعل الله هذا العلم ممكنًا للمسلمين بطريقة ما، لكي لا تكون لهم حجة عليه في تركهم العمل بكلّ الإسلام وتبعًا لذلك وقوعهم في الشقاء والبلاء. من الواضح أن هذا التعليم أمر حتمي لا مردّ له، وهو ممكن بطريقتين: إمّا أن يعلم الله الإسلام كلّهُ لجميع المسلمين بشكل مباشر، وإمّا يختار لذلك بعضهم ليتلقّى الآخرون العلم بكلّ الإسلام منهم بشكل غير مباشر، ولكن بما أنّه من المسلم به أن الله لم يعلم الإسلام كلّهُ لجميع المسلمين بشكل مباشر، يتبيّن أنّه قد علّمه لبعضهم، ومن ثمّ يجب على الآخرين معرفتهم والتعلّم منهم، وبما أنّ العلم بكلّ الإسلام عند الله وحده، فهم لا محالة إمّا أنبياء تلقّوا العلم بكلّ الإسلام من الله مباشرة، أو مرتبطون بالأنبياء تلقّوا العلم بكلّ الإسلام من الله بواسطة الأنبياء؛ كما أنّهم باعتبار نيابتهم عن الله في تعليم الإسلام كلّهُ، يُعتبرون خلفاء الله بين المسلمين^١. من هنا يُعلم أنّ الله قد جعل في الأرض خليفة؛ كما أخبر عن ذلك في سياق سنّة له فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^٢، ومن الواضح أنّ هذا الخليفة، إذا كان عالمًا بكلّ الإسلام ومكلّفًا بتعليمه، يستطيع أن يعلم المسلمين كلّهُ ويجعل لهم كلّهُ قابلاً للعمل به، ومن الواضح أنّه في هذه الحالة سيكون التعلّم منه واجبًا عليهم.

١. زعم بعض المنسوبيين للعلم أنّه لا يجوز أن يقال لبشر: «خليفة الله»؛ لأنّما يستخلف من يغيب أو يموت، والله لا يغيب ولا يموت (انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٣٩)، وهذا جهل عظيم؛ كما بيّن ذلك السيّد المنصور حفظه الله تعالى في بعض دروسه فقال: «إِنَّ نِسْبَةَ الْخَلِيفَةِ إِلَى اللَّهِ هِيَ نِسْبَةُ تَمْلِيكِ وَتَعْظِيمٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُوحِي﴾، وَ﴿بَيْتِي﴾، وَ﴿أَرْضِي﴾، وَمَنْ لَا يَقْفُهُ هَذَا فَهُوَ مِنَ الْعِلْمِ بَعِيدٌ كَبُعْدِ الْمَغْرَبِ مِنَ الْمَشْرِقِ» (تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة لله رب العالمين للسيّد المنصور، ص ١٣٠).

يلزم من هذا المبدأ أن لا تخلو الأرض أبداً من خليفة بهذه الصفة؛ لأنّ خلوها منه، وإن كان لفترة وجيزة، يستلزم استحالة العلم وتبعاً لذلك استحالة العمل بكلّ الإسلام في تلك الفترة، وبما أنّ هذه الاستحالة ترجع إلى الله وتُسبب خسران المسلمين، فهو غير ممكن، وينزّه الله عنه^١. نعم، إذا جُعل بين المسلمين خليفة بهذه الصفة، لكنّهم لم يعرفوه ولم يمكّنوه من التعليم بتقصيرهم، لم تكن لهم حجة على الله، وفي هذه الحالة كان من الممكن أن لا تكون لهم حيلة؛ لأنّ انعدام الحيلة، إذا كان ناشئاً عن فعل المسلمين لا عن فعل الله، فهو ممكن، وصورته أن يكون العمل ببعض أجزاء الإسلام غير ممكن بسبب تقصيرهم في توفير مقدماتها، ويكون العمل بسائر أجزائه غير مجزٍ ما لم يعملوا بتلك الأجزاء، ولو أنّ علاج ذلك ممكن بالنظر إلى إمكان تركهم التقصير؛ كما قال الله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحُبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^٣.

بالجملة، إنّ إقامة كلّ الإسلام ممكنة بقدر ما هي ضرورية؛ إلّا أنّها تتوقّف على العلم بكّله، والعلم بكّله ممكن لشارعه فقط، وعنه يؤخذ لا محالة، وهو إمّا قد أعطاه جميع أهل الإسلام، ولم يفعل، وإمّا قد أعطاه بعضهم ليأخذ عنهم الآخرون، ولا شكّ أنّه قد فعل هذا؛ لأنّه لم يفعل الآخر، ولذلك فإنّ معرفة هؤلاء ضرورة للعلم بكلّ الإسلام، ومن ثمّ فهي ممكنة؛ بمعنى أنّ الوسائل اللازمة لمعرفة موقرة من عند الله ويمكن تتبعها لا محالة؛ كما أنّ الطرق اللازمة للوصول إليهم مجعولة من قبل الله ويمكن اتّباعها، وهذا ما أتحدّث عنه إن شاء الله.

١. لمعرفة المزيد عن هذا، راجع: كتاب «تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة لله ربّ العالمين؛ تقرير لدروس السيّد المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى».

٢. آل عمران / ١١٢

٣. الرعد / ١١

العودة إلى الإسلام

[اشتراط إقامة بعض أجزاء الإسلام بإقامة كله]

من هنا يُعلم أنّ إقامة جزء من الإسلام بمفرده، عندما لا تُقام أجزاؤه الأخرى، هي محلّ إشكال؛ لأنّ كلّ جزء من الإسلام قد شُرِعَ اعتباراً لإقامة كلّه ومتناسباً مع أجزائه الأخرى، ومن ثمّ يكون نافعاً وصالحاً للإقامة إذا أُقيمت الأجزاء ذات الصّلة به؛ بالتّظر إلى أنّ أجزاء الإسلام يلازم بعضها بعضاً، ويؤثّر بعضها في بعض، ويتأثّر بعضها ببعض، وإذا لم يُقم بعضها، كانت إقامة بعضها الآخر غير نافعة، بل ربّما ضارّة. كما أنّ الأحكام الجزائيّة للإسلام قد جُعِلت اعتباراً للتحقّق الكامل للإسلام ومتناسباً مع الزّمان والمكان اللّذين قد طُبّقَت فيهما سائر أحكام الإسلام كعوامل رادعة، ومع تطبيقها لا يوجد موجب لارتكاب الجرائم، فيكون ارتكابها في هذه الحالة أمراً غير طبيعيّ ومستلزماً للجزاء المقرّر. كما أنّ حكم قطع يد السّارق قد جُعِلَ اعتباراً للتحقّق الكامل للإسلام ومتناسباً مع الزّمان والمكان اللّذين قد أُقيمت فيهما الأحكام الاقتصاديّة والإجراءات الوقائيّة للإسلام، مثل التوزيع العادل للثروة وإيتاء الزّكاة والخمس، لا الزّمان والمكان اللّذين لم تُقم فيهما أحكام الإسلام الاقتصاديّة، وتوزيع الثروة فيهما ظالم، ولا يؤقّى فيهما الزّكاة والخمس كما يجب، فيكون المقتضي للسّرقه موجوداً والمانع منها مفقوداً. هذا يعني أنّ المرء إذا سرق في زمان لا يحكم فيه الإسلام، وفي مكان لا تُطبّق فيه أحكامه العينيّة والعامة، لم يستحقّ جزاء السّرقه المقرّر، وكان تطبيقه عليه غير عادل ومخالفاً لمقصد الشارع^١.

١ . الشاهد على ذلك ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «لَا قَطْعَ فِي زَمَنِ مَجَاعَةٍ» (أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٧٥)، وهو مشهور من حديث عمر (انظر: مصنّف عبد الرزاق، ج ١٠، ص ٢٤٢؛ الأموال لأبي عبيد، ص ٦٧٠؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٥٢١)، وقد روي أنّ غلمان حاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة فانتحروها، فُرِغَ ذلك إلى عمر، فقال لحاطب: «أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ»، فدرأ عنهم القطع، وغرمه ثمن الناقة ضعفين (انظر: موطأ مالك [رواية يحيى]، ج ٢، ص ٧٤٨؛ مسند الشافعي، ص ٢٢٤)، وفي رواية أنّه قال: «أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنِّي أَظُنُّ أَنَّكُمْ تَسْتَعْمِلُونَهُمْ وَتُجِيعُونَهُمْ، حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَجِدُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَأَكَلَهُ لَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمْ،

كما أنَّ تطبيق الأحكام الجزائية الأخرى منوط بتحقيق الحكومة الإسلامية وتطبيق عين أحكام الإسلام وكلّها، وقبل ذلك لا يكون نافعا ولا مناسبا؛ لأنّ الله قد شرع هذه الأحكام لأجل التطبيق في حكومته، وبالتناسب مع الزّمان والمكان اللّذين يتولّى زمام الأمور فيهما شخص من جانبه مع المعرفة الكاملة بكلّها والاستطاعة الكاملة لتطبيقها على مصاديقها، وبالاعتماد على هاتين الخصيلتين يحقق حكومته ويحليّ عدله؛

وَلَكِنْ وَاللَّهِ إِذْ تَرَكْتَهُمْ لِأَعْرَمَكَ غَرَامَةً تُوجِعُكَ» (مصنّف عبد الرزاق، ج ١٠، ص ٢٣٨: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٤٨٣)، ولما كان الجوع في عام الرمادة عطل حدّ السرقة، ولم يرو عن أحد من الصحابة أنّه خالفه في ذلك، بل روي عن عليّ أيضا أنّه «كَانَ لَا يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي أَيَّامِ الْمَجَاعَةِ» (تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١٠، ص ١١٣).

١. الشاهد على ذلك ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَالٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ» (السنن المأثورة للشافعي، ص ٤٢٩؛ مسند أحمد، ج ١٠، ص ٦٧؛ مسند الدارمي، ج ٢، ص ١١٧١؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٣٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٧٨؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٨٥)، والجاهلية فترة ليس فيها إمام من عند الله؛ كما قال الزهري: «وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُتَوَافِرُونَ، فَلَمْ يَرَوْا قِصَاصًا عَلَى مَالٍ وَلَا دَمٍ أُصِيبَ فِي تَأْوِيلِ الْفُرْانِ وَلَا فِي فِتْنَةٍ، وَذَلِكَ لِسُوءِ حَالِهِمْ، أَنْزَلُوهُمْ مَنَزَلَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا إِمَامَ لَهَا، وَبِالْإِمَامِ تُقَامُ الْخُدُودُ» (السنة لأبي بكر الخلال، ج ١، ص ١٥٢)، ويمكن الاستشهاد على ذلك أيضا بالحديث المشهور: «ادْرَءُوا الْخُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ»، وأي شبهة أكبر من وقوع الجرم في أرض لا يحكمها إمام من عند الله؟! وقد روي عن عليّ وعمر وحذيفة وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وغيرهم، أنّهم قالوا: «لَا تُقَامُ الْخُدُودُ فِي أَرْضِ الْعُدُوِّ» (الخراج لأبي يوسف، ص ١٩٤؛ سنن سعيد بن منصور الفرائض إلى الجهاد، ج ٢، ص ٢٣٤ و ٢٣٥؛ الخلافيات للبيهقي، ج ٧، ص ٢٦٢؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١٠، ص ٤٠)، ومن الواضح أنّ «العدو» يشمل المنافقين كما يشمل الكفار، لقول الله تعالى: «هُمُ الْعُدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ» (المنافقون / ٤)، وأئمة الجور من المنافقين، وروي عن عليّ أنّه قال في الخوارج: «إِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ عَادِلٍ فَقَاتِلُوهُمْ، وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٥٩؛ مناقب أمير المؤمنين لمحمد بن سليمان الكوفي، ج ٢، ص ٣٣٢؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج ٢، ص ٦٠٣؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٦، ص ١٤٥)، وروي عن جعفر بن محمد وأبيه وابنه موسى أنّهم قالوا: «إِذَا سَرَقَ السَّارِقُ مِنَ الْبَيْدَرِ مِنْ إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا أَخَذَ حَقَّهُ، فَإِذَا كَانَ مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ» (تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١٠، ص ١٢٨)،

العودة إلى الإسلام

كما كان التَّيُّ هو المطبَّق الرئيسي لأحكامه وقت نزولها، وكان هذا الواقع ملحوظًا ومؤثرًا في تشريعها، بحيث لا يبعد أنه لو نزلت هذه الأحكام على غيره أو على غير مثله، لكانت لها ماهية مختلفة. هذا يعني أنه لا تجوز إقامة الحدود الإسلامية للذين لا يعرفون أحكام الإسلام كلها ولا يستطيعون تطبيقها كاملة، دون أن يكون ترك إقامة الحدود الإسلامية جائزًا لهم؛ لأنَّ إقامة الحدود الإسلامية واجبة عليهم ضمن إقامة كلِّ الإسلام، وإقامة كلِّ الإسلام ممكنة لهم من خلال اتباع شخص عالم بكلِّه، وهذا الشخص، كما تبين، هو خليفة الله في الأرض الذي آتاه الله العلم بكلِّ الإسلام، وهو واسطته في ممارسة حكومته.

واقع عدم إقامة الإسلام

يُعلم ممَّا تقدَّم أنَّ الإسلام لم يُقم من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى الآن، وهذا واقع محقق مشهود؛ لأنَّه لم تتيَسَّر إقامة عينه وكلِّه لأسباب مختلفة، وبالطبع ما دام هذا الوضع قائمًا لا يمكن للمسلمين الحصول على السعادة والخلاص من المشاكل. لذلك، فإنَّ معرفة أسباب هذا الوضع ودواعي الانحراف عن عين الإسلام وكلِّه مفيدة للعودة إلى الإسلام الخالص والكامل بمعنى إقامته بعد إضاعته؛

وقال أبو حنيفة: «لَا يَجِبُ الْحُدُودُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ إِمَامٌ، أَوْ نَائِبُ إِمَامٍ» (حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للشاشي، ج ٧، ص ٦٧١)، بل أطلق، فقال: «لَوْ شَرِبَ مُسْلِمٌ خَمْرًا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ زَنَى، ثُمَّ زَفَعَ إِلَيْنَا بَعْدَ مَا حَرَجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ» (اختلاف الفقهاء لابن جرير، ص ٨٢)، ونسبه ابن المنذر إلى أصحاب الرأي، وقال: «لَأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ» (الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر، ج ٤، ص ١٤٤)، ونسبه البيهقي إلى العراقيين (الخلافات للبيهقي، ج ٧، ص ٢٦٠)، وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف في قوم تجار دخلوا دار الحرب، فسرق بعضهم من بعض، لم تقطع في قول أبي حنيفة (اختلاف العلماء للطحاوي، ج ٣، ص ٤٧٣)، فكان من شرطه إتيان ما يوجب الحد في أرض يحكمها الإسلام ويجري عليها أحكامه، وهذا هو شرط المنصور حفظه الله تعالى بعينه؛ إلا أنه يشترط الإسلام في صورته الحقيقية، دون صورته المحدثّة المزيفة.

إذ المفروض أنَّ المسلمين، بمقتضى فطرتهم الإلهية وطبيعتهم الإنسانية، فضلاً عن تعلّقهم بالإسلام، كانوا راغبين في إقامة عين الإسلام وكلّه، ومع هذا الوصف لم يكن من الممكن أن يُخفّقوا فيها إلا بسبب الموانع التي عرضت لهم بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم. نعم، لقد كان موت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم وفقده مصيبة فادحة، ترتبت عليها آثار جسيمة؛ كما كان الله قد أخبر عن ذلك، فقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^١، وقال: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾^٢.

١ . الأنفال / ٣٣

٢ . آل عمران / ١٤٤



الفصل الثالث

العودة إلى الإسلام؛
الموانع

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ مَا يَمْنَعُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْعُودَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ الْآنَ، هُوَ نَفْسُ مَا مَنَعَهُمْ مِنْ إِقَامَتِهِ فِي الْمَاضِي؛ لِأَتَهُمْ، بِمَقْتَضَى عَتِيَادِهِمْ، يَأْبُونَ الْعُودَةَ إِلَى مَا أَعْرَضُوا عَنْهُ مِنْ قَبْلُ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾^١، وَقَالَ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^٢؛ كَمَا أَنَّ هَذَا الْإِعْرَاضَ عَنْ إِقَامَةِ الْإِسْلَامِ هُوَ مِيرَاثُ مَشْؤُومٍ مِنْ آبَائِهِمُ الْأَوَّلِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقِيمُوا الْإِسْلَامَ فِي زَمَانِهِمْ، وَجَعَلُوا طَرِيقَ إِقَامَتِهِ ضَيِّقًا وَمَظْلَمًا عَلَى الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ، وَالْآنَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَلَفُوا مِنْ بَعْدِهِمْ، يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي سِرَاقِ نَارِهِمْ أَوْقَدُوهَا لَهُمْ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾^٣. فِي حِينٍ أَنَّ لَهُمْ اخْتِيَارًا وَتَكْلِيفًا بِلَا شَكٍّ، كَمَا كَانَ لِأَبَائِهِمْ اخْتِيَارًا وَتَكْلِيفًا، وَهُمْ فِي نَفْسِ الْوَضْعِ الَّذِي كَانَ آبَاؤُهُمْ فِيهِ، لِيَعْلَمَ بِذَلِكَ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^٤، وَقَالَ: ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^٥، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾^٦، وَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^٧.

١. يونس / ٧٤

٢. الأنعام / ١١٠

٣. الأعراف / ١٧٣

٤. البقرة / ٢١٤

٥. يونس / ١٠٢

٦. يونس / ١٤

٧. الملك / ٢

العودة إلى الإسلام

لذلك، يجب عليهم أن ينظروا في أحوال آبائهم من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويعتبروا بغفلاتهم وأخطائهم التي فوتت عليهم إقامة الإسلام في زمانهم، ليهتدوا بذلك إلى إقامة ما لم يُقم منه حتى الآن، ويعودوا إليه بعد فترة طال أمدّها؛ كما أمر الله بذلك فقال: «قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ»^١، وقال: «أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^٢؛ على الرغم من الذين يعتبرون بسفاهة وتعسف أن النظر في أحوال الماضين غير سائغ، ويحسبونه سبباً لزوال حرمتهم وضلال المسلمين، ليصدّوهم عن معرفة الحقّ وبيقوهم في الوهم والجهل بمكرهم هذا، بينما يتظاهرون رياءً بأنهم ناصحون لهم^٣؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: «بَلْ رُئِيَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ^٤ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ»^٥، وقال: «وَأَنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ»^٥.

أسباب عدم إقامة الإسلام

أما أهمّ الأسباب والدواعي لعدم إقامة الإسلام من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى الآن فهي ما يلي:

١ . الزّوم / ٤٢

٢ . غافر / ٨٢

٣ . كما روي عن بعض أئمتهم أنّه كان يقول: «لَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا ذُكِرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَيُّ شَيْءٍ فِي تِلْكَ مِنَ الْعِلْمِ؟! عَلَيْكُمْ بِالسُّنَنِ وَالْفِقْهِ وَمَا يَنْفَعُكُمْ!» رواه أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ) في كتاب «السنة» (ج ٣، ص ٥٠٦) باب «التغليظ على من كتب الأحاديث التي فيها طعن على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»!

٤ . الرّعد / ٣٣

٥ . الزّخرف / ٣٧

١. اختلاف المسلمين

كان السبب الأول لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلاف المسلمين من بعده؛ لأنهم من بعده، فقدوا وحدتهم بسرعة، وأصبحوا شيعاً كالذين كانوا من قبلهم، وتعلقت كل شعبة منهم بعقائدها وأعمالها، مع أن الله كان قد حذرهم من ذلك مراراً وصراحة، فقال: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^١، وقال: «وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً كُلُّ جِزٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ»^٢، لكنهم نسوا تحذير الله وعصوا نهيه، واختلفوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خلافته وهو لم يُدفن بعد، وكان هذا أصل جميع اختلافاتهم بعده، التي استمرت حتى الآن على نحو متزايد، ولذلك فهو مهمٌ وجدير بالدراسة جدًّا، على الرغم من كراهة بعضهم للنظر فيه.

من المسلم به تاريخياً، بحسب الروايات المتواترة، أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم اختلفوا في من يكون له الحكم من بعده؛ فرأى فريق منهم أنه يكون لأهل بيته، ورأى الفريق الآخر أنه يكون لغيرهم، في حين أن مثل هذا الاختلاف بين المسلمين غريب وغير متوقع للغاية؛ إذ لا شك أن الحكم في الإسلام لله دون غيره، وهذا من المبادئ الواضحة والضرورية للإسلام؛ كما قال الله مؤكداً: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»^٣، وقال: «أَلَا لَهُ الْحُكْمُ»^٤، وقال: «لَهُ الْحُكْمُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ»^٥،

١. آل عمران / ١٠٥

٢. الزوم / ٣١-٣٢

٣. الأنعام / ٥٧

٤. الأنعام / ٦٢

٥. القصص / ٧٠

وقال: «فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ»^١، وقال: «لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^٢، وقال: «ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ»^٣. بناءً على هذا، فمن المؤكد أَنَّ حَقَّ الحاكمية يختص به، ولا يشاركه فيه أحد؛ كما قال: «مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا»^٤، وقال: «الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ»^٥، وقال: «ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ»^٦. هذا يعني أَنَّ النَّاسَ ليس لهم أدنى نصيب من الحاكمية؛ كما قال الله مستبعدًا: «أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا»^٧. بل إِنَّ الحاكمية كلها لله خاصة؛ لأنه الوحيد الذي خلق العالم، ويعلم احتياجاته، ويقدر على توفيرها، ومن الواضح أَنَّهُ يمارس حاكميته، لا من خلال الإجبار التكويني أو إرسال الملائكة، بل من خلال جعل خليفة في الأرض؛ كما قال: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً»^٨، وعلى سبيل المثال جعل داود عليه السلام خليفة في الأرض، فقال: «يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»^٩.

١. غافر / ١٢

٢. التغابن / ١

٣. الزمر / ٦

٤. الكهف / ٢٦

٥. الفرقان / ٢

٦. فاطر / ١٣

٧. النساء / ٥٣

٨. البقرة / ٣٠

٩. ص / ٢٦

هذا يعني أنّ الله، بوصفه حاكم الكون، في فعل معقول تمامًا، يمارس حكمه من خلال تعيين نائب له؛ كما يفعل ذلك جميع العقلاء لممارسة حكمهم، ومن الواضح أنّه تعالى خالق العقلاء ورئيسهم؛ كما قال: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^١، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^٢؛ كما أنّه، على سبيل المثال، آتى حكمه طالوت عليه السلام، في حين كان أصحاب نبيه غير راضين بحكمه، ومحسبون أنّهم أحقّ بالحكم منه؛ كما قال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^٣.

هذا من الطبيعيّ والمفهوم تمامًا أنّ حكم الله يتحقّق إذا كان تعيين الحاكم بيده؛ لأنّه مادام تعيين الحاكم بيد الآخرين وليس بيده، فلا يمكن اعتبار الحكم له، وهذا ما أشار إليه بنفسه إذ قال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٤، وقال: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^٥، وقال: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^٦. لذلك، فإنّ كون الحاكميّة لله لا معنى له في الواقع العمليّ إلّا أنّها مبنية على اختياره بغض النظر عن اختيار الآخرين؛ كما قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^٧.

١. البقرة / ٢٤٧

٢. آل عمران / ٢٦

٣. البقرة / ٢٤٧

٤. الملك / ١

٥. يس / ٨٣

٦. المؤمنون / ٨٨

٧. القصص / ٦٨

العودة إلى الإسلام

بعبارة أخرى، إنّ مرجع الحاكمية في الإسلام إلى إذن الله، بل لا شرعية لأمر من الأمور إلّا بانتهاؤه إلى إذنه، وهذا من أهم القواعد الأساسية في الإسلام؛ كما قال مراراً ومؤكداً: «أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ»^١، وقال: «وَالِلَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ»^٢، وقال: «وَالِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ»^٣، وقال: «وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ»^٤. هذا يعني أنّ أساس الشرعية في الإسلام هو إذن الله، وكلّ عمل لا يرجع إلى إذن الله لا يُعتبر إسلامياً، وبالتّبع لا يؤدي إلى جنّته ومغفرته؛ كما قال بصراحة: «وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْحَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ»^٥؛ بمعنى أنّه يتّخذ إذنه وسيلة لإضفاء الشرعية على الأعمال، وتبعاً لذلك الحصول على رضاه من خلال القيام بها. بناء على هذا، فإنّ كلّ عمل يحتاج عند العقلاء إلى إذن الحاكم، فهو يحتاج في الحقيقة إلى إذن الله؛ لأنّه حاكم كلّ شيء.

من هنا يُعلم أنّ الحكم في الإسلام إنّما يكون شرعياً لمن اختاره الله وعيّنه نائباً له فيه، وهذا ليس شيئاً غريباً أو جديداً، بل هو سنة من سننه التي جرت في الأمم السالفة، ولا تزال جارية ما دامت الدّنيا قائمة؛ كما قال: «سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا»^٦. نعم، قد كانت ضرورة كون الحاكم معيّناً من عند الله ومعرفاً عن طريق نبيه أو آية بينة من واضحات جميع الأديان الإلهية وضرورتاتها، ولم تكن موضع شك ولا خلاف في أيّ أمة من الأمم السابقة، وإنّما شكّت واختلفت فيها هذه الأمة؛

١. الشورى / ٥٣

٢. آل عمران / ١٠٩

٣. لقمان / ٢٢

٤. النور / ٤٢

٥. البقرة / ٢٢١

٦. الأحزاب / ٦٢

كما أنَّ بني إسرائيل من بعد موسى عليه السَّلام مثلاً كانوا يعلمون بدهاءةً أنَّهُم، للجهاد في سبيل الله من أجل إقامة الدِّين، يحتاجون إلى حاكم من الله، ولذلك سألوا نبيَّهم أن يعيِّن لهم حاكماً من الله ليجاهدوا معه، وأجابهم نبيُّهم إلى مسألتهم، ولم يقل لهم أنَّه لا حاجة إلى حاكم من الله للجهاد في سبيله وإقامة الدِّين؛ كما ذكرهم الله لتعليم المسلمين فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَكِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾^١، وتقدَّم أن الله اختار لهم طالوت.

بناء على هذا، فإنَّ غفلة أصحاب النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن هذه القاعدة الواضحة والضرورية تبدو غريبة؛ لأنَّ خلافهم في الحكم من بعده كان مبنياً على افتراض أنَّ الحكم لهم، ومن ثمَّ يحقُّ لهم تسليمه إلى من يختارون؛ بحيث أنَّ كثيراً منهم، بحسب الأخبار المتواترة والمشهورة، اجتمعوا في مكان يسمَّى سقيفة بني ساعدة، وحاول كل فريق منهم أن يجزَّ الحكم إلى نفسه، حتَّى كادوا يقتتلون ويوطأ بعضهم بعضاً لأجله!^٢ مع ذلك، كان الخلاف الرئيسي بينهم حول أنَّه هل ينبغي أن يُبقى حكم رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم في بيته أم ينبغي أن يُخرج منه.

١ . البقرة / ٢٤٦

٢ . كما كان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم أخبرهم عن ذلك من قبل، إذ قال: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّهَتِ النَّاسُ بِالتِّي تَلِيهَا، وَأُولَئِهِنَّ نَقْضُ الْحُكْمِ، وَأَخْرِجُهُنَّ الصَّلَاةُ» (مسند أحمد، ج ٣٦، ص ٤٨٥؛ السنة لعبد الله بن أحمد، ج ١، ص ٣٥٦؛ تعظيم قدر الصلاة للمروزي، ج ١، ص ٤١٥؛ السنة لأبي بكر الخلال، ج ٤، ص ١٢٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٥٦)، فأخبرهم بأنَّ الحكم من بعده أول عروة ينقضون من الإسلام.

فقال الذين غلبوا في نزاعهم أنه ينبغي أن يخرج حكمه من بيته، بحجة أن العرب لن يرضوا باجتماع النبوة والخلافة في بيت واحد،

١. كما روي عن عبد الله بن عباس، أنه قال: «خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ، فَإِنَّا لَنَسْرِي لَيْلَةً، وَقَدْ دَنَوْتُ مِنْهُ، إِذْ صَرَبَ مَقْدِمَ رَحْلِهِ بِسَوْطِهِ، وَقَالَ: "كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ بِقَتْلِ أَحْمَدَ... وَلَمَّا نَظَاعُنْ دُونَهُ وَنُناضِل... وَنُسَلِّمُهُ حَتَّى نُصْرَعَ حَوْلَهُ... وَنَذْهَلُ عَنْ أُنْبَائِنَا وَالْحَلَالِ، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَسَارَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا قَلِيلًا، ثُمَّ قَالَ: "وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا... أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ... وَأَكْسَى لِبَزْدِ الْخَالِ قَبْلَ ابْتِدَالِهِ... وَأَعْطَى لِرَأْسِ السَّابِقِ الْمُتَجَرِّدِ"، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَبُوكَ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنْتَ ابْنُ عَمِّهِ، فَمَا مَنَعَ قَوْمَكُمْ مِنْكُمْ؟! قَالَ: قُلْتُ: لَا أَدْرِي، قَالَ: لِكَيْنِي أَدْرِي، يَكْرَهُونَ أَنْ تَجْتَمِعَ فِيكُمْ النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١٠، ص ٣٧٨؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٢)، وفي رواية أخرى، أنه قال: «قَالَ لِي عُمَرُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَتَدْرِي مَا مَنَعَ قَوْمَكُمْ مِنْكُمْ بَعْدَ مُحَمَّدٍ؟ فَكَرِهْتُ أَنْ أُجِيبَهُ، فَقُلْتُ: إِنْ لَمْ أَكُنْ أَدْرِي فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَدْرِينِي، فَقَالَ عُمَرُ: كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا لَكُمْ النُّبُوَّةَ وَالْخِلَافَةَ، فَتَبَجَّحُوا عَلَى قَوْمِكُمْ بِحِجَا بَجَحًا، فَاخْتَارَتْ فَرِيضٌ لِنَفْسِهَا فَأَصَابَتْ وَوُفِّقَتْ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ تَأَذَّنْ لِي فِي الْكَلَامِ، وَتَمِطْ عَنِّي الْغَضَبَ تَكَلَّمْتُ، فَقَالَ: تَكَلَّمْ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: اخْتَارَتْ فَرِيضٌ لِنَفْسِهَا فَأَصَابَتْ وَوُفِّقَتْ، فَلَوْ أَنَّ فَرِيضًا اخْتَارَتْ لِنَفْسِهَا حَيْثُ اخْتَارَ اللَّهُ لَهَا لَكَانَ الصَّوَابُ بِبَيْدِهَا غَيْرَ مَزْدُودٍ وَلَا مُحْسُودٍ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ لَنَا النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ وَصَفَ قَوْمًا بِالْكَرَاهِيَةِ فَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُحْبِطَ أَعْمَالُهُمْ﴾ [محمد/٩]» (تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٣؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٣٩؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٣، ص ٢١٥)، وفي رواية أخرى، أنه قال: «قَالَ عُمَرُ لَيْلَةً مَسِيرَهُ إِلَى الْجَابِيَةِ: أَيُّنَ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ فَأَتَيْتُهُ، فَشَكَى تَخَلُّفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقُلْتُ: أَوْلَمْ يَعْتَذِرْ إِلَيْكَ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَهَوَ مَا اعْتَذَرَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَوَّلَ مَنْ رَيْتُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ أَبُو بَكْرٍ، إِنَّ قَوْمَكُمْ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا لَكُمْ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ، فَقُلْتُ: لِمَ؟! أَلَمْ تَكُنْ خَيْرًا لَهُمْ؟! قَالَ: بَلَى، لَكِنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ جَحْفًا جَحْفًا جَحْفًا، وَهُوَ الْفَخْرُ وَالْبَذْخُ وَالتَّطَاوُلُ (الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، ج ١٠، ص ٤٤٣؛ المذاكرة للإربلي، ص ٥٥)، وفي رواية أخرى، أنه قال: «كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ، وَهُوَ عَلَى بَعْلِ وَأَنَا عَلَى فَرَسٍ، فَقَرَأَ آيَةً فِيهَا ذِكْرُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَقَدْ كَانَ صَاحِبُكُمْ أَوْلَى بِهِذَا الْأَمْرِ مِنِّي وَمِنْ أَبِي بَكْرٍ، يَغْنِي عَلِيًّا، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَا أَقَالَنِي اللَّهَ إِنْ أَقَلْتُهُ، فَقُلْتُ: أَنْتَ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟! وَأَنْتَ وَصَاحِبُكَ وَتَبَيْتُمَا وَانْتَرَعْتُمَا الْأَمْرَ مِنَّا دُونَ النَّاسِ! فَقَالَ: إِلَيْكُمْ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَمَا أَنْتُمْ أَصْحَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؟! فَتَأَخَّرْتُ وَتَقَدَّمْتُ هُنَيْهَةً، فَقَالَ: سِرْ لَا سِرْتُ! وَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ كَلَامَكَ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ شَيْئًا فَرَدَدْتُ عَلَيْكَ جَوَابَهُ، وَلَوْ سَكَتَ سَكَنَّا،

في حين أنّ رضى العرب أو العجم لم يكن له دخل في تعيين الخليفة البتّة، وتعيين الخليفة - كما تبين - منوط برضى الله، ورضاه يُعلم بواسطة نبيه لا محالة، كما غُلم في قضيّة طالوت، ولذلك كان عليهم أن يرجعوا إلى نصوص نبيه، فيمكنوا كلّ من عيّنه حاكمًا من عند الله من الحاكميّة عليهم، لكنّهم لم يفعلوا ذلك رغم ما كان لديهم من التعلّق بالإسلام؛ لأنّهم، من ناحية، بسبب قرب عهدهم بالجاهليّة، ما زالت بينهم بعض التنافسات القبليّة، ومن ناحية أخرى، بسبب عدم معرفتهم الكاملة بصلاحيّات النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، كانوا يحسبون نصوصه السياسيّة غير ملزمة بخلاف نصوصه الأخرى، ولهذا السّبب، حتّى في زمانه، كانوا يعارضون نصوصه هذه، خاصّة فيما كان يتعلّق بأهل بيته^١؛

فَقَالَ: إِنَّا وَاللَّهِ مَا فَعَلْنَا الَّذِي فَعَلْنَا عَنْ عِدَاوَةٍ، وَلَكِنْ اسْتَصْغَرْنَا، وَخَشِينَا أَنْ لَا تَجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ وَفَرِيشٌ لِمَا قَدْ وَتَرَهَا، قَالَ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُهُ فِي الْكُتَيْبَةِ فَيَنْطَلِعُ كَبَشَهَا فَلَمْ يَسْتَصْغِرْهُ، أَفَتَسْتَصْغِرُهُ أَنْتَ وَصَاحِبُكَ؟ فَقَالَ: لَا جَرَمَ، فَكَيْفَ تَرَى؟ وَاللَّهِ مَا نَقْطَعُ أَمْرًا دُونَهُ، وَلَا نَعْمَلُ شَيْئًا حَتَّى نَسْتَأْذِنَهُ» (مناقب عليّ لابن مردويه، ص ١٢٦؛ محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني، ج ٢، ص ٤٩٥).

١. مثال ذلك ما روي عن زيد بن أرقم، قال: «كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ يَوْمًا: "سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ"، فَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ أَنَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَمَرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ غَيْرِ بَابِ عَلِيٍّ، فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ، وَإِنِّي مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنِّي أَمَرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ"» (فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٨١)، وروي عن سعد بن أبي وقاص، قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ، إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَدَدْتَ الْأَبْوَابَ كُلَّهَا، إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ؟! قَالَ: مَا أَنَا سَدَدْتُ أَبْوَابَكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَدَّهَا» (المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ١٨٦)، وروي عن سعد، قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَوَدَّيَ فِينَا لَيْلًا: "لِيَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا آلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالْ عَلِيٍّ"، قَالَ: فَخَرَجْنَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَنَا عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْرَجْتَ أَصْحَابَكَ وَأَعْمَامَكَ، وَأَسَكَنْتَ هَذَا الْغُلَامَ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "مَا أَنَا أَمَرْتُ بِإِخْرَاجِكُمْ وَلَا بِإِسْكَانِ هَذَا الْغُلَامِ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ أَمَرَ بِهِ"» (السنن الكبرى للنسائي، ج ٧، ص ٤٢٤)،

كما روى كثير من المحدثين كابن الجعد (ت ٢٣٠هـ)^١، وابن حنبل (ت ٢٤١هـ)^٢، والبخاري (ت ٢٥٦هـ)^٣، ومسلم (ت ٢٦١هـ)^٤، وأبي داود (ت ٢٧٥هـ)^٥، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)^٦،

وفي رواية أخرى: «قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: تُخْرِجُنَا وَنَحْنُ عَصَبَتُكَ وَعُمُومَتُكَ، وَتُسَكِّنُ عَلِيًّا؟! فَقَالَ: "مَا أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ وَأَسَكَّنْتُه، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُمْ وَأَسَكَّنْتُهُ"» (المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٣، ص ١٢٦)، وروى عن ابن عباس، قال: «لَمَّا أُخْرِجَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَتَرَكَ عَلِيٌّ، قَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "مَا أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي، وَلَا أَنَا تَرَكْتُه، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُمْ وَتَرَكَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مَأْمُورٌ مَا أُمِرْتُ بِهِ فَعَلْتُ» (إِنْ أَتَبِعَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ) [الأنعام / ٥٠]» (المعجم الكبير للطبراني، ج ١٢، ص ١٤٧)، وروى عن جابر بن عبد الله، قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الطَّائِفِ، نَاجَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا، فَأَطَالَ نَجْوَاهُ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: لَقَدْ أَطَالَ نَجْوَى ابْنِ عَمِّهِ! فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: "مَا أَنَا ائْتَجِئْتُه، بَلِ اللَّهُ ائْتَجَاهُ"» (مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ١١٨)، وفي رواية أخرى: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الطَّائِفِ، قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَلِيٍّ مَلِيًّا مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ أَطَلْتَ مُنَاجَاتَهُ! قَالَ: "مَا أَنَا نَاجِئْتُه، وَلَكِنَّ اللَّهَ نَاجَاهُ"» (معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٥٣٤)، وقال الثعلبي في «تفسيره» (ج ١٠، ص ٣٥): «قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ، فَقَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِغَدِيرِ حُمٍّ، نَادَى بِالنَّاسِ، فَاجْتَمَعُوا، فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ"، فَشَاعَ ذَلِكَ وَطَارَ فِي الْبِلَادِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْحَارِثُ بْنُ النُّعْمَانِ الْفَهْرِيُّ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي مَلَأٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَمَرْتَنَا عَنِ اللَّهِ أَنْ نَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ، وَأَمَرْتَنَا أَنْ نَصْلِيَ خَمْسًا، فَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ، وَأَمَرْتَنَا بِالزَّكَاةِ، فَقَبِلْنَا، وَأَمَرْتَنَا بِالْحَجِّ، فَقَبِلْنَا، وَأَمَرْتَنَا أَنْ نَصُومَ شَهْرًا، فَقَبِلْنَا، ثُمَّ لَمْ تَرْضَ بِهَذَا حَتَّى رَفَعْتَ بِضِيعِي ابْنَ عَمِّكَ، فَقَضَلْتَهُ عَلَيْنَا، وَقُلْتَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ؟! فَهَذَا شَيْءٌ مِنْكَ، أَمْ مِنَ اللَّهِ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ هَذَا مِنَ اللَّهِ"».

١. مسند ابن الجعد، ص ٣٩٠

٢. مسند أحمد، ج ٣٤، ص ٤٤٩، ٤٧١ و ٤٧٢

٣. صحيح البخاري، ج ٩، ص ٨١

٤. صحيح مسلم، ج ٦، ص ٣ و ٤

٥. سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٦

٦. سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠١

وغيرهم^١، أنه لما بدأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتحدث عن الخلفاء الاثني عشر من بعده، رفع فريق من أصحابه أصواتهم بين يديه وأضجوا، بحيث لم يسمحوا بأن تُسمع تنمة حديثه في هذا الصدد!^٢ مع أن الله كان قد نهاهم عن ذلك بصراحة، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^٣؛ كما هو مستفيض ومتفق عليه بين المسلمين^٤ أنه لما أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الخميس الأخير من حياته أن يوصي بشيء لما بعده حتى لا يضل المسلمون ولا يختلفوا بينهم أبداً، منعه فريق من أصحابه ورفعوا أصواتهم وقالوا أنه يهجر ولا حاجة لهم بوصيته مع وجود القرآن!^٥ في حين كان الله قد اعتبر كلامه بمنزلة الوحي، فقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^٦، ومن المسلم به أن القرآن ما كان يغنيهم عن سنته.

١. على سبيل المثال، انظر: الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٣، ص ١٢٦ و ١٢٧؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٥، ص ٨٠؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ١٣؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٧١٥؛ الكفاية في علم الزوايا للخطيب البغدادي، ص ٧٣.

٢. جاء في رواية: «ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا، وَصَجَّ النَّاسُ»، وفي رواية أخرى: «ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً أَصَمَّنِيهَا النَّاسُ»، وفي رواية أخرى: «فَكَبَّرَ النَّاسُ وَضَجُوا، وَقَالَ كَلِمَةً خَفِيفَةً»، وفي رواية أخرى: «فَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ»!

٣. الحجرات / ٢

٤. فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأخرجه الجوزقي في الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته.

٥. لمعرفة المزيد عن هذه الخسارة الكبيرة التي كانت حسب تعبير عبد الله بن عباس «الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ»، انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٨ و ٤٣٩، ج ٦، ص ٥٧، ج ١٠، ص ٣٦١؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢١٣ و ٢١٥؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٤١٥، ج ٥، ص ١٣٥ و ٢٢٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٤، ج ٤، ص ٦٩، ج ٧، ص ١٢٠؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٦؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٦٦، ج ٧، ص ٦٣؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٢، ص ٥٨٩؛ صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٧٤٨؛ البدء والتاريخ للمقدسي، ج ٥، ص ٥٩؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته للجوزقي، ص ١٣٥؛ والعديد من المصادر الأخرى.

٦. النجم / ٣-٤

على أي حال، كان هذا الفريق من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرون أن تعيين الحكام من بعده لا يحتاج إلى نص منه، وإن صدر منه نص في ذلك، خاصة إذا كان مائلاً إلى أهل بيته، فإنه ليس ملزماً ولا ينافي خبرتهم في تعيين الحاكم. من الواضح أن هذا الرأي لم يكن صحيحاً؛ لأن الله قال بصراحة: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُبِيناً﴾^١، ومن الواضح أن خيرة الله ورسوله كانت مبنية على الحكمة والمصلحة، ولم تكن مبنية على العصبية والأهواء التفسانية. مع ذلك، فإن رأي هذا الفريق، بسبب استيلائهم على السلطة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أصبح الرأي السائد بين المسلمين، خاصة في القرون التالية^٢؛ لأن المسلمين في القرون التالية لم يكونوا قد أدركوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكانوا قد تعلموا الإسلام عن طريق هذا الفريق وأتباعهم الذين يحكمونهم، ومن ثم لم يكن لهم بد من الاطمئنان والوثوق الكامل بهم لتصحيح معتقداتهم وأعمالهم الدينية^٣.

١. الأحزاب / ٣٦

٢. فتحقق بذلك ما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ، فَكَلَّمَا انْتَقَصَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالنَّبِيِّ تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضُ الْحُكْمِ، وَأَخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ» (مسند أحمد، ج ٣٦، ص ٤٨٥؛ السنة لعبد الله بن أحمد، ج ١، ص ٣٥٦؛ تعظيم قدر الصلاة للمروزي، ج ١، ص ٤١٥؛ السنة لأبي بكر الخلال، ج ٤، ص ١٢٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٥٦).
 ٣. كما يقال: «إِنَّ النَّاسَ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ»، ويصدق ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكسرى ملك فارس بعد دعوته إلى الإسلام: «فَإِنْ أُبَيِّتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْمَجُوسِ»، وقوله لهرقل ملك الروم بعد دعوته إلى الإسلام: «فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْأَرِيسِيِّينَ» يعني النصارى من قومه (انظر: مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٠٢؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٤٥؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٦٥٤)، وروي أن امرأة سألت أبا بكر: «مَا بَقَاؤُنَا عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ؟» فقال: «بَقَاؤُكُمْ عَلَيْهِ مَا اسْتَقَامَتْ بِكُمْ أَيْمَتُكُمْ»، قالت: «وَمَا الْأَيْمَةُ؟» قال: «أَمَا كَانَ لِقَوْمِكَ رُؤْسَاءُ وَأَشْرَافٌ يَأْمُرُونَهُمْ فَيُطِيعُونَهُمْ؟» قالت: «بَلَى»، قال: «فَهُمْ مِثْلُ أَوْلِيكَ عَلَى النَّاسِ» (انظر: مسند الدارمي، ج ١، ص ٢٩٣؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٤٢).

هذا هو السبب في أنَّ أكثر المسلمين الآن، بانفعال تامٍّ وتقليد أعمى للتيار السائد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يعتقدون أنَّ الله لم يختر أحدًا لحكمه وقد وكلهم إلى أنفسهم في هذا الصدد، ولكن من الواضح أنَّ هذه إساءة الظنِّ به بسبب حسن الظنِّ بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ بمعنى أنَّ هؤلاء بسبب حسن ظنِّهم بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قد ظنُّوا بالله ظنَّ السوء، وحسبوا أنه قد بدَّل سنته وأهمل حكمه، وهذا من أسوأ الظنون به؛ كما قال سبحانه في أهل ذلك: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّنَ السُّوءَ عَنَّا عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^١، وقال: ﴿وَدَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ أَنزَاكُم فَاصْبِحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^٢، وقال: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾^٣، وكذلك ظنَّهم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسوأ الظنون به؛ لأنَّهم يظنون أنه، على الرغم من أن علمهم كيف يستنجون من البول والغائط، تركهم دون أن يسدَّ أهمَّ حاجاتهم، وهي الحاجة إلى حاكم من الله، وعرضهم لخلافات دميوية على الحكم من بعده! مع أنَّ الإنصاف أنه لا يوجد ذو مروءة يترك صغاره دون أن يجعل لهم قيماً، بل لا يوجد راجٍ يترك غنمه في الصحراء ليأكلها الذئاب، وهذا ممَّا جرت عليه سيرة العقلاء، بحيث أنَّ تاركة يُنسب عندهم إلى السفاهة والدناءة^٤.

١. الفتح / ٦

٢. فصلت / ٢٣

٣. آل عمران / ١٥٤

٤. كما روى الواقدي (ت ٢٠٧هـ) في «كتاب الردة» (ص ١٧٦) أنه لما جاء زياد بن لبيد إلى بني ذهل بن معاوية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعوهم إلى بيعة أبي بكر، قال له الحارث بن معاوية وهو من سادات القوم: «يا زياد، إنَّكَ لَتَدْعُو إِلَى الطَّاعَةِ لِرَجُلٍ لَمْ يُعْهَدْ إِلَيْنَا وَلَا إِلَيْكُمْ فِيهِ عَهْدٌ»، فقال له زياد: «صَدَقْتَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ إِلَيْنَا وَلَا إِلَيْكُمْ فِيهِ عَهْدٌ، وَلَكِنْ اخْتَرْنَاهُ لِهَذَا الْأَمْرِ»، فقال له الحارث: «أَخْبِرْنِي فَلِمَ نَحْبِئُ عَنْهَا أَهْلَ بَيْتِهِ؟! وَهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب / ٦]»،



فقال له زياد: «إِنَّ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ أَنْظَرُ لَأَنْفُسِهِمْ مِنْكَ»، فقال له الحارث: «لَا وَاللَّهِ، مَا أَرْزَلْتُمُوهَا عَنْ أَهْلِهَا إِلَّا خَسَدًا مِنْكُمْ لَهُمْ، وَمَا يَسْتَقِرُّ فِي قَلْبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَنْصَبْ لِلنَّاسِ عِلْمًا يَتَّبِعُونَهُ، فَارْجُلُ عَنَّا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فَإِنَّكَ تَدْعُو إِلَى غَيْرِ رِضًا»، ثم أنشأ الحارث يقول:

«كَانَ الرَّسُولُ هُوَ الْمُطْلَاعُ فَقَدْ مَضَى ... صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يَسْتَخْلِفْ!؟

هَذَا مَقَالُكَ يَا زِيَادُ فَقَدْ أَرَى ... أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِقَوْلٍ سُوءٍ مُخْلِيفٍ

وَمَقَالَتَنَا أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ... صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ

تَرَكَ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ لَوْلَا تِهِ ... وَدَعَا زِيَادُ لَامِرِي لَمْ يُعْرِفْ

إِنْ كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ إِمْرَةٌ ... فَلَقَدْ أَتَى فِي أَمْرِهِ بِتَعَسُفٍ

أَمْ كَيْفَ سَلِمَتِ الْخِلَافَةُ هَاشِمٌ ... لِعَتِيقِ تَيْمٍ!؟ كَيْفَ مَا لَمْ تَأْتَفْ!؟

فوشب عرفة بن عبد الله الذهلي، فقال: «صَدَقَ وَاللَّهِ الْحَارِثُ بِنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْرِجُوا هَذَا الرَّجُلَ عَنْكُمْ، فَمَا صَاحِبُهُ بِأَهْلٍ لِلْخِلَافَةِ، وَلَا يَسْتَحِقُّهَا بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَمَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ بِأَنْظَرُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، ثم أنشأ عرفة يقول:

«لَعُمْرِي وَمَا عُمُرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ ... لَقَدْ قَالَ حَقًّا حَارِثُ بِنُ مُعَاوِيَةَ

أَيَمْلِكُ عَبْدُ رَبِّهِ!؟ إِنَّ دَهْرَنَا ... لَيَطْرُقُنَا فِي كُلِّ حِينٍ بِدَاهِيَةٍ

فَمَنْ مُبْلَغٌ عَنَّا عَتِيقًا رِسَالَةً ... لَيْسَتْ لِبَنَاتِ الطَّالِمِينَ عَلَانِيَةً

لَحَا اللَّهُ مَنْ أَغْطَاكَ طَاعَةَ بَيْعَةٍ ... مُقِرًّا وَلَا أَبْقَى لَهُ الدَّهْرُ بَاقِيَةً

أَتَمْلِكُهَا دُونَ الْقَرَابَةِ طَالِمًا!؟ ... لَكَ الدَّبْحُ دَرْهَا إِنَّمَا هِيَ عَارِيَةٌ

فكان الحارث بن معاوية أول من أنكر على القوم ظنهم بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تركهم دون حاكم من الله، فتابعه على ذلك عرفة بن عبد الله الذهلي، فرحمة الله عليهما من رجلين ذوي بصيرة في دينهما، وإن اتهمهما الجهال بالارتداد عنه، وروى مسلم (ت ٢٦١هـ) في «صحيحه» (ج ٦، ص ٥) أن عبد الله بن عمر قال لأبيه: «إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَالَ، فَالَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ رَاعِي إِبِلٍ أَوْ رَاعِي غَنَمٍ، ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا، رَأَيْتَ أَنْ قَدْ صَيَّعَ، فَرَاغَيْتُ النَّاسَ أَشَدُّ، قَالَ: فَوَافَقَهُ قَوْلِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنِّي لَيْنٌ لَا أَسْتَخْلِفُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَخْلِفْ»، فطعن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يشعر، ومن الطرائف في هذا الباب ما ذكر ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ) في «شرح نهج البلاغة» (ج ٩، ص ٢٤٨)، قال: «سألت أبا جعفر يحيى بن محمد العلوي نقيب البصرة وقت قراءتي عليه عن هذا الكلام، وكان رحمه الله على ما يذهب إليه من مذهب العلوية منصفًا وافر العقل، فقلت له:

بناء على هذا، فلا ريب في أن الله قد أنزل كل ما يحتاجه المسلمون؛ كما قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^١، ولا ريب في أن نبيه أيضًا قد بلغ ذلك كله دون تهاون وتقصير، وكان لديه بُعد النظر والنصح اللازمان لذلك؛ كما قال الله في شأنه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^٢. من الواضح أن مثل هذا النبي، بعد عمر من الجهد والمشقة في تعليم أمته وتركيتهم، لا يتركهم غافلين عما يكون محل ابتلائهم وسبب اختلافهم، ولا يذهب من بينهم دون أن يترك فيهم ضامنًا لهدايتهم وصيانته ما أقامه من بعده، وهذه حقيقة تشهد بها الروايات الواردة عنه بالتواتر.

→ إن نفسي لا تسامحني أن أنسب إلى الصحابة عصيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودفع النص! فقال: وأنا فلا تسامحني أيضًا نفسي أن أنسب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى إهمال أمر الإمامة، وأن يترك الناس فوضى سدى مهملين، وقد كان لا يغيب عن المدينة إلا ويؤمر عليها أميرًا وهو حي ليس بالبعيد عنها، فكيف لا يؤمر وهو ميت لا يقدر على استدراك ما يحدث؟! ثم قال: ليس يشك أحد من الناس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عاقلًا كامل العقل، أما المسلمون فاعتقادهم فيه معلوم، وأما اليهود والنصارى والفلاسفة فيزعمون أنه حكيم تام الحكمة، شديد الرأي، أقام ملّة، وشرع شريعة، فاستجدّ ملكًا عظيمًا بعقله وتدييره، وهذا الرجل العاقل الكامل يعرف طباع العرب وغرائزهم وطلبهم بالثارات والذحول ولو بعد الأزمان المتطاولة، ويقتل الرجل من القبيلة رجلًا من بيت آخر، فلا يزال أهل ذلك المقتول وأقاربه يتطلّبون القاتل ليقتلوه، حتّى يدركوا ثأرهم منه، فإن لم يظفروا به قتلوا بعض أقاربه وأهله، فإن لم يظفروا بأحدهم قتلوا واحدًا أو جماعة من تلك القبيلة به، وإن لم يكونوا رهطه الأدينين، والإسلام لم يحلّ طبائعهم ولا غير هذه السجية المركوزة في أخلاقهم، والغرائز بحالها، فكيف يتوهم لبيب أن هذا العاقل الكامل وتر العرب، وعلى الخصوص قريشًا، وساعده على سفك الدماء وإزهاق الأنفس وتقلّد الضغائن ابن عمه الأدنى وصهره، وهو يعلم أنه سيموت كما يموت الناس، ويتركه بعده وعنده ابنته، وله منها ابنان يجريان عنده مجرى ابنين من ظهره حنوا عليهما، ومحبة لهما، ويعدل عنه في الأمر بعده، ولا ينصّ عليه، فيحقق دمه ودم بنيه وأهله؟!»

١. النحل / ٨٩

٢. التوبة / ١٢٨

مما لا ريب فيه أنه بين، دون أدنى لبس، كيف يكون الحكم من بعده، وهل يكون لأهل بيته أم لا؛ لأنّ هذه المسألة كانت محور الاختلاف بين أصحابه في حياته وبعده؛ إذ كان فريق منهم كسلمان وأبي ذرّ والمقداد وعمّار والزيبر يرون أهل بيته أحقّ بالحكم من الآخرين، وفريق آخر كعمر وأبي بكر وأبي عبيدة وسالم^١ يرون غير ذلك^٢، وكان هذا هو الأساس لانقسام المسلمين منذ ذلك الحين. من هنا يُعلم أنّ وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت لا محالة مرتبطة بهذه المسألة ولأجل تبيينها؛ لأنّه كان من واجبه منع الاختلاف بين المسلمين وتمكينهم من حلّه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ^٣ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^٤، وعلى هذا، فمن الواضح أنّه، خلافاً لظنّ المسيئين به الظنّ، قد قام بأداء واجبه من خلال تبيين ما اختلف فيه أمّته من كيفة الحكم من بعده، وهل هو لأهل بيته أم لا؛ كما قال قبل وفاته في مواطن مختلفة وبعبارات متقاربة:

- ١ . أراد حفظه الله تعالى سالماً مولى أبي حذيفة؛ فإنّه ممّن سبق إلى بيعه أبي بكر، ثمّ قُتل في زمانه، وكان عمر يقول: «لَوْ كَانَ حَيًّا اسْتَحْلَفْتُهُ» (انظر: التاريخ للفلاس، ص ٧٠٦؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٧؛ العقد الفريد لابن عبد ربّه، ج ٥، ص ٢٧).
- ٢ . لمعرفة المزيد عن هذين الفريقين، انظر: كتاب الردّة للواقدي، ص ٣٢؛ مصنّف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٤٢ و ٤٧٢؛ سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٦٥٦؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٣٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٤٣؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٥١؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٦٨، ١٦٩ و ١٧٠؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٣، ص ٩٢٤؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٥٨١، ج ٢، ص ١٤٤؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٤؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢ و ٢٠٥؛ البدء والتاريخ للمقدسي، ج ٥، ص ٦٥؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ٩٧٤-٩٧٥؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٢، ص ١٨٧ و ١٩٢؛ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ج ١، ص ١٥٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٣، ص ٥ و ٦.
- ٣ . النحل / ٦٤.

«أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي أَوْشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأَجِيبْ، وَإِنِّي مَسْئُولٌ وَأَنْتُمْ مَسْئُولُونَ، فَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ/ خَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ وَعِترَتِي أَهْلَ بَيْتِي، إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُونِي فِيهِمَا، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، نَبَأَنِي بِذَلِكَ اللَّطِيفُ الْحَيِّرُ».

هذا الحديث المهم والأساسي الذي يُعرف بـ«حديث الثقلين»، وهو يدل على وجوب التمسك بعترته أهل بيته إلى جانب القرآن، وعلى خلافتهم، وتبعاً لذلك حاكميتهم بعده من عند الله، قد رواه أكثر من ثلاثين من أصحابه كسلمان الفارسي^١، وأبي ذر الغفاري^٢، وأبي سعيد الخدري^٣،

- ١ . الولاية لابن عقدة، ص ١٩٤؛ ويوجد بمعناه في: مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٤٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٤٦؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٧٠.
- ٢ . المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٨؛ الولاية لابن عقدة، ص ١٩٣؛ المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ٢، ص ١٠٤٦؛ معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدي لابن الأبار، ص ٨٦؛ وأشار إليه الترمذي في سننه (ج ٥، ص ٦٦٢)؛ ويوجد بمعناه في مصادر كثيرة، منها: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٧٨٥؛ المعارف لابن قتيبة، ج ١، ص ٢٥٢؛ أخبار مكة للفاكهي، ج ٣، ص ١٣٤؛ مسند البزار، ج ٩، ص ٣٤٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٤٥؛ أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني، ص ٣٨٥؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٣٧٣؛ مسند الشهاب لابن سلامة، ج ٢، ص ٢٧٣.
- ٣ . مسند ابن الجعد، ص ٣٩٧؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ١٧٤؛ مسند أحمد، ج ١٧، ص ١٧٠ و ٢١١، ج ١٨، ص ١١٤؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٧؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٤٣؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٩٧؛ أمالي المحاملي (رواية ابن مهدي الفارسي)، ص ١٢٦؛ فوائد أبي بكر النسيبي، ص ٧٣؛ الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢١٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٦٥؛ العوالي لأبي الشيخ، ص ١٦٠؛ فوائد أبي بكر الأبهري، ص ٤٧؛ المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ٤، ص ٢٠٦٠؛ المخلصات لأبي طاهر المخلص، ج ٢، ص ٨٩؛ تفسير الثعلبي، ج ٣، ص ١٦٣؛ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٦٢.

وزيد بن أرقم^١، وجابر بن عبد الله الأنصاري^٢، وحذيفة بن أسيد^٣، وزيد بن ثابت^٤،
وعبد الرحمن بن عوف^٥، وسعد بن أبي وقاص^٦، وجبير بن مطعم^٧، وأمّ سلمة^٨، وأبي رافع^٩،

- ١ . مسند ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥١؛ مسند أحمد، ج ٣٢، ص ١٠؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١١٤؛ مسند الدارمي، ج ٤، ص ٢٠٩٠؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٢؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٦؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١١٠؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٦٣؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٤٤؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ٢٣٢؛ فضائل الصحابة للنسائي، ص ١٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٤، ص ٦٢؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١١٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢١٢
- ٢ . سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٦٢؛ نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذي، ج ١، ص ٢٥٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٦٦؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ١، ص ٩٠؛ المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٢٢١
- ٣ . ما روي في الحوض والكوثر لابن مخلد، ص ٨٨؛ نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذي، ج ١، ص ٢٥٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٦٧ و ١٨٠؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٥٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ٤٤٦؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٢، ص ٢١٩
- ٤ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٠٩؛ مسند أحمد، ج ٣٥، ص ٤٥٦ و ٥١٢؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١٠٧؛ ما روي في الحوض والكوثر لابن مخلد، ص ١٣٧؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٧؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٣٥١؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٥، ص ١٥٣
- ٥ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٦٨؛ أخبار مكة للفاكهي، ج ٣، ص ١٩٣؛ مسند البزار، ج ٣، ص ٢٥٩؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ١٦٥؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ١٣١؛ ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد للخلال، ص ٨٧
- ٦ . تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١١١؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٥، ص ١٩
- ٧ . السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٢٧
- ٨ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٤٤؛ المعجم الصغير للطبراني، ج ٢، ص ٢٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٣٤؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٦، ص ٤٧٠
- ٩ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٢٤

وأبي هريرة^١، وضمرة^٢، وعبد الله بن حنطب^٣، وغيرهم^٤، لعشرات من التابعين كمصعب بن عبد الرحمن (ت ٦٤هـ)، ومسلم بن صبيح (ت ١٠٠هـ)، وعلي بن ربيعة (ت ١٠٠هـ)، ويزيد بن حيان (ت ١٠١هـ)، وعامر بن واثلة (ت ١١٠هـ)^٥، والقاسم بن حسان (ت نحو ١١٠هـ)، وعطية بن سعد (ت ١١١هـ)، وحبيب بن أبي ثابت (ت ١١٩هـ)، وغيرهم^٦،

١ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٠٦؛ مسند البزار، ج ١٥، ص ٣٨٥، بلفظ «كِتَابَ اللَّهِ وَنَسَبِي»، وقد جاء في النسخة المطبوعة «سُنَّتِي» مكان «نَسَبِي»، وهو تصحيف أو تحريف، بقرينة ما جاء في مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر (ج ٢، ص ٣٣٣)، وكشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي (ج ٣، ص ٢٢٣)، وبقرينة سائر الروايات، ولا يصح القول بعدم افتراق السنة عن كتاب الله إلى يوم القيامة، سواء كان المراد بها نفس النبي أو ما يروى عنه.

٢ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٢٧

٣ . أسد الغابة لابن الأثير، ج ٣، ص ٢١٩؛ مجمع الزوائد للهيثمي، ج ٥، ص ١٩٥

٤ . قال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في «الصواعق المحرقة» (ج ٢، ص ٤٤٠): «أَعْلَمُ أَنَّ لِحَدِيثِ التَّمَسُّكِ بِذَلِكَ طَرَفًا كَثِيرَةً وَرَدَتْ عَنْ نَيْفٍ وَعَشْرِينَ صَحَابِيًّا»، وقد ذكر في الكتاب خمسة عشر منهم، وذكر ابن عقدة (ت ٣٣٣هـ) في كتاب «الولاية» علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعدي بن حاتم، وخزيمة بن ثابت، وسهل بن سعد، وعقبة بن عامر، وعامر بن ليلي، وأبا أيوب الأنصاري، وأبا شريح الخزازي، وأبا قدامة الأنصاري، وأبا الهيثم بن التيهان، وأم هانئ ابنة أبي طالب، وزاد غيره فاطمة، والحسن بن علي، وحذيفة بن اليمان، وطلحة بن عبد الله، وعمر بن عوف، وشداد بن أوس، وهؤلاء أربعة وثلاثون صحابياً، وقال ابن مردويه (ت ٤١٠هـ) في «مناقب علي» (ص ٢٢٨): «رُويَ مِنْ تِسْعَةٍ وَثَمَانِينَ طَرِيقًا». قال ابن حجر الهيتمي: «فِي بَعْضِ تِلْكَ الطَّرِيقِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِحَجَّةِ الْوُدَاعِ بِعَرَفَةَ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَهُ بِالْمَدِينَةِ فِي مَرَضِهِ وَقَدْ امْتَلَأَتِ الْحَجَرَةُ بِأَصْحَابِهِ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِغَدِيرِ حُمٍّ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَهُ لَمَّا قَامَ حَطِيبًا بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الطَّائِفِ، وَلَا تَنَافِي، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنَّهُ كَرَّرَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ وَغَيْرِهَا، أَهْتِمَامًا بِشَأْنِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالْعِزَّةِ الطَّاهِرَةِ».

٥ . قد ذكره البعض في عداد الصحابة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٨٦؛ التاريخ الكبير للبخاري، ج ٧، ص ٥٤٥؛ الكنى والأسماء لمسلم، ج ١، ص ٤٥٩؛ الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ٢٩١).

٦ . منهم الحارث الهمداني، وحنش بن المعتمر، ويحيى بن جعدة، والأصبغ بن نباتة، وعبد الله بن أبي رافع، والمطلب بن عبد الله بن حنطب، وعمر بن علي بن أبي طالب.

لعدد كبير من أتباع التابعين، لكبار المسلمين، الذين يُرى فيهم مشاهير مثل سليمان بن مهران (ت ١٤٨هـ)، وزهير بن حرب (ت ٢٣٤هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وسفيان بن وكيع (ت ٢٤٧هـ)، وعبد الله الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، وكذلك أصحاب الصّاح المعتمدة بين المسلمين مثل مسلم (ت ٢٦١هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣هـ)، وقد نصّ على صحّته العديد من أئمة الحديث كالطبري (ت ٣١٠هـ)، والمحاملي (ت ٣٣٠هـ)، والحاكم (ت ٤٠٥هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، والهيتمي (ت ٨٠٧هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، والمناوي (ت ١٠٣١هـ)، وبعض المعاصرين مثل الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، بل حكى عن بعضهم الإجماع على صحّته^١، ولذلك فإنّ صحّته من اليقينيّات؛ لأنّه من ناحية، يتوافق تمامًا مع حكم العقل بضرورة تعيين حكم من عند الله ومعلّمين لكلّ الإسلام بعد النّبّي صلّى الله عليه وآله وسلّم، في حين أنّه لم يرد عنه بديل له، ويلزم عن عدم صحّته فوات التعيين، وفي ذلك انتفاء حكم الله، وهو ممتنع، ومن ناحية أخرى، يبلغ رواته في كلّ طبقة عددًا يستحيل تواطؤهم على الكذب، وهذا دليل عقليّ على صدوره من النّبّي صلّى الله عليه وآله وسلّم. لذلك، لا جدال بيننا وبين الذين يشكّون في صدوره من النّبّي صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ لأنّ أكثرهم من الذين لا يعتقدون بحجّة العقل، والمجادلة مع هؤلاء كالمجادلة مع البهائم^٢

١ . لمعرفة المزيد عن هذا، راجع: حديث الثقلين للوشنوي.

٢ . كما روى درست بن أبي منصور في «كتابه» (ص ١٦٦)، عن ابن أذينة، عن زرار، عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين أنّه قال لعمر بن قيس الماصر وأصحابه لما جاؤوه ليجادلوه: «لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمُ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَأَهْلَ بَيْتِي، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْضِ، فَتَمَسَّكُوا بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا وَلَنْ تَزِلُّوا"، أَمَّا أَنَا فَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ هَذَا، فَادْهَبْ أَنْتَ الْآنَ وَأَصْحَابُكَ حَيْثُ شِئْتُمْ»!

كما أن مجادلتهم في معناه رغم وضوحه، هي مجادلة في الحق بعد ما تبين، وهي مما يُعتبر كفرًا، وقد قال الله في أهله: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ^١ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا^٢﴾، وقال: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ^٣﴾، وقال: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَخِيصٍ^٤﴾، ومن الواضح أن تشكيكهم في هذا النص ينشأ عن تحيزاتهم المذهبية وأهوائهم النفسانية، دون علة واقعية في إسناده أو متنه؛ فقد تبين أن إسناده متواتر، ومتنه معقول ومتوافق مع نصوص الله القطعية، بل هو يلزم عن نصوص الله القطعية في شأن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكل وضوح، وهذا ما يهون الخطب ويفصل الخطاب؛ فإن الله قد ذكرهم في كتابه صراحة، وأفصح عن إرادته لتطهيرهم من كل رجس، وهو لازم وساطتهم في تعليم عين الإسلام وكله، فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا^٥﴾. من الواضح أن إيصاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم باتباعهم إلى جانب القرآن، هو مما يلزم عن هذا التطهير الإلهي؛ لأن أتباع الذين لم يطهرهم الله ولم يخبر عن طهارتهم قد يؤدي إلى الرجس والنقض لاتباع الله، ومن ثم ليس من الحكمة أن يوصى به، لكن الإيصاء باتباع الذين قد طهرهم الله وأخبر عن طهارتهم سديد ومفيد للغاية، بل ليس من الحكمة أن لا يوصى باتباعهم إذا كانوا موجودين؛

١. الكهف/ ٥٦

٢. الأنفال/ ٦

٣. الشورى/ ٣٥

٤. الأحزاب/ ٣٣

كما أوجب الله مودّتهم في الإسلام وقال بوضوح: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ»^١. هذا في حين أنّ وجوب مودّتهم، وهو مجمع عليه بين المسلمين، مبني على طهارتهم من كلّ رجس بلا ريب؛ لأنّ الله قد نهى عن مودة أعدائه وأعداء المسلمين، فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ»^٢، ونهى عن أيّ ركون إلى الظالمين، فقال: «وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ»^٣. من هنا يُعلم أنّه لا يمكن أن يصدر من أهل بيت النّبي صلى الله عليه وآله وسلّم ظلم أو عداوة لله والمسلمين؛ لأنّ إرادة الله لا تتخلف عن مراده؛ كما قال: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^٤.

١. الشّورى / ٢٣

٢. هذا أظهر معاني الآية وأنسبها، وهو قول أهل البيت، وسعيد بن جبير، وعمرو بن شعيب، والسّدي، وغيرهم (انظر: سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير، ج ٧، ص ٢٥٥؛ الذرية الطاهرة للدولابي، ص ٧٤؛ تفسير الطبري، ج ٢١، ص ٥٢٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٨٨؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٣٧ و ٣١٠؛ تفسير الماوردي، ج ٥، ص ٢٠٢؛ تفسير البغوي، ج ٤، ص ١٤٤؛ الكشف للزمخشري، ج ٤، ص ٢١٩؛ أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٩٠؛ تفسير الرازي، ج ٢٧، ص ٥٩٤؛ عمدة القاري للعيني، ج ١٦، ص ٧١، ج ١٩، ص ١٥٧)، وقد روي عن النّبي صلى الله عليه وآله وسلّم ما يدلّ على أنّ هذا هو المقصود (انظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٦٦٩؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ١٠، ص ٣٢٧٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١١، ص ٤٤٤، ج ١٢، ص ٣٣؛ التفسير الوسيط للواحدّي، ج ٤، ص ٥٢)، والقول الآخر الذي مال إليه بعض من لا يعرف الجاهليّة من الإسلام أنّها تعني: «قل لا أسألكم أجراً إلا أن تؤدّوني لقرباتي منكم إن لم تكونوا مؤمنين بنبوّتي»، وهو قول ضعيف جدّاً، بل لا يمكن الالتزام به أصلاً؛ لأنّه مخالف لكتاب الله؛ نظراً لأنّه قد نهى في آيات كثيرة عن مودة المبطلين والمجرمين وإن كانوا ذوي القربى، ولذلك لا يمكن أن يأمر الناس بمودة رجل يدّعي النبوة لقرباته منهم، ومن الواضح أنّ مثل هذه المودة عصبية جاهليّة، وهناك أقوال أخرى كلّها تكلفات بعيدة عن ظاهر الآية وسياقها.

٣. الممتحنة / ١

٤. هود / ١١٣

٥. يس / ٨٢

ومن الواضح أنَّ وجوب مودّتهم يتنافى مع إمكان خروجهم عن أهليّة المودّة؛ لا سيّما بالنظر إلى أنَّ الله قد أمر نبيّه بتعليمهم قبل الآخرين أو أكثر منهم، فقال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^١، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾^٢؛ كما فرض على كلّ مسلم أن يقي أهل بيته النَّار كما يقي نفسه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾^٣، ومن الواضح أنَّ النَّبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم لم يكن مستثنى من هذا الحكم، فامتثله ووقى أهل بيته النَّار، وبالتّبع موجباتها، كما وقى نفسه.

هذا يعني أنَّ أهل بيته هم عالمون وعاملون بالإسلام عينه وكلّه، بمقتضى القرآن والسّنة القطعيّة وحكم العقل؛ لأنّ الطهارة من أيّ رجس، تعني الطهارة من أيّ اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، وهي غير ممكنة إلا بمعرفة الإسلام عينه وكلّه، ومن هنا يُعلم أنَّ أهل بيت النَّبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم هم أحقّ المسلمين بالحاكميّة عليهم؛ لأنّ هذه المرتبة من العلم والطهارة لم تُدعَ ولم تُثبت لأحد غيرهم، ولا شكَّ أنَّ من كان أعلم وأطهر فهو أحقّ بالحاكميّة على الآخرين؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^٤، وقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٥.

١ . الشعراء / ٢١٤

٢ . طه / ١٣٢

٣ . التحريم / ٦

٤ . يونس / ٣٥

٥ . الزّمر / ٩

نعم، الإنصاف أن كون آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مصطفين لخلافة الله في الأرض وتعليم المسلمين هو من أوضح مبادئ الإسلام، وليس أمرًا غريبًا أو جديدًا بأي وجه؛ لأنّ دأب الله لم يزل على اصطفاء آل أنبيائه وذريّتهم، فيجري ذلك مجرى سنته في الأمم السابقة؛ كما أخبر عن ذلك فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ۝ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^١. لذلك، لم تكن مزاحمة الناس لآل الأنبياء وذريّتهم تُستباح في أيّ أمة، وإتّما استباحتها هذه الأمة^٢، وهذا من أغرب البدع؛ لأنّ مزاحمة الذين اختارهم الله وفضلهم وجعلهم وسائط في تعليم الإسلام وتطبيقه لا وجه لها، والحسد لهم حماقة محض؛ كما قال الله في هذا الصدد: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۖ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾^٤.

١. آل عمران / ٣٣-٣٤

٢. كما اعترف بذلك الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، إذ قال: «أَلْ مُحَمَّدٌ هُمُ الَّذِينَ اصْطَفَاهُمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، فَأَعْلَمُ أَنَّهُ اصْطَفَى الْأَنْبِيَاءَ وَآلَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» (أحكام القرآن للشافعي [جمع البيهقي]، ج ١، ص ٧٦).

٣. كما روي عن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين أنّه قال: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي ذَاتَ يَوْمٍ، وَأَنَا طِفْلٌ حُمَاسِيٌّ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالُوا: أَنْتَ ابْنُ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ لَهُمْ: نَعَمْ، قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ فِي الثُّورَةِ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آتَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَوُلْدَهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ، وَجَعَلَ لَهُمُ الْمُلْكَ وَالْإِمَامَةَ، وَهَكَذَا وَجَدْنَا ذُرِّيَّةَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا تَتَعَدَّاهُمْ النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ، فَمَا بِالْكُمْ قَدْ تَعَدَّاهُمْ ذَلِكَ، وَثَبَّتَ فِي غَيْرِكُمْ، وَنَلَقَاكُمْ مُسْتَضْعَفِينَ مَقْهُورِينَ، لَا تَرْقُبُ فِيكُمْ دِمَّةَ نَبِيِّكُمْ؟! فَدَمَعَتْ عَيْنَا أَبِي، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ، لَمْ تَزَلْ أَمْنَاءُ اللَّهِ -يَعْنِي فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ- مُصْطَهَدَةً مَقْهُورَةً مَقْتُولَةً بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالظُّلْمَةُ غَالِبَةٌ، وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الشُّكُورُ» (قرب الإسناد للحميري، ص ٣١٧).

٤. النساء / ٥٤

من الواضح أنَّ إنعام الله على آل الأنبياء هو قاعدة عامّة وثابتة؛ كما أنّه بالإضافة إلى آل إبراهيم الذين ترحم وبارك عليهم تحت عنوان «أهل البيت» قائلاً: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾^١، فقد ذكر إنعامه على آل يعقوب، وآل لوط، وآل عمران، وآل موسى، وآل هارون، وآل داود، ولذلك فإنّ إنعامه على آل محمد، وهو أفضل أنبيائه، أمر طبيعي، بل أولى^٢؛ بصرف النظر عن أنّ آل محمد هم في الحقيقة جزء من آل إبراهيم، وقد أخبر الله عن بقاء حكمه فيهم بوصفهم عقب إبراهيم وذريته الطاهرين، إذ قال: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^٣، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾^٤، وقال: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ^٥ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا^٦ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي^٧ قَالَ لَا يِنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ^٨، بمعنى أنّه ينال الطاهرين منهم، ومن الواضح أنّ أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله وسلم هم الوحيدون الذين أخبر الله عن طهارتهم ممّن بقي من ذرية إبراهيم^٩.

١. هود / ٧٣

٢. كما روى سلام بن أبي عمرة الخراساني (ت ١٦٠هـ) في «كتابه» (ص ١١٧)، عن سلام بن سعيد المخزومي، عن يونس بن حباب، عن علي بن الحسين، قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بَالُ أَفْوَامٍ إِذَا ذُكِرَ عَنْدهُمْ آلُ إِبْرَاهِيمَ وَآلُ عِمْرَانَ فَرَحُوا وَاسْتَبَشَرُوا، وَإِذَا ذُكِرَ عَنْدهُمْ آلُ مُحَمَّدٍ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُهُمْ؟! وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ عَبْدًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِعَمَلٍ سَبْعِينَ نَبِيًّا، مَا قَبِلَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّىٰ يَلْقَىٰ اللَّهَ بِوَلَاتِي وَوَلَايَةِ أَهْلِ بَيْتِي"».

٣. الزخرف / ٢٨

٤. العنكبوت / ٢٧

٥. البقرة / ١٢٤

٦. كما روى إبراهيم بن محمد النخعي (ت ٢٨٣هـ) في «الغارات» (ج ١، ص ١٩٩-٢٠٤)، أنّ علياً كتب إلى معاوية: «أَلَا وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ آلُ إِبْرَاهِيمَ الْمُحْسِنِينَ، حُسْبَانَا كَمَا حُسِبَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلِنَا سُنَّةً وَمَثَلًا، قَالَ اللَّهُ: آلُ إِبْرَاهِيمَ، وَآلُ لُوطَ، وَآلُ عِمْرَانَ، وَآلُ يَعْقُوبَ، وَآلُ مُوسَى، وَآلُ هَارُونَ، وَآلُ دَاوُدَ، فَنَحْنُ آلُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ...



العودة إلى الإسلام

بناء على هذا، فمن الواضح أنَّ الدَّعوة إلى حاكميَّتهم لا تُعتبر دعوة إلى أيِّ مذهب، بل هي دعوة إلى الإسلام الأصيل الكامل الذي ينبع من مقتضيات قطعية عقلية وشرعية، وهو السَّبيل الوحيد لتحقيق حاكمية الله على العالم^١.

نَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ اخْتَارَنَا اللَّهُ وَاصْطَفَانَا، وَجَعَلَ فِيْنَا التُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ، وَلَنَا الْحِكْمَةُ وَالْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ وَبَيَّتَ اللَّهُ وَمَسْكَنَ إِسْمَاعِيلَ وَمَقَامَ إِبْرَاهِيمَ، فَالْمَلِكُ لَنَا وَتِلْكَ يَا مُعَاوِيَةُ، وَنَحْنُ أَوْلَى بِإِبْرَاهِيمَ، وَنَحْنُ اللَّهُ... الإِمَامَةُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَدُرِّيَّةُ الْمُؤْمِنُونَ تَبَعَ لَهُ... أَدْعُوكَ يَا مُعَاوِيَةُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكِتَابِهِ وَوَلِيِّ أَمْرِهِ الْحَكِيمِ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ... اتَّبِعْنَا وَاقْتَدِ بَنَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى الْعَالَمِينَ مُفْتَرَضٌ، وَإِنَّ الْأَفْنِدَةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ تَهْوِي إِلَيْنَا»، فكتب معاوية في جوابه: «قَدْ انْتَهَيْتُ إِلَى كِتَابِكَ، فَأَكْثَرْتُ فِيهِ ذِكْرَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَدَمَ وَنُوحَ وَالنَّبِيِّينَ، وَذَكَرْتُ مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَرَابَتَكُمْ مِنْهُ وَمَنْزِلَتَكُمْ وَحَقَّكُمْ، وَلَمْ تَرْضَ بِقَرَابَتِكَ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى انْتَسَبْتَ إِلَى جَمِيعِ النَّبِيِّينَ»، فأجابه علي: «أَمَّا الَّذِي عَيَّرْتَنِي بِهِ يَا مُعَاوِيَةُ مِنْ كِتَابِي وَكَثَرَةُ ذِكْرِ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَالنَّبِيِّينَ فَإِنَّهُ مَنْ أَحَبَّ آبَاءَهُ أَكْثَرَ ذِكْرَهُمْ، فَذَكَرَهُمْ حُبَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنَا أُعِيرُكَ بِبَعْضِهِمْ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ بَعْضُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ... وَأَمَّا الَّذِي أَنْكَرْتَ مِنْ نَسَبِي مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَقَرَابَتِي مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَفَضْلِي وَحَقِّي وَمُلْكِي وَإِمَامَتِي فَإِنَّكَ لَمْ تَزَلْ مُنْكَرًا لِذَلِكَ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ قَلْبُكَ، أَلَا وَإِنَّمَا نَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ كَذَلِكَ، لَا يُجِبُنَا كَافِرٌ، وَلَا يُبْغِضُنَا مُؤْمِنٌ، وَالَّذِي أَنْكَرْتَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»، فَأَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ فِيْنَا... وَأَنْكَرْتَ إِمَامَتِي وَمُلْكِي، فَهَلْ تَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلَهُ لآلِ إِبْرَاهِيمَ: اصْطَفَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ؟ فَهُوَ فَضْلُنَا عَلَى الْعَالَمِينَ، أَوْ تَرْعُمُ أَنَّكَ لَسْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ، أَوْ تَرْعُمُ إِنَّا لَسْنَا مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ! فَإِنَّ أَنْكَرْتَ ذَلِكَ لَنَا فَقَدْ أَنْكَرْتَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ مِنَّا وَنَحْنُ مِنْهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَفَرِّقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَمُحَمَّدٍ وَآلِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَافْعَلْ».

١ . لقد وافقه على هذه الدَّعوة كثير من الصحابة وصاحبي التابعين، ومن الواضح أنَّهم لم يكونوا أهل البدعة والرفض؛ كما روي عن عويم بن ساعدة الأنصاري، وهو من النفر الذين أنزل الله فيهم في مسجد قباء: «فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ» (التوبة/ ١٠٨) أنه قال يوم السقيفة: «إِنَّ الْخِلَافَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التُّبُوَّةِ، فَاجْعَلُوهَا حَيْثُ جَعَلَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ لَهُمْ دَعْوَةَ النَّبِيِّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» (كتاب الردة للواقدي، ص ٣٤)، وروي عن بعض الأنصار أنَّهم كانوا يقولون في السقيفة: «لَا نَبِيَّعُ إِلَّا عَلِيًّا» (تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢)، وروي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «قَالَ الْعَبَّاسُ لِعَلِيٍّ لَمَّا فِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: اخْرُجْ حَتَّى أَبَايَعَكَ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ، فَلَا يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ اثْنَانِ، فَأَبَى وَقَالَ: أَوْ مِنْهُمْ مَنْ يَنْكَرُ حَقَّنَا وَيَسْتَبِدُّ عَلَيْنَا؟! فَقَالَ الْعَبَّاسُ: سَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ، فَلَمَّا بُوِيَعَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ يَا عَلِيُّ؟!»

(الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق، ص ٢٧؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٥٨٣)، وروي عن سلمان أنه لما بوع أبو بكر قال: «أَخْطَأْتُمْ وَأَصَبْتُمْ، أَمَا لَوْ جَعَلْتُمُوهَا فِي أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ لَأَكَلْتُمُوهَا رَغَدًا» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٤٣)، وروي أنه «لَمَّا بُويعَ أَبُو بَكْرٍ وَاسْتَقَرَّ أَمْرُهُ، نَدِمَ قَوْمٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى بَيْعَتِهِ، وَلَا مَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا، وَذَكَرُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَهَتَفُوا بِاسْمِهِ» (الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار، ص ٢٢٢)، وروي عن زيد بن أرقم أنه قال: «لَوْلَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرَهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَغْلَوْا بِذِفْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَبَحْرَنَاهُمْ عَلَيْهِ فَجَلَسُوا فِي مَنَازِلِهِمْ، مَا طَمِعَ فِيهَا مَنْ طَمِعَ» (كتاب الردّة للواقدي، ص ٤٥)، وقال عليّ لما دُعي إلى بيعة أبي بكر: «نَحْنُ أَوْلَى بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَيًّا وَمَيِّتًا، لِأَنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ وَأَقْرَبَ الْخَلْقِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كُنْتُمْ تَخَافُونَ اللَّهَ فَأَنْصِفُونَا، وَلَيْسَ يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تُخْرِجُوا سُلْطَانَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ دَارِهِ وَقَعْرَ بَيْتِهِ إِلَى دُورِكُمْ وَقُعُورِ بُيُوتِكُمْ، فَفِي بُيُوتِنَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَنَحْنُ مَعْدُنُ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَالِدِّينِ وَالسُّنَّةِ وَالْفَرَائِضِ، وَنَحْنُ أَعْلَمُ بِأُمُورِ الْخَلْقِ مِنْكُمْ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى فَيَكُونَ نَصِيبُكُمْ الْأَخْسَ» (كتاب الردّة للواقدي، ص ٤٦)، واعتزل عليّ ومن معه من الصحابة في بيت فاطمة، واختلط الزبير سيفه، وقال: «لَا أَعْمِدُهُ حَتَّى يُبَايَعَ عَلِيٌّ» (تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٣)، وروي عن زياد بن كليب، قال: «أَتَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَنْزِلَ عَلِيٍّ وَفِيهِ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَرَجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُخْرِقَنَّ عَلَيْكُمْ أَوْ لَتُخْرِجَنَّ إِلَى الْبَيْعَةِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِ الزُّبَيْرُ مُضِلِّيًا بِالسَّيْفِ، فَعَتَرَ فَسَقَطَ السَّيْفُ مِنْ يَدِهِ، فَوَثَبُوا عَلَيْهِ فَأَخَذُوهُ» (تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢)، وكان رجال من الصحابة يقولون في زمان عمر: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلَنَتْ، فَلَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْنَا عَلِيًّا» (صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٦٨؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٥٨١ و٥٨٤)، فلما مات عمر قال عمار لعبد الرحمن بن عوف: «إِنْ أَرَدْتَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ الْمُسْلِمُونَ فَبَايِعْ عَلِيًّا، فَقَالَ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ: صَدَقَ عَمَارٌ، إِنْ بَايَعْتَ عَلِيًّا فَلَنَّا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ ابْنُ أَبِي سَرْحٍ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ لَا تَخْتَلِفَ قُرَيْشٌ فَبَايِعْ عُثْمَانَ، فَسَتَمَ عَمَارُ ابْنَ أَبِي سَرْحٍ وَقَالَ: مَتَى كُنْتُ تَنْصَحُ الْمُسْلِمِينَ؟ فَتَكَلَّمَ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو أُمَيَّةَ، فَقَالَ عَمَارٌ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَكْرَمَنَا بِنَبِيِّهِ وَأَعَزَّنَا بِدِينِهِ، فَأَتَى تَصَرُّفُونَ هَذَا الْأَمْرَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ: لَقَدْ عَدَوْتُ طَوْرَكَ يَا ابْنَ سَمِيَّةَ! وَمَا أَنْتَ وَتَأْمِيرُ قُرَيْشٍ لَأَنْفُسِهَا؟ فَبَايَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: حَبِوتَهُ حَبَوَ دَهْرٌ! لَيْسَ هَذَا أَوَّلُ يَوْمٍ تَظَاهَرْتُمْ فِيهِ عَلَيْنَا، «فَصَبَرَ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ» (يوسف / ١٨)، فَخَرَجَ عَلِيٌّ وَهُوَ يَقُولُ: سَيَبْلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، فَقَالَ الْمِقْدَادُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَرَكْتَهُ مِنَ الَّذِينَ يَقْضُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ، ثُمَّ قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ إِلَى أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ، إِنِّي لَأَعْجَبُ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّهُمْ تَرَكُوا رَجُلًا مَا أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا أَعْلَمُ وَلَا أَقْصَى مِنْهُ بِالْعَدْلِ، أَمَا وَاللَّهِ لَوْ أَجِدُ عَلَيْهِ أَعْوَانًا! فَقَالَ رَجُلٌ لِلْمِقْدَادِ: رَحِمَكَ اللَّهُ، مَنْ أَهْلُ هَذَا الْبَيْتِ وَمَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ قَالَ: أَهْلُ الْبَيْتِ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَالرَّجُلُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٣، ص ٩٢٩؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٢؛ العقد الفريد لابن عبد ربه، ج ٥، ص ٣١)،

وروي عن زيد بن وهب قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ حُدَيْفَةَ، إِذْ قَالَ: كَيْفَ أَنْتُمْ وَقَدْ خَرَجَ أَهْلُ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ فِي فِتْنَتَيْنِ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ وُجُوهَ بَعْضٍ بِالسَّيْفِ؟ فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنَّ ذَلِكَ لَكَائِنْ؟! قَالَ: إِي وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ إِنَّ ذَلِكَ لَكَائِنْ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ إِنْ أَدْرَكْنَا ذَلِكَ الزَّمَانَ؟ قَالَ: انْظُرُوا الْفِرْقَةَ الَّتِي تَدْعُو إِلَى أَمْرِ عَلِيٍّ، فَالْزُمُوهَا، فَإِنَّهَا عَلَى الْهُدَى» (مسند البزار، ج ٧، ص ٢٣٦)، وروي عن أبي سخيطة قال: «مَرَرْتُ أَنَا وَسَلْمَانُ بِالرَّبَذَةِ عَلَى أَبِي ذَرٍّ، فَقَالَ: إِنَّهُ سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، فَإِنْ أَدْرَكْتُمُوهَا فَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَعَلَيْ بَنِ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: عَلَيَّ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَأَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١١٨)، وروي عن عبد الله بن مسعود قال: «إِنَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِرْقَةً وَجَمَاعَةً، فَجَامِعُوهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ، فَإِذَا افْتَرَقَتْ فَارْتَبِعُوا أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، فَإِنْ سَأَلُمَا فَسَالِمُوا، وَإِنْ حَارَبُوا فَحَارِبُوا، فَإِنَّهُمْ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَهُمْ، لَا يُفَارِقُهُمْ، وَلَا يُفَارِقُونَهُ» (ترتيب الأمالي الخمينية للشجري، ج ١، ص ٢٠١)، وخرج سليمان بن صُرد الخزاعي (ت ٦٧هـ) وهو من الصحابة، فدعا الناس إلى أن يخلعوا عبد الملك بن مروان، ويردّوا الأمر إلى أهل بيت نبيهم الذين هم أولى بالأمر (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٦، ص ٣٧١؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٥٩٨؛ تجارب الأمم لابن مسكويه، ج ٢، ص ١٢٥)، وقد روي في هذا الباب عن غيرهم من الصحابة شيء كثير. من المسلم به أن هؤلاء الصالحين من المهاجرين والأنصار الذين كانوا يقدّمون أهل البيت ويدعون إلى حاكميتهم لم يكونوا أهل البدعة والرفض! وأما من وافقهم على ذلك من كبار التابعين وأتباعهم فأكثر من أن يحصى؛ منهم أبو الطفيل عامر بن واثلة (ت ١٠٧هـ)، وكان في عداد الصحابة، وأويس القرني (ت ٣٧هـ)، وأبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، وإبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ)، وطاوس اليماني (ت ١٠٦هـ)، والحكم بن عتيبة (ت ١١٥هـ)، وسلمة بن كهيل (ت ١٢٢هـ)، وثابت البناني (ت ١٢٣هـ)، ومنصور بن المعتمر (ت ١٣٢هـ)، وأبان بن تغلب (ت ١٤١هـ)، وهشام بن عروة (ت ١٤٦هـ)، وسليمان الأعمش (ت ١٤٨هـ)، وأبو حنيفة (ت ١٥٠هـ)، وكان من أنصار زيد بن علي بن الحسين (ت ١٢١هـ)، ومعمار بن راشد (ت ١٥٣هـ)، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، ووکیع بن الجراح (ت ١٩٦هـ)، والشافعي (ت ٢٠٤هـ)، وكان يقول: «إِنْ كَانَ رَفَضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ... فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي» (مناقب الشافعي للبيهقي، ج ٢، ص ٧١)، وعبد الرزاق (ت ٢١١هـ)، والفضل بن دكين (ت ٢١٩هـ)، وعلي بن الجعد (ت ٢٣٠هـ)، وغيرهم. لا يخفى أن هؤلاء كلهم من مشاهير المسلمين وعلمائهم وصالحينهم الذين وثّقهم أهل الحديث، ورووا عنهم، وأخرج لهم البخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسانيد، وليس ما يقول المنصور حفظه الله تعالى في هذا الباب إلا مثل قولهم، ولذلك لا يرميه بالرفض والبدعة إلا كل جاهل متعسف أو ناصبي خبيث.

كما أنني لست شيعياً أو سنّياً بالمعنى الشائع، لكنني مثال لمسلم حنيف يدعو إلى الإسلام ويقتدي في هذا الصدد بإبراهيم عليه السلام الذي قال الله تعالى فيه: «مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»^١. هذا في حين أنّ رجالاً من المسلمين في بلاد إسلامية مثل العراق وسوريا وأفغانستان وإيران يدعون إلى حاكميتهم ويحملون بالخلافة الإسلامية! لا شك أنّهم في ضلال بعيد؛ لأنّ الحاكمية لله كما تبين، وأنّ حاكميتهم، وإن كانت بحسن نية، لا تُعتبر خلافة إسلامية؛ بالنظر إلى أنّ الله لم يعينهم من عنده، ولم يأمر المسلمين باتباعهم، وهم أنفسهم واقفون على هذه الحقيقة ومقرّون بها. لذلك، فإنّ تصرفاتهم في الأرض والتحديدات التي يمارسونها فيها عدوانية؛ لأنّ الأرض لله، وهو يؤتيها من يشاء من عبادِه؛ كما قال: «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ»^٢؛ كما أنّ الأموال العامة لله وخليفته، ولا حقّ لأحد أن يحوزها إلّا بإذنه، ومن ثمّ يجوز لهما إخراجها من حيازة الآخرين؛ كما قال الله بصراحة: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»^٣، وقال: «وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^٤.

من هنا يُعلم أنّ أيّاً من الحركات والحكومات الحالية في العالم الإسلامي ليست شرعية، وأنّ السبيل الوحيد لعودة المسلمين إلى الإسلام هو الإعراض عنها جميعاً، وفسح الطريق لحركة وحكومة رجل من أهل بيت النبيّ اختاره الله من عنده وأمر باتباعه، وهذا ما يتحقّق بمعرفته، ومعرفته ممكنة كما سألين إن شاء الله.

١. آل عمران / ٦٧

٢. الأعراف / ١٢٨

٣. الأنفال / ١

٤. الحشر / ٦

العودة إلى الإسلام

٢. حاكمية غير الله

السبب الثاني لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم تتحقق حاكمية الله من بعده؛ لأن تنافس أصحابه من بعده، أيما كانت دوافعه، أفضى إلى غلبة التيار المعارض لأهل بيته، وأسس نظاماً سياسياً رأى أن مجرد اعتقاد الحاكم بالإسلام كافٍ لتحقيق الحكومة الإسلامية، ولم ير ضرورة تعيينه من عند الله بصفة خليفة له في الأرض. على الرغم من أن هذا الاتجاه الخاطيء، بسبب ما كان للحكام الأوائل من الالتزام النسبي بالإسلام، لم يكشف عن آثاره المدمرة والمروعة في العقود الإسلامية الأولى، إلا أنه سرعان ما أثبت عدم صحته بموتهم وتسلب فئة أخرى لم يكن لها التزام بالإسلام؛ لأن هذه الفئة التي كان لها تاريخ من أكثر عداوة مع الإسلام وأقل استفادة من تعاليمه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بدعم من المسلمين الجدد من الأراضى المفتوحة، الذين بطبيعة الحال لم يكن لديهم معرفة بالإسلام، نحت منافسيها من المهاجرين والأنصار، واستولت على حكم المسلمين، وحولت علانية ما كان يسمى سابقاً «الخلافة» بسبب بعض أوجه التشابه الظاهرية مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ملوكية كسرى وقيصراً^١.

١. كما روي عن سفينة، قال: «حَطَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يَكُونُ مُلْكٌ"، قَالَ سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرًا، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ ثِنْتَيْنِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، قِيلَ لَهُ: فَمُعَاوِيَةُ؟ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ الْمُلُوكِ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٤٣٠؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٣)، وفي رواية أخرى: «قِيلَ لَهُ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ، فَقَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزُّرْقَاءِ، بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ، وَأَوَّلُ الْمُلُوكِ مُعَاوِيَةُ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢٧١؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٣)، وروي عن معاوية نفسه أنه قال: «أَنَا أَوَّلُ الْمُلُوكِ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٢٠٧)، وروي أنه لما أمر الناس ببيعة ابنه يزيد، قام عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال: «يَا مَعْشَرَ بَنِي أُمَيَّةَ، إِمَّا أَرَدْتُمْ أَنْ تَجْعُلُوهَا قَيْصَرِيَّةً، كُلَّمَا هَلَكَ قَيْصَرٌ كَانَ قَيْصَرٌ»، وفي رواية أخرى: «إِنَّمَا هِيَ هِرْقَلِيَّةٌ، كُلَّمَا مَاتَ هِرْقَلٌ كَانَ هِرْقَلٌ مَكَانَهُ» (انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج ٢، ص ٧٠ و٧١).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّها من خلال ترويج النفور من العقل، والاعتماد على الرواية، والميل إلى الجبريّة، والإعراض عن أهل البيت، والخضوع للظلم، وغير ذلك من الاتّجاهات غير الإسلاميّة التي قوبلت بترحيب وتأييد من أهل الحديث في القرنين الثاني والثالث، استبدلت الثقافة الأمويّة بالثقافة الإسلاميّة، وجعلت معرفة الإسلام الخالص والكامل صعبة للغاية على الأجيال القادمة من المسلمين.

مما لا شكّ فيه أنّ حكومة أبناء أميّة في أكثر الفترات حسّاسيّة من تاريخ المسلمين، التي كان من الممكن لأيّ حدث فيها أن يصبح مثلاً لهم، أعادت الإسلام إلى غربته في الأيام الأولى بعد بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل غيّرت طبيعته بالكامل، وحكّمت قراءة له لم تجلب على المسلمين إلّا البؤس والشقاء، وما زالت تبعاتها الوخيمة قائمة حتّى يومنا هذا كجرح في جسد المسلمين، بل تزداد عمقاً وسعة بمرور الوقت، بحيث يبدو أحياناً أنّه من المستحيل أو البعيد جدّاً تداركها؛ لأنّه إن ظهرت هذه الكارثة الكبيرة في العقود الإسلاميّة الأولى على هيئة حكومة واحدة، فقد ظهرت منذ فترة طويلة على هيئة عشرات الحكومات، كلّ منها كارثة كبيرة بدورها!

بعد الأمويّين، واصل العبّاسيّون طريقهم، وبالتحديد منذ زمن المتوكّل (ت ٢٤٧هـ)، أطلقوا نضالاً شاملاً ضدّ مبادئ الإسلام وأركانه، ومن ناحية، من خلال الدّعم المتبادل للمحدّثين السّليبيّين وقتل العلماء المستقلّين وسجنهم، ومن ناحية أخرى، من خلال إثارة الاختلافات الكلاميّة والفقهية بينهم، مهّدوا الطريق لتكوّن المذاهب بين المسلمين، وفرضوا عليهم العقائد والأعمال التي تهواها أنفسهم تحت عنوان عقائد وأعمال أهل السنّة والجماعة. بعد العبّاسيّين، واصل العثمانيّون طريقهم، حتّى بعد هزيمتهم في الحرب العالميّة الأولى، تفكّكت حكومة المسلمين المتمركزة التي كانت تسمّى إلى ذلك الوقت «الخلافة»، واستحالت إلى حكومات متفرّقة ومتخاصمة.

العودة إلى الإسلام

لكنَّ أهمَّ عنصر من عناصر الثقافة الأموية والعباسية يتعارض مع الثقافة الإسلامية بشكل واضح، ومع ذلك قد أصبح اعتقاداً شائعاً بين المسلمين بسبب دعايات الأمويين والعباسيين، هو إمكان تحقيق الحكومة الإسلامية بدون نص من الله؛ لأنَّ أكثر المسلمين، بتقليدهم الأعمى للأمويين والتيار الذي استولى على السلطة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يعتبروا انعقاد الحكومة الإسلامية قائماً على نص الله، بل علىبيعة أهل الحل والعقد، أو وصية الحاكم السابق، أو التغلب على الآخرين^١؛ بمعنى أنه إذا بايع واحد أو غير واحد من ذوي الرأي المسلمين رجلاً على حكم المسلمين، كما بايعوا أبا بكر في السقيفة، أو عُين رجل في حكم المسلمين من قبل الحاكم السابق، كما عُين عمر من قبل أبي بكر، أو نَحَى رجل منافسيه بالقهر والغلبة وانتزع حكم المسلمين، كما صعد المأمون العباسي (ت ٢١٨هـ) إلى السلطة بقتل أخيه، فقد وجبت مبايعته على جميع المسلمين!

من الواضح والمؤكد تماماً أنَّ مصدر هذا الاعتقاد لم يكن كتاب الله ولا سنة نبيه، وهذا ما لا خلاف فيه؛ لأنَّ القوم يظنون أنَّ الله ونبيه لم يقولوا شيئاً فيما يتعلق بحكم المسلمين، وقد تركاهم في حيرة واختلاف حوله، ولذلك لم يدع أحد منهم استنباط هذا الاعتقاد من القرآن أو السنة، بل هم جميعاً معترفون بأنَّ مصدر هذا الاعتقاد كان أفعال عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحكام الأمويين والعباسيين، في حين أنَّهم جميعاً يعلمون أنَّ أفعال هؤلاء، خاصة إذا خالفهم فيها بعض أقرانهم، لم تكن حجة!

١ . انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢١؛ غياث الأمم في التياث الظلم للجويني، ص ٦٨؛ روضة الطالبين للنووي، ج ١٠، ص ٤٣-٤٦؛ تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة، ص ٥٢؛ شرح المقاصد للتفتازاني، ج ٢، ص ٢٧٢؛ البحر الرائق لابن نجيم، ج ٦، ص ٢٩٩؛ الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي، ج ١، ص ٢٧؛ مغني المحتاج للشربيني، ج ٥، ص ٤٢١، ٤٢٢ و ٤٢٣؛ كشف القناع للبهوتي، ج ٦، ص ١٥٩؛ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٢٩٨؛ حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٥٤٩ والعديد من المصادر الأخرى.

لذلك، يبدو الأمر كما لو أنهم ملّمون ومذعنون بأن اعتقادهم لا أساس له، وإنّما سلّموا به تسامحاً وتغافلاً ومن أجل تصحيح أفعال عدد من السلف. في حين أنّ مصدر اعتقاد المسلمين هو الإسلام بلا شكّ، والإسلام هو قول الله ونبيّه وفعلهما، وليس قول الآخرين وفعلهم، وإن كانوا محترمين ومعظمين جدّاً، والله ونبيّه قالا وفعلّا كلّ ما يحتاج المسلمون إلى العلم به أو العمل به إلى يوم القيامة، والإقرار بهذه الحقيقة واجب ولازم الاعتقاد بالإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^١. بناء على هذا، فإنّ الاستناد إلى أساس حاكيّة عدد من الصحابة والحكّام من بعدهم لمعرفة أساس الحاكيّة في الإسلام، مخالف للقاعدة ولا أصل له في الشرع؛ كما هو في تناقض واضح مع العقل؛ لأنّ استيجاب مبايعة المسلمين من لا يرضى بحاكيّته إلّا واحد أو عدّة منهم سفاهة؛ كما أنّ استيجاب مبايعتهم من لا يرضى بحاكيّته إلّا الحاكم السّابق غير عقلائي، واستيجاب مبايعتهم من استولى على السّلطة بسفك دماء المسلمين مستهجن.

من هنا يُعلم أنّ أساس الحاكيّة في الإسلام إنّما يُعرف استناداً إلى الإسلام نفسه، لا إلى أقوال بعض المسلمين وأفعالهم، كما هي الحال في سائر العقائد والأعمال، والحاكيّة في الإسلام نوعان لا ثالث لهما: أحدهما حاكيّة الله، والآخر حاكيّة الطاغوت. أمّا حاكيّة الله فهي حاكيّة من يحكم بأمر الله؛ كحاكيّة آل إبراهيم عليه السّلام الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^٢، وأمّا حاكيّة الطاغوت فهي حاكيّة من يحكم بغير أمر الله؛ كحاكيّة آل فرعون الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾^٣. بناء على هذا، فإنّ حاكيّة من عيّنه الله فيها هي حاكيّة الله، وحاكيّة من لم يعيّنه الله فيها هي حاكيّة الطاغوت، وهذه قاعدة بسيطة وبيّنة للغاية.

١ . الأنعام / ٣٨

٢ . الأنبياء / ٧٣

٣ . القصص / ٤١

العودة إلى الإسلام

وفقاً لهذه القاعدة، كان الهدف الأسمى لجميع الأنبياء تحقيق حاكمية الله وإلغاء حاكمية الطاغوت؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^١، والتبع كان هو الهدف الأسمى للنبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ الخضوع للحاكمية من مصاديق العبادة في الإسلام، ومن رضي بحاكمية غير الله فقد عبد الطاغوت في الحقيقة؛ كاليهود الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾^٢؛ كما أثنى الله على عباده المتقين لاجتنابهم عبادة الطاغوت فقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾^٣. لذلك، فإن الكفر بالطاغوت هو لازم الإيمان بالله، ومن لم يخضع لحاكمية الطاغوت وخضع لحاكمية الله فقد هُدي إلى الإسلام الأصيل الكامل؛ كما قال الله فيه: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^٤، ومن ثم فإن التحاكم إلى الطاغوت، بمعنى الخضوع لحاكمية من لم يعينه الله، لم يكن له مكان في الإسلام قط، وقد نشأ من كيد الشيطان دائماً؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^٥. كما أن القتال في سبيل الطاغوت، بمعنى القتال لتحقيق حاكمية من لم يعينه الله، هو من عمل الكافرين، وما عمل المسلمين إلا القتال في سبيل تحقيق حاكمية الله؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾^٦.

١. النحل / ٣٦

٢. المائدة / ٦٠

٣. الزمر / ١٧

٤. البقرة / ٢٥٦

٥. النساء / ٦٠

٦. النساء / ٧٦

نعم، الهدف الأسمى للإسلام هو أن تكون كلمة الكافرين السفلى وكلمة الله العليا؛ كما قال: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^١؛ بمعنى أن اليد العليا في العالم لله؛ كما قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^٢، وقال: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^٣.

ثم من الواضح أن الولاية في الإسلام لله وحده؛ كما قال: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾^٤، وقال: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾^٥، وقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^٦؛ لأنه وحده، بمقتضى علمه الكامل وقدرته الفريدة، أهل للولاية، ومن ثم لا يجوز اتّخاذ وليّ غيره، بل يُعتبر ذلك شركاً؛ كما قال: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۚ قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٧، وقال: ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۚ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^٨، وقال: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ۚ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^٩، وقال: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾^{١٠}؛

١. التوبة / ٤٠

٢. النحل / ٦٠

٣. الرّوم / ٢٧

٤. الرّعد / ١١

٥. النساء / ٤٥

٦. البقرة / ١٠٧

٧. الشورى / ٩

٨. الأنعام / ١٤

٩. الرّعد / ١٦

١٠. الكهف / ١٠٢

العودة إلى الإسلام

كما أخبر عن عاقبة اتخاذ أولياء غيره فقال: «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»^١، وقال: «مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»^٢.

من الواضح أنَّ اختصاص الولاية بالله يعني أنَّها ناشئة من الله وحده، والله مؤتيها، وعلى هذا فإنَّ اتخاذ ولي من دونه يعني قبول ولاية من لم يؤته الله من عنده ولاية؛ كما قال بصراحة: «اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ»^٣.

لذلك، فإنَّ البيعة في الإسلام لله وحده، وليست من الجائز مبايعة غيره، وكل من بوع له من دونه فهو طاغوت، وطبعًا تتحقق مبايعة الله من خلال مبايعة من أمر الله بمبايعته؛ كما أمر بمبايعة نبيه وقال اعتبارًا لذلك: «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا»^٤؛ كما أنَّ مبايعة الآخرين، بالتظر إلى أنَّ الله لم يأمر بمبايعتهم، تُعتبر مبايعة الشيطان وقبول ولاية ذلك الملعون المطرود بدلًا من ولاية الله؛ كما قال الله تعالى: «إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ»^٥، وقال: «وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا»^٦؛

١. البقرة / ٢٥٧

٢. العنكبوت / ٤١

٣. الأعراف / ٣

٤. الفتح / ١٠

٥. النحل / ١٠٠

٦. النساء / ١١٩

كما سَمَى الأولياء من دون الله «أولياء الشيطان» فقال: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ^١ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا^٢، وَسَمَّاهُمْ «حزب الشيطان» فقال: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ^٣ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ^٤ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ^٥، وَسَمَّاهُمْ «جنود إبليس» فقال: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ^٦، بل سَمَّاهُمْ «ذَرِيَّتَهُ» فقال: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذَرِيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا^٧، بل سَمَّاهُمْ «الشياطين» أنفسهم فقال: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ^٨، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ^٩».

من هنا يُعلم أَنَّ الحَكَّامَ الحَالِيَّينَ فِي الْأَرْضِ، بِمَا أَنَّهُمْ لَمْ يُعَيِّنُوا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَقَدْ غَيَّبُوا مِنْ عِنْدِ الشَّيْطَانِ، وَحَكَمَهُمْ فِي اتِّجَاهِ تَحْقِيقِ سَيِّطَرَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ، سَوَاءَ عَلِمُوا ذَلِكَ أَمْ لَمْ يَعْلَمُوا. كَمَا أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ، قَدْ وَجَدُوا السَّاحَةَ فَارِغَةً وَالْفُرْصَةَ سَانِحَةً فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَبَدَعُوا مِنْ بَعْضِ الْحَدِيدِ وَأَنَاسِ اجْتَمَعُوا حَوْلَهُمْ، يَدْعُونَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى بَيْعَتِهِمْ وَيُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ خَلِيفَةً أَوْ أَمِيرًا لَهُمْ، لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ، وَيَخْدُمُونَ الشَّيْطَانَ قَصْدًا أَوْ دُونَ قَصْدٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُعَيِّنْهُمْ لِهَذَا الْأَمْرِ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِهِ، وَهُمْ وَاقِفُونَ عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ وَمَقَرُّونَ بِهَا. علاوة على ذلك، فَإِنَّ خَلِيفَةَ اللَّهِ وَعَامِلَهُ فِي الْأَرْضِ لَا يَتِمَكَّنُ مَعَ وَجُودِهِمْ وَحَكْمِهِمْ فِيهَا مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحُكْمِ وَتَعْلِيمِ الْإِسْلَامِ وَتَطْبِيقِهِ كَمَا هُوَ، وَهَذَا أَهَمُّ مَقَاصِدِ الشَّيْطَانِ؛

١ . النَّسَاء / ٧٦

٢ . الْمَجَادِلَة / ١٩

٣ . الشُّعْرَاء / ٩٥

٤ . الْكَهْف / ٥٠

٥ . الْأَعْرَاف / ٣٠

٦ . الْأَعْرَاف / ٢٧

لأنَّ الشيطان لم يزل في معارضة الله؛ كما قال الله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾^١، وقد كان مقصده من هذه المعارضة منع حاكمية الله وإقامة حاكميته بدلاً منها، ليحول دون تسلط الله على الأرض ويتسلط عليها بزعمه؛ لأنَّ شخصاً واحداً فقط يمكنه التسلط على الأرض، وهو إما الله وإما الشيطان، وليس من الممكن تسلطهما معاً على الأرض، وأيتهما يتسلط على الأرض ينقذ أحكامه فيها ويمنع تنفيذ أحكام الآخر فيها. أما تسلط أحدهما على الأرض فتتحقق عندما يتسلط عليها شخص من جانبه ويحكمها بأمره، ومن ثمَّ يحاول الله من جهة والشيطان من جهة أخرى أن يسلط كلَّ منهما صاحبه على الأرض، والتاس في هذه المعركة هم جنودهما الذين يتنازعون بينهم تبعاً لهما. كثير منهم جنود الشيطان الذين يسعون جاهدين من أجل حاكميته على الأرض بعلم أو بغير علم، وقليل منهم جنود الله الذين يسعون جاهدين من أجل حاكميته على الأرض، وهم مجهولون ومغمورون بالطبع؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾^٢. في هذه الأثناء، فإنَّ الشيطان -هذا الشيخ المتمرس- لأجل التغلب على الله والتسلط على الأرض، قد استخدم رافعة السياسة كما استخدم رافعة الثقافة والاقتصاد، وبعد آلاف السنين من السعي، نجح في تصميم وإنشاء نظام شامل ومتناسك في الأرض يقوم في أعلى مستوياته على إدارته بمنأى عن إدارة الله. هذا النظام العالمي الشامل والمتناسك يشبه هرمًا الشيطان في رأسه، فساحته كلُّها تحت إشرافه وسلطته. في هذه الحالة، فإنَّه قد لا يعين كلَّ حاكم بشكل مباشر وفردى، لكنَّه قد أنتج جهازاً يولّد الحكم المفضلين لديه ويجعلهم في خدمته بشكل تلقائي ودون الحاجة إلى مباشرة منه؛ كما يري الأثرياء والعلماء المفضلين لديه ويجعلهم في خدمته.

١. مريم / ٤٤

٢. المدثر / ٣١

في مثل هذه الدّورة، فإنّ الشّخص الذي ليس مرضياً عند الشيطان وفي خدمة مقاصده، لا ينال الحاكميّة عادةً، كما لا يحصل على الكثير من الثروة والشهرة؛ لأنّ المصاف الشيطانيّة العديدة التي أدرجت في مختلف المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة لا تسمح بذلك، وبشكل طبيعيّ تماماً تطرد وتهتمش كلّ عنصر غير منسجم، في حين أنّها بشكل عاديّ تماماً تجذب كلّ عنصر منسجم وتدعمه بقدر انسجامه. هذا هو السّبب في أنّ ساحة المجتمع تخلو من عباد الله وتمتلئ بعبدة الشيطان تدريجياً، حتّى تتحقّق حكومة الشيطان العالميّة كواقع على الأرض، وتميط أقنعتها المختلفة دون قلق، ويُعترف بها علانيّةً، بحيث أنّ الجميع يحرّون لها سجّداً ويشيرون إليها بالأصابع ويقولون: عاشت حكومة سيّدنا الشيطان! من هنا يُعلم أنّ عداوة الشيطان للإنسان ليست عداوة رمزيّة وغير واقعيّة، ولا تقتصر على الوسوسة إليه للقيام بأعمال قبيحة فرديّة، بل هي عداوة عينيّة وكاملة تشمل مختلف الشؤون الاجتماعيّة، وتوجّهها نحو أغراضه الشريرة؛ كما قال الله تعالى: ﴿ثَالِثًا لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^١، وقال مخاطباً له: ﴿وَاسْتَفْزِرْ مِن مِّنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾^٢. هذه هي الخطّة التي ينتهجها الشيطان، ويعمل أعوانه من الإنس والجنّ في إطارها، لكن من الواضح أنّ الله أيضاً له خطّته، وخطّته أتقن وأحكم؛ كما قال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾^٣، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾^٤.

١ . النّحل / ٦٣

٢ . الإسراء / ٦٤

٣ . الأنفال / ٣٠

٤ . الطّلاق / ٣

العودة إلى الإسلام

الحاصل أنَّ أكثر المسلمين، بسبب استهتارهم بالإسلام واهتمامهم المفرط ببعض المسلمين الأوائل، قد حسبوا أنَّ يد الله مغلولة عن جعل خليفة في الأرض وممارسة حكمه فيها؛ مثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدِ اللَّهُ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^١؛ كما اعتقدوا أنَّهم لإقامة الحكومة الإسلامية ليسوا محتاجين إلى الله، بل الله محتاج إليهم؛ مثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾^٢، ومن ثمَّ كلُّما يُدعون إلى حاكمية الله يقولون مغالطين أنَّ وجود حاكم في الأرض ضروري؛ كأنَّ الله لا يعلم هذه الضرورة وهم يعلمونها؛ كما قال: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^٣، وقال: ﴿أَمْ تَنْبِئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بَظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ﴾^٤، في حين أنَّه أعلم بضرورة وجود حاكم في الأرض دون أدنى شك، ولذلك قد جعل في الأرض حاكمًا! لكنهم يتركون حاكمه في الأرض ويُقبلون على حكمهم فيها؛ كأنَّه لا يقدر على الحكم فيها وهم القادرون!

هكذا قد استبدل أكثر المسلمين حكمهم بحكم الله، وقبلوا ذلك كجزء من ثقافتهم الإسلامية، ورأوا أنَّه من الضروريِّ الدِّفاع عنه لمشابهته عمل بعض المسلمين الأوائل، وزعموا أنَّ أيَّ تنقيح وإصلاح له استنادًا إلى اليقينيَّات العقلية والشرعية يعني عدم احترام السلف والخروج عن السنَّة والجماعة، في حين أنَّه تبين ممَّا مضى أنَّ الحكم لله وحده، والناس ليسوا شركاءه فيه، والمسلم من يتبع الإسلام لا المسلمين الأوائل، واتباع الإسلام لا يعني عدم احترام السلف ولا الخروج عن السنَّة والجماعة،

١ . المائدة / ٦٤

٢ . آل عمران / ١٨١

٣ . يونس / ١٨

٤ . الزُّعَد / ٣٣

ومن الواضح أنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، ولم يدعوا العصمة، ولم يسألوا المسلمين ترك الإسلام من أجل اتباعهم، بل ربما لو كانوا اليوم وسمعوا تذكيري لرجعوا عن خطئهم؛ لأن كثيراً منهم لم يكونوا يكرهون الأمر بالمعروف والتهي عن المنكر، وكانوا يرجعون إلى الحق عندما يذكرون به^١، فأتباعهم أولى منهم بذلك.

٣. الاختلاط بالأُمم والثقافات غير الإسلامية

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلاط المسلمين بالأُمم والثقافات غير الإسلامية، وهو سبب شائع لعدم إقامة الدين من بعد الأنبياء؛ كما أنه من بعد موسى عليه السلام مثلاً، نسي أتباعه تعاليمه تدريجياً

١. مثال ذلك ما روي عن الحارث بن عميرة الزبيدي -وهو رجل من التابعين من أهل الشام- أنه عاد معاذ بن جبل عندما حضره الموت، فبكى، فقال معاذ: «مَا يُبْكِيكَ؟» قال: «أُبْكِي عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي يُدْفَنُ مَعَكَ»، فقال: «إِنْ كُنْتَ طَالِبَ الْعِلْمِ لَا مَحَالَةَ فَاطْلُبْهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ عُوَيْمِرِ أَبِي الدُّرْدَاءِ، وَمِنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَإِيَّاكَ وَزَلَّةَ الْعَالِمِ»، قال: «وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْرِفَهَا؟» قال: «إِنَّ لِلْحَقِّ نُورًا يُعْرَفُ بِهِ»، فمات معاذ، وخرج الحارث يريد عبد الله بن مسعود بالكوفة، فانتهى إلى بابه، فإذا نفر من أصحابه يتحدثون، فجرى بينهم الحديث حتى قالوا: «يَا شَامِي، أُمُومِنٌ أَنْتَ؟» قال: «نَعَمْ»، قالوا: «فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْتَ؟» قال: «إِنَّ لِي ذُنُوبًا وَمَا أَذْرِي مَا يَصْنَعُ اللَّهُ فِيهَا، وَلَوْ أَعْلَمُ أَنَّهَا غُفِرَتْ لِي لَأَتْبَأْتُكُمْ أَنِّي مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، فبينما هم كذلك إذ خرج عليهم عبد الله، فقالوا: «أَلَا تَعَجَّبُ مِنْ أَحِينَا هَذَا الشَّامِي؟! يَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ!» فقال عبد الله: «لَوْ قُلْتُ إِحْدَاهُمَا لَأَتَّبَعْتُهَا الْآخَرَى»، فقال الحارث: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُعَاذٍ»، قال: «وَيُحَيِّكَ، وَمَنْ مُعَاذٌ؟» قال: «مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قال: «وَمَا ذَاكَ؟» قال: «قَالَ: إِيَّاكَ وَزَلَّةَ الْعَالِمِ، فَأَخْلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهَا مِنْكَ لَزَلَةٌ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، وَمَا الْإِيمَانُ إِلَّا أَنَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالْبَعْثِ، وَالْمِيزَانِ، وَلَنَا ذُنُوبٌ مَا نَدْرِي مَا يَصْنَعُ اللَّهُ فِيهَا، فَلَوْ أَنَا نَعْلَمُ أَنَّهَا غُفِرَتْ لَقُلْنَا: إِنَّا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، فقال عبد الله: «صَدَقْتَ وَاللَّهِ، إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَةٌ، صَدَقْتَ وَاللَّهِ، إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَةٌ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ١٦١؛ مسند البزار، ج ٧، ص ١١٤؛ تهذيب الآثار للطبري [مسند ابن عباس]، ج ٢، ص ٦٦١؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٤٦٦). هكذا كان خُلُق كثير منهم، وكانوا يوصون أتباعهم، فيقولون: «اتَّقُوا زَلَّةَ الْعَالِمِ، وَانْتَظِرُوا فَيُتَنَّهُ»، أي رجوعه إلى الحق إذا تبين له (انظر: الزهد والرفائق لابن المبارك، ص ٥٠٨؛ الزهد لأبي داود، ص ١٧٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٥٦).

العودة إلى الإسلام

وخالطوا الأقوام الكافرة، وبمرور الوقت تأثروا بثقافتهم الكفرية، وأوصلوا الأمر إلى حدّ عبدوا فيه آلهتهم، وفي زمن إلياس التّبيّ عليه السّلام سجدوا لبعل صنم الكنعانيين؛ كما قال الله تعالى حكاية عنه لقومه: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^١. كذلك أتباع عيسى عليه السّلام من بعده، بدافع التخلص من عذاب الرّوم والحصول على دعمهم، وتحت تأثير تعاليم بولس، الذي كان يهوديًا ضدًا للمسيح، نسوا تعاليمه، واقتربوا من الرّوم الوثنيين، وتأثروا بأفكارهم الشّركية، واستبدلوا تثليثهم بتوحيد عيسى عليه السّلام. كذلك أتباع محمّد صلى الله عليه وآله وسلّم من بعده، ساروا على نهج الماضين^٢، وبعد فتوحاتهم في أراضي الكافرين، اختلطوا بالأقوام المشركة والكتابية، وتأثروا بثقافتهم ونسوا حظًا من الثقافة الإسلاميّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المشركين والكتابيين الذين أسلموا تحت تأثير دعوة المسلمين أو حروبهم، لم يقدروا أبدًا على التخلّي عن جميع عقائدهم وأعمالهم السابقة، واحتفظوا بشيء منها، ونقلوه إلى الأجيال التالية قصدًا أو دون قصد^٣.

١. الصّافات / ١٢٥

٢. كما كان أخبرهم عن ذلك من قبل، فقال لهم: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاعًا بِبَاعٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، وَشِبْرًا بِشِبْرٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»، قالوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ؟» قال: «فَمَنْ؟!» (مسند أحمد، ج ١٥، ص ٥٠٨؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٩؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ٥٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٢؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٧٥).
٣. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال إنذارًا للمسلمين: «لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسْتَقِيمًا -أَوْ قَالَ: مُعْتَدِلًا- حَتَّىٰ نَشَأَ فِيهِمْ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ الَّتِي سَبَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَقَالُوا فِيهِمْ بِالرَّأْيِ، فَأَضَلُّوهُمْ» (سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢١؛ مسند البزار، ج ٦، ص ٤٠٢؛ سنن الدارقطني، ج ٥، ص ٢٥٧؛ الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٤٥١)، وروي أنّ سفيان الثوريّ كان إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم يتغيّر وجهه، فسئل عن ذلك، فقال: «كَانَ الْعِلْمُ فِي الْعَرَبِ وَفِي سَادَةِ النَّاسِ، فَإِذَا خَرَجَ عَنْهُمْ وَصَارَ إِلَىٰ هَؤُلَاءِ يَغْنِي النَّبَطُ وَالسَّفَلَةُ غَيْرَ الدِّينِ» (جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٦٢٠؛ الحوادث والبدع للطبرطوشي، ص ٨١).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الذين أسلموا حديثاً، وما برحوا متأثرين بعقائدهم وأعمالهم السابقة، تسلّلوا إلى حكومة المسلمين في عهد عمر وعثمان، وكذلك الحكّام الأمويين والعباسيين، وخلطوا عقائدهم وأعمالهم بعقائدهم وأعمالهم؛ بحيث أنّ كتب الحديث للمسلمين امتلأت بقصص اليهود والنصارى وأساطيرهم، وأصبحت رواياتهم الخاطئة والكاذبة عن التوراة والإنجيل أساساً لتفسير القرآن، بل تجاوز الأمر إلى أن دخلت آراؤهم المعادية للإسلام في أهمّ كتب المسلمين، وأصبحت أساساً لمعرفةهم بالإسلام؛ كما دخلت في صحيح البخاري روايات من اليهود تتوافق مع عقائدهم وتعارض مع عقائد المسلمين بشكل واضح؛ فعلى سبيل المثال، دخلت فيه رواية تزعم أنّ يهودياً أعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم بوجود أصابع لله، فأثار تصديقه وإعجابه^١، في حين أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم كان أعلم بالله من ذلك اليهودي بلا شك، ولم يصدّق ولم يستحسن أبداً وجود أصابع لله، بل جاء في أصل الرواية أنّه بعد سماع قول اليهودي قال: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ»^٢، وهذا ظاهر في تكذيب قوله! بالإضافة إلى ذلك، دخلت فيه روايات غريبة تزعم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم لم يكن أفضل من أنبياء اليهود، بل كان موسى عليه السلام وحقّ يونس بن متى عليه السلام أفضل منه، ومن فضله عليهم فقد كذب^٣،

١. صحيح البخاري، ج ٩، ص ١٤٨: «جاء خبر من اليهود، فقال: إنّه إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والماء والثرى على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يهزهنّ، ثم يقول: أنا الملك أنا الملك، فلقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلّم يضحك حتى بدت نواجذه تعجباً وتصديقاً لقوله، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلّم: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ» إلى قوله: «يُشْرَكُونَ»!

٢. الأنعام / ٩١

٣. صحيح البخاري (ج ٣، ص ١٢٠)، عن أبي هريرة قال: «استب رجلان رجل من المسلمين ورجل من اليهود، قال المسلم: والذي اضطفى محمداً على العالمين، فقال اليهودي: والذي اضطفى موسى على العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك، فلطم وجه اليهودي، فذهب اليهودي إلى النبي صلى الله عليه وسلّم، فأخبره بما كان من أمره، وأمر المسلم،

العودة إلى الإسلام

في حين أنّ جميع المسلمين يفضّلونه على جميع الأنبياء السابقين كما هو واضح؛ لأنّ أفضليّته من مسلمّات الإسلام، وربما من ضروريّاته؛ كما استفاد عنه أنّه اعتبر نفسه «سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ»^١، وقال لو كان موسى عليه السّلام حيّاً ما وسعه إلّا اتّباعه^٢ لذلك، ليس من الواضح أنّ هذا الفريق من أهل الحديث، إن كانوا يعتقدون حقّاً أنّ موسى عليه السّلام خير من محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، فلماذا لم يدخلوا شريعة موسى عليه السّلام بدلاً من شريعة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ولم يتّبعوا التوراة بدلاً من القرآن؟! مع أنّهم كانوا يفعلون ذلك في الممارسة العمليّة، إذ كانوا يصدّقون التعاليم اليهوديّة ويروّجونها، ويفسّرون القرآن وفقاً لما ينقل اليهود عن التوراة،

فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَضَعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَضَعُقُ مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيْقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَشْنَى اللَّهَ! صحيح البخاري (ج ٦، ص ٥٠)، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»!

١ . انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج ٤، ص ٤٣٠؛ مصنف عبد الرزاق، ج ٣، ص ١٨٣؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ٤؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٠٨ و ٣١٧؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ١، ص ٢٢٧؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٣٠، ج ١٦، ص ٥٧٠، ج ١٧، ص ١٠، ج ٣٨، ص ٣٢٩؛ التاريخ الكبير للبخاري، ج ٩، ص ٢٣٣؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٥٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٤٠؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢١٨؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٨؛ المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٢، ص ٦٦٠.

٢ . انظر: مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣١٢؛ مسند أحمد، ج ٢٢، ص ٤٦٨؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ١٠٢؛ تفسير الثعلبي، ج ٢، ص ١٢٧؛ دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٤٦؛ فضائل القرآن للمستغفري، ج ١، ص ٢٧٩؛ شعب الإيمان للبيهقي، ج ١، ص ٢٠٠؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ٨٠٦؛ ويوجد بمعناه في: مصنف عبد الرزاق، ج ٦، ص ١١٣؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ٣٠١؛ الطبقات لخليفة بن خياط، ص ١٧٥؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٠٣؛ فضائل القرآن لابن الضريس، ص ٥٥؛ معجم الصحابة للبخاري، ج ٤، ص ٧٥؛ معجم الصحابة لابن قانع، ج ٢، ص ٩١؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٦٠١.

بل كان كثير منهم يدّعون أنّ الله في الآية ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^١ قد أمر بطلب العلم من أهل الكتاب^٢، في حين أنّ هذا وهم باطل وافتراء خطير؛ لأنّ الله قد اتّهم أهل الكتاب مرارًا بكتمان الحقّ ولبسه بالباطل^٣، وأخبر عن كذبهم عليه وتحريفهم الكتاب^٤، وحذّر من اتّخاذهم أولياء واتباع ملّتهم^٥، وعلى هذا فمن المستحيل أن كان قد أمر بطلب العلم منهم. بل لعلّ مراده بـ«الذكر» في هذه الآية رسوله؛ كما سمّاه «ذكرًا» بصراحة فقال: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۖ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾^٦، وعلى هذا فليس «أهل الذكر» إلّا أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذين أخبر الله بصراحة عن تطهيرهم الكامل، وأكّد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشدّ تأكيد على ضرورة التمسك بهم إلى جانب القرآن، وهذا قول راجح يُروى عن عليّ بن أبي طالب^٧ وأبي جعفر الباقر^٨، لكن يبدو أنّ الذين نشؤوا في المدرسة الأموية، يفضلون اتباع اليهود والنصارى على اتباع أهل بيت نبيّهم، ويفرون إلى الكفر مخافة التشيع!

١. التّحل / ٤٣؛ الأنبياء / ٧

٢. انظر: تفسير الطبري، ج ١٧، ص ٢٠٨؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج ٣، ص ٢٠٠؛ معاني القرآن للنحاس، ج ٤، ص ٦٨؛ تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، ج ٢، ص ٤٠٤؛ تفسير الثعلبي، ج ٦، ص ١٨ و ٢٧٠؛ المفردات للراغب الأصفهاني، ص ٣٢٨؛ وغيرها من المصادر.

٣. كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة / ١٤٦).

٤. كما قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَسْتَرْوَا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (البقرة / ٧٩).

٥. كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة / ٥١).

٦. الطّلاق / ١٠-١١

٧. انظر: تفسير الطبري، ج ١٨، ص ٤١٤؛ تفسير الثعلبي، ج ٦، ص ٢٧٠؛ الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، ج ٧، ص ٤٧٣؛ تفسير القرطبي، ج ١١، ص ٢٧٢.

٨. انظر: تفسير الطبري، ج ١٧، ص ٢٠٩؛ إكمال تهذيب الكمال لمُعْطَاي بن قَلِيح، ج ٦، ص ٢٢؛ تفسير ابن كثير، ج ٤، ص ٤٩٢.

مع أنّ اتباع أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبني - كما تبين - على نصوص قرآنية وسنّية قطعية، ولذلك لا يُعتبر التشيع بمعنى مذهب من المذاهب، بل هو من مقتضيات الإسلام الخالص والكامل، كإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

على أي حال، فإنّ دور أهل الكتاب في تشكيل ثقافة المسلمين، سواء في مجال السياسة من خلال نفوذ رجال منهم مثل آل برمك، الذين كان لهم خلفية مجوسية، في نظام الحكم الأموي والعباسي، وتقلدهم مناصب مهمة جدًا مثل الوزارة، أو في مجال العقيدة والعمل من خلال نفوذ رجال منهم مثل كعب الأحرار، الذي كان له خلفية يهودية، بين أهل الحديث، كان بارزًا ومهمًا. مع ذلك، فإنّ دور أهل الكتاب في تشكيل ثقافة المسلمين لم يكن قط أكثر بروزًا وأهمية ممّا كان عليه في القرنين الأخيرين؛ لأنّهم من خلال تفكيك حكومة المسلمين المتمركزة بعد الحرب العالمية الأولى، والنفوذ الواسع والعميق في الأراضي الإسلامية باسم «الاستعمار»، فتحوا على المسلمين صفحة جديدة ومتميّزة من الثقافة غيرت روحهم ورؤيتهم للعالم. إنّ الموجة التي تكوّنت في غرب العالم على أساس الثقافة الإلحادية ووفق احتياجات الكفار وأهدافهم، جعلت المسلمين، بعد دخولها بلاد الإسلام، يواجهون صراعًا حادًا بين الأصالة والحداثة. كان سبب هذا الصراع الحاد أنّ الحداثة الوليدة لم تكن نابعة من داخل المسلمين تلبيةً لحاجاتهم الطبيعية والتدريجية، بل جاءت من خارجهم نتيجة لأفعال قهرية ومفاجئة من الكفار، ومن ثمّ لم يكن من الممكن أن تنسجم مع هويتهم الثقافية بالكامل. كان المسلمون بحاجة إلى حداثة تكون مصنوعة بأيديهم، وبالتّبع متناسبة مع ثقافتهم الإسلامية، ولكنهم فقدوا فرصتها عندما وطأت أقدام الكفار أراضيهم، ومنذ ذلك الحين أصبحوا مستهلكين لمنتجات الكفار؛ بحيث أنّ حياتهم الآن، تتأثر بثقافة الكفار أكثر ممّا تتأثر بالإسلام، وأشدّهم ولاء للإسلام هم الذين يحاولون بشكل سلمي إعداد غطاء إسلامي للواردات الثقافية الغربية.

في حين أنّه كان من الواجب عليهم منذ البداية الوقوف في وجه المستعمرين وعدم السّماح لهم بالسيطرة على الأراضي الإسلاميّة، لكي لا تنتشر ثقافتهم بينهم ولا تنفّس في أمراضهم في أراضيهم؛ كما قال الله لمنع سيطرة الكفّار على المسلمين: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾؛ بمعنى أنّه لم يشرّع في الإسلام شيئاً يؤدّي إلى سيطرة الكفّار على المسلمين، وكلّ ما يؤدّي إلى سيطرتهم على الأراضي الإسلاميّة فهو حرام. كما كان من الواجب عليهم قبل ذلك بوقت طويل، عندما كان الكفّار الغربيّون مشتغلين بالثورة الصناعيّة والتأهب لمهاجمة الشرق، أن يوفّروا الوسائل السياسيّة والاقتصاديّة اللازمة لمواجهةهم، ويمنعوا أو يدفعوا هجومهم بهذه الطريقة. لكنّهم في الوقت الذي كان أعداء الإسلام يجهّزون فيه الجيوش لغزو أراضيهم، كانوا مشتغلين بالتنازع بينهم على الملك والتجادل في المسح والغسل، ولذلك هُزموا بكلّ سهولة من قبل جيوش الكفر، واستسلموا لثقافتهم غير الإسلاميّة.

ليس هناك أدنى شكّ في أنّ الأمراض الشائعة بين المسلمين، مثل النّزعة الاستهلاكيّة والتنعميّة والقوميّة والديمقراطيّة، لها أصل غربيّ تاماً، وقد نشأت من الثقافة التي تحكم عالم الكفر. بالإضافة إلى أنّ الكفّار بعد هيمنتهم على المسلمين، قسّموا أراضيهم حسب رغباتهم ومصالحهم البعيدة المدى، ورسّموا بينهم خطوطاً خياليّة تسمّى الحدود دون مراعاة لمصالح السكّان المسلمين، وبهذه الطريقة سلبوا منهم الشعور بالوحدة، وحولوا اتّحادهم إلى حلم بعيد المنال. إنّ مراجعة خريطة الأراضي الإسلاميّة وتاريخها تكشف أنّ معظم هذه الخطوط الحدوديّة بين المسلمين قد رسمها الكفّار الغربيّون مباشرة لتأمين مصالحهم الأحادية الجانب، ولم يكن لها أساس في العقل أو الشرع، ولم تجلب أيّ خير للمسلمين. مع ذلك، فإنّ العجب كلّ العجب من المسلمين الذين يسمّون هذه الخطوط الخياليّة وطنهم، ويعتبرونها مقدّسة وممثّلة لهويّتهم! بل يحاول بعضهم فصل هذه القطع الصّغيرة المتبقّيّة بعضها عن بعض، وتقسيمها إلى قطع أصغر؛

لأنّهم بسبب ضيق أفقهم ونزعتهم الاستثنائية، لا يستطيعون العيش معاً في مكان واحد، وكلّ طائفة منهم تودّ أن تعلن شارعها وحارتها دولة مستقلة! في حين أنّه من المسلّم به أنّ الله لم يخلق الأرض دولاً مختلفة، بل خلقها كياناً واحداً يكمل بعضه بعضاً، ويؤدّي بكامله إلى توفير احتياجات الإنسان وتحقيق سعادته في ضوء العدل، وفي حالة التفكّك يبقى غير مكتمل وغير متناسب. لذلك، فإنّ الحدود المزعومة ليس لها وجود في أرض الواقع، وإنّما توجد في أذهان المعتبرين لها، وهي غير مفيدة البتّة، بل ضارّة جدّاً؛ لأنّها تؤدّي فقط إلى انفصال المسلمين بعضهم عن بعض وضعفهم وانحطاطهم، وتقلّل قدرتهم على مقاومة الكفار. لذلك، فإنّ الكفار الغربيين الذين قد رسموا هذه الحدود للمسلمين ويحرّضونهم على صيانتها، هم أنفسهم يزيلون الحدود من بينهم ويتحدون بعضهم مع بعض، وهكذا تتقلّص أراضي الإسلام يوماً بعد يوم، وتتسع أراضي الكفر يوماً بعد يوم!

في هذه الحال، فإنّ السبيل الوحيد لنجاة المسلمين هو كسر الاعتماد على الكفار وكسب الاستقلال الثقافي والاقتصادي، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلّا بإزالة الحدود المصطنعة والتوحد بينهم تحت راية خليفة الله في الأرض؛ لأنّه إذا كان الكفار متّحدين فيما بينهم، فإنّ المسلمين المتشتّتين لا يقدرّون على مقاومتهم، وهذا قانون طبيعيّ من قوانين الله. لذلك، فإنّ إنشاء دولة إسلاميّة شاملة من خلال دمج كلّ بلاد المسلمين فيها، تحت راية الحاكم الذي سمّاه الله وعيّنه، هو السبيل الوحيد لنجاح المسلمين وسيطرتهم على العالم. بالرغم من أنّه يمكن قبل ذلك النظر في طرق أقصر، مثل تشكيل اتحاد من الدّول الإسلاميّة بعملة واحدة وجيش واحد، كمقدّمة لتأسيس الحكومة الإسلاميّة الواحدة؛ لأنّ الانتقال المباشر للمسلمين من المرحلة الحاليّة إلى المرحلة المثاليّة، حتّى في ظلّ ثورة عامّة في البلاد الإسلاميّة مثل الثورة المعروفة باسم «الربيع العربي» التي حدثت مؤخّراً في بعض الدّول العربيّة، هو أمر بالغ الصّعوبة.

لذلك، يبدو أكثر عملية أن يُنشأ في المقام الأول اتحاد كبير مثل الاتحاد الأوروبي، مع عضوية جميع الدول الإسلامية ووضع حدود مفتوحة وعملة مشتركة وجيش مشترك، ويُنشأ في المقام الثاني اتحاد أعمق بينهم في شكل دولة إسلامية شاملة تقوم على اتباع خليفة الله في الأرض. هذا بلا ريب سبيل خلاص المسلمين ونيلهم سعادة الدنيا والآخرة.

٤. رواج النزعة الحديثة

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما راج بعده من النزعة الحديثة. المراد بالنزعة الحديثة بناء العقائد والأعمال على أقوال وأفعال تُنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصورة غير متواترة، بواسطة رجال يُحتمل كذبهم أو خطوهم أو نسيانهم، ومن ثم ليست صحتها قطعية؛ إذ من المحسوس أن خبر واحد غير معصوم، وإن كان ظاهره الصدق، يمكن أن يكون غير صحيح؛ بالنظر إلى أنه لا يحصل عادة علم قطعي بأن الرجل كان صادقاً فيما سلف؛ بغض النظر عن حقيقة أن كونه صادقاً فيما سلف لا يعني أنه صادق فيما يستقبل؛ بغض النظر عن حقيقة أن كونه صادقاً فيما سلف وفيما يستقبل لا يمنعه من النسيان والخطأ^١.

١. مثال ذلك ما روي من أن الزبير سمع رجلاً يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فاستمع حتى إذا قضى الرجل حديثه، قال: «أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟» قال الرجل: «نعم»، قال الزبير: «هذا وأشباهه مما يمتنع أن تُحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قد لعمري سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا يؤمّني حاضر، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابتدأ هذا الحديث فحدثنا عن رجل من أهل الكتاب، فجئت أنت يؤمّني بعد ما مضى صدر الحديث وذكر الرجل الذي من أهل الكتاب، فظننت أنه من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبي، ج ١، ص ٤٥؛ المدخل إلى علم السنن للبيهقي، ج ١، ص ٣٣٠)، وروي أن عائشة سمعت بحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الشُّومُ في ثلاث: في المرأة، والفرس، والدار»، فضربت غضباً شديداً، وقالت: «والله ما هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إنما قال: أهل الجاهلية كانوا يقولون: الشُّومُ في ثلاث: في المرأة، والفرس، والدار»

بالإضافة إلى أن الاختلاف بين خبر الواحد والواقع، خاصة في الحالات التي بينهما بون زمني كبير، هو أمر شائع وغالب؛ إلى حد أنه لا يكاد يوجد خبر واحد يطابق الواقع بالكامل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاقُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾^١. بهذا يتضح أن أخبار الأحاد لا توجب اليقين، بل في أحسن حالة ممكنة توجب الظن، وهذا أمر متفق عليه بين أهل النظر من المسلمين^٢، بل العقلاء كافة^٣.

(انظر: مسند أحمد، ج ٤٣، ص ١٩٧؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٥١)، فظهر أن أبا هريرة أخطأ في الحديث، وروي أنها سمعت بحديث عمر وابنه عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ»، فأنكرت ذلك، وقالت: «إِنَّكُمْ لَتَحَدِّثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِبَيْنِ وَلَا مُكْذِبَيْنِ، وَلَكِنَّ السَّمْعَ يَخْطِئُ» (صحيح مسلم، ج ٣، ص ٤٣)، وفي رواية أخرى، قالت: «يَعْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ- أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِيَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلَهَا، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج ١، ص ٢٣٤)، والأمثلة في هذا الباب كثيرة، وقد ذكر جملة منها الكعبي (ت ٣١٩هـ) في «قبول الأخبار»، في «باب ما روه في فساد كثير من حديثهم وتعمد جماعة منهم الكذب فيه» (ج ١، ص ٧٦)، و«باب ما روه مما الغلط فيه ظاهر جداً لا يدفعونه ولا يشكون فيه» (ج ١، ص ١٣٣)، فراجع.

١. سبأ/ ٥٢

٢. كما قال ابن القصار (ت ٣٩٧هـ): «مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْقُطْعِ عَلَى عَيْنِهِ، وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ» (المقدمة في الأصول لابن القصار، ص ٢٦)، وقال الباقلاني (ت ٤٠٣هـ): «إِنَّ الْفُقَهَاءَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ قَدْ تَوَاضَعُوا عَلَى تَسْمِيَةِ كُلِّ خَبَرٍ قَصْرٌ عَنْ إِيْجَابِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا الْخَبَرُ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ» (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني، ص ٤٤١)، وقال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): «قَالَ الْخَنْفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ وَجُمْهُورُ الْمَالِكِيِّينَ وَجَمِيعُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا أَوْ مَوْهُومًا فِيهِ، وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ فِي هَذَا» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج ١، ص ١١٩)، وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): «الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ يُفِيدُ الظَّنَّ وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ» (شرح صحيح مسلم للنووي، ج ١، ص ١٣١).

٣. لأنه أمر محسوس لا يتبع الأديان والمذاهب؛ كما قال الجويني (ت ٤٧٨هـ) في الرد على المنكرين لذلك: «هَذَا خِزْيٌ لَا يَخْفَى مُدْرِكُهُ عَلَى ذِي لُبٍّ» (البرهان في أصول الفقه للجويني، ج ١، ص ٢٣١)، وقال الغزالي (ت ٥٠٥هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ،

في حين أنّ الظنّ لا يصلح لأن يكون أساس عقيدة المسلمين وعملهم، والإسلام مبنيّ على اليقين فقط؛ كما قال الله مراراً وصراحة: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا»^١، ومن الواضح أنّ هذه قاعدة حقيقيّة بمعنى خبر عن الواقع، ومن ثم لا تقبل تخصيصاً اعتبارياً؛ كما أنّ سياقها لا يتحمّل التخصيص؛ لأنّ الظنّ، بمقتضى وجود احتمال الخلاف في طبيعته، ليس حجة في الواقع، واعتبار الحجّة لشيء ليس حجة في الواقع عديم الجدوى، كاعتبار المحرقة للثلج؛ بالنظر إلى أنّه ليس بين العقل والشرع تعارض، واعتبارات الحكيم موافقة للواقع، بل اعتبار ما هو مخالف للواقع يُعتبر كذباً، كاعتبار الظلمة للتّهار والضياء لليل، والكذب محال على الله؛ كما قال: «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا»^٢. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الشرع له صلاحية جعل ما رفعه هو، دون جعل ما رفعه العقل؛ لأنّ جعل ما رُفع بسبب إنّما يكون معقولاً بالسبب نفسه، دون سبب آخر؛ كما ليس من المناسب عند العقلاء تخصيص حكم أصدره حاكم إلّا من قبل الحاكم نفسه، وتخصيصه من قبل حاكم آخر أمر غير مقبول. هذا في حين أنّ العقل هو الذي رفع حجّة الظنّ على الإطلاق؛ لأنّ عدم حجّيته يعني عدم كاشفيّته عن الواقع، وهذا من القضايا العقلية الحقيقيّة، وليس له قابليّة الاعتبار حتّى يكون في متناول الشرع، ولذلك لا يستطيع الشرع التدخّل والتصرّف فيه.

فَإِنَّا لَا نُصَدِّقُ بِكُلِّ مَا نَسْمَعُ، وَلَوْ صَدَقْنَا وَقَدَرْنَا نَعَارِضَ خَبَرَيْنِ فَكَيْفَ نُصَدِّقُ بِالصَّادِقِينَ؟! (المستصفى للغزالي، ص ١١٦)، وقال ابن العربي (ت ٥٤٣هـ): «إِنَّا بِالصَّرُورَةِ نَعْلَمُ امْتِنَاعَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَجَوَازَ تَطَرُّقِ الْكُذْبِ وَالسَّهْوِ عَلَيْهِ» (المحصول لابن العربي، ص ١١٦)، وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): «أَمَّا مَنْ قَالَ (خَبَرُ الْوَاحِدِ) يُوجِبُ الْعِلْمَ فَهُوَ مُكَابِرٌ لِلْحِسِّ» (شرح صحيح مسلم للنووي، ج ١، ص ١٣٢)، وقال التفتازاني (ت ٧٩٣هـ): «الْعَقْلُ شَاهِدٌ بِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ لَا يُوجِبُ الْبَيِّنِينَ، وَأَنَّ اخْتِمَالَ الْكُذْبِ قَائِمٌ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا وَالْأَلْزَمُ الْقَطْعُ بِالْبَيِّنِينَ عِنْدَ إِخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ بِهِمَا» (شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني، ج ٢، ص ٧).

١. يونس / ٣٦

٢. النساء / ٨٧

العودة إلى الإسلام

من هنا يُعلم أنّ اعتقاد بعض المسلمين بحجّة الظنّ الخاصّ، بمعنى الظنّ الحاصل من أخبار الآحاد، لا أساس له؛ لأنّ الحجّة ليست من الموضوعات الشرعيّة، بل تعود إلى إدراكات الإنسان الطبيعيّة للواقع، ومن ثمّ لا يمكن إنشاء الحجّة للظنّ من خلال حكم، كما لا يمكن إزالة الحجّة عن القطع من خلال حكم. بغضّ النظر عن حقيقة أنّ حكم الشرع بحجّة بعض الظنون غير ثابت؛ لأنّ هناك آيات وروايات كثيرة في نفي حجّة الظنّ على الإطلاق، ومعها لا يحصل القطع بحجّة بعض الظنون في الشرع، بل الإنصاف أنّ صراحة بعض الآيات والروايات في عدم حجّة مطلق الظنّ بحيث أنّ نسبة تخصيصه إلى الشرع هي شبه الكذب على الله ورسوله^١.

١. من الآيات قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام / ١٤٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم / ٢٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس / ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ﴾ (الجاثية / ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنَّهُمْ لَا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة / ٧٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الحجّ / ٣)، وقوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَاءْتُمْ فِيَمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ (آل عمران / ٦٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء / ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (يونس / ٦٨)، وقوله تعالى: ﴿تَبْتَئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأنعام / ١٤٣)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ (يونس / ٣٩)، وقوله تعالى: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ (الكهف / ٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ (سبا / ٥٣)، وقوله تعالى: ﴿فَدَّ بَيْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة / ١١٨)، وقوله تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال / ٤٢)، ومن الروايات ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» (صحيفة همام بن منبه، ص ٢٩؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٩؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٠)، وقال: «إِنَّ الظَّنَّ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ» (مسند أحمد، ج ٣، ص ١٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٢٥)، وقال: «لَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ١٨٦؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٩٥)، وقال: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَإِنَّهُ مِنْ كَذَبٍ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (مسند أحمد، ج ٤، ص ٤١٥؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٩٩)، وقال: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٩٦؛ فضائل القرآن للنسائي، ص ١٣٤).

الحاصل أنّ التخصيص الشرعي لعدم حجّة الظنّ غير ممكن ولم يقع، وعلى هذا فإنّ الظنّ غير معتبر مطلقاً، بغضّ النظر عن طريق حصوله. لذلك، لم يكن المسلمون الأوائل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتمدون على الروايات الظنيّة عنه، وطبعاً لم يكونوا بحاجة إليها؛ لأنّهم كانوا يصلون إليه في أكثر الأحيان، وعندما كانوا لا يصلون إليه أيضاً كانت الروايات التي تبلغهم عنه متواترة أو مخفوفة بالقرائن القطعيّة، والمسلمون بعده أيضاً انقسموا في مجال عقائدهم وأعمالهم إلى فريقين: فريق اعتقدوا، بالنظر إلى وصاياه في عرفة وغدير خمّ والطائف وفرash الموت، أنّ كتاب الله وعتره النّبّي صلى الله عليه وآله وسلم هما مرجع عقائدهم وأعمالهم، مثل سلمان وأبي ذرّ والمقداد وعمّار وحذيفة وغيرهم، وفريق اعتقدوا، لاجتهادهم في مقابل النصّ وعدم اعتقادهم بملزوميّة وصايا النّبّي صلى الله عليه وآله وسلم السياسيّة، أنّ كتاب الله مرجع كافٍ لعقائدهم وأعمالهم، ولم يقبلوا دور عتره النّبّي صلى الله عليه وآله وسلم بجانبه، ونادوا مثل عمر: «حسبنا كتاب الله»؛ بمعنى أنّنا لسنا في حاجة إلى عتره النّبّي صلى الله عليه وآله وسلم بجانبه.^١ كما أنّ هذا الانقسام لم يكن بين أصحابه فقط، بل كان بين أزواجه أيضاً؛ إذ كان فريق منهم عائشة وحفصة وصفية وسودة اللاتي لا يحببن أهل بيته، وفريق آخر أم سلمة وسائر أزواج النّبّي صلى الله عليه وآله وسلم اللاتي يحببن أهل بيته.^٢

١. انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٨ و ٤٣٩، ج ٦، ص ٥٧، ج ١٠، ص ٣٦١؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢١٣ و ٢١٥؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٤١٥، ج ٥، ص ١٣٥ و ٢٢٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٤، ج ٤، ص ٦٩، ج ٧، ص ١٢٠؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٦؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٦٦، ج ٧، ص ٦٣؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٢، ص ٥٨٩؛ صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٧٤٨؛ والعديد من المصادر الأخرى.

٢. أمّا كون أزواج النّبّي صلى الله عليه وآله وسلم حزينين، «فَجَزِبَ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسُودَةُ، وَالْجَزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، فحقيقة رواها البخاري في «صحيحه» (ج ٣، ص ١٥٦)، وأمّا كون حزب عائشة لا يحببن أهل بيت النّبّي صلى الله عليه وآله وسلم فحقيقة ظاهرة لا تحتاج إلى التفصيل والبيان؛ فقد كانت عائشة تبغض عليّاً لدرجة «لَا تَطْلُبُ لَهُ نَفْسًا بِخَيْرٍ» (انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٢٩؛

كذلك اتَّخَذَ المسلمون من بعده أحد المنهجين: اتَّبَعَ كتاب الله وأهل بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، واتَّبَعَ كتاب الله وحده، فكان هذان المنهجان هما المنهجين الوحيدين بينهم، ولم يكن بينهم منهج ثالث. إنّما ظهر المنهج الثالث في العقود التالية بعد غلبة المنهج الثاني المنهج الأول، بدافع ملء فراغ أهل بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بين المسلمين، وكان ذلك اتِّباع كتاب الله وحديث النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، مع أنّ المسلمين الأوائل ما كان لديهم مثل هذا المنهج، وما كانوا يرون وضع حديث النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى جانب كتاب الله، بل كانوا يعارضون ذلك ويكافحونه بقوة؛ لأنّ ما سُمِّيَ الحديث كان مجرد روايات ظنّية وخالية من القرائن اللازمة لفهم كامل وصحيح لا تصلح لأن توضع إلى جانب كتاب الله وتسدّ فراغ أهل بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وكان يُحْشَى إن انتشر أن يفسح المجال فقط لظهور الاختلاف بين الأئمة في العقائد والأعمال الإسلامية وافتراقهم عن كتاب الله. لذلك، فإنّهم كانوا يمنعون بجدّ من كتابة الحديث وروايته، حتّى يقومون بجمع الكتب والأجزاء الحديثية وطمسها^١.

الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٠٥؛ مسند أحمد، ج ٤٠، ص ٦٨)، فلمّا بلغتْها أنّ النَّاسَ قد بايعوه قالت: «وَدِدْتُ أَنْ هَذِهِ أَطْبَقَتْ عَلَى هَذِهِ» تعني السَّماء على الأرض (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ٢١٧)، ثمّ خرجت عليه في جيش، فحاربتْه، ومن المعلوم أنّ من كانت في حزبها كانت على رأيها، وأمّا كون حزب أمّ سلمة يحبّبن أهل بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فحقيقة ظاهرة أيضًا يشهد عليها كثرة ما روت من فضائلهم.

١. كما روي أنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب الأحاديث، فاستخار الله تعالى شهرًا، ثمّ أصبح وقد عزم له، فقال: «إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ، كَتَبُوا كُتُبًا فَأَكْبُوا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَلْبِسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا»، فترك كتابة الأحاديث (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٢٥٧؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ٢٦٧)، ثمّ بلغه أنّه قد ظهر في أيدي النَّاسِ كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ فِي أَيْدِيكُمْ كُتُبٌ، فَأَحْبَبْتُ إِلَى اللَّهِ أَعْدْلُهَا وَأَقْوَمُهَا، فَلَا يَبْقَيْنَ أَحَدٌ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا أَتَانِي بِهِ، فَأَرَى فِيهِ رَأْيِي»، فظنّوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فاتّوه بكتبهم، فأحرقها بالنار،

خلاقاً لتصوّر بعض الجهلة، كان هذا إجراء اتخذوه بنصح وبدافع صيانة الإسلام؛ لأنهم كانوا يعلمون بحقّ أنّ هذه الأحاديث، من جهة، ظنيّة وليست لها أصالة كافية، ومن جهة أخرى، ناقصة جدّاً وليست مضبوطة بما يكفي، ولهذا الأوصاف لا يمكن أن تكون أساس تدين المسلمين. إنهم وإن كانوا يختلفون في ضرورة الرجوع إلى أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم باعتبارهم مرجعاً حياً و يقينياً لمعرفة الإسلام، إلّا أنهم لم يكونوا يختلفون في عدم ضرورة الرجوع إلى أخبار الآحاد، وكانوا بأجمعهم مخالفين لتدوينها وترويجها بمثابة أساس ديني. في غضون ذلك، لم يكن يهتم برواية الحديث إلّا عدد من أصاغرهم كأبي هريرة، ولهذا السبب امتلأت كتب الحديث برواياتهم، وإلّا فإنّ الأكابر منهم كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير وسلمان وأبي ذرّ وعمّار وغيرهم، قلّما كانوا يروون حديثاً، وكانوا أيضاً يمنعون أمثال أبي هريرة من إكثار الرواية، ولهذا السبب توجد روايات قليلة منهم في كتب الحديث^١.

ثم قال: «أُمِّيَّةٌ كَأُمِّيَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؟!» (تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٢)، وروي أنّ رجلاً جاء عبد الله بن مسعود بكتاب، فنظر فيه عبد الله، ثم قال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاتِّبَاعِهِمُ الْكُتُبَ وَتَرْكِهِمْ كِتَابَهُمْ»، ثم دعا بطست فيه ماء، فمائه فيه، فقال الرجل: «انْظُرْ فِيهِ، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ جَسَانًا»، فجعل يمينه فيه، ويقول: «الْقُلُوبُ أَوْعِيَّةٌ، فَأَشْغَلُوهَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا تُشْغَلُوهَا بِغَيْرِهِ»، وقال: «أَفْصَحًا أَحْسَنَ مِنْ قَصَصِ اللَّهِ تَرِيدُونَ؟! أَوْ حَدِيثًا أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ اللَّهِ تَرِيدُونَ؟!» (فضائل القرآن لأبي عبيد، ص ٧٣؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٢٤)، والروايات في هذا الباب كثيرة (راجع: تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٣٦-٦٢).

١. لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، انظر: اعترافات أبي هريرة باعتراض الصحابة على كثرة روايته الحديث، في حال امتناع المهاجرين والأنصار عن ذلك؛ كقوله: «إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنَ الْحَدِيثِ»، وقوله: «إِنَّكُمْ تَقُولُونَ أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَتَقُولُونَ مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَمَا بَالُ الْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ»، وقوله: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٣١٣، ج ٥، ص ٢٣٥، ٢٣٧ و ٢٣٨؛ مسند أحمد، ج ١٢، ص ٢١٩ و ٢٢٢، ج ١٣، ص ١٣٣؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٥، ج ٢، ص ٦٧، ج ٣، ص ٥٢ و ١٠٩، ج ٥، ص ١٩؛

العودة إلى الإسلام

صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٦٧؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٧٢ و ٣٧٣)، وقيل: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَرَادَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ أَنْ يَكْتَتِبَ حَدِيثَهُ كُلَّهُ زَمَنَ هُوَ عَلَى الْمَدِينَةِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٤٢؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٥٨٣؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٤١)، وانظر أيضًا: اعتراضات كبار الصحابة على أبي هريرة لكثرة روايته الحديث؛ كقولهم: «أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا»، وقولهم: «أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى نَفْسِهِ» (صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٤٠؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ١٦٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٢، ص ٢٨٤)؛ حتى روي عن سائب بن يزيد أنه سمع عمر بن الخطاب يقول لهذا الحديثي الدوسي: «لَتَتَرَكَنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَوْ لَا لِحَقِّكَ بِأَرْضِ دَوْسٍ»، ويقول لكعب الأحبار الذي كان حديثيًا مثله: «لَتَتَرَكَنَّ الْحَدِيثَ، أَوْ لَا لِحَقِّكَ بِأَرْضِ الْقَرْدَةِ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٣، ص ٨٠٠؛ تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٥٤٤؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٠، ص ١٧٢)، وقد روى سائب بن يزيد مواجهة مشابهة معهما عن عثمان، فقال: «أَرْسَلَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: قُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: مَا هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟! لَقَدْ أَكْثَرْتَ! لَتَنْتَهَيْنِ، أَوْ لَا لِحَقِّكَ بِجِبَالِ دَوْسٍ، وَأَنْتَ كَعْبًا، فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ: مَا هَذَا الْحَدِيثُ؟! قَدْ مَلَأْتَ الدُّنْيَا حَدِيثًا! لَتَنْتَهَيْنِ، أَوْ لَا لِحَقِّكَ بِجِبَالِ الْقَرْدَةِ» (المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٤). كان مقابل أمثالهما أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكبار الذين لا يرون حديث الواحد حجة، ويمنعون الاهتمام به؛ كما روي عن علي أنه كان يقول: «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَقْتُهُ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ١٥٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٢٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤٦؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٨٦؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٥٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٩، ص ١٥٩)، وروي عن عمر أنه كان يقول: «أَقْلُوا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا شَرِيكُكُمْ فِيهِ» (مسند عبد الله بن المبارك، ص ١٣٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٣٠؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٢٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ١٥، ص ٣١٧؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٣؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٢، ص ٣٢٦)، بل روي أنه حبس بعض الصحابة كأبي الدرداء وحتى ابن مسعود لكثرة روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقال لهم: «قَدْ أَكْثَرْتُمْ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ١٥، ص ٣١١؛ المحن لأبي العرب التميمي، ص ٣٩٨؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٣)، بينما روي عن عون بن عبد الله أنه قال: «أَخَصَيْنَا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا بَضْعَةٌ وَخَمْسُونَ حَدِيثًا»

→ (معجم الصحابة للبغوي، ج ٣، ص ٤٦٥؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٧؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٨، ص ٣٣)، بل روي عن عمرو بن ميمون أنه قال: «مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ خَمِيْسًا إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ، فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَشَيْءٍ قَطُّ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ"» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٣؛ مسند أحمد، ج ٧، ص ٣٤٣؛ المسند للشاشي، ج ٢، ص ١٣٠)، وقد روى مثل ذلك علقمة وقيس بن عبد (المعجم الكبير للطبراني، ج ٩، ص ١٢٣ و ١٢٤). لذلك ليس بغريب ما روي عن أبي هريرة أنه كان يقول: «مَا كُنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ" حَتَّى قَبِضَ عُمرُ، كُنَّا نَخَافُ السَّيَاطِلَ!» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٧، ص ٣٤٤؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٢، ص ٦٠٢ و ٦٠٣)، وكان يقول: «إِنِّي لَأُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَوْ تَكَلَّمْتُ بِهَا فِي زَمَنِ عُمرَ لَشَجَّ رَأْسِي!» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٣٨؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ١٨٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٧، ص ٣٤٣)، وكان يقول: «أَفَإِنْ كُنْتُ مُحَدِّثُكُمْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَعُمرُ حَيٌّ؟! أَمَّا وَاللَّهِ إِذَا لَأَلْفَيْتُ الْمُخَفِّقَةَ سَتَبَاشِرُ ظَهْرِي!» (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٢٦٢)، وقد روي عن عائشة أنها قالت يوماً لعروة بن الزبير: «أَلَا يُعْجِبُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ؟! جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ حُجْرَتِي يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُسَمِّعُنِي ذَلِكَ، وَكُنْتُ أُسَبِّحُ، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي، وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرَدِكُمْ» (مسند أحمد، ج ٤١، ص ٣٥٨، ج ٤٢، ص ١٣٦؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٠؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٦٧؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٢٠؛ الكامل لابن عدي، ج ١، ص ٩٥)، وكذلك سائر كبار الصحابة، خلافاً لأبي هريرة وأمثاله، لم يكونوا يهتمون برواية الحديث، وكانوا على دراية بأضرارها؛ كما روي عن عمرو بن ميمون أنه كان يقول: «صَحِبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا فَعَرِقَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا، أَوْ نَحْوُ هَذَا، أَوْ شَبِيهَ هَذَا!» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٣؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ٢، ص ٥٤٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٩، ص ١٢٣)، وروي عن سائب بن يزيد أنه كان يقول: «صَحِبْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا» (الأموال لأبي عبيد، ص ٤٨٤؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ١٣٤؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٧)، وكان يقول: «خَرَجْتُ مَعَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِحَدِيثٍ حَتَّى رَجَعْنَا» (مسند عبد الله بن المبارك، ص ١٤٢؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٤؛ مسند سعد بن أبي وقاص للدورقي، ص ٢٢٠؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٢٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢)، وروي عن الشعبي أنه كان يقول: «جَالَسْتُ ابْنَ عُمرَ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ١٣٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٤؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٢٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١١)، وقد روى مثل ذلك مجاهد (مسند الحميدي، ج ١، ص ٥٤٦؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٣٧)،

←

العودة إلى الإسلام

طبعاً لم يكن نهجهم هذا بسبب كراهيتهم للأقوال والأفعال التي سمعوها ورأوها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنه كان فقط بسبب وقوفهم على أن أساس الإسلام هو اليقين، واليقين لا يحصل من خلال خبر الواحد، ولذلك فإن الاهتمام به غير صالح، بل قد يكون ضاراً؛ لأنه يمنع الاهتمام باليقينيات، ومن ثم يسبب اختلاف المسلمين في آرائهم وأعمالهم في المستقبل؛ كما وقع ذلك، وبعد أن أطلق بعض الحكام الأمويين تدوين الحديث وترويجه، بدأ المسلمون في جمع أخبار الأحاد من كل أوب، وكتبوا كل رطب ويابس تحت عنوان حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم^١،

وروي عن ابن هدير الذي كان مصاحباً لطلحة أنه لم يسمعه يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير حديث واحد (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ١٣٣؛ مسند البزار، ج ٣، ص ١٦٩؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٨ و ٥٥٩). لذلك، كان بعض التابعين وأتباعهم أيضاً على معرفة بعدم حجية الأحاديث، ويمنعون الاهتمام بها؛ كما روي عن أبي حنيفة (ت ١٥٠ هـ) أنه كان إذا يحدث تلاميذه بالأحاديث يقول لهم: «هَذَا الَّذِي سَمِعْتُمْ كُلُّهُ رِيحٌ وَبَاطِلٌ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٤٥٠)، وروي عن عبد الله بن عبد العزيز (ت ١٨٤ هـ) أنه كان يقول لسفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ) وهو من مشاهير أهل الحديث: «مَا أَخَذَ مِنَ النَّاسِ يَدْخُلُ عَلَيَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، إِلَّا أَنْ فِيكَ عَيْبًا، تُحِبُّ الْحَدِيثَ» (الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٠٠)، وروي عن أيوب السخيتاني (ت ١٣١ هـ) أنه كان يقول: «مَا قُلْتُ مِنَ الْحَدِيثِ كَانَ خَيْرًا» (نفس المصدر، ج ١، ص ١٠٠)، وروي عن غيرهم أقوال مشفقة مثلها لم يخرق شيء منها آذان الحديثيين الثقيلة (لمعرفة المزيد عن ذلك، راجع: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ٩٣-١٠٣).

١. كما روي أن أول من دَوَّن الحديث الزهري (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج ٢، ص ٢٥٠)، وكان من أعوان بني أمية، وما كان ليفعل ذلك حتى أكرهه هشام بن عبد الملك، ثم أخذ الناس يكتبون الحديث (انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ٣٦٣)؛ قال الزهري: «كُنَّا نَكْرَهُ كِتَابَةَ الْعِلْمِ -يَعْنِي الْحَدِيثَ- حَتَّى أَكْرَهَنَا عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، فَكْرَهْنَا أَنْ نَمْنَعَهُ أَحَدًا» (مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٩٢)، فشاعت بين الناس كتابة الحديث، وتنافسوا في جمع أخبار الأحاد بما فيها من الموضوعات والأكاذيب؛ قال حماد بن زيد: «وَصَعَتِ الزُّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ بَثُوهَا فِي النَّاسِ» (التمهيد لابن عبد البر، ج ١، ص ٤٤)، وقال شعبة بن الحجاج: «مَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَتَشَّ الْحَدِيثُ كَتَفْتِيشِي، وَقَفْتُ عَلَى أَنَّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ كَذِبٌ» (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢٩٥).

وهكذا مهدوا الطريق لتشكّل أكبر الانحرافات بين المسلمين، وأصبحوا من الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^١.

لقد مضى وقت طويل على أنّ أهل الحديث ينسبون عقائد وأعمالاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكان بعيد وهم غائبون عنه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَيَفْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾^٢، ويستمعون لما يُنسب إليه من مكان بعيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾^٣، وهذا عمل غير صالح زينه الشيطان لهم ليصدّهم عن السبيل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾^٤.

على أيّ حال، لا شك أنّ أخبار الأحاد الموجودة في كتب أهل الحديث، بسبب عدم الأصالة والدقّة لكثير منها، ووجود التعارض والتناقض الشامل بينها، كانت من أهمّ أسباب الانحراف والاختلاف بين المسلمين منذ زمن بعيد حتّى الآن؛ لأنّ كلّ فرقة منهم تمسّكت برواية وتركت أخرى، وهكذا قدّمت ظناً على ظنّ آخر،

١. الكهف/ ١٠٣-١٠٤

٢. سبأ/ ٥٣

٣. فصلت/ ٤٤

٤. النمل/ ٢٤

٥. مثال ذلك ما روي من أنّ أبا حنيفة والأوزاعي اجتمعا في دار الحناطين بمكة، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة: «مَا بِالْكُمْ، لَا تَرْفَعُونَ أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ؟» فقال أبو حنيفة: «لَأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِيهِ شَيْءٌ»، قال: «كَيْفَ لَمْ يَصِحَّ؟! وَقَدْ حَدَّثَنِي الرَّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ»، فقال له أبو حنيفة: «حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَعُودُ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ»،

في حين أن نسبة عقيدة أو عمل إلى الله ورسوله على أساس الظن غير جائزة قطعاً، وقد تؤدي إلى الافتراء عليهما بغير قصد؛ كما قال الله تعالى: «انْظُرْ كَيْفَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا»^١، وقال: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَفْلِحُونَ»^٢.

من هنا يعلم أن النزعة الحديثية، خلافاً لما يُعتقد، كانت بدعة خارقة لإجماع الصحابة ظهرت مثل العديد من البدع الأخرى خلال حكم الأمويين، ولم يكن لها أصل في الإسلام؛ لأن الإسلام قد كلّف أهله بالاعتقاد والعمل اليقينيّين، وجعل الأسباب اللازمة لمكانهما وعرفها، وهي كتاب الله الذي لا يزال متاحاً للمسلمين ولا يرد عليه إشكال بمرور الوقت؛ كما قال الله فيه: «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ»^٣، وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين لا يزال رجل منهم موجوداً بين المسلمين ومتاحاً لهم مثل القرآن، ويجعل لهم ممكناً أن يهتدوا إلى الإسلام؛ كما قال الله تعالى: «وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ»^٤.

فقال الأوزاعي: «أَحَدْتُكَ عَنِ الرَّهْزِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَتَقُولُ: حَدَّثَنِي حَمَادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؟!» فقال له أبو حنيفة: «كَانَ حَمَادٌ أَفْقَهُ مِنَ الرَّهْزِيِّ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ أَفْقَهُ مِنْ سَالِمٍ، وَعَلَقَمَةُ لَيْسَ بِذُنُونِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْفَقْهِ، وَإِنْ كَانَتْ لِابْنِ عُمَرَ صُحْبَةٌ، فَالْأَسْوَدُ لَهُ فَضْلٌ كَثِيرٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ»، فسكت الأوزاعي (مسند أبي حنيفة [رواية الحصكفي]، كتاب الصلاة، الحديث ١٨)، وروي عن أيوب السخيتاني، قال: «قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَمَا تَعْجَبُ؟! حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَهْلَلْتُ بِحَجٍّ، وَحَدَّثَنِي عُرْوَةُ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ! أَمَا تَعْجَبُ؟!» (قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبى، ج ١، ص ٨٥)، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى.

١ . النساء / ٥٠

٢ . النحل / ١١٦

٣ . فصلت / ٤٢

٤ . الأعراف / ١٨١

٥ . لقد أذعن كثير من العلماء بدلالة هذه الآية؛ كما قال الجبائي (ت ٣٠٣ هـ): «هذه الآية تدل على أنه لا يخلو زمان البتة ممن يقوم بالحق ويعمل به ويهدي إليه» (تفسير الرازي، ج ١٥، ص ٤١٧)،

لذلك، فإنَّ المبدأ الذي صمّمه وأنشأه الإسلام لعقائد المسلمين وأعمالهم، هو اتباع كتاب الله كحبل من الله، واتباع عترة النبي كحبل من الناس، وهما يؤديان إلى اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُثْقِفُوا إِلَّا يُحْبِلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٌ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾^١. نعم، لا شك أن مبدأ الإسلام هو هذا، وليس اتباع القرآن والحديث الذي لا يفيد اليقين؛ لأنَّ حجّة القرآن وعترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تستند إلى خبر واحد، بل إلى خبر متواتر رواه في كلّ طبقة عدد كبير من الناس، ومثل هذا الخبر، خلافاً لخبر الواحد، يفيد اليقين.

وقال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «ذَلَّ اللَّهُ بِهِذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ لَا تَخْلُو الدُّنْيَا فِي وَفْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ» (إعراب القرآن للنحاس، ج ٢، ص ٨٢)، وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِي الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لَهُ بِالْحُجَّةِ، جَامِعٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، عَارِفٍ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، خَائِفٍ مِنْهُ، فَذَلِكَ قُطْبُ الدُّنْيَا، وَمَتَى مَاتَ أَخْلَفَ اللَّهُ عَوْضَهُ، وَزَيْمًا لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَرَى مَنْ يَصْلُحُ لِلنَّبَايَةِ عَنْهُ فِي كُلِّ نَائِبَةٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْهُ، فَهُوَ بِمَقَامِ النَّبِيِّ فِي الْأُمَّةِ» (صيد الخاطر لابن الجوزي، ص ٧٠)، وقال الرازي (ت ٦٠٦هـ): «هَؤُلَاءِ أَيْمَةُ الْهُدَى وَأَعْلَامُ الدِّينِ وَسَادَةُ الْخَلْقِ، بِهِمْ يَهْتَدُونَ فِي الدَّهَابِ إِلَى اللَّهِ» (تفسير الرازي، ج ٧، ص ٦٣)، فليس بين القوم وبين المنصور حفظه الله تعالى خلاف إلا أنه يقول هؤلاء من أهل البيت؛ كما صرح بذلك في بعض دروسه، فقال بعد ذكر أقوال العلماء: «هَذَا قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَقْوَامٍ يُنْكِرُونَهُ عَلَيْنَا وَهُمْ يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِهِمْ قَدِيمًا وَجَدِيدًا! فَهَلْ يَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا قَوْلَنَا أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا؟! وَلَا نَقُولُ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ آبَاؤُنَا، وَلَكِنْ لِمَا نَجِدُ مِنْ فَضْلِهِمْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا نُنْكِرُ فَضْلَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ صَاحَبَ نَبِيِّنَا، وَلَكِنْ لَا يُقَاسُ بِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا أَحَدٌ، وَهَذَا قَوْلُ مَشْهُورٍ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَمْ يُنْسَبْ إِلَيْهِ التَّشْيِيعُ؛ كَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: "سَأَلْتُ أَبِي، قُلْتُ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُمَرُ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُثْمَانُ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، فَعَلَيْ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، عَلَيَّ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ لَا يُقَاسُ بِهِمْ أَحَدٌ" (مناقب أحمد لابن الجوزي، ص ٢١٩)، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَقُولُ بِهِ كُلُّ عَالِمٍ، وَقَدْ قَالَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِذَا قُلْنَا بِهِ نَحْنُ قَالِ الدِّينَ لَا يَعْلَمُونَ: هَؤُلَاءِ مِنَ الرَّافِضَةِ! كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الدِّينِ لَا يَعْلَمُونَ» (الروم / ٥٩) «تنبيه الغافلين على أن في الأرض خليفة لله رب العالمين للسيد المنصور، ص ١٣٩».

من هنا يُعلم أنّ الحديث لم يزل بديلاً عن عتره النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ليتدارك عدم رجوع المسلمين إليهم؛ لأنَّه سرعان ما تبيّن للمسلمين عدم صحّة رأي فريق من الصّحابة اعتبروا كتاب الله كافياً من بعده، ولكنّ صحّة رأي فريق آخر منهم اعتبروا أهل بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ضرورياً بجانب كتاب الله لم تتبيّن لهم حتّى الآن؛ لأنّ موانع المعرفة، وخاصّة دعاية الحكّام الظالمين وتقليد السّلف، لم تسمح بأن تتبيّن لهم. لذلك، فإنّهم أحدثوا رأياً ثالثاً وأقبلوا على الحديث لسدّ حاجاتهم بالاعتماد عليه إلى جانب كتاب الله، في حين أنّ الحديث، بوصفه خبراً غير يقينيّ، لا يجانس كتاب الله ولا يستأهل أن يوضع بجانبه؛ لأنّ كتاب الله يقينيّ، وغير اليقينيّ ليس كفواً لليقينيّ. إنّما خليفة الله من أهل بيت النَّبِيِّ، بسبب طهارته من كلّ رجس وفقاً للقرآن، وعدم افتراقه عن القرآن إلى يوم القيامة وفقاً للحديث المتواتر، يستحقّ أن يُعتبر قريباً للقرآن، ومن الواضح أنّ الرجوع المباشر إليه ممكن، ويؤدّي إلى اليقين بالعقائد والأعمال الإسلامية، مثل الرجوع المباشر إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

من هنا يُعلم أنّ الله العادل الرّحيم لم يجعل اليقين بالعقائد والأعمال الإسلامية والاتفاق في الدّين ممكنين لأصحاب نبيّه فقط، بل جعلهما ممكنين لجميع المسلمين إلى يوم القيامة، كي لا يكون هناك قرن منهم له حجة عليه ويمكنه الاعتذار بأننا لو أدركنا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لأيقنّا بعقائدنا وأعمالنا ولم نختلف فيما بيننا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ ۚ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾^١؛ كما أنّ الذين أدركوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يوقنوا بعقائدهم وأعمالهم واختلفوا فيما بينهم مثل هؤلاء، ليكون أوّل هذه الأمّة وآخرها سواء^٢.

١. فاطر / ٤٢

٢. كما روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنّه قال: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يَذَرُى أَوَّلُهَا خَيْرٌ أَوْ آخِرُهَا» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٣٨؛ مسند أحمد، ج ١٩، ص ٣٣٤)، فعلمه كناية عن تشابههما في كلّ شيء!

على أي حال، فإن عدل الله يقتضي أن يجعل للقرون التالية كل ما جعل للقرن الأول من الأسباب اللازمة للوصول إلى اليقين، حتى يكونوا سواء من هذه الناحية، فيعلم أيهم أحسن عملاً؛ كما قال: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»^١. هذا يعني أن في كل قرن من المسلمين هادياً حياً عيّنه الله وأخبر به نبيه، فيكون قوله وفعله كاشفين عن قول الله ونبيه وفعلهما، ويجب على كل مسلم أن يعرفه بنص أو آية، ويرجع إليه بجانب كتاب الله، فيكون الاعتقاد والعمل الذي لا يستند إلى ذلك غير مقبول، وإن كان مستنداً إلى الروايات؛ إلا الروايات المتواترة؛ لأنها موجبة لليقين عقلاً، واليقين صالح لأن يكون أساس اعتقاد المسلم وعمله، أو الروايات التي تُروى للمسلمين عن هادٍ حيٍّ في زمانهم، ما لم يكونوا مقصرين في الوصول إليه؛ لأن الهادي الحيّ يطلع عادةً على ما يُروى عنه، فيصحّحه إذا كان غير صحيح؛ نظراً لأن الكذب على الأحياء غير يسير، ويمكنهم الاطلاع عليه وتصحيحه بسهولة^٢؛

١. الزهد / ٧

٢. مثال ذلك ما روى عنبسة بن مصعب، قال: «قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ- عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّ شَيْءٍ سَمِعْتَ مِنْ أَبِي الْخَطَّابِ -يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ مِقْلَاصٍ الْأَسَدِيِّ؟- قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّكَ وَضَعْتَ عَلَى صَدْرِهِ وَقُلْتَ لَهُ: عَهْ وَلَا تَنْسَ، وَإِنَّكَ تَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَإِنَّكَ قُلْتَ لَهُ: هُوَ عَيْنُهُ عِلْمِنَا وَمَوْضِعُ سِرِّنَا، أَمِينٌ عَلَى أَحْيَانِنَا وَأَمْوَاتِنَا، قَالَ: لَا وَاللَّهِ، مَا مَسَّ شَيْءٌ مِنْ جَسَدِي جَسَدَهُ إِلَّا يَدُهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنِّي قُلْتُ: أَعْلَمُ الْغَيْبَ، فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَا أَجْرَنِي اللَّهُ فِي أَمْوَاتِي وَلَا بَارَكَ لِي فِي أَحْيَائِي إِنْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنِّي قُلْتُ لَهُ: هُوَ عَيْنُهُ عِلْمِنَا وَمَوْضِعُ سِرِّنَا، أَمِينٌ عَلَى أَحْيَانِنَا وَأَمْوَاتِنَا، فَلَا أَجْرَنِي اللَّهُ فِي أَمْوَاتِي وَلَا بَارَكَ لِي فِي أَحْيَائِي إِنْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ شَيْئاً مِنْ هَذَا قَطُّ» (رجال الكشي، ج ٢، ص ٥٧٩)، وروى معاوية بن عمار الذهني، قال: «بَلَغَنِي عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ أَشْيَاءَ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَخَلَ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَنَا عِنْدَهُ، أَوْ دَخَلْتُ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَلَمَّا أَنْ بَقِيتُ أَنَا وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ رَوَى عَنْكَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: كَذَبَ، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ أَرْوِي مَا رَوَى شَيْئاً شَيْئاً مِمَّا سَمِعْتُهُ وَأُنْكِرْتُهُ إِلَّا سَأَلْتُ عَنْهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: كَذَبَ، وَزَخَفَ أَبُو الْخَطَّابِ حَتَّى صَرَبَ بِيَدِهِ إِلَى لَحْيَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَصَرَبَتْ يَدَهُ وَقُلْتُ: خُذْ يَدَكَ عَنْ لَحْيَتِهِ! فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، لَا تَقُومُ؟! قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَهُ حَاجَةٌ، حَتَّى قَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَهُ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَكَ: يُخْبِرُنِي وَيَكْتُمُكَ» (رجال الكشي، ج ٢، ص ٥٨٣)،

خلافًا للروايات التي تُروى عن الهداة الماضين؛ فإنهم لا يستطيعون الاطلاع عليها وتصحيحها. هذا هو السبب في أن الله اعتبر إنذار النبيّ خاصًا بأهل زمانه، فقال: «لِيُنْذَرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحَقِّقَ الْقَوْلَ عَلَى الْكَافِرِينَ»^١؛ بمعنى أن واجب المنذر هو إنذار من كان حيًّا في زمانه، وليس عليه إنذار القرون التالية؛ لأن في سنة الله، سيكون للقرون التالية منذر حيّ من أنفسهم سيكون إنذارهم عليه، لينذرهم بما يتناسب مع احتياجاتهم في زمانهم. من هنا يُعلم أن من عرف الهادي الماضي ولم يعرف هادي زمانه، لم تُجزه عقائده وأعماله المستندة إلى الأحاديث المروية له عن الهادي الماضي؛ لأنه لا غنى عن الرجوع إلى هادي الزمان، ولو كان عنه غنى لم يكن جعله ضروريًّا، واللغو محال على الله^٢. بناء على هذا، فإن عدم الوصول إلى هادي الزمان، إن كان قد عرض للمسلمين، قد نشأ لا محالة عن تقصيرهم في معرفته أو حمايته، ومن ثم لا يُعتبر عذرًا لهم في الأخذ بالروايات الظنيّة؛

وروى زرارة بن أعين، قال: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَذَبَ عَلَيَّ، وَقَالَ إِنِّي أَمَرْتُهُ أَنْ لَا يَصْلِيَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَرَوْا كَوْكَبَ كَذَا يُقَالُ لَهُ: الْفُنْدَانِيُّ، وَاللَّهُ إِنْ ذَلِكَ لَكَوْكَبٌ مَا أَعْرِفُهُ» (رجال الكشي، ج ٢، ص ٤٩٤).

١. يس / ٧٠

٢. الشاهد على هذا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المشهور أنه قال: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، يعني إمامًا حيًّا يسمع له ويطيع (انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج ٣، ص ٤٢٥؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٣٠؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٥٧؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٢؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٥٠٣؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٣٦٦؛ صحيح ابن حبان، ج ٣، ص ٢٩٦)؛ كما روي عن أبي الجارود، قال: «سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ يَقُولُ: مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ حَيٌّ ظَاهِرٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، قُلْتُ: إِمَامٌ حَيٌّ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟! قَالَ: إِمَامٌ حَيٌّ»، وروي عن عمر بن يزيد، عن موسى بن جعفر، قال: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، إِمَامٌ حَيٌّ يَعْرِفُهُ، فَقُلْتُ: لَمْ أَسْمَعْ أَبَاكَ يَذْكُرْ هَذَا -يَعْنِي إِمَامًا حَيًّا- فَقَالَ: قَدْ وَاللَّهِ قَالَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ يَسْمَعُ لَهُ وَيَطِيعُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"، ولا يخفى أن من مات ميتة جاهلية لم ينتفع بعقائده وأعماله في الإسلام.

لأنه نظراً لإقدامهم وتقصيرهم، من الممكن أن يكون الحصول على اليقين من خلال الوصول إلى هادي الزمان ممتنعاً عليهم، وفي نفس الوقت يكون الأخذ بالروايات الظنيّة غير جائز لهم؛ إذ ليس من الواجب وجود مندوحة لهم في مثل هذه الحالة، والحرص المترتب عن ذلك لا يُنسب إلى الله حتّى يكون في تعارض مع لطفه.

الحاصل أنّ الحديث بمعنى خبر الواحد، وإن كان صحيحاً في المصطلح، ليس له قيمة دينيّة، ولا يُعتبر من مصادر الإسلام، والاعتقاد والعمل الذي يقوم عليه ساقط، كما هي الحال بالنسبة للرأي، وأساس الديانة هو الرجوع المباشر إلى كتاب الله والهادي الحيّ الذي جعله للناس؛ كما قال: «فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»^١، وقال: «فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى»^٢، وبالطبع يُعتبر الرجوع المباشر إلى هذا الهادي رجوعاً غير مباشر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم؛ لأنه يمثل سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، وبهذا يكون رجوع المسلمين إلى كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم عن يقين دائماً، والظنّ لا مكان له في الإسلام بحمد الله ومنته.

٥. ظهور المذاهب وتنافس بعضها مع بعض

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ظهور المذاهب المختلفة وتنافس بعضها مع بعض؛ لأنّ انقسام المسلمين في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، الذي كان خفياً إلى حدّ كبير بسبب وجوده، انكشف بعده على الفور، وتعمّق وتوسّع بسرعة كبيرة؛ إلى حدّ أنّه في زمن أبي بكر وعمر، انطلاقاً من اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم في خلافته، خلق تيارين فكريّين مختلفين وجعلهما متقابلين، سُمّيَا فيما بعد «الشّيعَة» و«السّنة».

١. البقرة / ٣٨

٢. طه / ١٢٣

العودة إلى الإسلام

مما لا شك فيه أنّ هذا كان أول انشقاق بين المسلمين في تاريخ الإسلام، وقد ظهر على أساس اختلافهم في أولوية أو عدم أولوية آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخلافة، وفي شكل المذهبين الشيعة والسنة، وبما أنه كان مصحوباً بحسن الحظ والتفوق السياسي لعناصر سنية، أدى إلى غلبة العقائد والأعمال السنية على المسلمين، وهمّش مذهب الشيعة الذي سُمّي «الرّفض» لاحقاً من قبل الحكّام السنيين ازدراءً له، وجعله حكراً على الأقلية كمذهب غير رسمي وغير قانوني. كانت هذه في الواقع بداية عملية الانقسام بين المسلمين^١؛ لأنّ انقسامهم، بسبب فقدان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان الضامن الوحيد لوحدهم، وكذلك نقصان التزامهم بالإسلام من بعده، استمرّ في التعمّق والتوسّع، حتّى جعل في عهد عثمان بن عفّان وعليّ بن أبي طالب التيارين العظيمين الأمويّ والهاشميّ اللذين كانا يتنافسان منذ ما قبل الإسلام ويمثّلان الكفر والإسلام في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يتواجهان مرّة أخرى. كان التيار الهاشمي بسبب انتمائه إلى بني هاشم عشيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمي عليّ بن أبي طالب والنهج الشيعي، وكان التيار الأمويّ بسبب انتمائه إلى بني أمية ومنافسته لعشيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمي عثمان بن عفّان والنهج السنيّ. هذه المواجهة التي كانت قائمة على العصبيّة بالنسبة للتيار الأمويّ، وكانت دينيّة بالنسبة للتيار الهاشمي قبل أن تكون قبلية، أدّت منذ البداية إلى استقطاب التيارات الإسلاميّة وحدثت صراعات دمويّة بين المسلمين المنتمين إلى القطبين^٢.

- ١ . كما أخبر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح، قال: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ غُرُوءَ غُرُوءٍ، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ غُرُوءٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضُ الْحُكْمِ، وَأَخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ»، فصّرَحَ بأنّ الحكم في صورته الإسلاميّة هو أول ما تُنْقَضُ من عرى الإسلام.
- ٢ . الشاهد على ذلك قولهم: «ذُكِرَ شِيعَةُ عَلِيٍّ وَعُثْمَانُ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: مَا تَذْكُرُونَ مِنْ شِيعَةٍ عَلِيٍّ؟ وَهُمْ الْفَائِزُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه البلاذري (ت ٢٧٩هـ) في «أنساب الأشراف» (ج ٢، ص ٤٠٥)، وفي رواية أخرى أنها قالت: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا وَشِيعَتَهُ هُمُ الْفَائِزُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، ص ٢١٣؛ الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٤١؛ الفردوس بمأثور الخطاب للديلملي، ج ٣، ص ٦١؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٢، ص ٣٣٣).

مع أنّ تيّار الخوارج كان مستثنى من بينها، إذ لم يكن تابعاً لأيّ من القطبين، وكان معارضاً للأمويّين والهاشميّين على حدّ سواء، ولكن لا يكاد يوجد تيّار غيره بين المسلمين لا ينتمي إلى أحد القطبين الأمويّ والهاشميّ بعلم أو بغير علم. لذلك، كان التنازع بين بني أميّة وبني هاشم المادّة الرئيسيّة لجميع التيارات الإسلاميّة، والسبب الأكبر في استقطاب المسلمين منذ البداية حتّى الآن؛ كأنّ الله قال فيهما: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾^١؛ لأنّهما كانا يختصمان قبل الإسلام وبعده، وكان موضوع هذا التخاصم بعد بعثة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الجاهليّة والإسلام؛ إذ كان بنو أميّة في الجملة مدافعين عن الثقافة والسّنن العربيّة الجاهليّة، وكان بنو هاشم في الجملة مدافعين عن الثقافة والسّنن الإسلاميّة^٢، وفي غضون ذلك، ما غير تاريخ الإسلام وقرّر مصير المسلمين كان تغلب التيّار الأمويّ على التيّار الهاشميّ؛ لأنّ الأمويّين، بسبب تمكّن الثقافة الجاهليّة وانعدام التربية الإسلاميّة فيهم، من ناحية، لم يكن لديهم التزام كبير بالمقاصد والمناهج الإسلاميّة، ومن ناحية أخرى، كانوا مدعومين من قبل مسلمين جدد لم يكونوا بعد على معرفة كافية بالإسلام، وكانوا يميلون إلى جاهليّتهم الأولى، وفي نفس الوقت كانوا نشيطين ومتحمّسين، في حين أنّ الهاشميّين، بسبب رسوخ الثقافة الإسلاميّة فيهم بعد سنوات من الاتصال الوثيق بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، كانوا ملتزمين بالمقاصد والمناهج الإسلاميّة بتشدد خاصّ، ومدعومين من قبل مسلمين ذوي سابقة من المهاجرين والأنصار الذين كانوا مع هذا قد فقدوا قوتهم وحافزهم بمرور الوقت وأصبحوا سئميين، ولم يعودوا راغبين في المنازعة.

١. الحجّ / ١٩

٢. كما روي عن النضر بن مالك، قال: «قُلْتُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، حَدِّثْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾، فَقَالَ: نَحْنُ وَبَنُو أُمَيَّةَ، اخْتَصَمْنَا فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ، وَقَالُوا: كَذَبَ اللَّهُ، فَتَحْنُ وَإِيَاهُمْ الْخَصْمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «الخصال» (ص ٤٣).

٣. لمعرفة ذلك، راجع: كتاب «فضل هاشم على عبد شمس» المطبوع ضمن «الرسائل السياسيّة» (ص ٤٠٩) للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)؛ فقد جمع فيه شواهد كثيرة على ذلك.

العودة إلى الإسلام

لذلك، لم يمض وقت طويل حتى وجد الهاشميون في زمن الحسن بن عليٍّ، بعد أن فقدوا دعم المسلمين بشكل مخيب للآمال، أنه من المستحيل مواصلة المنافسة، فتركوا الميدان للأمويين على كره. كان هذا بداية الهيمنة الكاملة للأمويين على المسلمين، وقد كانت طامة كبرى للإسلام؛ لأنَّ الأمويين كانوا من آخر الفرق إسلامًا، بل كان أكثرهم لم يسلموا حتى اضطروا إلى ذلك، ومن ثمَّ كان لهم تاريخ من أكثر عداوة مع الإسلام وأقلَّ تعلُّم منه، ولهذه الأوصاف، ما كانوا يستطيعون بطبيعة الحال أن يكونوا منقذين مناسبين له. لذلك، فإنَّهم بمجرد وصولهم إلى الهيمنة الكاملة على المسلمين، قاموا بتغيير أجزاء من الإسلام لصالحهم، واستبدلوا بها أجزاء من الثقافة الجاهليَّة، وقتلوا كلَّ من كان يحول بينهم وبين ذلك من أولي السابقة من المسلمين، وبهذه الطريقة جعلوا الآخرين يطيعونهم طوعًا أو كرهًا. علاوة على ذلك، فإنَّهم في أوَّل صنيع لهم بعد حصولهم على السَّطوة، حاولوا الانتقام من بني هاشم واستتصال شأفتهم إلى الأبد باعتبارهم المنافسين الوحيدين لهم. من هنا أخذوا في قمعهم بمنتهى القسوة والشدة، ومن خلال الإسراف في القتل والحبس ضيقوا عليهم وعلى محبيهم الأرض. هنالك أصبح بنو هاشم، رغم كونهم أقرب العشائر إلى النَّبيِّ وأشدَّ الفرق وفاءً للإسلام، معزولين، وفُتِنَ محبُّوهم الذين كان أكثرهم مسلمين مستضعفين وملتزمين بالإسلام؛ بحيث أنَّهم لم يكونوا آمنين حتى في بيوتهم، وكانوا يخافون أزواجهم وجيرانهم؛ لأنَّ في حكم الأمويين، كان حبَّ بني هاشم جريمة لا تُغتفر، وكان حبَّ عليٍّ بن أبي طالب على الخصوص مهدرًا للنفس والمال والعرض^١.

١ . كما روى المنهال بن عمرو، قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى شَيْخًا مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ مِثْلَكَ، لَا يَدْرِي كَيْفَ أَصْبَحْنَا! فَأَمَّا إِذْ لَمْ تَذَرِ، فَسَأَحْبِرُكَ: أَصْبَحْنَا فِي قَوْمِنَا بِمَنْزِلَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي آلِ فِرْعَوْنَ، إِذْ كَانُوا يَذْبَحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ، وَأَصْبَحَ شَيْخُنَا وَسَيِّدُنَا يَتَّقَرَّبُ إِلَى عَدُوِّنَا بِشَتْمِهِ أَوْ سَبِّهِ عَلَى الْمَنَابِرِ، وَأَصْبَحَتْ قُرَيْشٌ تَعُدُّ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَرَبِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، لَا يُعَدُّ لَهَا فَضْلٌ إِلَّا بِهِ، وَأَصْبَحَتِ الْعَرَبُ مُقِرَّةً لَهُمْ بِذَلِكَ،

بالإضافة إلى ذلك، كان الأمويون مصممين على تحويل العداوة لآل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ثقافة عامّة بين المسلمين وتراث ثقافي للأجيال القادمة، حتى يؤمنوا منهم حاكميتهم إلى الأبد. لذلك، وضعوا تشويه سمعتهم وتبرير أنفسهم على جدول الأعمال، ولهذا الغرض استعانوا برواة الحديث والعلماء التابعين لهم. هكذا وُضعت بأمر الأمويين أحاديث كثيرة في تنقيص آل النبي أو معارضة فضائلهم ودارت على الأفواه، بل أصبح السبّ واللعن لعليّ بن أبي طالب وذريته عادة شائعة بين المسلمين، خاصة في خطب صلاة الجمعة^١،

→ وَأَصْبَحَتِ الْعَرَبُ تَعُدُّ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَجَمِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، لَا يُعَدُّ لَهَا فَضْلٌ إِلَّا بِهِ، وَأَصْبَحَتِ الْعَجَمُ مُقَرَّةً لَهُمْ بِذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَتِ الْعَرَبُ صَدَقَتْ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَجَمِ، وَصَدَقَتْ فَرِيضُ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَرَبِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، إِنَّ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ الْفَضْلَ عَلَى فَرِيضٍ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَّا، فَأَصْبَحُوا يَأْخُذُونَ بِحَقِّنَا وَلَا يَعْرِفُونَ لَنَا حَقًّا، فَهَكَذَا أَصْبَحْنَا، إِذْ لَمْ تَعْلَمْ كَيْفَ أَصْبَحْنَا، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ فِي الْبَيْتِ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٢١٧؛ تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٦٣٠).

١. كما قال الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): «حَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَلْعَنُونَ عَلِيًّا عَلَى مَنَابِرِهِمْ، فَلَمَّا نَهَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ ذَلِكَ عُدَّ مُحْسِنًا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ كَثِيرٍ فِيهِ: "وَلَيْتَ فَلَمْ تَشْتُمْ عَلِيًّا وَلَمْ تُخَفِّ بِرِيًّا وَلَمْ تَتَّبِعْ مَقَالَهَ مُجْرِمٍ"، وَهَذَا الشَّعْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَتْمَ عَلِيٍّ قَدْ كَانَ لَهُمْ عَادَةً حَتَّى مُدِحَ مَنْ كَفَّ عَنْهُ، وَلَمَّا وَلِيَ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُسْرِيُّ مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا خَطَبَ بِهَا لَعَنَ عَلِيًّا وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، قَالَ غُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ السَّهْمِيُّ: "لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يَسُبُّ عَلِيًّا ... وَحُسَيْنًا مِنْ سُوقَةٍ وَإِمَامًا ... أَيَسُبُّ الْمُطَهَّرُونَ جُدُودًا ... وَالْكَرَامُ الْآبَاءُ وَالْأَعْمَامُ؟!"، وَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ، وَكَانَ مِمَّنْ يَبْتَأَلُهُ بِرُغْمِهِمْ، إِلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ بِعَرَفَةِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا يَوْمٌ كَانَتِ الْخُلَفَاءُ تَسْتَحِبُّ فِيهِ لَعْنُ أَبِي تُرَابٍ! فَقَالَ هِشَامٌ: لَيْسَ لِهَذَا جِنًّا! أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ لَعْنُهُ فِيهِمْ فَاشِيًا ظَاهِرًا؟» (الرسائل السياسية للجاحظ، ص ٤٣٥)، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «كَانَ أَبِي إِذَا خَطَبَ فَنَالَ مِنْ عَلِيٍّ تَلَجَلَجَجَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِي، إِنَّكَ تَمْضِي فِي حُطْبَتِكَ، فَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى ذِكْرِ عَلِيٍّ عَرَفْتُ مِنْكَ تَقْصِيرًا! قَالَ: أَوْفَطَنْتُ لِذَلِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ الَّذِينَ حَوْلَنَا لَوْ يَعْلَمُونَ مِنْ عَلِيٍّ مَا نَعْلَمُ تَفَرَّقُوا عَنَّا إِلَى أَوْلَادِهِ» (الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٤، ص ٩٨)، وكان هذا مما بعث عمر بن عبد العزيز على إسقاط لعن عليّ من الخطب على المنابر،

وعَلِّمَ لأطفال المسلمين في المدارس كسَنة إسلامية^١؛ بحيث أن أطفال المسلمين نشؤوا على بغض آل النَّبِيِّ وأتباعهم، وتعلَّموا الإسلام في مدارس الأمويين وأتباعهم، وهكذا وقعوا في ضلال بعيد وسوء فهم عميق، وهم يحسبون أنهم مهتدون ويحسون صنعا؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^٢، وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۖ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^٣.

وروي أنه لما فعل ذلك، قام إليه عمرو بن شعيب، وقد بلغ إلى الموضع الذي كانت بنو أمية تلعب فيه عليا، فقرأ مكانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (النحل / ٩٠)، فقام إليه عمرو بن شعيب فقال: «يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، السُّنَّةُ السُّنَّةُ»، يحرضه على لعن علي، فقال عمر: «اشْكُتْ قَبْحَكَ اللَّهُ، تِلْكَ الْبِدْعَةُ، لَا السُّنَّةُ»، وتَمَّ خطبته (ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، ج ١، ص ٢٠١؛ المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي، ج ١، ص ٤٤٤)، وحكي عن محمد بن بحر الرهنبي أنه قال في فضائل سجستان: «لَعَنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى مَنَابِرِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَلَمْ يُلْعَنَ عَلَى مُنْبَرِهَا إِلَّا مَرَّةً، وَامْتَنَعُوا عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ، حَتَّى زَادُوا فِي عَهْدِهِمْ أَنْ لَا يُلْعَنَ عَلَى مُنْبَرِهِمْ أَحَدٌ، وَأَيُّ شَرَفٍ أَغْظَمَ مِنْ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ لَعْنِ أَخِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مُنْبَرِهِمْ، وَهُوَ يُلْعَنُ عَلَى مَنَابِرِ الْحَرَمَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ؟!» (معجم البلدان للحموي، ج ٣، ص ١٩١).

١. مما يشهد على ذلك ما روي عن عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١ هـ)، قال: «كُنْتُ غُلَامًا أَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى بَعْضِ وَلَدِ عَثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، فَمَرَّ بِي يَوْمًا وَأَنَا أَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ، وَنَحْنُ نُلْعَنُ عَلِيًّا، فَكَرِهَ ذَلِكَ وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَتَرَكْتُ الصَّبِيَّانِ وَجِئْتُ إِلَيْهِ لِأَدْرِسَ عَلَيْهِ وَزِدِي، فَلَمَّا رَأَيْتُ قَامَ فَصَلَّى وَأَطَالَ فِي الصَّلَاةِ شِبْهَ الْمُعْرِضِ عَنِّي، حَتَّى أَحْسَسْتُ مِنْهُ بِذَلِكَ، فَلَمَّا انْقَضَتْ مِنْ صَلَاتِهِ كَلَجَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ الشَّيْخِ؟ فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ، أَنْتَ اللَّاعِنُ عَلِيًّا مُنْذُ الْيَوْمِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَتَى عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ سَخِطَ عَلَى أَهْلِ بَدْرِ بَعْدَ أَنْ رَضِيَ عَنْهُمْ؟! فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، وَهَلْ كَانَ عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ بَدْرِ؟! فَقَالَ: وَيَحْكَ، وَهَلْ كَانَتْ بَدْرٌ كُلُّهَا إِلَّا لَهُ؟! فَقُلْتُ: مَعْذَرَةُ إِلَيْكَ، وَاللَّهِ لَا أَعُودُ، فَلَمْ أَلْعَنُهُ بَعْدَهَا» (المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٦٨؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٥، ص ١٣٦؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٤، ص ٩٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٥٨).

٢. الأعراف / ٣٠

٣. الكهف / ١٠٣-١٠٤

من هنا يُعلم أنّ جزءاً كبيراً من عقائد المسلمين وأعمالهم من القرن الأوّل الهجري إلى الوقت الحاضر، لم ينشأ من كتاب الله والسنة الحقيقية لنبه، ولكن نشأ من تلقينات الأمويين في القرنين الأوّل والثاني الهجريين، وبمرور الوقت وبمساعدة واضعي الحديث والعلماء التابعين للتيار الأموي، وجد تبريرات إسلامية، وأصبح عقائد وأعمالاً رسمية بين المسلمين؛ لأنّ العديد من الذين اعتبروا مصدر عقائد المسلمين وأحكامهم في القرون اللاحقة تحت عنوان السلف والرواة الأوائل للسنة، كانوا تابعين للأمويين وتحت رعايتهم وإدارتهم علانية، بل كان بعضهم ذوي مناصب حكومية، ويأخذون جوائزهم وهداياهم مقابل خدماتهم. كما كان رجال مثل عمرو بن العاص (ت ٤٣هـ)^١، والمغيرة بن شعبة (ت ٥٠هـ)^٢، وأبي موسى الأشعري (ت ٥٣هـ)^٣،

١ . كان وزيراً لمعاوية وعدواً لعليّ، وأمره أشهر من أن يُذكر.

٢ . روى عبد الله بن ظالم قال: «لَمَّا خَرَجَ مُعَاوِيَةُ مِنَ الْكُوفَةِ اسْتَعْمَلَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، فَأَقَامَ حُطَبَاءَ يَقْعُونَ فِي عَلِيٍّ» (مسند أحمد، ج ٣، ص ١٨٥؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٩٦)، وروى عبد الرحمن بن الأحنس قال: «شَهِدْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَخْطُبُ، فَنَالَ مِنْ عَلِيٍّ»، وفي رواية: «فَخَرَجَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ: أَلَا تَعْجَبُ مِنْ هَذَا يَسُبُّ عَلِيًّا؟!» ثم روى حديث العشرة المبشرة (انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ١٩٢؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٨١؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦١٩؛ فضائل الصحابة للنسائي، ص ٣١؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٥٩؛ المسند للشاشي، ج ١، ص ٢٤٧).

٣ . كان «رَجُلًا غَالًا مُشَاقًّا ظَاهِرَ الْغُلِّ وَالشَّنَّانِ» على عليّ، هكذا وصفه هاشم بن عتبة بن أبي وقاص (تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٤٩٩)، وكان أحد الحكمين اللذين خلعا عليّاً من الخلافة، وكان ينهى الناس عن نصرته ويقول لهم: «كُونُوا أَخْلَاسَ يُبُوتِكُمْ» (مسند أحمد، ج ٣٢، ص ٤٣٢؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠١؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٤٨٧)، ولذلك قال ابن عباس لعلّي في صفين: «عَلَامٌ تُحَكِّمُ أَبَا مُوسَى؟! فَوَاللَّهِ لَقَدْ غَرَفْتُ رَأْيَهُ فِينَا، فَوَاللَّهِ مَا نَصَرْنَا وَهُوَ يَرْجُو مَا نَحْنُ فِيهِ، فَتَدْخِلُهُ الْآنَ فِي مَعَاذِ الْأَمْرِ؟!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٦، ص ٣٣٨).

العودة إلى الإسلام

وَأَبِي هُرَيْرَةَ (ت ٥٩هـ)^١، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ (ت ٦٠هـ)^٢،

١. روي عن بلال العتكي قال: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَعَ مُعَاوِيَةَ بِصَفِّينَ، فَكَانَ يَقُولُ: لَيْنُ أَرْمِي فِيهِمْ بِسَهْمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٩٤؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبى، ج ١، ص ١٨٣)، وعن محمد بن زياد قال: «كَانَ مُعَاوِيَةُ يَتَعَثُّ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ» (الأمالى في آثار الصحابة لعبد الرزاق، ص ١١٧)، وعن أبي رافع قال: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مُؤَدَّنَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٧٨؛ مسائل حرب الكرمانى كتاب الطهارة والصلاة، ص ٢٣٦؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبى، ج ١، ص ١٨٣)، وقال: «كَانَ مَرْوَانُ رُبَّمَا اسْتَخْلَفَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَيُزَكِّبُ حِمَارًا قَدْ شَدَّ عَلَيْهِ بَزْدَعَةً، وَفِي رَأْسِهِ خُلْبَةٌ مِنْ لَيْفٍ، فَيَسِيرُ فَيَلْقَى الرَّجُلَ، فَيَقُولُ: الطَّرِيقُ! الطَّرِيقُ! قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ٢٥٣؛ مسند أحمد، ج ١٥، ص ٣٤٢؛ المعارف لابن قتيبة، ج ١، ص ٢٧٨).

٢. كان جناباً عنيداً من أعوان الظالمين. قال البلاذري (ت ٢٧٩هـ): «لَمَّا جَمَعَ مُعَاوِيَةُ لِزِيَادِ بْنِ أَبِيهِ الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ، كَانَ يُخْلِفُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ بِالْبَصْرَةِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْكُوفَةِ، وَيُخْلِفُهُ بِالْكُوفَةِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَكَانَ سَمُرَةُ يُحَدِّثُ أَحْدَاثًا عَظِيمَةً مِنْ قَتْلِ النَّاسِ وَظُلْمِهِمْ، أَعْطَى رَجُلًا زَكَاةَ مَالِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَمَرَ بِهِ سَمُرَةُ فَقَتِلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: مَا شَأْنُ هَذَا؟ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: لَقَدْ قَتَلْتُ سَمُرَةَ عِنْدَ أَحْسَنِ عَمَلِهِ، فَاشْهَدُوا أَنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ لِسَمُرَةَ: وَيْلَكَ! لِمَ قَتَلْتَ رَجُلًا عِنْدَ أَحْسَنِ عَمَلِهِ؟ فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ أَخِيكَ زِيَادٍ، هُوَ يَأْمُرُنِي بِهَذَا! فَقَالَ: أَنْتَ وَأَخِي فِي النَّارِ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٢١٠)، وروي عن أبي المعلى الجناني، عن أبيه، قال: «كُنْتُ وَأَقِفًا عَلَى رَأْسِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، فَقَدَّمُ إِلَيْهِ بَصْعَةً عَشَرَ رَجُلًا، يَسْأَلُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: الْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّ، فَيَقُولُ: قَدَمَاهُ فَاصْرَبَا عَنْقَهُ، فَإِنْ يَكُ صَادِقًا فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ!»، وعن ابن المبارك، قال: «وَلِيَ سَمُرَةَ شُرْطَةُ الْبَصْرَةِ، فَكَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ فَيَأْمُرُ بِقَتْلِهِ، فَيَقُولُ: إِنِّي مَظْلُومٌ، فَيَقُولُ: خَيْرٌ لَكَ!»، وعن أبي سوار العدوي، قال: «قَتَلَ سَمُرَةُ مِنْ قَوْمِي فِي غَدَاةٍ سَبْعَةً وَأَرْبَعِينَ رَجُلًا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ»، وعن محمد بن سليم، قال: «سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ سِيرِينَ: هَلْ كَانَ سَمُرَةُ قَتَلَ أَحَدًا؟ قَالَ: وَهَلْ يُخْصَى مَنْ قَتَلَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ؟! اسْتَخْلَفَهُ زِيَادٌ عَلَى الْبَصْرَةِ وَأَتَى الْكُوفَةَ، فَجَاءَ وَقَدْ قَتَلَ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَخَافُ أَنْ تَكُونَ قَدْ قَتَلْتَ أَحَدًا بَرِيئًا؟ قَالَ: لَوْ قَتَلْتُ إِلَيْهِمْ مِثْلَهُمْ مَا خَشِيتُ!»، وروي عن جعفر بن سليمان، قال: «أَقْرَبُ مُعَاوِيَةَ سَمُرَةَ بَعْدَ زِيَادِ سِنَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ عَزَلَهُ، فَقَالَ سَمُرَةُ: لَعَنَ اللَّهُ مُعَاوِيَةَ! وَاللَّهِ لَوْ أَطَعْتُ اللَّهَ كَمَا أَطَعْتُ مُعَاوِيَةَ مَا عَذَّبَنِي أَبَدًا!»، وكان قتادة يقول: «كَانَ زِيَادٌ سَيِّئَةً مِنْ سَيِّئَاتِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ سَيِّئَةً مِنْ سَيِّئَاتِ زِيَادٍ» (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٢١١، ٢١٢ و ٢٤٠؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٩١ و ٢٩٢؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبى، ج ١، ص ١٩٠).

والنعمان بن بشير (ت ٦٥هـ)^١، وعمر بن سعد (ت ٦٧هـ)^٢،

١. قال الكلبي (ت ٢٠٩هـ): «الْغُمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، وَلِيَّ الْيَمَنِ لِمُعَاوِيَةَ، وَوَلِيَّ الْكُوفَةِ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ» (نسب معد واليمن الكبير للكلبي، ج ١، ص ٤٠٦)، وقال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ): «كَانَ عُثْمَانِيًّا» أي منحرفًا عن علي (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٧٦)، وقال محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ): «وَجَهَنَةُ نَائِلَةٌ بِقَمِيصِ عُثْمَانَ إِلَى مُعَاوِيَةَ إِلَى الشَّامِ» (المحبر لابن حبيب، ص ٢٩٤)، وقال أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ): «سَارَ الْغُمَانُ بْنُ بَشِيرٍ إِلَى الشَّامِ، وَمَعَهُ ثَوْبٌ عُثْمَانُ الْمُلَطَّحُ بِالْدَّمِ، فَكَانَ مُعَاوِيَةُ يُعَلِّقُ قَمِيصَ عُثْمَانَ عَلَى الْمُنْبَرِ، لِيُحَرِّضَ أَهْلَ الشَّامِ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ، وَكُلَّمَا رَأَى أَهْلُ الشَّامِ ذَلِكَ، إِذَا دَاوُوا غَيْطًا» (المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ج ١، ص ١٧١)، وقال ابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ): «كَانَ الْغُمَانُ ذَا مَنْزِلَةٍ مِنَ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! تَسْتَبْطِنُونَنِي، وَمَا صَحْبَنِي مِنْكُمْ إِلَّا الْغُمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ مَا صَنَعْتُ بِهِ، وَكَانَ وَلَاةُ الْكُوفَةِ وَأَكْرَمُهُ» (طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، ج ٢، ص ٤٦٣)، وروى خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ): «لَمَّا بَلَغَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ ارْأَدُوا ابْنَ الرُّبَيْعِ عَلَى الْبَيْعَةِ فَأَبَى، أَرْسَلَ الْغُمَانُ بْنُ بَشِيرٍ وَهَمَامُ بْنُ قَبِيصَةَ إِلَى ابْنِ الرُّبَيْعِ يَدْعُوَانِهِ إِلَى الْبَيْعَةِ لِيَزِيدَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُ وَلَايَةَ الْحِجَازِ وَمَا شَاءَ وَمَا أَحَبَّ لِأَهْلِ بَيْتِهِ مِنَ الْوَلَايَةِ، فَقَدَّمَا عَلَى ابْنِ الرُّبَيْعِ، فَعَرَضَا عَلَيْهِ مَا أَمَرَهُمَا بِهِ يَزِيدُ» (تاريخ خليفة بن خياط، ص ٢٥٢).

٢. أمير الجيش الذين حاصروا الحسين عليه السلام، فمنعوه الماء وقتلوه وقتلوه ظلماً وعدواناً. قال محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ): «كَانَ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ بِالْكُوفَةِ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَلَى الرَّيِّ وَهَمْدَانَ، وَقَطَعَ مَعَهُ بَعْثًا، فَلَمَّا قَدِمَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعِرَاقَ أَمَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عُمَرَ بْنَ سَعْدٍ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْهِ، وَبَعَثَ مَعَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنْ جُنْدِهِ، وَقَالَ لَهُ: إِنَّ هُوَ خَرَجَ إِلَيَّ وَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِي وَإِلَّا فَقَاتِلْهُ، فَأَطَاعَ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْحُسَيْنِ، فَقَاتَلَهُ حَتَّى قُتِلَ الْحُسَيْنُ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ١٦٧)، والعجب أنه كان يروي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «قِتَالُ الْمُسْلِمِ كُفْرٌ» (المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٧٦)! قال مهنا: «سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، فَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهُ، قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْجُيُوشِ، وَصَاحِبُ الدِّمَاءِ» (السنن لأبي بكر الخلال، ج ٣، ص ٥١٨)، وقيل ليحيى بن معين: «عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ ثِقَةٌ؟ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ مَنْ قَتَلَ الْحُسَيْنَ ثِقَةً؟!» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ٢، ص ٩٤٥)، وروي عن أبي حفص، قال: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا الْعِيزَارُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هَذَا قَاتِلُ الْحُسَيْنِ! عَنْ قَاتِلِ الْحُسَيْنِ تُحَدِّثُنَا؟! فَسَكَتَ يَحْيَى» (الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج ٢، ص ٢٤٨)، وفي رواية أخرى: «قَالَ الرَّجُلُ: أَمَا تَخَافُ اللَّهَ تَرَوِي عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ؟! فَبَكَى يَحْيَى، وَقَالَ: لَا أَعُوذُ أَحَدْتُ عَنْهُ أَبَدًا» (تهذيب الكمال للمزي، ج ٢١، ص ٣٥٧). مع ذلك، فقد وثقه رجال من أهل الحديث (انظر: الثقات للعجلي، ج ٢، ص ١٦٦)، ورووا عنه (انظر: تهذيب الكمال للمزي، ج ٢١، ص ٣٥٦)، واستقر أمرهم على أنه صدوق (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٤١٣)!

العودة إلى الإسلام

وعبد الله بن عمر (ت ٧٣هـ)^١، والأسود بن يزيد (ت ٧٥هـ)^٢،

١. امتنع من بيعة عليٍّ، ثم بايع معاوية ويزيد وعبد الملك بن مروان! وقد اشتهر أنه استأذن على الحجاج بن يوسف ليلاً، فقال الحجاج: «إِخَذَى حُمُقَاتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ!» فدخل، فلما وصل إليه قال له الحجاج: «مَا جَاءَ بِكَ؟» قال: «ذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُبَايِعْ إِمَامَ عَصْرِهِ وَزَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"»، فقال له الحجاج: «أَتَتَخَلَّفُ عَنْ بَيْعَةِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَتُبَايِعُ عَبْدَ الْمَلِكِ؟! بَايِعْ رَجُلِي، فَإِنَّ يَدِي عَنْكَ مَشْغُولَةٌ»، ومدَّ إليه رجله! (انظر: البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، ج ٧، ص ١٥١؛ نشر الدَّر في المحاضرات للأبي، ج ٢، ص ٦٦؛ التذكرة الحمدونية لابن حمدون، ج ٩، ص ٢٢٥)، وروى عن الزهري أنه قال: «الْعَجَبُ لِابْنِ عُمَرَ! تَمَنَّى مِنْ بَيْعَةِ عَلِيٍّ، وَتُبَايِعُ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَلِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ!» (مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزي، ج ٦، ص ٥٣).

٢. ذكره إبراهيم بن محمد الثقفي (ت ٢٨٣هـ) في فقهاء الكوفة الذين كانوا أهل عداوة عليٍّ وبغضه، قد خذلوا عنه، وخرجوا من طاعته (انظر: الغارات للثقف، ج ٢، ص ٥٥٨)، وروى عن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، قال: «كَانَ الْأَسْوَدُ وَمَسْرُوقُ يَمَشِيَانِ إِلَى عَائِشَةَ، فَيَقْعَانِ عِنْدَهَا فِي عَلِيٍّ، فَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا مَسْرُوقٌ فَلَمْ يَمُتْ حَتَّى صَلَّى عَلَى عَلِيٍّ فِي زَوَايَا بَيْتِهِ»، وعن يحيى أيضاً، عن أبيه، قال: «دَخَلْتُ أَنَا وَزَيْدُ الْإِيَمِيِّ عَلَى قُمَيْرِ امْرَأَةٍ مَسْرُوقٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَحَدَّثْتُنَا قَالَتْ: كَانَ مَسْرُوقٌ وَالْأَسْوَدُ بَنِي زَيْدٍ يُفَرِّطَانِ فِي سَبِّ عَلِيٍّ، فَمَا مَاتَ مَسْرُوقٌ حَتَّى مَا يُصَلِّي لِلَّهِ صَلَاةً فِي بَيْتِهِ إِلَّا وَبُصِّلِي فِيهَا عَلَى عَلِيٍّ، وَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَمَضَى عَلَى شَأْنِهِ» (الغارات للثقف، ج ٢، ص ٥٦٢-٥٦٥)، ومما يدل على صحة هذه الرواية ما روى الأسود عن عائشة في إنكار وصاية عليٍّ، قال: «قِيلَ لِعَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ؟ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَأْشُهُ فِي جِجْرِي، فَدَعَا بِالطَّبَسِ، فَبَالَ فِيهَا، فَلَقَدْ انْخَنَّتْ فِي جِجْرِي وَمَا شَعُرْتُ بِهِ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ؟!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٢٨؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٣٢)، وما روى ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) من أن الأسود كان من التابعين الذين لم يشهدوا مع عليٍّ شيئاً من حروبه (انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ١، ص ٧٧)، وما روى سيف بن عمر (ت ٢٠٠هـ) من أن الأسود كان من المحضّنين بالكوفة على إعانة عثمان، فكانوا يسرون فيها ويطوفون على مجالسها ويقولون: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ الْقِتَالَ يَجِلُّ الْيَوْمَ وَخِرْمُ عَدَا، انْهَضُوا إِلَى خَلِيفَتِكُمْ وَعِصْمَةِ أَمْرِكُمْ» (الفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر، ص ٦٢)، وما روى عن أبي إسحاق قال: «كُنْتُ أَنَا وَالْأَسْوَدُ فِي الشُّرْطَةِ مَعَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ لِيَالِي مُصْعَبٍ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٩٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ١٩)، وكان عمرو بن حريث من يستخلفه زياد بن أبيه إذا خرج إلى البصرة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٤٦؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٣، ص ١٧٩). مع ذلك كله، فقد وثقه أهل الحديث، وروى عنه البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

ويسر بن أرتاة (ت ٨٦هـ)^١، وعروة بن الزبير (ت ٩٤هـ)^٢،

١. أحد قواد معاوية وأكابر أصحابه (جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ج ١، ص ١٧٠). كان على ساقه جيشه يوم صفين (الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري، ص ١٦٧)، فحمل عليه عليّ ليقتله، فأبدى له عورته، فرجع عنه (انظر: السيرة النبوية لابن كثير، ج ٣، ص ٤٠). بعثه معاوية إلى البلاد ليقتل من كان من شيعة عليّ، فقتل كل من قدر عليه منهم، حتى قتل النساء وذبح الأطفال (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٦، ص ٥٣٩؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ٤٥٣؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ١٣٩؛ مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزي، ج ٦، ص ٤١٠)، ودخل البصرة، فصعد المنبر وذكر علياً بالقبیح وشتمه وتنقصه، ثم قال: «أَيُّهَا النَّاسُ! أَشِدُّكُمْ بِاللَّهِ! أَمَا صَدَقْتُ؟!» فقال أبو بكر: «إِنَّكَ تُشِيدُ عَظِيمًا، وَاللَّهِ مَا صَدَقْتَ وَلَا بَرَزْتَ!» فأمر بأبي بكر، فضرب حتى غشي عليه (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٤٩٢)، ودخل المدينة، فصعد منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعل ينادي: «يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! وَاللَّهِ لَوْلَا مَا عَهِدَ إِلَيَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةُ مَا تَرَكْتُ فِيهَا مُحْتَلِمًا إِلَّا قَتَلْتُهُ!» (تاريخ الطبري، ج ٥، ص ١٣٩؛ الثقات لابن حبان، ج ٢، ص ٣٠٠). فكان الهيثم بن عدي يقول: «لَمْ يَكُنْ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ أَحَبَّتُ مِنْ بُسْرِ وَلَا أَسْوَأَ مِنْهُ» (المقفى الكبير للمقريزي، ج ٢، ص ٢٣٨)؛ مع ذلك، فقد اعتبره كثير من أهل الحديث صحابياً، ورووا عنه، وأخرج له أبو داود والنسائي والترمذي!

٢. ذكره إبراهيم بن محمد الثقفي (ت ٢٨٣هـ) في فقهاء الحجاز الذين كانوا أهل عداوة عليّ وبغضه (انظر: الغارات للثقي، ج ٢، ص ٥٦٩)، وروى عن يحيى بن عروة بن الزبير، عن أبيه، قال: «كَانَ عُرْوَةُ إِذَا ذَكَرَ عَلِيًّا نَالَ مِنْهُ» (الغارات للثقي، ج ٢، ص ٥٧٦)، وليس ذلك بغريب؛ لأنه كان ابن من حارب علياً؛ خرج مع أبيه للحرب، فردّه من الطريق لصغره (انظر: مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥٤٢؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٢٣٣؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج ٢، ص ١٧٣)، وكانت عائشة خالته ومعلمته، وهي تبغض علياً وتطلعن فيه، حتى أنها لما بلغتها خبربيعة الناس لعليّ قالت: «وَدِدْتُ أَنْ هَذِهِ أَطَبَقَتْ عَلَيَّ هَذِهِ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ٢١٧)، وروى أبو غطفان، قال: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُؤْفِي وَرَأْسَهُ فِي جِرٍّ أَحَدٍ؟ قَالَ: تُؤْفِي وَهُوَ لِمُسْتَنَدٍ إِلَى صَدْرِ عَلِيٍّ، قُلْتُ: فَإِنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تُؤْفِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَخْرِي وَنَخْرِي! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اتَّقِلْ؟ وَاللَّهِ لَتُؤْفِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّهُ لِمُسْتَنَدٌ إِلَى صَدْرِ عَلِيٍّ، وَهُوَ الَّذِي غَسَلَهُ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٣٠)، وروى عن عبد الرزاق، عن معمر، قال: «كَانَ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ حَدِيثَانِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي عَلِيٍّ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُمَا يَوْمًا، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُ بِهِمَا وَبِحَدِيثِهِمَا؟! اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا، إِنِّي لَا تَهْمُهُمَا فِي بَنِي هَاشِمٍ»، وكان الحديثان في تنقيص عليّ (انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٦٤).

←

العودة إلى الإسلام

وأبي بردة بن أبي موسى (ت ١٠٣هـ)^١، ومحمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)^٢،

وقال المسعودي (ت ٣٤٦هـ) في «مروج الذهب» (ج ٣، ص ١١٣): «كَانَ عُرْوَةُ عَلَى رَأْيِ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَتْ كُتُبُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ مُتَّصِلَةً بِأَمْرِهِ بِتَعَاهُدِ عُرْوَةَ وَأَنْ لَا يَسُوءَهُ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ»، وكان يعذر أخاه إذا جرى ذكر بني هاشم، وحصره إياهم في الشعب، وجمعه لهم الحطب لتحريقهم، ويقول: «إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ إِزْهَابَهُمْ لِيَدْخُلُوا فِي طَاعَتِهِ كَمَا أَزْهَبَ بَنُو هَاشِمٍ وَجُمِعَ لَهُمُ الْحَطَبُ لِإِخْرَاقِهِمْ إِذْ هُمْ أَبْوَا النَّبِيعَةِ فِيمَا سَلَفَ!» (مروج الذهب للمسعودي، ج ٣، ص ٧٧). مع ذلك، فقد وثقه أهل الحديث كلهم، ورووا عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

١. عامر بن عبد الله بن قيس. كان قاضياً للحجاج على الكوفة، وكانت إليه قطائع معاوية، وهو الذي شهد على حجر بن عدي الكندي رضي الله عنه عند زياد بن أبيه، فقال: «أَشْهَدُ أَنَّ حُجْرَ بْنَ عَدِيٍّ قَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ كُفْرَةً صُلْعَاءَ»، يعني بذلك كفره علي بن أبي طالب، لأنه كان أصلع! وروي عن عبد الرحمن بن جندب، قال: «رَأَيْتُ أَبَا بُرْدَةَ بِوَاسِطَ نَظَرٍ إِلَى أَبِي الْغَادِيَةِ الْجُهَنِيِّ قَاتِلِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَقَالَ: أَرْنِي يَدَكَ الَّتِي قَتَلْتَ بِهَا عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ حَتَّى أَقْبِلَهَا»، وفي رواية أنه قبل يده وقال: «لَا تَمَسُّكَ النَّارُ أَبَدًا!» (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٢٥٤؛ الغارات للثقيفي، ج ٢، ص ٥٦٥؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٢٦٩؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكبلي، ج ١، ص ٢٥٧؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ٣٣، ص ١٤٥). مع ذلك، فقد وثقه أهل الحديث، ورووا عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

٢. كان من أعوان بني أمية وملازميهم. لزم عسكر عبد الملك بن مروان، وكان يدخل عليه كثيراً، وتوفي عبد الملك، فلزم الوليد بن عبد الملك حتى توفي، ثم سليمان بن عبد الملك، وعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عبد الملك. فجعله يزيد بن عبد الملك على قضائه. ثم لزم هشام بن عبد الملك، وحجّ هشام سنة ست ومائة وحجّ معه الزهري، فصيره هشام مع ولده يعلمهم ويفقههم ويحدثهم ويحجّ معهم، فلم يفارقهم حتى مات بالمدينة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٤٣١)، وروي عن محمد بن شعبة، قال: «شَهِدْتُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، فَإِذَا الزُّهْرِيُّ وَعُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْرِ قَدْ جَلَسَا، فَذَكَرَا عَلِيًّا فَتَالَامُنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَجَاءَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: أَمَّا أَنْتَ يَا عُرْوَةُ، فَإِنَّ أَبِي حَاكَمَ أَبَاكَ إِلَى اللَّهِ، فَحَكَمَ لِأَبِي عَلَى أَبِيكَ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا زُهْرِي، فَلَوْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ بِمَكَّةَ لَأَرَيْتُكَ كِبَرَ أَبِيكَ» (الغارات للثقيفي، ج ٢، ص ٥٧٧)، وروي عن جعفر بن إبراهيم الجعفري، قال: «كُنْتُ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ أَسْمَعُ مِنْهُ، فَإِذَا عَجُوزٌ قَدْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا جَعْفَرِي! لَا تَكْتُثِبْ عَنْهُ! فَإِنَّهُ مَالٌ إِلَى بَنِي أُمَيَّةَ، وَأَخَذَ جَوَائِزَهُمْ! فَقُلْتُ: مَنْ هَذِهِ؟! قَالَ: أَخْتِي رُقَيْيَةُ، حَرِفْتُ! قَالَتْ: حَرِفْتُ أَنْتَ، كَتَمْتُ فَضَائِلَ آلِ مُحَمَّدٍ» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٢، ص ٢٢٨)، وكانت العجوز أعدل من أهل الحديث؛ فإنهم وثقوه على ذلك، ورووا عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

وعبد الملك بن عمير (ت ١٣٦هـ)^١، وحريز بن عثمان (ت ١٦٣هـ)^٢،

١. كان من قضاة بني أمية على الكوفة، واشتهر بأنه قتل رسول الحسين عليه السلام لما رماه ابن زياد من فوق القصر، فتكسرت عظامه وبقي به رفق، فجاء فذبحه، فلما عيب ذلك عليه قال: «أُرِدْتُ أَنْ أَرِيحَهُ!» (انظر: تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٣٩٨: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبي، ج ٢، ص ١٢٤: البداية والنهاية لابن كثير، ج ٨، ص ١٨٢)، وكان طيلة حياته قريبًا للظالمين؛ كما روي أنه قال: «رَأَيْتُ رَأْسَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ أَتَى بِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ عُبَيْدِ اللَّهِ أَتَى بِهِ الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ الْمُخْتَارِ أَتَى بِهِ مُضْعَبُ بْنُ الرُّبَيْرِ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ مُضْعَبٍ أَتَى بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ» (الثقات للعجلي، ج ٢، ص ١٠٤: أنساب الأشراف للبلادري، ج ٣، ص ٢٢٣: مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ٥٣)، ومن غرائبه أنه روى عن أبي الغادية قاتل عمار بن ياسر، فأنكر الناس ذلك حتى ظنوا أنه رجل آخر، فقال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): «أَبُو غَادِيَةِ هَذَا وَاحِدٌ لَيْسَ غَيْرُهُ» (تاريخ ابن معين [رواية الدوري]، ج ٣، ص ١٣). مع ذلك، فقد وثقه كثير من أهل الحديث، وأكثروا الرواية عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

٢. كان شاميًا مشهورًا بالنصب والانحراف عن علي بن أبي طالب. روي عن أبي حفص قال: «كَانَ حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ يَنْتَقِصُ عَلِيًّا وَيَنْتَالُ مِنْهُ»، وعن إسماعيل بن عياش قال: «عَادَلْتُ حَرِيزًا مِنْ مَضَرَ إِلَى مَكَّةَ، فَجَعَلَ يَسُبُّ عَلِيًّا وَيَلْعَنُهُ»، وعن عبد الله بن حماد قال: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ صَالِحٍ وَقِيلَ لَهُ: لِمَ تَكْتُبُ عَنْ حَرِيزٍ؟ قَالَ: كَيْفَ أَكْتُبُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّيْتُ مَعَهُ الْفَجْرَ سَبْعَ سِنِينَ، فَكَانَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَلْعَنَ عَلِيًّا سَبْعِينَ لَعْنَةً كُلَّ يَوْمٍ؟»، وعن جرير قال: «كَانَ حَرِيزٌ يَسْتُمُّ عَلِيًّا عَلَى الْمَنَابِرِ»، وعن عمران بن أبان قال: «سَمِعْتُ حَرِيزًا يَقُولُ: لَا أُحِبُّهُ، قَتَلَ آبَائِي، يَغْنِي عَلِيًّا»، وعن يزيد بن هارون قال: «قَالَ حَرِيزٌ: لَا أُحِبُّ مَنْ قَتَلَ لِي جَدِّينَ»، وعن الحسن بن علي قال: «قُلْتُ لِيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ: سَمِعْتُ مِنْ حَرِيزٍ شَيْئًا تُنْكِرُهُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَذْكُرَ لِي شَيْئًا مِنْ هَذَا مَخَافَةَ أَنْ أَسْمَعَ مِنْهُ شَيْئًا يُضَيِّقُ عَلَيَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُ، قَالَ: فَأَشَدُّ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَنَا أَمِيرٌ وَلَكُمْ أَمِيرٌ، يَغْنِي: لَنَا مُعَاوِيَةُ وَلَكُمْ عَلِيٌّ! فَقُلْتُ لِيَزِيدَ: فَقَدْ أَتَرْنَا عَلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ: نَعَمْ»، وفي رواية أخرى أنه كان يقول: «لَنَا إِمَامُنَا وَلَكُمْ إِمَامُكُمْ» (انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ١، ص ٣٢١: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ١٨٢: تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ١٢، ص ٣٤٨)، وذكر أبو الفتح الأزدي أن حريزًا روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أراد أن يركب بغلته جاء علي فحل حزام البغلة ليقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن هذه حاله لا يروى عنه شيء (الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ج ١، ص ١٩٧). مع ذلك، فقد وثقه أهل الحديث ورووا عنه، وأخرج له البخاري وأصحاب السنن الأربعة، وهم يعلمون حاله؛ كما قال أحمد بن حنبل: «هُوَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ»، وقال في موضع آخر: «ثِقَّةٌ ثَقَّةٌ»، وقال العجلي: «شَامِيٌّ ثَقَّةٌ، وَكَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ»، وقال أبو حفص: «ثَبَّتْ شَدِيدُ التَّحَامُلِ عَلَى عَلِيٍّ! كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ!

وحُصين بن نُمير (ت نحو ١٩٠هـ)^١، وكثيرين غيرهم، يعملون في خدمة الأمويين جهاراً، ويُعرفون بالعداوة الشديدة لبني هاشم، ومع ذلك قد وثق بهم أهل الحديث وأمثال البخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلم (ت ٢٦١هـ). عدد قليل منهم أيضاً كانوا يمتنعون عن إعانة الحكام والعداوة لآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سُجنوا أو قُتلوا، والعجيب أنهم لقوا إعراضاً من أهل الحديث؛ مثل أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) الذي أبى قبول منصب القضاء، وكانت له علاقات مع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولهذا السبب سُجنوا وأنهم من قبل أهل الحديث بالكفر والضلال^٢. بصرف النظر عن هذا العدد القليل الذين لم يكن لديهم طبعاً مجال كبير للرواية بسبب إعراض أهل الحديث عنهم، كان أكثر الرواة المسلمين الذين أصبحوا مصدر العقائد والأحكام الإسلامية تابعين للتيار الأموي، ولا يرون إظهار الخلاف معه جائزاً. مع أخذ هذا في الاعتبار، من الواضح أنّ أمثال هؤلاء ما كانوا يستطيعون بأيّ وجه أن يكونوا مصدرًا جديرًا بالثقة للمسلمين اللاحقين؛ لأنّه بسبب تبعيتهم وخوفهم، كان من الصعب عليهم جدًّا أن ينقلوا إليهم جوانب من الإسلام تتعارض مع مصالح الحكام الأمويين. لذلك، فإنّ إحسان الظنّ بهم، على الرغم من الدوافع العديدة التي كانت لديهم لكتمان الحقّ أو تحريفه، ليس من الحكمة، بل مثال واضح للسفاهة^٣.

١. أبو محصن الهمداني الواسطي. قال ابن أبي خيثمة: «قُلْتُ لأبي: لِمَ لَمْ تَكْتُبْ عَنْ أَبِي مَحْصَنٍ؟ قَالَ: أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ يَحْمِلُ عَلَى غَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَيَعِيبُهُ، فَلَمْ أَغْدُ إِلَيْهِ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ» (إكمال تهذيب الكمال لمُعَلِّطِي بن قَلِيح، ج ٢، ص ٣٧٣)، وقال ابن حجر: «رُمِيَ بِالنَّصَبِ» (تقريب التهذيب لابن حجر، ص ١٧١). مع ذلك، فقد وثقه العجلي وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (ج ٨، ص ٢٠٨)، وقال فيه أبو حاتم: «صَالِحٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٩٨)، وروى عنه البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي!

٢. للوقوف على مطاعن أهل الحديث وشتائمهم له، راجع: التاريخ الكبير للبخاري، ج ٩، ص ٤٧١؛ الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٠٠؛ الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ٤، ص ٢٨٠-٢٨٥؛ الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، ص ١٥٤؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ٥٤٣-٥٨٢.

٣. كما روي عن أبي وائل شقيق بن سلمة، وهو من كبار التابعين، أنّه كان يقول: «أَتَيْتُهُمُ الْقَوْمَ عَلَى دِينِكُمْ، فَوَاللَّهِ مَا تَأْتُوا حَتَّى حَلَطُوا»، رواه الكعبي (ت ٣١٩هـ) في «قبول الأخبار» (ج ١، ص ٣٧).

مع ذلك، يبدو أن كثيراً من المسلمين يتعمدون الإقدام على هذا الخداع الذاتي، ويحسبون أنهم ملزمون بتبرئة القرون الأولى من أي خطأ حتى باستخدام الكذب، في حين أنه من المسلم به أن الخداع الذاتي والكذب لا مكان لهما في الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَالدِّينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾^١، وقال: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^٢، بل أقصى واجب يمكن استنباطه من العقل والشرع في هذا الصدد، هو احترام المسلمين الأوائل على غرار احترام الوالدين، لا تبرئتهم من أي خطأ ارتكبهوه؛ لأنّ الانتباه لأخطاء الوالدين لا يستلزم ترك احترامهما، بل يمكن انتقادهما على أخطائهما دون إخلال باحترامهما؛ مثل إبراهيم عليه السلام الذي انتقد أباه على أخطائه دون إخلال باحترامه؛ كما أخبر الله عنه تعليماً للمسلمين فقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾^٣؛ كما أن احترام شخص لا يستلزم طاعة عمياء له، ولهذا السبب قد أذن الله بعضيان الوالدين، ولم يأذن بترك احترامهما، فقال: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾^٤. من هنا يعلم أنه يمكن احترام المسلمين الأوائل، وفي نفس الوقت التنبيه على أخطائهم وعدم اتباعهم فيها^٥.

١. البقرة / ٩

٢. النحل / ١٠٥

٣. مريم / ٤٢

٤. لقمان / ١٥

٥. كما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «تَكُونُ لِأَصْحَابِي بَعْدِي زَلَّةً، يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ لِسَابِقَتِهِمْ، إِنْ افْتَدَى بِهِمْ قَوْمٌ مِنْ بَعْدِهِمْ أَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» (الفتن لابن حَمَاد، ج ١، ص ٨٢؛ الكامل لابن عدي، ج ٨، ص ١٣١؛ الفردوس بمأثور الخطاب للدليمي، ج ٥، ص ٤٥٦)، فنبه على زلتهم وحذر من اتباعهم فيها، مع احترامهم بقوله: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ لِسَابِقَتِهِمْ»، وعلى هذا العمل عند السيد المنصور حفظه الله تعالى.

العودة إلى الإسلام

على أيّ حال، سواء رضينا أم كرهنا، وسواء قبلنا أم رفضنا، فإنّ التركيبة الحالية للعالم الإسلامي والاصطفافات الموجودة فيه، بدلاً من أن تكون ناشئة من الإسلام وتعاليمه الخالصة والكاملة، قد تشكّلت نتيجة لحكم الأمويين والأحداث السياسية في القرون الإسلامية الأولى، ونشأت من اتجاه الحكّام الظالمين وسلبية العلماء المسلمين تجاههم وفراغ الساحة من الهاشميين؛ بحيث أنّ القراءة الرسمية الحالية للإسلام، خاصّة في مجال العقائد، يمكن اعتبارها قراءة أموية للإسلام، وهذا أمر ظاهر ومكشوف تماماً، على الأقلّ فيما يتعلّق بشكل الحكم السياسيّ وأسلوبه^١.

١. ما نبّه عليه أيّده الله تعالى من عظيم تأثير بني أمية على ثقافة المسلمين وفهمهم للإسلام حقيقة مؤسفة لها شواهد كثيرة، بل هو ما أخبر عنه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم وأهل بيته من قبل؛ كما صحّ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم قال: «يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْخِيّ مِنْ قُرَيْشٍ» (صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٩؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٦)، ومن الواضح أنّ إهلاكهم للأمة لا يعني غير ذلك، وقد روي أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم رأى في منامه بني أمية يصعدون على منبره من بعده، ويضلونّ الناس عن الصراط القهقري، وهو أيضاً بهذا المعنى (انظر: سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٤٤؛ مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ٣٤٨؛ مناقب أمير المؤمنين لمحمّد بن سليمان الكوفي، ج ٢، ص ١٧١؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٨؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٢٣٣٦؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٨٦؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥٠٩)، وروي أنّه قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُبَدِّلُ سُنَّتِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢٦٠؛ الأوائل لابن أبي عاصم، ص ٧٧)، وروي أنّه قال: «إِذَا بَلَغَ بَنُو أُمَيَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا اتَّخَذُوا عِبَادَ اللَّهِ حَوْلًا، وَمَالَ اللَّهِ نَحْلًا، وَكَتَابَ اللَّهِ دَغْلًا» (الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ١٣٠؛ مسند الشاميين للطبراني، ج ٢، ص ٣٣٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٢٥)، ولذلك كان أبغض الأحياء إليه بنو أمية (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ١٣٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٤١٧؛ مسند الروياني، ج ١، ص ٧٩؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٢٨)، وروي عن عليّ أنّه قال: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَفَقٌ، وَأَفَقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَنُو أُمَيَّةَ» (الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ١٢٩)، وقال: «أَلَا إِنَّ أَحْوَفَ الْفِتَنِ عِنْدِي عَلَيْكُمْ فِتْنَةُ بَنِي أُمَيَّةَ، فَإِنَّهَا فِتْنَةٌ عَمِيَاءُ مُظْلِمَةٌ، عَمَّتْ خُطَّتْهَا، وَخَصَّتْ بَلِيَّتْهَا، وَإِيمَ اللَّهِ لَتَجِدَنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءٍ بَعْدِي، كَالثَّالِثِ الصُّرُوسِ، تَغْذِمُ فِيهَا، وَتُخْبِطُ بِيَدِهَا، وَتَرْبُزُ بِرِجْلِهَا، وَتَمْنَعُ دَرَهَا، لَا يَرَالُونَ بِكُمْ حَتَّى لَا يَتْرَكُوا مِنْكُمْ إِلَّا نَافِعًا لَهُمْ أَوْ غَيْرَ صَائِرٍ بِهِمْ، تَرِدُ عَلَيْكُمْ فِتْنَتُهُمْ شَوْهَاءَ مُحْشِيَّةٍ، وَقُطْعًا جَاهِلِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا مَنَارٌ هُدًى، وَلَا عِلْمٌ يَرَى»،

طبعاً هذا لا يعني أنّ التأثير في آراء المسلمين كان حكرًا على الحكّام الأمويّين؛ لأنّه بعد الحكّام الأمويّين، جاء حكّام آخرون إلى السّلطة لعبوا دوراً مهمّاً في تشكيل موقف المسلمين وأنشؤوا تيّارات جديدة، لكنّ الحقيقة أنّ الحكّام الأمويّين، بسبب هيمنتهم في صدر تاريخ الإسلام، واستخدامهم أوجه الشّخصيّات الإسلاميّة، تركوا أعماق وأوسع أثر في ثقافة المسلمين وحتىّ الحكّام من بعدهم، وكان الحكّام من بعدهم مجرّد أتباع لهم عن قصد أو غير قصد، وواصلوا سياساتهم بشكل أو بآخر. هذا في حين أنّ الحكّام الأوائل من بعدهم كانوا بني عبّاس، وهم فرع من بني هاشم استولوا على السّلطة باستغلال مظلوميّتهم، لكنّهم من الناحية الفكرية لم يكونوا ممثّلين للتيار الهاشمي، وكانوا ينتمون بوضوح إلى التيار الأمويّ، ولهذا السّبب تسوّى لهم الوصول إلى السّلطة بين المسلمين الذين كان أكثرهم أمويّين فكريّاً. الدّليل على هذه الحقيقة هو أنّهم أيضاً بعد وصولهم إلى السّلطة، أخذوا في قمع سائر الهاشميّين، وخاصّة العلويّين، ووضعوا القتل والسجن لهم ولمحبّيتهم على جدول الأعمال كما فعل الأمويّون، وربما استخدموا في بعض الحالات مزيداً من القسوة والشّدّة. لذلك، فإنّ ما أعني بالتيار الأمويّ، ليس التيار الموجود بين الحكّام الأمويّين فقط، بل هو التيار الذي أسّسه الحكّام الأمويّون، وواصله الحكّام اللاحقون بأسماء أخرى، واليوم أيضاً يتابعه حكّام مثل آل سعود.

وقال: «وَاللّٰهُ لَا يَزَالُونَ حَتَّى لَا يَدْعُوا لِلّٰهِ مُحَرِّمًا إِلَّا اسْتَخْلَوْهُ، وَلَا عَقْدًا إِلَّا حُلُّوهُ، وَحَتَّى لَا يَبْقَى بَيْتٌ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا دَخَلَهُ ظُلْمُهُمْ، وَنَبَأَ بِهِ سُوءُ رَغْبِهِمْ، وَحَتَّى يَقُومَ الْبَاكِتَانِ يَبْكِيَانِ، بَاكِ يَبْكِي لِدِينِهِ، وَبَاكِ يَبْكِي لِدُنْيَاهُ، وَحَتَّى تَكُونَ نُصْرَةُ أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِهِمْ كَنُصْرَةِ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ، إِذَا شَهِدَ أَطَاعَهُ، وَإِذَا غَابَ اغْتَابَهُ» (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ١٩٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٨؛ حديث ابن ديزيل، ص ٨٢ و ٨٤؛ الغارات للثقفيّ، ج ١، ص ١٠؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ١٠٢)، وروي أنّ الحسين لما بلغه بيعة يزيد قال: «إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَعَلَى الْإِسْلَامِ السَّلَامُ إِذْ قَدْ بُلِّيتِ الْأُمَّةُ بِرَأْعٍ مِثْلِ يَزِيدَ» (الفتوح لابن أعثم، ج ٥، ص ١٧)، وقوله: «عَلَى الْإِسْلَامِ السَّلَامُ» يدلّ على عظم تأثير حكم يزيد وأمثاله من بني أميّة على الإسلام، حتّى كأنّه يُميته، فتدبر.

العودة إلى الإسلام

بالإضافة إلى ذلك، يتشكّل اليوم تيار أمويّ قحّ في منطقة الشام، منشأ الأمويّين، بقيادة بعض آل أبي سفيان^١، يسعى لإحياء حكم أجداده تحت عنوان الخلافة الإسلاميّة، ويجذب إلى نفسه العديد من المسلمين بهذا العنوان وعلى أمل استعادة المجد المادّي لعصرهم، ليفتح بهذه الطريقة جبهة جديدة ضدّ بقيّة من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويعزّز فكرة أنّ صراع الأمويّين مع الهاشميّين لا نهاية له^٢. في حين أنّ بني هاشم ليسوا مذنبين أن اختارهم الله لخلافته ولم يختر بني أميّة، وهذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^٤؛ كما لم يكن ذنب هابيل أن تقبل الله قربانه ولم يتقبل قربان قابيل أن اتّخذ قابيل عدوًّا وقتله؛ كما أخبر الله عنهما لعبرة المسلمين فقال: ﴿وَاتُّلَّ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^٥، ومن الواضح أنّ المسلم من كان مسلمًا لإرادة الله، ولم يجادل فيها، ولم ينازع من اختياره^٦،

١ . كأنه يريد السفيناني؛ فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أَحْذَرُكُمْ فِتْنَةً مِنْ بَطْنِ الشَّامِ، وَهِيَ فِتْنَةُ السُّفْيَانِيِّ» (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ٥٥؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥١٥)، والروايات فيه متواترة.

٢ . كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «إِنَّا وَآلُ أَبِي سُفْيَانَ أَهْلُ بَيْتَيْنِ تَعَادَيْنَا فِي اللَّهِ، قُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ، وَقَالُوا: كَذَبَ اللَّهُ، قَاتَلَ أَبُو سُفْيَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَاتَلَ مُعَاوِيَةُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَاتَلَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَالسُّفْيَانِيُّ يُقَاتِلُ الْقَائِمَ - يَعْنِي الْمُهَدِّيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «معاني الأخبار» (ص ٣٤٦).

٣ . الأنعام / ١٢٤

٤ . البقرة / ١٠٥

٥ . المائدة / ٢٧

٦ . هذا فرض عظيم أخذ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعة من أصحابه؛ كما قالوا: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ لَا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج ٢، ص ٤٤٥؛ مسند أحمد، ج ٣٧، ص ٣٥٣؛ صحيح البخاري، ج ٩، ص ٧٧؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ١٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٥٧؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٣٨)، فلم يقم به كثير منهم خاصة من بني أميّة.

ولذلك لو كَفَّ بنو أمية عن التمرد على الله وانقادوا لقضائه في إخوانهم لكان خيراً لهم؛ لأنّ كلاهما من سلالة قريش، ووصل الرحم خير من قطعها.

على أي حال، فإنّ أكثر المسلمين اليوم يتبعون التيار الأمويّ عن قصد أو غير قصد؛ لأنّهم، بعلم أو بغير علم، يتبعون المذاهب التي نشأت أو انتشرت بدعم وإدارة من الأمويين أو الحكّام المضاهئين لهم؛ كما أنّ كتاب مالك الذي أصبح أساساً لمذهبه، كُتب بأمر من عمر بن عبد العزيز الأمويّ (ت ١٠١هـ) وإشراف من واليه بالمدينة أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم (ت ١٢٠هـ)^١، وحصل في عهد العباسيين على دعم وترويج من المنصور (ت ١٥٨هـ) والمهديّ (ت ١٦٩هـ) العباسيين^٢،

١. أراد أن أوّل باعث بعث مالكا في المدينة على تأليف كتابه الحديثي كان أمر عمر بن عبد العزيز؛ فإنه كتب إلى أهل المدينة: «انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاكثبوه، فإنّي خفتُ دُروسَ العلمِ وذهابَ العلماء»، وأمر واليه في المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بالإشراف على ذلك (انظر: موطأ مالك [رواية محمد بن الحسن الشيباني]، ص ٣٣٠؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٣٣٣، ج ١٠، ص ٤٤٥؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٣١؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣١؛ السنة للمروزي، ص ٣١؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٣٧٤؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي، ج ١٢، ص ٣٧٢)، وقيل أنّ مالكا كتبه بأمر المنصور العباسي؛ فإنه قال له: «صنع للناس كتاباً أحملهم عليه»، فوضع الموطأ (انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ١، ص ١٢؛ ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، ج ٢، ص ٧١)، وقيل: أمره المهديّ العباسي (انظر: المنتخب من ذيل المذيل للطبري، ص ١٤٣؛ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر، ص ٤٠)، والنتيجة واحدة.

٢. روى معن بن عيسى قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «أُرسل إليّ أمير المؤمنين أبو جعفر -يعني المنصور العباسي- يريد الموطأ، فأتيته به، فنظر فيه وقال: هذا الحق، وأراد أن يكتب ويبعث به إلى الأفاق، فيحمل الناس عليه» (كشف المغطاء في فضل الموطأ لابن عساكر، ص ٢٥)، وفي رواية أخرى أنّه قال لمالك: «إنّي قد عزمتُ أن أمر بكُتُبِك هذه التي وضعتها -يعني الموطأ- فتُنسخ نسخاً، ثم أُبعث إلى كلّ مضرٍ من أمصار المسلمين منها بنسخة، وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدّوه إلى غيره» (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٥٧٣؛ المنتخب من ذيل المذيل للطبري، ص ١٤٣ و ١٤٤؛ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر، ص ٤٠ و ٤١؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٥٣٢؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٨، ص ٦١، ٧٨، ٧٩ و ١١١).

ومذهب ابن حنبل نال اعتبارًا بعد أن قرّبه وأمثاله المتوكل العباسي (ت ٢٤٧هـ) وقام بتأييدهم^١، ومذهب أبي حنيفة أخذ طابعًا رسميًا بعد أن تنازل عن موقفه السياسي المتمثل في تجويز معارضة الحكام الظالمين، واستبدل به، في انتقائية واضحة، رأي أهل الحديث القائل بوجوب طاعتهم، واندمج عمليًا في حكم العباسيين على يدي أبي يوسف (ت ١٨٢هـ)، التلميذ البارز لأبي حنيفة، الذي تولى لهم رئاسة القضاء خلافًا لأستاذه^٢، ومذهب أهل الحديث نال رواجًا بعد أن رتب الحكم العباسي منذ زمن المتوكل أجرًا وجائزة لمحدثين بارزين مثل أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، ومصعب بن عبد الله الزبيري (ت ٢٣٦هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩هـ)، وإبراهيم بن عبد الله الهروي (ت ٢٤٤هـ)، وإسحاق بن أبي إسرائيل (ت ٢٤٥هـ)، وغيرهم،

١. قال ابن كثير في البداية والنهاية (ج ١٠، ص ٣٤٨): «أظهر المتوكل إكرام أحمد بن حنبل واستدعاه من بغداد إليه، فاجتمع به فأكرمه، وأمر له بجائزة سنينة فلم يقبلها، وخلع عليه خلعة سنينة من ملابسه، فاستخيا منه أحمد كثيرًا، فلبسها إلى الموضع الذي كان نازلاً فيه، ثم نزعها، وجعل المتوكل في كل يوم يرسل إليه من طعامه الخاص يظن أنه يأكل منه، وكان أحمد لا يأكل لهم طعامًا، ولكن كان ابنه صالح وعبد الله يقبلان تلك الجوائز، وهو لا يشعر بشيء من ذلك، وارتفع شأن السنينة جدًا في أيام المتوكل، وكان لا يولي أحدًا إلا بعد مشورة أحمد بن حنبل»، وذكر ابن الجوزي من إكرام المتوكل لأحمد أكثر من هذا، فراجع: مناقب أحمد لابن الجوزي، ص ٤٨٢.

٢. كما قال عمار بن أبي مالك (ت ٢٤١هـ): «لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة، ولكنه هو الذي نشر قوله وبث علمه» (أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، ص ٩٩؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٦، ص ٣٦٣؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٦، ص ٣٨٢)، وقال ابن حزم (ت ٥٦٦هـ): «مدّهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف صاحب أبي حنيفة كانت القضاة من قبله، فكان لا يولي قضاء البلدان من أقصى المشرق إلى أقصى إفريقية إلا أصحابه والمؤتمنين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يخفى بن يخفى كان مكينًا عند السلطان مقبول القول في القضاة، فكان لا يلي قاضي في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يُشِيرُ إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والثالث سراع إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به» (جدوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس للحميدي، ص ٣٨٣؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٦، ص ١٤٤).

وأمرهم برواية الأحاديث التي يرضاها^١. غني عن البيان أن كل هذه المذاهب، بغض النظر عن حسن النية والاجتهاد العلمي لأئمتها، تشترك في مبدأ الاعتقاد بشرعية التيار الأموي والاستهتار بالتيار الهاشمي، وكان هذا هو السبب في تمتعها بدعم الحكام الظالمين لأكثر من ألف عام؛ الدعم الذي استطاع باستخدام القهر والغلبة والدعاية الواسعة أن ينشر فكرة انسداد باب الاجتهاد وضرورة تقليد أحد المذاهب الأربعة، ويمنع بذلك عودة الهاشميين إلى السلطة وظهور تيارات إسلامية مستقلة.

من هنا يُعلم أن العودة إلى الإسلام الخالص والكمال لا يمكن أن تتحقق إلا بعد التخلي عن المذاهب الأموية وترك الوثوق بالرواة والعلماء التابعين للأمويين والعباسيين، وهذا بالطبع صعب للغاية إلا على الخاشعين للحق والذين هداهم الله؛ كما قال: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾^٢، وقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾^٣.

١ . قال أبو العرب التميمي (ت ٣٣٣هـ) في كتاب «المحن» (ص ٢٧٠ و ٢٧١): «لَمَّا وَلِيَ الْمُتَوَكِّلُ أَظْهَرَ السُّنَّةَ، فَكَانَ يَبْعَثُ إِلَى الْأَفَاقِ فَيُؤْتِي إِلَيْهِ بِالْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، فَخَرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِثَلَاثِينَ حَدِيثًا فِي تَثْبِيهِ الْقَدَرِ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا فِي الرُّوْيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ، فَتَعَلَّمَهَا النَّاسُ حَتَّى كَثُرَتْ السُّنَنُ وَفُشَتْ وَنَمَتْ»، وقال نفطويه (ت ٣٢٣هـ): «أَشْخَصَ الْمُتَوَكِّلُ الْفُقَهَاءَ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَكَانَ فِيهِمْ مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرُّبَيْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، فَقُسِمَتْ بَيْنَهُمُ الْجَوَائِزُ، وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقُ، وَأَمَرَهُمُ الْمُتَوَكِّلُ أَنْ يَجْلِسُوا لِلنَّاسِ وَأَنْ يُحَدِّثُوا بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الرَّدُّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَأَنْ يُحَدِّثُوا بِالْأَحَادِيثِ فِي الرُّوْيَةِ، فَجَلَسَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَدِينَةِ الْمَنْصُورِ، وَوُضِعَ لَهُ مِنْبَرٌ، وَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا مِنَ النَّاسِ، وَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَسْجِدِ الرُّصَافَةِ، وَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا» (تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٢٦٠؛ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، ج ١١، ص ٢٠٧).

٢ . البقرة / ٤٥

٣ . البقرة / ١٤٣

العودة إلى الإسلام

٦. الانحطاط الأخلاقي

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدهور الأخلاق الإسلامية وانتشار الرذائل التفسانية بين المسلمين من بعده؛ لأن أكثرهم من بعده نسوا كثيراً من التعاليم الأخلاقية للإسلام، وعادوا إلى خصالهم الجاهلية الأولى؛ كما كان الله قد حذرهم من ذلك فقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾^١.

رذائل أخلاقية مثل الدنيوية والعصبية والعجب والحسد والشحناء وحب الرئاسة، كلها خصال جاهلية سرعان ما ظهرت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أصحابه، وحملتهم على الاختلاف بينهم والانحراف عن جادة الإسلام^٢. هذا الوهم العجيب أن اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهم كان لمجرد اجتهاداتهم المختلفة في الإسلام، ينشأ من تغافل متعمد عن الحقائق التاريخية، ولا صلة له بالواقع؛ إذ من المسلم به أنهم، على الرغم من مصاحبتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كانوا بشرًا عاديين يعرض لهم الخطأ والنسيان،

١. آل عمران / ١٤٤

٢. كما روي «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لشهداء أحد: «هؤلاء أشهدوا عليهم»، فقال أبو بكر: ألسنا يا رسول الله بإخوانهم؟ أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بلى، ولكن لا أدري ما تخذثون بعدي»، فبكى أبو بكر» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج ٢، ص ٤٦١)، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي، فيجلون عن الخوض، فأقول: يا رب أصحابي! فيقول: إنك لا علم لك بما أخذتوا بعدك، إنهم اذتدوا على أدبارهم القهقري»، رواه البخاري (ج ٨، ص ١٢٠) ومسلم (ج ٧، ص ٧٠)، وكان أنس بن مالك يقول: «ما نفصنا أيدينا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أنكرنا قلوبنا» (مسند أحمد، ج ٢١، ص ٣٣٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢٢؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٥٨٨)، يعني وجدناها قد تبدلت، ولما نفرغ من دفنه!

ولم تثبت عصمتهم في أيّ موضع من الشرع، بل عدم عصمتهم واضح بالتّظر إلى اختلافهم فيما بينهم، والظاهر عدم اختلاف المسلمين في ذلك. كما أنّ عدالة جميعهم، إذا كانت بمعنى عدم فسق أحد منهم، مردودة لظهور الفسق من بعضهم بارتكابهم كبائر مبيّنة لا يمكن تأويلها، مثل القتل، والبغي، والزنا، والسرقه، والقذف، وشرب الخمر، والفرار من الجهاد، والكذب على الله ورسوله؛ بحيث أنّ الإصرار عليها يُعتبر مكابرة في شيء محسوس؛ كما أنّه تكذيب لكلام الله فيهم وافتراء عليه؛ لأنّه وإن كان قد مدح كثيراً منهم لأعمالهم الصّالحة، إلّا أنّه لم يعدّ لهم جميعاً إلى الأبد ومن دون قيد أو شرط، وقد كان منزّهاً عن مثل هذا الفعل غير المعقول والكذب العظيم، بل قد عاتب ووبّخ بعضهم على أعمالهم السيّئة بصراحة؛ كما اعتبر فريقاً منهم مذنبين «اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيّئاً»^١، وأخبر عن زلة فريق منهم «استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا»^٢، وصرّح بأنّ منهم من يريد الدنيا فقط^٣، وأخبر عن فريق منهم أسلموا ولمّا يدخل الإيمان في قلوبهم^٤، وأفشى ما كان عليه بعضهم من العلاقة الودّيّة والسريّة بأعداء الإسلام، واعتبرهم ضالّين بسبب ذلك^٥، وأخبر عن فريق منهم «يقولون إنّ بيوتنا عورة وما هيّ بعورة»^٦، وفريق منهم يلمزون النّبيّ في الصدقات، «فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون»^٧،

١. التوبة / ١٠٢

٢. آل عمران / ١٥٥

٣. قال: «حتّى إذا فسلنكم وتنازعنكم في الأمر وعصيتنكم من بعد ما أركنكم ما تُجئون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة» (آل عمران / ١٥٢).

٤. قال: «قالت الأحزاب آمناً قلّ لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم» (الحجرات / ١٤).

٥. قال: «تسرّون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعل منكم ضلّ سواء السبيل» (الممتحنة / ١).

٦. الأحزاب / ١٣

٧. قال: «ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون» (التوبة / ٥٨).

وفريق منهم «يُؤْذُونَ النَّبِيَّ»^١، وفريق منهم «مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ»، يعلمهم الله ولا يعلمهم حتى النبي^٢، وأخبر عن احتمال ارتداد بعضهم من بعده^٣، ووجود زناة وسراق فيهم^٤، وأخبر عن عصبية منهم «جَاءُوا بِالْإِفْكِ» على بعض أزواج النبي، وصرح بأن «لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^٥، وصرح بأن بعضهم لا يعقلون^٦، وأن فيهم فساقاً^٧، وأدان بعضهم ممن كن من أزواجه بمعصيته وإفشاء سره^٨، وربما التظاهر عليه^٩، وضرب فيهن مثلاً بامرأة نوح وامرأة لوط عليهما السلام^{١٠}، واعتبر عذابهن ضعفين إذا أتيت بفاحشة مبينة^{١١}.

١. قال: «وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (التوبة / ٦١).
٢. قال: «وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ» (التوبة / ١٠١).

٣. قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» (المائدة / ٥٤).

٤. قال: «الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ» (النور / ٢)، وقال: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (المائدة / ٣٨).

٥. النور / ١١

٦. قال: «إِنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ» (الحجرات / ٤).

٧. قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ» (الحجرات / ٦).

٨. قال: «وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأُظْهِرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ» (التحریم / ٣).

٩. قال: «وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» (التحریم / ٤).

١٠. قال: «صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتُ نُوحَ وَامْرَأَتُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاهِلِينَ» (التحریم / ١٠).

١١. قال: «يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُصَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا» (الأحزاب / ٣٠).

من الواضح أنّ معرفة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دون الالتفات إلى هذا الجزء من كلام الله فيهم، ومع الالتفات فقط إلى الجزء الآخر الذي هو في مدحهم، ناقصة ومضللة؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾^١. من هنا يُعلم أنّ احترام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان عملاً صالحاً بالنظر إلى خدماتهم له، لا يعني أبداً تجاهل بعض كلام الله والكذب فيهم، ومن الواضح أنّ الاعتراف بأخطائهم استناداً إلى العقل والشرع لا يُعتبر عدم احترامهم، بل هو احترام العقل والشرع، وعدم احترامهم هو سبهم الذي يُعتبر عملاً قبيحاً وغير جائز في العقل والشرع^٢.

على هذا الأساس، يمكن القول أنّ كثيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته تغيّروا أخلاقياً، واستبدلوا خصالهم الجاهلية بخصالهم الإسلامية، ولهذا السبب اختلفوا فيما بينهم، واستحلّوا أموالهم وأنفسهم وأعراضهم، وأصبحوا قدوة سوء للأجيال الإسلامية القادمة التي اتّخذتهم أئمة.

يبدو أنّ ما مهّد لهذا التبدّل الأخلاقيّ فيهم، كان، من ناحية، توسّع الفتوحات الإسلامية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ممّا أدّى إلى ارتفاع المستوى المعيشيّ الدنيويّ للمسلمين وإطلاعهم على رفاهية الأمم الكافرة، ومن ناحية أخرى، حكم بني أمية الملوكي، الذي نفخ في انتشار الدنيويّة والخصال الجاهلية.

١. البقرة / ٨٥

٢. هذا ما كان عليّ يأمر به أصحابه؛ كما روي أنّه سمع قومًا منهم يستبّون معاوية وأصحابه أيام حربهم بصفيّين، فقال لهم: «إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَابِينَ، وَلَكِنْ لَوْ وَصَفْتُمْ مَسَاوِي أَعْمَالِهِمْ، فَقُلْتُمْ: مِنْ عَمَلِهِمْ كَذَا وَكَذَا، كَانَ أَضَوَّبَ فِي الْقَوْلِ، وَأُبْلَغَ فِي الْعُدْرِ»، فنهاهم عن السبّ، وأمرهم بوصف أعمالهم السيئة، والخبر مشهور، رواه ابن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ) في «وقعة صفين» (ص ١٠٣)، وأبو جعفر الإسكافي (ت ٢٤٠هـ) في «المعيار والموازنة» (ص ١٣٧)، وأبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢هـ) في «الأخبار الطوال» (ص ١٦٥)، وابن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) في «الفتوح» (ج ٢، ص ٥٤٣).

هذان العاملان المشؤومان، بالإضافة إلى وفاة بقيّة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم كانوا ملتزمين بالأخلاق الإسلامية ومقتدين بحياته البسيطة، وكذلك انتشار الفسق والفجور العلنيين بين الطبقة الحاكمة منذ زمن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (ت ٦٤هـ)، أفسح المجال لانحدار المسلمين الأخلاقي، وأوهن التقوى التي كانت أهمّ ضامن لحركتهم في خطّ الإسلام ووفائهم لأهداف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم.

لا شك أنّ التقوى، بمعنى الحذر من الله والخوف من عقابه، هي خير رادع للمسلمين عن الاعوجاج السلوكي والانحراف الفكري؛ لأنّ الحذر من الآخرين والخوف من عقابهم، لا يمكن طبعاً أن يكونا دائمين، ولا يردعان حيث لا يوجد للآخرين علم أو قدرة، ولكنّ الحذر من الله والخوف من عقابه، لا يزالان رادعين بالنظر إلى علمه وقدرته الدائمين؛ كما قال: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾^١، وقال: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^٢. من هنا يمكن القول أنّ فقدان التقوى بين المسلمين لا يمكن تداركه بأيّ شيء آخر، وإذا فارقتهم التقوى فإنّ اعوجاجهم السلوكي وانحرافهم الفكري مصير محتوم، وهذه مصيبة قد أصيبوا بها؛ لأنّهم من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن، كان لديهم منحنى نزوليّ في مجال التقوى، وبمرور الوقت تركوا الاهتمام بالآخرة، وأقلّوا من ذكر الجنة والنار، وقد بلغوا الآن مبلغاً يتنافسون فيه مع الكفار في طلب الملذّات وكسب الآثام؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾^٣.

الآن، في العديد من البلدان الإسلامية، انتشر الفساد الأخلاقي، وتعرّض أكثر المسلمين، خاصّة من فئة الشباب، لمظاهر واضحة من الفحشاء والمنكر.

١. البقرة / ١٩٧

٢. الأعراف / ٢٦

٣. مريم / ٥٩

هذا يعني أنّ جزءاً كبيراً من وقتهم وطاقتهم يُنفق على التبطل والتلذذ بدلاً من إصلاح أنفسهم ومجتمعهم، بالإضافة إلى أنّهم يصابون بأمراض جسدية ونفسية مختلفة يقلّص كلّ منها قدرتهم على فهم الإسلام وإقامته. على سبيل المثال، إدمان المخدرات نتيجة مميّة للضعف الأخلاقيّ قد انتشرت بين المسلمين، وفرضت عليهم تكاليف مادية وروحية باهظة. كما أنّ الشراهة الجنسية آفة مبيرة قد لوّثتهم في أعمار مختلفة، وتوجّج من قبل أدوات الكافرين الدّعائية لإضعافهم أكثر فأكثر. كما أنّ التزعة الاستهلاكية والرّفاهية في الحياة الدّنيا قد حوّلت أكثرهم إلى أناس قليلي العمل وكثيري التوقع، وأشاعت بينهم الكسل والسّفالة، وأنّ الهوايات المتنوعة بالليل والنهار قد حالت دون اهتمامهم بالقضايا المهمّة للحياة وقيامهم بواجباتهم الإنسانية والإسلامية. كما أنّ سوء تربيتهم وبُعدها عن المنهج الإسلاميّ، والمقتضيات الجديدة لمجتمعاتهم المشحونة بالفتن، قد صيّرتهم أناساً كاذبين ومتملّقين، وجعلت الصدق والصّراحة في أوساطهم أمراً نادراً، وقد أدّى ذلك إلى زوال الثقة وحسن الظنّ المتبادلين بينهم؛ لأنّ كلّ كذبة ثقة تنفتح في سدّ ثقة المجتمع، وكلّ تملق آفة تضرّ بجذور سلامته. كما أنّ إحساس بعضهم بالمسؤولية تجاه بعض قد تضاعف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو أهمّ واجب إسلاميّ فيما بينهم، قد ترك مكانه للسكوت وعدم المبالاة؛ لأنّه لا يحبّ أحد منهم أن يتدخّل الآخر في عمله، وإن كان خطأ، ومن ثمّ لا يتدخّل هو نفسه في عمل الآخر، وإن كان خطأ؛ بحيث أنّ تذكير المسلمين بعضهم بعضاً بدافع الإصلاح، يُعتبر فضولاً في شؤون الآخرين ومخالفاً للأدب والاحترام. كما أنّ الأثرة والانزواء قد أصبحتا مرضين شائعين، والوحدة قد عمّت الجميع وأعنتتهم على الرّغم من اتّصال بعضهم ببعض؛ لأنّه لا أحد يثق بالآخر بقدر كافٍ، ولا يجد أحداً عاطفاً ومشفقاً عليه. بالإضافة إلى ذلك، قد اشتدّت العداوة والبغضاء بين المسلمين، وانخفضت المحبة والصّفح بشكل واضح. كما أنّ شعورهم بالكرامة والمروءة قد تضاعف، وترك مكانه لقبول الظلم والدّلّ، ورسخ فيهم الخوف من التغيير.

لا شك أنّ لكلّ واحدة من هذه الرذائل الأخلاقية، كما لموانع المعرفة، آثار عديدة مباشرة وغير مباشرة على وضع المسلمين؛ لأنّ العالم نظام متماسك ومتشابك يقوم على التأثير والتأثر، ولكلّ فعل فيه ردّ فعل محسوس أو غير محسوس؛ بحيث أنّ كلّ ذنب يسهّل ذنباً آخر ويخلق سلسلة من الذنوب تؤدّي في النهاية إلى إنكار الحق والاستهزاء به؛ كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾^١؛ لأنّ الذنوب المتتابعة تدمر الأرضية المواتية لمعرفة الحق والالتزام به في الإنسان، وتحرمه من التوفيق اللازم لذلك من عند الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾^٢؛ كما أنّ التقوى واجتناب الرذائل الأخلاقية يخلق الأرضية المواتية لمعرفة الحق والالتزام به في الإنسان، ويعرضه للتوفيق الإلهي لذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^٣.

الحاصل أنّ الدنيوية والعصبية والأثرة والحسد والشحناء والسفالة والكسل والجن واتباع الشهوة وطلب الرئاسة وعبادة الفرد والخضوع للظلم، وأمثال ذلك من الرذائل النفسانية، هي عوائق كبيرة أمام إقامة الإسلام، ومن ثمّ كلّما ارتفع مستوى التقوى والفضائل الأخلاقية بين المسلمين من خلال تزكية أنفسهم، تسهّلت لهم العودة إلى الإسلام.

٧. منع أعداء الإسلام

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام، خاصّة في القرنين الأخيرين، هو منع أعداء الإسلام إقامته؛ لأنّ أعداء الإسلام يرون إقامته سبباً لزوالهم وزوال ما يملكون في الحياة الدنيا، ولذلك لا يدعون جهداً في الصّد عنها.

١. الزّوم / ١٠

٢. اللّيل / ٨-١٠

٣. الأنفال / ٢٩

من الواضح أنّ هدف الإسلام هو العدل، والعدل ضارّ بالأقوياء الذين، من خلال قوتهم العسكرية ووسائلهم الدعائية، قد استعبدوا الشعوب الحرّة في العالم سياسياً وثقافياً؛ لأنّه يُنهي عصر سيطرتهم على العالم، ويورث الجماهير المستضعفة مكانتهم؛ كما قال الله في هذا الصّد: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۖ وَنُكَفِّرَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُزَيِّرَنَّ فِيهِمْ وَهَآمَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾^١. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العدل ضارّ بالرأسماليين الذين، من خلال السيطرة على موارد العالم الحيويّة واحتكار أسواق البلدان المستضعفة، يجعلون أنفسهم أكثر ثراءً وهذه البلدان أكثر فقراً واتّكالية؛ لأنّه من خلال التوزيع العادل للموارد وكسر الاحتكارات التي لا أساس لها، يقلّل من أرباحهم التي لا تحصى، ويستوفي منهم حقوق الطبقات المحرومة، ويضع حدّاً لهيمنتهم على اقتصاد العالم؛ كما قال الله في هذا الصّد: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^٢. لذلك، فإنّ أكثر رجال الدّولة وأصحاب المصانع والمصارف وكبار رجال الأعمال ومالكي المعادن وآبار النفط في العالم، لديهم ميول معادية للإسلام، ويعادون الحكومات والحركات الإسلاميّة، بل عديد منهم، من خلال الانضمام إلى شبكات سرّيّة، قد شكّلوا تحالفاً غير رسمي لحماية مصالحهم المشتركة في العالم ومنع تحقيق هدف الإسلام، ويدعمون أيّ نشاط ثقافي وسياسي واقتصادي له تعارض مع الإسلام. في هذا الصّد، فإنّهم بطريقة منظمّة يكتشفون أيّ شخص يخدم أهدافهم بطريقة ما وينفعهم بعلم أو بغير علم في ركن من أركان العالم، فيربطونه بهم، وبهذه الطريقة يوسعون شبكتهم ويكثرون تابعيهم.

١. القصص / ٥-٦

٢. الحشر / ٧

العلماء والكتّاب والمبتكرون والشعراء والمغنون والممثلون والرياضيون وبالجملة كلّ أولئك الذين يمكن أن يكون لهم تأثير ملحوظ على مجموعة من الناس باعتبار تميّزهم أو شهرتهم، يخضعون لإشرافهم، ويمكنهم في حالة التماشي معهم أن يتمتّعوا بدعمهم الاقتصاديّ والسياسيّ والدّعائيّ، وحتى أن ينضمّوا إلى شبكاتهم السريّة إذا رغبوا في ذلك؛ كما في حالة عدم التماشي معهم، قد يواجهون العديد من المشاكل، وعلى الأقلّ قد لا ينالون نجاحًا كبيرًا في عملهم.

هذا من الطبيعيّ تمامًا أن يشعر كبار أصحاب السّلطة ورأس المال في العالم بأنّهم ملزمون بحماية النظام الذي أوصلهم إلى السّلطة ورأس المال؛ لأنّه لو زال هذا النظام لزالّت سلطتهم ورأس مالهم أيضًا، وهذا يعني اعتمادهم على هذا النظام؛ كما أنّ هذا النظام أيضًا معتمد عليهم بشكل متبادل. في حين أنّ هذا النظام مبنيّ على أسس تعسّفيّة وغير أخلاقيّة، وهم واقفون على هذه الحقيقة، ومن ثمّ يقرّحون لتبريرها أسسًا فلسفيّة جديدة. إنّهم يعلمون أنّ هذا النظام السياسيّ والاقتصاديّ مبنيّ على الكذب والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، ولا شيء من هذا جائز في أيّ دين من الأديان الإلهيّة. لذلك، فإنّهم لا يجدون بدًّا من إنكار الأديان الإلهيّة، وينجذبون في النهاية إلى الإلحاد. بل من خلال تجويز جرائم ضدّ الإنسانيّة لتحقيق مصالح ذاتيّة، يجدون أنفسهم متّفقين مع الشيطان في العقيدة والعمل، ويتحوّلون في النهاية إلى عبادة الشيطان؛ لأنّ آراءهم السياسيّة والاقتصاديّة تنسجم بشكل واضح مع آراء الشيطان، ومن ثمّ لا يمكن الدّفاع عنها بدون دّفاع عن آرائه. هكذا فريق منهم لديهم خلفيّة دينيّة في الغالب، بعد وصولهم إلى هذه المرحلة من الطغيان، يقومون بتبرير الشيطان، وتحت ستار تبريره يبرّرون أنفسهم في الحقيقة. لذلك، فإنّ القادة الرئاسيّين لنظام السّلطة ورأس المال، هم في الغالب عبدة للشيطان ذوو خلفيّة يهوديّة لديهم ميول حادّة معادية للدين ومعادية للإسلام.

بالإضافة إلى ذلك، فإنهم بسبب معرفتهم التاريخية بالسحر، التي قد ورثوها من ثقافة قوم اليهود في مصر، قد مالوا ميلاً خطيراً إلى السحر ليحفظوا سلطتهم ورأس مالهم ويزيدوهما أكثر فأكثر باستخدام طلاسـم السحرة. من الغريب أن مثل هذا الميل، مع أنه يظهر غالباً بين القرويين الخرافيين المعوزين لحفظ زرعهم ومواشيهم، هو شائع أيضاً في أعلى المستويات السياسية والاقتصادية في العالم بين كبار أصحاب الأملاك ورأس المال! على الرغم من أن ارتباط السحرة بأصحاب السلطة والثروة ليس أمراً جديداً، ولطالما كان موجوداً في التاريخ، كما أخبر الله عن ارتباط السحرة بآل فرعون لاعتبار المسلمين فقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ااِثْنُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾^١، لكن يبدو أن هذا الميل لم يكن قط عميقاً وواسعاً كما هو اليوم؛ لأن الشبكات السرية المتشكلة من أصحاب السلطة والثروة تقوم اليوم بأداء المناسك للشيطان والاتصال والمقايضة مع الشياطين على مستوى عالٍ جداً؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾^٢. بل إن بعض رؤسائهم، الذين تولوا إدارة نظام السلطة والرأسمالية، قد وقفوا أرواحهم لتحقيق حاكمية الشيطان على العالم، وبواسطة سحرة عظام، يتصلون بإبليس نفسه، ويتلقون منه الأوامر اللازمة. قد يبدو هذا غريباً جداً، لكنه حق؛ لأن الشيطان كان دائماً على اتصال بأوليائه، وقد أدارهم وأعانهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^٣، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا﴾^٤، وقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ ۖ نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۖ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾^٥.

١. يونس / ٧٩

٢. الجن / ٦

٣. الأنعام / ١٢١

٤. مريم / ٨٣

٥. الشعراء / ٢٢١-٢٢٣

بل يبعثهم بصوته، ويدعمهم بخيله ورجله، ويشاركهم في اقتصادهم ونسلهم؛ كما قال الله له: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدُّهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾^١. هذا يعني أنَّ الشيطان هو الزعيم الكبير والقائد الرئيسي لنظام السُّلطة والرأسمالية في العالم، وأنَّ أكثر أصحاب السُّلطة والثروة، مع القوى الخبيثة الشيطانية، هم رؤساء عمَّاله في العالم، الذين اختارهم من بين الإنس والجن، ليقودوا النَّاس، هؤلاء العمَّال الجاهلين والسادجين، إلى العمل لسيدهم. هذا بيان صريح وصادق، دون أن يكون فيه كناية أو رمز.

من هنا يُعلم أنَّ الشيطان هو العدو الحقيقي الأكبر للمسلمين والمحور الأساسي لمنع إقامة الإسلام في العالم، وفهم هذه الحقيقة مهم وضروري للغاية، ومن ثمَّ قال الله مرارًا ومؤكدًا: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^٣، وفي ظلَّ هذه الحقيقة، فإنَّ حزب الشيطان هم أصحاب السُّلطة والثروة الذين يتفقون معه في العقيدة والعمل، ويسعون وينفقون بطريقة منسَّقة ومنظَّمة من أجل تحقيق أهدافه في العالم مقابل تأمين سلطتهم وثروتهم، وجنوده هم جميع العلماء والكتَّاب والمبتكرين والشعراء والمغنين والممثلين والرياضيين والآخرين الذين يروجون المادية والاستهلاكية في العالم بطريقة ما، ويفرضون الثقافة الإلحادية الغربية باعتبارها الثقافة الرسمية والمعياريَّة على الأمم الحرة والمستقلة من قبيل المسلمين. إنَّهم جميعًا حزب الشيطان وجنوده الذين يعملون له ويتقاضون منه الأجر، سواء علموا ذلك أم لم يعلموا.

١. الإسراء/ ٦٤

٢. يوسف/ ٥

٣. فاطر/ ٦

من الواضح أنّ مواجهتهم ومواجهة النظام الشيطانيّ الحبيث الذي قد سلّطوه على العالم طوال القرنين الأخيرين ضروريّة؛ لأنّه يؤدّي إلى زوال الطبقات المحرومة والمستضعفة التي تشكّل غالبية المجتمعات، في حين أنّ بعد زوالها لا تبقى الطبقة المتسلّطة والرأسماليّة أيضًا؛ لأنّ الطبقات المحرومة والمستضعفة هي القوّة العاملة لها والضامنة لبقاء سلطتها ورأس مالها، ومن ثمّ فإنّ زوالها يؤدّي إلى زوالها، وهذا يعني زوال الإنسانيّة كلّها، وهو الغاية القصوى للشيطان.

في هذه الحال، فإنّ الطريقة الوحيدة لمواجهة حزب الشيطان وجنوده الذين يحاولون إزالة أنفسهم والآخرين، هي التشكيل والتنمية والتقوية لحزب الله وجنوده؛ لأنّ خالق العالم هو الله، وهو مصدر العدل، ومن ثمّ تؤدّي حاكميّته على العالم إلى تحقّق العدالة الشاملة وحقوق الطبقات المحرومة والمستضعفة، ومن الواضح أنّ حاكميّته على العالم تتحقّق من خلال تحقّق حاكميّة خليفته على العالم، وتحقّق حاكميّة خليفته على العالم يتطلّب قبول عدد كافٍ من سكّان العالم ومطاوعتهم لها؛ إذ لا تتحقّق الحاكميّة على مكان دون قبول عدد كافٍ من سكّانه ومطاوعتهم لها، وهذا واقع محسوس ومجرب. لذلك، فإنّ التشكيل والتنمية والتقوية لحزب الله وجنوده ممكن من خلال دعوة سكّان العالم إلى قبول حكم خليفة الله ومطاوعته، وتوحيدهم وتنسيقهم ضدّ حزب الشيطان وجنوده؛ لأنّه لا بدّ أن يكون في العالم أقوياء وأثرياء، خاصّة من المسلمين، يختارون حاكميّة الله على حاكميّة الشيطان، حتّى يعارضوا بقوّتهم وثروتهم قوّة وثروة حزب الشيطان. هؤلاء يمكنهم من خلال الانضمام إلى شبكة سرّيّة، أن يشكّلوا تحالفًا غير رسميٍّ لحماية مصالح المحرومين والمستضعفين في العالم، والمساعدة في تحقيق هدف الإسلام ومنع تحقيق هدف الشيطان، ويدعموا كلّ نشاط ثقافيٍّ وسياسيّ واقتصاديٍّ فيه معارضة للشيطان وفائدة للإسلام.

في هذا الصدد، يمكنهم بطريقة منظّمة أن يكتشفوا أيّ شخص يخدم هدف الإسلام بطريقة ما وينفعه بعلم أو بغير علم في ركن من أركان العالم، فيربطوه بهم، وبهذه الطريقة يوسّعون شبكتهم ويكثّروا تابعيهم. العلماء والكتّاب والمبتكرون والشعراء والمغنون والممثلون والرياضيون وبالجملة كلّ أولئك الذين يمكن أن يكون لهم تأثير ملحوظ على مجموعة من الناس باعتبار تميّزهم أو شهرتهم، يمكنهم أن يكونوا تحت إشرافهم، وأن يتمتعوا في حالة التماشي معهم بدعمهم الاقتصاديّ والسياسيّ والدعائيّ، وحتى الانضمام إلى شبكتهم إذا رغبوا في ذلك؛ كما ينبغي في حالة عدم التماشي معهم أن يواجهوا العديد من المشاكل، وعلى الأقلّ لا ينالوا نجاحًا كبيرًا في عملهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^١. هذا يعني إنشاء شبكة إلهيّة عالميّة ضدّ الشبكة الشيطانيّة العالميّة، وهو الطريق الوحيد الممكن لدفع شرّها والتمهيد لحاكميّة الله على العالم، وهذا ما أنا أحاول القيام به. على الرّغم من أنني قد لا أقوى على ذلك، ولكن يمكنني على الأقلّ أن أبذل له سعيي^٢. من الواضح أنّه إذا شاركني جماعة من المسلمين قصدي وبذلوا له سعيهم معي، هيئت الظروف تدريجيًّا لتحقيقه، ولو في القرن المقبل ومن قبل الأجيال القادمة. إن كان أحد يحسب أنّ الأبطال فقط يمكنهم القيام بمثل هذا، فليعلم أنّ الأبطال إنّما أصبحوا أبطالاً بعد أن قاموا بذلك، ولم يكونوا أبطالاً قبل قيامهم به. من الواضح أنّه لا يمكن القعود انتظارًا لبطل من أجل القيام به؛

١. البقرة / ١٩٤

٢. والسعي غير باطل، وإن لم يُثمر في الحياة الدنيا؛ لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ (الأنبياء / ٩٤)، وقال: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ (الإسراء / ١٩)، وقال: ﴿لَتَجْزِيَّ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ (طه / ١٥)، وقال: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۖ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ﴾ (النجم / ٣٩-٤٠).

كما لا يمكن تعليق الآمال على الحكّام المسلمين؛ لأنّهم الآن إمّا قد أصبحوا جزءاً من الشبكة الشيطانيّة العالميّة ولا رغبة لهم في القيام به، أو قد أُحيطوا بالشبكة العالميّة الشيطانيّة ولا قدرة لهم على ذلك. بل يبدو أنّ جميع الدول التي أصبحت أعضاء في الأمم المتّحدة، قد انضمت إلى الشبكة الشيطانيّة العالميّة بعلم أو بغير علم؛ لأنّ هذه المنظّمة تستمدّ من ثقافة غير إسلاميّة، وتستند إلى آليات تعسفيّة وغير أخلاقيّة، وتخدم أهداف الشيطان الاستكباريّة بشكل واضح، ومن ثمّ فإنّ العضويّة فيها تعني العضويّة في الشبكة الشيطانيّة العالميّة. من هنا يُعلم أنّ التشكيل والتنمية والتقوية للشبكة الإلهيّة العالميّة واجب آحاد المسلمين، الذي لا بدّ أن ينهضوا به دون انتظار لظهور بطل، ودون توقّع من حكّامهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفُرَادَى^١﴾.

هذه معركة الحقّ والباطل في آخر الزّمان، التي في جانب منها الله وحزبه، وفي جانبها الآخر الشيطان وحزبه، وكلّ يسعى للحصول على إدارة العالم، لكن من الواضح أن الله وحزبه سيغلبون الشيطان وحزبه في النهاية؛ لأنّ الشيطان وحزبه قد أسسوا بنيانهم على الظلم والسّحر، وهما ليسا أساسين وطيّدين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ^٢﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاجِرٍ وَلَا يَفْلِحُ السَّاجِرُ حَيْثُ أَتَى^٣﴾، في حين أنّ الله وحزبه قد أسسوا بنيانهم على العدل والتقوى، وهما أوطد الأسس؛ كما قال الله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى^٤﴾، وقال: ﴿إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ^٥﴾.

١. سبأ/ ٤٦

٢. الشعراء/ ٢٢٧

٣. طه/ ٦٩

٤. المائدة/ ٨

٥. هود/ ٤٩

بالطبع هناك مسلمون آخرون أيضًا يبتغون إقامة الإسلام، وقد ثاروا لذلك في البلاد الإسلامية، لكن العيب الكبير في نهجهم هو عدم إيمانهم بإذن الله وحاجة الحكومة الإسلامية إلى حاكم منه. ما أحسن أن يدرك هؤلاء هذا العيب الكبير في نهجهم، ويرافقوني في النهج الذي انتهجته، حتى يتمهد إنشاء الشبكة الإلهية العالمية، وتبعًا لذلك تحقيق حاكمية الله على العالم؛ لأن حركتهم من دون ذلك، ليس لها نتيجة حسنة، وإنما تقوي جبهة الشيطان. إنهم أولى باتّباع قولي إن كانوا مخلصين في نيّاتهم ويريدون إقامة الإسلام حقًا؛ لأنني أدعو إلى شيء أحسن، وهو تحقيق حاكمية الله بإذنه وبواسطة خليفته في الأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^١.

على أي حال، ليس هناك شك في أنّ كلّ امرئ في هذا العالم لا بد أن يحدّد موقفه ويختار أن يكون مع إحدى الجبهتين، جبهة الله وجبهة الشيطان، وأنا أول من يحدّد موقفه. فكل أولئك الذين في جبهة الله فهم منّي وأنا منهم، وإن لم يعرفوني ولم أعرفهم، وعلامتهم أنّهم يسعون لتحقيق حاكمية الله على العالم بإذنه، وكل أولئك الذين ليسوا في جبهة الله فهم برآء منّي وأنا بريء منهم، وإن عرفوني وعرفتهم، وعلامتهم أنّهم يسعون لتحقيق حاكمية غيره على العالم. هذه سبيلي التي أحيي عليها وأموت إن شاء الله، وإن نجحت فمن عند الله، وإن فشلت فمن عند نفسي، والعاقبة للمتقين.



الفصل الرابع

العودة إلى الإسلام؛
معرفة الإسلام

بعد الوقوف على معيار المعرفة وموانعها وأسباب عدم إقامة الإسلام حتى الآن، ممّا هو ضروري لمعرفة الإسلام وإقامته بشكل خالص وكامل، قد حان وقت معرفة الإسلام، وهي مبنية على معرفة عدّة مواضيع:

الأول: مفهوم الإسلام

مفهوم «الإسلام» هو التسليم لإرادة الله، وذلك يلزم عن معرفته؛ لأنّ الإنسان، عندما يلتفت إلى حدوثه، يدرك وجود محدث له؛ إذ يعلم أنّ حدوثه لا يمكن أن يكون من دون محدث، وأنّ محدثه لا يمكن أن يكون هو نفسه؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^١، ومن ثمّ يدرك أنّ ذلك المحدث لم يكن محدثاً مثله؛ إذ لو كان محدثاً مثله، لكان مثله محتاجاً إلى محدث، في حين أنّ احتياج كلّ محدث إلى محدث آخر دون الانتهاء إلى محدث غير محتاج، يستلزم عدم الحدوث؛ لأنّه لا يكون في العالم حدوث بغير محدث، وإذا لم يكن فيه محدث بغير محدث أيضاً، فلا يكون فيه حدوث، مع أنّ الحدوث كائن فيه، فلا جرم أنّ فيه محدثاً لم يزل كائناً ولم يكن محتاجاً إلى محدث، وعدم احتياجه هذا يدلّ على أنّه كامل؛ لأنّ غناه عن المحدث لا يمكن إلّا بكماله؛ علماً بأنّ كلّ نقص احتياج إلى محدث، فكلّ ناقص حادث. لذلك، فإنّ الإنسان من خلال التّطوّر في خلقه يقطع بأنّ خالقه كامل، وكماله يقتضي أن يحبّ كلّ ما هو سبب للكمال، ويكره أسباب النقص، وبالتّبع يرضى وصول مخلوقه إلى الكمال، ويسخط وصوله إلى الزوال؛ لأنّ من ليس كذلك لا يُعتبر كاملاً.

كما أنَّ مخلوقه أيضًا راغب في الكمال وكاره للزوال تبعًا له، إلا أنه بسبب نقصه اللازم عن كونه مخلوقًا، لا يحيط بجميع أسباب كماله وزواله، ولا يعرف كل ما يؤدي إلى رضى الله أو سخطه. لذلك، يجب على الله بمقتضى كماله أن يُطلع مخلوقه على جميع أسباب كماله وزواله، ويخبره عن رضاه وسخطه بأي طريقة ممكنة، حتى يتمكن مخلوقه، من خلال العلم بذلك والتبع العمل بذلك، من الحصول على كماله والنجاة من زواله^١.

من هنا يُعلم أنَّ هداية الإنسان واجبة على الله؛ كما قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾^٢؛ لأنَّ الإنسان، بسبب نقصه الذاتي، غير قادر على معرفة الكمال، ومن ثم ليس عليه تحصيلها، وإثما على الله أن يعرفه الكمال وأسبابه^٣، وعليه أن يقبل من الله إذا عرّفه ذلك، ثم يتبع رضاه مجانًا لسخطه^٤؛ لأنَّ الإنسان مخير بمقتضى عقله، فيستطيع أن لا يقبل من الله ما أخبره به، ولا يتبع رضاه مجانًا لسخطه، فيخطو نحو زواله بهذه الطريقة؛ كما قال الله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرُوا وَإِنَّمَا كَفُرُوا﴾^٥.

١. لا يخفى أنَّ المراد بوجوب فعل على الله أنه لازم عدله وحكمته؛ فتركه مستحيل عليه، لا أنه مؤاخذ به؛ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ) (الأنعام / ١٠٠).

٢. الليل / ١٢

٣. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «لَمْ يُكَلِّفِ اللَّهُ الْعِبَادَ الْمَعْرِفَةَ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ إِلَيْهَا سَبِيلًا» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ١٩٨)، وفي رواية أخرى عن عبد الأعلى مولى بني سام، قال: «قُلْتُ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ يَنَالُونَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَهَلْ كَلَّفُوا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: لَا، عَلَى اللَّهِ الْبَيَانُ: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» [البقرة / ٢٨٦] و«لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا» [الطلاق / ٧]»، قال: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ» [التوبة / ١١٥]، قَالَ: حَتَّىٰ يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ» (التوحيد لابن بابويه، ص ٤١٤).

٤. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا قَبْلَ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ، وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ، وَلِلَّهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَّفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا» (التوحيد لابن بابويه، ص ٤١٢)، وعن أبي جعفر أنه قال: «لَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَعْلَمُوا حَتَّىٰ يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الْمُعْلَمُ لَهُمْ، فَإِذَا عَلِمَهُمْ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَعْلَمُوا» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٠٠)، وفي رواية: «وَلَهُمْ اكْتِسَابُ الْأَعْمَالِ» (التوحيد لابن بابويه، ص ٤١٦).

٥. الإنسان / ٣

لذلك، فعلى الله هداية الإنسان، وعلى الإنسان قبولها واتباعها، وبعبارة أخرى يجب على الله أن يخبر الإنسان بما يريد، ويجب على الإنسان أن يسلم لإرادته، وهذا هو مفهوم الإسلام.

بناء على هذا، فإن الإسلام في جوهره لا يعني التكلم بالشهادتين، ولكن يعني التسليم لإرادة الله، وقد كان واجباً قبل وجوب التكلم بالشهادتين، ولم يكن مختصاً بما بعد بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك فإن الذين عند الله هو الإسلام وحده؛ كما قال: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ»^١، ومن اتخذ ديناً غيره فلا دين له عند الله؛ كما قال: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^٢. بناء على هذا، فإن جميع الأنبياء السابقين والذين اتبعوهم كانوا مسلمين؛ بمعنى أنهم أسلموا لما أراد الله؛ كما قال الله في إبراهيم عليه السلام: «مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»^٣، واعتبر ذلك وصيته ووصية يعقوب لبنيهما فقال: «وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»^٤، وقال في آل لوط عليه السلام: «فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^٥، وقال حكاية عن أتباع موسى عليه السلام: «رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّنَا مُسْلِمِينَ»^٦، وقال: «وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ»^٧.

١ . آل عمران / ١٩

٢ . آل عمران / ٨٥

٣ . آل عمران / ٦٧

٤ . البقرة / ١٣٢

٥ . الذاريات / ٣٦

٦ . الأعراف / ١٢٦

٧ . يونس / ٨٤

وقال حكاية عمن اتبع سليمان عليه السلام: «وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ»^١، وقال في أتباع عيسى عليه السلام: «قَالَ الْخَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»^٢.

هذا يعني أن الإسلام كان دين الله على الدوام وفي جميع الأمم، ولم يكن خاصاً بهذه الأمة وما بعد ظهور النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم، وكل من كان أسلم لله كان مسلماً.

الثاني؛ مصداق الإسلام

الحاصل أنه يجب على الله أن يخبر الإنسان بما يقوده إلى الكمال أو الزوال، حتى يكون قادراً على الوصول إلى الكمال والنجاة من الزوال، ولا يكون له حجة عليه إذا لم يصل إلى الكمال وسقط في الزوال؛ لأن الله عادل بمقتضى كماله، وعدم إخبار الإنسان بأسباب كماله وزواله، وهو قاصر عن معرفتها، يتعارض مع عدل الله، وليس بممكن.

[ضرورة الأنبياء]

بناء على هذا، يجب على الله أن يعلم كل إنسان بأسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه، أو بعبارة أدق، يمكنه من العلم بها. من الواضح أن هذا يتحقق إما بشكل مباشر، بأن يعلم الله بها كل إنسان دون واسطة، أو بشكل غير مباشر، بأن يعلم بها بعض الناس، حتى يرجع إليهم الآخرون، فيعلموها بواسطتهم. لا شك أن الله لم يعلم بها كل إنسان تفصيلاً وبدون واسطة؛ لأن جهل أكثر الناس بها محسوس ووجداني، وبهذا يتبين أنه قد فعل ذلك بشكل غير مباشر ومن خلال إرسال واسطة.

١. التلم / ٤٢

٢. آل عمران / ٥٢

بناء على هذا، فإنّ من ليس على اتّصال مباشر مع الله، ولا يعلم أسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه بدون واسطة، لا بدّ له من الفحص عمّن أُوتي هذه النعمة، وهو الذي يسمّى «نبيّاً» باعتبار إنبائه عن الله، ويُعرف منطقياً بإظهاره التّبوّ، وإتيانه بما عند الله وحده، ولا يقدر على إتيانه إلّا الله؛ لأنّ إتيانه بذلك فقط يُثبت اتّصاله مع الله، وذلك ما يسمّى «معجزة».

[معرفة الأنبياء]

من الذين يُنسب إليهم إظهار التّبوّ والمعجزة رجال لم يبق منهم شيء يعبر عن رضى الله وسخطه وأسباب كمال الإنسان وزواله، ومن ثمّ لا جدوى من التّظر في شأنهم، وما هو بواجب، لكن هناك ثلاثة منهم يُنسب إليهم في هذا الباب شيء جدير بالاهتمام، ولذلك يمكن أن يكون التّظر في شأنهم مجدياً، وهو واجب. الثلاثة هم موسى وعيسى ومحمّد عليهم السّلام الذين كلّ منهم يُنسب إليه كتاب يدعى كتاب الله، ويتّبعه فريق من النّاس. مع ذلك، يبدو أنّ الكتاب الذي يُنسب إلى موسى وعيسى عليهما السّلام لم يصدر من أنفسهما، بل كُتب بعدهما بأيدي رجال معروفين أو غير معروفين؛ لأنّه تعبير من شخص آخر بكلّ وضوح، وقد أخبر عن موتهما وما جرى بعد ذلك؛ كما جاء في آيات من الجزء الرابع والثلاثين من كتاب التّثنية من التّوراة: «فَمَاتَ مُوسَى عَبْدُ اللَّهِ هُنَاكَ فِي مُوآبَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ، وَدَفَنَهُ اللَّهُ فِي الْوَادِي فِي أَرْضِ مُوآبَ، مُقَابِلَ بَيْتِ فَعُورَ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ قَبْرَهُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا»، وهذا صريح في كتابته بيد كاتب في فترة بعد موسى عليه السّلام، وكتابة الإنجيل أيضاً تُنسب بصراحة إلى رجال مثل متى ومرقس ولوقا ويوحنا، وقد كتبه كلّ منهم في فترة بعد عيسى عليه السّلام بصورة مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، لم يُنقل أيّ من هذين الكتابين بطريقة متّصلة من قبل رواة معروفين، ومن ثمّ ليس لهما اعتبار تاريخي؛

كما أنّ وجود رجلين بصفات موسى وعيسى عليهما السّلام، على الرّغم من شهرته الكبيرة، ليس ثابتاً ومقطوعاً به من الناحية التاريخية؛ لأنّ العصر الذي يُعتقد أنّهما عاشا فيه، كان في النصف المظلم من التاريخ؛ حيث كانت الكتابة فيه غير مزدهرة ازدهاراً كافياً، وكان التواصل بين الأمم المتحضّرة فيه محدوداً، ومن ثمّ فإنّ أخباره مشوبة بالأوهام والأساطير^١. علاوة على ذلك، فإنّ الكتاب المنسوب إليهما ليس معجزاً من ناحية النّص، ولم يعتبره أحد كذلك، ومن ثمّ لا يكفي لإثبات نبوّتهما بغضّ النظر عن ضعفه التاريخي. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المعجزات المنسوبة إليهما، كتحويل العصا إلى الثعبان وإحياء الموتى بإذن الله، لم تُرو بطريقة مسندة متواترة؛ بمعنى أنّه ليس من المعلوم بالضبط من رأى معجزاتهما، ولمن رواها، وكيف بلغت الأجيال القادمة ونالت شهرة. لذلك، فإنّ اليقين بنبوّ موسى وعيسى عليهما السّلام وأصالة الكتاب المنسوب إليهما لا يحصل لمن يعيش اليوم، ومن الواضح أنّ الظنّ بها لا يكفي لاتباعهما؛ لأنّ الظنّ غير حجّة في ذاته، وغير عقلائيّ في مثل هذه الأمور.

١. كما جاء في «ويكيبيديا الموسوعة الحرة» استناداً إلى مصادر علميّة مختلفة أنّ معظم الباحثين المستقلّين يعتبرون موسى شخصيّة أسطوريّة، ويعتقدون أنّ التوراة هي عمل لعدّة مؤلّفين مختلفين ونتاج قرون بعد الوقت المزعوم لحياته. إنهم يؤكّدون أنّه لا وجود لدليل تاريخي مستقلّ يدعم إثبات وجود موسى، ولم تظهر أيّ آثار له أو أشخاص مرتبطين به في الاكتشافات الأثريّة أو الوثائق المصريّة القديمة، ولذلك يرى بعضهم أنّه شخصيّة اخترعها الفكر الدينيّ اليهوديّ زمن السبي البابليّ، كأسطورة أصل لتفسير أصل الشعب. هذه هي الحال بالنسبة لعيسى إلى حدّ كبير؛ لأنّه، على الرّغم من وجود بعض الشواهد التاريخيّة عنه بسبب كونه أقرب زماناً، لا تزال هناك شكوك جدّيّة حوله بين الباحثين المستقلّين، ولذلك فإنّهم غير متّفقين على وجوده؛ كما جاء في «قصة الحضارة» لويل دورانت أنّ بولنجبروك وأصحابه كانوا يقولون في مجالسهم الخاصّة أنّ عيسى قد لا يكون له وجود على الإطلاق، وجهر فلني بهذا الشكّ في كتابه «خرائب الإمبراطوريّة» الذي نشره في عام ١٩٩١، وفي عام ١٨٤٠ بدأ برونو بور سلسلة من الكتب الجدليّة الحماسيّة يبغى بها إثبات أنّ عيسى لا يعدو أن يكون أسطورة من الأساطير، أو تجسيداً لطقس من الطقوس نشأ في القرن الثاني من مزيج من الأديان اليهوديّة واليونانيّة والرومانيّة، وفي أواخر القرن التاسع عشر قامت مدرسة بيرسن ونابر ومتناس بعد بحوث مضنيّة بإنكار حقيقة عيسى التاريخيّة (راجع: قصة الحضارة لويل دورانت، ج ١١، ص ٢٠٢-٢٠٤).

[معرفة النبي الخاتم]

لكن بخلاف الكتاب المنسوب إلى موسى وعيسى عليهما السلام، فإن الكتاب المنسوب إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو في سياق قول الله بصراحة، ولا يحتوي على عبارة تقتضي صدوره من غيره، والأهم من ذلك أنه كُتب في زمانه، ونُقل بطريقة متصلة من قبله إلى رجال معروفين وكثيرين من أصحابه، ومن قبلهم إلى رجال معروفين وكثيرين من المسلمين اللاحقين بشكل واحد وثابت، وانتشر في مشارق الأرض ومغاربها، ومن ثم فهو متواتر ولا يرقى إليه الشك؛ لأنَّ العصر الذي ظهر فيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بخلاف عصر موسى وعيسى عليهما السلام، كان في النصف المشرق من التاريخ؛ حيث ازدهر وتطور فيه الخط، واتسع فيه التواصل بين الأمم المتحضرة، ورُصد وسُجل من قبل مئات الشهود المعروفين. علاوة على ذلك، فإنَّ نص كتابه معجز وقادر على إثبات نبوته؛ لأنَّه، بخلاف كتاب موسى وعيسى عليهما السلام، دعا الجميع لأن يأتيوا بكتاب مثله، ولم يستطع أحد حتى الآن أن يأتي بكتاب مثله، ومن المعلوم أنه لا يمكن الإتيان بكتاب مثله فيما بعد أيضاً؛ لأنَّه، على الرغم من تكامله التدريجي خلال ثلاثة وعشرين عاماً واختلاف حالات محمد صلى الله عليه وآله وسلم في الأمن والخوف والغنى والفقر والإقامة والهجرة والحرب والسلام والنصر والهزيمة مما يقتضي عادةً اختلاف أقوال الإنسان، لا يوجد فيه اختلاف، وله إيقاع واحد ثابت، بالإضافة إلى أنه في غاية الفصاحة والبلاغة، ويحتوي على أخبار صادقة عن المستقبل وحقائق علمية مجهولة في عصر التكامل، وليس له أي تعارض مع العقل والأخلاق الفطرية، ولا يمكن الجمع بين كل هذه الصفات لشخص غير متصل مع الله، والإنصاف أن هذه الخصيصة لم توجد لأحد من الأنبياء ولا لشيء من كتبهم، ومن هنا يُعلم أنَّ محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم هو النبي اليقيني الوحيد، وأنَّ كتابه هو الكتاب الوحيد الذي له أصالة تاريخية،

ومن ثم فإن دينه هو الدين الوحيد الذي له الأهلية اللازمة لأن يتبعه إنسان اليوم؛ لأن إنسان اليوم ليس له سبيل إلى دين يقيني غيره، ولا يسعه اتباع الأديان الظنيّة والوهميّة. مع ذلك، يجب ملاحظة أنّ محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، بوصفه نبياً يقينياً، قد صدّق نبوة موسى وعيسى عليهما السلام، وهذا هو الدليل اليقيني الوحيد على نبوتهما؛ كما خاطبه الله تعالى فقال: «نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ»^١، وقال: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ»^٢. بناء على هذا، فإن الإيمان بنبوة موسى وعيسى عليهما السلام ممكن لمن آمن بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وليس يقينياً ولا أساس له بالنسبة لمن لم يؤمن بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

[المسلمون هم أتباع النبي الخاتم]

ثم من الواضح أنّ أتباع كلّ نبي، بما أنّهم أسلموا لإرادة الله فيما يتعلق بذلك النبي وما أبداه لهم بواسطته من رضاه وسخطه، كانوا مسلمين، حتى جاءهم نبي جديد. فحينئذ من أسلم منهم لإرادة الله فيما يتعلق بذلك النبي وما أبداه لهم بواسطته من رضاه وسخطه، ثبت على إسلامه، ومن لم يفعل ذلك، خرج وارتدّ عن إسلامه؛ لأنّ مفهوم الإسلام هو التسليم لإرادة الله، ومصادقه هو قبول جميع أنبيائه دون تفريق واتباع النبي الآخر؛ كما قال الله تعالى: «قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ»^٣.

١. آل عمران / ٣

٢. المائدة / ٤٨

٣. البقرة / ١٣٦

بناء على هذا، فإنّ الذين اتّبعوا موسى عليه السّلام بعد ظهوره لم يتهودوا، ولكن أسلموا حتّى ظهر لهم عيسى عليه السّلام. فحينئذ من كذب منهم عيسى عليه السّلام ارتدّ عن إسلامه، ومن اتّبع منهم عيسى عليه السّلام ثبت على إسلامه، حتّى ظهر لهم محمّد صليّ الله عليه وآله وسلّم. فحينئذ من كذب منهم محمّدًا صليّ الله عليه وآله وسلّم ارتدّ عن إسلامه، ومن اتّبع منهم محمّدًا صليّ الله عليه وآله وسلّم ثبت على إسلامه؛ كما قال الله تعالى في هذا: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ۖ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ ۝ أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾^١. بناء على هذا، فإنّ دين الله واحد، وأنبياءه بمنزلة أحكامه المختلفة، وكتبه بمنزلة آيات مختلفة لكتاب واحد، وضرورة اتّباع النّبّي والكتاب الخاتمين إنّما هي لضرورة اتّباع الحكم والآية التّاسخين، وهي ضرورة عقلية وعقلائية، وهذا هو معنى الإسلام.

[الطبيعة الاعتقادية للإسلام]

من هنا يُعلم أنّ مفهوم الإسلام هو التسليم لإرادة الله، ومصادقه هو قبول النّبّي الخاتم، ولكن هل القبول النظريّ للنّبّي الخاتم كافٍ لتحقيق مصداق الإسلام، أم لا بدّ من قبوله عملياً من خلال تطبيق الأحكام التي بلّغها؟ فريق من المسلمين، كالخوارج والسلفيّين، يرون أنّ الاعتقاد بنبوّة النّبّي الخاتم، بمعنى الاعتقاد بصحّة كلّ ما جاء به من عند الله ووجوب العمل به، لا يكفي لتحقيق مصداق الإسلام، والمسلم من يلتزم مع هذا الاعتقاد بلوازمه العملية، وعلى التحديد يجتنب أعمالاً تضاهي أعمال الكافرين، مثل التوسّل بالموتى ودعائهم، لكنّ الحقّ أنّ هذا الاجتناب، مع أنّه حسن وقيم للغاية، ليس مصداقاً للإسلام، بل هو مصداق للإيمان الذي يفوق الإسلام؛

لأنَّ الإسلام عبارة عن التسليم لإرادة الله، بمعنى تصديق مرجعيته من الناحية النظرية، وقبول أحكامه باعتبارها أسباب كمال المسلم، وأنَّ العمل بها، بما فيه اجتناب الأعمال المضاهية لأعمال الكافرين، هو شيء وراء تصديقها وقبولها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾^١، وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^٢.

[الطبيعة العملية للإيمان]

هذه حالة تسمى في المصطلح «الإيمان»، وقد لا تكون في المسلم؛ كما قال الله تعالى على سبيل المثال: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^٣. نعم، الأدق أن يقال: الإسلام، بمعنى التسليم لإرادة الله، له مراتب مختلفة، ويبدأ من التصديق والقبول النظريين، ويمتد إلى العمل الخالص والكمال، ويُعتبر في جميع مراتبه إسلامًا، إلا أنه في مرتبته النظرية يسمى الإسلام فقط، وفي مراتبه العملية يسمى الإيمان أيضًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا سَلَامَكُمْ^٤ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^٥».

١ . النساء / ١٢٥

٢ . البقرة / ١١٢

٣ . الحجرات / ١٤

٤ . الحجرات / ١٧

٥ . مما يؤيد هذا أيضًا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لرجل: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأن تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت وتعتصم، وتغتسل من الجنابة، وأن تيمم الوضوء، وتصوم رمضان، قال الرجل: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ قال: نعم» (صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٣)، وقال لوفد عبد القيس: «أمركم بالإيمان، تذكرون ما الإيمان؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا من الغنائم الخمس» (صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٩؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٥)؛ قال البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في «المدخل إلى علم السنن» (ج ٢، ص ٦٥٩): «المقصود أنه سمي كلمة الشهادة وما بعدها في هذا الخبر إيمانًا، وسماها في الخبر الذي قبله إسلامًا، وفي ذلك دلالة على أن الإيمان والإسلام عبارتان عن الدين الذي أمرنا به، وأن شرائع الإسلام تسمى إيمانًا، وتسمى إسلامًا، وبه كان يقول صاحبنا الشافعي وأقرانه من الفقهاء».

وعلى هذا فمن الواضح أنَّ الإيمان يزيد وينقص؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^١، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾^٢، ومن ثمَّ فإنَّ الإسلام أيضًا يزيد وينقص في ضمن الإيمان؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾^٣.^٤ لذلك، فإنَّ من صدَّق وقبل نبيَّ الله الخاتم من الناحية النظرية فقط فهو مسلم، ولكنَّ الأكثر منه إسلامًا من التزم باللوازم العملية لهذا التصديق والقبول، فاعتُبر مؤمنًا، وكلَّ من لديه التزام عملي أكثر بهذه اللوازم فهو أكثر إيمانًا. بناء على هذا، فإنَّ من صدَّق وقبل نبيَّ الله الخاتم من الناحية النظرية فقط، ولم يلتزم عمليًا بلوازم هذا التصديق والقبول النظريين، فهو داخل في الإسلام، ولا يُعتبر كافرًا بسبب عمله؛ لأنَّ من يعلم نبوة النبي الخاتم وصدق ما جاء به من عند الله من الناحية النظرية، حتَّى لو لم يكن عاملاً بلوازم علمه، ليس كمن لا يعلم هذه الحقيقة من الناحية النظرية، واعتبارهما سواءً مخالف للحسِّ والوجدان؛

١ . الأنفال / ٢

٢ . الفتح / ٤

٣ . الأحزاب / ٢٢

٤ . ممَّا يؤيِّد هذا أيضًا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ: «لِلْإِسْلَامِ صُورٌ وَمَنَارٌ كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، مِنْهَا أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحُجُّ الْبَيْتِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى الْقَوْمِ إِذَا مَرَرْتَ بِهِمْ، فَمَنْ تَرَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ تَرَكَ سَهْمًا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ فَقَدْ وَلَّى الْإِسْلَامَ ظَهْرَهُ» (الإيمان لأبي عبيد، ص ٢٣)، وروي أنَّ رجلًا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟» فَقَالَ: «أَنْ يَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ» (الأدب لابن أبي شيبه، ص ٢٤٣؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٦؛ مسند الدارمي، ج ٣، ص ١٧٨؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٨؛ سنن النسائي، ج ٨، ص ١٠٦).

كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^١، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٢.

[معرفة الفاسق]

على أي حال، فإن مثل هذا الشخص قد أسلم لإرادة الله في الاعتقاد، ومن الواضح أن الاعتقاد هو أساس العمل، بل يُعتبر نوعاً من العمل. مع ذلك، فإنه إذا لم يعمل بسائر أحكام الله وأسباب رضاه بجهله أو تهاونه، وارتكب أعمالاً مضاهية لأعمال الكافرين، اعتبر «فاسقاً»، ولم يُعتبر «مؤمناً»؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^٣، وقال: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ لِكَيْمَتِ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^٤، وقال: ﴿يُبْسِ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾^٥؛ مثل المسلمين الذين يرمون المحصنات ولا يأتون بأربعة شهداء، فيعتبرون فاسقين، دون أن يخرجوا من الإسلام؛ كما قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^٦، والمسلمين الذين يستقسمون بالأزلام مثل الكافرين، وقد اعتبر الله ذلك فسقاً فقال: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾^٧، أو يأكلون من لحوم لم يُذكر اسم الله عليها، وقد اعتبر الله ذلك فسقاً فقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^٨.

١. الزمر / ٩

٢. الزعد / ١٩

٣. السجدة / ١٨

٤. يونس / ٣٣

٥. الحجرات / ١١

٦. التور / ٤

٧. المائدة / ٣

٨. الأنعام / ١٢١

من الواضح أنّ أمثال هذه الأعمال مضاهية لأعمال الكافرين، لكنّها لا تُعتبر كفرًا بذاتها؛ لأنّها قد تكون عن جهل أو تهاون، ويمكن اجتماعها مع الاعتقاد بنبوة الأنبياء ووجوب العمل بأحكامهم.

[معرفة المرتد]

بناء على هذا، فلا يُعتبر خارجًا من الإسلام إلا الذين يعلمون ويقرّون بخروجهم منه؛ كالذين قال الله فيهم: «شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ»^١، وقال: «وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ»^٢. لذلك، فإنّ الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين في الاعتقاد، يُعتبرون مسلمين، ولو سجدوا لغير الله في ظاهر الأمر؛ لأنّ الكفر بالنبية، ومن لم ينوه لم يُعتبر كافرًا؛ مثل الملائكة الذين سجدوا لآدم عليه السلام؛ كما قال الله تعالى: «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا»^٣، ومثل بني يعقوب عليه السلام الذين سجدوا ليعوسف عليه السلام؛ كما قال الله تعالى: «وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا»^٤.

[معرفة المنافق]

حتىّ المنافقون الذين قلوبهم مليئة بالكفر وهم في الآخرة شرّ مكانًا من الكافرين، بما أنّهم يعتبرون أنفسهم مسلمين، يُعتبرون مسلمين، مع أنّهم كفّار في الحقيقة، ويمكن معرفتهم بالتّظر إلى أقوالهم وأعمالهم؛ كما قال الله تعالى: «وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ»^٥؛

١ . التوبة / ١٧

٢ . الأنعام / ١٣٠

٣ . البقرة / ٣٤

٤ . يوسف / ١٠٠

٥ . محمّد / ٣٠

مثل الذين، رغم إقرارهم بالإسلام، يقولون ما ينافي أصوله النظرية والعملية، أو يفعلون ذلك متعمدين؛ كما قال الله فيهم: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةً الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ بِمَا لَمْ يَنَالُوا^١». هذا يعني أَنَّ المتظاهر بالإسلام، إذا قال شيئاً لا يقوله إلا كافر، أو فعل شيئاً لا يفعله إلا كافر، اعتُبر منافقاً، لا مرتدّاً، لأنَّ المرتد كافر يقرّ بكفره بعد الإسلام، فيجوز قتله على الكفر قبل الاستتابة أو بعدها حسبما يرى خليفة الله في الأرض وفقاً للأخبار المتواترة، ولكنَّ المنافق كافر لا يقرّ بكفره، بل يقول أَنّه مسلم ليعصم نفسه، فلا يجوز قتله على أَنّه كافر بحسب القاعدة؛ لأنَّ القاعدة أَنَّ كلّ من يقول أَنّه مسلم يُصدّق في قوله، وحساب عمله على الله^٢. نعم، إذا كان قول المنافق أو عمله الكفريّ مشهوداً ومصدقاً للمحاربة والإفساد في الأرض، جاز قتله على أَنّه محارب ومفسد في الأرض، لا أَنّه كافر، وفي هذه الحالة يُغسّل ويصلّى عليه كما يُفعل بالمسلمين، ويُدفن في مقابر المسلمين، وإن كان لا يصلح لخليفة الله أن يتولّى ذلك بنفسه؛ كما قال الله له: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ^٣».

١. التوبة / ٧٤

٢. كما روي أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (صحيح البخاري، ج ٤، ص ٤٨؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢٩٥؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤٤؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٧١٧؛ سنن النسائي، ج ٦، ص ٤)، وقال لعليّ عندما أمره بالقتال: «قَاتِلْهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ٤، ص ١٨٧؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢١)، وقال لأسامة لما قتل رجلاً تظاهر بالإسلام: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ قَوْلٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»، فقال أسامة: «إِنَّمَا قَاتَلَهَا فَرَقًا مِنَ السَّلَاحِ»، فقال: «هَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٤٨٠؛ مسند أحمد، ج ٣٦، ص ١٣٣؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٧؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤٤).

٣. التوبة / ٨٤

[معرفة المشرك]

بناء على هذا، فإن من يعتبر نفسه مسلماً لا يُعتبر مشركاً لعمل يعمل به، وإن كان عملاً مثل دعاء الأموات؛ لأن دعاء الأموات، إذا كان عن اعتقاد بأنهم ينفعون بإذن الله، لا يُعتبر شركاً؛ نظراً لأن الله قادر على أن ينفع بواسطة ميت، كما أنه قادر على أن ينفع بواسطة حيٍّ، بل هو قادر على أن يُخرج حياً من ميت، ويُخرج ميتاً من حيٍّ؛ كما قال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^١، بل إن بعض الأموات أحياء عنده؛ كما قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^٢، وبعض الأحياء أموات عنده؛ كما قال: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾^٣، ولذلك فإن دعاء بعض الأموات كدعاء بعض الأحياء عند الله، ودعاء بعض الأحياء كدعاء بعض الأموات عند الله؛ إلا أن يكون دعاء الأموات بغير اعتقاد بأنهم ينفعون بإذن الله، فإنه في هذه الحالة يُعتبر شركاً، كما أن دعاء الأحياء في مثلها شرك^٤؛ لأن من يعتقد مخلوقاً مستقلاً عن الخالق، ويرجوه ويخافه مثله، ليس بمسلم، ولذلك إن لم يعتبر نفسه مسلماً فهو مشرك، وإن اعتبر نفسه مسلماً فهو منافق،

١. الرُّوم / ١٩

٢. البقرة / ١٥٤

٣. الأنعام / ١٢٢

٤. الشاهد على ذلك ما روي عن حذيفة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ» (مسند عبد الله بن المبارك، ص ١٠٧؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣٤٠؛ مسند أحمد، ج ٣٨، ص ٣٧٠؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٩٥)، وعن قتيلة الجهننية، قالت: «أَتَى حَبْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، نَعَمْ الْقَوْمُ أَنْتُمْ، لَوْلَا أَنْكُمْ تَجْعَلُونَ لِلَّهِ نِدَاءً، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، قَالَ: فَأَمْهَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ قَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، فَلْيَفْصِلْ بَيْنَهُمَا: ثُمَّ شِئْتُ» (مسند أحمد، ج ٤٥، ص ٤٣).

والمناقق يُتسامح معه ما دام لا يثير في الأرض فتنة، أي لا يدعو الآخرين إلى الشرك، ولا ينهاهم عن الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾^١.

مع ذلك، من الإنصاف القول بأنّ دعاء غير الله بدلاً منه، سواء كان ميتاً أو حياً، حتى لو كان عن اعتقاد بأنه نافع بإذن الله، لا يليق بالمسلم، وإن لم يكن شركاً؛ لأنّ كون غير الله نافعاً بإذن الله يقتضي دعاء الله، لا دعاء غيره؛ نظراً لأنّ دعاء النافع الأصليّ أولى عند العقلاء من دعاء النافع الفرعيّ، ومن يستطيع الوصول إلى الملك لا يشغل نفسه بالوزير، ومن الواضح أنّ الله قريب من جميع خلقه، ويسمع دعاءهم جميعاً، ولا يحتاج إلى وسيط بينه وبينهم في ذلك؛ كما قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^٢. لذلك من الإنصاف القول بأنّ عرض الحاجة على ميت أو حي بدلاً من الله، حتى لو كان بشراً مثل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، يُعتبر تركاً للأولى؛ لأنّه، بالرغم من عظيم كرامته على الله، لا يملك نفعاً ولا ضرراً لنفسه، وبالأحرى للآخرين، ولا يعلم أنّه يُدعى بالغيب بمقتضى بشريّته، سواء كان حياً أو ميتاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ۚ إِنَّا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^٣، ولذلك فإنّ دعاءه بالغيب بدلاً من الله غير صالح، ويُعتبر تركاً للأولى؛ لأنّ الأولى في مثل هذه الحال دعاء الله الذي يعلم الغيب قطعاً، وليس من القطعيّ علم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم بما في الغيب تفصيلاً، بل قد يكون ذلك غير ممكن، رغم أنّ علمه به إجمالاً ممكن بالنظر إلى قدرة الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^٤.

١. الأحزاب / ٦٠

٢. البقرة / ١٨٦

٣. الأعراف / ١٨٨

٤. التوبة / ٩٤

هذا في حين أن تشريك النبي مع الله في بعض الأمور، بمعنى وضعه في الاعتبار بعده، لا يُعتبر شرًا، وقصر بعض الأمور على الله، بمعنى عدم الاعتناء بالنبي بعده، لا يُعتبر توحيدًا؛ كما أن الرجاء في فضل الله ونبيه لا يُعتبر شرًا، والرجاء في فضل الله دون نبيه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾^١، والاعتقاد بأن الخير من الله ونبيه لا يُعتبر شرًا، والاعتقاد بأن الخير من الله دون نبيه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^٢، والنصيحة لله ونبيه لا تُعتبر شرًا، والنصيحة لله دون نبيه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^٣، وتقسيم الغنائم بين الله ونبيه لا يُعتبر شرًا، وإهمال سهم نبيه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^٤، والدعوة إلى الله ونبيه لا تُعتبر شرًا، والدعوة إلى الله دون نبيه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^٥، والعمل لرضى الله ونبيه لا يُعتبر شرًا، والعمل لرضى الله دون نبيه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنَّ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾^٦، والطاعة لله ونبيه لا تُعتبر شرًا، والطاعة لله دون نبيه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^٧،

١ . التوبة / ٥٩

٢ . التوبة / ٧٤

٣ . التوبة / ٩١

٤ . الأنفال / ١

٥ . النور / ٤٨

٦ . التوبة / ٦٢

٧ . الأنفال / ٢٠

والنصرة لله ونبيه لا تُعتبر شرًا، والنصرة لله دون نبيه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾^١، وردّ الأشياء المتنازع فيها إلى الله ونبيه لا يُعتبر شرًا، وردّها إلى الله دون نبيه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^٢؛ إذ لا يوجد فرق بين الله ونبيه في شيء من هذه الأمور، ونبيه هو طريقه فيها، ومن ثمّ فإنّ رجوعها جميعًا إلى الله، بحيث أنّ التفريق بينهما فيها يُعتبر كفرًا؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾^٣، لكن يبدو أنّ دعاء الله ونبيه في غيابه ليس من قبيل هذه الأمور؛ كما أنّه لم يُذكر في عدادها؛ لأنّ هناك فرقًا بين الله ونبيه في علم الغيب وقضاء الحوائج؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾^٤؛ نظرًا لأنّ التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم إنّما هو بشر مثل سائر النّاس؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾^٥، وبمقتضى بشريته لا يستطيع الاطلاع على جميع الأدعية وإجابتها في آن واحد، وقدرة الله أيضًا لا تتعلّق بتمكينه من ذلك؛ لأنّ ذلك مستحيل بسبب المحدوديّة الذاتيّة لطاقة البشر، وقدرة الله لا تتعلّق بالمستحيل؛ كما لا يمكن تصوّر أن يجعل الله بشرًا إلهاً. الحاصل أنّ دعاء التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في غيابه بدلًا من الله دون الاعتقاد بإجابته بإذن الله شرك، ومع الاعتقاد بها يُعتبر تركًا للأولى؛ لأنّ الأولى في كلّ حال هو دعاء الله.

١. الحديد/ ٢٥

٢. النّساء/ ٥٩

٣. النّساء/ ١٥٠-١٥١

٤. الأنعام/ ٥٠

٥. الكهف/ ١١٠

نعم، الرجوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته لطلب دعائه واستغفاره عمل صالح؛ لأنَّ دعاءه واستغفاره، بمقتضى كونه أقرب إلى الله، هما أقرب إلى الإجابة، بل يُعتبران من واجباته حيال أمته؛ كما أمره الله تعالى بهما فقال: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^١، وقال: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٢، بل لا يبعد وجوب الرجوع إليه لطلب دعائه واستغفاره إذا كان ممكناً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^٣؛ كما حُكي مثل ذلك عن الأمم السابقة؛ فإنهم أيضاً كانوا يرجعون إلى أنبيائهم ويطلبون منهم الدعاء والاستغفار لهم، لعل الله يغفر خطاياهم ويقضي حوائجهم، وكان أنبياءهم أحياناً يغسلونهم في الأنهار غسل التوبة؛ كما حُكي عن يحيى عليه السلام أنه كان يغسل الناس غسل التوبة في نهر أردن، وحُكي مثل ذلك عن عيسى عليه السلام، ولكن يبدو أنه لم يكن في هذه الأمة اهتمام كبير بذلك، وربما كان هذا بسبب غفلتهم وتهاونهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾^٤. نعم، بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبدو الرجوع إليه لطلب دعائه واستغفاره ممكناً، ومن ثم لا بدّ من الرجوع إلى خليفته من أجل ذلك، فيجب على المسلمين أن يرجعوا إلى خليفته في زمانهم، ويطلبوا منه الدعاء والاستغفار لهم، ومن الواضح أنَّ دعاءه واستغفاره بمنزلة دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستغفاره.

١ . التوبة / ١٠٣

٢ . النور / ٦٢

٣ . النساء / ٦٤

٤ . المنافقون / ٥

العودة إلى الإسلام

الثالث: مصادر الإسلام

اتّضح ممّا سبق أنّ الإسلام هو التسليم لإرادة الله، ومن الواضح أنّ إرادة الله قد تجلّت في أمره ونهيه؛ لأنّه بمقتضى كماله، قد أمر بكلّ ما يفيد الإنسان كمالاً، ونهى عن كلّ ما يؤدّي إلى نقصانه، وأبلغه هذا الأمر والتّهي بواسطة نبيّه. لذلك، فإنّ مصادر الإسلام هي ما يُعرف أمر الله ونهيه بالرجوع إليه، وهو كتاب الله ونبيّه.

كتاب الله

المصدر الأوّل والأهمّ للإسلام كتاب الله، وهو تجلّي إرادته في الكلمات، وقد أُلقي من عنده إلى قلب نبيّه بواسطة الملك أو بغير واسطته^١، وقد تُلي بواسطة نبيّه على مئات من المسلمين دون زيادة أو نقصان، وقد رُوي بواسطةهم لآلاف من المسلمين دون اختلاف محلّ، وقد بلغ المسلمين الحاليّين بشكل مكتوب ومتواتر، ولذلك فهو حجة بلا ريب.

[عدم تحريف القرآن]

على الرّغم من أنّه يُنسب إلى عدد من المسلمين الاعتقاد بأنّ بعض المسلمين الأوائل قد أنقصوه^٢، إلّا أنّه لا يوجد دليل على هذا الاعتقاد، بل هو مخالف للقواعد العقليّة؛

- ١ . أمّا بواسطة الملك فواضح، لقول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة / ٩٧)، وأمّا بغير واسطته، فقد ذُكر أنّ الله تعالى أوحى إليه آخر سورة البقرة ليلة المعراج بغير واسطة، فكان يقول: «إِنَّ رَبِّي أَعْطَانِيهِمَا مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ» (فضائل القرآن لأبي عبيد، ص ٢٣٢)، وقال الله تعالى أيضاً: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ (النحل / ١٠٢)، وروح القدس ليس من الملائكة على الصّحيح، لقول الله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ (القدر / ٤)، وبه قال أهل البيت، وعليه فقد كان تنزيل القرآن بواسطة الملك وبغير واسطته، والله تعالى أعلم.
- ٢ . أراد حفظه الله تعالى ما يُنسب إلى بعض الشيعة من القول بأنّ عثمان بن عفّان قد أسقط من القرآن أشياء، ولعلّه قال: «يُنسب إليهم» لأنّ ذلك رواية عندهم، وليس من مذهبهم.

لأنّ كتاب الله لم يُرو بواسطة من اتَّهم بإنقاصه فقط، بل رُوي بواسطة عدد كبير من الآخرين أيضًا، ومن الواضح أنّه لم يكن من الممكن تواطؤهم جميعًا على إنقاصه بشكل واحد. بعبارة أخرى، لم يزل رواة كتاب الله منذ زمن النّبي صلى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن يبلغون عددًا يستحيل اجتماعهم على إنقاصه أو زيادته بشكل واحد، وهذا مبنيّ على ضرورة عقلية وتجريبية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وقوع نقص في كتاب الله يعني وقوع عيب أو اختلاف فيه يمكن مشاهدته بطبيعة الحال، في حين أنّه لا يشاهد فيه أيّ عيب أو اختلاف، بل نصّه متناسق ومتناسب ومعقول، ولا مثيل له من الناحية الأدبية والدلالية، ولا يمكن معارضته، وهذا يعني إعجازه الذي يُثبت صدوره من الله وعدم تبدّله؛ لأنّ أيّ تبدّل فيه يضرّ بنظامه، ويُخلّ بتناسقه وتناسبه ومعقوليته، ويثلم إعجازه بشكل طبيعيّ، في حين أنّه لم يقع ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^١. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وقوع النقص فيه يستلزم وقوع المسلمين في الضلال قهريًا، دون أن يمكنهم الخروج منه؛ لأنّ أجزاءه المفقودة لم تُرو بشكل متواتر، ومن ثمّ لا سبيل لهم إلى إكماله وإصلاحه. من هنا يُعلم أنّ كتاب الله حجّة في شكله الحاليّ؛ بمعنى أنّه مُظهر لإرادة الله يقينًا.

[حجّة ظواهر القرآن وعموماته]

مع ذلك، قد تُنسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بأنّ ظاهر كتاب الله غير حجّة؛ بمعنى أنّ ما يتبادر من عباراته ليس مرادًا جدّيًا لله غالبًا، وعموماته على وجه التحديد لا تصلح للالتزام؛ لأنّ القليل منها لم يُخصّص بالسّنة، فلا جدوى من التمسك بها^٢، لكنّ

١. النّساء / ٨٢

٢. هذا قول يُنسب إلى بعض الأصوليين؛ فإنّهم ينكرون عمومات القرآن، فيقولون: «عُمُومَاتُ الْقُرْآنِ كُلُّهَا مَخْصُوصَةٌ، إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾»، ومنهم من يستثني أربع آيات: قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران / ١٨٥)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود / ٦)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة / ٢٨٢)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة / ٢٨٤)، مع أنّهم اختلفوا في العام إذا خُصّ، هل يبقى حجّة أم لا؟ ولازم ذلك اختلافهم في حجّة القرآن كلّهُ أو جلّه!

هذا الاعتقاد ليس له أساس عقلائي؛ لأنّ ظاهر عبارات العقلاء حجة ودليل على مرادهم الجدّي فيما بينهم، وعموماتها لا تُعتبر لغوًا، بل تُحمل على عمومها حتّى يرد المخصّص، ومن الواضح أنّ الله أيضًا من العقلاء، بل هو خالقهم ورئيسهم، فليس ظاهر عباراته وعموماتها مستثنى من هذه القاعدة^١.

[عدم اختصاص فهم القرآن بطائفة من الناس]

كما نُسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بأنّ كتاب الله مفهوم لطائفة معيّنة من المسلمين فقط، وغير صالح للاستفادة من قبل الآخرين^٢، لكنّ هذا الاعتقاد أيضًا مخالف للحسّ والوجدان؛ لأنّ كتاب الله ليس لغزًا، بل قد أنزل بلسان عربيّ مبين بيانًا للناس كافة، ومن ثمّ قد يُسرّ لفهمهم، وهو مناسب لذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^٣، وقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾^٤، وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ^٥، بل الإنصاف أنّ كلام الله أوضح من كلام الذين يريدون توضيحه؛ لأنّه أكثر فصاحة وبلاغة، وأكثر تناسبًا مع عقول الناس، ولذلك فإنّ من عجز عن فهم كلام الله فهو عن فهم كلام الآخرين أعجز؛

١ . لذلك قال أبو العباس ابن سريج (ت ٣٠٦هـ): «مَنْ أَتَكَرَّ عُمُومَ الْقُرْآنِ أَتَكَرَّ حِكْمَتَهُ» (البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيد، ج ٥، ص ١٣٠)، ورواه الخطيب البغدادي في «الفيء والمتفق» (ج ٢، ص ٣٧) عن ابن القاص (ت ٣٣٥هـ)، وقال ابن القيم في «الصواعق المرسلات» (ج ١، ص ٣٨٧): «هَكَذَا تَجِدُ كُلَّ أَصْحَابِ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِمْ غَامٌّ يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ ادَّعَوْا تَخْصِيصَهُ، وَقَالُوا: أَكْثَرُ عُمُومَاتِ الْقُرْآنِ مَخْصُوصَةٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ، بَلْ أَكْثَرُهَا مَحْظُوظَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى عُمُومِهَا، فَعَلَيْكَ بِحِفْظِ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ يُخَلِّصُكَ مِنْ أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ بَاطِلَةٍ قَدْ وَقَعَ فِيهَا مَدْعُو الْخُصُوصِ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ».

٢ . يريد ما يحكى عن أخباريّة الشيعة من القول بأنّ القرآن مفهوم لأهل بيت النّبّي فقط، وليس لغيرهم أن يفسّر القرآن أو يستفيد منه شيئًا.

٣ . النحل / ١٠٣

٤ . آل عمران / ١٣٨

٥ . القمر / ١٧

كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾^١، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^٢، وقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾^٣. بناء على هذا، فإنّ توضيح كلام الله بكلام الآخرين يشبه توضيح الشمس بمصباح من الزيت!

نعم، الإنصاف أنّ جزءاً من كلام الله، بسبب نزوله إلى مستوى الحروف البشريّة واستخدامه الألفاظ المشتركة، يحتاج إلى توضيح، ولكن هذا الجزء من كلامه أيضاً لا يمكن توضيحه إلا من قبله تعالى؛ إذ لا يعلم أحد مراده إلا هو، ومن ثمّ لا يستطيع الإنسان توضيح كلامه. لذلك، فإنّ الجزء الذي يحتاج إلى توضيح من كلامه، قد وُضِّح من قبل نفسه وبجزء آخر من كلامه؛ مثل آياته المتشابهة التي قد وُضِّحت بآياته المحكّمة؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^٤. مثال ذلك أنّه قال في سياق متشابه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾^٥، ثمّ قال في سياق محكم لتوضيح مراده: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^٦، وقال: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ ۖ قَالَ لَنْ تَرَاني﴾^٧، أو قال في سياق متشابه: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٨، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^٩، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾^{١٠}، ثمّ قال في سياق محكم لتوضيح مراده: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^{١١}.

١. الجاثية / ٦

٢. النساء / ٨٧

٣. الزمر / ٢٣

٤. آل عمران / ٧

٥. القيامة / ٢٢-٢٣

٦. الأنعام / ١٠٣

٧. الأعراف / ١٤٣

٨. الفتح / ١٠

٩. البقرة / ١١٥

١٠. طه / ٥

١١. الشورى / ١١

العودة إلى الإسلام

[عدم إمكان تعارض القرآن مع العقل]

يجب ملاحظة أنَّ القرآن، بمقتضى صدوره من الله، لا يتعارض مع العقل؛ لأنَّ العقل أيضًا قد صدر من الله مثل القرآن، ولا تعارض بين مخلوقات الله بمقتضى وحدانيته^١؛ كما قال تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ﴾^٢. ثمَّ إنَّ الله هو مالك العقل، وقد أنزل كتابه إلى نبيِّ عاقل، وخاطب فيه العقلاء، ومع هذه الأوصاف لا يمكن أن يكون كتابه متعارضًا مع العقل^٣. بناءً على هذا، فإنَّ فهم كتاب الله ممكن على أساس العقل، وتفسيره بما يخالف العقل غير جائز، ويؤدِّي إلى الزيغ عن مراده؛

١. يرى حفظه الله تعالى أنَّه لا يجوز القول بأنَّ القرآن مخلوق، كما لا يجوز القول بـ﴿رَاعِنًا﴾ (البقرة / ١٠٤)، ومن ثمَّ لم يقله، وإنَّما قال بأنَّ القرآن صدر من الله كما صدر منه العقل، ولا تعارض بين مخلوقات الله؛ فساق القول مساقًا جائزًا، لجواز كلِّ من العبارتين في ذاتها؛ كما روي عن بشر بن الوليد أنَّه قال لنائب مأمون لما امتحنه وسأله عن قوله في القرآن: «أَقُولُ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ»، فقال: «لَمْ أَسْأَلْكَ عَنْ هَذَا، أَمْخْلُوقٌ هُوَ؟»، قال: «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»، قال: «فَالْقُرْآنُ شَيْءٌ؟» قال: «نَعَمْ»، قال: «فَمَخْلُوقٌ هُوَ؟» قال: «لَيْسَ بِخَالِقٍ»، قال: «فَهُوَ مَخْلُوقٌ»، قال: «مَا أَحْسِنَ غَيْرَ هَذَا»، ثمَّ كلَّم النائب جماعة من وجوه الفقهاء والقضاة، فقالوا قريبًا من قول بشر، إلا ابن البكاء، فإنَّه زاده بيانًا فقال: «الْقُرْآنُ مَجْعُولٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (الزخرف / ٣)»، فقال النائب: «فَالْمَجْعُولُ مَخْلُوقٌ؟»، قال: «نَعَمْ»، قال: «وَالْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟» قال: «لَا أَقُولُ مَخْلُوقٌ، وَلَكِنَّهُ مَجْعُولٌ» (انظر: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٦٣٧؛ تجارب الأمم لابن مسكويه، ج ٤، ص ١٦٧؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٥، ص ٥٧٥)، فكانوا يتوزعون عن هذا اللفظ مع قولهم بمعناه ولازمه.

٢. الملك / ٣

٣. هذه نكتة مهمة بحثها الفقهاء تحت عنوان «تخصيص القرآن بالعقل»، وقد أقرَّ كثير منهم بجوازه ووقوعه، بل قال أبو يعلى (ت ٤٥٨هـ) في «العدة» (ج ٢، ص ٥٤٨): «هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ»، وهذا يعني أنَّهم اعتقدوا بعدم إمكان تعارض القرآن مع العقل؛ كما قال ابن القصار (ت ٣٩٧هـ) في «المقدمة» (ص ٣١): «مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الْآيَةَ الْعَامَّةَ إِذَا كَانَ فِي الْعَقْلِ تَخْصِيصُهَا خُصَّتْ بِهِ»، وقال الجصاص (ت ٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج ١، ص ١٤٦): «يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ (النساء / ١)، وَفِي عَقُولِنَا أَنَّ مُحَاطَبَةَ الْمَجَانِينِ وَالْأَطْفَالِ بِذَلِكَ سَفَهٌ، فَصَارَتْ الْآيَةُ مَخْصُوصَةً بِالْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى تُبَيِّنُ مُرَادَهُ بِالْآيَةِ».

كما أنَّ بعض أهل الحديث، من جرّاء إنكارهم لحجّة العقل وإعراضهم عنه، يزعمون اغترارًا بما ورد في كلمات الله من استوائه على العرش أنّه في جهة العلوّ، واغترارًا بما ورد فيها من ذكر «اليد» و«الوجه» أنّ له يدًا ووجهًا حقيقيّين، في حين أنّ وجود الجهة والجوارح الحقيقيّة لله مخالف لضرورة العقل؛ لأنّ وجودها من خصائص الجسم الذي يشغل حيّزًا ويخلي آخر ويقبل التجزئة والتركيب، ومن البديهيّ أنّ الله ليس بجسم، ولا هو كذلك. لهذا فإنّ أكثر أهل الحديث، تحت تأثير ضغط عقليّ ضعيف من جانب رجال مثل أبي الحسن الأشعريّ (ت ٣٢٤هـ)، مع تأكيدهم على وجود الجهة والجوارح الحقيقيّة لله، يعتبرون كفيّتها غير معلومة لهم، ليخرجوا بهذه الطريقة من ورطة التجسيم بزعمهم، في حين أنّهم لا يخرجون بها من ورطة التجسيم؛ لأنّ اعتبار جهة الله وجوارحه حقيقيّة هو تعيين لكفيّتها عن قصد أو غير قصد، ومن ثمّ يكون قول «بلا كيف» بعد ذلك كقول «الحلوى» بعد تناول السّم، وهو لا يُجلي الفاه! بل لا شك أنّ هذا الرأي هو عين التجسيم الذي قد لُقّف في ألفاظ خادعة لا معنى لها؛ لأنّ الجهة والجوارح الحقيقيّة في قاموس العقلاء، هي الجهة والجوارح التي تشغل حيّزًا وتخلي آخر وتقبل التجزئة والتركيب، والجهة والجوارح التي ليس لها هذه الصّفة ليست جهة وجوارح حقيقيّة.

من هذا يتّضح أنّ المراد بـ«اليد» بالنسبة لله تعالى هو قوّته؛ كما قال: «وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ»^١، يعني ذا القوّة؛ بالنظر إلى أنّ امتلاك يد حقيقيّة لم يكن مزيّة لداود عليه السّلام^٢؛

١. ص / ١٧

٢. أراد أنّ «ذَا الْأَيْدِ» يعني «ذَا الْيَدِ»، فيعادل قول الله تعالى في آل إبراهيم عليهم السّلام: «أُولِي الْأَيْدِي» (ص / ٤٥)، وهذا مروى عن أهل البيت؛ كما عن محمد بن مسلم، قال: «سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السّلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ» (ص / ٧٥)، فَقَالَ: الْيَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْقُوَّةُ وَالنَّعْمَةُ، قَالَ: «وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ»، وَقَالَ: «وَالسَّمَاءُ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» (الذّاريات / ٤٧)، أَيُّ بِقُوَّةٍ» (التوحيد لابن بابويه، ص ١٥٣)، فجعل الأيد واليد واحدًا،

كما أنّ الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت الشجرة لم يشعروا بوجود يد حقيقية فوق أيديهم، ولذلك لم يفهموا من عبارة «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ»^١ إلا أنّ قوّة الله فوق قوتهم، والمراد بـ«الوجه» بالنسبة لله تعالى هو ذاته؛ كما قال: «وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»^٢، يعني ذاته الجليلة الكريمة؛ بالنظر إلى أنّه لا معنى لبقاء وجهه دون سائر جوارحه، وقال: «بَلْ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ»^٣، يعني أسلم ذاته لله؛ بالنظر إلى أنّه لا معنى لتسليم وجهه الحقيقي، والمراد بـ«العرش» بالنسبة لله تعالى ليس سريراً فوق السماء اتكأ عليه، بل هو مجموع ما أحاط به من خلقه؛ كما قال: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»^٤، وقال: «وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا»^٥. من الواضح أنّ مثل هذا الفهم ليس فقط ما يقتضيه العقل، بل هو حاصل الجمع بين كلمات الله في القرآن، بل هو متبادر منها رأساً؛ بالنظر إلى أنّ الله قد أنزل القرآن للعقلاء، وهم لا يفهمون منه سوى هذه المعاني؛ لأنّهم بمقتضى سيرتهم، يجمعون بين أجزائه المختلفة، ويفهمون مراده الجدّي بالفاظ مثل «اليد» و«الوجه» و«العرش» بسهولة، ولا يحملونها إلا على المعنى المناسب لشأن الله.

وفيه وجوه أظهرها أنّ «الأيد» جمع يدٍ حُذفت منه الياء تخفيفاً، كما في قوله تعالى: «مَنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ» (الشورى / ٣٢)، وقوله تعالى: «يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادُ» (ق / ٤١)، ذكره الفراء وغيره (انظر: معاني القرآن للفراء، ج ٢، ص ٤٠٦؛ تفسير الماوردي، ج ٥، ص ٨٣)، وحكى أبو عبد الرحمن، عن أبيه: «دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِي»، وكذلك حكى ابن عبد الوارث، عن أبي عمر، عن اليزيدي، عن أبي عمرو (انظر: جمال القراء لعلم الدين السخاوي، ص ٥٩٦).

١ . الفتح / ١٠

٢ . الرحمن / ٢٧

٣ . البقرة / ١١٢

٤ . البقرة / ٢٥٥

٥ . النساء / ١٢٦

اللبس في هذا المجال إنّما يدخل على السفهاء الذين لا يفهمون كلمات العقلاء، ومن الواضح أنّهم ليسوا ممّن خاطبهم القرآن، وليس لهم أهلية الاستنباط منه؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُفْقَهُونَ﴾^١، وقال: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^٢.

الحاصل أنّ القرآن قد أنزل لجميع العقلاء متناسباً مع عقولهم، فهو مفهوم وحبّة لهم جميعاً، ولكنّ السفهاء الذين قد حرّموا من نعمة العقل أو لا ينتفعون بها، ليسوا قادرين على فهمه؛ لا بسبب غموض فيه، بل بسبب سفاهة في هؤلاء الذين قد حرّموا من نعمة العقل أو لا ينتفعون بها، وأمثال هؤلاء يحتاجون إلى ولاية العقلاء^٣.

١ . الأنعام / ٩٨

٢ . النساء / ٧٨

٣ . لقد وافقه على هذا القول كثير من العلماء المتقدمين من أهل السنة؛ كما روي عن الحسن البصري (ت ١١٠هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر / ٢٢) أنّه قال: «أيّ أمره وقصّاه» (تفسير ابن فورك، ج ٣، ص ٢١٨؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٥٥)، وعن أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) أنّه يعني قدرته أو ثوابه (انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ج ٢، ص ١٣٢؛ إبطال التاويلات لأبي يعلى، ص ١٥٨؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج ١٠، ص ٣٦١؛ المقفى الكبير للمقريزي، ج ١، ص ٤٩١)، وقال ابن بطلال (ت ٤٤٩هـ): «كُلُّ فِعْلٍ يُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ فِعْلُهُ، مِنَ الْإِثْنَانِ وَالنُّزُولِ وَالْمَجِيءِ، إِنَّمَا هُوَ مُنْتَسَبٌ إِلَى الْمَلِكِ الْمُرْسَلِ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، وَالْمَجِيءُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ لِاسْتِحَالَةِ الْحَرَكَةِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَرَسُولُ رَبِّكَ» (شرح صحيح البخاري لابن بطلال، ج ١٠، ص ٥٢٧)، وحكى ابن الجوزي عن أحمد أنّه قال بعد التفسير المذكور: «إِنَّمَا صَرَفَهُ إِلَى ذَلِكَ أدِلَّةُ الْعَقْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِثْنَانُ» (دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه لابن الجوزي، ص ١١٠)، وهذا صريح في لزوم تفسير القرآن بما لا يخالف العقل، وقال الجصاص (ت ٣٧٠هـ): «مَا احْتَمَلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَعْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا يَجُوزُهُ الْعَقْلُ، وَالثَّانِي لَا يَجُوزُهُ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ، دُونَ مَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ أَصْلٌ، وَهُوَ حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى، يَجِبُ بِهِ اغْتِبَارُ مَا يَجُوزُ مِمَّا لَا يَجُوزُ» (الفصول في الأصول للجصاص، ج ١، ص ٣٧٧).

[عدم اختصاص حجّة القرآن بالنبي]

نعم، يُنسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بعدم حجّة القرآن لغير النبي؛ بمعنى أنّ القرآن قد أنزل له خاصّة، ومن ثمّ فإنّ سنّته هي المصدر الوحيد للإسلام^١، في حين أنّ هذا مخالف للمحسوس والمشهود؛ لأنّ معظم آيات القرآن لم تخاطب النبي وحده، بل خاطب جميع النّاس وجميع المسلمين بعبارة «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»^٢ و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»^٣؛ كما أبلغه النبي إليهم جميعاً، مع أنّه لو كان قد أنزل له خاصّة ولم يكن له حجّة وفائدة للآخرين، لكان إبلاغه إليهم غير واجب بالطبع، بل لغواً غير جائز. علاوة على ذلك، سواء أنزل القرآن له خاصّة أو لجميع النّاس بمن فيهم هو، فإنّ سنّته متوافقة معه، ومن ثمّ فإنّ التمسك به لا يتنافى مع التمسك بسنّته. لذلك، قد استحسّن الله التمسك به صراحة فقال: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾^٤. ثمّ إنّ سنّة النبي لم تُرو بالتواتر إلّا قليلاً، فليس التمسك بها كافياً للذين جاؤوا من بعده. مع ذلك، فإنّ أحد ما روي منها بالتواتر حديث الثقلين الذي رواه أكثر من ثلاثين من أصحابه، وهو يدلّ على ضرورة التمسك بكتاب الله من بعده^٥.

١ . هذا قول يُنسب إلى أخباريّة الشيعة؛ فإنهم يروون: «إِنَّمَا يَعْرِفُ الْقُرْآنَ مَنْ خُوِطِبَ بِهِ» (الكافي للكليني، ج ٨، ص ٣١١)، وقد يرجع إليه قول أهل الحديث أيضاً؛ فإنهم يقدّمون السنّة على القرآن؛ كما يحكي عن يحيى بن أبي كثير أنّه قال: «السنّة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاضٍ على السنّة» (مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٧٣)، وعن مكحول أنّه قال: «القرآن أخوَجُ إلى السنّة من السنّة إلى القرآن» (سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير، ج ٨، ص ٥٠٥)، ولا يخفى عدم اهتمامهم بالقرآن في جنب السنّة، كأنّهم في غنى عنه!

٢ . البقرة / ٢١

٣ . البقرة / ١٥٣

٤ . الأعراف / ١٧٠

٥ . كما رواه زيد بن أرقم، قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى حُمًا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَوَعَّظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوْشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأَجِيبُ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ - فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: - وَأَهْلُ بَيْتِي»، أخرجه مسلم في صحيحه (ج ٧، ص ١٢٢).

[عدم جواز نسخ القرآن بسنة النبي]

من هنا يُعلم أنّ الرجوع إلى كتاب الله لاستنباط عقائد الإسلام وأحكامه أمر ممكن وضروري، وأنّ العقائد والأحكام التي تتعارض مع نصوصه ليست من الإسلام، وإن كانت مستندة إلى سنة النبي؛ لأنّ سنة النبي هي قوله وفعله اللذان يوافقان القرآن، ولا يمكن أن يتعارضوا مع القرآن، وليس لهما صلاحية نسخ القرآن؛ لأنّ القرآن كلام الله، والنبي أولى بأن يكون متبعا لكلام الله ويقول ويفعل ما يوافقه، وإذا كانت ثمة حاجة إلى نسخ القرآن فالله أعلم وأولى بذلك، وهو يفعله بواسطة القرآن؛ لأنّ القرآن متواتر وقد بلغ مشارق الأرض ومغاربها، لكنّ سنة النبي ليست متواترة ولم تبلغ مشارق الأرض ومغاربها مثل القرآن، ولذلك فإنّ نسخ القرآن بسنة النبي لا يكفي، ولا يحقق غرض الله، ويُعتبر تأخير البيان عن وقت الحاجة. بناء على هذا، فإنّ نسخ القرآن يجوز بالقرآن وحده، ولا يجوز بسنة النبي، ومن ثمّ لم يقع^١.

١. هذا قول الشافعي، وأحمد، وأكثر المالكية. قال الشافعي في «تفسيره» (ج ١، ص ٢١٥): «أَبَانَ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَأَنَّ السُّنَّةَ لَا تَنْسِخُ لِلْكِتَابِ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لِلْكِتَابِ، تُمَثِّلُ مَا نَزَلَ نَصًّا، وَتُفَسِّرُ مَعْنَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْهُ جَمَلًا، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا» [البقرة / ١٠٦]، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ نَسْخَ الْقُرْآنِ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا نُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ» [النحل / ١٠١]، فَأَبَانَ أَنَّ نَسْخَ الْقُرْآنِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَأَبَانَ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ: «اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» [الأنعام / ١٠٦]»، وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد وأبي الحارث، وقد سُئِلَ: «هَلْ تَنْسَخُ السُّنَّةُ الْقُرْآنَ»، فَقَالَ: «لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ إِلَّا قُرْآنٌ يَجِيءُ بَعْدَهُ، وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ» (العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٣، ص ٧٨٨)، وروى أبو داود أنّه سُئِلَ عن قولهم: «السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ»، فَقَالَ: «أَجِبْتُ أَنْ أَقُولَ فِيهِ، وَلَكِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَلَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ إِلَّا الْقُرْآنُ» (مسائل أحمد [رواية أبي داود السجستاني]، ص ٣٦٨)، وقال ابن عبد البر: «عَلَى هَذَا جَمْعُهُمْ أَصْحَابُ مَالِكٍ إِلَّا أَبَا الْفَرَجِ، فَإِنَّهُ أَضَافَ إِلَى مَالِكٍ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ السُّنَّةَ تَنْسَخُ الْقُرْآنَ» (جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١١٩٤).

نعم، لو كان من الواجب على المسلمين أن يرووا سنة النبي بشكل متواتر وينشروها في العالم كروايتهم ونشرهم للقرآن، لكان من الممكن جواز نسخ القرآن بها ووقوعه، وإن كان المسلمون لم يفعلوا ذلك؛ لأنّ تقصيرهم في ذلك لا يمنع نسخ القرآن بها، لكنّ الإنصاف أنّ رواية القرآن بشكل متواتر ونشرها في العالم، كانا نتيجة إرادة الله وفعله أكثر من كونهما نتيجة إرادة المسلمين وفعلهم، واستمداً من خصائص القرآن، ويُدنا وأديراً من قبل النبي؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١، في حين أنّ رواية سنة النبي بشكل متواتر ونشرها في العالم، لم يكن لهما مثل هذه القابلية، ولم يُبدنا ويُدارا من قبل النبي موازاةً للقرآن^٢. لذلك، يبدو أنّه لم يكن من المتوقع قط أن تؤسس سنته حكماً مخالفاً للقرآن، ومن ثمّ لم يكن هناك حافز لروايتها كرواية القرآن.

[عدم جواز تخصيص القرآن بسنة النبي]

كما أنّ تخصيص القرآن أيضاً يجوز بالقرآن وحده، ولا يجوز بسنة النبي؛ لأنّ التخصيص نوع من النسخ، ولا يجوز نسخ القرآن بسنة النبي؛ كما أنّ العام المتواتر لا يُخصّص بالخاص غير المتواتر، وتخصيص ما هو مشهور بما هو مستور ليس من الإنصاف، ويخالف سيرة العقلاء؛ لأنّهم لا يخصصون إعلاناتهم العامة بإعلانات خاصة، بل يخصصونها بإعلانات عامة، ويعذرون من يعمل بمقتضى الإعلانات العامة بعد الإعلانات الخاصة، ومن الواضح أنّ الله تعالى من العقلاء، بل هو خالقهم ورئيسهم، ولذلك لا يمكن تخصيص القرآن بسنة النبي،

١. الحجر / ٩

٢. كما جاء بسند صحيح أنّ النبي كان يقول: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا الْقُرْآنَ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْسُحْهُ» (مسند أحمد، ج ١٧، ص ١٤٩؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤١٢؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ٢٢٩؛ مسند البزار، ج ١٥، ص ٢٧٧؛ فضائل القرآن للنسائي، ص ٨٦).

إلا أن تكون سنة متواترة ومشهورة مثل القرآن؛ لأنه لا مانع من تخصيص القرآن بها في هذه الحالة، ولكن لا يخفى عدم وجود مثل هذه السنة؛ لأن أشهر الروايات التي تتصدى لتخصيص القرآن ليس لها تواتر القرآن ولا شهرته، ومن ثم ليس لها أهلية تخصيص القرآن؛ بالنظر إلى أنه في حالات التعارض، لا تُقدّم الرواية الأضعف على الرواية الأقوى، والسنة هي الرواية الأضعف، والقرآن هو الرواية الأقوى. من هنا يُعلم أنّ شأن سنة النبي ليس نسخ القرآن أو تخصيصه، ولكن تبيينه من خلال بيان موضوعات الأحكام وتفصيلها، ممّا لا يستلزم نسخ القرآن أو تخصيصه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^١، فلم يقل: لتنسخ أو تخصّص لهم، ولكن قال: لتبين لهم، وذلك مثل بيان ركعات الصلاة وكيفيتها، ومتعلقات الزكاة وكميتها، وشروط الحج ومناسكه، وعدد أولي الأمر ومصاديقهم، ومن الواضح أنّه لا يُعتبر شيء من هذا نسخ القرآن أو تخصيصه^٢.

١. النحل / ٤٤

٢. كما قال الشافعي في «تفسيره» (ج ١، ص ٢١٨): «تَقَامُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ مَقَامَ الْبَيِّنَاتِ عَنِ اللَّهِ عَدَدَ فَرْضِهِ، كَبَيِّنَاتٍ مَا أَرَادَ بِمَا أَنْزَلَ عَامًّا، وَمَا أَنْزَلَ فَرْضًا وَأَدْبًا وَإِبَاحَةً وَإِشَادًا، لَا أَنَّ شَيْئًا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ يَخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فِي حَالٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّ رَسُولَهُ يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ، وَلَا أَنَّ شَيْئًا مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ نَاسِخٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَالسُّنَّةُ تَبِعَ لِلْقُرْآنِ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُ مِنْ إِبَانَةِ السُّنَّةِ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ بَعْضَ مَا حَضَرَنِي مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء / ١٠٣]، فَدَلَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى عَدَدِ الصَّلَاةِ وَمَوَاقِيتِهَا وَالْعَمَلِ بِهَا وَفِيهَا، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عَلَى الْعَامَّةِ الْأَخْرَارِ وَالْمَمَالِيكِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا الْحَيْضَ، فَأَبَانَ مِنْهَا الْمَعَانِي الَّتِي وَصَفْتُ»، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «مسائل أحمد» (ص ٤٣٨): «سَأَلْتُ أَبِي، قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي السُّنَّةِ تَقْضِي عَلَى الْكِتَابِ، قَالَ: قَالَ ذَلِكَ قَوْمٌ، مِنْهُمْ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ، قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَقُولُ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْكِتَابِ»، وحكى المروزي في «السنة» (ص ٣٥) عن جماعة من الفقهاء: «هِيَ مُبَيَّنَّةٌ فِي خَاصِّ الْقُرْآنِ وَعَامَّةٌ، وَلَيْسَتْ نَاسِخَةً لَهُ، لِأَنَّ السُّنَّةَ لَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ، وَلَكِنَّهَا تُبَيِّنُ عَنْ خَاصِّهِ وَعَامَّةٍ، وَتُفَسِّرُ مُجْمَلَهُ وَمُبْهَمَهُ»، وقال بكر بن العلاء في «أحكام القرآن» (ص ١٣٥٦): «السُّنَّةُ قَدْ تَشْرَحُ خَفِيَ الْقُرْآنِ، وَلَا تَنْسَخُهُ».

العودة إلى الإسلام

[عدم جواز تعميم القرآن بسنة النبي]

ثم يُعلم من عدم جواز تخصيص القرآن بسنة النبي عدم جواز تعميمه بسنته؛ لأن تعميم الحكم نوع من نسخه وتخصيصه؛ بالتظر إلى أنه يرفع اختصاصه بموضوعه؛ مثل تعميم الأطعمة المحرمة في القرآن، رغم صراحته في الاختصاص، إلى العديد من الأطعمة الأخرى؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^٢. من الواضح أن الله لا ينسى، ومن ثم لم يهمل طعاماً آخر بسبب نسيانه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^٣، ولذلك فإن تعميم الأطعمة الأربعة إلى عشرات من الأطعمة الأخرى استناداً إلى سنة النبي، التي هي غالباً غير متواترة ومتاحة لعدد محدود من الناس، غير معقول ومخالف لعدل الله ولطفه، إلا إذا كان من باب ذكر الأطعمة المكروهة تنزيهاً؛ لأنه في هذه الحالة لا يوجد تعارض بينهما، أو كان حكم القرآن كلياً معتمداً على ملاك؛ كما قال: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^٤، ففي هذه الحالة، ليس حكم سنة النبي تعميماً لحكم القرآن في الواقع، بل هو إرشاد إلى مصاديقه الأخرى لوجود ملاكه فيها، فيمكن الالتزام به مع القطع بوجود الملاك؛

١. هذا قول أبي حنيفة وأصحابه؛ كما قال الجصاص (ت ٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج ١، ص ٢٢٧): «الزيادة في النص توجب النسخ، فلا يجوز أن يزداد فيه إلا بمثل ما يجوز به نسخه، وكذا كان يقول شيخنا أبو الحسن في ذلك»، وقال القدوري (ت ٤٢٨هـ) في «التجريد» (ج ١، ص ٥٨٠): «الزيادة في النص عندنا نسخ لا يثبت إلا بما يجوز نسخ القرآن به»، وقال السرخسي (ت ٤٨٣هـ) في «أصوله» (ج ١، ص ٢٩٢): «الزيادة على النص نسخ، ولا يثبت نسخ ما يوجب علم اليقين إلا بمثل ما يوجب علم اليقين»، وقال بعض المعتزلة: «الزيادة على النص تفيد معنى النسخ، لأن معنى النسخ هو الإزالة، وكل زيادة هي مزيله لحكم من الأحكام، لأنها إما أن تكون زيادة في الوجوب، أو في الندب، أو في الإباحة، أو في الخطر» (المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، ج ١، ص ٤١٠).

٢. الأنعام / ١٤٥

٣. مريم / ٦٤

٤. الأعراف / ١٥٧

كتحريم عذرة الأديّ وسائر الأشياء المقطوع بخباثتها، وإن لم يرد ذكرها بجانب الأطعمة الأربعة، والأصل انحصار الخبائث فيها، بحيث أنه لا يبعد أن يكون أكل الأشياء الأخرى غير مرغوب فيه، لا غير مشروع؛ كما أن أكل الأشياء النتنة والمريرة ليس حراماً، لكنّه غير مرغوب فيه، ولا يلائم ذائقة أكثر الناس.

[ضرورة عرض الروايات على القرآن]

من هنا يُعلم أنّ القرآن لم يُنسخ ولم يُخصّص ولم يُعمّم بالسنة، ولذلك فإنّ الروايات التي تتعارض معه كلياً أو جزئياً، ليست مقبولة ولا معدودة من السنة؛ كالروايات التي تنسخ وجوب إحصاء العدة بعد كلّ طلاق بتجوز الطلاق الثلاث في مجلس واحد، والروايات التي تنسخ جواز الاستمتاع بالنساء ونكاح الكتابيات بتحريمهما، والروايات التي تخصّص عدم إمكان رؤية الله رأي العين بالحياة الدنيا، والروايات التي تخصّص حرمة الركون إلى الظالمين بغير الحاكم، والروايات التي تخصّص حلّية طعام أهل الكتاب بالحبوب، والروايات التي تخصّص حلّية نكاح الكتابيات بالمتعة، والروايات التي تعمّم حرمة الأطعمة الأربعة إلى حرمة حيوان غير الخنزير، والروايات الأخرى من هذا القبيل. من الواضح أنّ أيّاً من هذه الروايات المخالفة للقرآن لا يمكن أن تكون قد صدرت من النبيّ، إلّا على سبيل الاستحباب أو التنزيه، كأحكام غير ملزمة فيما يحتملها؛ لأنّ اعتبار ما جوزه القرآن مستحباً أو مكروهاً دون إيجابه أو تحريمه كلياً أو جزئياً، لا يُعتبر نسخاً أو تخصيصاً للقرآن؛ بالنظر إلى أنّ كراهة الجائز أو استحبابه لا ينافي جوازه، وليس من الضروريّ الالتزام به، وبالتّبع الاطلاع عليه^١.

١ . هذا قول الأئمة من أهل البيت؛ كما روي عن عليّ بن موسى الرضا أنّه قال في الأخبار المعارضة: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ حَرَامًا، وَأَحَلَّ حَلَالًا، وَفَرَضَ فَرَائِضَ، فَمَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، أَوْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، أَوْ دَفَعَ فَرِيضَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ رُسْمَهَا بَيْنَ قَائِمٍ بَلَا نَاسِخٍ نَسَخَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ مَا لَا يَسَعُ الْأَخْذُ بِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لِيُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَلَا لِيُحَلِّلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا لِيُعَيِّرَ فَرَائِضَ اللَّهِ وَأَحْكَامَهُ، كَانَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُتَّبِعًا مُسَلِّمًا مُؤَدِّيًّا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ (الأنعام / ٥٠).

من هنا يُعلم أنّ عرض الروايات على القرآن في الحالات المحدودة التي يجوز فيها الاعتماد عليها أمر ضروري؛ لأنّ موافقتها أو عدم مخالفتها للقرآن شرط أساسي لصحتها، وأنّ الرواية التي تخالف القرآن غير قابلة للالتزام بها، حتّى لو كانت صحيحة في رأي أهل الحديث؛ لأنّ مبدأ صحة الرواية ليس أوهام أهل الحديث، لكنّه الاطمئنان العقليّ بصدورها، وهو لا يحصل في حالة مخالفتها للقرآن^١.

نبي الله

المصدر الثاني للإسلام نبي الله، وهو الذي أظهر الله له إرادته سرّاً، وكلفه إظهارها للآخرين؛ اعتباراً لأنّ جميع الناس محتاجون إلى العلم بإرادة الله حتّى يصلوا إلى كمالهم من خلال العمل على وفقها، وللعلم بها لا بدّ لهم من الاتصال بالله،

فَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُتَّبِعًا لِلَّهِ مُؤَدِّيًا عَنِ اللَّهِ مَا أَمَرَهُ بِهِ مِنْ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ ... وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَشْيَاءَ، لَيْسَ نَهْيُ حَرَامٍ، بَلْ إِعَافَةٌ وَكَرَاهَةٌ، وَأَمْرٌ بِأَشْيَاءَ، لَيْسَ بِأَمْرٍ فَرَضٍ وَلَا وَاجِبٍ، بَلْ أَمْرٌ فَضْلٌ وَرُجْحَانٌ فِي الدِّينِ ... فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَبَرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فَأَغْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مُوجُودًا حَلَالًا أَوْ حَرَامًا فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «عيون أخبار الرضا» (ج ٢، ص ٢٢).

١. كما روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْحَدِيثَ سَيَفْشُو عَنِّي، فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي» (الأمّ للشافعي، ج ٧، ص ٣٥٨)، وقال: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي رِوَاةٌ يَزُودُونَ عَنِّي أَحَادِيثَ، فَأَغْرِضُوهَا عَلَى الْقُرْآنِ، فَمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ فَخُذُوا بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ» (معجم ابن المقرئ، ص ٣٥٦)، وقال: «إِنَّهُ سَيَكْثُرُ عَلَيَّ مِنْ بَعْدِي، كَمَا كَثُرَ عَلَيَّ مِنْ قَبْلِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَمَا حَدَّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ فَأَعْتَبِرُوهُ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ مِنْ حَدِيثِي، وَإِنَّمَا هَدَى اللَّهُ نَبِيَّهُ بِكِتَابِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنْ حَدِيثِي» (مسند الروياني، ج ٢، ص ٣٥٥)، وقال: «سَيَأْتِي نَاسٌ يُحَدِّثُونَ عَنِّي حَدِيثًا، فَمَنْ حَدَّثَكُمْ حَدِيثًا يُضَارِعُ الْقُرْآنَ فَلَنَا فُلْتُهُ، وَمَنْ حَدَّثَكُمْ حَدِيثًا لَا يُضَارِعُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَقْلُهُ، فَإِنَّمَا هُوَ حَسَوَةٌ مِنَ النَّارِ» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج ٢، ص ٧٦)، وروي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «كُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ زُخْرُفٌ» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢١)، والروايات في هذا الباب متواترة، وإن ادّعى الجهال من أهل الحديث أنّها ضعيفة!

في حين أنهم عاجزون عن إقامته من جانبهم، ولذلك يجب على الله أن يقيم من جانبه اتصالاً بواحد منهم على الأقل، وينبئه بإرادته، ويكلفه إنباء الآخرين بها، وهو من أجل هذا يُدعى «نبيًا» أي منبئًا، وكان محمد صلى الله عليه وآله وسلم آخر نبي في العالم؛ كما ثبت بدليل العقل، وقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^١، وهو الذي أنزل الله إليه كتابه، وكلفه فيما يتعلق به ثلاثة أمور: تلاوته، وتبيينه، وتطبيقه للناس؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِيَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^٢، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^٣، وقال: ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^٤.

[شؤون نبي الله]

بناء على هذا، فإن نبي الله هو قبل كل شيء واسطة في تبليغ أحكام الله من خلال تلاوة كتابه وتبيينه، وهذا شأنه الرئيسي ومعنى النبوة؛ كما قال تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾^٥؛ بمعنى أنه من حيث هو نبي، ليس عليه شيء سوى تبليغ أحكام الله، مع أنه من حيث هو إمام، في الحالات التي جعل للناس إمامًا، يُعتبر واسطة في تطبيق أحكام الله أيضًا؛ مثل إبراهيم عليه السلام الذي جعله الله للناس إمامًا بعد أن جعله نبيًا، ليكون واسطة في تطبيق أحكامه بينهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾^٦؛ لأنه من الواضح أن مجرد علم الناس بأحكام الله لا يكفيهم للوصول إلى الكمال، وتطبيق أحكام الله بينهم ضروري أيضًا،

١. الأحزاب / ٤٠

٢. الزعد / ٣٠

٣. النحل / ٤٤

٤. المائدة / ٤٨

٥. المائدة / ٩٩

٦. البقرة / ١٢٤

في حين أنّ تطبيق أحكام الله بشكل كامل يتطلب علماً كاملاً بموضوعاتها، وهي حقائق عينية وخارجية لا يحصيها إلا الله الذي يحيط بالحقائق العينية والخارجية كلها. علاوة على ذلك، فإنّ العديد من أحكام الله لها طبيعة عامّة وسياسيّة، ومن ثمّ لا يمكن تطبيقها إلا بممارسة السّلطة، وهي تستلزم الحاكميّة التي تختصّ بالله ذاتاً، ولا يستحقّها أحد غيره. بناء على هذا، فكما يجب على الله أن يجعل واسطة لتبليغ أحكامه، فكذلك يجب عليه أن يجعل واسطة لتطبيق أحكامه أيضاً؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ تعيين الحكم دون تعيين مطبّق له، ليس له ضمان للتطبيق ولا يفي بالغرض، ولذلك فإنّه مخالف لسيرة العقلاء، بل إنّ تعيين الحكم دون تعيين حاكم يعني تعليق تطبيقه على اختيار النّاس، وهو تعليق ذلك على الخطأ والصّدفة، بل هو في الواقع تكليف النّاس بما لا يطيقونه وإن اختاروه؛ لأنّ تطبيق الحكم بشكل كامل يتطلب العلم بكلّ موضوع له في العالم، وهو أمر غير ممكن للنّاس بسبب جهلهم الذاتي، ومن الواضح أنّ تطبيقه بشكل ناقص لا يُجزي.

بناء على هذا، فإنّ أولى النّاس بالوساطة في تطبيق أحكام الله هو الواسطة في تبليغها؛ لأنّه الوحيد الذي له اتّصال مع الله، وأنّه أوّل من علم أحكامه، وتبعاً لذلك يستطيع قبل الآخرين وأكثر منهم أن يعلم مصاديقها الخارجيّة، ومن ثمّ كان أنبياء الله مكلفين بتطبيق أحكام الله بين النّاس، كما كانوا مكلفين بتبليغها، وكان كلا الأمرين من شأنهم.

مع ذلك، يبدو أنّ مباشرتهم لتطبيق أحكام الله، بخلاف مباشرتهم لتبليغها، ليست ضروريّة، بل يجوز أن يقوموا به عن طريق الاستنابة؛ بمعنى أن يتخذ النّبيّ لتطبيق أحكام الله وممارسة حاكميّته في الأرض نائباً؛ بشرط أن يكون نائبه قادراً على ذلك مثله؛ بمعنى أن يكون مثله عالماً بأحكام الله وسالماً من الخطأ في تطبيقها، وإلا فإنّ إيكال هذه المهمّة إليه لا يحقق غرض الله ولا يجوز،

في حين أنّ معرفة شخص بهذه الصفات ممكنة لله وحده؛ لأنّ العلم الكامل بأحكام الله والسلامة الكاملة من الخطأ في تطبيقها ليسا مكتوبين على مظهر شخص، بل هما من الأمور الباطنيّة، ومن ثمّ لا يعلمهما إلّا الله الذي يعلم الغيب والشهادة؛ كما قال: «أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ»^١، وقال: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ»^٢، وقال: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ»^٣، وقال: «إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ»^٤، وقال: «فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا»^٥، وقال: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ»^٦، وقال: «هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى»^٧، وقال: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ»^٨، ولذلك قال: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ»^٩. بناء على هذا، فإنّ تعيين نائب النّبّي في تطبيق أحكام الله، إذا كانت ضرورة أو مصلحة في تعيين نائب له، ممكن لله وحده، ومن ثمّ يجب عليه، وهو يفعل ذلك من خلال تعريف النّبّي بالنائب وتكليفه أن يعرف الآخرين به.

من الواضح طبعاً أنّ عدم مباشرة النّبّي لتطبيق أحكام الله لا يتعارض مع وساطته في ذلك؛ لأنّ مباشرة نائبه لذلك هي في حكم مباشرته، وترجع إلى وساطته؛ بالتّظر إلى أنّ العقلاء يقومون بأعمالهم بأيديهم أو بالاستنابة، وفي كلتا الحالتين تُنسب أعمالهم إليهم؛

١ . العنكبوت / ١٠

٢ . الإسراء / ٢٥

٣ . الإسراء / ٥٤

٤ . الأنعام / ١١٧

٥ . الإسراء / ٨٤

٦ . النساء / ٢٥

٧ . النّجم / ٣٢

٨ . الأنعام / ٥٣

٩ . الأنعام / ١٢٤

كما كان أنبياء بني إسرائيل قبل داوود عليه السّلام يباشرون تبليغ أحكام الله فقط، ولهذا يُدعون «أنبياء»، ويبعثون لتطبيق أحكام الله نوابًا لهم بأمره يُدعون «ملوكًا»؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ^١، وكما طلب الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى عليه السّلام إلى نبيهم أن يبعث لهم ملكًا من عند الله لتطبيق حكم الجهاد بينهم؛ بالنظر إلى أن نبيهم كان مباشرًا لتبليغ أحكام الله فقط، ولم يكن مباشرًا لتطبيق أحكام الله، ومن ثمّ بعث الله لهم طالوت «ملكًا» ومباشرًا لتطبيق أحكامه؛ كما قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُنَاقِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^٢، إلى أن قال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا^٣». يبدو أن الأمر المألوف بين بني إسرائيل كان تعيين رجلين منهم وتعريفهما من عند الله: أحدهما «نبي» للمباشرة في تبليغ أحكامه، والآخر «ملك» للمباشرة في تطبيق أحكامه، حتّى جاء دور داوود عليه السّلام، فجمع الله فيه التّبوّة والملك؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ^٤ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زُبُورًا^٥، وقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ^٦؛ كما سمّاه باعتبار مباشرته في تطبيق أحكام الله «خليفة في الأرض» فقال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ^٧،

١. المائدة / ٢٠

٢. البقرة / ٢٤٦

٣. البقرة / ٢٤٧

٤. الإسراء / ٥٥

٥. البقرة / ٢٥١

٦. ص / ٢٦

ومن هنا يُعلم أنّ المباشر في تطبيق أحكام الله يُعتبر خليفته في الأرض، ويجوز أن لا يكون نبياً، غير أنّه من الواجب في هذه الحالة أن يكون منصوباً عليه من عند الله بواسطة نبيه كما كان طالوت، ولذا لا يمكن اعتباره شاهداً على انفصال الدين عن السياسة؛ إذ سياسته مستمدة من دين النبي ومقيّدة به.

الحاصل أنّ الله بين الناس مباشرين قد يكونان متّحدين في الذات أو مختلفين: أحدهما المباشر في تبليغ أحكامه، وهو المسمّى بـ«النبي» و«الرسول»، والآخر المباشر في تطبيقها بينهم، وهو المسمّى بـ«المَلِك» و«الإمام» و«خليفة الله في الأرض»، وذلك لأنّهم محتاجون إلى هداية الله في مجالين: أحدهما المجال الكلّي لمعرفة إرادة الله، وهو أمر نظريّ يتجلّى في العلم بأحكام الله، والآخر المجال الجزئيّ لمعرفة ما تتعلّق به إرادة الله، وهو أمر عمليّ يتجلّى في العلم بموضوعات أحكام الله ويُعتبر أساس الحكومة الإلهيّة.

[ضرورة رجوع الناس إلى نبي الله]

من هنا يُعلم أنّ الرجوع إلى النبي واجب على كلّ من في زمانه؛ لأنّ معرفة أحكام الله وموضوعاتها غير ممكنة من دون الرجوع إليه، ورجوعه إلى كلّ من في زمانه متعذّر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الطبيعة تقتضي رجوع المحتاج إلى من يستطيع قضاء حاجته، لا رجوع الغنيّ إلى من يحتاج إليه؛ لأنّ المحتاج إذا لم يرجع إلى الغنيّ هلك، ولكنّ الغنيّ لا يتضرّر إذا لم يرجع إلى المحتاج. لذلك، يجب على جميع الناس أن يرجعوا إلى النبي، ولا يجب على النبي أن يرجع إلى جميع الناس، بل يكفيهِ أن يُعلن فيهم نبوّته. نعم، ليس من العقلانيّ أن يرجعوا إليه جميعاً في وقت واحد؛ لأنّه يستلزم الحرج واختلال النظام. لذلك يكفيهم أن يرجعوا إليه بالتناوب، أو يرسلوا إليه عدداً منهم يُعتبر خبرهم متواتراً ليأتوهم بخبره؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^١.

العودة إلى الإسلام

[ضرورة قبول الناس من نبي الله]

من الواضح أنّ ضرورة الرجوع إلى النبي تستلزم ضرورة القبول منه؛ لأنّ ضرورة الرجوع إليه من دون ذلك لا طائل تحتها. بالإضافة إلى أنّ وساطته في تبليغ الأحكام وتطبيقها تكون ذات معنى إذا كانت طاعته واجبة في الأحكام التي يبلغها ويطبّقها، ومن ثمّ قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^١؛ نظرًا لأنّ طاعة المرسل هي طاعة من أرسله؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^٢؛ لأنّه لا ينطق من تلقاء نفسه، وإنّما يعبر عن إرادة الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^٣.

[ضرورة عصمة نبي الله]

كما يجب على الله أن يعصمه من كلّ عيب محلّ بتبليغ أحكامه؛ مثل نسيان ما أظهره له؛ كما قال تعالى: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾^٤، أو تبديله؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾^٥، أو التقرّول عليه ما لم يقله؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ۖ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾^٦، أو الامتناع عن تبليغ بعض أحكامه؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ۗ وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^٧، أو الركون إلى الظالمين في تبليغ أحكامه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾^٨.

١ . النساء / ٦٤

٢ . النساء / ٨٠

٣ . النجم / ٣-٤

٤ . الأعلى / ٦

٥ . يونس / ١٥

٦ . الحاقة / ٤٤-٤٥

٧ . المائدة / ٦٧

٨ . الإسراء / ٧٤

أو كل ما يُعتبر فسقاً، فيمنع الثقة بالنبأ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^١، أو كل ما يُعتبر ظلماً، وهو الاعتداء على حقوق الآخرين عمداً؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^٢؛ لأنه مخالف لحكمة الله وعدله أن يوسط لتبليغ أحكامه من ليس له استطاعة أو أهلية لتبليغها بسبب ابتلائه ببعض هذه الأمور، ومن ثم فهو لا يفعل ذلك، وهذا يعني ضرورة عصمة النبي.

[إمكان سهو نبي الله]

مع ذلك، من الإنصاف القول بأن وقوع النبي في أنواع من السهو لا تُخل بتبليغه لأحكام الله، هو غير منافٍ لعصمته؛ كنسيان أمر شخصي، أو خطأ في أمر مباح، أو استعجال لأمر جائز، أو عجز عن أمر عادي، أو غفلة عن أمر غير ضروري، أو قصور غير إرادي مثل البقاء نائماً في وقت ينبغي فيه اليقظة^٣؛ لأن أمثال هذه النقائص هي مقتضى البشرية التي يشترك فيها النبي وغيره؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾^٤، ومن الواضح أنه لا يخلو من أمثال هذه النقائص أحد إلا الله الذي هو الكامل الحقيقي ولا كامل غيره، وهو المستحق للتزنية وحده،

١ . الحجرات / ٦

٢ . البقرة / ١٢٤

٣ . يعني وقت الصلاة؛ فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نام عن صلاة الصبح في بعض أسفاره، فلما استيقظ قضاها، وكان معه أصحابه، فوجدهم يتهايمسون، فقال: «مَا هَذَا الَّذِي تَهْمِسُونَ؟! قالوا: «تَفْرِيطُنَا فِي الصَّلَاةِ»، قال: «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، أَوْ إِذَا اسْتَيْقَظَ» (انظر: موطأ مالك [رواية يحيى]، ج ١، ص ١٣؛ السنن المأثورة للشافعي، ص ١٥٨؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٤١١؛ مسند أحمد، ج ٢٨، ص ٤٨٨؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٣٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١١٩؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٣٣٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٩٨).

٤ . الكهف / ١١٠

العودة إلى الإسلام

والأنبياء ليسوا آلهة مثل الله، ولا ينزهون مثل تنزيهه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^١، بل إنّ الأنبياء بشر يعلمون كلّ ما يمكن للإنسان ويجب عليه أن يعلمه، ويحتنبون كلّ ما يمكن للإنسان ويجب عليه أن يحتنبه، ولذلك لا يجوز الغلوّ فيهم برفعهم إلى مرتبة تفوق استطاعة الإنسان، بأن يُعتبروا منزّهين عن أيّ خطأ ونسيان؛ كما أنّ تنقيصهم بإسناد أعمال منافية للتقوى والحياء والعفة، نكوب عن الحقّ وغير جائز.

نعم، من الممكن أن يكون بعضهم قد عملوا غير صالح أو ظلموا أنفسهم، ثمّ تابوا من ذلك قبل نبوتهم؛ كما فعل آدم عليه السلام، إذ أكل من الشجرة مخالفاً لنهي الله، وما فعل موسى عليه السلام، إذ قتل رجلاً من أعدائه محاباةً لوليّه بغير رويّة؛ نظراً لأنّ كلاهما اعترفا بأنّ ذلك كان ظلماً لأنفسهما؛ كما قال آدم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^٢، وقال موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^٣، بل من الممكن أن يكون بعضهم قد عملوا غير صالح أو ظلموا أنفسهم في أثناء نبوتهم بما لا ينافيها، ثمّ تابوا من ذلك دون تأخير؛ كما فعل يونس عليه السلام، إذ ترك قومه قبل أن يأذن الله له، بعد أن بلغ رسالته ويثس من إجابته؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^٤،

١. آل عمران / ٨٠

٢. الأعراف / ٢٣

٣. القصص / ١٦

٤. الأنبياء / ٨٧

وما فعل داوود عليه السلام، إذ كان له تسع وتسعون زوجة، فسأل أخاه أن يطلق زوجته الوحيدة ليتزوجها^١؛ كما قال الله تعريضا له عن أخيه: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَلِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه^٢، وما فعل سليمان عليه السلام، إذ تلهى برعاية الخيول الصافنة مساءً، حتى نسي ذكر الله قبل الغروب؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْخِيَادُ﴾ فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارث بالحجاب^٣، وبالطبع لم يكن لأي من هذه الأفعال، التي تابوا منها على الفور، صلة بتبليغهم لأحكام الله، ولذلك لا يمكن اعتبارها منافية لنبوتهم؛ لا سيما بالنظر إلى أن وجوب طاعة الأنبياء ليس بالضرورة ناشئا عن عصمتهم من أمثال هذه الأفعال حتى يمنعه أي خلل فيها، بل قد يكون ناشئا عن أمر الله بطاعتهم اعتبارا لأنها نافعة في الجملة ومُعذرة في حالات الخطأ. نعم، إن معذرية طاعتهم وحدها لا تفي بغرض الله؛ لأن غرضه، بمقتضى كماله، وصول الإنسان إلى الكمال، وذلك ما يمكن الحصول عليه بالطاعة الحقيقية، لا الطاعة الظاهرية فقط، ولذا فإن أوامرهم ونواهيهم متوافقة مع أوامر الله ونواهيهِ بالضرورة، سواء كان قد صدر منهم خطأ أم لا، ووجوب طاعة أوامرهم ونواهيهم هو بسبب هذا التوافق؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^٤، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٥.

١ . يعني بعد انقضاء عدتها، ولعل ذلك كان لمصلحة مملكه، كما كان من دأب الملوك لإطفاء حرب أو حسم خلاف أو تأليف قلوب أو غير ذلك، ولكن الله كرهه منه، فأدبه، لكي لا يتشبه بأهل الجور منهم.

٢ . ص / ٢٣-٢٤

٣ . ص / ٣١-٣٢

٤ . الحشر / ٧

٥ . النور / ٦٣

[حجّة سنّة نبيّ الله إلى الأبد]

من هنا يُعلم أنّ سنّة نبيّ الله حجّة، والمراد بها أقواله وأفعاله؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^١، وليس المراد بها الأقوال والأفعال المنسوبة إليه باسم «الحديث»؛ لأنّها رواية لأقواله وأفعاله، وليست عينها، ومن ثمّ إذا كانت متواترة أثبتتها، فاعتُبرت حجّة، وإذا لم تكن متواترة لم تثبتها، فلم تُعتبر حجّة؛ بالنظر إلى أنّه من أجل الاتّباع لأقواله وأفعاله لا بدّ من القطع بها، وذلك يتحصّل إمّا بالحسّ، وهو الرؤية والسماع، وإمّا باللبّ، وهو التواتر، وليس الظنّ بأقواله وأفعاله الحاصل من أخبار الأحاد حجّة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^٢. بناء على هذا، فإنّ أقوال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله حجّة لكلّ من يقطع بها، سواء كان في زمانه أو بعده؛ لأنّ الأحكام التي بلّغها كلّ نبيّ ثابتة بالضرورة حتّى يبلغ نبيّ بعده أحكاماً أخرى، في حين أنّه، بمقتضى الخبر القطعيّ من عند الله، لن يأتي نبيّ بعد محمّد صلى الله عليه وآله وسلم حتّى يبلغ أحكاماً أخرى، ولذلك فإنّ الأحكام التي بلّغها ثابتة لا محالة إلى يوم القيامة، وهذا يعني أنّه لن يحدث فيها أيّ تبديل؛ لأنّ تبديل أحكام الله هو من قبيل تشريعها، وتشريعها غير جائز إلّا لله، ومن ثمّ يمكن تبليغها بواسطة من له اتّصال نبويّ مع الله، في حين أنّ هذا الاتّصال محتوم ومستحيل وفقاً للخبر القطعيّ من عند الله، ولذلك لا يمكن تبديل الأحكام وتشريعها بعد النبيّ الخاتم. بناء على هذا، فإنّ الإسلام له ماهيّة ثابتة لن تقبل تبديلاً، وحلال محمّد صلى الله عليه وآله وسلم حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة.

١ . الأحزاب / ٢١

٢ . يونس / ٣٦

[عدم إمكان الوصول إلى سنة نبي الله من بعده]

نعم، إنَّ معظم أقواله وأفعاله كانت قابلة للتأبّع من قبل أهل زمانه فقط؛ لأنّه على الرّغم من أنّ حجّيتها لم تكن خاصّة بهم في حدّ ذاتها، إلّا أنّها في العمل قابلة للتأبّع من قبل الذين يقطعون بها، في حين أنّ القطع بها يتحصّل من خلال رؤيتها وسماعها، وهما ممكنان لأهل زمانه، وغير ممكنين للذين من بعده إلّا من خلال الخبر المتواتر الذي يفيد القطع عقلاً؛ بالنّظر إلى أنّ رواته في كلّ طبقة يبلغون عدداً لا يمكن اجتماعهم على الخطأ ولا تواطؤهم على الكذب، وهذان هما الطريقتان الوحيدان للاستفادة ممّا أنزل الله على نبيّه؛ كما صرّح بذلك فقال: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ»^١، وعليه فليس في ذلك ذكرى لمن لا يجد دليلاً عقلياً مثل الخبر المتواتر عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، أو دليلاً حسّياً مثل الأخذ عنه وهو حاضر، في حين أنّه لا يمكن للذين من بعده الأخذ عنه وهو حاضر، والخبر المتواتر عنه أيضاً لم يبلغهم بما فيه الكفاية، ولا يوجد في كثير من الأبواب العلميّة والعمليّة؛ لأنّ الأخبار الموجودة في كثير منها أخبار آحاد، وأخبار الآحاد لا تفيد اليقين طبعاً؛ بالنّظر إلى أنّ رواتها لا يزيدون عن رجل أو رجلين في الغالب، ومن ثمّ يُحتمل كذبهم وخطوهم ونسيانهم، ولذلك فإنّها في أحسن الأحوال تؤدّي إلى ظنّ اللاحقين، في حين أنّ عدم حجّية الظنّ وعدم كفايته من القواعد الضّروريّة في الإسلام.

بناء على هذا، فإنّ سنة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإن كانت حجة لجميع المسلمين، إلّا أنّها في متناول أهل زمانه فقط، ولا يمكن للذين من بعده الوصول إليها على وجه اليقين؛ كما قال الله تعالى: «وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ»^٢،

١. ق/ ٣٧

٢. سبأ/ ٥٢

ولذلك اعتبر إنذاره مختصاً بمن كان حياً في زمانه، فقال: «لِيُنْذَرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحَقِّقَ الْقَوْلَ عَلَى الْكَافِرِينَ»^١، واعتبر تذكيره مفيداً لمن يأخذ بالخبر المتواتر عنه اعتماداً على العقل، أو بما يسمع منه وهو حاضر اعتماداً على الحس، فقال: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ»^٢، لا للذين يستمعون إلى خبر يُروى عنه في غيابه، ويُسندون إليه من مكان بعيد؛ كما قال معترضاً عليهم: «أَوَلَيْكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ»^٣، وقال: «وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ»^٤. هذا في حين أَنَّ الخبر المتواتر عنه غير كافٍ للذين من بعده، والسَّماع الحضورى منه غير ممكن لهم، وهذا حرج بينَ عليهم.

[وجوب جعل خليفة للنبي على الله]

من هنا يُعلم أنه يجب على الله أن يَمَكِّنَ الأجيال اللاحقة من نيل اليقين بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنَّ الحاجة إلى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تقتصر على أهل زمانه، بل تشمل الأجيال اللاحقة؛ نظراً لأنَّ الأجيال اللاحقة أيضاً، إذا لم ينالوا اليقين بسنته، لم ينالوا اليقين بتفاصيل أحكام الله ومصاديقها، وإذا لم ينالوا اليقين بها، لم يتمكنوا من إقامة الإسلام بشكل خالص وكامل، وبالتالي لم يصلوا إلى كمالهم والنجاة من الزوال، في حين أنَّ نيل اليقين بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير ممكن لهم بسبب عجزهم عن الوصول إليه وعدم تواتر سنته كلّها، وهذا يُعتبر حجة لهم على الله؛ لأنَّ عدم نيلهم اليقين بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم محتاجون إليه، لم يكن نتيجة إقدامهم وتقصيرهم، لكنَّ الله خلقهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يجعل سنته مستعدة للبقاء مثل القرآن،

١. يس / ٧٠

٢. ق / ٣٧

٣. فصلت / ٤٤

٤. سبأ / ٥٣

وهذا مخالف لعديل الله في حقهم، إلا أن يجعل لهم طريقاً آخر لنيل اليقين بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو رجل منهم قد علمه سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمره بتعليمهم إياها.

من الواضح أنه بدون جعل مثل هذا الطريق، فإن ختم النبوة بمعنى الوساطة في التبليغ لا وجه له ولا يجوز؛ لأنه، وإن كان من الممكن أن تنقضي الحاجة إلى تشريع أحكام جديدة وبالتبع تبليغها، إلا أن الحاجة إلى تبليغ الأحكام السابقة للأجيال اللاحقة، على نحو التبليغ الذي قام به النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأهل زمانه، لا تنقضي، ولذلك لا بد من جعل واسطة لتبليغ أحكام الإسلام في كل قرن؛ كما اعتبر الله ذلك ضرورياً في الماضي فقال: «وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»^١، واعتبر ذلك ضرورياً في المستقبل أيضاً فقال: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»^٢. نعم، بالنظر إلى أن كتاب الله قد بقي كمتن أحكام الإسلام، ولم تبق سنة النبي كحاشية له، فمن الكافي أن يجعل في كل قرن واسطة لتبليغ سنة النبي، وليس من الضروري أن يجعل فيه واسطة لتبليغ أحكام الإسلام تبليغاً كان يتطلب في الماضي إرسال نبي؛ لأن التبليغ الذي يتطلب إرسال نبي هو تبليغ كتاب الله وسنة النبي بوصفها مبيّنة له، في حين أن كتاب الله قد بُلغ من قبل النبي بحيث بلغ الأجيال اللاحقة مثلما بلغ أهل زمانه؛ كما قال: «وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ»^٣. لذلك، فإن الشيء الذي لم يُبلّغ للأجيال اللاحقة كما بُلّغ لأهل زمان النبي، هو مجرد سنته بوصفها مبيّنة لكتاب الله، وهذا وحده لا يتطلب إرسال نبي، بل يكفي جعل واسطة بوصفه خليفة النبي ليبلّغ سنته.

١. فاطر / ٢٤

٢. الزّعد / ٧

٣. الأنعام / ١٩

ثم إن كانت حاجة الناس إلى واسطة في تبليغ أحكام الله قد انقضت بانقضاء التشريع، فإن حاجتهم إلى واسطة في تطبيق أحكام الله باقية إلى يوم القيامة، ولذلك لا بد أن يكون بعد النبي، الذي كان واسطة في تبليغ أحكام الله وتطبيقها، خليفة له يباشر تطبيق أحكام الله بالنيابة عنه؛ لأن الحاجة إلى تطبيق أحكام الله، بخلاف الحاجة إلى تبليغها، التي هي تابعة للحاجة إلى تشريعها ومؤقتة، دائمة مستمرة ما دام يعيش في الأرض اثنان، في حين أن توفيرها من شؤون النبي حسب القاعدة، ومن ثم يجب عليه أن يقدم نائباً عنه ليباشر ذلك بعد موته؛ كما يجب على الله أن يعين له هذا النائب، ويُلزمه بتعريفه للناس، حتى يبقى تطبيق أحكام الله بعده ممكناً.

من الواضح طبعاً أن المباشرة لتطبيق أحكام الله لا تستلزم النبوة حتى تكون منافية لختمها؛ لأن المباشرة للتطبيق هو مجرد منفذ للأحكام التي شرعها الله وبلغها النبي، ولا يحتاج إلى اتصال وحياني مع الله على نحو يتلقى فيه أحكامه للتبليغ. أما الاتصال الوحياني مع الله على نحو لا يتلقى فيه أحكامه للتبليغ، فلا يعني النبوة، وهو ممكن لغير النبي؛ كما أوحى الله إلى أم موسى عليه السلام، مع أنها لم تكن نبياً؛ كما قال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقَيْهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَحْزَانِي وَلَا تُحْزِنِي ۖ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^١، وأوحى إلى مريم عليها السلام، مع أنها لم تكن نبياً؛ كما قال: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^٢، وأوحى إلى ذي القرنين، مع أن نبوته غير ثابتة؛ كما قال: ﴿فُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾^٣، وأوحى إلى الحواريين، مع أن نبوتهم غير ثابتة؛ كما قال: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾^٤،

١ . القصص / ٧

٢ . آل عمران / ٤٢

٣ . الكهف / ٨٦

٤ . المائدة / ١١١

ومن الواضح أن المراد بإيجائه إليهم هو تكليمه إياهم، بمعنى إلقاء المعاني التي أرادها في حسّهم، بواسطة الملك أو بغير واسطته؛ كما قال: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ»^١، ولذلك فإنّ الوحي لا يساوي التبوّة؛ لأنّ التبوّة تعني تلقي حكم الله من عنده لإبلاغه الآخرين، في حين أنّ أمثال أم موسى ومريم وذي القرنين والحواريين، على الرّغم من أنّهم تلقوا حكمًا من عند الله، لم يتلقوه لإبلاغه الآخرين، ولذا لم يكونوا أنبياء. من هنا يُعلم أنّ ختم التبوّة لا يستلزم ختم الوحي، ومن الممكن أن يخاطب الله المباشر لتطبيق أحكامه بعد التّبيّ الخاتم بما لا يقتضي إبلاغه الآخرين؛ كما أخبر عن ذلك بوضوح فقال: «إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخْفُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا فِي الْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦﴾ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ»^٢، نظرًا لأنّه ظاهر في نزول الملائكة عليهم وحديثهم معهم في الحياة الدّنيا، والمتيقّن منهم هو المباشر لتطبيق أحكام الله بإذنه^٣.

١. الشّورى / ٥١

٢. فصلت / ٣٠-٣١

٣. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «قَدْ يَكُونُ فِي أُمَّتِي مُحَدَّثُونَ» (الشريعة للأجري، ج ٤، ص ١٨٩٢)، يعني الذين يحدثهم الملائكة بغير نبوة، وقال ابن حجر: «هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا» (فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ٥٠)، وروي أنّ ابن عباس وأبي بن كعب كانا يقرءان: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ» (مسند إسحاق بن راهويه، ج ٢، ص ٤٨٠؛ الاعتقاد للبيهقي، ص ٣١٥)، وهي قراءة مشهورة عن أهل البيت (انظر: بصائر الدرجات للصّغار، ص ٣٤٤)، وقد فسروها بالأئمة الطاهرين منهم؛ كما جاء في رواية: «اثننا عشر إمامًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ مُحَدَّثُونَ» (الخصال لابن بابويه، ص ٤٨٠)، وفي رواية أخرى: «الْأئِمَّةُ عُلَمَاءُ صَادِقُونَ مُفَهِّمُونَ مُحَدَّثُونَ» (عيون أخبار الرضا لابن بابويه، ج ٢، ص ٢٢)، وفي رواية أخرى: «إِنَّ الْأَوْصِيَاءَ مُحَدَّثُونَ يُحَدِّثُهُمْ رُوحُ الْقُدُسِ وَلَا يَرُونَهُ» (بصائر الدرجات للصّغار، ص ٤٧٣)، وقال سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: «إِنَّ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ»، فَتُسَيِّحُ «مُحَدَّثٌ»، وَالْمُحَدَّثُونَ: صَاحِبُ يَس، وَلَقْمَان، وَهُوَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَصَاحِبُ مُوسَى -يَعْنِي الْخَصِرَ» (تفسير ابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٢٥٠).

بغض النظر عن ذلك، فمن الواضح أن الله وحده يعلم أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله كلها؛ لأنه هو الوحيد الذي قد أحاط بأعمال عباده، وأحصى أقوال الماضين وأفعالهم كلها؛ كما قال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾^١. لذلك، لا يمكن لأحد غيره أن يعلم الأجيال القادمة بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلها، في حين أنهم لا يستطيعون إقامة الإسلام كله دون العلم بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلها، ولذلك يجب على الله أن يعلمهم بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلها، وهذا ما يفعله من خلال جعل خليفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ خليفة قد أعلمه ونبيه بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلها، وكلفاه بإعلامها الآخرين.

من هنا يعلم أن المسلمين ليس لهم صلاحية أن يختاروا خليفة للنبي، ورأيهم في ذلك غير معتبر، وإثما عليهم المعرفة والطاعة للخليفة الذي اختاره الله لنبيه وعرفه لهم بواسطة كتابه والخبر المتواتر عن نبيه؛ كما قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^٢، وقال: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۚ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْعَقَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ۝ سَلُّهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾^٣. بناء على هذا، فإن بيعة أهل الحل والعقد، ووصية الحاكم السابق، والتغلب بالقهر، وما شابه ذلك من الطرق، لا تؤدي إلى تحقق خلافة النبي، وطريق تحقيقها منحصر في نص الله، وهذا يُعتبر من واضحات الإسلام، بل جميع الأديان الإلهية.

١. القمر / ٥٢-٥٣

٢. القصص / ٦٨

٣. القلم / ٣٧-٤٠

الحاصل أنه لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينية بأحكام الله إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة النبي، ولا يمكن الحصول على المعرفة اليقينية بسنة النبي إلا بالرجوع إلى النبي نفسه لمن لديه وصول إليه أو إلى أخباره المتواترة، وبالرجوع إلى خليفته لمن ليس لديه وصول إليه ولا إلى أخباره المتواترة، ولذلك يمكن القول أنه لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينية بأحكام الله إلا بالرجوع إلى الله ونبيه وخلفاء نبيه، وهذا هو أساس قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^١؛ بالنظر إلى أن طاعة أولي الأمر المذكورين معطوفة على طاعة النبي، فهي في حكمها؛ باعتبار أنهم خلفاء النبي من عند الله، ويدلون على سنته بإذنه، ومن أطاعهم فقد أطاع النبي في الحقيقة؛ كما أن من أطاع النبي فقد أطاع الله في الحقيقة؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^٢، وهذا مفاد حديث مشهور رواه عنه المحدثون، واعتبروه صحيحاً ثابتاً، ومضمونه: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، فَتَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»^٣، ولو أنهم، بمقتضى العادة، قد حملوه على أوهامهم، وتأولوه بما يوافق أهواءهم وأمانيتهم!

١. النساء / ٥٩

٢. النساء / ٨٠

٣. هذا حديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا العرباض بن سارية (انظر: مسند البزار، ج ١٠، ص ١٣٧)، فهو خبر واحد، وإنما أورده لأن له قرائن وشواهد تفيد العلم بصحته، أو أورده كمؤيد لقوله فقط، أو أورده إلزاماً لأهل الحديث وأصحاب المذاهب؛ فإنهم يصححونه؛ كما قال الترمذي (ت ٢٧٩هـ): «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٥)، وقال الحاكم (ت ٤٠٥هـ): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ» (المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ١، ص ١٧٤)، وقال أبو نعيم (ت ٤٣٠هـ): «هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ» (الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٤٦)، وقال الجورقاني (ت ٥٤٣هـ): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ» (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني، ج ١، ص ٤٧٣).

نعم، لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينية بسنة خلفاء النبي، كما على المعرفة اليقينية بسنة النبي، إلا من خلال الحس والخبر المتواتر؛ فقد تبين أن خبر الواحد، وإن رواه الثقات الأثبات، بما أنهم غير معصومين من الخطأ والنسيان، لا يفيد القطع، سواء كان متعلقاً بالعقائد أو بالأحكام، ولذا فإن الأخذ به، مع أنه شائع جداً، ليس له أساس في الإسلام. نعم، خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه في زمانهم محفوف غالباً بقرائن تفيد القطع بصحته، بالإضافة إلى أنه مما يمكنهم الاطلاع عليه وتصحيحه، ولذلك قد يكون حجة لأهل زمانهم، ولكن لا يكون كذلك للأجيال القادمة؛ فلا بد للأجيال القادمة من الرجوع إلى خليفة زمانهم أو الأخبار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الماضين؛ لا سيما بالتظر إلى أن الرأي المستند إلى أخبار الأحاد، أو فتوى القدماء، أو القول المشهور، أو الإجماع المنقول، أو قياس الأحكام بعضها على بعض، ليس بمعتبر، ولا يمكن أن يكون أساس اعتقادهم أو عملهم؛ لأنه لا يفيد القطع، وما لا يفيد القطع لا مكان له في الإسلام.

[جعل أهل بيت النبي خليفة له]

لقد تبين مما تقدم أنه يجب على الله أن يعين في كل زمان بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شخصاً من جانبه ملكاً وإماماً وخليفة في الأرض، حتى يجعل بواسطته ممكناً لأهل كل زمان، كما كان لأهل زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أن يوقنوا بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم كلها، كما أيقنوا بالقرآن كله، وبهذه الطريقة يمنح الجميع فرصة عادلة لتطبيق أحكام الإسلام بشكل خالص وكامل، ومن الواضح أنه من أجل معرفة من عينه الله لذلك لا بد من الرجوع إلى الله، والرجوع إلى الله ممكن بالرجوع إلى كتابه ونبيه؛ لأن كتابه ونبيه يمثلان إرادته وفعله على وجه اليقين؛ غير أن الرجوع إلى نبيه لا يمكن للذين من بعده، خلافاً لأهل زمانه، إلا بالرجوع إلى الخبر المتواتر عنه؛ لأن الخبر المتواتر عنه فقط يمثل إرادته وفعله بشكل قطعي، وخبر الواحد عنه لا يفيد القطع بهما.

والإنصاف أنَّ الرجوع إلى كتاب الله والخبر المتواتر عن نبيه، إذا كان في ضوء العقل وبمنأى عن التقليد والتعصب والأهواء التفسانية وغير ذلك من موانع المعرفة، يفيد القطع بأن الله قد عيّن أهل بيت نبيه ملوكًا وأئمة وخلفاء في الأرض؛ كما جاء في كتابه بصراحة خطابًا لهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^١؛ بالنظر إلى أنَّ مراده بـ«الرجس» في هذا الموضع لا يمكن أن يكون الرجس المادّي والظاهري، بل هو الرجس الروحي والباطني؛ كما استعمله في هذا المعنى فقال: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^٢، وقال: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾^٣؛ إذ من الواضح أنَّ الرجس الناتج عن عدم الإيمان والتعقل ليس مادّيًا وظاهريًا، بل هو روحي وباطني، والطهارة المادّية والظاهرية الكاملة ليست ممكنة ولا ذات قيمة كبيرة. كما أنَّ المراد بإرادة الله فيما يختص بأهل البيت هو إرادة تكوينية حتمية من باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^٤، وليست إرادة تشريعية غير حتمية؛ لأنَّ إرادته التشريعية وغير الحتمية لا تختص بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل تعمّ الناس جميعًا، ومن ثم لا وجه لحصرها عليهم بأداة الحصر، بل هو مخالف للواقع؛ كما أنَّ الامتنان عليهم بها مخالف لامتنان الحكماء الذين يمتنون على الشخص بما يختصونه به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^٥.

١. الأحزاب / ٣٣

٢. الأنعام / ١٢٥

٣. يونس / ١٠٠

٤. يس / ٨٢

٥. البقرة / ١٠٥

من هنا يُعلم أنّ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد طُهِروا من كلّ رجس روحيّ وباطنيّ، كالجهل والعصيان والظلم والعدوان، ولهذا قد فرض الله مودّتهم في كتابه فقال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾^١، في حين أنّه قد حرّم في كتابه مودّة أهل الجهل والعصيان والظلم والعدوان فقال: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^٢، وقال: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾^٣، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾^٤، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^٥، وقال: ﴿لَا تَحِدْ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^٦، بل قد فرض البراءة من أمثال هؤلاء، وهي ضدّ مودّتهم، فقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾^٧، وقال: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^٨، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾^٩، وقال: ﴿إِنِ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرِيءٍ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾^{١٠}، وقال: ﴿وَأَنَا بِرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾^{١١}،

١. السّورى / ٢٣

٢. الأعراف / ١٩٩

٣. هود / ١١٣

٤. الممتحنة / ١

٥. الممتحنة / ١٣

٦. المجادلة / ٢٢

٧. الممتحنة / ٤

٨. التوبة / ١١٤

٩. البقرة / ١٦٧

١٠. الشعراء / ٢١٦

١١. هود / ٣٥

وهذا يعني بوضوح أن أهل بيت نبيّه ليسوا من هؤلاء، وهم مطهّرون من أمثال هذه الأعمال، بل قد استثنى من أهل بيت أنبيائه بصراحة كلّ من كان له عمل غير صالح، وقال على سبيل المثال مخاطباً لنوح عليه السّلام مشيراً إلى ابنه: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^١. هذا يعني أنّ من كان له عمل غير صالح لا يُعتبر من أهل بيت النّبيّ وإن كان من أقاربه، فلا جرم أنّ من يُعتبر من أهل بيت النّبيّ ليس له عمل غير صالح، وهذا ما يستفاد بسهولة من كلام الله في القرآن، وخبره عن طهارتهم الروحيّة والباطنيّة، ووجوب مودّتهم على المسلمين، ولذلك من الواضح أنّ طاعتهم جائزة بمقتضى طهارتهم القطعيّة من كلّ خلل في تبليغ سنّة النّبيّ وتطبيق أحكام الإسلام، وهذا أمر معقول وواضح، بحيث أنّ إنكاره مجرد مجادلة في آيات الله.

كما جاء في الخبر المتواتر عن نبيّ الله بتأكيد وبألفاظ متقاربة: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الْخُلَفَاءَ مَا إِن تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي: كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُونِي فِيهِمَا». هذا الخبر الذي رواه أكثر من ثلاثين من أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، كسلمان الفارسيّ، وأبي ذرّ الغفاريّ، وأبي سعيد الخدريّ، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن أسيد، وجابر بن عبد الله الأنصاريّ، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وجبير بن مطعم، وأبي هريرة، وأبي رافع، وأمّ سلمة، وغيرهم، لعشرات من التابعين، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، هو خبر قطعيّ من ناحية الصدور، ويدلّ بوضوح على وساطة أهل بيت النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في تبليغ سنّته وتطبيق أحكام الإسلام بشكل خالص وكامل من بعده؛ كما هو مقتضى ما أخبر الله به في كتابه من تطهيرهم روحياً وباطنياً؛ لأنّ التمسك بهم إنّما يكون معقولاً إذا كانوا مطهّرين من الأمر بالضلالة؛

العودة إلى الإسلام

نظرًا لأنه إذا لم يكونوا مطهرين من الأمر بالضلالة، فإن التمسك بهم قد يؤدي إلى الضلالة، في حين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر التمسك بهم ضامنًا لعدم ضلالة المسلمين فقال: «مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي»؛ كما أن عدم افتراقهم عن كتاب الله إلى يوم القيامة لا يمكن إلا إذا كانوا، مثل كتاب الله، مطهرين من أي باطل واختلاف؛ لأنهم إذا كانوا، بخلاف كتاب الله، ملوثين بشيء من الباطل والاختلاف، فلا محالة يفترون عن كتاب الله أحيانًا، في حين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر عن عدم افتراقهما إلى يوم القيامة فقال: «وَأِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

بناء على هذا، فلا شك أن الله قد جعل أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملوكًا وأئمة وخلفاء في الأرض، ليجعلوا اليقين بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلها، مثل اليقين بكتاب الله كله، ممكنًا لأهل كل زمان، كما كان لأهل زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويمهدوا الطريق للجميع من أجل تطبيق أحكام الإسلام تطبيقًا خالصًا كاملاً بأمر الله؛ كما قال تعالى: «وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ»^١، وهذه حقيقة واضحة تبني على يقينيات الإسلام، ولا يُعتبر الإذعان بها غلوًا فيهم؛ لأن الغلو فيهم هو اعتبارهم فوق المنزلة التي أنزلهم الله ونبيه فيها، وليس اعتبارهم فوق المنزلة التي أنزلهم الأمويون والعباسيون فيها؛ إذ ليس المعيار رأي أعدائهم فيهم، بل المعيار قول الله ونبيه الذي قد جاء بصراحة في القرآن والسنة، وإن كان مخالفًا لرأي الناس جميعًا؛ كما قال الله تعالى: «وَيُحَقِّقُ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ»^٢.

١ . الأعراف / ١٨١

٢ . يونس / ٨٢

بناء على هذا، فإن الذين يكرهون منزلة أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الإسلام إنما يكرهون ما أنزل الله، ولا يُرغم الله إلا أنافهم؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾^١؛ كما أن الإقرار بمنزلتهم في الإسلام لا يعني الدخول في مذهب من مذاهب المسلمين، بل هو مجرد العودة إلى الإسلام الخالص والكامل، بحيث أن المقر بها لا يستحق اسمًا سوى «المسلم»، وإعطاؤه أي اسم آخر يُعتبر ظلمًا وكذبًا وعدوانًا^٢.

١. محمد / ٩

٢. أراد بالإسم الآخر «المشرك» و«الرافضي» ومثلهما، وذلك لأن الجهال قد سمّوه بذلك لقوله هذا؛ كما أخبرنا بعض أصحابه، قال: «قُلْتُ لِلْمَنْصُورِ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّكَ مُشْرِكٌ! قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا شِرْكِي؟! قُلْتُ: قَوْلُكَ أَنَّ الْمُلْكَ بِيَدِ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِأَيْدِي النَّاسِ! فَصَحَّكَ تَعَجُّبًا مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَالَ: أَفَمَنْ يَجْعَلُ الْأَمْرَ لِلَّهِ وَحْدَهُ مُشْرِكٌ، وَمَنْ يَجْعَلُهُ لِلَّذِينَ مِنْ دُونِهِ مُوَحَّدٌ؟! «سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» [الأنعام / ١٣٦]! قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّكَ رَافِضِيٌّ! قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا رَفِضِيٌّ؟! قُلْتُ: تَقْدِيمُكَ أَهْلَ الْبَيْتِ! فَصَحَّكَ تَعَجُّبًا مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنَ الرَّفِضِ فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا الرَّفِضُ تَكْفِيرُ الشَّيْخَيْنِ أَوْ سَبِّهِمَا! فَدَخَلَ الْعُرْفَةَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِيَدِهِ إِنَاءٌ، فَوَضَعَهُ مَنكُوسًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمَنْصُورُ وَقَالَ: إِنْ كَانَ اللَّهُ قَدْ نَكَسَ عُقُولَهُمْ كَمَا نَكَسَ هَذَا إِنَاءَهُ فَمَا ذَنْبِي؟!، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَأَلَ الْمَنْصُورُ رَجُلًا عَنْ قَوْلِهِ فِي الْخِلَافَةِ، فَقَالَ: إِنَّا نَقُولُ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ كَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الرَّافِضَةِ إِذَنْ؟ قَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ أَنَّهُمْ يُسَبِّحُونَ الْقَوْلَ فِي الصَّحَابَةِ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ فِيهِمْ إِلَّا خَيْرًا»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَمِعْتُ الْمَنْصُورَ يَقُولُ: عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يُرَفِّضُونَ كُلَّ مَنْ قَالَ أَهْلَ الْبَيْتِ أَحَقُّ! أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَدْنَى عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ، فَأَجْلَسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا عَلَى فَخْذَيْهِ، ثُمَّ لَفَّ عَلَيْهِمْ ثَوْبَهُ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، وَأَهْلُ بَيْتِي أَحَقُّ"؟!، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «قُلْتُ لِلْمَنْصُورِ: إِنَّهُمْ يَنْسَبُونَكَ إِلَى الرَّفِضِ، لِأَنَّكَ تَكْثُرُ مِنْ ذِكْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: ذَرِ النَّوْكَى الَّذِينَ يُسَبِّحُونَ الْمَجَانِينَ! أَلَمْ يَنْسَبُوا الشَّافِعِيَّ إِلَى الرَّفِضِ حَتَّى قَالَ: "قِفْ بِالْمُحَصَّبِ مِنْ مَنَى فَاهْتِفْ بِهَا ... وَاهْتِفْ بِقَاعِدِ خَيْفِهَا وَالتَّاهِضِ ... إِنْ كَانَ رَفِضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلَيْشَهْدَ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِيٌّ"؟!، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «قُلْتُ لِلْمَنْصُورِ: وَاللَّهِ لَمْ تَقُلْ شَيْئًا إِلَّا بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، لَكِنَّهُ عِنْدَهُمْ رَفِضٌ! فَقَالَ: لَا أَبَالِي مَا هُوَ عِنْدَهُمْ بَعْدَ أَنْ قُلْتُهُ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ شَاءُوا سَمَّوْهُ رَفِضًا، وَإِنْ شَاءُوا سَمَّوْهُ كُفْرًا، فَإِنَّهُ الْإِيمَانُ».

العودة إلى الإسلام

[المراد بأهل بيت النبي بعضهم، وليس كلهم]

نعم، يُعلم ممّا تقدّم أنّ المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون خلفاء من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع قريش؛ فقد كان في قريش رجال ظالمون جبارون لم يكونوا مطهّرين من الرّجس، وكان افتراقهم عن كتاب الله مشهوداً، مثل بني أميّة؛ كما أنّ المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون خلفاء من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع بني هاشم؛ فقد كان في بني هاشم رجال كان عدم طهارتهم من الرّجس وافتراقهم عن كتاب الله معلوماً، مثل بني العباس الذين كانوا حكاماً مفسدين وسفّاكين في الغالب، بل كان في بني هاشم رجال لم يكونوا مسلمين ونزل في ذمهم القرآن، مثل أبي لهب؛ كما أنّ المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون خلفاء من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع أزواجه؛ فقد كان في أزواجه نساء يعصينه حسبما أخبر الله عنه في سورة التحريم، بحيث أنّ الله ضرب لهنّ مثلاً امرأة نوح وامرأة لوط عليهما السّلام، في حين أنّه قال لنوح عليه السّلام في من عصاه من أهله: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^١.

بناء على هذا، فلا شكّ في أنّ المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون وسائط في تبليغ سنّته وتطبيق أحكام الله، هو بعض ذوي قربي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس كلهم، بل قد يراد واحد منهم في كلّ زمان؛ لأنّ عددهم في كلّ زمان أكثر من واحد، مع أنّه يجوز أن يكون في كلّ زمان خليفة واحد فقط^٢.

١. هود/٤٦

٢. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَأَقْبِلُوا الْآخِرَ مِنْهُمَا» (صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٣)، وفي رواية أخرى أنّه قال: «إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَتَانِ فَأَقْبِلُوا أَحَدَهُمَا» (المعجم الكبير للطبراني، ج ١٩، ص ٣١٤)، وعن جعفر بن محمد الصادق أنّه قال: «لَا تَتَّخِذُوا إِمَامَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ إِمَامٌ وَاحِدٌ» (تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦١).

وجود خليفتين مستقلّين في زمان واحد غير لازم^١، بل يؤدي إلى اختلال النظام، ويخالف الحكمة وسيرة العقلاء^٢، ومن الواضح أنّ الخليفة هو أقربهم إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في كلّ زمان؛ نظرًا لأنّ الله قد أنعم على ذوي قربى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لقربهم منه، ومن ثمّ كلّ من كان منهم أقرب إليه فهو أولى به؛ كما قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^٣؛ نظرًا لأنّ الظاهر من أولي الأرحام في قوله تعالى أولو أرحام النبيّ؛ لأنّه في مقام بيان شأن النبيّ وشأن أزواجه وأقربائه وتعيين أصحاب الأولوية^٤،

١. كما روي عن هشام بن سالم، قال: قلت للصادق جعفر بن محمد: «هل يكون إمامان في وقتٍ واحدٍ؟» قال: «لا، إلا أن يكون أحدهما صاميتًا مأمومًا لصاحبه، والآخر ناطقًا إمامًا لصاحبه، فأمّا أن يكونا إمامين ناطقين في وقتٍ واحدٍ فلا» (كمال الدين وتمام النعمة لابن بابويه، ص ٤١٦).

٢. كما قال الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠هـ) فيما حكاه عن عليّ بن موسى الرضا من علل العقائد والأحكام: «إن قال قائل: لم لا يجوز أن يكون في الأرض إمامان أو أكثر من ذلك في وقتٍ واحدٍ؟ قيل: لعل، منها أن الواحد لا يختلف فعله وتدبيره، والاثنتين لا يتفق فعلهما وتدبيرهما، وذلك أنا لم نجد اثنتين إلا مختلفي الهمم والإرادة، فإذا كانا اثنتين ثم اختلفت هممهما وإرادتهما وتدبيرهما وكانا كليهما مقررصي الطاعة، لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه، فكان يكون في ذلك اختلاف الخلق والتشاجر والفساد، ثم لا يكون أحد مطيعا لأحدهما إلا وهو عاصي للآخر، فتعظم معصية أهل الأرض، ثم لا يكون لهم مع ذلك السبيل إلى الطاعة والإيمان... ومنها أنه لو كانا إمامين لكان لكل من الخصمين أن يدعوا إلى غير الذي يدعوا إليه صاحبه في الحكومة، ثم لا يكون أحدهما أولى بأن يتبع صاحبه، فيبطل الحقّ والأحكام والحدود». رواه ابن بابويه في «علل الشرائع» (ج ١، ص ٢٥٤) و«عيون أخبار الرضا» (ج ٢، ص ١٠٨).

٣. الأحزاب / ٦

٤. كما روى عاصم بن حميد الحنات في «كتابه» (ص ٣٠)، عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر -يعني محمد بن عليّ بن الحسين- يقول في هذه الآية: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾، قال: «هم قرابة نبيّ الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهم أولى الناس به في كلّ أمره من المؤمنين والمهاجرين».

العودة إلى الإسلام

وعلى هذا فمن الواضح أنَّ أولاد فاطمة، باعتبار ولادتها منه، يُعتبرون أولاده، وهم أولى به من الآخرين، ومع وجودهم لا يصل الأمر إلى أولاد عباس وجعفر وعقيل؛ لأنَّ أولى الأرحام الأقربين يحجبون أولى الأرحام الأبعدين، وأولاد فاطمة هم أولو أرحام النَّبيِّ الأقربون. هذا الحكم صحيح، وإن لم يكن مراد الله بأولي الأرحام خصوص أولي أرحام النَّبيِّ؛ لأنَّ قوله تعالى في هذه الحالة يشمل بعمومه أولي أرحام النَّبيِّ، ولذلك فإنَّ أولوية أولاد فاطمة من سائر المسلمين وسائر أولي أرحام النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم ثابتة في جميع الأمور التي للأولوية فيها دخل كالخلافة، ومن ثمَّ كلٌّ من يُعتبر منهم كبيرهم في زمانه فهو أولى بالنَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم وشؤونه من الآخرين؛ مثل الحسن بعد عليّ بن أبي طالب، والحسين بعد الحسن، وعليّ بن الحسين (ت ٩٤هـ) بعد الحسين، وأبي جعفر محمَّد بن عليّ المعروف بالباقر (ت ١١٤هـ) بعد عليّ بن الحسين، وجعفر بن محمَّد المعروف بالصادق (ت ١٤٨هـ) بعد أبي جعفر، الذين كان كلٌّ منهم يُعتبر كبير أهل البيت في زمانه.

[عليّ وفاطمة والحسن والحسين هم المراد بأهل بيت النَّبيِّ]

نعم، إنَّ المراد بأهل بيت النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم في الأصل عليّ وفاطمة والحسن والحسين، وهذا ما تقتضيه أقربيتهم إلى النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وإقامتهم في بيته، والأخبار المتواترة التي رواها عنه كثير من أصحابه مثل عبد الله بن عباس^١، وأبي سعيد الخدري^٢،

١ . فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٦٨٣؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٠٣؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٧، ص ٤١٧؛ الشريعة للأجري، ج ٤، ص ٢٠٢١؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٢، ص ٩٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٤٣

٢ . تفسير إسحاق البستي، ج ٢، ص ١٢٦؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٣؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٣١؛ المجالسة وجواهر العلم للدينوري، ج ٨، ص ٢٨٦؛ حديث أبي بكر بن خلد النصببي، ص ٦٤؛ الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢١٢؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٢، ص ٢٢٩، ج ٣، ص ٣٨٠، ج ٨، ص ١١٢؛ أسباب النزول للواحدي، ص ٣٦٨

وسعد بن أبي وقاص^١، وأنس بن مالك^٢، ووائل بن الأسقع^٣، وعبد الله بن جعفر^٤، وزيد بن أرقم^٥، والبراء بن عازب^٦، وعمر بن أبي سلمة^٧،

١. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٦٠؛ مسند سعد بن أبي وقاص للدورقي، ص ٥١؛ جزء ابن عرفة، ج ٦٩؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٢٥ و ٦٣٨؛ مسند البزار، ج ٣، ص ٣٢٤؛ خصائص علي للنسائي، ص ٣٧؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٦؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٨، ص ٤٧٢؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١١٧، ١٥٩ و ١٦٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٠١

٢. تفسير يحيى بن سلام، ج ٢، ص ٧١٧؛ مسند أبي داود الطيالسي، ج ٣، ص ٥٣٨؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٨٨؛ مسند أحمد، ج ٢١، ص ٢٧٣؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٣٦٧؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، ج ٢، ص ٦٢٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١٠٤؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٥٢؛ الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٥، ص ٣٦٠؛ مسند البزار، ج ١٣، ص ٣١٣؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٧٢

٣. مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٧٠؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٧٧، ٦٣٢ و ٦٧٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٤٧١؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٤٥؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٣٢؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٢١٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٥٥؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج ١، ص ٣١٧؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٤٥١، ج ٣، ص ١٥٩

٤. مسند البزار، ج ٦، ص ٢١٠؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٥٩؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٤٣

٥. مسند ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ٢٢٨؛ الكنى والأسماء للدولابي، ج ٣، ص ١١٦٧؛ أمالي المحاملي (رواية ابن يحيى البيع)، ص ٤٤٧؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس، ص ٣٨٧؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٣، ص ١٧٩، ج ٥، ص ١٨٢؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٦١

٦. الكامل لابن عدي، ج ٧، ص ٤٣٥؛ شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني، ج ٢، ص ٢٦ و ٢٧؛ الأحاديث السبعيات الألف للشحامي، ص ٧٨؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٢، ص ٣٦٨

٧. سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٥١ و ٦٩٩؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٦؛ معجم الصحابة للبغوي، ج ٤، ص ٣١٩؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٤٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٩، ص ٢٦

العودة إلى الإسلام

وجابر بن عبد الله^١، وأبي هريرة^٢، وأبي حمراء^٣، وأبي برزة^٤، وأم سلمة^٥، وعائشة^٦، وغيرهم، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، ونقل العديد من أهل الحديث والتفسير الإجماع على صحتها^٧،

١ . الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢٠١؛ دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٣٥٣؛ أسباب النزول للواحدي، ص ١٠٨؛ شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني، ج ٢، ص ٢٨ و ٢٩
٢ . فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٧٦٧؛ الشريعة للأجري، ج ٤، ص ٢٠٥٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٤٠؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٦١
٣ . تفسير يحيى بن سلام، ج ٢، ص ٧١٧؛ مسند ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٢٣٣؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١٧٣؛ التاريخ الكبير للبخاري، ج ١١، ص ٨٣؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٤٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٥٦؛ الكامل لابن عدي، ج ٨، ص ٣٢٩؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج ٣، ص ٨٠؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٨٧٠

٤ . جامع المسانيد والسنن لابن كثير، ج ٩، ص ١٣٤؛ مجمع الزوائد للهيثمي، ج ٩، ص ١٦٩
٥ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٧٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٤، ص ١٠٨؛ مسند أحمد، ج ٤٤، ص ١١٨، ١٦١ و ١٧٣؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، ج ٢، ص ٧١٨؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣١٣؛ الذرية الطاهرة للدولابي، ص ١٠٧؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٦٦٣؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٣٦؛ معجم ابن الأعرابي، ج ٢، ص ٧٤٣؛ الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي، ج ١، ص ٢٦٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٥٣-٥٤؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٤٥١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢١٤

٦ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٧٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٣، ص ٦٧٨؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٣٠؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٣؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٢٩؛ جزء أبي عبد الله العطار، ص ٧٠؛ الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢٠٦؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٥٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢١٣

٧ . كما قال الرازي (ت ٦٠٦هـ): «اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ كَالْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهَا يَنْبَغُ أَهْلُ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ» (تفسير الرازي، ج ٨، ص ٢٤٧)، وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «أَمَّا كَوْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فَهَذَا إِمَامٌ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ أَظْهَرُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَخْتَلَفَ إِلَى دَلِيلٍ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَدَارَ كِسَاءَهُ عَلَى عَلِيٍّ وَقَاطَمَةَ وَحَسَنَ وَحُسَيْنَ فَقَالَ: "اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا"» (مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج ٤، ص ٤٩٦)،

ولذلك فإنَّ القدر المتيقن هو طهارة هؤلاء الأربعة من كل رجس وعدم افتراقهم عن كتاب الله، وبالتبع وجوب طاعتهم ومودتهم على المسلمين؛ إلا أنَّ تحقق الخلافة في فاطمة، بمعنى وساطتها في إقامة حكم الله، هو محل تأمل، بل إشكال؛ لأنَّ وساطة امرأة في إقامة حكم الله، وإن كانت سيِّدة نساء العالمين مثلها، أمر لا يتوافق مع سنَّة الله، وقد تكون فيه محذورات في مقام العمل؛ كما أنَّ الله اعتبر مريم عليها السَّلام «صديقة»، ولم يعتبرها «نبية» أو «خليفة»^١. لذلك، فإنَّ الخلافة، بمعنى الوساطة في إقامة حكم الله، ثابتة لعلِّي والحسن والحسين، وغير ثابتة لفاطمة، على الرغم من ثبوت طهارتها من كل رجس وعدم افتراقها عن كتاب الله وبالتبع وجوب مودتها وطاعتها^٢، ومن الواضح أنَّ خلافة عليِّ والحسن والحسين متناوبة؛ لأنَّ وجود أكثر من خليفة في زمان واحد ليس عقلاً ثباتاً كما تقدَّم، وعلى هذا فإنَّ كلَّ من سبق منهم في الولادة، سبق في أن يكون من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبالتبع سبق في استحقاق المودَّة والطاعة من المسلمين^٣.

وقال أبو بكر الحضرمي (ت ١٣٤١هـ): «الَّذِي قَالَ بِهِ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَطَعَ بِهِ أَكَابِرُ الْأَيْمَةِ، وَقَامَتْ بِهِ الْبُرَاهِينُ، وَتَنَافَرَتْ بِهِ الْأَدِلَّةُ، أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ الْمُرَادِينَ فِي الْآيَةِ هُمْ سَيِّدُنَا عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَابْنَاهُمَا» (رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي للحضرمي، ص ٢٣)، وقال بعد التحقيق والبيان: «قَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا حَاجَةَ لِإِطَالَةِ الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ» (نفس المصدر، ص ٤٠).

١. قال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ (المائدة / ٧٥).

٢. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «الْخَمْسَةُ الَّذِينَ نَزَلَتْ فِيهِمْ آيَةُ التَّطْهِيرِ رَسُولُ اللَّهِ وَعَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ الَّذِينَ عَنَتُهُمْ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ سَيِّدُهُمْ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا امْرَأَةً شَرَكْتُهُمْ فِي التَّطْهِيرِ، وَلَيْسَ لَهَا فِي الْإِمَامَةِ شَيْءٌ، وَهِيَ أُمُّ الْأَيْمَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ»، رواه ابن حيون (ت ٣٦٣هـ) في «دعائم الإسلام» (ج ١، ص ٣٧).

٣. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «لَمَّا قَبِضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلِيٌّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ أَوْلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ أَوْلَىكَ الْمُقَرَّبُونَ» [الواقعة / ١٠-١١]، فَكَانَ عَلِيٌّ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ مِنَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لِأَنَّهُ السَّابِقُ، فَلَمَّا قَبِضَ كَانَ الْحَسَنُ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ مِنَ الْحُسَيْنِ بِحُجَّةِ السَّبْقِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾، فَكَانَ الْحَسَنُ أَسْبَقَ مِنَ الْحُسَيْنِ وَأَوْلَى بِالْإِمَامَةِ، فَلَمَّا خَضَرَتِ الْحَسَنَ الْوَفَاةَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي وَلَدِهِ، وَأَخُوهُ تَطْهِيرٌ فِي التَّطْهِيرِ، وَلَهُ بِذَلِكَ وَبِالسَّبْقِ فَضِيلَةٌ عَلَى وَلَدِ الْحَسَنِ، فَصَارَتْ إِلَيْهِ»، رواه ابن حيون (ت ٣٦٣هـ) في «دعائم الإسلام» (ج ١، ص ٣٧).

العودة إلى الإسلام

نعم، لا يمكن أن يكون المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمعنى خلفائه منحصرًا في هؤلاء الثلاثة، ومنتهيًا بالحسين الذي هو أصغرهم وبالتابع آخرهم؛ لأن مقتضى خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعدم افتراقهم عن القرآن إلى يوم القيامة، هو بقاؤهم مع القرآن إلى يوم القيامة^١، ومن الواضح أن حاجة المسلمين إلى خليفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم باقية بعد الحسين. بناء على هذا، فلا بد من وجود أهل بيت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاء منهم بعد الحسين، وهم لا محالة من أهل بيت الحسين؛ لأن أهل بيته يُعتبرون من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبعًا له، وأقرب الناس إليه يُعتبر أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بعده؛ نظرًا لأنه كان أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زمانه، ومن ثم فإن أقرب الناس إليه هو أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بعده، ومن الواضح أن أقرب الناس إليه كانوا أولاده، مثل علي بن الحسين المعروف بزين العابدين (ت ٩٤هـ)، ولم يكونوا أولاد أخيه الحسن، مثل عبد الله بن الحسن (ت ٦١هـ)، والحسن بن الحسن (ت بعده ٨٥هـ)، وزيد بن الحسن (ت ١٢٠هـ)، ولذلك كان أولاده أولى به، وبالتابع أولى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من غيرهم،

١. كما قال السمهودي (ت ٩١١هـ) من الشافعية: «هَذَا الْخَبَرُ يُفْهِمُ مِنْهُ وَجُودُ مَنْ يَكُونُ أَهْلًا لِلتَّمَسُّكِ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْعِشْرَةِ الطَّاهِرَةِ فِي كُلِّ زَمَنٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، حَتَّى يَتَوَجَّهَ الْحُثُّ الْمَذْكُورُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِهِ، كَمَا أَنَّ الْكِتَابَ كَذَلِكَ، فَلِذَلِكَ كَانُوا أَمَانًا لِأَهْلِ الْأَرْضِ، فَإِذَا ذَهَبُوا ذَهَبَ أَهْلُ الْأَرْضِ»، نقله المناوي (ت ١٠٣١هـ) في «فيض القدير» (ج ٣، ص ١٥)، وقال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في «الصواعق المحرقة» (ج ٢، ص ٤٤٢): «فِي أَحَادِيثِ الْحُثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ انْقِطَاعِ مُتَأَهِّلٍ مِنْهُمْ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، كَمَا أَنَّ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانُوا أَمَانًا لِأَهْلِ الْأَرْضِ»، وروي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أنه سئل عن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض، فقال: «لَا يَزَالُ كِتَابُ اللَّهِ وَالذَّلِيلُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَرِدَا عَلَى الْحَوْضِ»، رواه الصفار (ت ٢٩٠هـ) في «بصائر الدرجات» (ص ٤٣٤).

وهذا ما يقتضيه قول الله تعالى: ﴿التَّيَّ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^١، وعلى هذا فإن ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم أولى به من ذرية عمه في كتاب الله، وذرية الحسين هم أولى به من ذرية أخيه في كتاب الله، وهذا ما يقتضيه قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^٢، وعلى هذا فإن ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلحقون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وذرية الحسين يلحقون بالحسين، ولذلك فإن بني فاطمة هم أولى من بني عباس وجعفر وعقيل في كتاب الله، وبني الحسين هم أولى من بني الحسن في كتاب الله^٣،

١. الأحزاب / ٦

٢. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «لَمَّا قَبَضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ، كَانَ عَلِيٌّ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ، ثُمَّ وَقَعَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ جَرَتْ فِي الْأَيْمَةِ مِنْ وَلَدِهِ»، وفي رواية أخرى أنه قال: «أَفْضَى الْأَمْرِ إِلَى الْحُسَيْنِ، لَا يَنَازِعُهُ فِيهَا أَحَدٌ، فَاسْتَحَقَّهَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَلَا يَكُونُ بَعْدَ عَلِيٍّ بْنُ الْحُسَيْنِ إِلَّا فِي الْأَعْقَابِ وَأَعْقَابِ الْأَعْقَابِ» (الإمامة والتبصرة لعلي بن بابويه، ص ٤٧ و ٤٩)، وفي رواية أخرى أنه قال: «لَمَّا حَضَرَتِ الْحُسَيْنِ الْوَفَاةُ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى وَلَدِ أَخِيهِ دُونَ وَلَدِهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَكَانَ وَلَدُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ رَجْمًا مِنْ وَلَدِ أَخِيهِ وَكَانُوا أَوْلَى بِهَا، فَأَخْرَجَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَدَ الْحُسَيْنِ وَحَكَمَتْ لَوْلَدِ الْحُسَيْنِ، فَهِيَ فِيهِمْ جَارِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٢: دعائم الإسلام لابن حيون، ج ١، ص ٣٧).

٣. الطور / ٢١

٤. كما روى عبد الرحيم القصير، قال: «سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ -يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ- عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿التَّيَّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فِي مَنْ نَزَلَتْ؟ قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْأُمَرَاءِ، إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ جَرَتْ فِي وَلَدِ الْحُسَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَتَحَنَّنَ أَوْلَى بِالْأَمْرِ وَبِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ، فَقُلْتُ: لَوْلَدِ جَعْفَرٍ فِيهَا نَصِيبٌ؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: لَوْلَدِ الْعَبَّاسِ فِيهَا نَصِيبٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَدَدْتُ عَلَيْهِ بَطُونَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، وَنَسِيتُ وَلَدَ الْحُسَيْنِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: هَلْ لَوْلَدِ الْحُسَيْنِ فِيهَا نَصِيبٌ؟ فَقَالَ: لَا، يَا عَبْدَ الرَّحِيمِ، مَا لِمُحَمَّدٍ فِيهَا نَصِيبٌ غَيْرَنَا»، رواه علي بن بابويه (ت ٣٢٩هـ) في «الإمامة والتبصرة» (ص ٤٨).

وأبناءهم الأكبر هم أولى من أبنائهم الأصغر في كتاب الله إذا كانوا مؤمنين ومتبعين لأبائهم؛ لأنه قد أمر بطاعتهم ومودتهم قبل الآخرين^١، ومن الواضح أن العدل يقتضي تقديم الأولى على غيره، والعدل واجب؛ كما في العمل أيضاً -حسب الاستقراء والمقارنة- كان بنو فاطمة أعلم وأفضل من بني عباس وجعفر وعقيل، وكان بنو الحسين أعلم وأفضل من بني الحسن، وهذا شاهد على أولويتهم بخلافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظراً لألوية الأعم والأفضل بها؛ كما أنه لم يوجد في بني الحسن وسائر بني عبد المطلب أحد مثل علي بن الحسين (ت ٩٤هـ)^٢، وأبي جعفر الباقر (ت ١١٤هـ)^٣،

١. كما اشتهر عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ غَاهَةً»، والعاهة كل ما يخل بأهلية الخلافة.

٢. كما قال الزهري: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَفْضَلَ أَهْلِ بَيْتِهِ» (التاريخ الأوسط للبخاري، ج ١، ص ٢١٤)، وقال: «لَمْ أَرْ هَاشِمِيًّا أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص ١٣٧)، وقال: «مَا رَأَيْتُ قُرَشِيًّا أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ٢، ص ٩١٤)، وقال: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَفْقَهَ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ»، وقال ابن زيد: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْهُمْ قَطُّ» (المعرفة والتاريخ للفوسوي، ج ١، ص ٥٤٤)، وقال ابن عبد البر: «قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، وَكَانَ أَفْضَلَ هَاشِمِيٍّ أَذْرَكْتُهُ، وَقِيلَ: بَلْ كَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَقَالَ أَهْلُ النَّسَبِ: إِنَّهُ لَيْسَ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ غَقِبٌ إِلَّا مِنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ» (التمهيد لابن عبد البر، ج ٩، ص ١٥٦).

٣. كما قال محمد بن المنكدر: «مَا كُنْتُ أَرَى خَلْقًا يُفْضَلُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، حَتَّى رَأَيْتُ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ»، وقال عبد الله بن عطاء: «مَا رَأَيْتُ الْعُلَمَاءَ عِنْدَ أَحَدٍ أَصْغَرَ عِلْمًا مِنْهُمْ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ، لَقَدْ رَأَيْتُ الْحَكَمَ عِنْدَهُ كَأَنَّهُ مُتَعَلِّمٌ» (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٨٦)، وقال قيس بن الربيع: «سَأَلْتُ أَبَا إِسْحَاقَ السَّبْعِيَّ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ يَمْسَحُونَ، حَتَّى لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ لَمْ أَرِ قَطُّ مِثْلَهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَتَهَانِي عَنْهُ، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ يَمْسَحُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَمَا مَسَحْتُ مَذْهَبَانِي، قَالَ قَيْسٌ: وَمَا مَسَحْتُ مَذْهَبَ أَبِي إِسْحَاقَ» (انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج، ج ٦، ص ٢١)، وكان يقال له «الباقر» لبقرة العلم بقرا، وله يقول القرظي: «يَا بَاقِرَ الْعِلْمِ لِأَهْلِ التَّقَى... وَخَيْرَ مَنْ لَبَّى عَلَى الْأَجْبَلِ» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٤، ص ٢٧١)، ويقول مالك بن أعيان الجهني: «إِذَا طَلَبَ النَّاسُ عِلْمَ الْفَرَا... نِ كَانَتْ قُرْشٌ عَلَيْهِ عِيَالًا... وَإِنْ قِيلَ أَيْنَ ابْنُ بَنَتِ النَّبِيِّ... نَلْتِ بِذَلِكَ فَرَعًا طَوَالًا... نَجُومٌ تَهْلُلُ لِلْمُذَلِّجِينَ... جِبَالٌ تَوَرَّتْ عِلْمًا جِبَالًا» (معجم الشعراء للمرزباني، ص ٣٦٦).

وجعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ)^١، وموسى بن جعفر المعروف بالكاظم (ت ١٨٣هـ)^٢، وعلي بن موسى المعروف بالرضا (ت ٢٠٣هـ)^٣ في العلم والفضل، وهذا ما لا يخفى على المتتبع.

١. كما قال الجاحظ: «مَلَأَ الدُّنْيَا عِلْمُهُ وَفَقْهُهُ، وَيُقَالُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مِنْ تَلَامِيذِهِ، وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَحَسْبُكَ بِهِمَا فِي هَذَا الْبَابِ» (الرسائل السياسية للجاحظ، ص ٤٥٠)، وقال أبو حنيفة: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَفْقَهَ مِنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، لَمَّا أَقْدَمَهُ الْمَنْصُورُ الْحِيرَةَ، بَعَثَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَنِيفَةَ، إِنَّ النَّاسَ قَدْ فُتِنُوا بِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَهَيَّئْ لَهُ مِنْ مَسَائِلِكَ الصَّعَابِ، فَهَيَّأْتُ لَهُ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ وَجَعْفَرُ جَالِسٌ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا بَصُرْتُ بِهِمَا، دَخَلَنِي لِجَعْفَرٍ مِنَ الْهَيْبَةِ مَا لَمْ يَدْخُلْنِي لِأَبِي جَعْفَرٍ»، فذكر أنه سألهم فأجاباه عن جميع مسائله، وقال عمرو بن أبي المقدم: «كُنْتُ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَلِمْتُ أَنَّهُ مِنْ سَلَالَةِ النَّبِيِّينَ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ وَاقِفًا عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْعُظْمَى وَهُوَ يَقُولُ: سَلُونِي، سَلُونِي» (انظر: الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٣٥٨)، وقال أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد: «كَانَ إِمَامٌ هَدَى، وَعَلَمًا مِنْ أَغْلَامِ الدِّينِ، وَكَانَ أَكْثَرُ كَلَامِهِ حِكْمًا» (إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج، ج ٢، ص ١١٥).

٢. كما قال يحيى بن الحسن: «كَانَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ يُدْعَى الْعَبْدَ الصَّالِحَ مِنْ عِبَادَتِهِ وَاجْتِهَادِهِ، رَوَى أَصْحَابُنَا: أَنَّهُ دَخَلَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَسَجَدَ سَجْدَةً فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، فَسَمِعَ وَهُوَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: عَظُمَ الذَّنْبُ عِنْدِي، فَلِيَحْسُنِ الْعَفْوُ مِنْ عِنْدِكَ، يَا أَهْلَ التَّقْوَى، وَيَا أَهْلَ الْمَغْفِرَةِ، فَجَعَلَ يَرُدُّهَا حَتَّى أَصْبَحَ، وَكَانَ سَخِيًا، كَرِيمًا، يَبْلُغُهُ عَنِ الرَّجُلِ أَنَّهُ يُؤْذِيهِ، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ بِصُرَّةٍ فِيهَا أَلْفُ دِينَارٍ، وَكَانَ يَصُرُّ الصُّرَرُ بِثَلَاثِ مِائَةِ دِينَارٍ، وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَمِائَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْسِمُهَا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ مِثْلَ صُرَرِهِ إِذَا جَاءَتْ الْإِنْسَانُ الصُّرَّةَ فَقَدْ اسْتَعْنَى»، وقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي: «حَجَّ هَارُونَ الرَّشِيدُ، فَاتَى قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَائِرًا لَهُ، وَحَوْلَهُ قُرَيْشٌ وَأَفْيَاءُ الْقَبَائِلِ، وَمَعَهُ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْقَبْرِ، قَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا ابْنَ عَمٍّ، افْتِخَارًا عَلَيَّ مِنْ حَوْلِهِ، فَدَنَا مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتِ» - كِنَايَةً عَنْ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ - فَتَغَيَّرَ وَجْهُ هَارُونَ، وَقَالَ: هَذَا الْفَخْرُ يَا أَبَا الْحَسَنِ حَقًّا» (انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ١٤ و ١٦)، ووصفه أبو حاتم بأنه «ثَقَّةٌ صَدُوقٌ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٣٩)، وذكر ابن الجوزي من كراماته العجائب (راجع: صفة الصفوة لابن الجوزي، ج ١، ص ٤٠٠).

٣. كما جعله المأمون ولي عهد المسلمين والخليفة من بعده، وسمّاه الرضا من آل محمد، «وَذَلِكَ أَنَّهُ نَظَرَ فِي بَنِي الْعَبَّاسِ وَبَنِي عَلِيٍّ، فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا هُوَ أَفْضَلُ وَلَا أَوْزَعُ وَلَا أَعْلَمُ مِنْهُ» (تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٥٥٤)، وقال: «إِنِّي عَاهَدْتُ اللَّهَ أَنْ أَخْرِجَهَا إِلَى أَفْضَلِ آلِ أَبِي طَالِبٍ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَفْضَلَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ» (مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني، ص ٤٥٤)، وهو المدفون بطوس في جنب هارون الرشيد، وفي ذلك يقول دعي: «قَبْرَانِ فِي طُوسٍ خَيْرُ النَّاسِ كُلِّهِمْ ... وَقَبْرُ شَرِّهِمْ هَذَا مِنَ الْعَبَرِ ... مَا يُنْفَعُ الرَّجْسُ مِنْ قُرْبِ الزُّكِيِّ وَلَا ... عَلَى الزُّكِيِّ بِقُرْبِ الرَّجْسِ مِنْ ضَرِّ» (عيون أخبار الرضا لابن بابويه، ج ٢، ص ٢٨١؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ١٧، ص ٢٦٠).

من هنا يُعلم أنه يُشترط في الخليفة أن يكون فاطميًا حسيئيًا، وإن كان الشرط الأساسي فيه أن يكون معيّنًا من عند الله بواسطة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. بناء على هذا، فإن الأخبار الواردة في إثبات خلافة غير أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم ليست صحيحة؛ لأنها أخبار آحاد غير يقينية تخالف كتاب الله والأخبار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم؛ كما يرى بين رواياتها رجال تابعون للتيار الأموي ومعارضون لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم، ولذلك صرح العديد من أهل الحديث بضعفهم وعدم صحة رواياتهم. بل الإنصاف أن جميع هذه الأخبار باطلة، وإثما وضعت إرضاءً للحكام الأمويين وعداوةً لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم، ومن تتبّع أسانيدنا أدرك هذه الحقيقة^١.

[جعل اثني عشر رجلًا من أهل بيت النبي خلفاء له]

نعم، قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثير من أصحابه مثل جابر بن سمرة^٢، وعبد الله بن مسعود^٣، وعبد الله بن عمر^٤، وعبد الله بن عباس^٥،

١. لمعرفة ذلك، راجع: الوضاعون وأحاديثهم للأميني، ص ٤٢٢.
٢. مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ١٢٧ و ٦٠٧؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٩٠؛ مسند أحمد، ج ٣٤، ص ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٩٠، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٥ و ٥٢٩؛ صحيح البخاري، ج ٩، ص ٨١؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٣ و ٤؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٦؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠١؛ الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٣، ص ١٢٦؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ١٧٣، ١٩٤ و ١٩٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ١٣؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته للجوزقي، ص ١٧١؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٧١٥.
٣. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٢١ و ٤٠٦؛ مسند البزار، ج ٥، ص ٣٢٠؛ مسند أبي يعلى، ج ٨، ص ٤٤٤، ج ٩، ص ٢٢٢؛ المسند للشاشي، ج ١، ص ٤٠٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ١٥٧؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٤٦؛ فوائد تمام، ج ٢، ص ٢٣١.
٤. الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٩٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٦٣.
٥. الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٩٦؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج ١، ص ٣٠٢؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٥؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٤؛ تاريخ دمشق لابن عساکر، ج ٣٢، ص ٣٠٣.

وعبد الله بن عمرو^١، وأنس بن مالك^٢، وعبد الله بن أبي أوفى^٣، وعبّاس بن عبد المطلب^٤، وجابر بن عبد الله^٥، وأبي جحيفة^٦، وأبي قتادة^٧، وعائشة^٨، وغيرهم، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، أنّه اعتبر عدد الخلفاء من بعده اثني عشر، وقال بالفاظ متقاربة: «يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، وأكد أنّه لا يزال الإسلام منيعاً عزيزاً قائماً ماضياً ظاهراً صالحاً مستقيماً إلى يوم القيامة بالاعتماد على خلافتهم، وهذا موافق لسنة الله في الأمم السابقة، إذ جعل لهم اثني عشر إماماً؛ كما قال على سبيل المثال: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^٩،

١ . الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ٩٥؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٥٤٨، ٥٥٧، ٥٥٨ و ٥٦٣؛ معجم الصحابة للبغوي، ج ٣، ص ٤٥٠؛ الشريعة للأجري، ج ٤، ص ١٧٠٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٥٤ و ٩٠؛ الكامل لابن عدي، ج ٤، ص ٢٥؛ جزء الحسن بن شاذان، ص ٣٧؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٢٣ و ٤٩؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٣٩٢؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ٢٤٣

٢ . كفاية الأثر للخزاز، ص ٧٦؛ مقتضب الأثر للجوهري، ص ٤؛ الدّرّ النظيم لابن حاتم الشامي، ص ٧٨٨؛ جامع الأحاديث للسيوطي، ج ١٨، ص ٦٦؛ كنز العمال للمتقي الهندي، ج ١٢، ص ٣٤
٣ . فضائل أمير المؤمنين لابن عقدة، ص ١٥٣؛ مقتضب الأثر للجوهري، ص ٥؛ الدّرّ النظيم لابن حاتم الشامي، ص ٧٨٨

٤ . إعلام الوري للطبرسي، ج ٢، ص ١٦٥؛ مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٥٢؛ الدّرّ النظيم لابن حاتم الشامي، ص ٧٩٦

٥ . كمال الدين وتمام النعمة لابن بابويه، ص ٣١١؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ٥٣؛ الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ٣٤٦

٦ . التاريخ الكبير للبخاري، ج ١٠، ص ٤٩٢؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ١٥٣ و ١٥٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٢، ص ١٢٠؛ طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني، ج ٢، ص ٨٩؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٧١٦؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ١٤٦

٧ . فضائل أمير المؤمنين لابن عقدة، ص ١٥١؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ١٣٩

٨ . كفاية الأثر للخزاز، ص ١٨٧؛ إعلام الوري للطبرسي، ج ٢، ص ١٦٤

٩ . المائدة / ١٢

العودة إلى الإسلام

ومن الواضح أنَّ سُنَّةَ الله في الأمم السابقة جارية في هذه الأمة أيضًا، ولن تتبدل أبدًا؛ كما قال: «سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا»^١.
 من هنا يُعلم أنَّ اثني عشر رجلًا من أهل بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هم خلفاؤه من عند الله؛ لأنَّ ذلك حاصل الجمع بين هذا الخبر المتواتر وبين خبر الثقلين المتواتر وبين كتاب الله، بالإضافة إلى أنَّه هو الضامن الوحيد لكون الإسلام منيعًا عزيزًا قائمًا ماضيًا ظاهرًا صالحًا مستقيمًا إلى يوم القيامة؛ بالنظر إلى أنَّ مثل هذه الثمرات تتحصَّل بالضرورة من خلافة الذين قد طُهِرُوا من أيِّ اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، لا من خلافة الذين لم يُطَهَّرُوا من أيِّ اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، وبمقتضى مخالفتهم له في عقائدهم أو أعمالهم يُخلَّون بمناعته وعزَّته وقيامه ومضيِّه وظهوره وصلاحه واستقامته قصدًا أو دون قصد؛ كما أنَّ حكم الأمويين والعباسيين باسم الخلافة، أدَّى إلى وهن الإسلام وذلِّه وانحطاطه وانكساره بمقتضى مخالفتهم له في عقائدهم وأعمالهم، وهذه حقيقة مؤكَّدة محسوسة. لذلك، فإنَّ خلفاء النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الاثني عشر من قريش، حيث يُعتبرون ضامين لكون الإسلام منيعًا عزيزًا قائمًا ماضيًا ظاهرًا صالحًا مستقيمًا إلى يوم القيامة، هم من أهل بيته بلا ريب؛ لأنَّهم هم الطائفة القرشيَّة الوحيدة التي طهارتها من كلِّ رجس وملازمتها لكتاب الله إلى يوم القيامة أمر قطعي، ومن ثمَّ يمكن أن تكون خلافتهم سببًا لمناعة الإسلام وعزَّته وقيامه ومضيِّه وظهوره وصلاحه واستقامته إلى يوم القيامة، وهذه حقيقة يدَّعي بها كلُّ مسلم منصف ذي علم، ولا ينكرها إلَّا من يعمه في ظلمات الجهل والتعصُّب ولا يخاف الله واليوم الآخر.

١. الأحزاب / ٦٢

٢. كما أشار إلى ذلك في التوراة أيضًا حيث قال لإبراهيم عليه السلام: «وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَقَدْ سَمِعْتُ لَكَ فِيهِ، هَا أَنَا أَبَارِكُهُ وَأُكَثِّرُهُ جَدًّا، وَيَكُونُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ اثْنَا عَشَرَ رَئِيسًا، وَأَجْعَلُ مِنْهُ أُمَّةً عَظِيمَةً» (التكوين، ١٧: ٢٠).

طبعاً لا يقال أنّ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بعد عليّ وابنه الحسن على الأقل، لم ينالوا انبساط اليد، ولذلك لم يكن من الممكن أن يكونوا مراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلفائه الاثني عشر؛ لأنّ الخليفة في الإسلام ليس من نال انبساط اليد، كما أنّ كلّ من نال انبساط اليد ليس بخليفة^١، بل الخليفة من عينه الله للخلافة، سواء نال انبساط اليد أم لم ينل؛ نظراً لأنّ انبساط اليد يتأتّى من قبول الناس، والخلافة لا تتأتّى من قبول الناس، بل من قبول الله، ومن الواضح أنّ قبول الناس لا يتوافق دائماً مع قبول الله، وعدم قبولهم لا يمنع قبوله، ولذلك ليست الخلافة مشروطة بانبساط اليد، بل انبساط اليد مشروط بالخلافة؛ بمعنى أنّه لا يُقبل إلاّ من خليفة الله في الأرض. من هنا يُعلم أنّه لا قبول الناس يخلق الخلافة لأحد، ولا عدم قبولهم ينزع الخلافة من أحد؛ لأنّ الخلافة في الإسلام هي التعيّن من عند الله، والتعيّن من عند الله غير متوقّف على قبول الناس؛ كما أنّ الخلفاء الاثني عشر الذين عناهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لمّا ينالوا انبساط اليد اللازم قطعاً؛ لأنّه لمّا تتحقّق تلك المناعة والعزّة والقيام والمضي والظهور والصلاح والاستقامة للإسلام إلى يوم القيامة، وهذا واقع معلوم بالوجدان.

من هنا يُعلم أنّ تحيّر أهل الحديث في معنى هذا الخبر المتواتر قد نشأ من تجاهلهم؛ بمعنى أنّهم لم يريدوا معرفة معناه، لا أنّ معناه لا يُعرف حقيقة؛

١ . الشاهد على ذلك قول عمر بن الخطاب لأصحابه وهو مبسوط اليد: «وَاللّٰهُ مَا أَدْرِي أَخْلِيفَةً أَنَا أَمْ مَلِكٌ، فَإِنْ كُنْتُ مَلِكًا فَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ»، فقال له قائل: «إِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، إِنَّ الْخَلِيفَةَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا حَقًّا، وَلَا يَضَعُهُ إِلَّا فِي حَقٍّ، وَأَنْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ كَذَلِكَ، وَالْمَلِكُ يَعْصِفُ النَّاسَ، فَيَأْخُذُ مِنْ هَذَا وَيُعْطِي هَذَا»، فسكت عمر، وفي رواية أخرى: «أَنْ عَمَرَ قَالَ: أَمَلِكٌ أَنَا أَمْ خَلِيفَةٌ؟ فَقَالَ لَهُ سَلْمَانٌ: إِنْ أَنْتَ جَبَيْتَ مِنْ أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ وَضَعْتَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، فَأَنْتَ مَلِكٌ غَيْرُ خَلِيفَةٍ، فَاسْتَعْبَرَ عُمَرُ» (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ٢٨٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١٠، ص ٣٦٠؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢١١).

العودة إلى الإسلام

لأنّه من المسلم به أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يكن يريد اللّغز بهذا الخبر، بل كان يريد تعريف المسلمين بالخلفاء من بعده، ولذلك لو لم يكن أحد من أصحابه يعرف معنى هذا الخبر، لكان عليهم أن يسألوه عن ذلك، ولو لم يفعلوا مع عدم معرفتهم به، لكان عليه قطعاً أن يبيّنه لهم، ومن هنا يُعلم أنّ أصحابه كانوا على معرفة بمعنى هذا الخبر، ومن ثمّ فإنّه كان قد بيّنه لهم، ومما يشهد على هذه الحقيقة رفعهم أصواتهم عندما سمعوه بما حال دون سماع بعضه، ولذلك فإنّ التحير في معناه إنّما حدث في القرون التالية بعد أن استولى على الحكم رجال من غير أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يزيدون على اثني عشر ولهم عقائد وأعمال مباحنة للإسلام، ونشأ من تجاهل الأخبار القطعية عن الله ونبيّه في أهل البيت. نعوذ بالله من كتمان الحقّ، الذي يشبه عمل كهنة اليهود وينزل لعنة الله ولعنة اللاعنين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۖ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾^١.

[ضرورة احترام أصحاب النّبيّ]

الحاصل أنّ عليّاً والحسن والحسين هم ثلاثة من خلفاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الاثني عشر، وبعد الحسين تسعة من ذريّته يُعتبرون خلفاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم واحداً تلو الآخر وفقاً لقاعدة «ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^٢، وهذا ما يقتضيه كتاب الله والأخبار المتواترة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولكنّه لا يستلزم إهانة رجال من أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تولّوا الحكم من بعده؛ لأنّ السوابق الحسنة التي كانت لهم في الإسلام توجب حسن الظنّ بهم، وحسن الظنّ بهم هو أنّهم كانوا في شبهة من هذه الحقيقة أو نسوها،

١. البقرة / ١٥٩

٢. آل عمران / ٣٤

ولو كان الواقع غير ذلك أيضًا فهم مسؤولون عن عملهم والآخرين مسؤولون عن عملهم، ولا يُسأل المسلمون اللاحقون عما عمل المسلمون السابقون؛ كما قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^١. لذلك، ليس من الضروريّ المجادلة في عملهم ونيّتهم؛ لأنّ الله أعلم بعملهم ونيّتهم، وكلّ امرئ رهين بعمله ونيّته؛ كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^٢، بل إنّ إساءة الظنّ بهم قد تكون إثماً؛ لأنّهم بسبب سوابقهم الحسنة في الإسلام أولى بأن يُحسنَ بهم الظنّ، وقد نهى الله عن كثير من الظنون السيئة فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾^٣، بل أمر بإحسان الظنّ بالمسلمين فقال: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾^٤؛ كما أنّ الاستغفار للمسلمين الأوائل عمل صالح، والحدّ عليهم عمل غير صالح؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^٥. لذلك، يجب أن نُحمل أعمال أصحاب النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على أحسن وجه ممكن؛ مثل أن نُحمل امتناعهم عن مبايعة أهل البيت على أنّهم أخطؤوا بجهالة أو غفلة أو نسيان أو عجلة أو خوف من الظالمين، دون الارتداد والنفاق والعداوة للإسلام^٦.

١ . البقرة / ١٣٤

٢ . المدثر / ٣٨

٣ . الحجرات / ١٢

٤ . النور / ١٢

٥ . الحشر / ١٠

٦ . كما فعل النّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في شأن حاطب بن أبي بلتعة، إذ وقف على كتابه الذي كتب إلى المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فقال له: «مَا هَذَا يَا حَاطِبُ؟» قال: «لَا تَجْعَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلَصَّقًا فِي قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَاتِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي بِمَكَّةَ قَرَابَةٌ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ أَنْ أَتَجِدَ عِنْدَهُمْ يَدًا، وَوَاللَّهِ مَا فَعَلْتُهُ كُفْرًا، وَلَا ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي، وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ»،



العودة إلى الإسلام

نعم، حمل أفعالهم على ما لا يمكن كذب، وهو غير جائز؛ كحمل مبايعتهم لحكام دون أهل البيت على عدم وجوب مبايعتهم لأهل البيت، وهو محال، أو حمل محاربتهم حكماً من أهل البيت على جواز محاربتهم أهل البيت ولو تحت ذريعة الاجتهاد، وهو محال، أو حمل ارتكابهم كبائر مثل القتل والزنا وشرب الخمر على جواز الاجتهاد في مثل هذه الأمور، وهو محال، أو الاعتقاد بأن إتيانهم البغي والظلم والفحشاء والمنكر يجتمع مع عدالتهم، وهو محال؛ بالنظر إلى أنه لا أحد طاهر بعد الله إلا من طهره الله، ولذلك لا يجوز تطهير من لم يطهره الله؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ۖ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾^١؛ كما طهر أهل بيت نبيه فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^٢، ولم يطهر أحداً غيرهم وقال: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾^٣. لذلك، فإن الذين يطهرون أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من زلاتهم إنما يخدعون أنفسهم، ولا يغيرون الواقع؛ كما أن الذين يسبونهم بسبب زلاتهم لا يضرّونهم شيئاً، وإنما يكسبون إثماً على أنفسهم؛ لأن السب محرم في الإسلام، وإن كان لمن يُعبد من دون الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^٤،

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّهُ قَدْ صَدَقَ»، فقال عمر: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَغْنِي أَضْرَبُ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ!» فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بِدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» (مسند الشافعي، ص ٣١٦؛ مسند أحمد، ج ٢٣، ص ٩١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٥٩؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٦٧؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤٧؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٠٩؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١٠، ص ٢٩٦؛ الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٥٨)، فعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كيفية التعامل مع المخطئين من أصحابه، خاصة إذا كانوا من أهل بدر.

١. النساء / ٤٩

٢. الأحزاب / ٣٣

٣. النجم / ٣٢

٤. الأنعام / ١٠٨

ولذلك فإنّ الذين يسبّون أصحاب التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم بسبب زلّاتهم، هم فاسقون وظالمون إذا أصروا على ذلك، مثل الذين يسبّون سائر المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^١، ولو أنّهم لا يكفّرون بسبب هذا الإثم الكبير وفقاً للقاعدة.

[المهديّ آخر خلفاء التّبيّ]

على كلّ حال، أيّما كان الخلفاء الاثنا عشر من أهل بيت التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، فليس بين المسلمين خلاف في آخرهم، وهو رجل سميّ للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم من ولد فاطمة والحسين يقال له «المهديّ»^٢،

١. الحجرات / ١١

٢. قد جاء في رواية «الحسن» بدلاً من «الحسين»، وهي في سنن أبي داود (ج ٤، ص ١٠٨)، لكنّه غلط أو تصحيف على الأرجح، والشاهد على ذلك اختلاف النسخ؛ فإنّ القندوزيّ (ت ١٢٩٤ هـ) رواها عن أبي داود بلفظ «الحسين» (انظر: ينابيع المودة للقندوزيّ، ج ٣، ص ٢٥٩)، والظاهر أنّ النسخة الموجودة عنده كانت كذلك. ثمّ الرواية ضعيفة؛ لأنّها منقطعة الإسناد (انظر: الموسوعة في أحاديث المهديّ الضعيفة والموضوعة للبستوي، ص ٣٤٧)، وهي مخالفة لكتاب الله؛ فإنّه يدلّ على أولوية الأولاد على أولاد الأخ كما تبين، وهي معارضة لأكثر الروايات أيضاً؛ فإنّها تدلّ على أنّ المهديّ من ذرية الحسين؛ كما روي عن عليّ أنّه ذكر المهديّ وأنّه من ولد الحسين، أجليّ الجبين، أقى الأنف، أزيل الفخذين، أفلج الثّنايا، وهذه رواية مشهورة عنه استشهد بها أهل اللغة في بيان معنى «الرّئيل» (انظر: تهذيب اللغة للأزهريّ، ج ١٣، ص ١٧٤؛ الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهرويّ، ج ٣، ص ٨٤٤؛ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ج ٩، ص ٩٠؛ لسان العرب لابن منظور، ج ١١، ص ٣١٧)، وروي عن الحسين أنّه قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّهُ مِنِّي يَغْنِي الْمُهْدِيَّ» (الكامل لابن عديّ، ج ٧، ص ٣٩٨)، وروي عن حذيفة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ذكر المهديّ، فقال سلمان: يا رسول الله، من أيّ ولدك هو؟ فقال: «مِنْ وَلَدِي هَذَا»، وضرب بيده على الحسين (انظر: الأربعون حديثاً في المهديّ لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص ٥٧)، وروي عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم وعده رؤية أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين وقال له: «اغْلَمْ أَنَّ الْمُهْدِيَّ مِنْ وَلَدِهِ» (انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٤، ص ٢٧٦).

ويظهر بعد أن مُلئت الأرض ظلمًا وجورًا، فيملأها عدلًا وقسطًا؛ فقد روى خبره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من أربعين من أصحابه، مثل عبد الله بن مسعود^١، وطلحة بن عبيد الله^٢، وعبد الرحمن بن عوف^٣، وعبد الله بن عباس^٤، وعبد الله بن عمر^٥،

نعم، إذا كان نسب المهدي يصل إلى الحسين من طريق أبي جعفر، صح القول بأنه من ولد الحسن أيضًا؛ لأنّ والده أبي جعفر كانت فاطمة بنت الحسن (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٣١٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٣، ص ١٤٧)، وعلى هذا فيمكن اعتبار المهدي حسيئيًا من جهة الأب، وحسيئيًا من جهة الأم، وبذلك يُجمع بين الأخبار والأقوال.

١. مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥١٣ و ٥٢٧؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٦؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٦؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ٣، ص ١٨٧؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٥؛ مسند البزار، ج ٥، ص ٢٢٥؛ المسند للشاشي، ج ١، ص ٣٤٧ و ٣٦٢، ج ٢، ص ١٠٩ و ١١٠؛ معجم ابن الأعرابي، ج ١، ص ٤١٣؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٢ و ٩٤؛ الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي، ج ١، ص ٣٨٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦ و ١٣٧؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٤٨٨ و ٥١١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٧٥

٢. تهذيب الآثار للطبري (الجزء المفقود)، ص ٣٧٦؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٥، ص ٦٠؛ علل الدارقطني، ج ٤، ص ٢١٣

٣. الكامل لابن عدي، ج ٤، ص ٤٨٩؛ الأربعون حديثًا في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٦٧؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ٧١، ١٠١ و ٢٤٤؛ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية، ص ١٤٧

٤. الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٩٦، ٣٤٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥١٣؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٩٦٦؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج ١، ص ٣٠٢؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٤، ص ٤٨؛ الكنى والأسماء للدولابي، ج ١، ص ٤٣٦؛ معجم ابن المقرئ، ص ٨٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٥٩؛ تفسير الثعلبي، ج ٣، ص ٨٢؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٤٣؛ البعث والنشور للبيهقي، ص ١٣٣ و ١٣٦؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٤

٥. تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣١٠؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ٢٥٦؛ الأربعون حديثًا في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٥٨، ٧١، ٧٤ و ٧٦؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ٩٢، ٩٣، ٩٥ و ١٣٤

وجابر بن عبد الله^١، وحذيفة بن اليمان^٢، وعمّار بن ياسر^٣، وأنس بن مالك^٤، وعمران بن حصين^٥، وعوف بن مالك^٦، وأبي أيوب الأنصاري^٧،

١ . الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧٢؛ مسند أحمد، ج ٢٣، ص ٦٣؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٥، ج ٨، ص ١٨٥؛ المنتقى لابن الجارود، ص ٣٧٩؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٤٢١؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١، ص ٥٧٦؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٧٣ و ١٢٣؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٩، ص ٣٩؛ الإيمان لابن منده، ج ١، ص ٥١٧؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٠١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٠٤

٢ . جزء آدم بن أبي إياس، ص ١٨؛ تهذيب الآثار للطبري (الجزء المفقود)، ص ٣٧٧؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٤٢٢؛ فضائل البيت المقدس للواسطي، ص ٢١٨؛ الأربعون حديثاً في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٥٧، ٦٠، ٦١، ٧٥ و ٨٨؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٩٠؛ الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي، ج ٤، ص ٢٢١؛ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني، ج ١، ص ٤٨٤؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ٧٣، ٧٥، ٩٤، ١٠٠، ١٠١، ١٣٢، ١٥٠، ٢٠٦ و ٢٩٥

٣ . الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ٣٠٢ و ٣٣٩؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ١٢٠؛ فوائد أبي عبد الله النعالي، الحديث ٢٨؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٥، ص ١٨٨؛ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني، ج ١، ص ٤٤٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٢٦، ص ٣٥٠؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ١٣٥

٤ . سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٨؛ مسند البزار، ج ١٣، ص ٢٧٤؛ طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني، ج ٢، ص ٢٩٠؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٢٣٣؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ٨، ص ١٥٠٨؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٣١٢؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٩٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٩٢

٥ . تهذيب الآثار للطبري (الجزء المفقود)، ص ٣٧٧؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ١٣١؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٩٢؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ١٠١؛ وينظر أيضاً: مسند أحمد، ج ٣٣، ص ١٤٩؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤؛ الكنى والأسماء للدولابي، ج ٢، ص ٦٥١؛ تهذيب الآثار للطبري (مسند عمر)، ج ٢، ص ٨٢٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٨، ص ١١٦؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٨١.

٦ . المعجم الكبير للطبراني، ج ١٨، ص ٥١؛ وينظر أيضاً: الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ٦٠؛ مسند أحمد، ج ٣٩، ص ٤١١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٠١؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٦٣٠؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٤، ص ٨٣٥.

٧ . المعجم الصغير للطبراني، ج ١، ص ٧٥؛ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى لمحّب الذين الطبري، ص ٤٤

العودة إلى الإسلام

وأبي سعيد الخدري^١، وسلمان الفارسي^٢، وجابر الصديقي^٣،
وأبي هريرة^٤، وأبي أمامة^٥، وثوبان^٦، وأمّ سلمة^٧،

- ١ . الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧١؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٠١؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥١٢ و ٥١٣؛ مسند أحمد، ج ١٧، ص ٢١٠، ٢٥٤، ٣٢١، ٤١٦، ج ١٨، ص ٣٩ و ٦٢؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٥؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٧؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٦؛ مسند البزار، ج ١٨، ص ٧٥؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٧٤، ٣٥٦ و ٣٦٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٣؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٩، ص ١٧٦؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٤، ص ٥١٢، ٦٠٠ و ٦٠١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٠١؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٤
- ٢ . الخصال لابن بابويه، ص ٤٧٥؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ٤٣؛ مقتضب الأثر للجوهري، ص ٨؛ الأربعون حديثاً في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٥٧؛ إعلام الوری للطبرسي، ج ٢، ص ١٨٠
- ٣ . الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٢١، ٣٨١ و ٣٨٣؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٩٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٢، ص ٣٧٤؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٥٥٤؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٢١
- ٤ . الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٤٠٠؛ مسند أحمد، ج ١٣، ص ١٠٨؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٨؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٢٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٥؛ مسند أبي هريرة لأبي إسحاق العسكري، ص ٦٩؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ١٩؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١، ص ٥٧٥؛ معجم ابن الأعرابي، ج ٣، ص ١٠٥١؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٢؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٥، ص ١٩٥؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته للجوزقي، ص ٢٠٨؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٤، ص ٥٦٥
- ٥ . الفتن لابن حماد، ج ٢، ص ٥٦٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٥٩؛ الفتن لحنبل بن إسحاق، ص ١٤١؛ الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٤٤٧؛ مسند الروياني، ج ٢، ص ٢٩٥؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٨، ص ١٠١؛ فوائد تمام، ج ١، ص ١١٦
- ٦ . الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٣١١؛ مسند أحمد، ج ٣٧، ص ٧٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٧؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ١٠٠؛ مسند الروياني، ج ١، ص ٤١٧؛ البدء والتاريخ للمقدسي، ج ٢، ص ١٧٤؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٤، ص ٥١٠ و ٥٤٧؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٣٢؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٥
- ٧ . مسند ابن الجعد، ص ٣٩٣؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٦٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٤، ص ١٢٢ و ١٧٠؛ مسند أحمد، ج ٤٣، ص ٢٨٢، ج ٤٤، ص ٢٨٦؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٦؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣٠٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٨؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٧؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج ٢، ص ١١٨؛

وعائشة^١، وغيرهم^٢، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، وصرح بصحته وتواتره كثير من أئمة الحديث، مثل الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والآبري (ت ٣٦٣هـ)، والحاكم (ت ٤٠٥هـ)، والبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والبغوي (ت ٥١٦هـ)، وابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)، والمزي (ت ٧٤٢هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والهيتمي (ت ٨٠٧هـ)، والسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، وابن حجر (ت ٩٧٤هـ)، والكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، والألباني (ت ١٤٢٠هـ)، وغيرهم^٣،

مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣٧٠؛ مستخرج أبي عوانة، ج ٢٢، ص ٤٥؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٣، ص ٢٦٧ و ٢٩٦؛ المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ٤، ص ٢٢٧٠؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٤٧٨ و ٦٠٠

١. الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٣٧١؛ مسند أحمد، ج ٤١، ص ٢٥٨؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٨؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣١٠؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٦٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣٦٨؛ مستخرج أبي عوانة، ج ٢٢، ص ٤١

٢. منهم من روي عنه مرفوعاً، ومنهم من روي عنه موقوفاً، إلا أن الموقوف عليهم في هذا الباب له حكم المرفوع؛ لأنهم ما كانوا يعلمون الغيب، وإنما كانوا يخبرون بما سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أثناء صحبتهم له، وممن روي عنه في هذا الباب أيضاً علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعمر، وعثمان، والعباس، وحفصة، وأم حبيبة، وأسماء بنت عميس، وعبد الله بن عمرو، وقرّة بن إياس، وعمرو بن عوف، وحارثة بن وهب، وتميم الداري، وأبو موسى الأشعري، وعدي بن حاتم، وعلي الهلالي، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وذو مخمر ابن أخي النجاشي، وغيرهم.

٣. على سبيل المثال، قال الآبري (ت ٣٦٣هـ) في «مناقب الشافعي» (ص ٩٥): «قَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ وَاسْتَفَاضَتْ بِكَثْرَةِ رَوَاتِبِهَا عَنْ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَجِيءِ الْمَهْدِيِّ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال القرطبي (ت ٦٧١هـ) في «تفسيره» (ج ٨، ص ١٢١): «إِنَّ الْأَخْبَارَ الصَّحَاحَ قَدْ تَوَاتَرَتْ عَلَى أَنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ عِثْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في «منهاج السنة النبوية» (ج ٨، ص ٢٥٤): «إِنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يُخْتَجُّ بِهَا عَلَى خُرُوجِ الْمَهْدِيِّ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ»، وقال البرزنجي (ت ١١٠٣هـ) في «الإشاعة لأشراط الساعة» (ص ٢١٥): «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَحَادِيثَ وَجُودِ الْمَهْدِيِّ وَخُرُوجِهِ آخِرَ الزَّمَانِ، وَأَنَّهُ مِنْ عِثْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ بَلَّغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهَا»، وقال أيضاً: «إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِيهِ عَلَى اخْتِلَافِ رَوَايَاتِهَا لَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ» (نفس المصدر، ص ١٧٥).

العودة إلى الإسلام

وَأَلَّفَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، مِثْلَ ابْنِ حَمَّادٍ (ت ٢٢٨هـ)، وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ت ٢٧٩هـ)، وَابْنَ الْمُنَادِي (ت ٣٣٦هـ)، وَأَبِي نَعِيمٍ (ت ٤٣٠هـ)، وَعَبْدَ الْغَنِيِّ (ت ٦٠٠هـ)، وَالْحَمَوِيَّ (ت ٦٢٦هـ)، وَالْكِنْدِيَّ (ت ٦٥٨هـ)، وَابْنَ الْقَيْمِ (ت ٧٥١هـ)، وَابْنَ كَثِيرٍ (ت ٧٧٤هـ)، وَالسَّيُوطِيَّ (ت ٩١١هـ)، وَابْنَ حَجَرَ (ت ٩٧٤هـ)، وَالشُّوكَانِيَّ (ت ١٢٥٠هـ)، وَغَيْرَهُمْ أَجْزَاءَ مَفْرَدَةٍ، وَمُضْمُونُهُ مُوَافِقٌ لِمَا وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ إِذْ قَالَ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿وَرِيدٌ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^٢، وَقَالَ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^٣،

وَقَالَ السَّفَارِينِيُّ (ت ١١٨٨هـ) فِي «لَوَامِعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ» (ج ٢، ص ٨٤): «قَدْ كَثُرَتْ بِخُرُوجِهِ الرِّوَايَاتُ، حَتَّى بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ الْمَغْنَوِيِّ، وَشَاعَ ذَلِكَ بَيْنَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ حَتَّى عُدَّ مِنْ مُعْتَقَدَاتِهِمْ... وَقَدْ رَوَى عَمَّنْ ذَكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِ مَنْ ذَكَرَ مِنْهُمْ بِرَوَايَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَعَنِ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مَا يُفِيدُ مَجْمُوعُهُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ؛ فَالْإِيمَانُ بِخُرُوجِ الْمَهْدِيِّ وَاجِبٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمُدَوَّنٌ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»، وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ (ت ١٢٥٥هـ): «الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْمَهْدِيِّ الَّتِي أُمِّكِنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا مِنْهَا خَمْسُونَ حَدِيثًا فِي الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ الْمُنْجَبَرِ، وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ بِلَا شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ، بَلْ يَصْدُقُ وَصْفُ التَّوَاتُرِ عَلَى مَا دُونَهَا عَلَى جَمِيعِ الْإِصْطِلَاحَاتِ الْمُحَرَّرَةِ فِي الْأَصُولِ» (نظم المتنائر من الحديث المتواتر للكتاني، ص ٢٢٧)، وَقَالَ صَدِيقُ حَسَنِ خَانَ (ت ١٣٠٧هـ) فِي «الْإِدَاعَةِ لِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ» (ص ١٤٩): «الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِيهِ عَلَى اخْتِلَافِ رَوَايَاتِهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا، تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَهِيَ فِي السُّنَنِ وَغَيْرِهَا مِنْ دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَعَاجِمِ وَالْمَسَانِيدِ»، وَقَالَ أَيْضًا: «لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمَهْدِيَّ يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِينٍ لَشَهْرٍ وَعَامٍ، لِمَا تَوَاتَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي الْبَابِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ، إِلَّا مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ» (نفس المصدر، ص ١٨٢).

١. الأنبياء / ١٠٥

٢. القصص / ٥

٣. النور / ٥٥

وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ»^١؛ نظرًا لأنَّ الاستفادة منه حتمية تسلط بعض عباد الله المؤمنين الصالحين المستضعفين المحبوبين المجاهدين الرِّحماء الشجعان على الأرض في المستقبل، والمهديّ باعتبار الأوصاف الواردة له في الخبر المتواتر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هو أظهر مصداق لهؤلاء العباد، ومن ثمَّ فإنَّ تسلطه على الأرض في المستقبل أمر محتوم وفقًا لوعد الله تعالى في القرآن؛ كما قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ»^٢، وقال: «وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ»^٣، وقال: «فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ»^٤، وقال: «إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ»^٥، وقال: «إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ»^٦. بناء على هذا، ينبغي أن يكون الاعتقاد بحتمية ظهور المهديّ بوصفه خليفة الله في الأرض ورجلاً من أهل بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يملأ الأرض عدلاً وقسطاً بإقامة الإسلام الكامل والخالص معدوداً من مسلمات الإسلام ومتفقاً عليه بين المسلمين، حتّى يكون أساساً لاتحادهم في المستقبل.

[عدم ظهور المهديّ في الأرض وضرورة ظهوره]

هذا في حين أنّ الأرض لم تملأ عدلاً وقسطاً حتّى الآن، وهذا يعني أنّ المهديّ لم يظهر فيها حتّى الآن، والذين يعتقدون أنّه قد ظهر فيها مخطئون^٧.

١. المائدة / ٥٤

٢. فاطر / ٥

٣. الزّوم / ٦

٤. إبراهيم / ٤٧

٥. الذّاريات / ٥

٦. المرسلات / ٧

٧. يريد القاديانية والبهائية وأمثالهم من أتباع الكذبة والدّجالين.

بالطبع إنَّ ظهوره لا يعني فقط وصول النَّاس إليه، بل يعني أيضًا تسلَّطه على الأرض؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا قَوْمَ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾^١، وقال: ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾^٢، ومن الواضح أنَّ ظهوره بمعنى تسلَّطه على الأرض بعد وصول النَّاس إليه، هو أمر لا بدَّ منه لتحقيق ما وعد الله ونيَّه؛ لأنَّ الاستفادة من وعدهما أنَّ الأرض تُملأ ظلمًا ولا تُملأ عدلاً قبل ظهور المهدي، وهذا يعني أنَّ حاكميَّة الله على الأرض لا تتحقَّق قبل ظهور المهدي؛ لأنَّها لو تحقَّقت قبل ذلك، لما مُلئت الأرض ظلمًا قبل ذلك، بل مُلئت عدلاً؛ باعتبار أنَّ الله عادل، وتحقَّق حاكميَّته على الأرض يعني تحقَّق حاكميَّة العدل عليها؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾^٣، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^٤، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾^٥. بل الحقُّ أنَّه لا يمكن امتلاء الأرض بالعدل ما لم تتحقَّق حاكميَّة الله عليها؛ لأنَّ العدل وضع كلِّ شيء في موضعه؛ بالتَّظر إلى أنَّ لكلِّ شيء في العالم قدرًا يخصُّه؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^٦، وقال: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾^٧، وقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾^٨، ومن ثمَّ كلُّ شيء في العالم، له بقدره الخاصِّ موضع يناسبه ولا يناسب غيره، ولذلك من حقِّه أن يقرَّ في موضعه، وليس من حقِّه أن يقرَّ في موضع غيره؛ فقراره في موضعه يُعتبر عدلاً ويُعين على إصلاح العالم، وقراره في موضع غيره يُعتبر ظلمًا ويُعين على إفساد العالم؛

١. غافر / ٢٩

٢. الصَّف / ١٤

٣. النحل / ٩٠

٤. المائدة / ٤٢

٥. آل عمران / ١٠٨

٦. القمر / ٤٩

٧. الطلاق / ٣

٨. الرعد / ٨

بالنظر إلى أنَّ الأشياء في العالم ليست منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض، بل هي مترابطة ومتماسكة، تتأثر بعضها ببعض، وتؤثر بعضها في بعض، ولذلك فكل شيء يخرج من موضعه يحتل موضع شيء آخر قصداً أو دون قصد، فيدفع الشيء الذي احتل موضعه إلى أن يكون في غير موضعه ويحتل موضع غيره قصداً أو دون قصد، وهذه سلسلة الظلم التي تمتد حتى تملأ العالم كله ظملاً، فتفضي به إلى الفساد؛ كما قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾^١. كذلك الظلم ينتشر انتشار الطاعون، ويتكاثر تكاثر الفطر، ويسري من شيء واحد إلى اثنين، ومن اثنين إلى أربعة، ومن أربعة إلى ثمانية، وهكذا حتى يعم الأشياء كلها، ولذلك لا يتحقق العدل حتى يزول عن الأرض كل الظلم، لا جزء منه فقط؛ لأنه ما دام في الأرض شيء من الظلم، فإنه ينتشر فيها كلها؛ كنار صغيرة في كومة قش تأتي عليها بسرعة، وذلك لأن الأرض وحدة منسجمة، وبلادها مترابطة ومتماسكة، وإذا كان في بعض بلادها ظلم، أوشكت سائر بلادها أن تُساق إلى الظلم، ولذلك فإن العدل إما يتحقق في كل مكان، وإما لا يتحقق في أي مكان، والعدل النسبي والتمييزي غير ممكن^٢.

من هنا يُعلم أنَّ العدل وضع كل شيء في موضعه، لا وضع بعض الأشياء دون بعض، ومن الواضح أنَّ هذا لا يمكن إلا لله؛ لأنَّ خالق كل شيء في العالم هو الوحيد الذي يعلم كل شيء وقدره وموضعه في العالم، ومن ثمَّ يستطيع وضع كل شيء في موضعه وتحقيق العدل،

١. الزوم / ٤١

٢. كما روي أنَّ أبا مسلم الخولاني (ت ٦٢هـ) كان يطوف بنعي الإسلام، فأرسل إليه معاوية، فقال له: «مَا تَصْنَعُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ؟! أَتَنْتَعِي الْإِسْلَامَ؟!» قال: «نَعَمْ، إِنَّكَ لَوْ عَدَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ كُلِّهِمْ، ثُمَّ جُزْتَ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَمَالَ جَوْزُكَ بِعَذْلِكَ» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص ٣١٨؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ١٢٥؛ ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري، ج ٢، ص ١٥).

العودة إلى الإسلام

في حين أنّ الآخرين لا يعلمون كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم، ومن ثمّ مهما همّوا وجدّوا لم يستطيعوا أن يضعوا كلّ شيء في موضعه ويحقّقوا العدل، ولذلك فإنّ تحقيق العدل ليس في عهدهم، وإنّما هو في عهدة الله؛ بمعنى أنّ عليه أن يجعل لهم تحقيق العدل ممكنًا، لئلا تكون لهم عليه حجة بسبب حرمانهم من العدل وعواقبه الوخيمة، وتكون الحجة لله دائماً؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^١ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ^١، وهذا ما يفعله الله من خلال جعل خليفة له في الأرض يهديه إلى كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم، ليستطيع أن يضع كلّ شيء في موضعه ويحقّق العدل نيابةً عنه، وهو باعتبار تمتّعه بهذه الهداية الإلهية يُدعى «المهدي»؛ لأنّه يُهدى من عند الله إلى كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم^٢.

[علة عدم ظهور المهديّ في الأرض]

من هنا يُعلم أنّ غرض الله من جعل المهديّ في الأرض هو أن يتحقّق العدل فيها؛ لأنّ المهديّ خليفة الأنبياء، وقد قال الله فيهم: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^٣، ومن الواضح أنّ تحقّق العدل في الأرض يمكن بظهور المهديّ فيها، ولذلك فإنّ عدم ظهوره فيها لا يُنسب إلى الله؛ لأنّ ذلك متناقض مع غرضه، والتناقض في أغراضه مستحيل؛ كما قال تعالى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^٤.

١. الأنعام/ ١٤٩

٢. كما روي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْمَهْدِيُّ لِأَنَّهُ يُهْدَى إِلَى كُلِّ أَمْرٍ خَفِيٍّ» (الغيبة للنعماني، ص ٢٤٣؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج ١، ص ١٦١؛ الغيبة للطوسي، ص ٤٧١)، وفي رواية أخرى: «لِأَنَّهُ يُهْدَى إِلَى أَمْرٍ قَدْ صَلُّوا عَنْهُ» (الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ٣٨٣)، وروي مثله عن بعض التابعين (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧٢؛ الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٣٥٥؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٦٥).

٣. الحديد/ ٢٥

٤. ق/ ٢٩

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عدم ظهور المهديّ في الأرض مانع لتحقيق العدل فيها، في حين أنّ جعل المانع لتحقيق العدل فيها ظلم، والظلم لا يُنسب إلى الله. توضيح ذلك أنّ عدم ظهور المهديّ في الأرض ليس بسبب عدم وجود مقتضى لظهوره؛ لأنّ المقتضى لظهوره هو ضرورة تحقيق العدل في الأرض، وتوقف ذلك على ظهوره، وهو موجود، وعلى هذا فإنّ عدم ظهوره في الأرض هو بسبب وجود مانع لظهوره، وهذا المانع، أيما كان، لا يمكن أن يكون ناشئاً من إرادة الله وفعله الابتدائيين؛ لأنّ الإرادة والفعل الابتدائيين لذلك يُعتبران منعا لتحقيق العدل وإرادةً وفعلًا ابتدائيين للظلم، وهذا ما لا يصدر من الله سبحانه؛ كما قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^١، وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^٣؛ كما لا يمكن أن يكون ذلك ناشئاً من إرادة الله وفعله المشتركين مع الآخرين؛ لأنّ ما لا يصدر منه بشكل مستقلّ لا يصدر منه بشكل مشترك أيضاً، والظلم فرديّاً كان أو جماعياً فهو قبيح؛ كما لا يمكن أن يكون ذلك ناشئاً من إرادة المهديّ وفعله الابتدائيين في حالة وجوده؛ لأنّ المهديّ من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلّم حسب الخبر المتواتر عنه، وقد طهر الله أهل بيته من كلّ رجس، ومن الواضح أنّ منع تحقيق العدل في الأرض رجس. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إرادة المهديّ وفعله الابتدائيين يرجعان إلى إرادة الله وفعله الابتدائيين؛ لأنّ المهديّ خليفة الله في الأرض، ويريد ويفعل خلافةً عن الله، وعلى هذا فإنّ إرادته وفعله الابتدائيين لذلك مستحيلان باستحالة إرادة الله وفعله الابتدائيين لذلك.

من هنا يُعلم أنّ مانع ظهور المهديّ، أيما كان، يتأتّى من إرادة الناس وفعلهم الابتدائيين، والله، سواء بغير واسطةٍ أو بواسطة المهديّ، لا يتدخل فيه ولا يرضاه؛

١. فصلت / ٤٦

٢. الكهف / ٤٩

٣. النساء / ٤٠

العودة إلى الإسلام

كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^١، وقال: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^٢، وقال: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^٣، وقال: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^٤. على الرغم من أن كل عمل في العالم، وإن كان سيئاً مثل الظلم، يقع بحول الله وقوته وعلمه وإذنه التكويني، وبهذا المعنى يرجع إليه؛ كما قال: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٥، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾^٦، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾^٧، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾^٨، وقال: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^٩، ولكن العمل السيء الذي قد نهى الله عنه لا يُنسب إليه حقيقة؛ لأنه قد نشأ من إرادة الفاعل وفعله الاختياريين بكل وضوح، وكان مخالفاً لرضى الله وأمره؛ كما قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾^{١٠}، وقال: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾^{١١}، وقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾^{١٢}.

١. يونس / ٤٤

٢. التوبة / ٧٠

٣. آل عمران / ١١٧

٤. آل عمران / ١٨٢

٥. البقرة / ١٠٢

٦. الأنعام / ١٠٧

٧. البقرة / ٢٥٣

٨. الأنعام / ١١٢

٩. النساء / ٧٨

١٠. النساء / ٧٩

١١. آل عمران / ١٦٥

١٢. الشورى / ٣٠

بناء على هذا، فإنَّ جعل مانع لظهور المهديّ، بما أنَّه مانع لتحقيق العدل، لا يُنسب إلى الله، وإن وقع بحوله وقوّته وعلمه وإذنه التكوينيّ، بل يُنسب إلى التّاس؛ لأنّه قد نشأ من إرادتهم وفعلهم الاختياريين، وكان مخالفاً لرضى الله وأمره^١.

نعم، إنّ عدم خلق المهديّ، إن لم يُخلق بعد، هو من فعل الله؛ لأنّ الخلق وتركه لا يُنسب إلى غير الله؛ كما قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^٢، لكنّ خلق المهديّ واجب على الله إذا لم يكن لظهوره مانع من عند التّاس؛ لأنّ غرض الله الرئيسيّ من خلقه هو ظهوره، وإذا كان لظهوره مانع من عند التّاس، فإنّ خلقه لا يحقق غرض الله، ولذلك يمكن القول أنّ عدم خلق المهديّ، إن لم يُخلق بعد، مع أنّه من فعل الله، يترتّب على إرادة التّاس وفعلهم الاختياريين؛ كما أنّ عدم ظهوره، إن كان قد خُلق من قبل، هو نتيجة إرادة التّاس وفعلهم الاختياريين، ولا يُتهم الله بتسببيه في حال من الأحوال؛ كما قال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ^٣ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^٤، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^٤.

[وجوب إظهار المهديّ على التّاس]

بناء على هذا، فإنّ خلق المهديّ، إن لم يُخلق بعد، وظهوره إن كان قد خُلق، يتوقّفان على إرادة التّاس وفعلهم الاختياريين؛ بمعنى أنّهما يمكنان إذا أزالوا مانع ظهوره، ولا يمكنان قبل ذلك، ومن الواضح أنّ إزالة مانع ظهور المهديّ هي في مقدورهم؛

١. كما روي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «الْعَذْلُ أَنْ لَا تَنْسَبَ إِلَى خَالِقِكَ مَا لَمْ يَكْ عَلَيْهِ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «التوحيد» (ص ٩٦) و«معاني الأخبار» (ص ١١).

٢. الأعراف / ٥٤

٣. الأنفال / ٥٣

٤. الرعد / ١١

لأنَّ كلَّ من كان قادرًا على فعل شيء فهو قادر على تركه أيضًا^١، وهم كانوا قادرين على جعل مانع ظهور المهديّ، ولذلك فإنَّ إزالته واجبة عليهم بلا ريب؛ لأنَّ التوقّي عن الهلاك واجب عليهم بمقتضى وجودهم، وهو لا يحصل إلّا بإقامة الإسلام على وجه كامل وخالص، وهي تتوقّف على ظهور المهديّ، وهو يتوقّف على عدم وجود مانع له، والمانع له ما كسبته أيديهم، وهم قادرون على إزالته، فلا ريب في وجوب إزالته عليهم، والمراد بمانع ظهور المهديّ كلّ ما يحول دون تسلّطه على الأرض، كفقْدان ما يكفيه من الأنصار والأموال والأسلحة، وجامع ذلك عدم دعم كافٍ له من النَّاس، إذ هم مصدر الأنصار والأموال والأسلحة؛ مع الأخذ في الاعتبار أنَّ توقّر الأنصار والأموال والأسلحة الكافية ضروريّ لتأسيس حكومته، بل لضمان أمنه أيضًا؛ لأنّه، بشهادة الحسّ والتجربة، لا يمكن لأحد أن يتسلّط على الأرض دون دعم كافٍ له من النَّاس عبر تجهيزه بالأنصار والأموال والأسلحة الكافية، ومن الواضح أنَّ المهديّ غير مستثنى من هذه القاعدة المحسوسة والمجرّبة^٢.

١. هذه قاعدة عقلية تنبّه لها كثير من أهل العلم؛ كما قال عبد القاهر البغداديّ (ت ٤٢٩هـ) في «الفرق بين الفرق» (ص ١١٦): «قَالُوا: إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْعَدْلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الظُّلْمِ، وَالْقَادِرَ عَلَى الصِّدْقِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْكَذِبِ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قُدْرَةً عَلَى ضِدِّهِ»، وقال الفخر الرازيّ (ت ٦٠٦هـ) في «تفسيره» (ج ١٠، ص ١٤٨): «مُحَالٌّ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى ضِدِّهِ»، وقال ابن التلمسانيّ (ت ٦٤٤هـ) في «شرح المعالم» (ج ١، ص ٣٦٢): «الْقُدْرَةُ عِنْدَهُمْ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى ضِدِّهِ»، وقال الصفيّ الهنديّ (ت ٧١٥هـ) في «نهاية الوصول» (ج ٢، ص ٧٣١): «الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ»، وقال المؤيد العلويّ (ت ٧٤٥هـ) في «الطراز لأسرار البلاغة» (ج ٢، ص ١٧٥): «كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى النَّفْعِ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الضَّرَرِ وَعَكْسُهُ أَيْضًا، لِأَنَّ حَقَّقَ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةً لِلْأَمْرَيْنِ الصَّدِّينِ جَمِيعًا».

٢. كما روي عن أبي مسلم الخولانيّ (ت ٦٢هـ) أنّه كان يقول: «مَثَلُ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ، كَمَثَلِ فُسْطَاطٍ لَا يَسْتَقِيلُ إِلَّا بِعَمُودٍ، وَلَا يَقُومُ الْعَمُودُ إِلَّا بِأُوتَادٍ، فَكَلِمَا نُرْعَ وَتَدَّازَ الْعَمُودُ وَهَذَا، وَلَا يَصْلُحُ النَّاسُ إِلَّا بِالْإِمَامِ، وَلَا يَصْلُحُ الْإِمَامُ إِلَّا بِالنَّاسِ» (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٢٧).

بناء على هذا، فإنّ ظهور المهديّ مؤخّر إلى دعم كافٍ له من الناس، ومتى توفّر له هذا الدّعم فذلك وقت ظهوره، ومن الواضح أنّ الدّعم الكافي له من الناس يرجع إلى اختيارهم، وهو أمر طبيعيّ ومستطاع لهم، وليس أمرًا غير عاديّ وغير عمليّ؛ كما فعلوا مثله لغير المهديّ، ومن خلاله أوصلوهم إلى السلطة مرّات عديدة.

بالطبع لا يقال أنّ الدّعم الكافي للمهديّ من الناس غير ممكن قبل ظهوره؛ لأنّ ظهوره بمعنى تسلّطه على الأرض، هو نتيجة الدّعم الكافي له من الناس، وظهوره بمعنى وصول الناس إليه أيضًا، يتطلّب أمرًا كافيًا له على الأقلّ، ولا يمكن توفير ذلك إلّا بتوفير الأنصار والأموال والأسلحة الكافية له. بناء على هذا، فلا بدّ من دعم المهديّ قبل ظهوره، وذلك ممكن مهما كان صعبًا؛ لأنّ دعم المرء لا يتوقّف على الوصول إليه تفصيلًا، بل يمكن مع الوصول إليه إجمالًا؛ كما أنّ الوصول التفصيليّ إلى الله، بمعنى رؤيته وسماع كلامه، غير حاصل، ومع ذلك فإنّ نصرته ممكنة وواجبة؛ كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾^١، ومن الواضح أنّ نصرته الله هي أن توفّر له الأنصار والأموال والأسلحة الكافية حتّى تُحقّق حاكميّته على الأرض؛ كما قال: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٢، وقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾^٣، وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾^٤، وهكذا تكون نصرته المهديّ؛ كما أنّ كثيرًا من الناس ينصرون بهذه الطريقة رجالًا لم تسبق لهم رؤيتهم ولا محادثتهم، ليمهّدوا حاكميّتهم على الأرض، بل إنّ أهمّ الذين يحكمون الأرض الآن ليسوا معروفين ولا متاحين للناس،

١ . الصّف / ١٤

٢ . التوبة / ٤١

٣ . الحديد / ١١

٤ . الأنفال / ٦٠

العودة إلى الإسلام

وأكثر الذين هم معروفون ومتاحون لهم باسم الحكام ليسوا حكاماً أصليين وحقيقيين، وإنما يتبعون سياسات رجال قد اختبؤوا خلفهم وليسوا في متناول الناس؛ لأن معظم الأنصار والأموال والأسلحة اليوم في قبضة الذين لا يعرفهم الناس ولا يستطيعون الوصول إليهم، ويدعمونهم وهم لا يشعرون؛ مثل الشيطان وقبيله الذين يحكمون الأرض، وقد قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾^١. لذلك فإن الحاكمة على الأرض لم تعد مستلزمة لكون الحاكم معروفاً ومتاحاً لجميع الناس، بل لم تعد معمولة وميسورة على ذلك؛ لأن الأرض قد أصبحت واسعة وغير آمنة للغاية، بحيث أن كل حاكم صالح ومستقل يصبح معروفاً ومتاحاً لجميع الناس فيها، يُتخطف منها غالباً. هذا يعني أن حاكمة المهدي على الأرض لا تحتاج إلى أن يكون كذلك، ومن الممكن تحقيقها بدون ذلك إذا توفّر له ما يكفيه من الأنصار والأموال والأسلحة.

نعم، إن وصول الناس إليه ضروري لعلمهم بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموضوعات أحكام الله؛ لأنهم بدون الوصول إليه لا يستطيعون الرجوع إليه ليسألوه، بل ربما يكون وصولهم إليه ضرورياً أيضاً لتحقيق حاكميته على وجه يطبق أحكام الله ويحقق العدل؛ لأن الحاكمة على الأرض من دون أن يرى الحاكم ويكون على اتصال مباشر مع الناس، وإن كانت ممكنة، إلا أنها طريقة الظالمين ولا تصلح لأهل العدل. لذلك، فإن ظهور المهدي، سواء كان بمعنى حاكميته أو وصول الناس إليه، أمر ضروري؛ غير أن وصول الناس إليه أيضاً، مثل حاكميته، يحتاج إلى إزالتهم مانع ذلك؛ لأن الوصول إليه مع انعدام الأمن اللازم له مخالف للحكمة ومناقض لغرض الله من خلقه^٢.

١. الأعراف / ٢٧

٢. كما روي عن أهل البيت بأسانيد معتبرة أنهم قالوا: «إِنَّ لِلْمَهْدِيِّ غَيْبَةً قَبْلَ أَنْ يَقُومَ»، قيل: «لِمَ؟»، قالوا: «يَخَافُ» (انظر: الغيبة للنعماني، ص ١٨٢؛ كمال الدين وتمام النعمة لابن بابويه، ص ٤٨١؛ دلائل الإمامة للطبري الصغير، ص ٥٣٥؛ الغيبة للطوسي، ص ٣٢٢).

في حين أنّ انعدام الأمن اللازم له يرجع إلى المخاطر الناجمة عن إرادة الناس وفعلهم، فتكون إزالته أيضًا واجبة عليهم؛ إذ كلّ من جعل مانعًا لأمر ضروريّ فهو ضامن، وعليه إزالة المانع، وهذا كقاعدة عقلائيّة.

نعم، الإنصاف أنّ وصول الناس إلى المهديّ، وإن أزالوا مانع ذلك، غير ممكن بدون إرشاد منه؛ لأنّهم لا يعلمون وجوده أو مكانه إن كان موجودًا، ومن ثمّ لا يكادون يعثرون عليه بطلبه، ولو اعتمادًا على علاماته المرويّة. لذلك يجب على المهديّ أن يمتكّنهم من الوصول إليه إذا أزالوا مانع ذلك، وهذا ما يفعله بإرسال سفير أو كتابة رسالة إليهم، أو طريقة أخرى حسب الإمكان والمناسبة. بناء على هذا، يجب على الناس إزالة مانع الوصول إلى المهديّ، وهو قبل كلّ شيء عدم توقّر الأمن اللازم له؛ فإذا فعلوا ذلك وجب على المهديّ تسهيل وصولهم إليه، وهو يفعل ذلك بمقتضى طهارته من الرّجس وعدم افتراقه عن كتاب الله، وعدم فعله ذلك حتّى الآن دليل على أنّ الناس لمّا يزيلوا مانع الوصول إليه ولمّا يوقّروا الأمن اللازم له.

هذا في حين أنّ الناس محتاجون إلى المهديّ، وليس المهديّ محتاجًا إلى الناس؛ لأنّ المهديّ يعلم أحكام الله وموضوعاتها من دون الرّجوع إلى الناس، ولكنّ الناس لا يعلمونها من دون الرّجوع إلى المهديّ، ولذلك ليس على المهديّ أن يرجع إلى الناس، لكن على الناس أن يرجعوا إلى المهديّ؛ نظرًا لأنّ الواجب عند العقل رجوع المحتاج إلى من يقضي حاجته، لا رجوع الغنيّ إلى المحتاج؛ كما أنّ الجائع يسعى إلى الطعام، لا الطعام إلى الجائع، والعطشان يسعى إلى الماء، لا الماء إلى العطشان، والمريض يسعى إلى الطبيب، لا الطبيب إلى المريض، والجاهل يسعى إلى العالم، لا العالم إلى الجاهل، وهذا ما تقتضيه الغريزة والطبيعة.

بناء على هذا، فإنّ إتيان المهديّ إلى الناس قبل أن يأتوا إليه، أمر غير طبيعيّ ومخالف للحكمة، ولذلك لا ينتظره الحكماء، وإن كان السّفهاء ينتظرونه^١.

[كيفية إظهار الناس المهديّ]

من هنا يُعلم أنّ ما يعتقده الناس من كون ظهور المهديّ في عهدة الله ومنوطاً بإرادته وفعله الابتدائيّين غير صحيح؛ فقد تبين أنّ ظهور المهديّ، بمعنى الوصول إليه وتسلّطه على الأرض، متوقّف على دعم كافٍ له من الناس، ومن الواضح أنّ الدعم الكافي له منهم يتحقّق بإرادتهم وفعلهم الاختياريّين، لا بإرادة الله وفعله الجبريّين، وإرادة الله وفعله، وإن كانا ضروريّين لخلق المهديّ وإظهاره، إلّا أنّهما تابعا لإرادة الناس وفعلهم؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^٢؛

١ . كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَثَلُ الْإِمَامِ مَثَلُ الْكَعْبَةِ، إِذْ يُؤْتَى وَلَا يَأْتِي» (كفاية الأثر للخزاز، ص ١٩٩ و ٢٤٨)، وقال لعلّي بن أبي طالب على سبيل المثال: «أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ الْكَعْبَةِ، تُؤْتَى وَلَا تَأْتِي، فَإِنْ أَتَاكَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ فَسَلِّمُوا إِلَيْكَ -يَعْنِي الْخُكُومَةَ- فَاقْبَلْهَا مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُوكَ فَلَا تَأْتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوكَ» (الفردوس بمأثور الخطاب للديلمّي، ج ٥، ص ٣١٥؛ أسد الغابة لابن الأثير، ج ٤، ص ١٠٦؛ زهر الفردوس لابن حجر، ج ٨، ص ٨٤)، وروي أنّ الحسن بن عليّ قال لأبيه بعد قتل عثمان: «يَا أَبَتِ، الرِّمَ بَيْتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الْعَرَبِ غَوَارِبَ أَخْلَامِهَا، فَلَوْ كُنْتُ فِي جُحْرِ صَبٍّ لَصَرَبْتُ إِلَيْكَ أَبَاطَ الْإِبِلِ حَتَّى يَسْتَحْرِجُوكَ مِنْ جُحْرِكَ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٧٨؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٤، ص ١٢٥٦)، وفي رواية أخرى، قال: «دَرِ الْعَرَبِ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَيْهَا غَوَارِبَ عَقُولِهَا، فَوَاللَّهِ لَئِنْ كُنْتُ فِي وَجَارٍ صَبْعٍ لَيَسْتَحْرِجُوكَ مِنْهُ» (تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج ٨، ص ٣٥٥)، وروي أنّ أبا بكره لقي المغيرة بن شعبة يوماً في الرحبة، وكان المغيرة يومئذ أميراً، فقال له أبو بكره: «أَتَيْنَ تَرِيدُ؟» قال: «أَزُورُ بَعْضَ مَنْ أَحِبُّ»، قال: «إِنَّ الْأَمِيرَ يُزَارُ وَلَا يُزُورُ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ١٩٠؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج ١، ص ٤٩٠)، وكان أبو بكره رجلاً صالحاً من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وروي عن مالك بن أنس أنّه قال: «إِنَّ الْعِلْمَ يُزَارُ وَلَا يُزُورُ، وَيُؤْتَى وَلَا يَأْتِي» (المجالسة وجواهر العلم للدينوريّ، ج ٨، ص ٣٢١).

نظراً لأنّ إجبار الناس على دعم المهديّ، وإن كان ممكناً لله، إلا أنّه مخالف لسنّته وطريقته؛ كما قال: «أَنْزِلْ مُكْمُوها وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ»^١، وقال: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ»^٢؛ كما أنّه لم يجبر الناس على دعم كافٍ لنبيّه، مع أنّه كان أحقّ بذلك من المهديّ، فقال: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ»^٣.

أمّا المراد بالدعم الكافي من الناس للمهديّ، فهو رغبتهم وإعانتهم وطاعتهم له بما فيه الكفاية؛ بمعنى أن يكون هناك عدد كافٍ منهم يريدون المهديّ ولا يريدون غيره، وذلك لأنّ من ليست له مقبولة كافية بين الناس لا يصل إلى الحكم غالباً، وإن وصل إليه لم يبق فيه، ولا يمكن إرادة حاكمين معاً؛ لأنّ العالم إقليم واحد في الواقع، فيحتاج إلى حاكم واحد، ولا يجتمع حاكمان في إقليم واحد، ولذا فإنّ إرادة أحدهما مانعة لإرادة الآخر^٤. ثمّ الواجب على الناس بعد إرادة المهديّ بما فيه الكفاية هو أن يعينوه بما فيه الكفاية؛ بمعنى أن يكون هناك عدد كافٍ منهم يقومون بتهيئة الظروف اللازمة للوصول إليه وتشكيل حكومته، والظروف اللازمة للوصول إليه هي وجود عدد كافٍ من الحراس الأمناء القادرين على حفظه من القتل والاعتقال أثناء وصول الناس إليه^٥؛

١. هود / ٢٨

٢. البقرة / ٢٥٦

٣. يونس / ٩٩

٤. كما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «مَنْ بَاتَعَ إِمَامًا، فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطْعَمْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاصْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ» (مسند أحمد، ج ١١، ص ٤٥؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ١٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٠٦)، وجاء عن أهل البيت أنّهم قالوا: «لَا تَتَّخِذُوا إِمَامَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ إِمَامٌ وَاحِدٌ» (تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦١).

٥. كما روي عن أبي موسى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُسُهُ أَصْحَابُهُ» (مسند أحمد، ج ٣٢، ص ٣٢٤)، وروي عن عبد الله بن عمرو «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَامَ غَزْوَةِ تَبُوكَ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي، فَاجْتَمَعَ وَرَاءَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَخْرُسُونَهُ» (مسند أحمد، ج ١١، ص ٦٣٩)،



لأنه إذا كان آمناً من القتل والاعتقال باعتبار وجودهم، لم يكن له عذر في عدم تمكين الناس من الوصول إليه، وإن كان غير مستطيع لتشكيل الحكومة،

→ وروى أن وجوه الأوس والخزرج بعد رجعتهم من أحد كانوا في المسجد على باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرسونه فرقا من قريش أن تكثر (مغازي الواقدي، ج ١، ص ٢٤٩)، قال جابر بن عبد الله: «كَمَا يَفْعَلُ حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ لِأَمْرَائِهِمْ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣٠٠)، وروى عن عائشة، قالت: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرَقَّ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: "لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ"، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ سَمِعْتُ صَوْتَ السَّلَاحِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ هَذَا؟" قَالَ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَخْرُسُكَ اللَّيْلَةَ، فَأَلَتْ: فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَةً» (مشيخة ابن طهمان، ص ١٨٢؛ صحيح البخاري، ج ٩، ص ٨٣؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٤)، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليلة: «أَلَا فَارِسٌ يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ؟» إِذْ أَقْبَلَ أَنَيْسُ بْنُ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيُّ عَلَى فَرَسِهِ، فَقَالَ: «أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فَقَالَ: «انْطَلِقْ حَتَّى تَقِفَ عَلَى جَبَلٍ كَذَا وَكَذَا، فَلَا تَنْزِلَنَّ إِلَّا مُصَلِّيًا أَوْ قَاضِي حَاجَةٍ، وَلَا تَعْرِزَنَّ مِنْ قَبْلِكَ»، فَلَمَّا فَعَلَ مَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْحَرَسِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا عَلَى هَذَا أَلَّا يَفْعَلَ بَعْدَ هَذَا عَمَلًا» (انظر: مغازي الواقدي، ج ٣، ص ٨٩٤؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٩)، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليلة حين صلى العشاء: «مَنْ يَحْفَظُنَا اللَّيْلَةَ؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: «أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَنْتَ؟» قَالَ: «ذُكْوَانُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ»، قَالَ: «اجْلِسْ»، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ رَجُلٌ يَحْفَظُنَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: «أَنَا»، فَقَالَ: «مَنْ أَنْتَ؟» قَالَ: «أَنَا أَبُو سَبْعٍ»، قَالَ: «اجْلِسْ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَجُلٌ يَحْفَظُنَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: «أَنَا»، فَقَالَ: «مَنْ أَنْتَ؟» فَذَكَرَ اسْمَهُ، فَقَالَ: «اجْلِسْ»، وَمَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا ثَلَاثَتَكُمْ» (مغازي الواقدي، ج ١، ص ٢١٧)، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث سلمة بن أسلم في مائتي رجل وزيد بن حارثة في ثلاثمائة رجل يحرسون المدينة ويظهرون التكبير، وذلك أنه كان يخاف على الذراري من بني قريظة، وكان عبداً بن بشر على حرس قبّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع غيره من الأنصار يحرسونه كل ليلة (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٦٣)، وهذه كلها تدل على ضرورة وجود عدد كافٍ من الحراس الأمناء القادرين على حفظ الإمام أثناء وصول الناس إليه.

والظروف اللازمة لتشكيل حكومته هي توفر الأنصار والأموال والأسلحة الكافية التي يمكن للناس توفيرها؛ مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن تشكيل حكومة بدون الأنصار والأموال والأسلحة الكافية، ولو شككت لم يكن لها دوام، وحكومة المهدي ليست مستثناة من هذه القاعدة. كما أن حفظ الحكام الآخرين وإمدادهم بالأنصار والأموال والأسلحة يعرقلان ظهور المهدي؛ لأنهما يقويان منافسيه، ويجعلان حفظه وإمداده بالأنصار والأموال والأسلحة أكثر صعوبة وأقل فائدة. ثم الواجب على الناس بعد إعانة المهدي بما فيه الكفاية هو أن يطيعوه بما فيه الكفاية ويتركوا طاعة غيره؛ لأن حكومته لا تتشكل ولا تصل إلى هدفها لو تشكلت إلا بطاعته، وأن طاعة غيره تعني عدم طاعته؛ لأن طاعة حاكمين تستلزم التضاد، وليست ممكنة، فتكون طاعة أحدهما بمعنى معصية الآخر^١.

هذا في حين أن عامة المسلمين الآن يريدون حكماً غير المهدي، ويحفظونهم ويعينونهم ويطيعونهم بدلاً منه، ولا يوجد فيهم عدد كافٍ لحفظه وإعانتته وطاعته، وإن كان فيهم عدد كافٍ لذلك فهم متفرقون في أطراف الأرض منفصلون بعضهم عن بعض، ومن الواضح أن كل واحد منهم بمفرده وبمعزل عن الآخرين غير قادر على حفظ المهدي، ومن ثم فإن اجتماعهم لذلك ضروري، ولكن لا يوجد من يجمعهم لذلك، وقد أدى هذا إلى عدم ظهور المهدي حتى في حد الوصول إليه.

١ . كما قال الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠هـ) فيما حكاه عن علي بن موسى الرضا من علة ذلك: «إِنَّا لَمْ نَجِدِ اثْنَيْنِ إِلَّا مُخْتَلِفِي الِهْمَمِ وَالِإِرَادَةِ، فَإِذَا كَانَا اثْنَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَفَتْ هِمَمُهُمَا وَإِرَادَتُهُمَا وَتَذَبُّبُهُمَا وَكَانَا كِلَيْهِمَا مُفْتَرَضِي الطَّاعَةِ، لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِالطَّاعَةِ مِنْ صَاحِبِهِ، فَكَانَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْخُلُقِ وَالنَّسَاجُزِ وَالْفَسَادُ، ثُمَّ لَا يَكُونُ أَحَدٌ مُطِيعًا لِأَحَدِهِمَا إِلَّا وَهُوَ عَاصٍ لِلاُخَرِ، فَتُعَمُّ مَعْصِيَةُ أَهْلِ الْأَرْضِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُمْ مَعَ ذَلِكَ السَّبِيلُ إِلَى الطَّاعَةِ»، رواه ابن بابويه في «علل الشرائع» (ج ١، ص ٢٥٤) و«عيون أخبار الرضا» (ج ٢، ص ١٠٨).

هذا هو السبب في أنني كنت أسير في أطراف الأرض منذ دهر أطلب رجالاً صالحين، لأجمع منهم عدداً كافياً، فأعدهم لحفظ المهدي وإعانتته وطاعته، لعل الله إذا علم منهم اجتماعاً واستعداداً، يُتيح لهم الوصول إلى المهدي، ثم يُهيئ الظروف لحكومته، ليكون ذلك تمهيداً لظهوره؛ بالنظر إلى أنه إذا تم ذلك اليوم فإنه سيظهر غداً بلا شك، بل سيتسنى الوصول إليه في هذه الليلة؛ لأن الله لا يظلم قدر ساعة، وهذا من باب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾^١، لكنني حتى الآن كلما بحثت أكثر وجدت أقل، بحيث أنني قد عدت سئماً خائباً؛ لأن الأرض كأنها قد خلت من الصالحين!^٢

١. الأعراف / ٣٤

٢. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «إِنَّ لِهَذَا الْأَمْرِ غَايَةً يَنْتَهِي إِلَيْهَا، فَلَوْ قَدْ بَلَّغُوهَا لَمْ يَسْتَقْدِمُوا سَاعَةً وَلَمْ يَسْتَأْجِرُوا»، رواه النعماني (ت نحو ٣٦٠هـ) في «الغيبة» (ص ٣٠٦).

٣. لذلك يشكو أيده الله تعالى في بعض كلامه، فيقول: «إِلَى اللَّهِ أَشْكُو غُرْبَتِي وَضَعْفَ قُوَّتِي وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ! أَيْنَ إِخْوَانِي؟ أَيْنَ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ سَلَوْا عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَوْلَادِ، وَتَجَافَوْا الْوَطَنَ؟ أَيْنَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ رَفَضُوا تِجَارَاتِهِمْ، وَأَصْرَوْا بِمَعَاشِهِمْ، وَفَقَدُوا فِي أُنْدِيَتِهِمْ بَغِيرَ غَيْبَةٍ عَنْ مَصْرِهِمْ، وَخَالَفُوا الْبَعِيدَ مِمَّنْ عَاذَهُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ، وَخَالَفُوا الْقَرِيبَ مِمَّنْ صَدَّ عَنْ وَجْهِهِمْ، وَاتَّبَلَفُوا بَعْدَ التَّدَابُرِ وَالتَّقَاطُعِ فِي دَهْرِهِمْ، وَقَطَعُوا الْأَسْبَابَ الْمُتَّصِلَةَ بِعَاجِلِ حُطَامٍ مِنَ الدُّنْيَا؟ أَيْنَ عِبَادَ الرَّحْمَنِ؟ أَيْنَ رُهْبَانُ اللَّيْلِ وَلُبُوثُ النَّهَارِ؟ أَيْنَ الرِّبِّيُّونَ الَّذِينَ مَا وَهَبُوا وَمَا اسْتَكْنَوْا حَتَّى آتَاهُمْ نَصْرُ اللَّهِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ يُحِبُّهُمْ اللَّهُ وَيُحِبُّونَهُ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ؟» ويقول في كلام آخر: «أه، مَا أَشَوْقَنِي إِلَيْهِمْ! فَإِنَّهُمْ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَاقَبَهُمْ عَنِّي الزَّمَانُ وَخَالَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ الْمَكَانُ، وَلَكِنْ سَرَعَانَ مَا يَسْمَعُونَ نِدَائِي كَصَفِيرِ صَاحِبِ الْحَمَائِمِ، وَيَهْرَعُونَ إِلَيَّ مِنْ أَطْرَافِ هَذِهِ الْأَرْضِ، لِيُرَافِقُونِي فِي الطَّرِيقِ الَّذِي اتَّخَذْتُهُ وَبُعِينُونِي إِلَى الْمَقْصِدِ الَّذِي قَصَدْتُهُ. حِينَئِذٍ تَجِدُهُمْ لِي رُفَقَاءَ رَاسِخِينَ وَأَعْوَانًا مُخْلِصِينَ؛ يَحْمِلُونَ عَلَمِي وَيَحْفَظُونَهُ مِنَ السَّرِقَةِ، وَيُفَجِّرُونَ يَنَابِيعَهُ وَيَسَابِقُونَ فِي الْعَمَلِ بِهِ؛ لِأَنَّ لَهُمْ أَعْيُنًا مُبْصِرَةً وَأُذُنًا وَاعِيَةً، وَيَعْرِفُونَ قَدْرَ الْعَالِمِ. لَا أَغْبِيَاءَ وَلَا أَبْدِيَاءَ، وَلَا وَهْنٌ وَلَا زَعْنٌ. لَا يَسَاوِرُهُمُ الشُّكُّ، وَلَا يَدَاهِمُهُمْ سُوءُ الظَّنِّ. يَتَرَاخَمُونَ وَيَتَلَاءَمُونَ. قَدْ مَدَحَهُمُ اللَّهُ بِهَذِهِ السَّجِيَةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَادَّخَرَهُمْ لِهَذَا الْأَمْرِ الْمُبَارَكِ. أُولَئِكَ كَالْبُدُورِ الْمُعْرَبَةِ وَالسُّحُبِ الْمُمَطَّرَةِ الَّتِي انْضَمَّتْ مِنْ هُنَا وَهُنَاكَ». نسأل الله تعالى أن يؤيد هذا العبد الصالح، ويجعلنا من إخوانه وأنصاره.

[عواقب عدم ظهور المهدي للناس]

من هنا يُعلم أنّ عدم وصول الناس إلى المهدي وما يترتب على ذلك هو نتيجة تقصيرهم، ومن ثمّ لا يُعتبر عذرًا لهم في ترك الواجبات التي يمكن القيام بها مع الوصول إلى المهدي؛ لأنّ من أوقع نفسه في الاضطرار بسوء فعله واختياره، لم يُعتبر معذورًا فيما اضطرّ إليه؛ كمثل جائع أتلف طعامًا حلالًا متعمدًا مع علمه بحاجته إليه، ثمّ اضطرّ إلى أكل طعام حرام؛ فإنّه آثم في أكله، وإن لم تكن له مندوحة من ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^١؛ بمعنى أنّه إذا اضطرّ بتفريطه أو إفراطه فهو آثم؛ أو كمثل لصّ دخل دارًا باختيار منه، ثمّ اضطرّ إلى الصلاة فيها لضيق الوقت، في حين أنّ تصرفه فيها غير جائز، وإن كان بالصلاة، ولذلك فإنّ صلاته فيها باطلة، وإن كانت في ظرف الاضطرار، وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^٢. بناء على هذا، فإنّ الذين قد منعوا تحقّق حكومة المهدي بتقصيرهم في الدّعم الكافي له، لا يجوز لهم تشكيل حكومة أخرى، وإن لم تكن لهم مندوحة من ذلك، وحكومتهم الأخرى، إن شكّلوها، غير شرعية. كما أنّ أخذهم بالظنّ المطلق، بل بأخبار الأحاد أيضًا، وإن لم تكن لهم مندوحة من ذلك قبل وصولهم إلى المهدي، غير جائز، وعقائدهم وأعمالهم المستندة إلى ذلك غير مقبولة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^٣، بل إنّ عقائدهم وأعمالهم المستندة إلى الظنّ المطلق وأخبار الأحاد باطلة؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾^٤؛

١ . البقرة / ١٧٣

٢ . يونس / ٨١

٣ . المائدة / ٢٧

٤ . محمد / ٢٨

كمثل الذين قال فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾^١، وقال: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾^٢، وهذه لازمة كبيرة يُستصعب الالتزام بها، ولكنها على الله يسيرة؛ كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يُولَمُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾^٣؛ اعتباراً لأنهم سببوا بسوء اختيارهم، وأن اضطرابهم في حال عدم وجود المهدي أو عدم حضوره ناشئ عن إقدامهم وتفريطهم، ولذلك فإنّ بطلان عقائدهم وأعمالهم لا يتعارض مع عدل الله ولطفه، بل هو ممّا يقتضيه عدله ولطفه.

الحقيقة أنّ قبول خليفة الله في الأرض وطاعته هما أساس صحّة الاعتقاد والعمل، ولا شك أنّ صحّة الاعتقاد والعمل شرط لقبولهما، ولذلك أبطل الله اعتقاد إبليس وعمله عندما استنكف من السجود لآدم؛ فقد كان آدم خليفة الله في الأرض، وكان السجود له يعني الاعتراف بأفضليته، والتّبع قبوله وطاعته، ولكنّ إبليس اعتبر نفسه أفضل منه؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾^٤، ولذلك لم يخضع لقبوله وطاعته، فأبطل الله اعتقاده وعمله، فاعتبره «كافراً» في الاعتقاد، و«فاسقاً» في العمل؛ كما قال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^٥، وقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾^٦.

١. آل عمران / ٢٢

٢. الفرقان / ٢٣

٣. الأحزاب / ١٩

٤. ص / ٧٦

٥. البقرة / ٣٤

٦. الكهف / ٥٠

لذلك من الواضح أنَّ كلَّ من أبقى قبول خليفة الله في الأرض وطاعته، فقد سار على نهج إبليس، وهو من حزب الشيطان، ومن ثمَّ يُحْبَط اعتقاده وعمله كما أُحْبَط اعتقاده وعمله، وهذا قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^١.

[الطريقة التي يعرف بها النَّاس المهدِّي]

من الواضح أنَّ النَّاس، بعد إزالتهم مانع ظهور المهدِّي ووصولهم إليه، لا بدَّ لهم من معرفة عينه على وجه اليقين، وتلك معرفة تتحصَّل بآية من الله؛ لأنَّ المهدِّي خليفة الله، فيمكن معرفته بالرجوع إلى الله، والرجوع إلى الله ممكن بالرجوع إلى شخص في الأرض معلوم صدقه فيما يخبر عن الله، وهو إمَّا شخص قد علَّم صدقه فيه بآية من الله، وإمَّا شخص قد نصَّ عليه ذلك الشخص. بناء على هذا، فإنَّ خليفة الله في الأرض يُعرف إمَّا بنفسه عندما يأتي بآية من الله، وإمَّا بالخليفة الذي قبله عندما يُعرَف بواسطته. لكن الآن لا يُعرف في الأرض خليفة قبل المهدِّي يمكنه تعريفه عينيًّا، والأخبار الواردة فيه عن النَّبِيِّ وأهل بيته أيضًا كَلِيَّة ولا تكفي لمعرفة عينيًّا، ولذلك فإنَّ معرفته عينيًّا ممكنة بنفسه من خلال آية من الله فقط، والآية من الله كلُّ شيء لا يقدر عليه إلا الله؛ كتحويل العصا إلى ثعبان مبین، وإحياء ميِّت قديم، وشفاء مرض لا علاج له، وإخراج حيوان من الصَّخرة، وإنباع الماء من بين الأصابع، والإخبار المفصَّل عمَّا في غدٍ، وهي تثبت أنَّ من أتى بها معيَّن من عند الله، ومن الواضح أنَّ الإتيان بها ليس حكرًا على الأنبياء؛ لأنَّ مقتضيه لزوم إثبات التَّعَيَّن من عند الله، وهو موجود في كلِّ متعيَّن من عنده، سواء كان نبيًّا أم لم يكن؛

كما حصل لمريم عليها السلام، إذ اصطفاه الله وجعلها خير نساء العالمين^١، ولصاحب سليمان عليه السلام، إذ اصطفاه الله وجعله صاحب علم من الكتاب^٢، ولطالوت عليه السلام، إذ اصطفاه الله وجعله ملكاً للناس^٣، مع أنه لم تثبت نبوة أحد منهم. ذلك بأن الله، كجميع الحكماء، يفعل كل شيء له مقتضى، وليس له مانع؛ لأنه قادر على كل شيء، ورحمته وسعت كل شيء، ومن ثم لا يبخل بما هو ضروري لهداية عباده، ومن الواضح أن جعل آية لمعرفتهم بالمهدي ضروري؛ لأن معرفتهم به دون ذلك مستحيلة أو بالغة العسر والحر، ومن ثم لا يجوز اعتبار يده مغلوطة عن ذلك اعتبار اليهود؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^٤. بناء على هذا، فإن يد الله غير قاصرة عن جعل آية للمهدي تجعل معرفته بعد الوصول إليه ممكنة، ولا وجه لاستبعاد ذلك^٥.

نعم، قد روي للمهدي أوصاف تنفع في معرفته إذا بلغت حد التواتر؛ بحيث أنه لا يبعد إمكان العثور عليه من خلال البحث عنه بالاعتماد عليها؛ لأن صدور هذه الروايات عن النبي وأهل بيته مقطوع به في الجملة، ولا يصدر عنهم روايات لاغية لا فائدة منها،

١. ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران / ٤٢).

٢. ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ (النمل / ٤٠).

٣. ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة / ٢٤٨).

٤. المائدة / ٦٤

٥. كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يَخْرُجُ الْمُهْدِيُّ وَعَلَى رَأْسِهِ مَلَكٌ يُنَادِي: إِنَّ هَذَا الْمُهْدِيُّ، فَاتَّبِعُوهُ» (مسند الشاميين للطبراني، ج ٢، ص ٧١؛ الكامل لابن عدي، ج ٦، ص ٥١٦؛ معجم ابن المقرئ، ص ٥٨؛ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٤١٧)، ولا شك أن هذه آية باهرة، وقد تواترت الروايات بأنه يظهر بعد النداء باسمه من السماء والخسف بجيش من أعدائه في البداء، وهما آيتان كافيتان لمعرفة إن شاء الله.

ولذلك يمكن التأكد من أنّ هذه الروايات نافعة في معرفة المهديّ؛ بالنظر إلى أنّها لو كانت غير نافعة في معرفته لكان صدورها عن النبيّ وأهل بيته لغوًا، وهذه لازمة لا يمكن الالتزام بها؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ الاهتمام بالصفات والعلامات الموعودة لخلفاء الله الموعودين من أجل معرفتهم ليس أمرًا غريبًا، ولطالما كان معمولًا به بين العلماء؛ كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾^١؛ بالنظر إلى أنّ المكتوب عندهم في التوراة والإنجيل كان صفاته وعلاماته، بل اعتبر الله ما كان في الصحف الأولى من صفاته وعلاماته آية كافية لمعرفة فقال: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ ۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾^٢، إلّا أنّه يبدو أنّ صفاته وعلاماته الموعودة فيها كانت مشتملة على معجزات له مثل القرآن؛ لأنّه من البعيد جدًّا كفاية صفاته وعلاماته الجسديّة لمعرفة على وجه اليقين؛ كما أشار الله إلى ذلك حيث قال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^٣؛ نظرًا لأنّ إيمان شاهد من بني إسرائيل بالقرآن كان معتمدًا على أنّه مثل ما جاءت صفاته وعلاماته في الصحف الأولى. لذلك فإنّ الظاهر إمكان معرفة المهديّ، خاصّة بعد زوال مانع الوصول إليه، لمن يحيط بصفاته وعلاماته الموعودة في الروايات المتواترة، ويلقيه من خلال البحث عنه في مظانّ حضوره^٤،

١. الأعراف / ١٥٧

٢. طه / ١٣٣

٣. الأحقاف / ١٠

٤. يدلّ على هذا ما روي عن عبد الله بن مسعود، قال: «إِذَا انْقَطَعَتِ التَّجَارَاتُ وَالطُّرُقُ وَكَثُرَتِ الْفِتَنُ، خَرَجَ سَبْعَةُ رِجَالٍ عُلَمَاءُ مِنْ أَفْقٍ شَمَالِيٍّ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ، يُبَايِعُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةَ وَبِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، حَتَّى يَجْتَمِعُوا بِمَكَّةَ، فَيَلْتَقِي السَّبْعَةُ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: مَا جَاءَ بِكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا فِي طَلَبِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُبْنِي أَنْ تَهْدَأَ عَلَى يَدَيْهِ هَذِهِ الْفِتَنُ، وَتُفْتَحَ لَهُ الْقُسْطُ طَبِيعَتُهُ، قَدْ عَزَفْنَا بِاسْمِهِ وَأَسْمِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَحَلِيبَتِهِ، فَيَتَفَقَّ السَّبْعَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَيَطْلُبُونَهُ،

ولكن هذه المعرفة تكون بدائية وغير يقينية، وإنما تصبح نهائية ويقينية إذا ظهرت للمهدي آية من الله.

ما هو مسلم به أن المهدي ليس أبا بكر البغدادي، ولا أيمن الظواهري، ولا محمد عمر، ولا علياً الخامني، ولا رجلاً آخر من أمثالهم؛ لأنهم، على الرغم من اعتبارهم أنفسهم خليفة أو أميراً أو ولي أمر للمسلمين، لا تنطبق عليهم الصفات والعلامات الموعودة للمهدي، ولا يأتون بآية من الله؛ كما لا يدعون ذلك أيضاً، ولذا فإن حفظهم وإعانتهم وطاعتهم يتعارض مع حفظ المهدي وإعانتهم وطاعته، ويُعتبر مانعاً لظهوره، ومن ثم ينبغي أن يكف عن ذلك مرتكبوه إن كانوا يريدون إقامة الإسلام الكامل والخالص حقاً؛ لأنه إن كان قادتهم صالحين، فإن المهدي أصلح من قادتهم، ومن ثم فهو أحق بأن يحفظوه ويعينوه ويطيعوه، وهذه حقيقة لا مرية فيها.

الرابع: مباني الإسلام

إن الإسلام يقوم في الأصل على معرفة الله، وهي تتحصل بواسطة الله؛ إذ ليس هناك شيء يُعرف أكثر منه ليكون واسطة في معرفته؛ مثل النور الذي يرى بنفسه، ويتوسط في رؤية كل شيء آخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^١؛

فَيُصِيبُونَهُ بِمَكَّةَ، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ؟ فَيَقُولُ: لَا، بَلْ أَنَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَتَّى يَقُولَتْ مِنْهُمْ، فَيَصِفُونَهُ لِأَهْلِ الْخَبْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِهِ، فَيُقَالُ: هُوَ صَاحِبُكُمْ الَّذِي تَطْلُبُونَهُ، وَقَدْ لَحِقَ بِالْمَدِينَةِ، فَيَطْلُبُونَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَيُخَالِفُهُمْ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطْلُبُونَهُ بِمَكَّةَ، فَيُصِيبُونَهُ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، وَأُمُّكَ فَلَانَةُ بِنْتُ فَلَانٍ، وَفِيكَ آيَةُ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ أَفْلَتَ مِنَّا مَرَّةً، فَمَدَّ يَدَكَ تُبَايَعُكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِكُمْ، أَنَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ الْأَنْصَارِيُّ، مُرُّوا بِنَا أَذْلُكُمْ عَلَى صَاحِبِكُمْ، حَتَّى يَقُولَتْ مِنْهُمْ، فَيَطْلُبُونَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَيُخَالِفُهُمْ إِلَى مَكَّةَ، فَيُصِيبُونَهُ بِمَكَّةَ عِنْدَ الرَّكْنِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّمَا عَلَيْنَا وَدِمَاؤُنَا فِي عُنُقِكَ إِنْ لَمْ تَمُدَّ يَدَكَ تُبَايَعُكَ، هَذَا عَسْكَرُ السُّفْيَانِيِّ قَدْ تَوَجَّهَ فِي طَلَبِنَا، عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ جَزْمٍ، فَيَجْلِسُ بَيْنَ الرَّكْنِ وَالْمَقَامِ، فَيَمُدُّ يَدَهُ فَيُبَايِعُ لَهُ، وَيُلْقِي اللَّهُ مَحَبَّتَهُ فِي صُدُورِ النَّاسِ، فَيَسِيرُ مَعَ قَوْمٍ، أُسِدَّ بِالنَّهَارِ، رُهْبَانٍ بِاللَّيْلِ، رواه نعيم بن حماد (ت ٢٢٨هـ) في كتاب «الفتن» (ج ١، ص ٣٤٥).

اعتبارًا لأنَّ كلَّ شيء يُرى فإنَّه يُرى بالنور، ولا يمكن رؤيته قبل رؤية النور، وهكذا كلَّ شيء يُعرف فإنَّه يُعرف بالله، ولا يمكن معرفته قبل معرفة الله، ولذلك فإنَّ معرفة الله واسطة في معرفته ومقدِّمة عليها، وإن كانت مغفولًا عنها من فرط بدايتها^١.

[توحيد الله]

أما معرفة الله فتستلزم توحيده، بمعنى معرفة أنَّه واحد؛ لأنَّ وجود الموجودات واحد، وإنَّما تتكثَّر ماهياتها التي هي مقادير وجودها، والواحد يصدر لا محالة عن مصدر واحد، ولا يمكن صدوره عن مصادر شتَّى، ووحدة المصدر ثابتة في ثلاثة أبعاد:

[توحيد الله في التكوين]

البعد الأوَّل هو التكوين، بمعنى خلق الكائنات ورزقها وتديرها، وذلك لأنَّ خلقها -بمعنى إنشائها وتقديرها- من قبل خالقين مختلفين يستلزم التعارض، مع أنَّه لا تعارض فيها، وإنَّما يشاهد فيها التوافق؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ﴾^٢؛ لا سيَّما بالتَّظَرُّ إلى أنَّ التعارض يستلزم الفساد بمعنى اختلال نظام الكون؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^٣.

١ . كما روي عن عليٍّ أنَّه قال: «اغْرِفُوا اللَّهَ بِاللَّهِ» (التوحيد لابن بابويه، ص ٢٨٦)، وروي عن منصور بن حازم أنَّه قال: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ-: إِنِّي نَاطَرْتُ قَوْمًا، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللَّهِ، فَقَالَ: صَدَقْتُ» (رجال الكشي، ج ٢، ص ٧١٨؛ التوحيد لابن بابويه، ص ٢٨٥)، وقال محمد بن عليٍّ بن بابويه (ت ٣٨١هـ) في تفسيره: «عَرَفْنَا اللَّهَ بِاللَّهِ لِأَنَّ إِنْ عَرَفْنَاهُ بِعُقُولِنَا فَهُوَ وَاهِبُهَا، وَإِنْ عَرَفْنَاهُ بِأَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ وَحُجَجِهِ فَهُوَ بِأَعْيُنِهِمْ وَمُرْسَلُهُمْ وَمَتَّحِدُهُمْ حُجَجًا، وَإِنْ عَرَفْنَاهُ بِأَنْفُسِنَا فَهُوَ مُخَدِّئُهَا، فَبِهِ عَرَفْنَاهُ» (التوحيد لابن بابويه، ص ٢٩٠).

٢ . الملك / ٣

٣ . الأنبياء / ٢٢

وقال: ﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^١، والحال أنَّ نظام الكون لم يفسد ولم يختل، وهذا برهان قاطع على عدم وجود تعارض فيه، وبالتمعن على وحدانية خالقه؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَىٰ تُؤَفَّكُونَ﴾^٢، والرَّزَقُ بمعنى إبقاء الكائنات هو في الواقع خلقها المتجدد في كل آن^٣، على سبيل قوله تعالى: ﴿أَفَعَيَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^٤، ومن الواضح أنه لا يمكن تعدد الخالق لمخلوق واحد؛ كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^٥، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾^٦، وتدبير الكائنات بمعنى هدايتها التكوينية هو في الواقع إكمال خلقها تدريجيًّا؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾^٧، ولذلك فإنَّ وحدانية المدبِّر ثابتة بثبوت وحدانية الخالق؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾^٨، وقال: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾^٩، وقال: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾^{١٠}.

١ . المؤمنون / ٩١

٢ . غافر / ٦٢

٣ . هذا قول لطيف يصدِّقه العلم؛ إذ يرى أنَّ كلَّ كائن حيٍّ متشكِّل من الخلايا، وهي تتجدد في كلِّ أن يموت بعضها ونشوء أخرى، وسائر الكائنات أيضًا متشكِّلة من موادٍّ لا تزال في تجدد محسوس أو غير محسوس، ولذلك يصح القول بأنَّ الله يجدد الخلق في كلِّ آنٍ، وهذا هو حقيقة الرِّزْق.

٤ . ق / ١٥

٥ . التَّمَلُّ / ٦٤

٦ . العنكبوت / ١٧

٧ . السَّجْدَة / ٥

٨ . طه / ٥٠

٩ . الأعلى / ٣

١٠ . الزَّخْرَف / ٢٧

من هنا يُعلم أنّ الله واحد في خلق الكائنات ورزقها وإدارتها التكوينية، ومن اتّخذ له شريكًا في هذه الثلاثة فليس بمسلم، بل يُعتبر مشركًا.

نعم، إنّ الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين، ثمّ يجعلون لغير الله نصيبًا في التكوين، كما يدعون ميثًا أن يوسّع رزقهم أو يشفي مرضهم أو يهلك عدوّهم، يعملون عمل المشركين، لكنّهم لا يُعتبرون مشركين؛ لأنّهم، بالرّغم من أنّ عملهم يشابه عمل المشركين، إلّا أنّ اعتقادهم يباين اعتقاد المشركين؛ إذ الظاهر أنّهم يعملونه وهم معتقدون بأنّ الله واحد في الخلق والرّزق والإدارة التكوينية للكائنات، لزعمهم بأنّه لا تعارض بينهما، ومن الواضح أنّ اعتقادهم لا يتجاهل بسبب عملهم؛ كما لو سُئلوا من هو الخالق والرازق والمدبّر للكائنات لقالوا الله ولم يشركوا به أحدًا، لكنّ السّلفيّين يحسبون أنّ اعتقادهم وإقرارهم هذا لا يكفي لثبوت إسلامهم؛ لأنّ المشركين على عهد النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أيضًا كانوا يعتقدون ويقرّون بمثل هذا، ولم يكن ذلك كافيًا لثبوت إسلامهم مع دعائهم للأوثان؛ كما قال الله فيهم: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^١، وقال: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾^٢، لكنّ الحقّ أنّ هذا التشابه العملي لا يكفي لنفي الإسلام عن أهل القبلة؛ إذ من المسلّم به أنّ المشركين على عهد النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كانوا يستنكفون عن قول «لا إله إلّا الله»؛ كما قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾^٣، ولا شكّ أنّ استنكافهم عن هذا القول كان بسبب عدم اعتقادهم بمعناه، في حين أنّ معناه هو وحدانيّة الله في الخلق والرّزق والإدارة التكوينية للكائنات، ولذلك لا يمكن اعتبارهم معتقدين ومقرّين بوحديّة الله في هذه الثلاثة،

١. لقمان / ٢٥

٢. يونس / ٣١

٣. الصّافات / ٣٥

بل الظاهر أنهم لم يكونوا يعتقدون ويقرّون بها، وإنّما كانوا يسلمون بدور الله في هذه الثلاثة باعتباره أحد آلهتهم أو أكبرها؛ كما أخبر الله عن قولهم فقال: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾^١؛ فكانوا يعتبرون أصنامهم شركاء الله في الخلق والرّزق والإدارة التكوينية للكائنات، ويعتقدون لكلّ منهم دورًا في ذلك مع الله؛ كما كانوا يدعون أحدهم إله المطر، والآخر إله الحرب، والآخر إله الحب، وهكذا، وكانوا يرونهم مستحقّين للعبادة، ويسجدون لهم كما يسجد لله.

بغض النظر عن حقيقة أنّ عدم ثبوت إسلامهم لم يكن بسبب اعتقادهم هذا فقط؛ لأنّهم، علاوة على هذا الاعتقاد، كانوا يكذبون أنبياء الله وما أنزل إليهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^٢، وكانوا لا يؤمنون بالآخرة، وينكرون يوم القيامة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾^٣، وقال: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^٤. هذا في حين أنّ المسلمين، وإن كانوا في العمل داعين لغير الله، ليسوا في الاعتقاد متّخذين لله شريكًا في الخلق والرّزق والإدارة التكوينية للكائنات، بل يعتبرون غير الله محتاجًا إلى إذنه في الخير والشرّ، ويقرّون بكلمة «لا إله إلا الله»، ويصدّقون بالأنبياء وما أنزل إليهم، ويؤمنون بالآخرة ويوم القيامة، ولذلك فإنّ تسويتهم بالمشرّكين الذين كانوا على عهد التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم غير عادلة، ولا تمكن إلّا بتغافل وتهاون فاحش. مع أنّ دعاء غير الله بالغيب يُعتبر ترك الأولى كما تبين، ولا يصلح للمسلمين بأيّ تبرير كان؛ لأنّ الأولى في كلّ حال دعاء الله الذي هو أسمع وأرحم وأكثر إجابةً من أيّ شخص آخر؛ بحيث أنّه مع وجوده، لا داعي لدعاء غيره، وإن كان مخلوقًا مقدّسًا.

١. ص/٥

٢. سبأ/٣١

٣. النحل/٣٨

٤. هود/١٩

[توحيد الله في التشريع]

البُعد الثاني هو التشريع، بمعنى إنشاء الأحكام للكائنات، وذلك لأنه يتطلب العلم الكامل بجميع الكائنات وجميع مصالحها ومفاسدها، لثُعَيْنَ به الواجبات والمحرمات اللازمة لهدايتها التكليفية إلى كمالها، في حين أنّ هذا العلم موجود لمكوّنها فقط؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^١﴾، وقال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ^٢﴾، وعلى هذا فمن الواضح أنّه ليس لأحد غيره أهلية أن يُحلّل شيئاً لشيء آخر أو يُحرّمه عليه؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى العلم بهما وتناسب أحدهما مع الآخر أو عدم تناسبه^٣، وهو غير ممكن إلا لمكوّنها؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۚ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ^٤﴾. في حين أنّ أحكام الله تابعة لعلمه بحقائق الأشياء ومقاديرها، ونسبها وعلاقاتها فيما بينها، والمصالح والمفاسد الناشئة منها، وسننه الثابتة واعتباراته المتغيرة، بالإضافة إلى الأسباب الغيبية وغير المادية في نظام الكون، ومن الواضح أنّ مثل هذا العلم بعيد عن متناول الآخرين. من هنا يُعلم أنّ أحكام الله وحدها جديرة بأن تُتبع، والأحكام التي يُصدرها الآخرون لا تصلح للاتباع؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^٥﴾؛

١. البقرة / ٢٩

٢. الملك / ١٤

٣. كما روي عن جميل بن دراج، قال: «سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ شَيْءٌ إِلَّا لِشَيْءٍ» (المحاسن للبرقي، ج ٢، ص ٣٣٣؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج ١، ص ٨).

٤. يونس / ٥٩

٥. الشورى / ٢١

لأن الآخرين، بسبب محدودية حواسهم وإدراكاتهم، لا يعلمون كل شيء في العالم، ومن ثم يُصدرون الحكم وهم لا يحيطون بمقتضياته وموانعه، ولذلك لا يحصل القطع بصحة حكمهم ونافعيته حتى لأنفسهم، فكيف بالآخرين، ومن ثم فإن حكمهم جاهلي^١، وليس للعقلاء أن يتبعوه؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^٢.

من هنا يُعلم أن الله واحد في وضع القوانين، ومن اتخذ له شريكاً في ذلك فليس بمسلم، بل يُعتبر مشركاً؛ كما أن من لا يرى لزوم العمل بقوانين الله، ويلتزم بالقوانين التي وضعها الآخرون بصرف النظر عن قوانينه، فهو من الناحية النظرية كافر، ومن الناحية العملية ظالم في البعد الاجتماعي، وفاسق في البعد الفردي؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^٣، وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^٤، وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^٥. مع ذلك، الآن في العديد من البلدان الإسلامية، قد أصبحت معظم قوانين الله متروكة، واستبدلت بها قوانين بشرية من جنس قوانين الكفار؛ كما أن القاتل لا يُقتل بالرغم من اجتماع شروط القصاص، والسارق لا يُقطع بالرغم من اجتماع شروط الحد، والزاني لا يُرجم ولا يُجلد بالرغم من اجتماع شروطهما، بل يُسجنون بدلاً من ذلك. من الواضح أن هذا، وإن كان ناشئاً عن عدم تناسب أحكام الله معهم بعد تقصيرهم، هو خروج واضح عن الإسلام؛ لأنهم يعلمون أن قوانينهم ليست من عند الله وتغاير قوانينه، ومع ذلك يعتقدون ويلتزمون باتباعها، ولهذا فلا مرية في خروجهم عن الإسلام ولو من باب التَّفَاق؛

١. أي مبني على الجهل.

٢. المائدة / ٥٠

٣. المائدة / ٤٤

٤. المائدة / ٤٥

٥. المائدة / ٤٧

فيجب على المسلمين الذين يعيشون بينهم أن يُعيدوهم إلى الإسلام من خلال أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر إن استطاعوا ذلك، وإن لم يستطيعوا ذلك فعليهم الهجرة من بينهم إلى بلد آخر تُطبّق فيه قوانين الله إن استطاعوا ذلك؛ فإن لم يفعلوا هذا ولا هذا مع الاستطاعة، فهم شركاء في ظلمهم وفسقهم، وإن لم يكونوا شركاء في كفرهم بسبب البراءة منهم في قلوبهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾^١، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^٢.

[توحيد الله في التحكيم]

البُعد الثالث هو الحكومة، بمعنى تطبيق الأحكام على الكائنات، وهو أمر لا يتأتّى إلا بالقدرة عليها، ولا ينبغي لأحد إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٣؛ نظراً لأن الله وحده أهل لتشريع الأحكام، فهو وحده قادر على التطبيق الكامل لأحكامه؛ لأنّ التطبيق الكامل لأحكامه يتطلب العلم الكامل بها، وهو غير ممكن إلا لمشروعها؛ إذ ليس أحد يعلم رضاه وسخطه، وبالتّبع حلاله وحرامه كما يعلمه هو نفسه؛ كما قال: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا﴾^٤، وقال: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾^٥، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾^٦. ثم إنّ التطبيق الكامل لأحكام الله يتطلب العلم الكامل بموضوعاتها، وهو غير ممكن إلا لمكوّنها؛

١. المائدة / ٥١

٢. التوبة / ٢٣

٣. المائدة / ١٢٠

٤. الأنعام / ١٤٤

٥. الأنعام / ١٥٠

٦. النحل / ١١٦

إذ ليس أحد يعلم مخلوقاته، وبالتبع أقدارها ومواقعها كما يعلمها هو نفسه؛ كما قال تعالى: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ»^١، وقال: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^٢. ثم من الواضح أن تطبيق أحكام الله على موضوعاتها يتطلب الحاكمية عليها؛ لأن كثيراً من أحكامه فيها عامة، ولا يضمن تطبيقها عليها إلا الحاكمية عليها، في حين أن الحاكمية عليها غير ممكنة إلا بالطاعة منها، ولا تكون الطاعة معقولة إلا لمن كان منزهاً عن كل نقص؛ لأن طاعة الناقص منقصة، ومن الواضح أن الله وحده هو المنزه عن كل نقص؛ كما قال تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ»^٣. بالإضافة إلى أن الحاكمية على الناس تعني ملكية بعض اختياراتهم، وهي تؤول في الحقيقة إلى ملكية الناس، وليس للناس مالك غير مكوّنهم؛ كما قال تعالى: «أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^٤، وقال: «أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ»^٥، وقال: «ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ»^٦.

من هنا يُعلم أن الله واحد في الحاكمية على الناس؛ كما قال تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ»^٧، فلا بد للناس من قبول حاكميته عليهم؛ لأن حياتهم تحتل دون حكومة، وحكومته هي الحكومة الوحيدة التي تنسجم مع العقل ويجوز الخضوع لها؛ كما أن كمالهم لا يتحقق إلا بالعدل، والعدل لا يتحقق إلا بحكومة الله،

١. الأنعام / ٥٩

٢. النحل / ٧٤

٣. فاطر / ١٥

٤. التور / ٦٤

٥. يونس / ٣١

٦. فاطر / ١٣

٧. الإسراء / ١١١

وحكومة الله - كأَيِّ حكومة أخرى - لا تتحقق إلا بقبول الناس، ومن ثمَّ يجب على الناس قبول حكومة الله، وهو يتحقق بقبول حكومة من يحكم نيابةً عن الله؛ لأنَّ الله، كأَيِّ حاكم آخر، يفوض حاكميته على الناس إلى من يشاء منهم، ليقوم بتطبيق أحكامه بينهم نيابةً عنه؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾^١، وهو باعتبار حكومته نيابةً عن الله يُعتبر خليفة له في الأرض؛ كما قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^٢، مثل داود عليه السلام إذ آتاه حكومة من عنده فقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^٣، ولذلك اعتبره خليفة له في الأرض فقال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٤. بناء على هذا، فإنَّ «البيعة»، بمعنى قبول الحاكمية، غير جائزة إلا لرجل جعله الله خليفة له في الأرض مثل داود عليه السلام، ومبايعة هذا الرجل تُعتبر مبايعة الله؛ لأنَّ الله أمر بمبايعته؛ كما اعتبر مبايعة نبيه مبايعة لهذا السبب، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٥، ومن الواضح أنَّ هذه الخلافة لا تثبت في الوقت الحاضر لغير المهدي؛ لأنها تثبت بالخير المتواتر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يرد عنه خبر متواتر إلا في المهدي، ولذلك ليس في الأرض خليفة لله إلا هو، ومن ثمَّ يجب على الناس جميعاً أن يبايعوه؛ لأنَّ الله ونبيه أمرا بمبايعته، ومن ثمَّ تُعتبر مبايعة الله ونبيه^٦؛

١. البقرة / ٢٤٧

٢. البقرة / ٣٠

٣. البقرة / ٢٥١

٤. ص / ٢٦

٥. الفتح / ١٠

٦. لذلك جاء في الحديث: «فِي رَأْيَةِ الْمَهْدِيِّ مَكْتُوبٌ: الْبَيْعَةُ لِلَّهِ» (انظر: الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٣٥٦)، وفي الحديث الآخر: «مَكْتُوبٌ عَلَى رَاحَتِهِ: بَايِعُوهُ، فَإِنَّ الْبَيْعَةَ لِلَّهِ» (دلائل الإمامة للطبري الصغير، ص ٤٦٩).

العودة إلى الإسلام

كما أنّ مبايعة غيره، وإن كان قرشيًا صالحًا، غير شرعية؛ لأنّ الأمر بالشيء نهي عن ضده عند العقلاء، وعلى هذا فإنّ أمر الله ونبيه بمبايعة المهديّ نهي منهما عن مبايعة غيره، ومن ثمّ فإنّ مبايعة غير المهديّ، بمعنى قبول حاكميّة غيره، وإن كان هاشميًا صالحًا، حرام، بل تُعتبر تحاكمًا إلى الطاغوت، وهو ضلال بعيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^١؛ بالنظر إلى أنّ كلّ حاكم لم يختره الله من عنده، وإن كان فاطميًا بل حسينيًا واجتمع عليه المسلمون، فهو طاغوت، ومن رضي بحاكميّته فقد عبد الطاغوت وابتعد عن الإسلام أكثر ممّا بين السماء والأرض، وهذا أصل الدّين وسنّة الله في الذين خلوا من قبل، ولا مجال لأيّ بحث ونقاش فيه.

من هنا يُعلم أنّ المسلمين الذين يختارون خليفة أو أميرًا أو وليّ أمر غير المهديّ، ويسعون لحفظه وإعانتة وطاعته بدلًا منه، إنّما يتّبعون أهواءهم وظنونهم، وليسوا على بينة من الله، وميتتهم على ذلك ميتة جاهليّة؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۖ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^٢؛ بالنظر إلى أنّ وصولهم إلى المهديّ ممكن بإرادتهم وفعلهم اللازمين، وحكومته تتحقّق برغبتهم وإعانتهم وطاعتهم، ولذلك لا داعي لإعراضهم عنه وإقبالهم على الآخرين.

الحاصل أنّ الله متفرّد بالحاكميّة على النّاس، وله الحقّ وحده في تحكيم أحد على الأرض، وكلّ من حكم أحدًا على الأرض من دونه فهو مشرك؛ لأنّه قد أشرك نفسه بالله في التحكيم؛ كما أنّ كلّ من لم ينقذ للحاكم الذي اختاره الله في الأرض فقد استنكف عن عبادة الله وبرئ من ذمّته؛ كما قال تعالى:

١. النّساء/ ٦٠

٢. الكهف/ ١٠٣-١٠٤

﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾^١، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾^٢. لذلك، فإن كل من دعا المسلمين إلى بيعته غير المهدي فهو إمام يدعو إلى النار؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾^٣، بل هو طاغوت يُعبد من دون الله^٤، ويُخرج أتباعه من النور إلى الظلمات؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^٥، بل كل من ضرب المسلمين بسلاحه ليدخلوا في بيعته غير المهدي فقد حارب الله وخليفته وسعى في الأرض فسادًا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۗ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^٦، وإني إن تمكنت في الأرض لجازيتهم جزاءهم؛ لأن إزالتهم من طريق المهدي واجبة على كل مسلم متمكن من ذلك^٧.

١. النساء/ ١٧٢

٢. غافر/ ٦٠

٣. القصص/ ٤١

٤. هذا هو المراد بما جاء عن أهل البيت: «كُلُّ رَايَةٍ تَرْفَعُ قَبْلَ قِيَامِ الْقَائِمِ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»، والراية كناية عن البيعة بالملك أو بالخلافة؛ كأنهم قالوا: «كُلُّ بَيْعَةٍ بِالْمَلِكِ أَوْ بِالْخَلِيفَةِ قَبْلَ قِيَامِ الْمَهْدِيِّ فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ».

٥. البقرة/ ٢٥٧

٦. المائدة/ ٣٣

٧. اعلم أن ما بين هذا الداعي إلى الدين الخالص من أبعاد التوحيد الثلاثة -التوحيد في التكوين والتشريع والتحكيم- هو حقيقة عظيمة خفيت على أكثر الناس، بل لا تكاد تجد من يعلمه في هذا الزمان، وقد بينه في هذا الكتاب أحسن تبیین، وزاده بيانًا في سائر أقواله، وبين حال من يجهله أو يجحده من أهل القبلة؛ كما أخبرنا بعض أصحابه، قال: «سَمِعْتُ الْمَنْصُورَ الْهَاشِمِيَّ الْخُرَاسَانِيَّ يَقُولُ: مَنْ وَحَدَ اللَّهَ فِي الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَتَدْبِيرِ الْعَالَمِ وَشَهِدَ أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ فَقَدْ أَسْلَمَ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ حَتَّى يُتَرَّ بِأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْمُلْكِ، لَا يُصَدِّرُ حُكْمًا وَلَا يَبْعَثُ مَلِكًا إِلَّا هُوَ، فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَالٌّ، وَإِنْ جَحَدَهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ».

وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَمِعْتُ الْمَنْصُورَ يَقُولُ: مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ وَرَازِقُهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ فَقَدْ أَسْلَمَ، وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّى يَقَرَّ بِأَنَّ الْحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ، لَا حَرَامَ غَيْرُهُ، وَأَنَّ الْإِمَامَ مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ إِمَامًا، لَا إِمَامَ غَيْرُهُ، فَإِنْ جَهِلَهُمَا فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا، وَإِنْ دُعِيَ إِلَيْهِمَا ثُمَّ أَنْكَرَهُمَا فَقَدْ أَشْرَكَ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (يوسف / ١٠٦)، فَقَالَ: يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُهُمْ وَرَازِقُهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ يُشْرِكُونَ بِهِ فِي الْمُلْكِ، فَيَتَّخِذُونَ أَيْمَةً وَحُكَّامًا لَمْ يَنْصِبَهُمُ اللَّهُ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ، وَيُشْرِكُونَ بِهِ فِي الشَّرْعِ، فَيَتَّخِذُونَ قَوَانِينَ وَأَحْكَامًا لَمْ يَنْزِلْهَا اللَّهُ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ نَبِيٍّ، فَيُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ مُشْرِكُونَ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنِ اطَّعِمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام / ١٢١)، فَقَالَ: هَذَا شِرْكٌ طَاعَةٍ، مَنْ أَطَاعَ غَيْرَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِطَاعَتِهِ فَإِنَّهُ لَمُشْرِكٌ، وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمُشْرِكٌ، وَمَنْ اعْتَقَدَ خَالِقًا أَوْ رَازِقًا غَيْرَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَمُشْرِكٌ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى / ٢١)، فَقَالَ: هَذَا شِرْكٌ تَشْرِيعٍ، يَتَّخِذُونَ أَيْمَةً وَوُكَلَاءَ، فَيُشْرِعُونَ لَهُمْ قَوَانِينَ وَأَحْكَامًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ نَبِيٍّ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ اتَّخَذَ شَارِعًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَمَنْ اتَّخَذَ حَاكِمًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَمَنْ اتَّخَذَ خَالِقًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل / ٣٦)، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَا إِلَيْهِمَا لِأَنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا يَجْتَنِبُ الطَّاغُوتَ، قُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟! قَالَ: يُصَلِّي لِلَّهِ وَيَذْبَحُ لَهُ، وَلَكِنْ يَتَّخِذُ سُلْطَانًا يَعْصِي اللَّهُ فَيُطِيعُهُ فِي أَحْكَامِهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ (النساء / ٥١)، فَقَالَ: الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ وَرَازِقُ هُوَ نَصِيبٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَكُلُّ شَارِعٍ غَيْرِ اللَّهِ جِبْتٌ، وَكُلُّ حَاكِمٍ غَيْرِ اللَّهِ طَّاغُوتٌ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كُظُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ (التور / ٤٠)، فَقَالَ: هُوَ شِرْكُ الرَّجُلِ بِاللَّهِ، يَبَايِعُ سُلْطَانًا لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِمُبَايَعَتِهِ، فَهُوَ مَوْجٌ يَغْشَاهُ وَيَرْضَى حُكْمًا لَمْ يَنْزِلْهُ اللَّهُ، فَهُوَ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِ الْمَوْجِ، وَيُؤْمِنُ بِخَالِقٍ أَوْ رَازِقٍ غَيْرِ اللَّهِ، فَهُوَ سَحَابٌ مِنْ فَوْقِ الْمُوجِّينَ، «ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ (التور / ٤٠)»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ هَذِهِ الْقَبِيلَةَ ثَلَاثَةٌ: مَنْ سَمِعَ دَعْوَتِي إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ فِي الشَّرْعِ وَالْمُلْكِ فَأَجَابَهَا وَاجْتَنَبَ الْجِبْتِ وَالطَّاغُوتَ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ سَمِعَهَا فَلَمْ يَجِبْهَا فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا وَلَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ فَهُوَ مُسْلِمٌ ضَالٌّ حَتَّى يَسْمَعْهَا أَوْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، قُلْتُ: أَلَيْسَ هَذَا مُسْتَضْعَفًا؟ قَالَ: إِنْ أُخْلِدَ فِي الْجِبَالِ وَالْأَوْدِيَةِ فَهُوَ مُسْتَضْعَفٌ، وَإِنْ دَخَلَ السُّوقَ وَجَالَسَ النَّاسَ وَأَحْسَسَ الْاِخْتِلَافَ فَلَيْسَ بِمُسْتَضْعَفٍ، ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ فَنَادَى: أَلَا إِنَّ دَعْوَتِي هَذِهِ لَبَيِّنَاتٌ، فَلَا تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَبَّنَا لَمْ يَأْتِنَا بَيِّنَاتٌ!

[طاعة الله]

أمّا توحيد الله في هذه الثلاثة فيستلزم عبادته، وهي مقصوده من التكوين والتشريع والتحكيم؛ كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١، وعبادته تعني طاعته؛ لأنّ عبادة كلّ عبد عند العقلاء هي طاعته لمولاه، والله مولى الخلق جميعاً؛ كما قال: ﴿بَلِ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾^٢، وطاعة الله هي الموافقة على إرادته، وإرادته تتجلى أحياناً في إخباره الذي يمكن الموافقة عليه من خلال تصديقه، وتتجلى أحياناً في إنشائه الذي يمكن الموافقة عليه من خلال العمل به.

[طاعة الله في إخباره]

أمّا إخباره فيكون أحياناً عن شيء قد وقع؛

[التبوء]

كإخباره عن نبوة أنبيائه وخاتمهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذين هم وسائطه في التشريع، فيجب تصديق ذلك بمقتضى قطعية إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^٣.

[الملائكة]

وإخباره عن وجود ملائكته الذين لهم أجنحة يطفرون بها؛ كما قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^٤،

١ . الدّاريات / ٥٦

٢ . آل عمران / ١٥٠

٣ . آل عمران / ١٧٩

٤ . فاطر / ١

وهم تابعون له في القول والعمل؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾^١، ولذلك صاروا وسائطه في التكوين بمعنى الخلق والرّزق والتدبير؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾^٢، وقال: ﴿فَالْمُقَسَّمَاتِ أَمْرًا﴾^٣، وقال: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾^٤، فيجب تصديق ذلك بمقتضى قطعية إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْكَتِهِ﴾^٥، وقال: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَأَتْكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾^٦.

[الآخرة]

وأحياناً يكون إخباره عن شيء لم يقع بعد، فيُعتبر وعده؛ كإخباره عن يوم القيامة، الذي يُبعث فيه الموتي، بعد أن يُنفخ في الصور، وتُبدّل الأرض والسمّوات، فيُحضّرون عنده للحساب، وينبئون بأعمالهم كلّها، بمشهد من الشهداء الصّادقين والموازين القسط، فإن غلبت حسناتهم سيقوا إلى الجنة، وإن غلبت سيئاتهم سيقوا إلى النار، فيُجزون بما عملوا وهم لا يُظلمون، ومن الواضح أنّ تصديق ذلك واجب بمقتضى قطعية إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾^٧؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ عدل الله يقتضي أن ينال المحسنون أجر إحسانهم، وينال المسيئون عقاب إسائتهم، لكي لا يكون الإحسان والإساءة سواء، ولا تكون عاقبتهم واحدة، في حين أنّ ذلك لا يحصل غالباً في الحياة الدّنيا، ولذلك لا بدّ من حصوله بعدها؛

١ . الأنبياء / ٢٧

٢ . مريم / ١٩

٣ . الذّاريات / ٤

٤ . النّازعات / ٥

٥ . البقرة / ٢٨٥

٦ . البقرة / ٩٨

٧ . الجاثية / ٣٢

كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^١، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾^٢ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ^٣، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^٤، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾^٥. ثم إنَّ انعدام الإنسان بعد الموت بغض النظر عن كيفية حياته قبله، يجعل تكوينه لغواً، في حين أنَّ اللغواً يصدر من الله؛ كما قال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنْكُمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ لَا إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^٦. لذلك، فإنَّ الذين ينكرون الآخرة لا يمكن أن يكونوا مؤمنين بالله؛ لأنَّ وجود الله مستلزم لوجود الآخرة؛ كما أنَّ المنكرين لوجود الله لا يجدون لحياتهم وجهًا عقلاً، ولا مآل لهم سوى اليأس والعبثية؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَكُونُ مِنْ رَحْمَتِي وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٧؛ لأنَّهم يزعمون أنَّهم إن كانوا محسنين ماتوا كالمسيئين، وإن كانوا مسيئين ماتوا كالمحسنين، ولن يكونوا بالضرورة منتفعين بإحسانهم أو متضررين بإسائتهم؛ نظرًا لأنَّ كثيرًا من المحسنين ماتوا دون أن يُؤجروا في الحياة الدنيا، وأنَّ كثيرًا من المسيئين ماتوا دون أن يُعاقبوا في الحياة الدنيا، ولم تنته محنة هؤلاء إلى راحة، ولا راحة هؤلاء إلى محنة، وعلى هذا يكون ما اتفق عليه الحكماء من إثبات محنة الإحسان على راحة الإساءة سفاهة!

١. الجاثية / ٢١

٢. القلم / ٣٥-٣٦

٣. ص / ٢٨

٤. غافر / ٥٨

٥. المؤمنون / ١١٥

٦. العنكبوت / ٢٣

[طاعة الله في إنشائه]

أما إنشاء الله فيعني أمره ونهيهِ، وهما ينبعان من رضاه وسخطه؛ لأنّه، بمقتضى كماله، يرضى الحسنات ويسخط السيئات، مع أنّه لا يحتاج إلى شيء حتّى يفرح بمصوله ويحزن على فواته، لكنّ عباده، بمقتضى حدوثهم، يحتاجون إلى البقاء، ولبقائهم يحتاجون إلى الكمال، ولكمالهم يحتاجون إلى فعل الحسنات وترك السيئات، وهو بمقتضى كماله يحبّ كمالهم؛ لأنّ حبّ الكمال من الكمال. بناء على هذا، فإنّ رضاه للحسنات وسخطه للسيئات لم ينبعا من حاجته، بل من كماله؛ كما قال على سبيل المثال: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^١، ولذلك من الواضح أنّه قد أمر بكلّ عمل صالح، ونهى عن كلّ عمل سيّء؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾^٢، وتبعاً لذلك لم يأمر بأيّ عمل سيّء، ولم ينه عن أيّ عمل صالح؛ كما قال: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾^٣، وقال على سبيل المثال: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾^٤، ولذلك فإنّ الانقياد لأوامره ونواهيهِ، وإن كان وجهها غير ظاهر لبعض الناس، هو واجب عليهم جميعاً، والعمل بمقتضاها يُعتبر طاعة الله وعبادته، ويقضي حاجات بني آدم ويضمن سعادتهم.

[الصلاة]

كأمره بالصلاة، وهي فريضة معيّنة وثابتة على المسلمين؛ كما قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^٥، وهي تقام في خمسة أوقات من اليوم واليلة:

١. الزمر / ٧

٢. النحل / ٩٠

٣. الأعراف / ٢٨

٤. الممتحنة / ٨

٥. النساء / ١٠٣

أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ، وَفِيهِمَا صَلَاةُ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ، وَأَوَّلَ اللَّيْلِ، وَفِيهِ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ؛ كَمَا قَالَ: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ»^١، وكذلك بعد منتصف النهار، وفيه صلاة الظهر، وقبل منتصف الليل، وفيه صلاة العشاء؛ كما قال: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا»^٢، فيجب المحافظة عليها في أوقاتها؛ كما قال: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ»^٣، والمحافظة عليها هي المداومة عليها والخشوع فيها؛ كما قال: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ»^٤، وقال: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ»^٥، وكذلك اجتناب الكسل والرياء والغفلة والسَّهْوِ فيها؛ كما قال: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا»^٦، وقال: «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ»^٧، وركنها الركوع والسجود؛ كما أمر الله بهما فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ»^٨، مع أنَّ قراءة ما تيسر من القرآن أيضًا واجبة فيها؛ كما أمر الله بها فقال: «فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^٩، ويجب إقامتها مع الجماعة إن أمكن ذلك؛ كما أمر الله بذلك فقال: «وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ»^{١٠}، ولا يجوز الاقتراب منها في حالة سكر أو جنابة؛ كما نهى الله عن ذلك فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا»^{١١}،

١. هود / ١١٤

٢. الإسراء / ٧٨

٣. البقرة / ٢٣٨

٤. المعارج / ٢٣

٥. المؤمنون / ٢

٦. النساء / ١٤٢

٧. الماعون / ٥

٨. الحج / ٧٧

٩. المزمل / ٢٠

١٠. البقرة / ٤٣

١١. النساء / ٤٣

ويجب الوضوء قبل القيام بها، وهو غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس والرجلين إلى الكعبين؛ كما أمر الله بذلك فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^١؛ مع أن أكثر المسلمين يوجبون غسل أرجلهم فيه كغسل وجوههم وأيديهم استناداً إلى بعض الروايات، ولكن لا تخفى مخالفة ذلك لظاهر القرآن؛ لأن ظاهر القرآن يدلّ بوضوح على مسح الأرجل، سواء قرئ ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ فيه بالتصب أو بالجرّ؛ غير أنه إذا قرئ بالتصب رجع إلى ﴿وَامْسَحُوا﴾، فدّل على مسح كلّ الأرجل إلى الكعبين، وإذا قرئ بالجرّ رجع إلى ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، فدّل على مسح جزء من الأرجل إلى الكعبين، ولم يرجع إلى ﴿فَاغْسِلُوا﴾ في أيّ من الحالين؛ لأنّ رجوعه إليه مخالف للظاهر والفصاحة في الحالين جميعاً، وذلك غير جائز إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هناك إلا تكيف القرآن على المذهب المشهور، ومن الواضح أنّ تكيف القرآن على المذهب المشهور تحكّم، والواجب تكيف المذهب المشهور على القرآن؛ كما أكّد العديد من الصحابة وتابعيهم على هذه الحقيقة^٢،

١. المائدة / ٦

٢. على سبيل المثال، روي عن ابن عباس أنّه قال: «كَتَبَ اللَّهُ الْمَسْحَ، وَيَأْبَى النَّاسُ إِلَّا الْغَسْلَ»، وقال: «افْتَرَضَ اللَّهُ غَسْلَتَيْنِ وَمَسْحَتَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ النَّيْمَ، فَجَعَلَ مَكَانَ الْغَسْلَتَيْنِ مَسْحَتَيْنِ، وَتَرَكَ الْمَسْحَتَيْنِ؟»، وعن أنس بن مالك أنّه بلغه قول الحجاج في خطبته أنّه ليس شيء من ابن آدم أقرب إلى خبثه من قدميه، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما في الوضوء، فقال: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَّبَ الْحَجَّاجُ، إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِ الرَّجْلَيْنِ»، وروي عن ابن عمر أنّه قال: «نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْمَسْحِ»، وقيل للشعبي: «إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ بِغَسْلِ الرَّجْلَيْنِ! فَقَالَ: نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْمَسْحِ»، وروي عن عكرمة أنّه قال: «لَيْسَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ غَسْلٌ، إِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمَا الْمَسْحُ»، وبهذا قال الحسن البصري، وقتادة، وعلقمة، ومجاهد، والضحاك، وغيرهم؛ كما قال رجل لمطر الوراق: من كان يقول المسح على الرجلين؟ فقال: «فَقَهَاءُ كَثِيرٍ» (انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ١، ص ١٩؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢٥؛ تفسير الطبري، ج ١٠، ص ٥٨؛ أحكام القرآن للطحاوي، ج ١، ص ٨١).

وأجمع عليها أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم مطهرون من الرّجس ولا يفترون عن القرآن^١، واعترف بها بعض العلماء المنصفين والمتعقلين^٢.

١. لقد صحّ عن عليّ أنه قال: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِرَأْيِ كَانَ بَاطِلُنُ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا» (مسند الحميدي)، ج ١، ص ١٧٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢٥؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ١٣٩؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٥٥٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٢؛ مسند البزار، ج ٣، ص ٣٧؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٢٨٧؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي، ج ١، ص ٢٩٠)، وصح عنه أنه أتى بماء فغسل وجهه ويديه، ثم مسح برأسه ورجليه، ثم قال: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ١٢٥؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٥٦؛ تفسير الطبري، ج ١٠، ص ١٣؛ شعب الإيمان للبيهقي، ج ٥، ص ١٠٩)، ومعناه أنه وضوء من لم يحدث في الدين؛ لأنّ القول بغسل الرجلين محدث، وليس أنه وضوء من كان على طهارة؛ لأنّ الطاهر لا يجب عليه وضوء، ولو لم يكن مسح الرجلين مجزئاً لم يكن الوضوء به مستحباً للطاهر؛ لأنّه كان باطلاً، والباطل لا يجب ولا يستحب، وقد ثبت القول بالمسح عن أبي جعفر الباقر وابنه جعفر الصادق وسائر أهل البيت، وهم أعلم الناس بقول عليّ، وقد روي عن جعفر الصادق أنه قال: «يَأْتِي عَلَى الرَّجُلِ سِتُونَ أَوْ سِتْعُونَ سَنَةً مَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً، لِأَنَّهُ يَغْسِلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِهِ» (علل الشرائع لابن بابويه، ج ١، ص ٢٨٩؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١، ص ٦٥).

٢. كما قال الرازي (ت ٦٠٦ هـ) في «تفسيره» (ج ١١، ص ٣٠٥): «حُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْمَسْحِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ الْمَشْهُورَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: «وَأَرْجُلُكُمْ»، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَمَزَةٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ بِالْجَرِّ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ خَفْصٍ عَنْهُ بِالنَّصْبِ، فَنَقُولُ: أَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالْجَرِّ فَهِيَ تَقْتَضِي كَوْنَ الْأَرْجُلِ مَعْطُوفَةً عَلَى الرَّؤُوسِ، فَكَمَا وَجَبَ الْمَسْحُ فِي الرَّأْسِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَرْجُلِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كُسِرَ عَلَى الْجَوَارِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «جَحَرَ صَبَّ حَرْبٍ»، وَقَوْلِهِ: «كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ»، فَلَنَّا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكُسْرَ عَلَى الْجَوَارِ مَعْدُودٌ فِي اللَّحْنِ الَّذِي قَدْ يَتَحَمَّلُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ فِي الشَّعْرِ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ، وَثَانِيهَا: أَنَّ الْكُسْرَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ حَيْثُ يَخْصُلُ الْأَمْنُ مِنَ الْإِتْنَابِاسِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «جَحَرَ صَبَّ حَرْبٍ»، فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْحَرْبَ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِلصَّبِّ بَلْ لِلْجَحْرِ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْأَمْنُ مِنَ الْإِتْنَابِاسِ غَيْرٌ حَاصِلٌ؛ وَثَالِثُهَا: أَنَّ الْكُسْرَ بِالْجَوَارِ إِنَّمَا يَكُونُ بِدُونِ حَرْفِ الْعُطْفِ، وَأَمَّا مَعَ حَرْفِ الْعُطْفِ فَلَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ. وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ فَقَالُوا أَيْضًا: إِنَّهَا تَوْجِبُ الْمَسْحَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» فَرُءُوسُكُمْ فِي النَّصْبِ وَلَكِنَّهَا مَجْزُورَةٌ بِالْبَاءِ، فَإِذَا عَطَفْتَ الْأَرْجُلَ عَلَى الرَّؤُوسِ جَازَ فِي الْأَرْجُلِ النَّصْبَ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الرَّؤُوسِ، وَالْجَرُّ عَطْفًا عَلَى الظَّاهِرِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ مَشْهُورٌ لِلْحَاجَةِ.

نعم، لا بأس بغسل الأرجل تنظيفاً وإن كان متصلاً بمسحها في الوضوء، بل يُستحب ذلك، وهذا ما قصد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القيام بذلك في بعض الأحيان إن صحّت الرواية عنه^١، فتوهموا جزئية ذلك ووجوبه؛ إذ محال أن يخالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر القرآن.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَتَقُولُ: ظَهَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَامِلُ النَّصَبِ فِي قَوْلِهِ: «وَأَرْجُلُكُمْ» هُوَ قَوْلُهُ: «وَامْسَحُوا». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ قَوْلُهُ: «فَاغْسِلُوا»، لَكِنَّ الْعَامِلَانَ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ كَانَ إِعْمَالُ الْأَقْرَبِ أَوْلَى، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ غَامِلُ النَّصَبِ فِي قَوْلِهِ: «وَأَرْجُلُكُمْ» هُوَ قَوْلُهُ: «وَامْسَحُوا». فَثَبَتَ أَنَّ قِرَاءَةَ «وَأَرْجُلُكُمْ» بِنَصَبِ اللَّامِ تَوْجِبُ الْمَسْحِ أَيْضًا، فَهَذَا وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ الْمَسْحِ، ثُمَّ قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ، لِأَنَّهَا بِأَسْرَها مِنْ بَابِ الْآحَادِ، وَنَسَخَ الْقُرْآنُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ».

١. هذا قول مروى عن أهل البيت وجماعة من الصحابة والتابعين؛ كما روي عن علي وأُس أنهما قالا: «نَزَلَ الْكِتَابُ بِالْمَسْحِ، وَالسُّنَّةُ بِالْغَسْلِ» (معاني القرآن للفرّاء، ج ١، ص ٣٠٢؛ تفسير الطبري، ج ١٠، ص ٥٨)، وروي عن ابن عمر أنه قال: «نَزَلَ جَبْرِيلُ بِالْمَسْحِ، وَسَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ» (الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر، ج ١، ص ٤١٤)، وعن علي بن موسى الرضا أنه قال: «الْفَرِيضَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَسْحُ، وَالْغَسْلُ فِي الْوُضُوءِ لِلتَّنْظِيفِ» (تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١، ص ٦٤)، والدليل على أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يكن يداوم على غسل القدمين ما تقدّم من قول علي: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا»، وما روي عن عثمان «أَنَّهُ دَعَا بِمَاءٍ، فَمَضَمَصَ، وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَبَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَهَرَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا يَتَوَضَّأُ، يَا هَؤُلَاءِ! أَكْذَاكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٦؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٥٢٣)، وما روي عن أبي مالك الأشعري أنه قال لقومه: «اجْتَمِعُوا أَصْلَى بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا دَعَا بِجَفْنَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأَ وَمَضَمَصَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَهَرَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ» (مسند أحمد، ج ٣٧، ص ٥٣٣)، وما روى عبد الله بن زيد «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَبَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَرَجْلَيْهِ مَرَّتَيْنِ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٦)، وما روى عباد بن تميم عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، وَأَنَّ عُرْوَةَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ» (شرح معاني الآثار للطحاوي، ج ١، ص ٣٥)، وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح المشهور أنه قال لمسيء الصلاة: «إِنَّهَا لَا تَنِيْمُ صَلَاةٌ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَبْدُوهُ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرَجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (مسند الدارمي، ج ٢، ص ٨٣٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٥٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٢٧).

على أي حال، فإنَّ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ ومَقْدَمَاتِهَا هي كما يُوَدِّعُهَا المَهْدِي؛ لِأَنَّهُ الوَاسِطَةُ فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ اللَّهِ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ، وَإِذَا ظَهَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَقَامَ لَهُمُ الصَّلَاةَ كَمَا شُرِعَتْ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ فِي وَصْفِ أَمْثَالِهِ: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^١، وَقَالَ لِنَبِيِّهِ الَّذِي كَانَ خَلِيفَتَهُ فِي الْأَرْضِ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾^٢.

[الزكاة]

وكذلك أمر الله بإيتاء الزكاة، وقد قرنه بإقامة الصَّلَاة؛ كما قال مرارًا ومؤكِّدًا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^٣، ولذلك يجب على المسلمين إيتاؤها مثل إقامة الصَّلَاة، ويجب على خليفة الله في الأرض أخذها منهم؛ كما قال الله مخاطبًا له: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^٤، وهي مقدار من الأموال التي يحددها هو بصفته واسطة في تطبيق أحكام الله؛ كما حدَّد النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مقدارًا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والإبل والبقر والغنم في نصاب معلوم، وعفا عن الأموال الأخرى، وإنَّما فعل ذلك بصفته خليفة الله في الأرض وإمام المسلمين، ولذا يجوز لخليفة الله في الأرض وإمام المسلمين من بعده أن يبدِّل هذه الأموال أو يضمَّ إليها أموالًا أخرى بالتناسب مع زمانه ومكانه^٥؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَ بِأَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَمَكَانِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ التَّسْعَةُ؛

١ . الْحَجَّ / ٤١

٢ . النَّسَاء / ١٠٢

٣ . الْبَقَرَةُ / ٤٣

٤ . التَّوْبَةُ / ١٠٣

٥ . كما روي أَنَّ عَلِيًّا ضَمَّ إِلَيْهَا الْخَيْلَ، لِأَنَّهَا كَثُرَتْ، فَوَضَعَ عَلَى الْعَتَاقِ الرَّاعِيَةَ فِي كُلِّ فَرَسٍ فِي كُلِّ عَامٍ دِينَارَيْنِ، وَجَعَلَ عَلَى الْبَرَاذِينِ دِينَارًا (انظر: الخراج لأبي يوسف، ص ٩٠؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٤، ص ٦٧).

نظرًا لأنهم إما كأهل المدينة كانوا زراعًا يملكون الحنطة والشعير والتمر والزبيب، أو كأهل مكة كانوا تجارًا يملكون الذهب والفضة، أو كأهل البادية كانوا رعاة يملكون الإبل والبقر والغنم، ولذلك فإن تعيين النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الأشياء التسعة كان متناسبًا مع أهل زمانه ومكانه وفي إطار أخذ الصدقة من أموالهم المتداولة وفقًا لأمر الله، ومن ثم يجوز لخلفائه من عند الله أن يعينوا أشياء أخرى بالتناسب مع أهل زمانهم ومكانهم وفي إطار أخذ الصدقة من أموالهم المتداولة وفقًا لأمر الله، ولا يُعتبر هذا مخالفة لستة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل على العكس يُعتبر موافقة كاملة لستته؛ لا سيما بالنظر إلى أن غرض الله من الأمر بإيتاء الزكاة، هو منع تركّز الثروة في أيدي الأغنياء وزيادة الانقسام الطبقي بين المسلمين؛ كما قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^١، في حين أن الحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم، وإن كانت في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومكانه تُعتبر ثروة وكانت في أيدي الأغنياء غالبًا، إلا أنها في الزمان والمكان الحاليين لا تُعتبر ثروة كبيرة وتوجد في أيدي المحتاجين غالبًا، وقد ظهرت مكانها أموال جديدة قد تركّزت في أيدي الأغنياء وزادت الانقسام الطبقي بين المسلمين، ومن الواضح أن حصر الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم في هذه الحالة، لا يحقق غرض الله من الأمر بإيتاء الزكاة، بل قد ينقضه. نعم، كان المراد بالذهب والفضة في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومكانه، نفس الدينار والدرهم اللذين كانا العملة المتداولة بين المسلمين، ولذلك كان تعلّق الزكاة بهما يعني تعلّق الزكاة بالعملة المتداولة التي تُعتبر معيارًا ثابتًا لحساب الثروة، لكن الكثير من فقهاء المسلمين لم يستنبطوا منه هذا الحكم، ولم يفتوا بتعلّق الزكاة بالعملة المتداولة، بل قالوا بأنّ الزكاة تتعلّق بالذهب والفضة المسكوكين، مع أنّهما ليسا من العملة المتداولة في الزمان والمكان الحاليين غالبًا، وقد راجت مكانهما نقود ورقية واعتبارية لا تتعلّق بها الزكاة في زعمهم،

وهذا قد أدى إلى تركّز الثروة في أيدي الأغنياء وزيادة الانقسام الطبقي بين المسلمين خلافاً لغرض الله من تشريع الزكاة. من هنا يُعلم أنّ الزكاة ليست في أموال خاصّة غير قابلة للتبديل، بل هي في كلّ مال يعيّنهُ إمام المسلمين باعتبار خلافته من عند الله متناسباً مع زمان المسلمين ومكانهم، ومن ثمّ يجوز له أن يعيّن لأهل كلّ إقليم ما هو رائج فيه من الزرع والحيوان والنقد، حتّى يتحقّق الغرض من تشريع الزكاة على وجه أحسن، ولا تكون الثروة دولة بين الأغنياء.

ما هو مسلم به أنّ الزكاة، بأيّ شيء تعلّقت، هي لثمانية أصناف من المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^١، فتقسّم بينهم كيفما يرى خليفة الله في الأرض، وإن لم يصل إلى بعضهم شيء منها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾^٢؛ بشرط أن لا يكونوا من بني هاشم؛ لأنّ الزكاة محرّمة على بني هاشم حسب الأخبار المتواترة، وهذا تكريم لهم من الله بسبب ما خصّهم به من فضله، ولهم عوضاً عنها خمس كلّ مال مغنوم؛ كما قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجُمُعَانِ﴾^٣، ومن الواضح أنّ سهم الله يصل إلى نبيّه؛ إذ لا يمكن وصوله إليه إلا بواسطة نبيّه، ويصل سهم نبيّه إلى ورثته من بعده، فيكون لهم مع سهمهم بصفة ذوي القربى نصف الخمس،

١. التوبة / ٦٠

٢. التوبة / ٥٨-٥٩

٣. الأنفال / ٤١

وصاحبه في الوقت الحاضر المهدي؛ لأنه أقرب الناس إلى النبي في الوقت الحاضر^١، والنصف الآخر هو سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل من بني هاشم؛ نظراً لأنه لا نصيب لهم في الزكاة، ولذلك يحتاجون إلى نصيب من الخمس^٢،

١. هذا موافق لما جاء عن علي أنه قال: «يُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ نَصِيبُهُ مِنَ الْخُمْسِ، وَيَلِي الْإِمَامُ سَهْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٨)؛ نظراً لأن الإمام الشرعي الوحيد في الوقت الحاضر هو المهدي، وروي عن قتادة أنه سئل عن سهم ذوي القربى، فقال: «كَانَ طُعْمَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ حَيًّا، فَلَمَّا تُوُفِّيَ جُعِلَ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ» (نفس المصدر، ج ١٣، ص ٥٥٥).

٢. هذا مروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ كما روي أنه قال: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجُلُّ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لَأَلِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْنَا الصَّدَقَةَ، وَعَوَّضَنَا مِنْهَا الْخُمْسَ» (أحكام القرآن للشافعي [جمع البيهقي]، ج ١، ص ٧٦)، وقال لبني هاشم: «رَغِبْتُ لَكُمْ عَنْ غُسَالَةِ الْأَيْدِي، لِأَنَّ لَكُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ أَوْ يَكْفِيكُمْ» (تفسير ابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٧٠٥)، وهو قول ثابت عن أهل البيت وجماعة من الصحابة والتابعين والفقهاء؛ كما روي عن علي أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الصَّدَقَةَ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَعَوَّضَهُ سَهْمًا مِنَ الْخُمْسِ عِوَضًا عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ، وَحَرَّمَهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ خَاصَّةً دُونَ أُمَّتِهِ، فَضَرَبَ لَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَهْمًا عِوَضًا مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ» (تالي تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٣٢٩)، وروي عن محمد بن الحنفية أنه قال في سهم ذي القربى: «هُوَ لَنَا أَهْلُ الْبَيْتِ» (الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر، ج ٤، ص ٨١)، وروي عن علي بن الحسين أنه قال لرجل من أهل الشام: «أَمَا قَرَأْتَ فِي الْأَنْفَالِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ هُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٤)، وروى المنهال بن عمرو، قال: «سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عَلِيٍّ وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنِ الْخُمْسِ، فَقَالَا: هُوَ لَنَا، فَقُلْتُ لِعَلِيٍّ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾، فَقَالَ: يَتَامَانَا وَمَسَاكِينَنَا وَأَبْنَاءَ سَبِيلِنَا» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٩؛ تفسير العباسي، ج ٢، ص ٦٣)، وروي عن زيد بن أرقم أنه قال: «أَلْ مُحَمَّدٌ الَّذِينَ أُعْطُوا الْخُمْسَ: أَلْ عَلِيٍّ، وَأَلْ الْعَبَّاسِ، وَأَلْ جَعْفَرٍ، وَأَلْ عَقِيلٍ» (الدّر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، ج ٤، ص ٦٩)، وروي عن مجاهد أنه قال: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ فِي بَنِي هَاشِمٍ الْفُقَرَاءَ، فَجَعَلَ لَهُمُ الْخُمْسَ مَكَانَ الصَّدَقَةِ» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٤)، وعن عطاء بن أبي رباح أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الصَّدَقَةَ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَعَوَّضَهُمْ عَنْهَا بِالْخُمْسِ» (التجريد للقدوري، ج ٨، ص ٤١٧)، وقال الشافعي: «أَلْ مُحَمَّدٌ الَّذِينَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ، وَعَوَّضَهُمْ مِنْهَا الْخُمْسَ... فَلَمَّا فَزَّضَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُؤْتِيَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى

وهذا حق لم يؤد إليهم منذ أواخر إمارة عمر بن الخطاب^١؛ فقد كان معارضو بني هاشم منذ ذلك الحين يحوزونه، ويرون أداءه إليهم مخالفاً لمصالحهم السياسية؛

فَأَعْطَى سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، ذَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ أَعْطَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخُمْسَ، هُمْ أَلْ مُحَمَّدِ الَّذِينَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مَعَهُ، وَالَّذِينَ اصْطَفَاهُمْ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ اصْطَفَى الْأَنْبِيَاءَ وَآلَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» (أحكام القرآن للشافعي [جمع البيهقي]، ج ١، ص ٧٦).

١. روى عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ رَأَيْتَ أَنَّ تَوَلَّيْنِي حَقًّا مِنَ الْخُمْسِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَأَقْسِمُ حَيَاتِكَ كَيْ لَا يُتَارَعَنِيهِ أَحَدٌ بَعْدَكَ فَأَفْعَلُ، قَالَ: فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَوَلَّيْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَسَمْتُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَلَّيْنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَسَمْتُ حَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ وَلَّيْنِي عُمَرُ فَقَسَمْتُ حَيَاةَ عُمَرَ، حَتَّى كَانَتْ آخِرُ سَنَةٍ مِنْ سِنِي عُمَرَ، فَأَتَاهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَعَزَلَ حَقًّا، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: هَذَا حَقُّكَ فُخِّدْهُ فَأَقْسِمُ حَيْثُ كُنْتُ تَقْسِمُهُ، فَقُلْتُ: بِنَا عَنْهُ الْعَامُ غَنَى وَبِالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، فَرَدَّ عَلَيْهِمُ تِلْكَ السَّنَةَ، ثُمَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَيْهِ أَحَدٌ بَعْدَ عُمَرَ حَتَّى قُمْتُ مَقَامِي هَذَا، فَلَقِيتُ الْعَبَّاسَ بَعْدَ مَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، لَقَدْ حَرَمْنَا الْغَدَاةَ شَيْئًا لَا يُرَدُّ عَلَيْنَا أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَانَ رَجُلًا دَاهِيًا» (الخراج لأبي يوسف، ص ٣٠؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥١٦؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٢، ص ٦٤٦؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٤٧)، وفي رواية أخرى قال: «لَقِيتُ عَلِيًّا عِنْدَ أَحْجَارِ الرَّيْتِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي حَقِّكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الْخُمْسِ؟ فَقَالَ عَلِيُّ: أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ أَحْمَاسٌ، وَمَا كَانَ فَقَدْ أَوْفَانَاهُ، وَأَمَّا عُمَرُ فَلَمْ يَزَلْ يُعْطِينَاهُ حَتَّى جَاءَهُ مَالُ السُّوسِ وَالْأَهْوَا، فَقَالَ: فِي الْمُسْلِمِينَ خَلَّةٌ، فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ تَرَكْتُمْ حَقِّكُمْ فَجَعَلْنَاهُ فِي خَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَأْتِينَا مَالٌ فَأَوْفَيْكُمْ حَقِّكُمْ مِنْهُ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِعَلِّي: لَا تُطْمِعْهُ فِي حَقِّنا، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا الْفَضْلِ، أَلَسْنَا أَحَقُّ مَنْ أَجَابَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدَفَعَ خَلَّةَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَتَوَفَّيْ عُمَرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ مَالٌ فَيَقْضِيَنَاهُ»، وفي رواية أخرى: «إِنَّ عُمَرَ قَالَ: لَكُمْ حَقٌّ وَلَا يَبْلُغُ عِلْمِي إِذْ كَثُرَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ كُلُّهُ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَغْضَيْتُكُمْ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا أَرَى لَكُمْ، فَأَيُّنَا عَلَيْهِ إِلَّا كُلُّهُ، فَأَبَى أَنْ يُعْطِينَا كُلُّهُ» (مسند الشافعي، ص ٣٢٥)، وروى «أَنَّ نَجْدَةَ الْحُرُورِيِّ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى، وَيَقُولُ: لِمَنْ تَرَاهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِقُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَسَمَهُ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ كَانَ عُمَرُ عَرَضَ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ عَرَضًا رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقِّنا، فَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ وَأَيُّنَا أَنْ نَقْبَلَهُ» (سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٤٦؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٢٨)، وفي رواية أخرى أنه قال: «أَمَّا الْخُمْسُ فَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّهُ لَنَا، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا» (مسند الدارمي، ج ٣، ص ١٦٠٦؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٩٧).

باعتبار أنه كان يسدّ حاجات الهاشميين الاقتصادية، ويزيدهم قوّة، ومن ثمّ يُعتبر منعهم منه تدبيراً مؤثراً للحيلولة دون تحقّق حكومتهم^١؛ كما أنه إذا وصل الآن خمس أموال المسلمين المغنومة إلى المهديّ، بُني أحد الأركان الأربعة لحكومته، وتيسّر بناء أركانها الثلاثة الأخرى، وهي الطلب والعون والسّلاح الكافي.

[الصّيام]

وكذلك أمر الله بالصّيام في أيّام معدودات، وهو واجب على جميع المسلمين؛ كما قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ»^٢، وهي أيّام شهر رمضان؛ كما قال: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^٣، وتبدأ أيّامه طبعياً بتيقّن هلاله من خلال رؤيته أو الخبر المتواتر؛ كما قال الله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^٤. فمن تيقّن هلاله وجب عليه أن يصوم حتّى يتيقّن هلال شهر شوال؛ إلّا أن يكون مريضاً يتضرّر بذلك، أو مسافراً، فعليه أن يصوم في شهر آخر إن أطاق ذلك؛ كما قال الله تعالى: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»^٥، فإن لم يصم في شهر آخر وهو يطيقه حتّى يدرّكه شهر رمضان اللاحق، فعليه لكلّ يوم فدية طعام مسكين؛

١ . لقد تطفّن الشافعيّ إلى العداوة الظاهرة في هذا المنع، فحاول تبرئة الصحابة منها فقال: «أَفَيُجُوزُ أَنْ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا يَعْنِي غَيْرَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنْهُ بِهِ يَرِيدُ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِهِ» (الأمّ للشافعيّ، ج ٤، ص ١٦٠).

٢ . البقرة / ١٨٣-١٨٤

٣ . البقرة / ١٨٥

٤ . البقرة / ١٨٩

٥ . البقرة / ١٨٥

كما قال الله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ»^١، ولكن من لا يطيق الصيام لصغر أو كبر، فليس عليه صيام، وبالتبع فدية؛ كما قال الله تعالى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^٢، وصيامه هو الإمساك عن الجماع والأكل والشرب بعد طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ كما قال الله تعالى: «فَالَّذِينَ بَشِيرُهُمْ وَابْتِغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»^٣.

[الحج]

وكذلك أمر الله بالحج، وهو مناسك معلومة في أشهر معلومة بمكة؛ كما قال تعالى: «الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ»^٤، ويجب على من استطاعه مرة واحدة على الأقل؛ كما قال تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٥.

١ . البقرة / ١٨٤

٢ . الظاهر من قوله حفظه الله تعالى في هذا الموضع أن المعذور إذا زال عذره قبل أن يدركه رمضان آخر، فعليه القضاء، فإن فرط ولم يقض حتى أدركه رمضان آخر، فعليه القضاء والفدية معاً، وهذا قول مشهور عن أهل البيت، وهو مروى عن جماعة من الصحابة والتابعين، وقد قال في موضع آخر أن المعذور مخير بين القضاء والفدية، إلا أن القضاء أفضل؛ كما قال في تفسير الآية: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَصُومُوا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ، وَهِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ أَنْ يَصُومُوا عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ إِذَا ارَادُوا أَنْ لَا يَصُومُوهَا فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ، فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَفْدُوا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ».

٣ . البقرة / ٢٨٦

٤ . هذا الذي قاله حفظه الله تعالى من عدم وجوب الفدية على الذين لا يطيقون الصيام هو قول مالك وأبي ثور ومكحول وغيرهم، ووجهه أن وجوب الفدية فرع لوجوب الصيام، وقد قال في موضع آخر باستحباب الفدية للذين لا يطيقون الصيام.

٥ . البقرة / ١٨٧

٦ . البقرة / ١٩٧

٧ . آل عمران / ٩٧

ويجب على خليفة الله في الأرض أن يهيئ مكة للحجاج بعمارتها وتطهيرها، وأن يؤذن في الناس بالحج؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ۝ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ^١، وهذا يعني أن سدانة بيت الله والعناية بشؤونه هي في الأصل لإبراهيم عليه السلام، وبالتبع تصل إلى ذريته وراثته عنه؛ كما وصلت بعده إلى إسماعيل عليه السلام، وقد قال الله في ذلك: ﴿وَعَهْدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ^٢، وبالتبع تصل إلى ذرية إسماعيل عليه السلام وراثته عنه، بشرط أن يكونوا متقين؛ لأن غير المتقين ليس لهم أن يكونوا متولين لبيت الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ^٣؛ كما أن المشركين لا حق لهم في عمارة مساجد الله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكُفْرِ^٤، بل إنما سدانة بيت الله لخليفته في الأرض الذي هو من ذرية إبراهيم وإسماعيل، وقد طهر من كل رجس ولا يفترق عن القرآن، ومن ثم فهو القدر المتيقن من المتقين، وهو في الوقت الحاضر المهدي؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ^٥ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ^٥، ومن الواضح أن المهدي، كما يوحي اسمه، هو من المهتدين.

١. الحج/ ٢٦-٢٧

٢. البقرة/ ١٢٥

٣. الأنفال/ ٣٤

٤. التوبة/ ١٧

٥. التوبة/ ١٨

هذا في حين أنّ سدانة بيت الله ليست في يديه الآن، بل هي في أيدي المتلوّثين في عقائدهم بالشرك وفي أعمالهم بالفسق؛ الذين لا يؤمنون بتوحيد الله في التحكيم، ويميلون في صفاته إلى التشبيه، ويتولّون الذين كفروا ويعادون المسلمين، ويسعون في الأرض فتنه وفساداً، ولذلك يمكن القول أنّ مفتاح بيت الله هو الآن في يد الشيطان، مع أنّ الله قال مشيراً إلى هذا البيت: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْخَادِ يَظْلَمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ»^١. من هنا يُعلم أنّ تصرفات آل سعود في كنوز الكعبة وعوائد الحج غير شرعية وعدوانية، ومن ثم تُعتبر الإعانة عليها إعانة على الإثم والعدوان، وهي غير جائزة؛ كما قال الله تعالى: «وَلَا تَعَاوُنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»^٢؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّهم ينفقون أموال الله في الصّدّ عن سبيله وتقوية جبهة الكفر وتجهيز جيوش الضلال والتفريق بين المسلمين، ولذلك يجب عزلهم عن إدارة الحرم وتسليمها إلى المهدي، بل قد يجب إخراجهم من مكّة اعتباراً لوجوب إخراج المشركين؛ كما قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا»^٣؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ مكّة تكون ملجأ المهدي عند ظهوره حسب الأخبار المتواترة^٤، فيُعتبر استيلاء الظالمين عليها خطراً عظيماً له، ومن ثم يجب على المسلمين كلّهم إنهاء ذلك في أقرب وقت ممكن، ليتوفّر للمهدي أمنه وإمكان ظهوره فيها.

١. الحج / ٢٥

٢. المائدة / ٢

٣. التوبة / ٢٨

٤. انظر: الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧١؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٩٣؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٦٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٤، ص ١٢٢؛ مسند أحمد، ج ٤١، ص ٢٥٨، ج ٤٣، ص ٢٨٢، ج ٤٤، ص ٥٨، ٧٧، ٨٩، ٢٨٦ و ٢٩٧؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٤٩، ج ٣، ص ٦٦؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٦، ١٦٧ و ١٦٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٥٠؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٧ و ١٠٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٦٩؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٠٦ و ٢٠٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٦؛ المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٤، ص ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨ و ٥٦٥.

العودة إلى الإسلام

نعم، لا يجوز القتال في هذه البلدة من أجل حرمتها عند الله؛ كما قال: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾^١، ولذلك لا بدّ من قطع وصولهم إلى هذه البلدة من خارجها، وقد يمهد لذلك قطع المسلمين علاقاتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية معهم؛ كما أنّ تعليق الحجّ ما داموا مستولين على مكة، لكونه إغانةً على الإثم والعدوان نظرًا لوصول أموال الحجاج إلى الكفار والمنافقين، لا يخلو من وجه؛ إلاّ أنّه يُخشى أن يؤدي هذا التعليق من جهة أخرى إلى تقوية أعداء الإسلام ووهن شعائره، ولا يكون في مصلحة المسلمين من حيث المجموع، ومن ثمّ لا أوصي بذلك. نعم، ينبغي للمسلمين خلال استيلاء الظالمين على مكة، أن يكتفوا بالحجّ والعمرة الواجبين، ويكفّوا عن المندوب منهما؛ إذ لا يُترك الواجب لأجل المندوب، واجتناب إغانة الظالمين ضدّ الإسلام والمسلمين واجب.

[الجهاد]

وكذلك أمر الله بجهاد الذين لا يمكن إقامة دينه في الأرض ما داموا فيها، وهم الكفار والمنافقون؛ كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾^{٢، ٣}

١ . البقرة / ١٩١

٢ . التوبة / ٧٣

٣ . الظاهر أنّ المراد بجهاد المنافقين جهادهم بالسيف على أنّهم مفسدون في الأرض إذا أثاروا فتنة أو أعانوا الكفار على المسلمين؛ فإنّه لا يمكن جهادهم بالسيف على أنّهم منافقون؛ لأنّهم يكتمون الكفر ويظهرون الإسلام، ولذلك لم يجاهدهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسيف على أنّهم منافقون، بل كان ينهى عن قتلهم ويقول: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» (انظر: مغازي الواقدي، ج ٢، ص ٤١٧؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٨٤؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٩)، وقيل أنّ المراد جهادهم بإقامة الحدود (انظر: تفسير الطبري، ج ١٤، ص ٣٥٩؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٨٤١)، وهو يعود إلى القول الأول؛ لأنّ جهادهم بالسيف إذا أثاروا فتنة أو أعانوا الكفار على المسلمين هو إقامة حدّ المحاربة.

ومن ثمّ يجب على المسلمين قتالهم بموجب أمره وتوقّف إقامة دينه على ذلك؛ كما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾^١؛ إلّا من لا يستطيع ذلك لعمى، أو عرج، أو مرض، أو هرم، أو فقر؛ كما قال: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^٢، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾^٣، حتّى يزول بذلك الذين يجب جهادهم عيناً أو صفّة، بمعنى أن يموتوا أو يسلموا؛ كما قال: ﴿ثُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾^٤، وقوامه بذل المال والتفّس في سبيل الله؛ كما قال: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٥، وغايته إزالة الفتنة، بمعنى إنهاء حاكميّة غير الله، وإخلاص الدين لله، بمعنى تثبيت حاكميّة على الأرض؛ كما قال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾^٦، وهذا ما يقال له «سبيل الله»؛ كما قال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^٧، وذلك يقتضي قتال كلّ حاكم لم يعيّنه الله ليحكم بإذنه، سواء كان كافراً أو مسلماً؛ لأنّ حكم كلّ حاكم من دون الله يُفضي إلى فتنة في الأرض وفساد كبير؛ كما قال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^٨؛ بالنظر إلى أنّ حكم غير الله يمنع -بقصد أو غير قصد- إقامة دينه على وجه كامل خالص، ومع وجوده لن يكون الدين كلّهُ لله.

١ . البقرة / ٢١٦

٢ . التوبة / ٩١

٣ . الفتح / ١٧

٤ . الفتح / ١٦

٥ . التوبة / ٤١

٦ . الأنفال / ٣٩

٧ . البقرة / ٢٤٤

٨ . الأنفال / ٧٣

من هنا يُعلم أنّ بذل المال والتفّس من أجل تأسيس حكومة غير الله، بمعنى حكومة من لم يعينه الله للحكومة بإذنه، ليس جهاداً ولا يُعتبر قتالاً في سبيل الله، بل هو قتال في سبيل الطاغوت؛ كما قال: «الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا»^١؛ كهؤلاء السفهاء الذين يتدققون الآن من أقاصي الأرض إلى العراق والشام للقتال من أجل بناء حكومة رجل منهم يعلمون أنّ الله لم يعينه للحكومة في الأرض^٢؛ فهكذا يقاتلون طاغوتاً ليستبدلوا به طاغوتاً آخر، وهم يحسبون أنفسهم مهتدين؛ كما قال الله في أمثالهم: «إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ»^٣.

١. النساء / ٧٦

٢. لقد وردت في ذم القتال لتأسيس حكومة الطواغيت أو حفظها روايات كثيرة؛ كما روي عن ثروان بن ملحان، قال: «كُنَّا جُلُوسًا فِي الْمَسْجِدِ، فَمَرَّ عَلَيْنَا عَمَّارٌ، فَقُلْنَا لَهُ: حَدِّثْنَا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْفِتْنَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءٌ يَفْتَتِلُونَ عَلَى الْمُلْكِ، يَقْتُلُ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ بَعْضًا، فَقُلْنَا لَهُ: لَوْ حَدَّثَنَا بِهِ غَيْرُكَ كَذِبًا، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ» (مسند ابن أبي شيبه، ج ١، ص ٢٩١)، وعن أبي عمران، قال: «قُلْتُ لِحُجْرَةَ: إِنِّي قَدْ بَايَعْتُ هَؤُلَاءِ، وَإِنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ أَخْرُجَ مَعَهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَقَالَ: أُمْسِكْ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ يَأْبُونَ، فَقَالَ: افْتَدِ بِمَالِكَ، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَأْبُونَ إِلَّا أَنْ أَضْرِبَ مَعَهُمُ بِالسَّيْفِ، فَقَالَ حُجْرَةُ: حَدِّثْنِي فَلَنْ أُنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَجِيءُ الْمُقْتُولُ بِقَاتِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ سَلْ هَذَا فِيْمَ قَتَلَنِي، فَيَقُولُ: غَلَامٌ قَتَلْتَهُ؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتُهُ عَلَى مُلْكٍ فَلَانِ، قَالَ حُجْرَةُ: فَاتَّقِهَا» (مسند أحمد، ج ٢٧، ص ١٤٥)، وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يَجِيءُ الرَّجُلُ أَخْذًا بِيَدِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ هَذَا قَتَلَنِي، فَيَقُولُ اللَّهُ: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ فَيَقُولُ: لِتَكُونَ الْعِزَّةَ لِفُلَانِ، فَيَقُولُ: فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لِفُلَانٍ، بُوْ بِذَنبِهِ» (السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٣٣١)، وعن عبد الله بن عمر أنه سئل عن القتال مع الحجاج أو مع ابن الزبير، فقال: «مَعَ أَيِّ الْفَرِيقَيْنِ قَاتَلْتَ فَقَتِلْتَ فِيِّي لَطَى» (المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٤، ص ٥١٧)، وروي أن رجلاً سأل الحسن البصري وعنده أناس من أهل الشام: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَا تَقُولُ فِي الْفِتْنِ مِثْلَ يَزِيدَ بْنِ الْمُهَلَّبِ وَابْنِ الْأَشْعَثِ؟» فقال: «لَا تَكُنْ مَعَ هَؤُلَاءِ، وَلَا مَعَ هَؤُلَاءِ»، فقال رجل من أهل الشام: «وَلَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟!» فغضب وقال: «نَعَمْ، وَلَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٩، ص ١٦٥).

٣. أراد حفظه الله تعالى أتباع داعش المبايعين لأبي بكر البغدادي.

٤. الأعراف / ٣٠

بناء على هذا، فإن معنى الجهاد في الإسلام هو قتال الذين لا يخضعون لحاكمية الله على الأرض ويبتغون حكامًا من دونه، حتى يُفسح المجال لحاكميته عليها من خلال نقصانهم وزوالهم؛ إذ لا شك أنّ حاكميته عليها غير ممكنة مع حاكمية غيره عليها؛ بالنظر إلى أنه من الناحية العملية، يمكن أن يكون لكل إقليم حاكم واحد فقط، ولذلك فإنه لا يحكم أي إقليم يحكمه غيره، بل اعتبارًا للوحدة الطبيعية للأرض لا يمكن أن يكون فيها أكثر من حاكم واحد، ولذلك ما دام فيها حاكم غير الله فإن حاكمية الله عليها لم تتحقق، في حين أنّها إذا تحققت مُلئت مشارقها ومغاربها عدلاً، كما مُلئت قبل ذلك ظلماً، وهذه مصلحة عامة للناس^١.

لكن لا يخفى أنّ الجهاد بهذا المعنى لا يمكن إلا مع خليفة الله في الأرض؛ لأنّ تحقيق حاكمية الله ممكن من خلال تحقيق حاكمية خليفته في الأرض، وتحقيق حاكمية خليفته في الأرض ممكن إذا كان هو مع المجاهدين لذلك^٢.

١ . كما جاء في الخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الْعَدْلُ عِزُّ الدِّينِ، وَفِيهِ صَلَاحُ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ» (سياستنامه لنظام الملك، ص ٨٧)، وروي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «الْعَدْلُ أَخْلَى مِنَ الشَّهَدِ، وَالْبَيْنُ مِنَ الرُّبْدِ، وَأَطْيَبُ رِيحًا مِنَ الْمُسْكِ»، وقالوا: «الْعَدْلُ أَخْلَى مِنَ الْمَاءِ يُصِيبُهُ الظُّمَأُ، مَا أَوْسَعَ الْعَدْلُ إِذَا عُدِلَ فِيهِ وَإِنْ قَلَّ»، وقالوا: «مَا أَوْسَعَ الْعَدْلُ، إِنَّ النَّاسَ يَسْتَعْنُونَ إِذَا عُدِلَ فِيهِمْ، وَتَنْزِلُ السَّمَاءُ رِزْقَهَا، وَتُخْرِجُ الْأَرْضُ بَرَكَتَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ»، وقالوا: «لَوْ عُدِلَ فِي النَّاسِ لَأَسْتَعْنَوْا، إِنَّ الْعَدْلَ أَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَّا مَنْ يُحْسِنُ الْعَدْلَ» (انظر: دعائم الإسلام لابن حيّون، ج ١، ص ٣٨٠؛ من لا يحضره الفقيه لابن بابويه، ج ٢، ص ٥٣؛ الاختصاص للمفيد، ص ٢٦١ و٢٦٢؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٤، ص ١١٨ و١٣١).

٢ . الشاهد على هذا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه ذكر الفتن من بعده والدعاة فيها، فقال: «إِنْ رَأَيْتَ يَوْمِيذَ خَلِيفَةِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ فَالْزَمَهُ، وَإِنْ نَهَكَ جِسْمَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ، فَإِنْ لَمْ تَرَهُ فَاهْرَبْ فِي الْأَرْضِ، وَلَوْ أَنَّ تَمُوتَ وَأَنْتَ غَاصٌّ بِجِدْلِ شَجَرَةٍ» (مسند أحمد، ج ٣٨، ص ٤٢١)، وفي رواية أخرى: «فَإِنْ تَمُتَ وَأَنْتَ غَاصٌّ عَلَى جِدْلِ خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَ أَحَدًا مِنْهُمْ» (مسند أحمد، ج ٣٨، ص ٣١٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣١٧؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٩٦؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٧، ص ٢٦٤).

وعلى هذا فلا يمكن الجهاد في سبيل الله بدون وجوده وصحبته، وإنما إثم ذلك على الذين قد حالوا دون وجوده أو صحبته بتقصيرهم في إرادته وإعانتة وطاعته؛ كما أن بني إسرائيل، لمعرفة هذه الضرورة وشعورهم بمسؤوليتهم، سألوا نبيهم أن يبعث لهم حاكماً من الله ليقاتلوا معه في سبيل الله، وقد ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^١، ولم يقل لهم نبيهم أنهم من أجل القتال في سبيل الله لا يحتاجون إلى حاكم منه، أو يمكنهم اختيار حاكم منهم بأرائهم، بل استصوب سؤالهم، غير أنه اعتبر إرادتهم وإعانتهم وطاعتهم شروطًا لازمة لإجابة الله إلى ذلك؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا^٢. فلما أظهروا إرادتهم وضمنوا إعانتهم وطاعتهم، أجاب نبيهم إلى سؤالهم وبعث لهم حاكماً من الله؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا^٣. ثم لم يعبأ بكراهيتهم له وقدم اختيار الله على اختيارهم؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿قَالُوا أَتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ^٤ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ^٥ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ^٦».

قال المنصور حفظه الله تعالى في دروسه: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً تَجِبُ مُلَازِمَتُهُ دُونَ سَائِرِ النَّاسِ، وَقَدْ يَحْتَفِي فَلَا يَرَى لَشِدَّةِ الْخَوْفِ؛ فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ وَجَبَ اغْتِرَالُ الدُّعَاةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى غَيْرِهِ كُلِّهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ دُعَاءُ ضَلَالَةٍ، وَلَا يَجُوزُ الْقِتَالُ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَإِنْ سَمَاءَ جِهَادًا، وَلَا جِهَادًا إِلَّا مَعَ خَلِيفَةِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

١ . البقرة / ٢٤٦

٢ . البقرة / ٢٤٦

٣ . البقرة / ٢٤٧

٤ . البقرة / ٢٤٧

من هنا يُعلم أنّ القتال في سبيل الله لا يمكن إلا بقيادة رجل اصطفاه الله من عنده، وأنه لا يُبعث إلا إذا تعهّد الناس بإرادته وإعانتة وطاعته على قدر الكفاية، وهذه سنة الله في الأمم السابقة، ولن تتبدّل إلى يوم القيامة؛ كما قال: «سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا»^١، وقال: «فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا»^٢.

ثم لا شك أنّ الجهاد في سبيل الله، بالإضافة إلى قصد التحقيق لحاكمية من عيّنه الله وبالتّبع معيّته، مشروطٌ بإذن الله؛ لأنّ كلّ أمر يحتاج بطبيعته إلى إذن الحاكم، فهو في الإسلام يحتاج إلى إذن الله، ولا شرعية له إلا بإذنه؛ كما قال: «لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ»^٣، ومن الواضح أنّ القتال ليس أمرًا فرديًا، بل هو أمر اجتماعي، ومن ثمّ يحتاج إلى إذن الحاكم، وحاكم المسلمين هو الله وحده، ولذلك فإنّهم لا يقاتلون إلا بإذن الله؛ كما وصفهم بذلك فقال: «وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ»^٤، وقال: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيْنَةٍ أَوْ نَزَعْتُمْ مِنْهَا فَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ»^٥؛ لأنّ الجهاد في الإسلام لا معنى له ولا إمكان إلا بإذن الله، وقد كان هذا أمرًا بديهيًا في صدر هذه الأمة وفي الأمم السابقة؛ كما قال: «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا»^٦، وقال: «وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ»^٧، وقال: «كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ»^٨، وقال: «فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ»^٩.

١. الأحزاب / ٦٢

٢. فاطر / ٤٣

٣. الحديد / ٥

٤. آل عمران / ١٥٢

٥. الحشر / ٥

٦. الحج / ٣٩

٧. الأنفال / ٦٦

٨. البقرة / ٢٤٩

٩. البقرة / ٢٥١

ومن الواضح أن إذن الله يُعرف بواسطة خليفته في الأرض؛ لأنه سبب القطع بأحكام الله وموضوعاتها، بل هو المسؤول عن إقامة الجهاد عند إرادة المسلمين وإعانتهم وطاعتهم بما فيه الكفاية؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾^١، وقال: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾^٢، بل إقامة الجهاد بمعنى القتال لأجل تحقيق حاكمية الله، بما أنها متوقفة على معيته، هي في مقدوره وعهده فقط، وليس على غيره أكثر من إعانته وطاعته؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^٣. بناء على هذا، فإذا قعد خليفة الله في الأرض عن الجهاد لأي سبب من الأسباب، سواء كان ذلك عدم المصلحة أو عدم الإمكان، لم يجز للآخرين القيام بذلك^٤؛ لأنهم، وإن كان لهم نية حسنة وسعي بليغ، لن يستطيعوا تحقيق الغرض من الجهاد، ومن ثم فإن قيامهم به لا طائل تحته،

١. الأنفال / ٦٥

٢. آل عمران / ١٢١

٣. النساء / ٨٤

٤. يدل على هذا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الحجرات / ١)، أي لا تسبقوهما في أمر، ويدل عليه أيضاً ما جرى بالحديبية، إذ قعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتال المشركين لمصلحة رآها، فجاءه عمر بن الخطاب شاكاً معترضاً، فقال: «أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟!» قال: «بلى»، قال: «أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وَعَدُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟!» قال: «بلى»، قال: «فَلِمَ نُعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا؟!» قال: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَسْتُ أَغْصِيهِ، وَهُوَ نَاصِرِي» (صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٩٦؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٧٥)، فكان عمر يقول بعد ذلك: «مَا أَصَابَنِي قَطُّ شَيْءٌ مِثْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، مَا زِلْتُ أَصُومُ وَأَتَصَدَّقُ مِنَ الَّذِي صَنَعْتُ مَخَافَةَ كَلَامِي الَّذِي تَكَلَّمْتُ يَوْمَئِذٍ» (مغازي الواقدي، ج ٢، ص ٦٠٦؛ مسند أحمد، ج ٣١، ص ٢١٧)، وهكذا يكون الأمر مع خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بيته؛ كما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «ارْقُبُوا أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، فَإِنْ سَأَلُمُوا فَسَالِمُوا، وَإِنْ حَارَبُوا فَحَارِبُوا، فَإِنَّهُمْ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَهُمْ، لَا يَفَارِقُهُمْ، وَلَا يَفَارِقُونَهُ» (ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، ج ١، ص ٢٠١).

بل إنهم، حتى لو غلبوا في الحرب، سينقضون الغرض من الجهاد خلافاً لنيّتهم وسعيهم؛ لأنّ الغرض منه تحقيق حاكميّة الله، وهو لا يمكن بدون خليفة الله في الأرض، وتحقيق حاكميّة غير الله، وهو أمر لا مفرّ منه بعد الغلبة في الحرب وعدم الوصول إلى خليفة الله في الأرض، سينقض الغرض من الجهاد^١.

الحاصل أنّ الجهاد في سبيل الله يحتاج إلى معيّة المهديّ، ومعيّته ممكنة عند وجود الضمانات اللازمة من المسلمين لحمايته وطاعته، وعندئذ تجب عليه معيّتهم، وهو بمقتضى طهارته من الرّجس وعدم افتراقه عن القرآن لا يترك الواجب؛ فإن وثق بهم وثوقاً كافياً اتاهم بنفسه، وإن لم يثق بهم وثوقاً كافياً أرسل إليهم رسولاً من عنده بآية بيّنة، حتى يمكن لهم القيام بالجهاد في كلتا الحالتين. من هنا يُعلم أنّ الجهاد في سبيل الله لا يزال واجباً على المسلمين، إلّا أنّ طريقه ليس إقامته بقيادة بعضهم، بل إقامته بتمكين المهديّ من قيادتهم، وهذا هو الواجب عليهم دائماً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾^٢؛ فيكون البرّ إتيان الجهاد من بابه، لا من ظهره، وبابه هو تمكين المهديّ من إقامته، وظهره هو تمكين غيره منها^٣.

١. هذه نكتة مهمّة جداً قد نبّه عليها أهل البيت؛ كما روي عن عليّ بن الحسين، وابنه محمّد بن عليّ الباقر، أنهما قالوا: «وَاللَّهِ لَا يَخْرُجُ مِنَّا أَحَدٌ قَبْلَ خُرُوجِ الْقَائِمِ -يُعْنِي الْمُهَدِّي- إِلَّا كَانَ مَثْلُهُ مَثَلُ فَوْخِ طَارٍ مِنْ وَكْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ جَنَاحَاهُ، فَأَخَذَهُ الصَّبِيَانُ يَتَلَاَعْبُونَ بِهِ» (الغيبة للنعماني، ص ٢٠٦؛ شرح الأخبار لابن حَيّون، ج ٣، ص ٣٥٧)، وروي عن جعفر بن محمّد الصادق أيضاً أنّه قال: «مَا خَرَجَ وَلَا يَخْرُجُ مِنَّا أَحَدٌ قَائِمًا أَحَدٌ لِيُدْفَعَ ظُلْمًا أَوْ يَنْعَشَ حَقًّا إِلَّا اضْطَلَمْتُمُ الْبَلِيَّةُ، وَكَانَ قِيَامُهُ زِيَادَةً فِي مَكْرُوهِنَا» (الصحيفة السّجادية لعليّ بن الحسين، ص ٢٠).

٢. البقرة / ١٨٩

٣. كما روي عن عبد الملك بن عمرو، قال: «قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ: يَا عَبْدَ الْمَلِكِ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَخْرُجُ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَخْرُجُ إِلَيْهَا أَهْلُ بِلَادِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ؟ فَقَالَ: جُدَّةٌ وَعَبَادَانُ وَالْمَصْبِصَةُ وَقَرْوَيْنَ، فَقُلْتُ: أَنْتَظِرُ الْأَمْرَ وَالْإِقْتِدَاءَ بِكُمْ، فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ، لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ الرِّئَاسَةَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ جَعْفَرٍ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى الْجِهَادَ! فَقَالَ: أَنَا لَا أَرَاهُ؟! بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ، وَلَكِنْ أَكْرَهُ أَنْ أَدْعَ عِلْمِي إِلَى جَهْلِهِمْ» (تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٦، ص ١٢٦)،

←

[الأمر بالمعروف والتّهي عن المنكر]

نعم، إنّ الأمر بالمعروف والتّهي عن المنكر، بمعنى دعوة الناس إلى الخير، إذا كان المراد بها دعوتهم إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهديّ، لا يحتاج إلى معيّته؛ لأنّ معيّته لا تحصل إلّا بإرادتهم وإعانتهم وطاعتهم له، فإذا كانت إرادتهم وإعانتهم وطاعتهم له أيضًا لا تحصل إلّا بمعيّته، لزم المحال^١، ومن الواضح أنّ الإرادة والإعانة والطاعة للمهديّ، بما أنّها تؤدّي إلى حاكميّته، وبالتّبع إلى حاكميّة الله على الأرض، هي أصل الخيرات وأهمّ المعروفات، ولذلك فإنّ الدّعوة إليها أوجب من الدّعوة إلى سائر الخيرات والمعروفات، بل لا وجه للدّعوة إلى غيرها مع وجودها؛ لأنّها دعوة إلى المهمّ مع وجود الأهمّ، وهذه ليست من أولويّات العقلاء وسيرتهم، بل إنّها دعوة إلى الفرع قبل الأصل، مع أنّ الفرع لا يحصل قبل الأصل^٢،

وروي عن الحسين بن خالد الكوفيّ، قال: قلت لعليّ بن موسى الرضا: «جُعِلْتُ فِدَاكَ، حَدِيثٌ كَانَ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّازَةَ»، قال: «وَمَا هُوَ؟» قلت: «رَوَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّازَةَ أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ- عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّنَةِ الَّتِي خَرَجَ فِيهَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ هَذَا قَدْ أَلْفَ الْكَلَامَ وَسَارَعَ النَّاسَ إِلَيْهِ، فَمَا الَّذِي تَأْمُرُ بِهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "اتَّقُوا اللَّهَ، وَاسْكُنُوا مَا سَكَنَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ"، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ يَقُولُ: لَيْتَنِي كَانَ عُبَيْدُ بْنُ زُرَّازَةَ صَادِقًا، فَمَا مِنْ خُرُوجٍ وَمَا مِنْ قَائِمٍ! فقال لي عليّ بن موسى الرضا: «إِنَّ الْحَدِيثَ عَلَى مَا رَوَاهُ عُبَيْدٌ، وَلَيْسَ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ، إِنَّمَا عَنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: مَا سَكَنَتِ السَّمَاءُ مِنَ النَّدَاءِ بِاسْمِ صَاحِبِكُمْ -يَعْنِي الْمُهْدِيَّ- وَمَا سَكَنَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخُسْفِ بِالْجَيْشِ -يَعْنِي جَيْشَ السُّفْيَانِيَّ» (عيون أخبار الرضا لابن بابويه، ج ١، ص ٢٧٧).

١ . يعني الدّور، وهو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه.

٢ . الشاهد على هذا ما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُسَلِّطَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ، ثُمَّ يَدْعُو خِيَارَكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ»، وقد ورد من حديث عليّ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وحذيفة، وسلمان، ومعاذ، وأبي الدرداء، وابن عمر، وأبي هريرة، ووجه الشهادة أنّ الدّعوة إلى خليفة الله في الأرض هي التي إذا تُركت تسلّط شرار الناس، وذلك لفوات تسلّطه؛ فكأنّ الحديث يعني: «لتأمرن بالإرادة والإعانة والطاعة لخليفة الله في الأرض، ولتنهون عن الإرادة والإعانة والطاعة لغيره، أو ليسلطن الله عليكم شراركم، ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم».

وهذا أساس ما أنا فاعله؛ لأني أدعو إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهدي، ومن ثمّ كلّ من أجاب دعوتي فقد أضاف ضماناً إلى الضمانات اللازمة لظهوره، وكلّ من لم يجب دعوتي فقد أضاف مانعاً إلى موانع ظهوره، وذلك لأني، خلافاً لسائر الدّعاة في بلاد المسلمين، لا أدعو إلى الإرادة والإعانة والطاعة لنفسي، بل أدعو إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهدي، وإنّما أفعل ذلك لضرورته العقلية، ومن ثمّ كلّ من كان عاقلاً فهو يتعاون معي عليه؛ كما أنّه من البرّ والتقوى، وقد أمر الله بالتعاون عليه إذ قال: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى»^١. بناء على هذا، ينبغي لعدد كافٍ من المسلمين أن يتعاونوا معي ما دمت أفعل ذلك، ولا يتعاونوا معي لو دعوتهم إلى الإرادة والإعانة والطاعة لغير المهدي؛ لأنّ الدّعوة إليها غير شرعية، وقد نهى الله عن التعاون عليها إذ قال: «وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»^٢. عسى أن يأتيني الذين يرغبون في نصره المهديّ ويجدون عليها قوّة، فيجتمعوا إليّ، فيمهدّ الطريق لظهوره بجهودهم، فيتّصل بنا خبره، فنسير إليه ونلحق به، كما كتبت من قبل^٣.

١. المائدة / ٢

٢. المائدة / ٢

٣. هذا مبدأ الحركة المباركة التي أسسها السيّد المنصور حفظه الله تعالى، وهي حركة التمهيد لظهور الإمام المهديّ عليه السلام، وقد ظهرت في خراسان برايات سود، رجاء أن تكون الحركة التي وعدها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إذ قال: «يُخْرِجُ نَاسٌ مِنَ الْمَشْرِقِ، فَيُؤْطَوْنَ لِلْمَهْدِيِّ سُلْطَانَهُ»، فما أخرى بها أن تكون هي، وفي رواية أخرى أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْقَوْنَ بَغْدِي بَلَاءً وَتَشْرِيدًا وَتَطْرِيدًا، حَتَّى يَأْتِيَ قَوْمٌ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ، مَعَهُمْ رَايَاتٌ سَوْدٌ، فَيَسْأَلُونَ الْحَقَّ، فَلَا يُعْطَوْنَ، فَيَقَاتِلُونَ، فَيَنْصَرُونَ، فَيُعْطَوْنَ مَا سَأَلُوا، فَلَا يَقْبَلُونَهُ، حَتَّى يَدْفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَيَمْلُؤُهَا قِسْطًا، كَمَا مِلَّتْ جَوْزًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فَلْيَأْتِيَهُمْ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى التَّلَجِّ»، وفي رواية أخرى أنه قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السَّوْدَ قَدْ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ خُرَاسَانَ فَاتَّبُوهَا وَلَوْ حَبْوًا، فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ الْمَهْدِيَّ» (لمعرفة طرق هذا الحديث، راجع: الدّر المنضود في طرق حديث الرّايات السّود).

[الخاتمة]

ما رسمته في هذا الكتاب هو صورة أكثر انطباقاً على الدين الذي أكمله الله ورضيه لعباده؛ لأنّي لم أتمسك فيه إلا بكتاب الله والخبر المتواتر عن النبي والحكم المعلوم من العقل، واحترزت فيه من كل مانع للمعرفة أو رأي ظنيّ أو خبر واحد. مع ذلك، إن كان أحد يعرف صورة أكثر انطباقاً منه على الإسلام، فليتبّعها^١؛ لأنّ الله أعلم أيّ الصورتين أكثر انطباقاً عليه؛ كما قال: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾^٢.

على أيّ حال، إنّ هذا طريقي الذي أذهب فيه إلى الله؛ فمن يراه مستقيماً فليصاحبني فيه، ومن يراه غير ذلك فإنّ الله أعلم بالمهتدين؛ كما قال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَنَحْنُ اتَّبَعْنَا سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^٣، وإنّ هذا ديني الذي أعبد الله عليه؛ فمن يراه حقّاً فليعتني على إظهاره، ومن يراها غير حقّ فليعتني على إصلاحه؛ لأنّ المسلمين إخوة، وهم أولى بإصلاح بعضهم بعضاً؛ كما أنّي لم أقصد بإظهاره ابتداءً في الدين، ولا تأسيساً لمذهب جديد، ولا تفريقاً بين المسلمين، ولا إفساداً في الأرض،

١ . قوله هذا وما يليه في هذا السياق تأكيد بليغ منه - حفظه الله تعالى - على أنّه لا يريد من الناس أن يقلّدوه فيما بينه من الدين، بل يريد منهم أن يتبعوه إذا وجدوه حقّاً بعد النّظر في أدلّته من العقل والنقل، فيكزّر القول في ذلك من وجوه مختلفة لأهمّيّته وخطورته عنده.

٢ . الإسراء / ٨٤

٣ . يوسف / ١٠٨

٤ . يعني يجب على المسلمين كلّهم أن يعينوني؛ من رأيي منهم مصيباً فليعتني على نشر الحقّ، ومن رأيي منهم مخطئاً فليعتني على الإصلاح؛ فلا داعي لعداوتي ولا هجري في أيّ حال، وليس هذا القول منه على وجه الشكّ، لكنّه على وجه الإلطف والإنصاف في الحجاج؛ كقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ / ٢٤)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ (سبأ / ٥٠).

ولكن قصدت إصلاح إخوتي من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإن نجحت فمن الله توفيقى، ولا أسألهم عليه أجراً، وإن لم أنجح فقد أدت ما عليّ، ولا أخاف لومة لائم؛ على مثال النبي الذي قال: «يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»^١، وإن هذه نعمة أنعم الله بها عليّ، فأشكره عليها، وأحدث بها عباده؛ كما أمر بذلك فقال: «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ»^٢، ولست بمكرهم عليها؛ لأنه نهى عن ذلك فقال: «وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ»^٣، وإِنَّمَا أَلْقِي إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ، ليأخذ الحق من وجد في قولي حقاً، ويترك الباطل من وجد في قولي باطلاً؛ كالذين قال الله فيهم: «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ»^٤، ومن أحسن قولاً ممن يدعو إلى الله ويمهد لحاكميته ويقول إنه من المسلمين؟! كما قال الله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^٥، وقد جئت بالصدق ليصدق به من كان تقيّاً؛ كما قال الله تعالى: «وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ»^٦، وليكذب به أظلم الناس؛ كما قال الله تعالى: «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ»^٧. مع أنّي كنت أحب أن يُسمع ذلك من غيري؛ إذ لو قاله غيري لكفاني مؤونة قوله، وطرح عني عبئاً فادحاً، لكن لم يقله غيري، ولم يُسمع من غيري.

١. هود / ٨٨

٢. الصّحى / ١١

٣. ق / ٤٥

٤. الزمر / ١٨

٥. فصلت / ٣٣

٦. الزمر / ٣٣

٧. الزمر / ٣٢

العودة إلى الإسلام

نعم، خرج رجل قبلي من هذه الأرض، فقال بعض ما قلته؛ إذ دعا إلى الرضا من آل محمد، لكنه أخذ الحكم من بني أمية فسلمه إلى بني العباس، مع أن بني العباس لم يكونوا الرضا من آل محمد^١. فخشيت، إن قعدت منتظرًا، أن يخرج رجل مثله من مكان، فيعيد خطاه؛ بأن يأخذ الحكم من بعض الظالمين، فيسلمه إلى بعضهم الآخر باسم الرضا من آل محمد. فأردت أن أحول دون هذه الفتنة، ولا أترك المجال لأمثاله. ثم سمعت أنه قد رُفِعَ نداء بالباطل في المغرب^٢، فأحببت أن يُرفع نداء بالحق في المشرق، كي لا يُسمع في العالم نداء بالباطل فقط، فيجتمع المسلمون على الباطل، فينزل عليهم عذاب الله؛ لأنَّ الحكم لله وحده، وهو يؤتية من يشاء من عباده، ولم يشأ إلا المهدي الفاطمي الذي هو الرضا من آل محمد والرضا من جميع المسلمين. فقامت بالتمهيد لحكمه، حتى أوقر له ما يكفيه من العدة والعدة، بعد أن رأيت انحراف المسلمين عن الإسلام، وعلمت مساس حاجتهم للعودة إليه، وظننت أنني وإياهم ركب سفينة واحدة، بحيث يتلازم خلاصي مع خلاصهم، ويتعلق هلاكي بهلاكهم.

١. يشير إلى أبي مسلم الخراساني (ت ١٣٧هـ)؛ فإنه كان يقول: «إِنِّي رَجُلٌ أَدْعُو إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٤، ص ١٣٠، ج ٩، ص ٢٨١)، وكان يزعم أنه صاحب الرايات السود الممهدة لظهور المهدي (انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٧، ص ٢٠٩)، وما كان بذاك؛ فقد مهد لظهور بني العباس، وما كان المهدي منهم، فلما استولوا على الملك ورأوا أنهم قد استغنوا عنه قتلوه! فلعله كان مخدوعًا؛ لأنهم كانوا في بداية أمرهم يدعون إلى الرضا من آل محمد؛ كما روي أن إمامهم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (ت ١٢٥هـ) كان يبعث الرجل من دعائه، فيقول له: «امْضِ عَلَى بَرَكََةِ اللَّهِ، وَلَا تُظْهِرَنَّ جِدًّا، وَلْتَكُنْ دَعْوَتُكَ وَمَا تَلْقَى بِهِ الْعَامَّةُ أَنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَتَذْكُرَ جَوْرَ بَنِي أُمَيَّةَ، وَأَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ أَوْلَى بِالْأَمْرِ مِنْهُمْ» (أخبار الدولة العباسية، ص ٢٠٠)، فكان يأمره «أَنْ يَدْعُوَ إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ وَلَا يُسَمِّيَ أَحَدًا» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٤، ص ٨٢ و ١١٥)، ولا يخفى ما كان في عدم التسمية من المكر والتلبيس!

٢. يشير إلى فرقة داعش، وكانت قد ظهرت وادعت الخلافة الإسلامية في الشام والعراق قبل طبع هذا الكتاب ببضعة أشهر.

فخشيت، إن لم أنهض بإنقاذهم، أن أغرق معهم؛ كمثل قوم من بني إسرائيل على شاطئ البحر، إذ رأوا فريقاً منهم يعدون في السبت، فلم ينهوهم عن ذلك، فأصبحوا قردة خاسئين مثلهم، وقد ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين فقال: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لَمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۚ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۚ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّايَ رَبَّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنحَنَّا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ^١﴾. بالإضافة إلى ذلك، كرهت أن أكون من الذين يكتمون الحق وهم يعلمون؛ لأنهم تصيبهم لعنة الله ولعنة اللاعين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ^٢﴾، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۚ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ^٣﴾؛ كما كنت أرجو أن يستيقظ بهذه الصيحة عدد كافٍ من المسلمين من نوم الغفلة، فيقوموا إلى إقامة الإسلام في الأرض، وملئها عدلاً بعد أن ملئت ظلماً، من خلال إنشاء حكومة الله فيها بتأسيس حكومة خليفته المهدي؛ كما جعل الله ذلك مرجوًّا إذ قال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ^٤﴾، مع أنني كنت عالماً بأن أكثرهم سيكرهون ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ^٥﴾، وربما يحاول بعضهم قتل أخيه، غير مباليين بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ^٦﴾.

١. الأعراف / ١٦٤-١٦٥

٢. البقرة / ٤٢

٣. البقرة / ١٥٩

٤. الذاريات / ٥٥

٥. المؤمنون / ٧٠

٦. آل عمران / ٢١

هذا كل ما حملني على ما فعلت؛ وإلا لما كنت أبتغي عليه جائزة؛ كما لا أخاف عليه عقوبة؛ لأنه لا خوف على المسلم ما دام يقوم بواجبه العقلي والشرعي، وإن حرق أو مرقّ لذلك كل مرقّ فهو خير له؛ لأنّ الحياة الدنيا قصيرة، وهي إلى زوال لا محالة، والعاقبة للمتقين، وليست للجبارين ولا للكذابين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾^١.

الآن أعوذ بربي، وأتوكل عليه، وأنيب إليه، وأسأله أن يتقبل مني هذا العمل الصالح ومن كل من أعانني عليه^٢، ويوفّقني وجميع المسلمين في العالم للعودة إلى الإسلام وإقامته بشكل خالص وكامل؛ لأنّ هذا خير ما يوفّق له أحد، وما من خير إلا من عند الله، والحمد لله رب العالمين.

﴿وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾^٣

المنصور الهاشمي الخراساني

ليلة ٢٣ رمضان ١٤٣٥ بعد الهجرة

شاطئ جيحون

١. هود/ ٤٩

٢. يريد أصحابه وأعضاء مكتبه الذين قاموا بتقرير دروسه وتبويبها والتعليق عليها وطبعها.

٣. طه/ ٤٧

فهرس المصادر

١ . الأحاد والمثاني

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق باسم الجوابرة، دار الزاوية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢ . اختلاف الحديث

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣ . اختلاف العلماء

للطحاوي، أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ)؛ اختصار الجصاص، تحقيق عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٤ . اختلاف الفقهاء

لابن جرير، محمد (ت ٣١٠هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥ . الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير

للجورقاني، الحسين بن إبراهيم (ت ٥٤٣هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الصمعي ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الرياض والهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.

٦ . الأحاديث السباعيات الألف

للشامي، زاهر بن طاهر (ت ٥٣٣هـ)؛ تحقيق محمد السحري اليمني.

٧ . أحاديث الشاموخي عن شيوخه

للشاموخي، الحسن بن علي (ت ٤٤٣هـ)؛ تحقيق مشعل بن باني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

العوده إلى الإسلام

٨ . الأحكام السلطانية

للماوردی، علی بن محمد (ت ٤٥٠هـ)؛ دار الحدیث، القاهرة.

٩ . أحكام القرآن

لابن العربی، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)؛ تعلیق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمیة، بیروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٠ . أحكام القرآن

لبكر بن العلاء (ت ٣٤٤هـ)؛ تحقیق رسالتی دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٦هـ.

١١ . أحكام القرآن

للطحاوي، أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ)؛ تحقیق سعد الدين أنال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢ . أحكام القرآن للشافعي (جمع البيهقي)

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقیق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٣ . أخبار الدولة العباسية

لمؤلف مجهول (ت القرن ٣هـ)؛ تحقیق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطليبي، دار الطليعة، بيروت.

١٤ . الأخبار الطوال

لأبي حنيفة الدينوري، أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ)؛ تحقیق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربيّة - عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

١٥ . الأخبار الموفقيات

للزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقیق سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

١٦ . أخبار أبي حنيفة وأصحابه

للصيمري، الحسين بن علي (ت ٤٣٦هـ)؛ عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٧. أخبار أصبهان

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٨. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه

للفاكهي، محمد بن إسحاق (ت القرن ٣هـ)؛ تحقيق عبد الملك بن عبد الله، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٩. الأدب

لابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)؛ تحقيق محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٠. الأربعون حديثاً في المهدي

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق علي جلال باقر، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.

٢١. الأسامي والكنى

لأبي أحمد الحاكم، محمد بن محمد (ت ٣٧٨هـ)؛ تحقيق محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٢٢. أسباب نزول القرآن

للواحدي، علي بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)؛ تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة

لابن الأثير، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)؛ تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٤. أصول السرخسي

للسرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ)؛ تحقيق أبي الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف العثمانية، حيدر آباد.

العودة إلى الإسلام

٢٥. الأغاني

لأبي الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦. الأم

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٧. الأمالي

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٨. الأمالي

للطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)؛ تحقيق مؤسسة البعثة، دار الثقافة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٩. الأمالي

للمفيد، محمد بن محمد (ت ٤١٣هـ)؛ تحقيق حسين أستاذ ولي وعلي أكبر الغفاري، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٠. أمالي المحاملي (رواية ابن مهدي الفارسي)

للمحاملي، الحسين بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ)؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣١. أمالي المحاملي (رواية ابن يحيى البيع)

للمحاملي، الحسين بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ)؛ تحقيق إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم، الأردن والدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢. الأمالي في آثار الصحابة

لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)؛ تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

٣٣. الأمثال

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٣٤ . أمثال الحديث

للأبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)؛ تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٥ . الأموال

لابن زنجويه، حميد بن مخلد (ت ٢٥١هـ)؛ تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٦ . الأموال

للأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت.

٣٧ . أنساب الأشراف

للبلاذري، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٨ . الأوائل

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٣٩ . الأوائل

للعسكري، الحسن بن عبد الله (ت نحو ٣٩٥هـ)؛ دار البشير، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠ . الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف

لابن المنذر، محمد بن إبراهيم (ت ٣١٩هـ)؛ تحقيق صغير أحمد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤١ . إبطال التأويلات لأخبار الصفات

للأبي يعلى، محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد النجدي، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٤٢ . الإحكام في أصول الأحكام

لابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

العودة إلى الإسلام

٤٣ . الإحكام في أصول الأحكام

للآمدي، علي بن محمد (ت ٦٣١هـ)؛ تعليق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٤٤ . الاختصاص

للمفيد، محمد بن محمد (ت ٤١٣هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٥ . الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة

لصديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ)؛ تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي ودار ابن حزم، ليماسول وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٦ . الإرشاد

للمفيد، محمد بن محمد (ت ٤١٣هـ)؛ تحقيق مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٧ . الاستذكار

لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٨ . الاستقامة

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٩ . الاستيعاب في معرفة الأصحاب

لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٠ . الإشاعة لأشراط الساعة

للبرزنجي، محمد بن رسول (ت ١١٠٣هـ)؛ تعليق محمد زكريا الكاندهلوي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.

٥١ . الإشراف على مذاهب العلماء

لابن المنذر، محمد بن إبراهيم (ت ٣١٩هـ)؛ تحقيق صغير أحمد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥٢ . الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٥٣ . إعراب القرآن

للنحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)؛ تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٤ . إعلام الوري بأعلام الهدى

للطبرسي، الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)؛ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٥ . إكمال تهذيب الكمال

لمُعْطَاي بن قَلِيج (ت ٧٦٢هـ)؛ تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٥٦ . الإمامة والتبصرة

لعلي بن بابويه (ت ٣٢٩هـ)؛ مدرسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥٧ . الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء

لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٨ . الإيمان

لابن منده، محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥هـ)؛ تحقيق علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥٩ . الإيمان

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

العودة إلى الإسلام

٦٠. البحر الرائق شرح كنز الدقائق

لابن نجيم، زين الدّين بن إبراهيم (ت ٩٧٠هـ)؛ دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.

٦١. البحر المحيط في أصول الفقه

للزركشي، محمد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)؛ دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٢. البداية والنهاية

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)؛ تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦٣. البدء والتاريخ

للمقدسي، المطهر بن طاهر (ت نحو ٣٥٥هـ)؛ مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

٦٤. بذل النظر في الأصول

للعلاء الأسمندي، محمد بن عبد الحميد (ت ٥٥٢هـ)؛ تحقيق محمد زكي عبد البر، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٥. البرهان في أصول الفقه

للجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)؛ تحقيق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٦. بصائر الدرجات

للفقار، محمد بن الحسن (ت ٢٩٠هـ)؛ تحقيق ميرزا محسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٧. البصائر والذخائر

لأبي حيان التوحيد، علي بن محمد (ت نحو ٤٠٠هـ)؛ تحقيق وداد القاضي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦٨. البعث والنشور

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أبي عاصم الشوامي، مكتبة دار الحجاز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٦٩. البيان والتبيين

للجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)؛ دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٧٠. التاريخ

للفلاس، عمرو بن علي (ت ٢٤٩هـ)؛ رواية محمد بن عبد السلام، تحقيق محمد الطبراني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٤١هـ.

٧١. تاريخ ابن خلدون

لعبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)؛ تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة، الأولى، ١٤٠١هـ.

٧٢. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)

ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)؛ تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٧٣. التاريخ الأوسط

للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ومكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٧٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٧٥. تاريخ الشيخ محمد عبده

لرشيد رضا، محمد (ت ١٣٥٤هـ)؛ مطبعة المنار، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.

٧٦. تاريخ الطبري

للتبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٧٧. التاريخ الكبير

للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

العودة إلى الإسلام

٧٨ . التاريخ الكبير (السفر الثالث)

لابن أبي خيثمة، أحمد (ت٢٧٩هـ)؛ تحقيق صلاح بن فتيحي، الفاروق الحديثة، القاهرة،
الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٧٩ . التاريخ الكبير (السفر الثاني)

لابن أبي خيثمة، أحمد (ت٢٧٩هـ)؛ تحقيق صلاح بن فتيحي، الفاروق الحديثة، القاهرة،
الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٨٠ . تاريخ المدينة

لابن شبة النميري، عمر (ت٢٦٢هـ)؛ تحقيق فهد محمد شلتوت، طبع على نفقة السيد
حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.

٨١ . تاريخ اليعقوبي

لليعقوبي، أحمد بن إسحاق (تبعد٢٨٤هـ)؛ دار صادر، بيروت.

٨٢ . تاريخ أبي زرة

لأبي زرة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو (ت٢٨١هـ)؛ رواية أبي الميمون بن راشد،
تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٨٣ . تاريخ بغداد

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٤ . تاريخ خليفة بن خياط

لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)؛ تحقيق أكرم ضياء العمري، دار القلم ومؤسسة الرسالة،
دمشق وبيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٨٥ . تاريخ دمشق

لابن عساكر، علي بن الحسن (ت٥٧١هـ)؛ تحقيق عمر بن غرامة العمري، دار الفكر،
بيروت، ١٤١٥هـ.

٨٦ . تالي تلخيص المتشابه

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق مشهور بن حسن وأحمد
الشقيرات، دار الصمعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٧. تأويل مختلف الحديث

لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)؛ تحقيق محمد محي الدين الأصغر، المكتب الاسلامي ومؤسسة الإشراف، بيروت والدوحة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٨٨. التبصرة في أصول الفقه

للشيرازي، إبراهيم بن علي (ت ٤٧٦هـ)؛ تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٨٩. تجارب الأمم وتعاقب الهمم

لابن مسكويه، أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)؛ تحقيق أبي القاسم إمامي، سروش، طهران، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٩٠. التجريد

للقدوري، أحمد بن محمد (ت ٤٢٨هـ)؛ تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٩١. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه

للمرداوي، علي بن سليمان (ت ٨٨٥هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الجبرين وعوض القرني وأحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٩٢. تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام

لابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣هـ)؛ تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية، الدوحة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٩٣. التذكرة الحمدونية

لابن حمدون، محمد بن الحسن (ت ٥٦٢هـ)؛ دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٤. ترتيب الأمالي الخميسية

للشجري، يحيى بن الحسين (ت ٤٩٩هـ)؛ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٥. ترتيب المدارك وتقريب المسالك

للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)؛ تحقيق عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

العودة إلى الإسلام

٩٦ . تعظيم قدر الصلاة

للمروزي، محمد بن نصر (ت ٢٩٤هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٩٧ . تفسير آيات من القرآن الكريم

لابن عبد الوهاب، محمد (ت ١٢٠٦هـ)؛ مطبوع ضمن مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (الجزء الخامس)، تحقيق محمد بلتاجي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

٩٨ . تفسير ابن أبي حاتم

لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)؛ تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

٩٩ . تفسير ابن فورك

لابن فورك، محمد بن الحسن (ت ٤٠٦هـ)؛ تحقيق علال عبد القادر وعاطف بن كامل وسهيمة بنت محمد سعيد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٠٠ . تفسير ابن كثير

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)؛ تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠١ . تفسير البغوي

للبغوي، الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٠٢ . تفسير الثعلبي

للتعلبي، أحمد بن محمد (ت ٤٢٧هـ)؛ تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٣ . تفسير الرازي

للازبي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

١٠٤ . تفسير الشافعي

للاشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق أحمد بن مصطفى الفران، دار التدمرية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٠٥ . تفسير الطبري

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة.

١٠٦ . تفسير العياشي

للعياشي، محمد بن مسعود (ت ٣٢٠هـ)؛ تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

١٠٧ . تفسير القرآن العزيز

لابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله (ت ٣٩٩هـ)؛ تحقيق حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٠٨ . تفسير القرطبي

للقرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)؛ تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.

١٠٩ . تفسير الماوردي

للماوردي، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)؛ تحقيق ابن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٠ . التفسير الوسيط

للواحدي، علي بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وأحمد محمد صيرة وأحمد عبد الغني الجمل وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١١١ . تفسير إسحاق البستي

لإسحاق بن إبراهيم البستي (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق عثمان معلم محمود شيخ علي، إشراف عبد الله بن محمد الأمين الشنقيطي، الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

١١٢ . تفسير يحيى بن سلام

ليحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ)؛ تحقيق هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

العودة إلى الإسلام

١١٣ . تقرب التهذب

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١٤ . التقرب والإرشاد

للبالقلانيّ، محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عبد الحميد بن عليّ أبي زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١١٥ . تقييد العلم

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)؛ إحياء السنة النبوية، بيروت.

١١٦ . تلخيص المتشابه في الرسم

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق سوكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١١٧ . التلخيص في أصول الفقه

للجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)؛ تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمريّ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١١٨ . تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل

للبالقلانيّ، محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١١٩ . التمهيد في أصول الفقه

للكلوزانيّ، محفوظ بن أحمد (ت ٥١٠هـ)؛ تحقيق مفيد محمد أبي عمشة ومحمد بن علي، جامعة أمّ القرى ودار المدني، مكة المكرمة وجدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٢٠ . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٢١ . تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة لله ربّ العالمين

للسيد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ (معاصر)؛ مكتب السيد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه الله تعالى، طالقان، الطبعة الثانية، ١٤٤٤هـ.

- ١٢٢ . التنبيهات الهامة على ما في صحيح البخاري ومسلم من الطامة
لمكتب المنصور الهاشمي الخراساني (معاصر): مكتب السيد العلامة المنصور الهاشمي
الخراساني حفظه الله تعالى، طالقان، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ.
- ١٢٣ . التواضع والخمول
لابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ): تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ١٢٤ . التوحيد
لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ): تحقيق هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر
الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
- ١٢٥ . تهذيب الآثار (الجزء المفقود)
للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): تحقيق علي رضا بن عبد الله، دار المأمون للتراث،
دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٢٦ . تهذيب الآثار (مسند ابن عباس)
للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،
القاهرة.
- ١٢٧ . تهذيب الآثار (مسند عمر)
للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،
القاهرة.
- ١٢٨ . تهذيب الأحكام
للطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ): تحقيق حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب
الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٩ . تهذيب الكمال في أسماء الرجال
للمزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ): تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

العودة إلى الإسلام

١٣٠. تهذيب اللغة

للأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)؛ تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٣١. التيجان في ملوك حمير

لعبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ)؛ مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ.

١٣٢. الثقات

لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٣٣. الثقات

للعجلي، أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١هـ)؛ تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٤. الجامع

لمعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ)؛ مطبوع آخر مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٣٥. جامع الأحاديث

للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)؛ تحقيق فريق من الباحثين بإشراف على جمعة، طبع على نفقة حسن عباس زكي.

١٣٦. جامع المسانيد والسنن

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)؛ تحقيق عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٣٧. جامع بيان العلم وفضله

لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

١٣٩ . جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس

للحميدي، محمد بن فتوح (ت ٤٨٨هـ)؛ الدار المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٤٠ . الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)؛ دائرة المعارف العثمانية ودار إحياء التراث العربي، حيدرآباد الدكن وبيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.

١٤١ . جزء آدم بن أبي إياس

لآدم بن أبي إياس (ت ٢٢١هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٢ . جزء ابن عرفة

للحسن بن عرفة (ت ٢٥٧هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٤٣ . جزء الحسن بن شاذان

للحسن بن أحمد (ت ٤٢٥هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٤ . جزء أبي عبد الله العطار

لأبي عبد الله العطار، محمد بن مخلد (ت ٣٣١هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٥ . جزء فيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «نضر الله امرأ سمع مقالتي فآدأها»

لابن حكيم المديني، أحمد بن محمد (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق بدر بن عبد الله، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٤٦ . جمال القراء وكمال الإقراء

لعلم الدين السخاوي، علي بن محمد (ت ٦٤٣هـ)؛ تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

العودة إلى الإسلام

١٤٧ . جمهرة أنساب العرب

لابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)؛ تحقيق لجنة من العلماء، دار الكتب العلمفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤٨ . الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح

لابن تيمفة، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودفة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٤٩ . حاشفة الدسوقي على الشرح الكبير

للدسوقي، محمد بن أحمد (ت ١٢٣٠هـ)؛ دار الفكر.

١٥٠ . حاشفة رد المحتار على الدر المختار

لابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت ١٢٥٢هـ)؛ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ودار الفكر، مصر وبيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.

١٥١ . الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي

للماوردي، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)؛ تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٥٢ . حديث ابن ديزيل

لابن ديزيل، إبراهيم بن الحسين (ت ٢٨١هـ)؛ تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرفة، المدينة النبوة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٥٣ . حديث الثقلين

للوثنوي، قوام الدين محمد (ت ١٤١٨هـ)؛ تقديم محمد واعظ زاده الخراساني، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

١٥٤ . حديث أبي بكر بن خلاد

لأبي بكر بن خلاد النصيفي، أحمد بن يوسف (ت ٣٥٩هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٥٥ . حلية الأولفاء وطبقات الأصففاء

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ مطبعة السعادة، جوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.

١٥٦ . حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء

للشاشي، محمد بن أحمد (ت ٥٠٧هـ)؛ تحقيق ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة ودار الأرقم، بيروت وعمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٥٧ . الحوادث والبدع

للطرطوشي، محمد بن الوليد (ت ٥٢٠هـ)؛ تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

١٥٨ . خبر الواحد وحجّيته

للشنقيطي، أحمد بن محمود (معاصر)؛ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥٩ . الخراج

لأبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ)؛ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٦٠ . خصائص علي

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٦١ . الخصال

لابن بابويه، محمد بن عليّ (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٦٢ . الخلافيات

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق فريق البحث العلمي بشركة الروضة بإشراف محمود بن عبد الفتاح، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٦٣ . الدّر المنثور في التفسير بالمأثور

للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)؛ دار الفكر، بيروت.

١٦٤ . الدّر المنضود في طرق حديث الزّيات السّود

للسيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني (معاصر)؛ مكتب السيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى، طالقان، الطبعة الأولى، ١٤٤٦هـ.

العودة إلى الإسلام

١٦٥ . الذرّ النظيم

لابن حاتم الشاميّ، يوسف (ت القرن ٧هـ)؛ مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٦٦ . درء تعارض العقل والنقل

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمّد رشاد سالم، جامعة محمّد بن سعود الإسلامية، السّعوديّة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

١٦٧ . الذرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة

للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)؛ تحقيق محمّد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود، الرياض.

١٦٨ . دروس لعبد العزيز بن باز

لابن باز، عبد العزيز (ت ١٤٢٠هـ)؛ دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

١٦٩ . دعائم الإسلام

لابن حيّون، النعمان بن محمّد (ت ٣٦٣هـ)؛ تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٧٠ . دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق حسن السقاف، دار النووي، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

١٧١ . دلائل الإمامة

للطبري الصغير، محمّد بن جرير (ت بعد ٤١١هـ)؛ مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٢ . دلائل النبوة

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق محمّد رواس قلعه جي وعبد البرّ عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٧٣ . دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تخريج عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة ودار الريان للتراث، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٧٤ . ديوان الأشعار

لناصر خسرو، أبو معين بن حارث قبادياني (ت ٤٨١هـ).

١٧٥ . ديوان الأشعار

للأوحدي، ركن الدين بن الحسين (ت ٧٣٨هـ).

١٧٦ . ديوان الأشعار

للحافظ الشيرازي، محمد بن بهاء الدين (ت ٧٩٢هـ).

١٧٧ . ديوان الأشعار

لبروين الاعتصامي، رخشنده بنت يوسف (ت ١٣٦٠هـ).

١٧٨ . ديوان الأشعار

لبيدل الدهلوي، عبد القادر بن عبد الخالق (ت ١١٣٣هـ).

١٧٩ . ديوان الأشعار

للفيض الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى (ت ١٠٩٠هـ).

١٨٠ . ديوان الأشعار

لخواجو الكرمانلي، محمود بن علي (ت ٧٥٢هـ).

١٨١ . ديوان الشمس

لجلال الدين الرومي، محمد بن محمد (ت ٦٧٢هـ).

١٨٢ . ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى

لمحب الدين الطبري، أحمد بن عبد الله (ت ٦٩٤هـ)؛ بعناية مكتبة القدسي لحسام الدين القدسي، عن نسخة دار الكتب المصرية، ونسخة الخزنة التيمورية، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

١٨٣ . الذرية الطاهرة

للدولابي، محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٨٤ . ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد

للخلال، الحسن بن محمد (ت ٤٣٩هـ)؛ تحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري، دار ابن القيم ودار ابن عفان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

العودة إلى الإسلام

١٨٥ . ربيع الأبرار ونصوص الأخيار

للزمخشري، جار الله (ت ٥٨٣هـ)؛ مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٨٦ . رجال الكشي

لمحمد بن عمر الكشي (ت ٣٥٠هـ)؛ تحقيق مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٨٧ . الرد على المنطقيين

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ دار المعرفة، بيروت.

١٨٨ . الرسائل السياسية

للجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)؛ دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٨٩ . الرسائل الشخصية لابن عبد الوهاب

لابن عبد الوهاب، محمد (ت ١٢٠٦هـ)؛ مطبوع ضمن مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (الجزء السادس)، تحقيق صالح بن فوزان ومحمد العليقي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

١٩٠ . الرسالة

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

١٩١ . رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي

للحضرمي، أبو بكر بن عبد الرحمن (ت ١٣٤١هـ)؛ تحقيق علي عاشور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٩٢ . روضة الطالبين وعمدة المفتين

للنووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)؛ تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.

١٩٣ . الزهد

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)؛ رواية ابن الأعرابي، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٩٤ . الزهد

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ حاشية محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٩٥ . الزهد

للمعافى بن عمران الموصلي (ت ١٨٥هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٩٦ . الزهد الكبير

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

١٩٧ . الزهد والرقائق

لابن المبارك، عبد الله المروزي (ت ١٨١هـ)؛ رواية الحسين المروزي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، قام بنشره محمد عفيف الزعبي، الهند.

١٩٨ . زهر الفردوس

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق حسن علي ورسمة، بعناية أبي بكر أحمد جالو، جمعية دار البر، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.

١٩٩ . سنن ابن ماجه

لابن ماجه، محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٠٠ . سنن الترمذي

للترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

٢٠١ . سنن الدارقطني

للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

العودة إلى الإسلام

٢٠٢. السنن الكبرى

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٢٠٣. السنن الكبرى

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٠٤. السنن المأثورة

للشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)؛ رواية أبي جعفر الطحاوي عن إسماعيل بن يحيى المزني، تحقيق عبد المعطي قلعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٠٥. سنن النسائي

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ مطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندي، ترقيم عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

٢٠٦. السنن الواردة في الفتن

للدائي، عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ)؛ تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٠٧. سنن أبي داود

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٠٨. سنن سعيد بن منصور الفرائض إلى الجهاد

لسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٠٩. سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير

لسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)؛ تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد و خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار الألوكة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٢١٠. السنة

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢١١. السنة

لأبي بكر الخلال، أحمد بن محمد (ت ٣١١هـ)؛ تحقيق عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢١٢. السنة

لعبد الله بن أحمد (ت ٢٩٠هـ)؛ تحقيق محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢١٣. السنة

للمروزي، محمد بن نصر (ت ٢٩٤هـ)؛ تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١٤. سياستنامه

لنظام الملك الطوسي (ت ٤٨٥هـ)؛ ترجمة يوسف بكار عن الفارسية، دار المناهل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢١٥. سير أعلام النبلاء

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٢١٦. سيرة ابن إسحاق

لمحمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ)؛ تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢١٧. سيرة ابن هشام

لعبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ)؛ تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ.

٢١٨. السيرة النبوية

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)؛ تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ.

العودة إلى الإسلام

٢١٩ . شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار

لابن حيّون، النعمان بن محمّد (ت٣٦٣هـ)؛ تحقيق محمّد الحسيني الجاللي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

٢٢٠ . شرح التلويح على التوضيح

للتفتازاني، مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ)؛ مكتبة صبيح، مصر.

٢٢١ . شرح المعالم في أصول الفقه

لابن التلمساني، عبد الله بن محمّد (ت٦٤٤هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٢٢ . شرح المقاصد في علم الكلام

للتفتازاني، مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ)؛ دار المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٢٣ . شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة

للالكائي، هبة الله بن الحسن (ت٤١٨هـ)؛ تحقيق أحمد الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.

٢٢٤ . شرح صحيح البخاري

لابن بطلال، علي بن خلف (ت٤٤٩هـ)؛ تحقيق ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٢٢٥ . شرح صحيح مسلم

للنووي، يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٢٦ . شرح مشكل الآثار

للطحاوي، أحمد بن محمّد (ت٣٢١هـ)؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٢٧ . شرح معاني الآثار

للطحاوي، أحمد بن محمّد (ت٣٢١هـ)؛ تحقيق محمّد زهري النجار ومحمّد سيّد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢٨ . شرح نهج البلاغة

لابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ)؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٢٩ . الشريعة

للأجري، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق عبد الله بن عمر الدميحي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٣٠ . شعب الإيمان

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٣١ . شواهد التنزيل لقواعد التفضيل

للكاظم الحسكاني، عبيد الله بن أحمد (ت القرن ٥هـ)؛ تحقيق محمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣٢ . صحيح ابن حبان

لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ تحقيق محمد علي سونمز وخالص أي دمير، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٢٣٣ . صحيح ابن خزيمة

لابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـ)؛ تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٣٤ . صحيح البخاري

للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر (١٣١١هـ)، صوره محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣٥ . صحيح مسلم

لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)؛ تحقيق أحمد بن رفعت القره حصاري ومحمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي ومحمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامة، تركيا، ١٣٣٤هـ.

العودة إلى الإسلام

٢٣٦. الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته
للجوزقي، محمد بن عبد الله (ت ٣٨٨هـ)؛ عطاءات العلم، النشرة الثالثة، ١٤٣٨هـ.
٢٣٧. الصحيفة السجادية
لعلي بن الحسين زين العابدين (ت ٩٤هـ)؛ دفتر نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٣٨. صحيفة همام بن منبه
لهمام بن منبه (ت ١٣١هـ)؛ تحقيق علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي ودار
عمّار، بيروت وعمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٣٩. صفة الصفوة
لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث،
القاهرة، ١٤٢١هـ.
٢٤٠. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة
لابن حجر الهيتمي، أحمد (ت ٩٧٤هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن التركي وكامل محمد الخراط،
مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٤١. الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة
لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)؛ تحقيق حسين بن عكاشة، دار عطاءات
العلم ودار ابن حزم، الرياض وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ.
٢٤٢. صيد الخاطر
لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ بعناية حسن المساحي سويدان، دار
القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢٤٣. الصّعفاء
لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق فاروق حمّادة، دار الثقافة
والدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢٤٤. الصّعفاء الكبير
للعقيلي، محمد بن عمرو (ت ٣٢٢هـ)؛ تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلمية،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٤٥ . الضعفاء والمتروكون

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٤٦ . الضعفاء والمتروكون

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٤٧ . الطبقات

لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)؛ رواية موسى بن زكريا التستري ومحمد بن أحمد الأزدي، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٢٤٨ . الطبقات الكبرى

لابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ)؛ تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٤٩ . طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها

لأبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)؛ تحقيق عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٢٥٠ . طبقات فحول الشعراء

لابن سلام الجمحي، محمد (ت ٢٣٢هـ)؛ تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

٢٥١ . الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز

للمؤيد العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٥هـ)؛ المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٥٢ . العبر في خبر من غبر

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٣ . العدة في أصول الفقه

لأبي يعلى، محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد المبارك، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

العودة إلى الإسلام

٢٥٤ . عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي عليه السلام

للمقدسي، يوسف بن يحيى (تبعده ٦٥٨هـ)؛ تحقيق مهيب بن صالح البوريني، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٥٥ . العقد الفريد

لابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٥٦ . العقل وفضله

لابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ)؛ مكتبة القرآن، مصر.

٢٥٧ . علل الشرائع

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥هـ.

٢٥٨ . العلل الواردة في الأحاديث النبوية

للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٥٩ . عمدة القاري شرح صحيح البخاري

للعيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦٠ . العوالي

لأبي الشيخ، عبد الله بن محمد الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)؛ مطبوع مع ذكر الأقران لأبي الشيخ، تحقيق مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٦١ . عيون الأخبار

لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٦٢ . عيون أخبار الرضا

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٦٣ . الغارات

للقفقي، إبراهيم بن محمد (ت ٢٨٣هـ)؛ تحقيق جلال الدين المحدث الأرموي، انجمن آثار ملي، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

٢٦٤ . الغربيين في القرآن والحديث

لأبي عبيد الهروي، أحمد بن محمد (ت ٤٠١هـ)؛ تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٦٥ . الغزليات

للسعدي الشيرازي، مصلح الدين بن عبد الله (ت ٦٩١هـ).

٢٦٦ . غياث الأمم في التياث الظلم

للجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)؛ تحقيق عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٢٦٧ . الغيبة

للطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)؛ تحقيق عباد الله الطهراني وعلي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٦٨ . الغيبة

للنعماني، محمد بن إبراهيم بن جعفر (ت نحو ٣٦٠هـ)؛ تحقيق فارس حسن كريم، أنوار الهدى، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٦٩ . فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الأولى)

للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء؛ جمع و ترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض.

٢٧٠ . فتح الباري شرح صحيح البخاري

لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٧١ . الفتن

لابن حماد، نعيم المروزي (ت ٢٢٨هـ)؛ تحقيق سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٧٢ . الفتن

لحنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

العودة إلى الإسلام

٢٧٣ . الفتنة ووقعة الجمل

لسيف بن عمر (ت ٢٠٠هـ)؛ تحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس، الطبعة السابعة، ١٤١٣هـ.

٢٧٤ . الفتوح

لابن أئثم، أحمد (ت ٣١٤هـ)؛ تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٧٥ . الفردوس بمأثور الخطاب

للدليمي، شيرويه بن شهر دار (ت ٥٠٩هـ)؛ تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٧٦ . الفرق بين الفرق

لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)؛ دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٢٧٧ . الفصل في الملل والأهواء والنحل

لابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)؛ مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٧٨ . الفصول في الأصول

للجصاص، أحمد بن علي (ت ٣٧٠هـ)؛ وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٧٩ . فضائل البيت المقدس

للواسطي، محمد بن أحمد (ت بعد ٤١٠هـ)؛ تحقيق عمرو بن عبد العظيم الحويني، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، نيقوسيا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٢٨٠ . فضائل الصحابة

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٨١ . فضائل الصحابة

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٨٢ . فضائل القرآن

لابن الضريس، محمد بن أيوب (ت ٢٩٤هـ)؛ تحقيق غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٨٣ . فضائل القرآن

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٨٤ . فضائل القرآن

للمستغفري، جعفر بن محمد (ت ٤٣٢هـ)؛ تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٨٥ . فضائل القرآن

للسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق فاروق حمادة، دار إحياء العلوم ودار الثقافة والدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٨٦ . فضائل أمير المؤمنين

لابن عقدة، أحمد بن محمد الكوفي (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق حرز الدين، دليل ما، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٨٧ . الفقيه والمتفقه

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٢٨٨ . فوائد ابن أخي ميمي الدقاق

لابن أخي ميمي، محمد بن عبد الله (ت ٣٩٠هـ)؛ تحقيق نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٨٩ . الفوائد الشهير بالغيلانيات

لأبي بكر الشافعي، محمد بن عبد الله (ت ٣٥٤هـ)؛ تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩٠ . فوائد أبي بكر الأبهري

لأبي بكر الأبهري، محمد بن عبد الله (ت ٣٧٥هـ)؛ تحقيق حسام محمد بوقريص، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

العودة إلى الإسلام

٢٩١. فوائد أبي بكر النصيبّي

لأبي بكر بن خلد النصيبّي، أحمد بن يوسف (ت٣٥٩هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٩٢. فوائد أبي عبد الله النعاليّ

لأبي عبد الله النعاليّ، محمد بن طلحة (ت٤١٣هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٩٣. فوائد تمام

لتمام بن محمد (ت٤١٤هـ)؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٩٤. فهرسة ابن خير

لابن خير الإنشيليّ (ت٥٧٥هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٩٥. فيض القدير

للمناويّ، محمد بن تاج العارفين (ت١٠٣١هـ)؛ المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٩٦. قاموس الكتاب المقدّس

لمجمع الكنائس الشّرقية (نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص واللاهوتيين)؛ بإشراف رابطة الكنائس الإنجيليّة في الشّرق الأوسط، مكتبة المشعل، بيروت، ١٩٨١م.

٢٩٧. قبول الأخبار ومعرفة الرجال

للكعبيّ، عبد الله بن أحمد (ت٣١٩هـ)؛ تحقيق أبي عمرو الحسيني، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٩٨. قرب الإسناد

للحميريّ، عبد الله بن جعفر (ت٣٠٤هـ)؛ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٩٩. قصّة الحضارة

لويل دورانت (ت ١٩٨١م)؛ ترجمة زكي نجيب محمود ومحمّد بدران وعبد الحميد يونس ومحمّد علي أبي درة وفؤاد أندراوس وعبد الرحمن عبد الله الشيخ، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣٠٠. قواطع الأدلة في الأصول

للأبي المظفر السمعاني، منصور بن محمّد (ت ٤٨٩هـ)؛ تحقيق محمّد حسن الشافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٠١. الكافي

للكليني، محمّد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٣٠٢. الكامل في التاريخ

لابن الأثير، علي بن محمّد الجزريّ (ت ٦٣٠هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠٣. الكامل في ضعفاء الرجال

لابن عدي، عبد الله (ت ٣٦٥هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٠٤. كتاب الردّة

للواقدي، محمّد بن عمر (ت ٢٠٧هـ)؛ تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٠٥. كتاب جعفر بن محمّد الحضرمي

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدّة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٠٦. كتاب درست بن أبي منصور

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدّة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

العودة إلى الإسلام

٣٠٧. كتاب سلام بن أبي عمرة الخراساني

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٠٨. كتاب عاصم بن حميد

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٠٩. كشف القناع عن متن الإقناع

للبهوتي، منصور بن يونس (ت ١٠٥١هـ)؛ تحقيق هلال مصيلحي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٣١٠. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل

للمخشي، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)؛ دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣١١. كشف الأستار عن زوائد البزار

للهميشي، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣١٢. كشف المغطأ في فضل الموطأ

لابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)؛ تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت.

٣١٣. كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر

للخزاز، علي بن محمد (ت ٤٠٠هـ)؛ تحقيق الكوه كمرى، انتشارات بيدار، قم، ١٤٠١هـ.

٣١٤. الكفاية في علم الزواية

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تصحيح أبي عبد الله السورقي، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

٣١٥. كمال الدين وتمام النعمة

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣١٦. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال

للمتقي الهندي، علي بن حسام الدين (ت ٩٧٥هـ)؛ تحقيق بكرى حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ.

٣١٧. الكنى والأسماء

للدولابي، محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣١٨. الكنى والأسماء

لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)؛ تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣١٩. لسان العرب

لابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)؛ حاشية اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٢٠. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد

الفرقة المرضية

للسفاري، محمد بن أحمد (ت ١١٨٨هـ)؛ مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٢١. ما روي في الحوض والكوثر

لابن مخلد، بقي (ت ٢٧٦هـ)؛ مطبوع معه الذيل على جزء بقي بن مخلد لابن بشكوال، تحقيق عبد القادر محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٢٢. المؤلف والمختلف

للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٢٣. المتفق والمفترق

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

العودة إلى الإسلام

٣٢٤. المثنوي المعنوي

لجلال الدين الرومي، محمد بن محمد (ت ٦٧٢هـ).

٣٢٥. المجالسة وجواهر العلم

للدنوري، أحمد بن مروان (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية ودار ابن حزم، أم الحصم وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٢٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للهميشي، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)؛ تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.

٣٢٧. مجموع الفتاوى

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن بن محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

٣٢٨. المحاسن

للبرقي، أحمد بن محمد (ت ٢٧٤هـ)؛ تصحيح وتعليق جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٠هـ.

٣٢٩. محاضرات الأدباء

للاغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)؛ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣٠. المحبر

لابن حبيب، محمد (ت ٢٤٥هـ)؛ تحقيق إيلزة ليختن شتير، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣٣١. المحدث الفاصل

للامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٣٢. المحصول

لابن العربي، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)؛ تحقيق حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣٣ . المحصول في علم أصول الفقه

للرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)؛ تحقيق جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

٣٣٤ . المحكم والمحيط الأعظم

لابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٣٥ . المحن

لأبي العرب التميمي، محمد بن أحمد (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٣٦ . مختصر زوائد مسند البزار

لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق صبري بن عبد الخالق، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣٧ . المختصر في أخبار البشر

لأبي الفداء، إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢هـ)؛ المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.

٣٣٨ . المخلصيات وأجزاء أخرى

لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن (ت ٣٩٣هـ)؛ تحقيق نبيل سعد الدين جزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٣٩ . المدخل إلى علم السنن

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج، القاهرة وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

٣٤٠ . المذاكرة في ألقاب الشعراء

للإربلي، أسعد بن إبراهيم (ت ٦٥٧هـ)؛ تحقيق شاكراً العاشور، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٣٤١ . مرآة الزمان في تواريخ الأعيان

لسبط بن الجوزي، يوسف بن قزأوغلي (ت ٦٥٤هـ)؛ تحقيق عمار ربحاوي ومحمد أنس الخن وكامل محمد الخراط، دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

العودة إلى الإسلام

٣٤٢. مروج الذهب ومعادن الجوهر

للمسعودي، علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ)؛ دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣٤٣. مسائل أحمد (رواية ابنه عبد الله)

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٣٤٤. مسائل أحمد (رواية أبي داود السجستاني)

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)؛ تحقيق أبي معاذ طارق، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٤٥. مسائل حرب الكرمانى كتاب الطهارة والصلاة

لحرب بن إسماعيل الكرمانى (ت ٢٨٠هـ)؛ تحقيق محمد بن عبد الله السريّج، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٤٦. مستخرج أبي عوانة

لأبي عوانة، يعقوب بن إسحاق (ت ٣١٦هـ)؛ تحقيق رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.

٣٤٧. المستدرك على الصحيحين

للاحكام، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)؛ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٤٨. المستصفى من علم الأصول

للغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)؛ تحقيق محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٤٩. المسند

لشاشي، الهيثم بن كليب (ت ٣٣٥هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٥٠. مسند ابن الجعد

لابن الجعد، علي (ت ٢٣٠هـ)؛ تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٥١. مسند ابن أبي شيبة

لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٥٢. مسند البزار

للبزار، أحمد بن عمرو (ت ٢٩٢هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٥٣. مسند الحميدي

للحميدي، عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣٥٤. مسند الدارمي

للدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٥٥. مسند الروياني

لمحمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق أيمن علي أبي يمان، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٥٦. مسند الشافعي

لشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٥٧. مسند الشاميين

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٥٨. مسند الشهاب

لابن سلامة، محمد القضاي (ت ٤٥٤هـ)؛ تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٥٩. مسند أبي حنيفة (رواية الحصكفي)

لأبي حنيفة، النعمان بن ثابت (ت ١٥٠هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، الآداب،

العوده إلى الإسلام

٣٦٠. مسند أبي داود الطيالسي

للطيالسي، سليمان بن داود (ت٢٠٤هـ)؛ تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٦١. مسند أبي هريرة

لأبي إسحاق العسكري، إبراهيم بن حرب (تبعد٢٨٢هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣٦٢. مسند أبي يعلى

لأبي يعلى، أحمد بن علي (ت٣٠٧هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٦٣. مسند أحمد

لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٦٤. مسند إسحاق بن راهويه

لإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)؛ تحقيق عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٦٥. مسند سعد بن أبي وقاص

للدورقي، أحمد بن إبراهيم (ت٢٤٦هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٦٦. مسند عبد الله بن المبارك

لعبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ)؛ تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٦٧. مشكل الحديث وبيانه

لابن فورك، محمد بن الحسن (ت٤٠٦هـ)؛ تحقيق موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٣٦٨. مشيخة ابن طهمان

لإبراهيم بن طهمان (ت١٦٨هـ)؛ تحقيق محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ.

٣٦٩ . المشيخة البغدادية

لأبي طاهر السلفي، أحمد بن محمد (ت ٥٧٦هـ)؛ تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

٣٧٠ . مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي

ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)؛ تحقيق محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٣٧١ . مصنف ابن أبي شيبة

لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)؛ تقديم كمال يوسف الحوت، دار التاج ومكتبة الرشد ومكتبة العلوم والحكم، لبنان والرياض والمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٧٢ . مصنف عبد الرزاق

لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي وتوزيع المكتب الإسلامي، الهند وبيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٧٣ . المعارف

لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)؛ تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٣٧٤ . معاني الأخبار

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.

٣٧٥ . معاني القرآن

للفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)؛ تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

٣٧٦ . معاني القرآن

للنحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)؛ تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

العوده إلى الإسلام

٣٧٧. معاني القرآن وإعرابه

للزجاج، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)؛ تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٧٨. المعتمد في أصول الفقه

لأبي الحسين البصري، محمد بن علي (ت٤٣٦هـ)؛ تقديم خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٩. معجم ابن الأعرابي

لابن الأعرابي، أحمد بن محمد (ت٣٤٠هـ)؛ تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٨٠. معجم ابن المقرئ

لابن المقرئ، محمد بن إبراهيم (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٨١. المعجم الأوسط

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)؛ تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٣٨٢. معجم البلدان

للحموي، ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ)؛ دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٣٨٣. معجم الشعراء

للمرzbاني، محمد بن عمران (ت٣٨٤هـ)؛ تصحيح وتعليق ف. كرنكو، مكتبة القدسي ودار الكتب العلمية، بيروت ولبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٨٤. معجم الصحابة

لابن قانع، عبد الباقي (ت٣٥١هـ)؛ تحقيق صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٨٥. معجم الصحابة

للبنغوي، عبد الله بن محمد (ت٣١٧هـ)؛ تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٨٦ . المعجم الصغير

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي ودار عمّار، بيروت وعمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٨٧ . المعجم الكبير

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

٣٨٨ . معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدي

لابن الأبار، محمد بن عبد الله (ت ٦٥٨هـ)؛ مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٨٩ . معرفة السنن والآثار

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد المعطي قلجعي، جامعة الدراسات الإسلامية ودار قتيبة ودار الوعي ودار الوفاء، كراتشي ودمشق وحلب والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٩٠ . معرفة الصحابة

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٩١ . معرفة علوم الحديث

للحاكم، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)؛ تحقيق معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٣٩٢ . المعرفة والتاريخ

للفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)؛ رواية عبد الله بن جعفر، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٩٣ . المعيار والموازنة

لأبي جعفر الإسكافي، محمد بن عبد الله (ت ٢٤٠هـ)؛ تحقيق محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

العودة إلى الإسلام

٣٩٤. مغازي الواقدي

لمحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ)؛ تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٣٩٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج

للشربيني، محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٩٦. المفردات في غريب القرآن

لرأغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)؛ تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم والدار الشامية، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٩٧. مقاتل الطالبين

لأبي الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.

٣٩٨. مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر

للجوهری، أحمد بن عبيد الله (ت ٤٠١هـ)؛ مكتبة الطباطبائي، قم.

٣٩٩. المقدمات الممهّدة

لابن رشد الجد، محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ)؛ تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠٠. المقدمة في الأصول

لابن القصار، علي بن عمر (ت ٣٩٧هـ)؛ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٠١. المقفى الكبير

للمقرزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ)؛ تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٤٠٢. من لا يحضره الفقيه

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الثانية.

٤٠٣ . المنار المنيف في الصحيح والضعيف

لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)؛ تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٠٤ . مناقب آل أبي طالب

لابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت ٥٨٨هـ)؛ تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.

٤٠٥ . مناقب الشافعي

للأبري، محمد بن الحسين (ت ٣٦٣هـ)؛ تحقيق جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤٠٦ . مناقب الشافعي

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٠٧ . مناقب أحمد

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٤٠٨ . مناقب أمير المؤمنين

لمحمد بن سليمان الكوفي (ت بعد ٣٢٠هـ)؛ تحقيق محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٠٩ . مناقب علي

لابن مردويه، أحمد بن موسى (ت ٤١٠هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، دار الحديث، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٤١٠ . المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٥٨هـ.

٤١١ . المنتخب من مسند عبد بن حميد

لعبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)؛ تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

العودة إلى الإسلام

٤١٢ . المنتظم في تاريخ الملوك والأمم

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤١٣ . المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لابن الجارود، عبد الله بن علي (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار التقوى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤١٤ . المنحول من تعليقات الأصول

للغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)؛ تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت ودمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

٤١٥ . منهاج السنة النبوية

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤١٦ . الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة

للبستوي، عبد العليم عبد العظيم (ت ١٤٣٧هـ)؛ المكتبة المكية ودار ابن حزم، مكة المكرمة وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤١٧ . موطأ مالك (رواية محمد بن الحسن الشيباني)

لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)؛ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.

٤١٨ . موطأ مالك (رواية يحيى)

لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤١٩ . ميزان الأصول في نتائج العقول

للسمرقندي، محمد بن أحمد (ت ٥٣٩هـ)؛ تحقيق محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٢٠ . الناسخ والمنسوخ

للنحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)؛ تحقيق محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٢١. نثر الدّر في المحاضرات

للآبي، منصور بن الحسين (ت ٤٢١هـ)؛ تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٢٢. نسب معد واليمن الكبير

للكلبي، هشام بن محمد (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٢٣. نظم المتنائر من الحديث المتواتر

للكتاني، محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥هـ)؛ تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

٤٢٤. نقش سيد جمال الدين در بيداري مشرق زمين [بالفارسية]

لطباطبائي، محمد محيط (ت ١٤١٣هـ)؛ تحقيق خسرو شاهي، دار التبليغ الإسلامي، ١٣٥٠هـ.

٤٢٥. نقض المنطق

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عطاءات العلم ودار ابن حزم، الرياض وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ.

٤٢٦. نقض أصول العقلانيين

للخراشي، سليمان بن صالح (ت ١٤٤٣هـ)؛ دار علوم السنة.

٤٢٧. نوادر الأصول في أحاديث الرسول

للحكيم الترمذي، محمد بن علي (ت نحو ٣٢٠هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٤٢٨. نهاية الوصول في دراية الأصول

للفي الهندي، محمد بن عبد الرحيم (ت ٧١٥هـ)؛ تحقيق صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٢٩. الواضح في أصول الفقه

لأبي الوفاء بن عقيل، علي (ت ٥١٣هـ)؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

العودة إلى الإسلام

٤٣٠ . الؤضاعون وأأادشهم الموضوعة

للأمنى، عبد الحسين بن أحمد (ت ١٣٩٠هـ)؛ تحقيق رامى يوزبكى، مركز الغدير للدراسات الإسلامىة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٣١ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)؛ تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.

٤٣٢ . وقعة صفين

لابن مزاحم المنقرى، نصر (ت ٢١٢هـ)؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ.

٤٣٣ . الولاية

لابن عقدة، أحمد بن محمد الكوفى (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق حرز الدين.

٤٣٤ . الهداية إلى بلوغ النهاية

لمكى بن أبى طالب (ت ٤٣٧هـ)؛ تحقيق مجموعة رسائل جامعة بكلية الدراسات العليا والبحث العلمى فى جامعة الشارقة، إشراف الشاهد البوشىخى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامىة فى جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٣٥ . ينابيع المودة لذوى القربى

للقندوزى، سليمان بن إبراهيم (ت ١٢٩٤هـ)؛ تحقيق على جمال، دار الأسوة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٣٦ . گلشن راز

للشسترى، محمود بن عبد الكريم (ت ٧٤٠هـ).